

الفصل الرابع الحرية الدينية والارتداد عن الإسلام

المبحث الأول تعريف الردة - لغةً وشرعاً -

معنى «الردة» لغة:

قال ابن فارس (٣٩٥هـ): «رد... هو رجع الشيء، تقول: رددت الشيء أردّه رداً، وسمي المرتد لأنه ردّ نفسه إلى كفره»^(١).

قال ابن منظور (٧١١هـ): «وقد ارتد وارتد عنه: تحوّل، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾^(٢)، والاسم: الردة، ومنه: الردة عن الإسلام، أي الرجوع عنه، وارتد فلان عن دينه؛ إذا كفر بعد إسلامه... والردة: الاسم من الارتداد»^(٣).

وقال الفيومي (نحو ٧٧٠هـ): «ارتد الشخص: رد نفسه إلى الكفر، والاسم: الردة»^(٤).

أما معناها اصطلاحاً:

فهي: «كفر المسلم بقول صريح، أو لفظ يقتضيه، أو فعل يتضمنه»^(٥).

(١) معجم مقاييس اللغة، مادة (ردد) (٢: ٣٨٦). انظر أيضاً: المصباح المنير، للفيومي ص (٨٦).

(٢) البقرة: ٢١٧.

(٣) لسان العرب، مادة (ردد) (٣: ١٧٣).

(٤) المصباح المنير، مادة (ردد) ص (٨٦).

(٥) الموسوعة الفقهية (٢٢: ١٨٠). انظر أيضاً: المحلى لابن حزم (١١: ١٨٨)؛ المغني لابن قدامة (١٢: ٢٦٤)؛ الذخيرة للقرافي (١٢: ١٣)؛ التعريفات =

وقال الدكتور وهبة الزحيلي: «وهي شرعاً: الرجوع عن دين الإسلام إلى الكفر، سواء بالنية أو بالفعل المكفر أو بالقول، وسواء قاله استهزاءً أو عناداً أو اعتقاداً»^(١).

وعلى هذا فالمرتد: هو الراجع عن دين الإسلام إلى الكفر، مثل من أنكر وجود الخالق، أو نفى الرسل، أو كذب رسولاً، أو حلل حراماً بالإجماع كالزنا واللواط وشرب الخمر والظلم، أو حرم حلالاً بالإجماع كالبيع والنكاح، أو نفى وجوب مجمع عليه، كأن نفى ركعة من الصلوات الخمس المفروضة، أو اعتقد وجوب ما ليس بواجب بالإجماع كزيادة ركعة من الصلوات المفروضة... أو عزم على الكفر غداً، أو تردد فيه».

وأضاف: «والخلاصة: للردة أسباب ثلاثة كبرى، وهي:

١ - إنكار حكم مجمع عليه في الإسلام: كإنكار وجوب الصلاة... .

٢ - فعل بعض أفعال الكفار: كإلقاء مصحف في قاذورة متعمداً... .

٣ - التحلل من الإسلام بسبب الإله أو سبب نبي أو سب الدين...»^(٢).

= للجرجاني ص (١٨٠)؛ شرح حدود ابن عرفة للرصاع (٢: ٦٣٤)؛ الشرح الصغير للدردير (٤: ٤٣١)؛ الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة لمحمد أبي زهرة ص (١٧٢)؛ الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي (٧: ٥٥٦٦). وقال: «الردة لغة: الرجوع عن الشيء إلى غيره، وهي أفحش الكفر وأغلظه حكماً، ومحطة للعمل إن اتصلت بالموت عند الشافعية، وبنفس الردة عن الحنفية، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فِيمَا هُوَ كَاوِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧]».

(١) في ص ٥٥٧٧: «المرتد هو المكلف الذي يرجع عن الإسلام طوعاً إما بتصريح بالكفر، أو بلفظ يقتضيه، أو بفعل يتضمنه».

(٢) الفقه الإسلامي وأدلته (٧: ٥٥٧٦ - ٥٥٧٧).

المبحث الثاني حكم المرتد

لقد حكى ابن عبد البر (٤٦٣هـ)، وابن قدامة (٦٢٠هـ) الإجماع على أن المرتد يقتل^(١).

قال الإمام مالك (١٧٩هـ) - بعد أن أخرج حديث «من غير دينه فاضربوا عنقه» -: «... وأما من خرج من الإسلام إلى غيره، وأظهر ذلك فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل...»^(٢).

وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ): «إن من ارتد عن دينه حل دمه، وضربت عنقه، والأمة مجتمعة على ذلك، وإنما اختلفوا في استتابته...»^(٣)، وقال أيضاً: «فالقتل بالردة على ما ذكرنا لا خلاف بين المسلمين فيه، ولا اختلفت الرواية والسنة عن النبي ﷺ فيه، وإنما وقع الاختلاف في الاستتابة، وفيما ذكرنا من المرتدة»^(٤).

وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) - بعد أن ذكر الأدلة على ذلك -: «أجمع أهل العلم على وجوب قتل المرتد، وروي ذلك عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ومعاذ، وأبي موسى، وابن عباس، وخالد وغيرهم، ولم يُنكر ذلك، فكان إجماعاً»^(٥).

(١) يأتي قولهما بعد قليل. وقال الإمام الترمذي في «الجامع» بعد ح (١٤٥٨): «والعمل على هذا عند أهل العلم». انظر أيضاً: «الموسوعة الفقهية» (٢٢: ١٩٤ - ١٩٥).

(٢) الموطأ ص (٢٨٠) بعد تخريج ح (٢١٥١).

(٣) التمهيد (٥: ٣٠٦).

(٤) المرجع السابق (٥: ٣١٨). انظر أيضاً: الفقه الإسلامي وأدلته، أ. د. وهبة الزحيلي (٧: ٥٥٨٠).

(٥) المغني (١٢: ٢٦٤).

أما الأدلة على قتل المرتد فهي:

أولاً: قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسِمَتْ وَهُوَ كَايْرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(١).

قال ابن المناصف (٦٢٠هـ) - بعد أن ذكر هذه الآية الكريمة -:
«فيه دليل على وجوب قتلهم ورفع احترام ما كان أوجبه الإيمان لهم»^(٢).

ثانياً: وقول رسول الله ﷺ: «مَنْ بَدَلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»^(٣).

ثالثاً: حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيْبُ الزَّانِي، وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ»^(٤).

(١) سورة البقرة: ٢١٧. انظر: المغني، لابن قدامة (١٢: ٢٦٤).

(٢) كتاب الإنجاد في أبواب الجهاد ص (٣٨١).

(٣) جاء هذا من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، فأخرجه البخاري في «الصحیح»: ٥٦ - كتاب الجهاد، ١٤٩ - باب: لا يعذب بعذاب الله ح (٣٠١٧) ص (٢٤٢) بإسناده عن عكرمة: أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَرَّقَ قَوْمًا، فَبَلَغَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أَحْرِقْهُمْ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَعَذَّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ»، وَلَقَتَلْتُمَهُمْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ بَدَلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»؛ وأخرجه أيضاً في: ٨٨ - كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، ٢ - باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم ح (٦٩٢٢) ص (٥٧٧).

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٥: ٣٠٥) «روي من وجوه أن علياً إنما حرقهم بالنار بعد ضرب أعناقهم». هذا عند البيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٢٥٤)، وابن حزم في «المحلى» (١١: ١٨٩).

انظر: المعونة، للقاضي عبد الوهاب (٣: ١٣٦٢)؛ التمهيد، لابن عبد البر (٥: ٣٠٤ - ٣٠٦)؛ المسالك في شرح موطأ مالك، لابن العربي (٦: ٣٥٢)؛ المغني، لابن قدامة (١٢: ٢٦٤)؛ كتاب الإنجاد في أبواب الجهاد، لابن المناصف ص (٣٨١).

(٤) أخرجه البخاري في: ٨٧ - كتاب الديات، ٦ - باب قول الله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ [المائدة: ٤٥] ح (٦٨٧٨) ص (٥٧٣)؛ ومسلم في: ٢٨ - كتاب القسامة، ٦ - باب ما يباح به دم مسلم ح (٤٣٧٥) ص (٩٧٤).

فذهب جمهور الفقهاء أن عقوبة المرتد هي: القتل^(١)، مع أنهم اختلفوا في بعض المسائل المتعلقة بالمرتد كما يأتي تفصيلها. ولكن هناك من يقول بعدم قتله - من المعاصرين -، لذلك نذكر هذه الأقوال بشيء من التفصيل بعد أن نقسمها إلى أربعة أقوال، وهي:

القول الأول: يُقتل المرتد بنفس الردة ولا يستتاب.

القول الثاني: يستتاب، فإن تاب وإلا قُتل.

القول الثالث: يُفرَّق بين مَنْ أسرَّ رده ومن أعلنها.

القول الرابع: كذلك يُفرَّق بين مَنْ وُلد في الإسلام ثم ارتد، وبين مَنْ أسلم بعد كفره ثم ارتد.

القول الأول: يقتل المرتد بنفس الردة ولا يستتاب:

هذا القول روي عن طاووس (١٠٦هـ)، وعبيد بن عمير، وقاله عبد العزيز بن أبي سلمة (١٦٤هـ)، ورواية عن أحمد (٢٤١هـ)، والحسن (١١٠هـ)، والقول الثاني للشافعي (٢٠٤هـ)^(٢)، وقال ابن حزم

(١) عبد القادر عودة في كتابه «التشريع الجنائي الإسلامي» (٢: ٧٧٢٠ وما بعدها) قسم عقوبة الردة إلى ثلاثة أقسام:

١ - العقوبة الأصلية، وهي القتل حداً، ٢ - العقوبة البديلة، ٣ - العقوبة التبعية، راجع تفصيل ذلك إن شئت.

(٢) قال ابن قدامة في «المغني» (١٢: ٢٦٦ - ٢٦٧): «وروي عن أحمد رواية أخرى أنه لا تجب استتابته، لكن تستحب، وهذا القول الثاني للشافعي، وهو قول عبيد بن عمير، وطاوس، وروى ذلك عن الحسن لقول النبي ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه»، ولم يذكر استتابته». وذكر بعد ذلك حديث قدوم معاذ على أبي موسى في اليمن - الآتي تخريجه -، فقال عقبه: «ولم يذكر استتابته، ولأنه يقتل لكفره فلم تجب استتابته كالأصلي...». انظر: كتاب الإنجاد في أبواب الجهاد ص (٣٨٢).

ونسب ابن عبد البر في «التمهيد» (٥: ٣٠٦) هذا القول إلى طائفة ولكن لم يسمهم، ثم قال: «ولم يستتب ابن مسعود ابن النواحة وحده لقول رسول الله ﷺ: «لولا أنك رسول لقتلتك»، قال له: وأنت اليوم لست برسول، واستتاب غيره». وقال في ص (٣١١): «ذكر سحنون أن عبد العزيز بن أبي سلمة كان يقول: يقتل المرتد ولا يستتاب، ويحتج بحديث معاذ مع أبي موسى الأشعري».

(٤٥٦هـ): «فأما من قال: لا يستأبون فانقسموا قسمين:

فقات طائفة: يقتل المرتد تاب أو لم يتب، راجع الإسلام أو لم يراجع.

وقالت طائفة: إن بادر فتاب قُبِلت منه توبته وسقط عنه القتل، وإن لم تظهر توبته أنفذ عليه القتل»^(١).

قال ابن المناصف (٦٢٠هـ): «ودليل من أوجب القتل بنفس الارتداد، ظاهر الخبر في تعليق حكم القتل على وجوب الردة. فإذا وجب القتل، ولم يندفع إلا بحكم الشرع وتوقيفه في ذلك»^(٢).

وذكر ابن عبد البر (٤٦٣هـ) عن مالك: «وإن ارتد سرا قتل ولم يستتب كما تقتل الزنادقة، قال: وإنما يستتاب من أظهر دينه الذي ارتد إليه»^(٣).

واستدل هذا الفريق بأدلة، منها:

١ - ظاهر حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»^(٤)، قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ): «فطائفة منهم قالت: لا يستتاب على ظاهر هذا الحديث»^(٥). وقال ابن العربي (٥٤٣هـ): «حجة من لم ير ذلك - أي لم ير الاستتابة -: مطلق الحديث: «من غير دينه فاقتلوه»^(٦).

٢ - حديث أبي موسى مع معاذ بن جبل - رضي الله عنهما - حيث أرسلهما النبي ﷺ إلى اليمن، وجاء فيه: «... وَلَكِنْ أَذْهَبَ أَنْتَ يَا أَبَا مُوسَى، أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ»، فَبَعَثَهُ عَلَى

(١) المحلى، لابن حزم (١١: ١٨٨).

(٢) كتاب الإنجاد في أبواب الجهاد ص (٣٨٢).

(٣) التمهيد (٥: ٣٠٩).

(٤) سبق تخريج الحديث. انظر: الخراج، لأبي يوسف ص (٣٥١).

(٥) التمهيد (٥: ٣٠٦).

(٦) المسالك في شرح موطأ مالك (٦: ٣٥٤).

الْيَمَنِ، ثُمَّ اتَّبَعَهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ قَالَ: انزِلْ،
وَأَلْقَى لَهُ وَسَادَةً، وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ مُوتِقٌ، قَالَ - أي معاذ -:
مَا هَذَا؟ قَالَ: هَذَا كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ، ثُمَّ رَاجَعَ دِينَهُ دِينَ
السُّوءِ فَتَهَوَّدَ. قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.
فَقَالَ: اجْلِسْ، نَعَمْ. قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، قَضَاءُ اللَّهِ
وَرَسُولِهِ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - فَأَمَرَ بِهِ فُقْتِلَ... الحديث^(١). فكان
ظاهر قوله «حتى يقتل، قضاء الله ورسوله»، وقول أبي موسى
له «نعم»، ثم أمر به فقتل ولم يعرض لاستتابته، أنه كذلك
قضى رسول الله ﷺ^(٢). وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ): «ويروى
أن أبا موسى استتابه شهرين^(٣) قبل قدوم معاذ عليه، وفي
رواية: فدعاه عشرين ليلة أو قريبا من ذلك فجاء معاذ فدعاه
وأبى فضرب عنقه^(٤)».

(١) أخرجه مسلم في: ٣٣ - كتاب الإمارة، ٣ - باب النهي عن طلب الإمارة
والحرص عليها ح (٤٧١٨) ص (١٠٠٥). وأخرج بنحوه البخاري في: ٦٤ -
كتاب المغازي، ٦١ - باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع ح
(٤٣٤١ - ٤٣٤٢؛ ٤٣٤٤ - ٤٣٤٥) ص (٣٥٥)، وأخرجه أيضاً في: ٨٨ - كتاب
استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، ٢ - باب حكم المرتد والمردة واستتابتهم
ح (٦٩٢٣) ص (٥٧٧)، وفي: ٩٣ - كتاب الأحكام، ١٢ - باب الحاكم يحكم
بالقتل على من وجب عليه دون الإمام الذي فوقه ح (٧١٥٧) ص (٥٩٦).

(٢) كتاب الإنجاد في أبواب الجهاد، لابن المناصف ص (٣٨٣).

(٣) سيأتي هذا القول.

(٤) المغني (١٢: ٢٦٧ - ٢٦٨).

والحديث أخرجه أبو داود في «السنن»: ٣٧ - كتاب الحدود، ١ - باب الحكم
فيمن ارتد ح (٤٣٥٥) ص (١٥٤٠)، وفي آخره: «وكان قد استتيب قبل ذلك».
وح (٤٣٥٦) وفي آخره: «أنني أبو موسى برجل قد ارتد عن الإسلام فدعاه
عشرين ليلة أو قريبا منها، فجاء معاذ فدعاه فأبى، فضرب عنقه». قال أبو داود:
«رواه عبد الملك بن عمير، عن أبي بردة ولم يذكر الاستتابة. ورواه ابن فضيل
عن الشيباني عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه أن أبي موسى ولم يذكر فيه
الاستتابة». وفي ح (٤٣٥٧): «فلم ينزل - أي معاذ - حتى ضرب عنقه وما
استتاب».

القول الثاني: يستتاب، فإن تاب وإلا قُتل:

وهذا القول مروى عن عمر، وعثمان - رضي الله عنهما -، وبه قال عطاء (١١٤هـ)^(١)، والنخعي (٩٦هـ)، وإليه ذهب مالك (١٧٩هـ)، والشافعي (٢٠٤هـ)، وأصحاب الرأي، والثوري (١٦١هـ)، والأوزاعي (١٥٧هـ)، وأحمد (٢٤١هـ)، وإسحاق (٢٣٨هـ)، وغيرهم^(٢).

قال أبو يوسف (١٨٢هـ) - بعد أن ذكر جملة من الأحاديث في استتابة المرتد -: «فبهذه الأحاديث يحتج من رأى من الفقهاء - وهو كثير - الاستتابة، وأحسن ما سمعنا في ذلك - والله أعلم - أن يستتابوا، فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم على ما جاء من الأحاديث المشهورة، وما كان عليه من أدركنا من الفقهاء»^(٣).

وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ): «ولا أعلم بين الصحابة خلافاً في استتابة المرتد، فدل ذلك على أن معنى الحديث - أي حديث (من غير دينه فاضربوا عنقه) - والله أعلم: من بدل دينه وأقام على تبديله فاقتلوه»^(٤).

استدل هذا الفريق بأدلة، منها:

١ - قول الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾^(٥)، وقال ابن المناصف (٦٢٠هـ): «مع ما دل عليه مفهوم الخبر، وأن القتل إنما وجب بحال، فإذا تاب وراجع الإسلام ارتفع حكم القتل، كالكافر الأصلي»^(٦).

(١) سيأتي القول المنسوب إلى عطاء حيث إنه فرق بين من وُلد في الإسلام وبين من كان كافراً ثم أسلم ثم ارتد.

(٢) انظر: كتاب الإنجاد في أبواب الجهاد، لابن المناصف ص (٣٨٢)؛ قواعد الحرب في الشريعة الإسلامية، للشيخ عواض الوذيعاني ص (٢٥ - ٢٨).

(٣) الخراج ص (٣٥٣ - ٣٥٤).

(٤) التمهيد (٥: ٣٠٩). انظر: الخراج، لأبي يوسف ص (٣٥١ - ٣٥٢).

(٥) الإسراء: ١٥.

(٦) كتاب الإنجاد في أبواب الجهاد ص (٣٨٢).

٢ - وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ (١).

٣ - قول النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها حقنوا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله» (٢).

٤ - حديث عبد الله بن مسعود: أخرج عبد الرزاق بإسناده عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه، قال: أخذ ابن مسعود قوما ارتدوا عن الإسلام من أهل العراق، فكتب فيهم إلى عمر، فكتب إليه: أن اعرض عليهم دين الحق وشهادة أن لا إله إلا الله، فإن قبلوها فخل عنهم، وإن لم يقبلوها فاقتلهم. فقبلها بعضهم فتركه، ولم يقبلها بعضهم فقتله (٣).

٥ - وما أخرج عبد الرزاق بإسناده عن أبي عمرو الشيباني، قال: أتني عليّ بن بشيخ كان نصرانياً فأسلم ثم ارتد عن الإسلام، فقال له علي: لعلك إنما ارتددت لأن تصيب ميراثاً، ثم ترجع إلى الإسلام؟ قال: لا. قال: فلعلك خطبت امرأة فأبوا أن يزوجوكها فأردت أن تزوجها ثم ترجع إلى الإسلام؟ قال: لا. قال: فارجع إلى الإسلام! قال: لا، أما حتى ألقى المسيح، فلا. قال: فأمر به فضربت عنقه، ودفع ميراثه إلى ولده المسلم (٤).

(١) الأنفال: ٣٨.

(٢) أخرجه البخاري في: ٢ - الإيمان، ١٧ - باب: ﴿وَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ ح (٢٥) ص (٤).

(٣) المصنف ح (١٨٧٠٧) (١٠: ١٦٨ - ١٦٩)؛ وأورده ابن حزم في «المحلى» من طريق عبد الرزاق (١١: ١٩٠).

(٤) المصنف ح (١٠١٣٨) (٦: ١٠٤ - ١٠٥)؛ ح (١٨٧٠٩) (١٠: ١٦٩ - ١٧٠)؛ ح (١٩٢٩٦) (١٠: ٣٣٩)؛ أورده ابن حزم في «المحلى» (١١: ١٩٠). وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ح (٣٢٠٣٤) (١٦: ٣١٧)، وح (٣٣٤٣٤) (١٧: ٤٤٥) كذلك بإسناده عن أبي عمرو الشيباني مختصراً. وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٢٥٤) بإسناده عن أبي عمرو الشيباني مختصراً، وفيه: «فساله =

٦ - حديث جابر رضي الله عنهما: «أن امرأة يقال لها أم مروان ارتدت عن الإسلام، فأمر النبي ﷺ أن يعرض عليها الإسلام، فإن رجعت وإلا قتلت»^(١).

٧ - قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «واستبْتَمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبُ وَيُرَاجِعُ أَمْرَ اللَّهِ؟»^(٢). قال ابن قدامة (٦٢٠هـ): «ولو لم تجب استتابته لما برئ من فعلهم، ولأنه أمكن استصلاحه فلم يجز إتلافه قبل استصلاحه كالثوب النجس. وأما الأمر بقتله فالمراد به بعد الاستتابة، بدليل ما ذكرناه»^(٣).

= النصارى جفته بثلاثين ألفاً، فأبى علي وأحرقه». وقال ابن التركماني في «الجواهر النقي» - على هامش السنن الكبرى للبيهقي -: «وسندهما - أي سند عبد الرزاق وابن أبي شيبة - صحيح، وأبو عمرو الشيباني أدرك زمان النبي ﷺ، فروايت عن علي محمولة على الاتصال». وأورده ابن حزم في «المحلى» (١١ : ١٩٠)؛ وابن عبد البر في «التمهيد» (٥ : ٣٠٨).

(١) أخرجه الدارقطني في «السنن» ح (١٢٢) (٣ : ١١٨ - ١١٩)، وقال أبو الطيب محمد آبادي في «التعليق المغني»: «فيه: معمر بن بكار، وفي حديثه وهم... وأيضاً فيه: محمد بن عبد الملك». والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨ : ٢٠٣) بإسنادين، وأشار أبو الطيب في «التعليق المغني» إلى أن إسنادهما ضعيفان - أي إسنادي البيهقي - . انظر: المغني، لابن قدامة (١٢ : ٢٦٧).

(٢) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ»: ٢٢ - كتاب الأفضية، ١٨ - القضاء فيمن ارتد عن الإسلام ح (٢١٥٢) (٢ : ٢٨٠) عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري، عن أبيه، أنه قال: «قدم على عمر رجل من قبيل أبي موسى الأشعري، فسأله عن الناس، فأخبره، ثم قال له عمر: هل كان فيكم من مُعْرِثَةٍ خبير؟ [أي: هل من خبر جديد جاء من بلد بعيد] قال: نعم، رجل كفر بعد إسلامه. قال: فما فعلتم به؟ قال: قَرَبْنَاهُ، فضرَبْنَا عُنُقَهُ. فقال عمر: أفلا حبستموه ثلاثاً، فاطعمتموه كل يوم رغيفاً، واستبْتَمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبُ وَيُرَاجِعُ أَمْرَ اللَّهِ؟ ثم قال عمر: اللهم إني لم أحضر، ولم أمر، ولم أرض إذ بلغني». أخرجه أيضاً أبو يوسف في «الخروج» ص (٣٥٣)؛ وعبد الرزاق في «المصنف» ح (١٨٦٩٥) (١٠ : ١٦٤ - ١٦٥)؛ وابن أبي شيبة في «المصنف» ح (٢٩٥٨٨) (١٤ : ٥٩٣ - ٥٩٤)؛ والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨ : ٢٠٦ - ٢٠٧) بإسناده من طريق مالك. وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٥ : ٣٠٧). روي نحوه أيضاً من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه الذي سبق تخريجه.

(٣) المغني (١٢ : ٢٦٧ - ٢٦٨).

وأصحاب هذا القول اختلفوا في عدد الاستتابة وفي توقيتها، فيمكن إيجاز أقوالهم في ذلك فيما يلي:

أولاً: يستتاب المرتد مرة، فإن تاب وإلا قُتِل^(١).

هذا قول روي عن عثمان، وعلي^(٢). وإليه ذهب الشافعي (٢٠٤هـ)، والمزني (٢٦٤هـ)، وقاله أبو بكر ابن المنذر (٣١٨هـ) وغيره^(٣).

قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ): «وطائفة منهم قالت: يستتاب بساعة واحدة ومرة واحدة ووقتاً واحداً»، ولكن لم ينسبه إلى أحد^(٤).

ثانياً: يستتاب ثلاث مرات، فإن تاب وإلا قُتِل^(٥).

قال ابن قدامة (٦٢٠هـ): «هذا قول أكثر أهل العلم، منهم: عمر، وعلي^(٦)، وعطاء (١١٤هـ)، والنخعي (٩٦هـ)، ومالك^(٧)، والثوري (١٦١هـ)، والأوزاعي (١٥٧هـ)، وإسحاق (٢٣٨هـ)، وأصحاب الرأي، وهو أحد قولي الشافعي^(٨). كذلك قول عثمان، والزهري (١٢٥هـ)^(٩).

(١) انظر: المحلى، لابن حزم (١١ : ١٩٠)؛ الإنجاد في أبواب الجهاد، لابن المناصف ص (٣٨٣).

(٢) سبق تخريج خبر أخذ ابن مسعود قوماً ارتدوا عن الإسلام... وكذلك خبر علي في رجل كان نصرانياً فأسلم ثم ارتد...

(٣) الإنجاد في أبواب الجهاد، لابن المناصف ص (٣٨٣).

(٤) التمهيد (٥ : ٣٠٦).

(٥) انظر: المحلى، لابن حزم (١١ : ١٩٠)؛ المعونة (٣ : ١٣٦١)؛ شرح السير الكبير، للسرخسي (٥ : ١٩٣٩)؛ المغني، لابن قدامة (١٢ : ٢٦٦).

(٦) انظر أيضاً: الخراج، لأبي يوسف ص (٣٥٣).

(٧) انظر: التمهيد (٥ : ٣٠٩).

(٨) المغني، لابن قدامة (١٢ : ٢٦٦).

(٩) أخرج عبد الرزاق في «المصنف» ح (١٨٦٩٣) (١٠ : ١٦٤) بإسناده عن ابن شهاب، أنه قال: «إذا أشرك المسلم دُعي إلى الإسلام ثلاث مرات، فإن أبى ضربت عنقه». وأورده ابن حزم في «المحلى» (١١ : ١٩٠)؛ وابن قدامة في «المغني» (١٢ : ٢٦٨).

قال القاضي عبد الوهاب (٤٢٢هـ): «يستتاب المرتد ثلاثاً، فإن تاب قبلت توبته، وإن أبى قتل... ولأنه يجوز أن يكون عرضت له شبهة فإذا روجع ذكرناه الإسلام...»^(١).

وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) - بعد أن ذكر فعل علي: أنه استتاب رجلاً شهراً -: «ولنا حديث عمر، ولأن الردة إنما تكون لشبهة، ولا تزول في الحال، فوجب أن ينتظر مدة يرتقي فيها، وأولى ذلك ثلاثة أيام للأثر فيها، وأنها مدة قريبة وينبغي أن يضيق عليه في مدة الاستتابة، ويحبس لقول عمر: «هلا حبستموه وأطعمتموه كل يوم رغيفاً؟» ويكرر دعايته لعله يتعطف قلبه فيراجع دينه»^(٢).

واستدل هؤلاء بما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أفلا حبستموه ثلاثاً، فأطعمتموه كل يوم رغيفاً، واستتبتموه لعله يتوب ويُراجع أمر الله؟»^(٣).

واستدلوا^(٤) أيضاً بما أخرجه عبد الرزاق بإسناده عن عثمان بن عفان رضي الله عنه: أنه كفر إنسان بعد إيمانه، فدعاه إلى الإسلام ثلاثاً فأبى فقتله^(٥).

ثالثاً: يستتاب مائة مرة، فإن تاب وإلا قُتل.

ذكر هذا القول ابن حزم (٤٥٦هـ)^(٦)، ونسبه إلى الحسن بن حي (١٦٩هـ)^(٧).

(١) المعونة (٣: ١٣٦١).

(٢) المغني (١٢: ٢٦٨).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر: المعونة (٣: ١٣٦١)؛ التمهيد (٥: ٣٠٦ - ٣٠٧).

(٥) المصنف ح (١٨٦٩٢) (١٠: ١٦٤)؛ وأورده ابن حزم في «المحلى» (١١: ١٩٠).

(٦) المحلى (١١: ١٨٩).

(٧) المرجع السابق (١١: ١٩١) هنا جاء النص هكذا: «يستتاب مرة، فإن تاب وإلا قتل، فهو قول الحسن بن حي». لعل كلمة «مائة» سقطت عند الطباعة حيث إنه ذكر في الصفحة السابقة (١٩٠): «يستتاب مرة...» ولا يعقل أن يكرر هذا القول مرة ثانية.

رابعاً: يستتاب ثلاثة أيام، فإن تاب وإلا قُتِل^(١).

روي عن عمر، وهو قول أصحاب الرأي، ومالك (١٧٩هـ) وأصحابه، وأحد قولي الشافعي (٢٠٤هـ)، وإسحاق (٢٣٨هـ)^(٢).

قال الجويني (٤٧٨هـ) - بعد أن ذكر قول المزني (٢٦٤هـ) -: «أنا نمهله ثلاثة أيام، وهو فيها محبوس، ولا نمنعه الشراب والطعام. معتمد هذا القول مذهب عمر...» ثم ذكر ما فعله عمر رضي الله عنه^(٣).

قال ابن قدامة (٦٢٠هـ): «إذا ثبت وجوب الاستتابة فمدتها ثلاثة أيام»^(٤).

وقال الشُّويكي (٩٣٩هـ): «ومن ارتد عن الإسلام من رجل أو امرأة، وهو مكلف، دُعي إليه ثلاثة أيام، وينبغي أن يضيق عليه، ويحبس، فإن لم يتب قتل»^(٥).

ولعله لا فرق بين القول الثاني: «يستتاب ثلاث مرات» وبين هذا القول: «ثلاثة أيام» حيث يفهم من قول ابن قدامة السابق أنه يراجع المرتد ثلاثة أيام، أي كل يوم مرة، إذ من الممكن اندماج هذا القول في القول الثاني.

خامساً: يستتاب شهراً، فإن تاب وإلا قُتِل^(٦).

هذا القول روي عن علي - رضي الله عنه -، قال ابن حزم

(١) انظر: المحلى، لابن حزم (١١: ١٩٠ - ١٩١)؛ المسالك في شرح موطأ مالك، لابن العربي (٦: ٣٥٧)؛ المغني، لابن قدامة (١٢: ٢٦٤، ٢٦٨).

(٢) الإنجاد في أبواب الجهاد، لابن المناصف ص (٣٨٣).

(٣) نهاية المطلب في دراية المذهب (١٧: ١٦٤).

(٤) المغني (١٢: ٢٦٨).

(٥) التوضيح في الجمع بين المقنع والتقيح (٣: ١٢٤٠).

(٦) انظر: المحلى، لابن حزم (١١: ١٩١)؛ التمهيد، لابن عبد البر (٥: ٣٠٦)؛ المغني، لابن قدامة (١٢: ٢٦٨)؛ الإنجاد في أبواب الجهاد، ابن المناصف ص (٣٨٣).

(٤٥٦هـ): «روي هذا عن مالك وعن بعض أهل مذهبه»^(١).

أخرج عبد الرزاق بإسناده عن أبي عثمان النهدي: «أن علياً استتاب رجلاً كفر بعد إسلامه شهراً، فأبى فقتله»^(٢).

سادساً: يستتاب أربعين يوماً، فإن تاب وإلا قُتل.

قال ابن حزم: «وأما من قال: أربعين يوماً فلما روينا من طريق ابن وضاح: نا سحنون: نا ابن وهب، عن مسلمة بن علي، عن رجل عن قتادة: أن رجلاً يهودياً أسلم ثم ارتد عن الإسلام، فحبسه أبو موسى الأشعري أربعين يوماً يدعوهُ إلى الإسلام، فأتاه معاذ بن جبل فرآه عنده، فقال: لا أنزل حتى تضرب عنقه، فلم ينزل حتى ضربت عنقه»^(٣).

سابعاً: يستتاب شهرين، فإن تاب وإلا قُتل.

هذا القول ذكره ابن حزم^(٤) بدون أن ينسبه إلى أحد استدلالاً من قصة قدوم معاذ علي أبي موسى في اليمن حيث ورد فيما أخرجه عبد الرزاق بإسناده عن أبي بردة، قال: «قدم على أبي موسى الأشعري معاذ بن جبل باليمن، وإذا برجل عنده، قال: ما هذا؟ فقال: رجل كان يهودياً فأسلم ثم تهوّد، ونحن نريده على الإسلام منذ - أحسبه قال - شهرين، فقال معاذ: والله لا أقعد حتى تضربوا عنقه، فضربت عنقه، ثم قال معاذ: قضاء الله ورسوله أن من رجع عن دينه فاقتلوه...»^(٥).

(١) المحلي (١١ : ١٩١).

(٢) المصنف ح (١٨٦٩١) (١٠ : ١٦٤). وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٥ : ٣٠٨ - ٣٠٩): «وروى عبادة، عن العلاء أبي محمد: أن علياً أخذ رجلاً من بكر بن وائل تنصر بعد الإسلام، فعرض عليه الإسلام شهراً، فأبى فأمر بقتله».

(٣) المحلي (١١ : ١٩١).

(٤) المرجع السابق (١١ : ١٩١).

(٥) المصنف ح (١٨٧٠٥) (١٠ : ١٦٨)؛ أخرجه أيضاً أبو يوسف في «الخراج» ص (٣٥٣)؛ وابن أبي شيبة في «المصنف» ح (٢٩٥٩٣) (١٤ : ٥٩٤ - ٥٩٥).

ثامناً: يستتاب أبدأ.

وهذا قول إبراهيم النخعي (١٠٦هـ)^(١).

وذكر ابن حزم (٤٥٦هـ)^(٢) كدليل لهذا القول حديث أنس بن مالك^(٣): «فقال عمر: لو أتيت بهم لعرضت عليهم الإسلام، فإن تابوا وإلا استودعتهم السجن»، حيث لم يذكر القتل^(٤).

وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ) - بعد أن ذكر قول النخعي -: «وهذا يفضي إلى أن لا يقتل أبدأ، وهو مخالف للسنة والإجماع»^(٥).

وقال ابن المناصف (٦٢٠هـ): «وأما من زعم أنه يستتاب أبدأ، فخطأ ظاهر، لأن فيه إبطال حكم الخبر الثابت»^(٦).

القول الثالث: يُفَرَّق بين مَنْ أسَرَ رده ومن أعلنها:

قال ابن حزم: «فأما من فرق بين المسر والمعلن، فإن طائفة قالت: من أسر رده قتلناه دون استتابة ولم تقبل توبته، ومن أعلنها قبلنا توبته.

وطائفة قالت: إن أقر المسر وصدق النية قبلنا توبته، وإن لم يقر ولا صدق النية قتلناه ولم تقبل توبته.

قال هؤلاء: وأما المعلن فنقبل توبته.

(١) انظر: المصنف، لعبد الرزاق ح (١٨٦٩٧) (١٠: ١٦٦)؛ المحلى، لابن حزم (١١: ١٨٨ - ١٨٩)؛ السنن الكبرى، للبيهقي (٨: ١٩٧) وفي إسناده رجل - هو الراوي عن إبراهيم - لم يسم؛ شرح السير الكبير، للسرخسي (٥: ١٩٣٩)؛ الإنجاد في أبواب الجهاد، لابن المناصف ص (٣٨٣). ولكن أخرج أبو يوسف في «الخراج» بإسناده عنه - أي عن إبراهيم - قال: «يستتاب، فإن تاب ترك، وإن أبى قتل». ص (٣٥٣).

(٢) المحلى ص (١٩١).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر أيضاً: الموسوعة الفقهية (٢٢: ١٩١ - ١٩٢).

(٥) المغني (١٢: ٢٦٨).

(٦) الإنجاد في أبواب الجهاد، لابن المناصف ص (٣٨٣).

وطائفة قالت: لا فرق بين المسر والمعلن في شيء من ذلك.
فطائفة قبلت توبتهما معا أقر المسر أو لم يقر.
وطائفة لم تقبل توبة مسر ولا معلن^(١).

القول الرابع: كذلك يُفرَّق بين مَنْ وُلِدَ في الإسلام ثم ارتد، وبين مَنْ أسلم بعد كفره ثم ارتد:

هذا القول يعزى إلى عطاء (١١٤هـ): إنه إن كان مسلماً ممن وُلِدَ في الإسلام، ثم ارتد، قُتِلَ ولم يستتب. وإن كان مشركاً ثم أسلم ثم ارتد استتب^(٢).

وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ): «قال الليث بن سعد وطائفة معه: لا يستتاب من ولد في الإسلام ثم ارتد إذا شهد عليه، ولكنه يقتل، تاب من ذلك أو لم يتب إذا قامت البيّنة العادلة»^(٣).

وقيل أن أختتم هذا المبحث لا بد أن أشير إلى أن هناك بعض المعاصرين ذهبوا إلى أن المرتد لا يقتل ولا يستتاب، بل يترك على حاله.

ومن هؤلاء: الشيخ عبد المتعال الصعيدي^(٤)، والدكتور طه جابر العلواني^(٥)، والدكتور محمد سليم العوا^(٦) وغيرهم.

(١) المحلى، لابن حزم (١١: ١٨٩).

(٢) انظر: المغني، لابن قدامة (١٢: ٢٦٧)؛ كتاب الإنجاد في أبواب الجهاد، لابن المناصف ص (٣٨٢).

(٣) التمهيد (٥: ٣١١).

(٤) له كتاب بعنوان «الحرية الدينية في الإسلام»، الناشر: دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ الطبعة. يظهر من المقدمة أن هذه الطبعة طبعة ثانية حيث طبع من قبل، ورّد عليه الشيخ عيسى منون، ورد المؤلف عليه في هذه الطبعة.

(٥) له كتاب بعنوان «لا إكراه في الدين، إشكالية الردة والمرتدين من صدر الإسلام إلى اليوم» - لم أر هذا الكتاب - عرف به حمد العيسى في جريدة الشرق الأوسط (الأربعاء ١٤٢٨/٦/٢٦هـ، العدد ١٠٤٥٢) <http://www.asharqalawsat.com/>

details.asp?section. وصرّح به أيضاً في برنامج «من واشنطن» على قناة الجزيرة

الفنائية بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٣م <http://www.aljazeera.net/NR/exeres>

(٦) «عقوبة الردة تعزيراً لا حداً» <http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2002/02/>

article2b.shtml

واستدلوا لمذهبهم بما يلي:

١ - أن الآيات القرآنية التي وردت في شأن الردة لم تحدد عقوبة دينوية للمرتد، وإنما جاء فيها عقاب أخروي.

٢ - أن عقوبة الردة تنافي صريح قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾^(١).

٣ - أن عقوبة الردة لم ترد في القرآن والسنة المتواترة، وإنما ثبتت بأحاديث الآحاد، ومثل هذا النوع من الأحكام لا يتلقى من أخبار الآحاد^(٢).

٤ - أن الأخبار الواردة بقتل المرتدين ليست صريحة، فإن من قتل منهم إنما قتل لكونه مقاتلاً لا لأنه مرتد، أي بعبارة أخرى: لا يقتل المرتد لنفس الارتداد وإنما يقتل بما يترتب على الارتداد.

قال الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي: «إن السنة الصحيحة مصدر للأحكام العملية باتفاق جميع المسلمين... وقد صحت الأحاديث الأمرة بقتل المرتد، ونفذها الصحابة في عهد الخلفاء الراشدين. والقول

(١) البقرة: ٢٥٦.

انظر: مقال د. محمد سليم العوا بعنوان «عقوبة الردة تعزيراً لا حداً» <http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2002/02/article2b.shtml>

(٢) حديث د. طه جابر العلواني في برنامج «من واشنطن» على قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٣م <http://www.aljazeera.net/NR/exeres>؛ وأفاد أن حديث (من بدل

دينه فاقتلوه) مرسل، حتى لم يبلغ درجة الصحة!؟

كذلك ذكر هذا عنه حمد العيسى عندما عرّف بكتابه «لا إكراه في الدين، إشكالية الردة والمرتدين من صدر الإسلام إلى اليوم» في جريدة الشرق الأوسط (الأربعاء

١٤٢٨/٦/٢٦هـ، العدد ١٠٤٥٢) <http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section>

الحديث - كما مر تخريجه - حديث مسند متصل عند البخاري وعند غيره، وإنما رواه الإمام مالك في الموطأ مرسلًا، ولم يتيسر لي الاطلاع على هذا الكتاب حتى أفهم ما هو مراد د. طه العلواني؟

ويرد على ما شغبوا به بأنه لم تثبت كل الحدود بنص قرآني مثل حد الزاني المحصن - وهو الرجم -، وحد شارب الخمر، وغيرهما، وإنما ثبتت بسنة النبي ﷺ الأحادية.

بأن أحاديث الآحاد لا يؤخذ بها في الحدود غير صحيح، فجميع المذاهب المتبوعة أخذت بأحاديث الآحاد في عقوبة شارب الخمر، مع أن ما ورد في عقوبة الردة أصح وأوفر وأغزر مما ورد في عقوبة شرب الخمر...»^(١) وقد أجمع فقهاء الأمة على عقوبة المرتد، وقال: «وأوشكوا أن يتفقوا على أنها القتل، إلا ما روي عن عمر والنخعي والثوري، ولكن التجريم في الجملة مجمع عليه».

حكم المرأة المرتدة:

هذا الحكم في المرتد الذي سبق تفصيله في الرجل المرتد والمرأة المرتدة، ولكن الأحناف^(٢) ذهبوا إلى أن المرأة المرتدة لا تقتل^(٣)، ولكنها تحبس وتجبر على الإسلام، واستدلوا:

١ - بقول النبي ﷺ: «لا تقتلوا امرأة»^(٤) .

٢ - وبما روي عن ابن عباس: «لا تقتل النساء إذا هن ارتددن عن الإسلام، ولكن يحسن ويدعين إلى الإسلام ويُجَبَّرْنَ عليه»^(٥) .

(١) <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c>

(٢) ذكر الترمذي في «الجامع» بعد ح (١٤٥٨)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٥): (٣١٣)، هو قول الثوري أيضاً. كذلك روي عن علي، والحسن (١١٠هـ)، وقناة (١١٨هـ) كما ذكر ابن قدامة في المغني (١٢: ٢٦٤)، وابن المناصف في الإنجاد في أبواب الجهاد ص (٣٨٤ - ٣٨٥).

(٣) انظر: الخراج، لأبي يوسف ص (٣٥٤)؛ شرح السير الكبير، للسرخسي (٥): (١٩٣٨).

انظر أيضاً: الفقه الإسلامي وأدلته، أ. د. وهبة الزحيلي (٧: ٥٥٨١)؛ الموسوعة الفقهية (٢٢: ١٩٥).

(٤) لم أقف على هذا اللفظ مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وإنما روي هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً؛ أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ح (٣٣٧٩١) (١٧: ٥٧٤). وأخرج البخاري في: ٥٦ - كتاب الجهاد ١٤٧، - باب قتل الصبيان في الحرب ح (٣٠١٤) ص (٢٤٢) بإسناده عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أخبره: أن امرأة وُجِدَتْ في بعض مغازي النبي ﷺ مقتولة، فأنكر رسول الله ﷺ قتل النساء والصبيان.

(٥) الخراج، لأبي يوسف ص (٣٥٤).

أما الجمهور فلم يفرّقوا بين الرجل المرتد وبين المرأة المرتدة، فذهبوا إلى أنها تقتل كما يقتل الرجل^(١)، واستدلوا:

١ - بعموم الخبر، وهو حديث: «من بدّل دينه فاقتلوه»^(٢)، وأيضاً حديث: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة»، وهو لفظ يعم الرجل والمرأة.

٢ - وما رواه الدارقطني: «أن امرأة يقال لها: أم مروان، ارتدت عن الإسلام، فبلغ أمرها إلى النبي ﷺ، فأمر أن تستتاب، فإن تاب، وإلا قتل»^(٣).

وقال ابن قدامة (٦٢٠هـ): «إنه لا فرق بين الرجال والنساء في وجوب القتل، روي ذلك عن أبي بكر، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وبه قال الحسن، والزهري (١٢٥هـ)، والنخعي (٩٦هـ)، ومكحول، وحماد، ومالك (١٧٩هـ)، والليث (١٧٥هـ)، والأوزاعي (١٥٧هـ)، والشافعي (٢٠٤هـ)، وإسحاق (٢٣٨هـ)^(٤). وقال أيضاً: «ولأنها شخص مكلف بدّل دين الحق بالباطل؛ فيقتل كالرجل. وأما نهي النبي ﷺ عن قتل المرأة، فالمراد به الأصلية، فإنه قال ذلك حين رأى امرأة مقتولة، وكانت كافرة أصلية»^(٥).



(١) انظر: المغني، لابن قدامة (١٢: ٢٦٤)؛ كتاب الإنجاد في أبواب الجهاد، لابن المناصف ص (٣٨٤ - ٣٨٥).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) المغني (١٢: ٢٦٤).

(٥) المغني (١٢: ٢٦٥ - ٢٦٦). انظر أيضاً: التفریح، لابن الجلاب (٢: ٢٣١)؛ المعونة، للقاضي عبد الوهاب (٣: ١٣٦٢)؛ التمهيد، لابن عبد البر (٥: ٣١٢ - ٣١٤)؛ نهاية المطلب في دراية المذهب، للجويني (١٧: ١٦٠)؛ التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح، للشويكي (٣: ١٢٤٠).

المبحث الثالث

الحكمة من حد الردة،

— هل هناك تناقض بين حد الردة والحرية الدينية؟ —

في وقتنا الحاضر اعترض بعض الكتاب على عقوبة الردة - كما مر في المبحث السابق -، ولم يفتنوا إلى سر تشديد العقوبة في هذا الحد؛ لذا أستعرض هنا بعض أقوال العلماء في سر تشديد العقوبة في الردة، حتى يعلم أن الردة من أخطر الجرائم على المجتمع المسلم.

وإن المجتمع المسلم يقوم أول ما يقوم على العقيدة والإيمان، فالعقيدة أساس هويته ومحور حياته وروح وجوده. ولهذا لا يسمح لأحد أن ينال من هذا الأساس أو يمس هذه الهوية، ومن هنا كانت الردة المعلنة من كبرى الجرائم في نظر الإسلام؛ لأنها خطر على شخصية المجتمع وكيانه المعنوي، وخطر على الضرورية الأولى من الضروريات الخمس التي حرص الإسلام على صيانتها. . .

والإسلام لا يكره أحداً على الدخول فيه، ولا على الخروج من دينه إلى دين ما؛ لأن الإيمان المعتد به هو ما كان عن اختيار واقتناع. ولكنه لا يقبل أن يكون الدين ألعوبة يدخل فيه اليوم من يريد الدخول، ثم يخرج منه غداً. . .»^(١).

وبين الشيخ محمد أبو زهرة (١٣٩٤هـ) أن حد الردة حماية لحرية العقيدة من العبث والفساد، فقال: «ثم إن الدولة الإسلامية قائمة على الدين، فمن خرج منه فقد ناوأها وخرج عليها، وهو يشبه الآن من يرتكب الخيانة العظمى. وقد أجمعت الدول المتحضرة الآن على قتل

(١) خطورة الردة. . . ومواجهة الفتنة، د. يوسف القرضاوي / <http://www.islamonline.net/>

من يتهم بالخيانة العظمى»^(١).

وقال الشيخ محمد الخضر حسين (١٣٧٧هـ): «وشدد الإسلام العقوبة على من ارتد عن الدين بعد أن لبس هديه القويم فأمر بدعوته إلى الإنابة والتوبة فإن رجع وإلا ضرب بالسيف على عنقه، وإنما جبر المرتد على البقاء في الإسلام حذراً من تفرق الوحدة واختلال النظام، فلو خلى السبيل للذين ينبذون الدين جهرة ونحن لا نعلم مقدار من يرد الله أن يضل؛ نخشى من انحلال الجامعة وضعف الحامية، وأهل الردة وإن أصبحوا كاليد الشلاء لا تعمل في الجامعة خيراً لا يخلو بقاؤهم في شمل المسلمين، وهم في صورة أعضاء صحيحة من إرهاب يلقيه كثرة السواد في قلوب المحاربين. ثم إن لكل أمة سرائر من حيث الدولة، لا ينبغي لها أن تطلع عليها غير أوليائها، ومن كان متلبساً بصفة الإسلام شأنه الخبرة بأحوال المسلمين والمعرفة بدواخلهم، فإذا خلع ربة الدين وقد كان بطانة لأهله يلقون إليهم سرائرهم اتخذه المحاربون أكبر مساعد وأطول يد يمدونها لنيل أغراضهم من المؤمنين. هذا تأثير أهل الردة على الإسلام من جهة الدولة والسياسة. وأما تأثيرهم عليه من جهة كونه ديناً قيماً فإن المرتد يحمله المقلدون من المخالفين على معرفته بحال الدين والخبرة بحقيقته تفصيلاً فيتلقون منه كل ما ينسبه إليه من خرافات وضيعة أو عقائد سخيفة يختلقها عليه بقصد إطفاء نوره وتنفير القلوب منه، ولما كان عثرة في سبيل انتشار الدين وجبت إماطته كما يماط الأذى عن الطريق.

وفي جعل عقوبة المرتد إباحة دمه زاجر للأمم الأخرى عن الدخول في الدين مشايعة للدولة ونفاقاً لأهله وباعث لهم على التثبيت في أمرهم، فلا يتقلدونه إلا على بصيرة وسلطان مبين...»^(٢).

(١) الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: الشيخ محمد أبو زهرة ص (١٧٣).

(٢) هذا الكلام قاله الشيخ محمد الخضر حسين شيخ الأزهر السابق في محاضرة ألقاها بعنوان «الحرية في الإسلام»، بنادي جمعية قدماء تلامذة الصادقية مساء يوم السبت ١٧ من ربيع الثاني سنة ١٣٢٤هـ وهو يومئذ القاضي بمدينة بنزرت، ثم طبعها دار الناصر، الرياض.

وقال الدكتور عبد الكريم زيدان: «ويقول أصحاب هذا الاعتراض إن عقوبة المرتد تدخّل في حرية العقيدة ومصادرة لها وإكراه على تبديل الدين وإجبار الإنسان على اعتناق ما لا يريده ولا يرغب فيه.

وهذا الاعتراض مردود، لأن مرده الجهل بطبيعة هذه العقوبة والجهل بمعنى الردة ومعنى الإكراه على اعتناق العقيدة.

وبيان ذلك أن الردة كما قلنا رجوع عن الإسلام، والمرتد هو الراجع عن الإسلام. فنحن إذن إزاء مسلم ارتكب جريمة معينة هي الردة، ولسنا أمام يهودي أو نصراني نريد إكراهه على تبديل دينه وحمله على اعتناق الإسلام. ومبدأ الإكراه في الدين مبدأ مقرر في الشريعة الإسلامية بنص القرآن ولا يجوز المساس به بدليل واضح بسيط أن الإسلام شرع الجزية وعقد الذمة يعني إقرار غير المسلم على دينه وتركه وما يدين به. فلو كان الإكراه على تبديل الدين واعتناق الإسلام بالجبر والإكراه مشروعاً لما شرع الإسلام عقد الذمة.

ولكن قد يقال هنا: فلماذا إذن نعاقب المرتد؟ ألا يعني هذا إكراهه على الاستمرار على دين الإسلام، وقد أصبح لا يرضاه؟

والجواب على هذا: أن المسلم بإسلامه التزم أحكام الإسلام وعقيدة الإسلام، والإخلال بالالتزام لا يجوز، ويعاقب المخل بالتزامه بالعقوبة المناسبة، فعقوبة المرتد إذن وجبت لإخلال المسلم بالتزامه. وبالإضافة إلى هذا الإخلال فإن المرتد برده يرتكب جملة جرائم أخرى، أو أن هذه الجرائم نتيجة حتمية لردته؛ وبيان هذه المسألة أن المرتد لا بد أن يعلن رده بشكل من أشكال الإعلان، لأنه لو كتمها ولم يعلنها لما عرفنا به، ولبقي من المنافقين، فإعلانه للردة جريمة أخرى، لأن فيها استخفافاً بعقيدة الأمة وبنظامها الذي ارتكز على الإسلام، كما أن في رده تشجيعاً للمنافقين لمتابعته في رده وإظهار نفاقهم وتشكيكاً لضعاف العقيدة في عقيدتهم، وهذا كله يؤدي إلى اضطراب في المجتمع واهتزاز في نظامه القائم على الإسلام واستخفاف به. وهذه أمور جسيمة يجب منعها عن المجتمع الإسلامي بمعاينة

المرتد. وجعلت عقوبة المرتد القتل لأن جريمته خطيرة، ولأن إخلاله بالتزامه إخلال خطير جداً، ويجب أن لا نستغرب من ذلك فرب إخلال بالالتزام يترتب عليه قتل المخل بهذا الالتزام كما لو تعاقد شخص مع الدولة لتزويد الأرزاق للجيش، فإذا تعمد هذا المتعاقد عدم تزويد الأرزاق، والجيش في حاجة إليها كما لو كان في حالة حرب، مع قدرة المتعاقد على الإيفاء بالتزامه، فإن عقوبته قد تصل إلى الإعدام. . . . وأخيراً فإن الشريعة الإسلامية مع خطورة جرم المرتد أوجبت إمهاله ثلاثة أيام، فإذا رجع عن رده سقط عنه العقاب، فهل بعد هذا الذي قلناه تبقى لأحد حجة للقول بأن في عقوبة المرتد تدخلا في حرية العقيدة وإكراهاً على تبديل الدين واعتناق الإسلام^(١).

ويظن البعض أن هناك تناقضاً بين حرية التدين وبين تحريم الردة عن الإسلام، لما أجمع عليه فقهاء الشريعة من اعتبار الردة جريمة كبرى، تستوجب العقاب الشديد في الدنيا، والعذاب في الآخرة.

والحقيقة أن هذا الحكم القاسي الشديد للمرتد هو فرع من حرية التدين؛ لأن الإسلام لا يكره أحداً على اعتناقه، إلا إذا حصل عنده القناعة التامة، والرضا الكامل، فيعلن إسلامه، فإن ارتد - فيما بعد - فهو إما أنه دخل الإسلام نفاقاً، ولمصلحة خسيئة وبقي الكفر في قلبه، فهذا يتلاعب في العقيدة والمقدسات، ويستحق القتل لهذه الجريمة، ولخروجه على النظام العام، وخيانتته للأمة التي ترعاه، والدولة التي تحميه.

لذلك انفرد الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان عن بقية الإعلانات الدولية الأخرى في هذه النقطة المجمع عليها بين العلماء، وأنه يتعين على المسلم - بعد أن اهتدى إلى الإسلام بالإيمان الصحيح المقنع بوجود الله تعالى - يتعين عليه الثبات عليه، ونصت المادة العاشرة من الإعلان على أنه: «لما كان على الإنسان أن يتبع دين الفطرة، فإنه لا

(١) مجموعة بحوث فقهية ص (٤١٥ - ٤١٦).

يجوز ممارسة أي لون من الإكراه عليه، كما لا يجوز استغلال فقره، أو ضعفه، أو جهله لتغيير دينه إلى دين آخر، أو إلى الإلحاد^(١).

فيمكن تلخيص ما سبق من المقصد من عقوبة الردة في الأمور التالية^(٢):

١ - شرعت عقوبة الردة كإجراء وقائي كيلا يتخذ الدين مهزلة وألعوبة يدخل فيه الإنسان متى شاء، ويخرج منه متى شاء، واستخفافاً بالله ورسوله وبالمجتمع الإسلامي الذي يعيش فيه^(٣).

٢ - الردة خروج عن الإسلام الذي هو النظام الاجتماعي للمجتمع الإسلامي، فالتساهل في هذه الجريمة يؤدي إلى القلق والاضطراب للمجتمع سواء في تفكيره أو في سلوكه.

٣ - شدد الإسلام في عقوبة الردة استئصالاً للجرم من المجتمع، وحماية للنظام الاجتماعي من ناحية، ومنعاً للجريمة وزجراً عنها من ناحية أخرى^(٤).

(١) حقوق الإنسان في الإسلام، د. محمد الزحيلي ص (١٨٠ - ١٨١).

(٢) المقاصد الشرعية للعقوبات في الإسلام، د. راوية أحمد عبد الكريم الظهار ص (٣٠٠)، انظر أيضاً: التشريع الجنائي الإسلامي، عبد القادر عودة (١: ٦٦١ - ٦٦٢).

(٣) قال الدكتور أحمد بدر الدين حسون في مقاله المنشورة بعنوان «حقوق الإنسان وازدواجية المعايير» في «مجلة نهج الإسلام» العدد ١٠٣: «ولما جرم الإسلام الارتداد عنه كان منعاً للعبث بالدين والتشكيك فيه، لأن اليهود كانوا يتظاهرون بالدخول في الإسلام أول النهار ويخرجون منه آخره حتى يتشكك المسلمون في دينهم خصوصاً هم أهل الكتاب، وبعض المسلمين كانوا حديثي عهد بالإيمان. ﴿وَقَالَتْ طَّالِقَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَا يُؤْتِي بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَیَّكَ مَائِدًا وَجِبَةً كَأَنَّهَا بَدَأَتْ تَكْتُمُ بِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا فَخَسَفَ بِهَا عُنْفُهَا فَجِثَّتْ حَشَايَهَا خَتْمًا عُثْفًا مُّذْتَمَا﴾ [آل عمران: ٧٢]. ولذلك كان تجريم الارتداد عن الإسلام لا يتنافى مع حرية العقيدة».

(٤) قال الدكتور أحمد بدر الدين حسون في مقاله المنشورة بعنوان «حقوق الإنسان وازدواجية المعايير» في «مجلة نهج الإسلام» العدد ١٠٣: «من حق النظام العام أن من يخرج عليه داعياً إلى فتنه يجب أن يواجه بأشد العقوبات، وقد أعلم الإسلام جميع الناس من البداية أن كل فرد حر في أن يدخل الإسلام أو لا =

٤ - إن عقوبة القتل أقدر العقوبات على صرف الناس عن الجريمة، ومهما كانت العوامل الدافعة إلى الجريمة فإن عقوبة القتل تولد غالباً في نفس الإنسان من العوامل الصارفة عن الجريمة ما يكبت العوامل الدافعة إليها، ويمنع من ارتكاب الجريمة في أغلب الأحوال.

وقبل أن أختم هذا المبحث لا بد أن أشير إلى أمر مهم جداً، حيث يخفى على كثير من المسلمين: الغرض الأساسي وراء هجوم الغرب على قضية حد الردة، هو: إباحة الردة وإتاحتها في ظل حماية قانونية محلية وعالمية.

كذلك كل الحجج والمسوغات التي استند إليها الغرب في القيام بحملته ضد حكم الردة في الإسلام يمكن أن تستخدم ويُستند إليها في بقية أحكام الشريعة في الجزاءات المتعلقة بجرائم شرب الخمر، والسرقه، والزنا، والفواحش وغيرها من الكبائر التي تجرمها وتحرمها الشريعة، وهذا مكن خطر مستقبلي، ومدعاة لتكرار الحملة الدولية على شريعة الإسلام في وقائع أخرى وأحكام أخرى بذرائع مشابهة مثل: «الحرية الشخصية»، و«قسوة العقوبة»، و«ضرورة الاحتكام إلى قوانين مدنية لا دينية»...

هناك حملة قادمة ضد الدساتير في العالم الإسلامي لحذف كل ما يتعلق بالشريعة منها برغم علمانيتها، وعلى هذا فإن هذه الدساتير التي وضعت، والتي ستوضع أو تعدل، ستظل قنابل موقوتة، تتفجر كلما طالبت جماهير الأمة بحقها وواجبها في الاحتكام إلى شريعة الإسلام الذي تدين به.

= يدخل، فإذا دخل فلا يجوز له الرجوع عنه، وذلك حماية لكيانه من الخارجين عليه، وصيانة لنظامه الاجتماعي من الطرق الاحتيالية التي تتلاعب بالأديان تحت مسمى الحرية».

وقال د. وهبة الزحيلي: «وفي الإعلان - أي إعلان الردة - تحدّ لمشاعر المسلمين فيعاقب؛ لأنه يسيئ إلى النظام العام، حتى في القوانين الوضعية بل والدول الشيوعية هناك عقوبات على جرائم تمس نظام الدولة العام تصل إلى الإعدام»

. Zuhayli.com

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، يغفر الذنوب يعفو عن السيئات، أما بعد:

فبعد أن منّ الله عليّ ووفقني إلى إتمام هذا العمل أود أن أخص في الختام أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث:

١ - الحرية متأصلة في كل فرد حيث خلق الله تعالى الإنسان حراً، لذا فهو يحافظ عليها بكل ما يملك من قدرات.

٢ - ويتفرع من الحرية الأصلية: الحرية الدينية؛ فالإنسان له الحرية في اختيار الدين الذي يريده، وهو بعد ذلك وحده يتحمل نتيجة هذا الاختيار.

٣ - الله سبحانه وتعالى أعطى للإنسان هذه الحرية، ومن ثم لم يجبره على اختيار معتقد معين - لكي يكون الجزاء حسب هذا الاختيار - ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾^(١)، وإنما أرشده إلى اعتناق الدين الصحيح - الإسلام - من خلال بعث الرسل وإنزال الكتب، وهم دعوا الناس إلى ذلك الدين الحق المبين.

٤ - الإسلام وضع قواعد وأسس الحرية الدينية مع تأسيس الدولة الإسلامية في المدينة برئاسة رسول الله ﷺ، وفي حينه كانت البشرية في مختلف بقاع الأرض تلاقى أنواع الإكراه والاضطهاد على يد حكام ظالمين في الدخول إلى دين معين.

٥ - الرسول ﷺ طبق هذه القواعد والأسس وضرب أروع الأمثلة

(١) الكهف: ٢٩.

في ذلك؛ ومنه تعلمت الأمة هذا المبدأ، لذلك عاش غير المسلمين في الدولة الإسلامية طوال القرون بأمان وطمأنينة يمارسون عباداتهم، وبيع اليهود وكنائس النصارى المنتشرة في بلاد المسلمين أصدق دليل على هذا.

٦ - لم يسجل التاريخ أي إكراه أو ضغط من الدولة الإسلامية نحو رعاياها غير المسلمين لترك دينهم والدخول في دين الإسلام.

٧ - الارتداد - وهو الخروج عن الإسلام - خطر عظيم يهدد كيان الأمة الإسلامية، ويعتبر جريمة ضد الدولة، ولهذا السبب وضع الإسلام حياله عقوبة صارمة حفاظاً على أمنها وسلامتها. وهذه العقوبة لا تتعارض مع مبدأ الحرية الدينية أبداً.

٨ - قانون الحرية الدينية العالمي الأمريكي شرع لأغراض سياسية حيث مارست الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله ضغوطاً على الدول التي لا ترضى عنها، مع أن هناك دول - مثل إسرائيل - وجدت فيها تجاوزات كثيرة في هذه الحرية، فلم تحرك أمريكا ساكنيها.

٩ - هذا القانون يستعمل لمصلحة المسيحيين في العالم، وبخاصة للمسيحيين في الدول الإسلامية، بينما هناك ضغوط على المسلمين وانتهاكات سافرة ضدهم في بلاد الغرب فلا يُعمل حيال ذلك شيء.

١٠ - الهدف من محاربة حد الردة هو فتح باب الردة لكثير من الزنادقة والملاحدة في بلاد المسلمين لهدف تشويه الإسلام.

وأقول أخيراً: إنني قد حاولت في هذا البحث أن أعطي الموضوع حقه، فإن كنت قد وفقت في ذلك، فتلك منة من الله تعالى وتوفيق منه، وإن كان غير ذلك فأعتذر بقوله عز وجل: ﴿لَا يَكْفُرُ اللَّهُ تَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(١).

(١) البقرة: ٢٨٦.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن
اهتدى بهداه إلى يوم الدين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين . . .

وكب

ناصر بن عبد الله الميمان
أستاذ الدراسات العليا الشرعية
— جامعة أم القرى

* * *

فهرس المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم (مصحف المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف).
- ٢ - آثار الحرب في الفقه الإسلامي، تأليف: د. وهبة الزحيلي (دار الفكر، دمشق، ط ٣، ١٤٠١هـ=١٩٨١م).
- ٣ - أحكام أهل الذمة، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ) (تحقيق: أبي براء يوسف بن أحمد البكري، وأبي أحمد شاکر بن توفيق العاروري، رمادي للنشر، الدمام، ط ١، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م).
- ٤ - كتاب الإنجاد في أبواب الجهاد، تأليف: محمد بن عيسى بن أصبغ الأزدي المعروف بابن المناصف (٦٢٠هـ) (تحقيق: قاسم عزب الوزاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م).
- ٥ - التشريع الجنائي الإسلامي، تأليف: عبد القادر عودة (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٩، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م).
- ٦ - كتاب التعريفات، تأليف: علي بن محمد الشريف الجرجاني الحسيني الحنفي (٨١٦هـ) (ت: د. محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار النفائس، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م).
- ٧ - التفریح، تأليف: أبي القاسم عبید الله بن الحسين بن الحسن الجلاب البصري (٣٧٨هـ) (تحقيق: د. حسين بن سالم الدهماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م).
- ٨ - تفسير التحرير والتنوير، تأليف: الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (١٣٩٣هـ) (الدار التونسية للنشر، تونس - المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤م).
- ٩ - تفسير القرآن العظيم، تأليف: الإمام ابن كثير (٧٧٤هـ) (تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، شركة دار القبلة، جدة - مؤسسة علوم القرآن، دمشق - دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م).
- ١٠ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري (٤٦٣هـ) (المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط ٢، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م).

- ١١ - التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح، تأليف: العلامة أحمد بن محمد بن أحمد الشؤنكي (٨٧٥ - ٩٣٩هـ) (تحقيق: ناصر بن عبد الله بن عبد العزيز الميمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م).
- ١٢ - الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة، تأليف: الشيخ محمد أبو زهرة (دار الفكر العربي، دون تاريخ الطبع).
- ١٣ - حقوق الإنسان في الإسلام، تأليف: أ.د. محمد الزحيلي (دار الكلم الطيب، دمشق - دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط ٢، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م).
- ١٤ - كتاب الخراج، تأليف: أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم (١١٣ - ١٨٢هـ) (تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الصلاح، بدون تاريخ).
- ١٥ - الدين - بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان -، تأليف: د. محمد عبد الله دراز (دار القلم، الكويت، ط ٢، ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م).
- ١٦ - زاد المعاد في هدي خير العباد، تأليف: ابن القيم الجوزية: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي (٦٩١ - ٧٥١هـ) (تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط ٧، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م).
- ١٧ - السنن، تأليف: الحافظ علي بن عمر الدارقطني (٣٠٦ - ٣٨٥هـ) وبذيله: التعليق المغني على الدارقطني، لأبي الطيب محمد آبادي (عالم الكتب، بيروت، ط ٤، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م).
- ١٨ - شرح حدود ابن عرفة الموسوم الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الرافية، تأليف: أبي عبد الله محمد الأنصاري الرصاع (٨٩٤هـ = ١٤٨٩م) (ت: محمد أبو الأجنان، الطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م).
- ١٩ - شرح كتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني، إملاء: محمد بن أحمد السرخسي (تحقيق: عبد العزيز أحمد، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، مطبعة شركة الإعلانات الشرقية، ١٩٧٢م).
- ٢٠ - الطبقات الكبرى، تأليف: محمد بن سعد (٢٣٠هـ) (دار بيوت، بيروت، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م).
- ٢١ - عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، تأليف: جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس (٦١٦هـ) (ت: د. محمد أبو الأجنان، عبد الحفيظ منصور، إشراف ومراجعة: د. محمد الحبيب ابن الخوجة، د. بكر بن عبد الله أبو زيد، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م).

- ٢٢ - غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، د. يوسف القرضاوي (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م).
- ٢٣ - فتوح مصر والمغرب، تأليف: عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، أبي القاسم (٢٥٧هـ) (تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م).
- ٢٤ - الفقه الإسلامي وأدلته، تأليف: أ. د. وهبة الزحيلي (دار الفكر، دمشق، الإعادة العاشرة ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م).
- ٢٥ - في ظلال القرآن، تأليف: سيد قطب (١٣٨٧هـ) (دار الشروق، القاهرة، ط ١٧، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م).
- ٢٦ - قواعد الحرب في الشريعة الإسلامية، تأليف: الشيخ عواض بن محمد الوديناني (مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م).
- ٢٧ - لسان العرب، تأليف: أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (٦٣٠ - ٧١١هـ) (دار صادر، بيروت).
- ٢٨ - المجموع شرح المذهب للشيرازي (٤٧٦هـ)، تأليف: الإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٣١ - ٦٧٦هـ) (تحقيق: محمد نجيب المطيعي، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م).
- ٢٩ - مجموعة بحوث فقهية، تأليف: د. عبد الكريم زيدان (مكتبة القدس، بغداد - مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).
- ٣٠ - مجموعة الوثائق السياسية للمعهد النبوي والخلافة الراشدة، تأليف: محمد حميد الله (دار النفائس، بيروت، ط ٤، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م).
- ٣١ - المحلى، تأليف: أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (٤٥٦هـ) (دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ الطبع).
- ٣٢ - المسالك في شرح موطأ مالك، تأليف: القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري (٥٤٣هـ) (تحقيق: محمد بن الحسن السليمانى، عائشة بنت الحسن السليمانى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م).
- ٣٣ - المصباح المنير، تأليف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ (نحو ٧٧٠هـ) (مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م).
- ٣٤ - المصنف، تأليف: الحافظ عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ) (تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م).

- ٣٥ - المصنف، تأليف: الإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبيسي الكوفي (١٥٩ - ٢٣٥هـ) (تحقيق: محمد عوامة، شركة دار القبلة، جدة - مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م).
- ٣٦ - معجم مقاييس اللغة، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ) (تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م).
- ٣٧ - المقاصد الشرعية للعقوبات في الإسلام، تأليف: الدكتورة راوية أحمد عبد الكريم الظهار (جائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود العالمية للسنّة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة، ط ١، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م).
- ٣٨ - موسوعة الحديث الشريف: الكتب الستة (صحيح البخاري ومسلم، سنن أبي داود، جامع الترمذي، سنن النسائي وابن ماجه) (دار السلام، الرياض، ط ٣، محرم ١٤٢١هـ=أبريل ٢٠٠٠م).
- ٣٩ - الموسوعة الفقهية (المجلد ٢٢)، (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ٤، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م).
- ٤٠ - المعونة على مذهب عالم المدينة «الإمام مالك بن أنس»، تأليف: القاضي عبد الوهاب البغدادي (٤٢٢هـ) (تحقيق: حميش عبد الحق، دار الفكر، بيروت، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م).
- ٤١ - المغني، تأليف: موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي (٥٤١ - ٦٢٠هـ) (تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م).
- ٤٢ - الموطأ، تأليف: الإمام مالك بن أنس (٩٣ - ١٧٩هـ) رواية يحيى بن يحيى الليثي (٢٤٤هـ) (تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ=١٩٩٧م).
- ٤٣ - نهاية المطلب في دراية المذهب، تأليف: إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (٤١٩ - ٤٧٨هـ) (تحقيق: أ. د. عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، جدة، ط ١، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م).

العرض والمناقشة والقرار

أولاً: العرض

معالي الأستاذ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد (الرئيس)

على بركة الله وبعونه وتوفيقه تستأنف جلساتنا فهذه الجلسة الصباحية لهذا اليوم الاثنين. الموضوع هو الموضوع الثاني: «حرية التعبير عن الرأي، ضوابطها وأحكامها» وقدّم فيها عشرة بحوث وصلت مبكرة وتمكنت الأمانة من توزيعها، ثم ثمة بحث جاء متأخراً سوف يتولى معده تقديمه بنفسه إن شاء الله، عارض هذه البحوث هو الدكتور عبدالحافظ بن عواجي صلوي، والمقرر هو الدكتور إسماعيل الحسني، فليفضّل سعادة العارض.

فضيلة الأستاذ الدكتور عبدالحافظ عواجي صلوي (العارض):

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد بداية أشكر لأمانة مجمع الفقه الإسلامي الدولي جهودهم المتميزة في الإعداد والترتيب لهذا اللقاء وحسن اختيارهم للمحاور المطروحة التي تلمس احتياجات الأمة الراهنة، كما أشكر الأمانة العامة للأوقاف بإمارة الشارقة والمستضيفة لهذا اللقاء وحسن تنظيمهم وحفاوة استقبالهم نسأل لهم الأجر والمثوبة.

إن حرية التعبير أيها العلماء الأفاضل حق من حقوق الإنسان كفلتها له الشرائع السماوية قبل الأنظمة والتشريعات الحديثة، فيها يعبر عن مشاعره ومعتقداته وشؤون حياته، فيوضح بها الحق ويكشف بها زيف الباطل ويحقق المصالح ويدرك بها المفاسد، فنفعها عظيم إذا أحسن استخدامها وفق ضوابطها الشرعية وشرها مستطير إذا انفلتت من تلك الضوابط في ظل تعدد وسائلها المعاصرة فتنتهك باسمها الأعراض وتدمر

باسمها القيم والأخلاق، وتزرع باسمها البغضاء والشحناء بين الأفراد والشعوب والأمم. ولتوضيح مفهوم حرية التعبير في الشريعة الإسلامية وتحديد ضوابطها جاءت هذه الأبحاث المتميزة في هذا المحور، وقبل أن أدخل في تفاصيل ما ورد في أبحاث هذا المحور أود أن أنبئه إلى أن هذا العرض يعتبر مختصراً جداً فلم أتمكن من استيعاب كل ما تطرق له الباحثون حيث إن الوقت الذي حددته اللجنة المنظمة قصير جداً لا يكفي لعرض بحث واحد فما بالكم بعشرة أبحاث، لذلك سأعرض لكم بداية عناوين الأبحاث وأسماء الباحثين مفصلة، ثم سأعرض إجمالاً أهم المحاور التي تطرقت لها معظم الأبحاث وأهم ما ورد فيها، وليعذرني زملائي الباحثين في ذلك.

الأبحاث التي قُدمت في هذا المحور جاءت على النحو التالي حسب أسماء الباحثين وفق ترتيب الحروف الهجائية:

١ - الشيخ أبو الكلام آزاد رئيس مجلس المساجد للتقدم الاجتماعي من بنغلاديش وكان بحثه بعنوان: حرية التعبير عن الرأي الضوابط والشروط.

٢ - الشيخ أحمد بن سعود السيابي من سلطنة عمان وبحثه بعنوان: حرية التعبير ضوابطها وأحكامها.

٣ - الأستاذ الدكتور أسعد السحمراني أستاذ العقائد والأديان في جامعة الإمام الأوزاعي في بيروت وبحثه بعنوان: حرية التعبير عن الرأي الضوابط والأحكام.

٤ - الدكتور إسماعيل الحسني من المملكة المغربية وبحثه بعنوان: مفهوم حرية التعبير عن الرأي في الإسلام.

٥ - الدكتور حمداتي شبيها ماء العينين عضو المجمع من المملكة المغربية وبحثه بعنوان: حرية الرأي في القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية.

٦ - الدكتور سيف راشد الجابري مدير إدارة البحوث بدائرة

الشؤون الإسلامية بدبي وبحثه بعنوان: حرية التعبير عن الرأي الضوابط والأحكام.

٧ - الدكتور عبدالحافظ بن عواجي صلوي رئيس قسم الإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وبحثه بعنوان: حرية التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام في المجتمع المسلم والمجتمعات العربية.

٨ - الدكتور محمود أحمد غازي من كلية الدراسات الإسلامية، مؤسسة قطر في الدوحة وبحثه بعنوان: حرية التعبير عن الرأي مفهوماً، حدودها، وضوابطها في الشريعة الإسلامية.

٩ - الأستاذ الدكتور محمد عبداللطيف الفرفور الحسني رئيس المجمع العلمي العالي للدراسات والأبحاث وعضو مجمع الفقه الإسلامي بجدة وبحثه بعنوان: مناهج الحرية في الحضارة الإسلامية حرية التعبير عن الرأي.

١٠ - الشيخ محمد علي التسخيري الأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، بحثه بعنوان: حرية التعبير عن الرأي كما يصورها الوجدان ويرضاها الإسلام.

المحاور الرئيسية التي ركزت عليها الأبحاث هي:

المحور الأول: التعاريف اللغوية والاصطلاحية لعبارة حرية التعبير عن الرأي.

المحور الثاني: مفهوم حرية التعبير عن الرأي.

المحور الثالث: أصول حرية التعبير عن الرأي في المجتمع المسلم.

المحور الرابع: مظاهر حرية التعبير عن الرأي في الشريعة الإسلامية.

المحور الخامس: حدود وضوابط حرية التعبير عن الرأي في الشريعة الإسلامية.

المحور السادس: نماذج لتطبيقات حرية التعبير عن الرأي في الشريعة الإسلامية.
المحور السابع: واقع حرية التعبير عن الرأي في القرآن والسيرة.

التعاريف:

سأعرض التعاريف التي وردت على أنها تعاريف اصطلاحية للمصطلحات.

أولاً: تعريف حرية التعبير عن الرأي لغةً واصطلاحاً:

- الحرية: بأنها هي قدرتنا على اختيار الفعل مع استطاعتنا رفض القيام به.

- التعبير: الإفصاح عما في النفس بأي وسيلة كانت.

- الرأي: وهو اعتقاد النفس أحد النقيضين عن غلبة الظن وهو يدل على نظر بعين أو بصيرة، فالرأي ما يراه الإنسان في الأمر، وعرفه بعضهم اصطلاحاً بأنه ما يتصوره الإنسان في عقله حول أمر ما.

ثانياً: مفهوم حرية التعبير عن الرأي:

من المفاهيم التي وردت لحرية التعبير عن الرأي ما يلي:

- أن حرية التعبير عن الرأي هو أن يتمتع الإنسان بكامل حريته في الجهر بالحق، وإسداء النصيحة في أمر الدين أو الدنيا؛ فيما يحقق النفع، ويصون مصالح الفرد.

- أن مفهوم الحرية في الإسلام لا تعني الفوضى وارتكاب الموبقات والمنكرات واستباحة محارم الله والانغماس في الشهوات المحرمة، فالحرية التي تبيح هذه المحظورات هي فوضى، وتصور خاطيء للحرية، وقد صحح الإسلام هذا التصور الخاطيء وقرر حرية الناس منذ ولادتهم، وأنه لا يجوز استعبادهم كما لا يجوز تقييد حرياتهم، وكلُّ حقٍّ لهم يقابله واجب عليهم، ليكون هناك توازن في الحياة.

- أن الحرية هي الأصل في الإنسان، أما غير ذلك من أنواع الرق والعبودية والاستعباد وسائر أنواع الخضوع القهري فهو ناتج عن التعسف والتسلط.

- أن الحرية هي أهم ما في التعبير عن الرأي. انطلاقاً منها يسعى المفكر وذو الرأي إلى التخلص الواعي من كل القيود التي قد تكبل تعبيراته الفكرية، وأن الإقرار بهذه الحرية لا يغني عن تقيدها.

- أن القواعد المنطقية الوجدانية تقتضي أن تنتهي حرية التعبير لدى الفرد عند حدود كرامة الآخرين، لأن تعديها يعني نقضاً للعدالة وعبوراً للمنطقة الوجدانية المحدودة.

- أن مفهوم حرية التعبير عن الرأي لا تعني الانفلات من القيود بقدر ما تعني الالتزام بالمنهج الإسلامي في التعبير عن الرأي ومجالاته وأساليبه ووسائله المشروعة.

- أن الإسلام أوجد الحرية الفكرية في التعبير حسب الضرورة النازلة فيتعامل معها بعقل منضبط بضوابط الشرع.

- ومنها أنها تخلص الإنسان النسبي من سلطان أخيه الإنسان على فكره وتخلصه من تحجيره على تعبيره عنه.

- أن الحرية الحقيقية ذات الأبعاد المتعددة التي دعت إليها الشريعة الإسلامية هي في الالتزام بأوامر الخالق والتقيد بقيود الأخلاق في البقاء داخل حدود العدل والروحانية التي جاءت بها الشرائع وأصول الدين.

المحور الثالث: أصول حرية التعبير في المجتمع المسلم:

مما أكدته الأبحاث في هذا الجانب أن ومن مقتضيات العدل والمساواة وكرامة بني آدم أن يتمتع المواطن في الدولة الإسلامية بجميع الحقوق أو الحريات الممنوحة له من قبل شريعة الله. وأهم هذه الحريات:

١ - الحرية الفردية.

٢ - حرية العقيدة .

٣ - حرية المأوى .

٤ - حرية الرأي .

٥ - حرية الملكية .

- أن حرية التعبير متوفرة في المجتمع الإسلامي، بل يتم التأكيد على الاستفادة منها في مجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإعلان الحق، والشهادة به دونما اعتداء على أحد أو افتراء عليه أو إخلال بالنسيج الاجتماعي والعفة العامة.

- أن الإسلام أعطى حق التعبير وحرية الرأي لكل مواطن ما دام نقيه أو اعتراضه أو موقفه سليماً، وهو تصويب لخطأ، أو إبراز لحقيقة.

- إن الأصل في مظاهر حرية التعبير الإسلامي عن الرأي هو أن لا سلطان لأحد على رأي الإنسان وفكره، ولا سلطان لأحد على تعبيره وبيانه. وهذا تحرر لئن كان الأصل فيه هو الإرسال والإطلاق فإنه مقيد في الواقع العملي بمسؤوليته بمدى عدم الإساءة إلى الغير، وبمدى موضوعيته العلمية، وبمدى حرصه على مصلحة المجتمع الذي يحتضنه.

- أن الله تعالى وهو خالق الإنسان، أراد له أن يكون حراً يتمتع بالحرية المطلقة الخالصة من القيود القهرية البشرية، وبقدر قرب الإنسان من الله بالتقوى والعمل الصالح، يكون أكثر انعتاقاً وتحرراً من العلائق الدنيوية القائمة على الخضوع لغير الله تعالى.

- أن حرية التعبير عن الرأي تعد بلا شك من المسائل الجوهرية التي تدخل في نطاق حقوق الإنسان في الإسلام.

- أن حرية الكلام والتعبير حق فطري، لأن التعبير عما في الضمير فطرة فُطِرَ عليها الإنسان يعسر بل يتعذر إمساكه عنها، فكان الأصل أن لكل إنسان أن يقول ويحاور ويناقش ولا يمسكه عن ذلك إلا وازع الدين بأن لا يقول لغواً أو ينطق باطلاً.

المحور الرابع: مظاهر حرية التعبير عن الرأي في الشريعة الإسلامية:
وقد أبرزت الأبحاث مجموعة من مظاهر حرية التعبير في الشريعة
الإسلامية منها:

- ١ - حرية الاعتقاد.
- ٢ - الحرية العلمية.
- ٣ - حرية الفكر.
- ٤ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- ٥ - الأمر بالتناصح.
- ٦ - الأمر بالشورى.

المحور الخامس: ضوابط حرية التعبير عن الرأي في الشريعة
الإسلامية:

فقد وردت في الأبحاث مجموعة من الضوابط تم حصرها في
الضوابط التالية:

- ١ - أن يكون الهدف والغاية من التعبير عن الرأي مرضاة الله
عزّ وجل.
- ٢ - أن لا يكون الرأي مخالفاً للشرع وقواعده وفهم سلف الأمة.
- ٣ - عدم الضرر فالقاعدة الشرعية تقول: «لا ضرر ولا ضرار».
- ٤ - احترام الآخر واحترام حقوقه، والحرص على مبدأ كرامة
الإنسان.
- ٥ - أن يكون التعبير طيباً بعيداً عن الفحش والقبح.
- ٦ - تحري الحق والعدل.
- ٧ - أن يلتزم الصدق ومطابقة الحقيقة.
- ٨ - أن يحرص على التثبت في الرأي.

- ٩ - أن يكون التعبير عن الرأي وفق الوسائل المشروعة.
- ١٠ - أن يرتبط التعبير عن الرأي بالمصلحة، وأن لا يترتب عليه مفسدة أكبر.
- ١١ - أن يكون القصد منه مشروعاً.
- ١٢ - أن لا يترتب عليه الإساءة للآخرين.
- ١٣ - أن لا يتضمن التعبير عن الرأي سباً لله ورسوله أو أن ينسب إلى دين الله ما ليس منه.
- ١٤ - أن لا يترتب على التعبير عن الرأي تتبع للعورات.
- ١٥ - أن لا يترتب على التعبير عن الرأي زعزعة لقواعد النظام في الإسلام وأمن الدولة ووحدة الأمة.

المحور السادس: نماذج تطبيقات حرية التعبير عن الرأي في القرآن والسيرة:

من أبرز النماذج التي ركزت عليها الأبحاث منها:

أولاً: في القرآن الكريم:

- تعبير الملائكة عن رأيهم في خلق آدم وحوار إبليس اللعين مع الله عز وجل عندما رفض السجود. وحوار إبراهيم عليه السلام مع الذي حاجه في ربه، ومنها حوار بلقيس مع قومها واستشارتها لهم.

أما من السيرة فبرزت في السيرة:

- جعله ﷺ النصيحة موازية للدين الإسلامي في قوله: «الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم».

- طلبه مشورة أصحابه، وطلب رأيهم في قتال أهل بدر وفي أسراهم وفي معركة أحد وفي غيرها من المسائل.

- إحقاقه حق المراجعة مع المتلبس بفعل قول أو فعل: هل هو صواب أو خطأ؟ وهل هو صواب أو أصوب؟.

ومن سيرة الخلفاء الراشدين :

- كان التركيز على سيرة عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد برز موقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع المرأة التي راجعته في تحديد المهور باعتباره نموذج لتطبيق حرية التعبير عن الرأي في المجتمع المسلم، وكذلك رده عن اعتراض على مَنْ قال له: اتقِ الله بقوله: لا خير فيكم إن لم تقولوها، ولا خير فينا إن لم أسمعها.

المحور السابع: واقع حرية التعبير في القوانين الوضعية:

استعرضت بعض الأبحاث واقع حرية التعبير عن الرأي في القوانين الوضعية، ومن أبرز ما توصلت إليه ما يلي:

- أن حرية التعبير في القوانين الوضعية جاءت استجابة لتطلعات الشعوب وإسكاتاً لتعالى صيحاتهم حسب آراء فلاسفة وحاكمي ومشرعي البلاد الديمقراطية.

- أنه ليس هناك حرية مطلقة للتعبير عن الرأي في القوانين الوضعية بل هي مقيدة بقوة القوانين التي تصدرها الأغلبية التي تتحكم فيها جماعات الضغط والأحزاب مما يخل بمبدأ المساواة كأساس للحرية.

- أن حرية التعبير في القوانين الوضعية مقيدة في الواقع، فهوامش الحرية تتوسع أو تضيق وفق ظروف الحرب والسلم ووفق ما تفرزه موازين القوى المتحركة في شؤون المجتمع.

- تأثر حرية التعبير عن الرأي وخاصة في وسائل الإعلام بعوامل مادية قيدت هذه الحرية مثل النزعة الربحية لوسائل الإعلام، وسيطرة جماعات الضغط والمصالح، والإفراط في الاهتمام بالوظيفة الترفيهية.

- أن واقع ممارسات حرية التعبير عن الرأي في القوانين الوضعية لا تلتزم بتلك القوانين ولا تتدخل الأنظمة لتطبيق القوانين إلا في حدود ما يؤثر على مصالحها المباشرة مثل: أمن الدولة، أو حماية عقيدة الشعب، أو حماية الأفراد.

ولذلك رأينا نماذج مسيئة من تجاوزات الغربيين للقوانين الدولية المنظمة لحرية التعبير والتي تشترط عدم إيذاء الآخرين، فتارة بالرسوم المسيئة للرسول الكريم ﷺ، وتارة بتأليف الكتب المسيئة للإسلام والمسلمين، وتارة بالتهجم على الشعائر الدينية. وتحظى هذه التصرفات بتضامن غربي منقطع النظير بحجة حرية التعبير عن الرأي رغم ما فيها من إساءة لملايين المسلمين ومخالفتها للقوانين الدولية المنظمة لحرية التعبير عن الرأي.

وقبل الختام؛ من أهم ما أكدت عليه الأبحاث في هذا المحور أن الإقرار بحرية التعبير عن الرأي لا يغني عن تقييدها وأن ضوابط التعبير عن الرأي تشمل الجوانب الأخلاقية والموضوعية والمصلحية، وأن حال الإقرار النظري بحرية التعبير عن الرأي لا يغني عن التبصّر بالتطبيق العلمي لها بالواقع، وأن حرية التعبير عن الرأي التي ينادي بها الغرب غير منضبطة.

أنه يجب الرد على من أساء استخدام حرية التعبير عن الرأي من الغرب وأن يكون الرد إنسانياً إسلامياً بعيداً عن العنف.

أن تطبيق الحرية المطلقة في وسائل الإعلام الغربية لم يكن ممكناً بسبب النزعة الربحية لوسائل الإعلام وسيطرة جماعة الضغط والمصالح والإفراط بالوظيفة الترفيحية.

أن حرية التعبير عن الرأي في النظام الإسلامي المسلم تختلف عنها في النظام الغربي من حيث المنطلقات الفكرية، والهدف، والغاية والمجالات، والمسؤولية، والأساليب والثبات.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وقّعت لتقديم عرض شامل ومختصر لما اشتملت عليه الأبحاث، وأؤكد أن ما قدّم لا يغني عن الرجوع إلى التفاصيل المهمة التي اشتملت عليها الأبحاث، وأعتذر مرة أخرى لكم وللزملاء الباحثين على التقصير. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وشكراً لحسن إصغافكم.

ثانياً: المناقشات

فضيلة الأستاذ الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي (باحث):

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد.

شكراً معالي الرئيس. لا شك أن ما جاد به العارض من إيفاء الموضوعات حقها واضح للعيان ومحقق للمطلوب وجامع لكل ما تضمنته البحوث العشرة السابقة، ولكنني أرى أن هناك بعض الاختلافات في التعابير فأبين أن حرية التعبير في الواقع هي أحد حقوق الإنسان، وهي نوع من أنواع الحريات العامة، وأصل من أصول الإسلام، فيما يتعلق باحترام النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والإعلامي، ما لم يكن في أثناء ممارسة الحرية تعارض مع النظام العام والآداب، أو مصادمة للأحكام القطعية اليقينية، أو المبادئ الإسلامية العامة، أو القواعد الكلية المقررة في الشريعة الإسلامية.

وأكاد أجزم بأن حرية التعبير في الإسلام تختلف عن أجواء وأطراف هذه الحرية في الواقع المعاصر من جوانب ثلاثة:

أولها: أن حرية التعبير في شريعتنا ونظامنا هي مباشرة وليست عن طرق غير مباشرة كالصحافة وقنوات الإعلام سواء الفضائية أو المسموعة. وهذا يدل على تأكيد ممارسة هذه الحرية بكل صراحة وجرأة، وأن الدولة الإسلامية الملتزمة بحدود الله وآدابه وشرعه لا تخشى مثل هذه المباشرة.

الأمر الثاني: أن كل حريات التعبير في الوقت الحاضر في الأنظمة المعاصرة هي حرية مقيدة بغير الأنظمة فقط، وإنما هي مقيدة برقابة أمنية، فلا تكاد تسمح بفتح المجال لأي إنسان أن يعبر عن رأيه إلا في حدود الرقابة المعروفة سواء القنوات الفضائية أو الصحف السائرة. فهذه ميزة أخرى غير ميزة التعبير المباشر.

الأمر الثالث: وهو أن هذه الحريات المنوّه عنها في الأنظمة وإعلانات حقوق الإنسان هي ذات نزعة إما وطنية أو مادية، وأما الذي يهمننا في شريعتنا أن النزعة والدوافع لهذه الحرية هي حماية منهاج الشريعة، وهي تنطلق من أصول الدين والأخلاق والقيم الكبرى. اليوم كل الأنظمة والقوانين لا تهمها إلا إقرار ما هو واقع سواء أكان متفقاً مع القيم والأخلاق أم مغاير له. فهي نزعة مادية تقرر الواقع، الأنظمة السياسية هكذا، أما نحن فنتعالى عن هذا الواقع ونطمح إلى مستقبل أفضل في إفساح المجال لكل ما يكون ذا نية حسنة ومقاصده طيبة في أن يقدم النقد البناء لأمته من أجل أن تقفز خطوات إلى الأمام وأن يضمن لها كل ما يحقق عزتها وكرامتها وإبائها.

أيضاً من الأمور المعروفة أن حرية التعبير عن الرأي هي نوع من أنواع الحرية السياسية وهذه تشمل أيضاً: حرية الرأي، وحرية العقيدة، وحرية مزاولة الشعائر الدينية، وحرية الاجتماع، وحرية الصحافة وتقديم العرائض.

وهناك أمر آخر تتميز به الحرية عندنا في مجال الشريعة الإسلامية وهي أنها تشمل كل الأمور الدينية الاجتهادية. فهذا الاجتهاد تتميز به عن بقية الأمم في أن كل مَنْ عنده أهلية وملكة وقدرة على الاجتهاد أن يدلي بدلوه في هذا المجال، وهذا ما لا نجده في الأنظمة الحالية. فقضية الاجتهاد مما نفخر به ونعبر عن كل طموحات أمتنا في أن تعيش وتواكب التطورات والأوضاع الحالية، وتوجه الأنظار إلى ما قد يكون هناك من مخاطر خارجية أو داخلية تحيط بهذه الأمة.

أخيراً حرية إبداء الرأي فيها ضوابط تتفق مع ما ذكره الأستاذ العارض، وأهم هذه الضوابط: الالتزام بأصول الشريعة وآدابها، وعدم الإخلال بمقتضيات الأمن والاستقرار، وعدم المساس بأعراض الآخرين، وجعل هذه الحرية مسؤولة لتحقيق خير المجتمع واستقراره وتقدمه.

كذلك لم أرَ في هذه البحوث الإشارة إلى الضمانات التي لا بد منها لتمكين المؤهل ليعبر عن رأيه. فهذه الضمانات في حقيقة الأمر هي

أساس الموضوع، ولا أن نطلق العنان للحرية بدون ضمانات وبدون أن يكون هناك تفعيل لمضمون هذه الحرية. هذا شيء جذري وأساسي، ولدينا هذه الضمانات أهمها: الحماية القضائية وتمكين كل إنسان من حق اللجوء إلى القضاء العادل لإقرار الحق والعدل والمساواة، في مظلة الشريعة الغراء.

وشكراً معالي الرئيس والإخوة، والسلام عليكم.

سعادة الأستاذ الدكتور أسعد السحمراني:

بسم الله مُعِزُّ الْمُؤْمِنِينَ مَوْهِنُ كَيْدِ الظَّالِمِينَ.

أتوجه للرئاسة والأمانة على إتاحة الفرصة لي وأشكر بقوة الأخ الدكتور عبدالحافظ على عرضه القيم والدقيق الذي يعبر عن دراية بالموضوع، ولكن ألفت لإشارة خفيفة مرّت في بحثي.

أولاً: أن الحرية مقيّدة بضوابط الشريعة ومصالح الدولة ومصالح المجتمع والأفراد لا بد أن نراعي كل هذه المسائل.

ثانياً: أن التعبير له أساليب متعددة ومتنوعة لا بد أن نلاحظها فمنها القول، ومنها الإشارة، ومنها الرمز، ومنها من خلال المسرح أو الفن، ومنها ما يكون بأساليب أخرى، لذلك قد يكون التعبير أحياناً بغير الكلام هو أقوى فعلاً من الكلام.

ثالثاً: الربط بين الفعل والتعبير: أن التعبير إذا بقي في حدود أفكار عند صاحبه وأراده دون أن يتحول إلى فعل وتنفيذ فلا قيمة له.

رابعاً: أن التعبير من أسسه الشورى والاشترار في الأمر ﴿وَأَشْرِكُوا فِي أَمْرِي﴾، وهذا الأمر لا يكون إلا مع ضمانات حرية التعبير كما تفضل أستاذنا الدكتور وهبه منذ قليل، كذلك يشير البحث إلى التعبير بالأسلوب المناسب فعندما أريد أن أدعو إلى الإسلام واجبي أن أستعمل لين الخطاب كما كان في سورة طه بين موسى عليه السلام وفرعون لعنه الله، ولكن في مقاومة الأعداء لا يكون الخطاب ليناً. نلاحظ أن

بعض إخواننا يستعملون خطاباً واحداً، وهنا أنا أرغب بالتمييز بين خطاب العالم أو المؤسسة الأهلية وخطاب الحاكم أو المسؤول فأحياناً نرى بعض أصحاب الأرقام أو الدعاة يتصرف وكأنه مسؤول في وزارة الخارجية فيفاوض الدول ويتحدث في غير موقعه في وقع كلامه أيضاً التعبير يجب أن يحترم أسرار الدولة وأسرار المؤسسة التي يعمل فيها الشخص، فليس من حرية التعبير أن يفصح ضابط أسرار جيشه أو موظف في دائرة معينة أو في مؤسسة معينة أسرار اجتماع يكون فيه فكل أسرار لمؤسسة هي حق لها، وكذلك عدم الترويج للمساوىء والمفاسد والردائل سواء في الإعلان أو في غيره من الأمور الأخرى.

النقطة الأخيرة: هي الانتباه للحالة النفسية فالإنسان أحياناً قد يكون عنده بعض الأفكار الخاصة به لا يريد أن يقولها.

فإذن حرية التعبير هي احتمالية، وأنا أرغب أولاً نقول كلمة نسبية لأن النسبية لا تنطبق على هذه المسائل، فالحرية احتمالية يفرضها الشرع والظرف والواقع وحال كل إنسان.

وشكراً معالي الرئيس، والسلام عليكم.

فضيلة الأستاذ الدكتور محمد عبداللطيف الرفور:

بسم الله الرحمن الرحيم، يشرفني أن أهنيء وهذه أول كلمة أتكلم بها في هذا المجمع الكريم لأهنيء من حمل الله الأمانة ليقوم بها خير قيام. وأما الموضوع الذي أود أن أطرحه عليكم أننا نعتني كثيراً ولنا الحق أن نعتني بالجوانب الفقهية والشرعية بمؤيدات أدبية وربما كانت أدبيات مادية، ولكن لعلنا سهونا أو نسينا عن المؤيد المعنوي أو الجانب لا أقول الجانب الخلقي فحسب أو العقلي فحسب بل الجانب الروحي والتربوي أو ما يسمى بتنمية العلاقة مع الله عز وجل وهو ما كان يسعى إليه السلف الصالح رضي الله عنهم في مسيرتهم العظيمة في اقتدائهم بالنبي ﷺ. هذا الوازع الديني لم نعطه ولم نوله أهمية كبيرة وهذا لا ينطلق من منطلقات العقل فحسب وإن كان العقل له منطلقاته القيمة ولا

من منطلقات الخُلق فحسب، فهناك المنطلق العلمي والوازع العقلي، ولا بد أن نتعامل معاً جميعاً في عمل مشترك لنبحث كيف نستطيع أن نستغل هذه القوى الروحية العظيمة في الإسلام التي استطاعت أن تبسط الإسلام في أقل من قرن في أنحاء المعمورة كلها.

إن هؤلاء الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ما جاءوا ليناقشوا الناس وما عُهد عنهم أنهم فتحوا باب المناقشات والمناظرات وإن كان هذا جزء من عمل الداعية وإنما سبقوا إلى أن كانوا قدوة حسنة لغيرهم بتعاملهم مع الله أولاً ثم مع المجتمع الإسلامي ثانياً فكانوا القدوة الصالحة فكيف نكون نحن القدوة الصالحة؟ هذا ما أود أن أتساءل عنه، ولا شك أن الخير مذخور في هذه الأمة، وفي علمائها، وأتم علمائها وقادتها الروحيون قبل أن تكونوا قاداتها الفكريين والعلميين، وشكراً.

فضيلة الأستاذ الدكتور حمداتي ماء العينين:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على أفضل الأنبياء والمرسلين.

سيدي الرئيس، سيدي الأمين العام.

أشكر الأستاذ العارض على تحكمه في العناصر الأساسية في جميع البحوث التي قَدِّمت إليه، والشكر موصول للأمانة العامة على اختيارها لهذا الموضوع، وفيما يرجع للبحث الذي قَدِّمته فلقد كانت الغاية منه هو التمسك بالتقسيمات التي اقترحتها الأمانة العامة وأرى أنها مفيدة في الوقت الراهن لأننا الآن نخطب أجيالاً استقتت من معين الثقافات الغربية المستوردة والغازية.

أعني بالمستوردة التي تدعو لها ضرورة المقارنة العلمية الجادة والغازية التي تشوه الإسلام في كل شيء وتريد أن تبين أنه لا سابقة له حضارية يمكن أن تؤسس على شكلها ومنهاجها دولة معاصرة، ومما

تكون ضالته المنشودة أو الضربة القاضية يظنون على أن الإسلام ليست فيه حرية رأي وعلى أنه يمكن أن يتكلم أحد الحاكمين وعلى أنه ليست هناك في الإسلام آراء تنظم المؤسسات الديمقراطية التي أصبحت تسيطر عليها دولة الدستور حسب تعبيرهم، والحقيقة أن الموضوع تكلم فيه الكثير من العلماء إذا لم يكن من هذا المجمع فعلى الأقل من علماء كل فئة من فئات الأمة في عقر دارها لأنه عندما اقترحت الأمانة العامة مشكورة على أن يكون هناك مقارنة بين حرية الرأي في الديانات السماوية وبين القوانين الوضعية ورجعت إلى حرية الرأي في القوانين الوضعية وجدت أنه لا مجال للمقارنة أساساً، لأن حرية الرأي بالإسلام ابتدأت من اللحظة الأولى التي خلق الله فيها آدم عندما قال: ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ (٧٧) وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيٍّ وَإِنَّهُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (٧٨) فهذا النوع من حرية الرأي أعطي للملائكة بإرادة من الله ليمنح هذا الإنسان حرية فطرية تصاحبه منذ ولادته أيضاً عندما وقع الحوار أو التنطع من إبليس ألعن مخلوق. الله تبارك وتعالى قادر على أن لا يتكلم إبليس في معارضته للسجود لآدم، ولكن ليمنح الإنسان المخلوق هذه الحرية وهبه هذه الحرية ليعارض، فابتداء الحوار الموجود بين الإنسان وبين الخالق وبين الإنسان فيما بينه من اللحظة الأولى التي وجد فيها الإنسان على هذه الأرض.

ثم بينت أن الديانات السماوية لا يمكن أن تقارن بالديانة الإسلامية لسبب أساسي هو أننا نؤمن بهذه الديانات ولكن لا نؤمن بالتلفيق التي لفقها رجال الكنيسة ورجال اليهود، لأن الأناجيل التي بين أيدينا لم تكتب إلا بعد مائتين وخمسين سنة من موت الحواريين الأربعة وبقيت عدة قرون تتحكم فيها الكنيسة فتترجم للغات معروفة تاريخها، ولن أتكلم على تاريخ الديانات في هذا الموضوع، ولكن أريد أن أصل إلى شيء أساسي أشرت إليه البارحة وهو أن الثورات التي قامت في أوروبا، ثورة قالفين كانت كلها على أساس الخروج من تحت حكم الكنيسة في التشريع.

في الإسلام النصوص التي أنزلت على محمد ﷺ والممارسة التي

مارسها الصحابة في المدينة هي التي نمارس نحن اليوم أو التي نُؤمّر بممارستها، ومَن خرج ممّا فقد خرج عنها. إذاً لا وجه للمقارنة بين التشريعات السماوية في هذا المجال إلا إذا حُفّيت التشريعات السماوية من التلفيقات التي وقعت بها حينئذ يمكن أن يكون دينان أو أديان في إطار واحد يمكن مقارنتهما.

أما فيما يرجع للمقارنة بالقوانين الوضعية فقد بيّنته على أنه قبل ١٢١٥ عندما ثار النبلاء على الملك جون البريطاني لم تكن هناك حرية للرأي ولا كلام يمكن أن يتكلم به أي فرد في أوروبا على ما يقوم به الحكام ورجال الدين، ولما وقعت هذه الثورة وقع تعاقد على بعض الممارسات العرفية بعض الممارسات التي أصبح النبلاء يرون أن عروشهم تهدد إذا لم يمنحوها للشعب، ثم بعد ذلك بـ (١٧٠٠) وقعت وثيقة أخرى إلى أن أتى قانون حقوق الإنسان الممارس اليوم في الأمم المتحدة والذي صدر عام ١٩٤٨م، فهل لم تكن الإنسانية موجودة قبل هذا؟ وهل هؤلاء الناس كانت لديهم حرية قبل هذا؟ إذن أنا أردت من بحثي حتى لا أظيل لأن الوقت على أن تكون بحوثنا تنقل إلى أجيالنا الذين يجهلون كل شيء عن الإسلام وعن ثورته وعن عطاءه وعن عدالته أردت أن تبقى بحوثنا في هذه المجامع تصور هذا الواقع فتقارن بينه فتستخرج النتائج التي يمكن أن تجذب أجيالنا إلى أن تكون لديهم أولاً قناعة بأن دينهم أحسن الأديان، وتكون لديهم مرة ثانية القدرة على أن يحاور في حوار الأديان في ساحة أصبحت حرية للجميع وكلّ يريد أن يتكلم فيها.

إذن ركزت بحثي على:

أولاً: الفارق بين الديانات السماوية الملفقة والدين الإسلامي الحق، ثم بيّنت أنه لم تكن أوروبا التي تدّعي أنها مهد الحرية والولايات المتحدة لم يكن أحدهما قط من حرية الرأي وإفساح المجال للحاكمين والمحكومين والتذاكر فيما بينهما، ومناقشة أمور الدولة، ومراقبة أموالها، ومراقبة الظلم والتعسف قبل النظريات الإسلامية، ولو أننا نحن المسلمين ملكنا من أدوات التحليل والتوضيح لكانت الشريعة

الإسلامية هي التي تستقطب اليوم كل اهتمامات العالم، وشكراً.

فضيلة الدكتور سيف الجابري:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيدي الرئيس، وشكراً للعارض على ما قدمه من جهد، ولقد سمعت أثناء الطرح أن في حرية التعبير حول ما ذكر على اعتراض امرأة على سيدنا عمر رضي الله عنه وأحببت أن أوضح أن هذه المسألة تتبعتها في كتاب أو بحث مؤلف «مهر الزوجات بين الشريعة والعادات» فلم نقف على صحتها ولعلها من الأقاويل والقصص الملفقة على سيدنا عمر رضي الله عنه فأحببت أن أذكر ذلك للسادة الحضور، وشكراً سيدي الرئيس.

فضيلة الأستاذ الدكتور إسماعيل الحسني:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أريد فقط في هذه المداخلة القصيرة جداً أن أرفع التباساً جاء على لسان الدكتور أحمد بخيت، ويتعلق بما أثرته في الصفحة الثانية من بحثي، وما أثرته هذا جاء في سياق عرض جملة من الآراء التي تحاول أن تجيب عن السؤال الآتي:

كيف نفهم الموقف الفقهي القائل بقتل من يصرح برأي يفهم منه الارتداد عن الدين الإسلامي؟ وهنا عرضت كثيراً من الآراء وحاولت أن أصنف آراء سياسية وآراء فقهية، والرأي الذي أثير حوله هذا الاستشكال الذي قدمه الأستاذ أحمد بخيت يتعلق برأي الأستاذ محمد الشرفي وهو من الآراء التي تحتاج في الحقيقة إلى النقض والنقد والرد، لأن أبا بكر وأمثاله من الصحابة والخلفاء العظام لم يقاتلوا هؤلاء المرتدين انطلاقاً من مبدأ الحرية لأن مبدأ الحرية مبدأ راسخ ومكرم في الدين الإسلامي، ولكن لأنهم هجموا على النظام العام للمجتمع الإسلامي، وأنكروا أمراً معلوماً وقطعياً من قطعيات الدين الإسلامي، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الأستاذ الدكتور محمد النجيمي:

بسم الله الرحمن الرحيم، أبدأ من حيث انتهى أخي الدكتور إسماعيل الحسنسي فأقول: أنه ما لم يثبت هذا التوضيح في بحثه فيبقى الإشكال موجوداً فإن الذي يقرأ البحث يجد أن معروف محمد الشرفي وأركون من أصحاب التفسيرات الجديدة للقرآن وهي تتعارض تماماً مع المنهج الإسلامي، إذ لا بد من تثبيت ما ذكرتم في بحثكم حتى يزول هذا الإشكال وإلا سيبقى هذا الإشكال قائماً.

ثانياً: أيضاً في بحثكم يا أخي الدكتور إسماعيل ما يتعلق بكلام الشيخ شلتوت رحمه الله عن الإجماع وأنه لم ير أصل من الأصول فيه خلاف مثل هذا الإجماع لعل التوضيح أن يقال للإجماع السكوتي، أما الإجماع القطعي فإنه محل اتفاق بين العلماء جميعاً أقصد علماء أهل السنة على الأقل المذاهب السنية. بعد ذلك تنتقل إلى نقطة مهمة تعرض لها أخي الدكتور عبدالحافظ في بحثه وهي ليس هناك حرية مطلقة هناك ضوابط للحرية حتى في القوانين الغربية، ولكن ما تعرض له الرسول ﷺ من سب وشتم في بعض وسائل الإعلام الغربية قالوا: إن هذا من باب الحرية، والحقيقة أن هذا يتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يقرر أنه يجب أن تُحترم الثقافات والأديان، ونحن المسلمين قد أمرنا القرآن وأمرنا رسولنا ﷺ ألا نتعرض لمعبودات ورموز الآخرين، قال جل شأنه: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ وقال ﷺ: «إذا حدثتكم اليهود والنصارى عن التوراة والإنجيل فقولوا آمنا بالله وكتبه ورسله فإن كان صدقاً لم تكذبوهم، وإن كان كذباً لم تصدقوهم» أو كما قال ﷺ. لهذا يجب على مجمعنا أن يؤكد على أنه إذا أراد الغربيون أن يكون هناك تعاوناً بيننا وبينهم فلا بد من احترام ديننا ورسولنا ﷺ، ولا بد أن يتوافق العالم وخاصة في الأمم المتحدة وفي جمعيات حقوق الإنسان العالمية على أن يتوطأ العالم ويتوافق على أن المس بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام وبالكتب السابقة أن هذا أمر يجب أن يكون محظوراً وينبغي أن يتبنى المجمع هذا، وتتبناه منظمة المؤتمر الإسلامي التي تبحثها وتمسك بها الدول الإسلامية، في مجلس

الأمن وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي منظمات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والله ولي التوفيق.

فضيلة الشيخ أحمد المبلغي:

بسم الله الرحمن الرحيم، إن إبداء الرأي بما تعامل معه الإسلام كأمر مفروغ عنه وأعتبره أمراً طبيعياً حيث نجد الإسلام ونجد القرآن الكريم يركز إزاء إبداء الرأي على الاستماع من دون أن يصرح بإبداء الرأي، لأن إبداء الرأي مفروغ عنه إلا أن المشكلة عدم الاستفادة من الرأي فعليه ركز القرآن الكريم على الاستماع هذا أولاً.

والنقطة الثانية التي أردت ذكرها أن الكثير من المقالات حاولت أن تربط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بقضية إبداء الرأي ويبدو أنه من اللازم ألا ندرج الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تحت عنوان إبداء الرأي فإن هذا شيء وذلك شيء آخر حيث إن المعروف هو الذي بلغ شأنه في المجتمع وذهنيات أفراد المجتمع إلى حد يحتل مكانة متميزة في المجتمع ولا يطلق عليه المعروف إلا لهذه الجهة، كما أن المنكر هو الذي بلغ أمره إلى حد ينكره المجتمع أو أغلبيته، ولذلك نجد أن رد الفعل إزاء الأمر بالمعروف هو العمل به فوراً بينما الذي يطلبه القرآن لأن يكون رد الفعل إزاء إبداء الرأي هو الاستماع الذي يستقطن عنصريين:

أولاً: التوقف، أي عدم المرور عليه مرور الكرام.

ثانياً: محاولة فهم الرأي، وهذا ربما يصل إلى مرحلة العمل أي الاتباع وربما لا يصل لأنك قد ترجح رأي آخر، ولو نربط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بإبداء الرأي فهذا ينجر إلى أن يقف الأمران أحدهما مقابل الآخر كلاهما ينطلق من رأيه فيصطدمان، وهذا خلاف المنطق القرآني الذي يطلب منا إلى الاستماع إلى الرأي، وبما أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر له مراحل ربما يصل إلى الزجر العملي فإذاً لو ننطلق من الرأي ونعتبر الأمر بالمعروف سوف يكون

مجتمعنا وأمتنا أمة في حالة نزاع دائم وتفرقة دائمة، فكيف يمكن أن تكون مثل هذه الأمة شهيدة على الأمم الأخرى؟ وشكراً.

سعادة الدكتور محمد أكرم:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

في البداية نشكر الإخوة الباحثين وكذلك الأخ العارض وأنا عندي ثلاثة نقاط في الموضوع الذي أريد أن أشارك فيه.

أول شيء نحن نركز طبعاً في الأوراق في موضوع ضوابط التعبير عن الرأي في الشريعة، وأنا أعتقد أن علينا التركيز على كيفية تفعيل هذه الضوابط، لأننا عندما نضع الضوابط قد تكون هناك تفسيرات معينة، وتفسيرات مختلفة لتفعيل هذه الضوابط، على سبيل المثال: إذا وضعنا الضوابط العامة على ألا يؤدي التعبير عن الرأي إلى زعزعة أمن البلد، وكذلك المجتمع، ونجد يأتي واحد ويقول: إن الانتقادات قد تكون صحيحة ولصالح البلد، وهذا قيل على أنه يؤدي سواء كان عن طريق الكتابة أو عن طرق أخرى، هذا شيء، والشئ الثاني الذي أريد أن أؤكد عليه له صلة بالتقييد أو القيد الذي وضع في التعبير عن رأيه خاصة في كثير من البلدان الإسلامية، وكثير من الناس يلجؤون إلى الأنترنت وأصبح الأنترنت أحد الوسائل التي تعبر عن الرأي، وكما نعلم أن الأنترنت ليس له حد، بمعنى يمكن لأي أحد يريد أن يعبر عن رأيه سواء كان عن طريق الكتابة، أو عن طريق الصورة والفيلم، وما إلى ذلك، وهذا الذي يجري في العالم هذه الأيام وخاصة عند الشباب، وأقول لكم: إن تجربتنا في ماليزيا طبعاً في الانتخابات الماضية من أحد العوامل التي غيرت نتيجة الانتخابات هو الأنترنت، لأن كثيراً من الناس يلجؤون إلى الأنترنت، وأنهم يعتبرون أن الأنترنت هو المصدر الصحيح للتعبير عن الرأي، وكل ما جاء في الأنترنت أو معظمها كثير من الناس يقولون إنه صحيح، ولهذا ينبغي علينا كذلك أن نركز في هذه الأمور، حتى يعلم الإنسان المسلم عندما يعبر عن رأيه عن طريق الأنترنت أو أية وسيلة للإعلام ينبغي أن يتقيد بضوابط معينة، وشكراً.

فضيلة الأستاذ الدكتور محمد عبدالغفار الشريف:

شكراً سيدي الرئيس، طبعاً يعتبر موضوع اليوم وموضوع أمس من أخطر الموضوعات التي عرضت في مجمعكم الكريم، لكن الموضوع اليوم واسع جداً وعندني مقترح بأن يقسم إلى موضوعات ومحاور تبحث بالتفصيل أول قضية في التعبير: حرية التعبير عن الاعتقاد وضوابطها، ويجب أن يبحث في هذا الموضوع حقوق الأقليات الدينية والمذهبية، وأركز على المذهبية مع الأسف اليوم نتيجة لأن هناك مَنْ يطالب بحقوق الأقليات الدينية ويدافع عنها، الكثير من الدول الإسلامية قد تسامحت مع الأقليات الدينية لكن هناك ضغط كبير على أقليات مذهبية في بعض الدول الإسلامية دون التسمية يجب أن يدافع عنها.

القضية الثانية هي الحرية السياسية، وهذه تحتاج للبحث عن المعارضة السياسية وضوابطها. وأيضاً رقابة الحكام، ويندرج هذا الأمر تحت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأيضاً حقوق الأقليات في البرلمانات والمؤسسات السياسية.

القضية الثالثة: حرية التشريع وضوابط حرية التشريع، ومدى سلطة البرلمان في تشريع أحكام دينية. نأتي إلى الطامة الكبرى وهي الحرية الإعلامية وهذه قضية واسعة ومعظم البحوث دارت حول هذا الموضوع وأهملت بقية الأمور، قضية جداً خطيرة في الخطاب الإسلامي الإعلامي والدعوي وهي العاطفية وعدم التخصص بينما نحن دين التخصص ودين العقلانية ﴿أَنْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾، ﴿وَحَدِّثْ لَهُم بِأَلْسِنَتِهِمْ بِالْحُسْنِ﴾، ﴿وَقُلْ لِيَسْبَدُوا يَقُولُوا أَلَّنِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ لما ننظر في خطابات الخطباء، وكثير من الدعاة نجد تغليب العموميات والعاطفيات منها قضية مهمة، وهي ما تعرض له رسولنا الكريم من هجوم من بعض وسائل الإعلام أو بعض الإساءات التي قد تكون مقصودة أو غير مقصودة جوبهت هذه الأمور بعاطفية وعمومية وظن أكثر الناس أنهم قد أدوا الواجب أرى مقترح لجانبكم وللسادة العلماء أن تشكل هيئة للمتابعة القضائية لكل اعتداء على الإسلام أو رموز الإسلام يجب كما يفعل

اليهود ويفعل غيرهم يكون لنا هيئة، وأقترح من مجمع الفقه الإسلامي أو من منظمة الأقطار الإسلامية وجزاكم الله خيراً.

فضيلة الأستاذ الدكتور حسن محمد سفر:

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

سيدي الرئيس أحسن مجمع الفقه الإسلامي الموقر باختيار الحرية الدينية وحرية التعبير للمناقشة في هذه الدورة، فالمستشرقون يصورون الآخرين في أدبيات الاستشراق بصور وأساليب مغلوطة لأهداف وغايات، وإذا كانت أنظمة الإسلام عرفت حرية التعبير منذ فجر الإسلام وبها عولجت كثير من القضايا سواء الدينية أو السياسية أو الشخصية أو الاجتماعية، وعلى ضوءها أطر فقهاء السياسة الشرعية القواعد والضوابط لها استناداً للهدى القرآني وستة الرسول ﷺ، ثم طرأ لظروف وأسباب طوارئ خرجت بها واستغلت بحجة الحرية الدينية وحرية التعبير فإن المؤمل من مجمعنا الموقر وفي ظل عطاء الإسلام ومنح تشريعاته مساحات للحرية، وأيضاً وجود إشكالية وضبابية لمفهومه، أن يتبنى مجمعنا الموقر توصية واضحة حول هذا الموضوع يوضح فيها مفهوم النظرية الإسلامية لحرية التعبير والتدين والتعبير تقوم على مراعاة مصلحة الأمة من جلب المنفعة ودرء المفسدة، ومراعاة الظروف والأحوال، وعدم المساس بالثوابت المجمع عليها، وحبذا لو تخصص ندوة لهذا الموضوع يدعى إليها أو تدعى إليها الأصوات المخالفة وتوسع فيها دائرة المشاركة وتجزأ موضوعاتها وتقسيماتها كما أشار إلى ذلك أخي الدكتور عبدالغفار، وشكراً.

سعادة الأستاذ الدكتور جلول الجريبي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

في الحقيقة كنت أعتزم الحديث في نقاط أوردتها في بحثي حول حرية التعبير غير أن التقرير الذي حوصله البحوث المقدمة في العرض في هذا الموضوع همس إليّ بملاحظات أوردتها بكل إيجاز مع مقترح ختامي.

الملاحظة الأولى تخص تعميم الأحكام وإطلاقها دون تقييد، ودون تحديد منهج لا يسمح به لا العلم ولا الموضوعية، حين نتحدث عن الغرب ونقول: إن الغرب هو يختص بحرية التعبير غير المنضبطة هكذا بإطلاق نكون قد ظلمنا الغرب وظلمنا أنفسنا أيضاً، وظلمنا التاريخ والواقع، فمن الغربيين مَنْ دافعوا حين قامت الضجة حول الإساءة للرسول الأكرم ﷺ عن هذا الموضوع وانتصبا كما انتصب المسلمون الأحرار الخُلق لهذا الموضوع، ونكون أشبه بمن يصب الزيت على النار ونخلق أعداء جدد ونحن في غنى عن ذلك، ولا نكون قد أسهمنا في ما ينتظر للإنسانية من مستقبل فيه كثير من الصدمات المتوقعة. هذه الملاحظة قد تقودني كذلك إلى ملاحظة فرعية أخرى، وهي أن الأجواء المشحونة بين المسلمين والغربيين المسلمين كل المسلمين إلا مَنْ رحم ربي والغربيين كذلك نقول: يتحملها الطرفين معاً أقول المنتسبين للحضارة الغربية والمسلمين.

ملاحظة أخيرة وهي أن العلاقة المتوترة هي من مخلفات مواجهات تاريخية دامية، الحروب الصليبية وما تلاها من صراعات بقية هذه المواجهات تثمر على الدوام بين الطرفين أحكام مسبقة وأحكام نقول مغرضة وكراهية وبغضاء بين الطرفين. وأصل إلى خاتمة الكلام لأقترح على هذا المؤتمر الموقر توصية لعلها ترفع إلى السيد المدير العام لليونسكو لكي يبادر إلى مراجعة المناهج التعليمية والبرامج التعليمية والمنظومة التربوية عامة بما فيها من كتب ووسائط بيداغوجية لكي تخلص هذه المنظومة من رواسب جيل بعد جيل ومخلفاته نعيشه نحن اليوم ولعل أجيالنا القادمة وأبناءنا وأحفادنا سوف يعيشونها بشكل أوكد مع الشكر.

سعادة البروفيسور الدكتور عمر جاه:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا ونبينا وحبينا ومولانا محمد بن عبدالله صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله.

سيدي الرئيس، الإخوة الأعضاء: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أريد أن أتدخل بطريقة موجزة على القضية التي تم النقاش فيها بالأمس لأنها مرتبطة بالقضية التي نطرحها في هذه الجلسة هي حرية الدين وحرية التعبير، وأنا أفضل أن نستخدم كلمة اختيار «حرية الاختيار» ذلك لأن الله سبحانه وتعالى خلق الكون بما فيه من الأجرام والنجوم والسماء والأرض والدواب والإنسان، كل شيء في الخلق مخصص، الإنسان بحرية الاختيار فالمخلوقات كلها أو معظمها ليس لها حرية الاختيار إنما يقوم بالوظيفة التي من أجلها خلق الإنسان خلق لهدف واحد هو عبادة الله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥١﴾﴾. أعتقد أن مشكلتنا في العالم الإسلامي أننا أهملنا هذه القضية، عبادة الله إذا تحققت العبودية في قلب الإنسان لا يمكن أن يفكر في شيء غير هذا الدين، ذلك لأن الله سبحانه وتعالى خاطب نبيه بالعبد: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾. إذن العبودية أعلى مقام في وجودنا هنا، لأننا خلقنا من أجل عبادته، فالإنسان له حرية الخيار في أمرين أساسيين: خيار الكفر وخيار الإيمان، يختار الإيمان أو الكفر، وأن الله لا يرضى لعباده الكفر. إذن إذا تقيدنا بمبدأ العبودية وتحققت العبودية فينا لا نستطيع أن نختار إلا الإيمان الحق، من هنا نستطيع أن نتساءل لماذا أثار الشباب الإسلامي على الأنظمة الإسلامية على علماء الإسلام؟ إن هذا خطر كبير لأن الشباب الآن يلتمسون الحلول في الأنترنت، الفتاوى الآن لا يطلبون الحلول من العلماء ويذهبون إلى الأنترنت، والسبب في هذا أن مناهجنا التربوية في البيوت وفي المدارس وفي الجامعات، أهملنا تعميق حقيقة العبودية في قلب الإنسان، مثال بسيط: أنا من غامبيا منذ خمس سنوات أدير مؤسسة طوعية للخدمات الطبية في الأرياف وفي السنة الماضية ذهبت إلى منطقة تبعد عن العاصمة مائتي كيلومتر ووجدت فيها مركز إنشائها بما يسمى (WEC).

WORLD EVANGELICAL CURUSADE مؤسسة عالمية

للتنصير تم إنشاؤها منذ ثلاثين سنة وقفلوها في بداية هذه السنة فيه تسليم هذه المرفقات إلى رئيس المنطقة يقولون فيه: نقفل هذه المرافق

لسببين أساسيين لسبب شخصي أو لسبب استراتيجي، فسألت أهل القرية قالوا: منذ ثلاثين سنة لم تستطع هذه المؤسسة أن تنصر ولا واحد. إذاً نستطيع أن نرى أن في هذه المنطقة ولله الحمد في غامبيا نسبة المسلمين ٩٧٪ وأعتقد أن تعميق عقيدة العبودية في قلب الإنسان لها دور كبير في المحافظة على الشباب، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الشيخ خليل محيي الدين الميس:

بسم الله الرحمن الرحيم، منهج الإسلام هو التعبير المنضبط الناجم عن التفكير المنضبط، إذن التعبير المنضبط ناجم عن تفكير منضبط، هذا ومن وجه آخر أن الله فاطر عقل الإنسان على رقابة ذاتية يضبط بها حرية التفكير وبالتالي التعبير من المتفلسف من تلك القيود الذاتية إن كان في نطاق التفكير فهو شبهة مطلقة، فكروا في خلق الله ولا تفكروا في ذات الله فتهلكوا، أما في التفكير البناء فلا يخفى ما في التفكير من الأجر وخاصة عند أهل التصوف، أما في نطاق التعبير، قال تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَبِيدٌ﴾، هنا يدخل في نطاق المسؤولية والتي لا تخفى على أحد، وفي كل الحالتين عظمة الإسلام تكمن أنه أقام دولة الإسلام بذات كل مسلم، وعليه فإن المشكلة تكمن خارج الإسلام كتشريع، أما المسلمون ومن وراء ذلك غير المسلمين فالشأن في ذلك معروف فالقضية لا تكمن في التوسط الإسلامي، ولكن تكمن في التنظير في السلوك. وشكراً والسلام عليكم.

سعادة الأستاذ الدكتور شوقي دنيا:

بسم الله الرحمن الرحيم،

مداخلتي تنحصر في نقطتين أساسيتين:

أولاً: فيما يتعلق بالحرية الدينية وجدت الاتجاه بالمداخلات والأبحاث انصبّت على حد الردة ودار الكلام الكثير والطويل حوله ما بين مؤيد ومعارض. أعتقد أنه كان الأولى أن تركز البحوث والمداخلات

على الأسباب الداعية للمسلم أو الفئات المسلمة للارتداد عن الإسلام ما هي العوامل؟ إذا كانت هناك فعلاً ردة عن الإسلام وهذا هو المقصود.

(ملاحظة: تنويه للدكتور صالح بن حميد بأن الموضوع الحالي هو حرية التعبير عن الرأي وإذا كانت هناك مقترحات يمكن أن تُقدم مكتوبة).

فيما يتعلق عن حرية التعبير هنا نقطتان:

أولاً: كنت أود أن تتعرض البحوث للبعد الواقعي في العالم الإسلامي وإلى أي مدى توجد حرية التعبير في ربوع العالم الإسلامي، ومدى سماح حكامنا هداهم الله لشعوبهم وبخاصة العلماء والمفكرين بالتعبير عن آرائهم فيما يجري بالدول الإسلامية من الجوانب الاقتصادية والسياسية إلى آخره.

ثانياً: ورد على بعض ألسنة المتدخلين ما يفيد أن حرية الرأي في المجتمعات الغربية مليئة بالشوائب والنواقص عكس ما لديهم وبالطبع هو يقصد ما لدى شريعتهم وهذا حق، ولكن كان الأجدر أن تجري المقارنة بين حرية التعبير في العالم الإسلامي المعاصر والعالم الغربي وعند ذلك نجد الوضع مؤسفاً إن لم يكن مخزياً.

وأخيراً هل يتمكن المجمع بعون الله أن يرفع لحكامنا هداهم الله توصية صريحة قوية وحاسمة بإتاحة حرية التعبير عن الرأي لشعوبهم وخاصة في الشؤون السياسية والاقتصادية وغيرها فيما يتعلق بحياة المجتمعات ومستقبلها أرجو هذا وشكراً.

فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد بخيت:

شكراً سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

مداخلتي الحقيقية أبنيتها على كتاب تفضلتم بقراءته وقد نشرته عالم المعرفة الكويتية منذ سنوات كان عنوانه «اختلاق إسرائيل القديمة لإسكات التاريخ الفلسطيني»، لب موضوع الكتاب هو أن الكاتب كان أمريكياً عانى

من كتابه هذا يقول: إن الباحثين ربما بطريقة غير مقصودة يدعمون أفكار خاطئة وذلك بتكريس فكرة ما أو العزوف عن غيرها مما يوجد ما يمكن تسميته باصطلاح إدوارد سعيد التواطؤ السلبي، ويقول: هذا ما كان معلوماً قديماً بكتابات المؤرخين، وما دمتنا نتحدث عن الحرية فإنني أزعج أن بعض الأوراق لم تراعى حرية التلقي والاستدلال. لوحظ أن هناك فتوراً ملحوظاً بالاستدلال بالحديث النبوي الشريف في الشواهد والاستدلالات، كما لوحظ أيضاً أن هناك نقل للروايات الضعيفة أو العبارات المرسلة دون تدقيق أرجو لو تفضل المنصة مشكورة وأن يتفضل المجمع بمراعاة ذلك في الأوراق التي تقدم حتى لا ندعم بطريقة غير مقصود هذه الدعوة التي تدعو إلى هجر السنة المشرفة أو الدعوة التي تستخدم الأحاديث الضعيفة أو الروايات الضعيفة غير المدققة وشكراً لكم.

معالي الأستاذ الدكتور عبدالسلام العبادي (أمين المجمع):

أخي الكريم نحكي عن حرية التعبير هذه البحوث يقدمها الباحثون وتعرض على مجلس المجمع، ومجلس المجمع هو الذي يقوم ببيان التفصيلات فيما يتعلق بالحكم الذي سيتقرر فإذا كان قد ورد في أي بحث من البحوث استشهاد بحديث ضعيف فهذا سيبينه النقاش والحوار ولا يمكن لأمانة المجمع أن تتحكم في البحوث وتشطب استدلالاً لأن ذلك يسيء لعمل المجمع وشكراً.

فضيلة الدكتور عبدالله مبروك النجار:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكراً سيدي الرئيس.

أعتقد والله أعلم أن اصطلاح حرية التعبير عن الرأي يراد به حق التعبير عن الرأي، وذلك لأن كلمة الحرية: أن يقول الإنسان ما يشاء لمن يشاء في أي مكان وزمان شاء، وهذا ليس له وجود في عالم الواقع أو في أرض الواقع، فلا يستطيع أي إنسان مهما كان في رسم القرار

الإنساني أن يقول الكلام بإطلاق ومن غير حسابات توازن بين المفساد والمصالح، ولذلك الذي يترجح في التشريع الإسلامي أنه حق بل على وجه الدقة تبادلي تتعاقن فيه المصلحة الفردية للمعبر في التعبير فيما يراه صواباً مع حق المجتمع مع حقوق لله تبارك وتعالى التي تجب له سبحانه ومما يدل على أنه حق كما في نشر العلم النافع، كما في تبليغ أحكام الله عز وجل، وكما في النصيحة للناس ولله ولرسوله ولكتابه، وكما في أداء الشهادة لنصرة العدالة وفي هذا يحرم الله عز وجل أن يكتُم الناس ما يعلمون من الهدى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ ١٥٩ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّا، وقد يكون حراماً كما في نشر الفحش في المجتمع أو الجهر بالكفر أو إفساد الأسرار العامة أو الخاصة أو القذف أو السب أو الإهانة أو الكذب وقد ضرب الله بالقرآن الكريم مثلين للكلمة الطيبة، والكلمة الخبيثة تبرز هذا المعنى الذي ينقسم إليه التعبير ما بين الحرام وما بين الواجب.

سيدي الرئيس، ومن سمات حق التعبير في التشريع الإسلامي أنه يقيم موازنة دقيقة بين موضوع التعبير وبين الأداة التي يجب أن يعبر بها المسلم أو الإنسان على وجه العموم وهذه الأداة يجب أن تكون حسنة وبأسلوب طيب فالله تبارك وتعالى يأمرنا أن نقول للناس حسناً بل يجعل الكلمة الطيبة من الصدقة التي يتصدق بها الناس على بعضهم، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ بل يطلبها في مجادلة الكافرين وفي المجادلة بالتي هي أحسن على وجه العموم، والله تبارك وتعالى لا يحب الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم، وكذلك أيضاً سيدي الرئيس إن حق التعبير من سماته في الأداة أنه يكفل للآخرين أن يقولوا كلمتهم ويحجر على كلمة الآخرين، بل إن الإنسان لن يستطيع أن يعبر عن رأيه بأمانة وصدق وواقعية إلا إذا استمع إلى كلام الآخرين، وفي هذا يقول تبارك وتعالى: ﴿وَلْيَأْتِكُمْ مِنَ الْهُدَىٰ أَوْ فِي صَلَاتِ مُبِينٍ﴾، ويقول أيضاً: ﴿هَاسِبُوا بِرُءُوسِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾، ويقول أيضاً: ﴿أَتُؤْتِرِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَتُؤْتِرُونَ مِنْ عِندِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾. هذه بعض

الضوابط التي أردت أن أضيفها من وجهة نظر التشريع الإسلامي في هذا الشأن. وأشكركم سيدي الرئيس.

فضيلة الأستاذ الدكتور إبراهيم فاضل الدبوي:

شكراً فضيلة الرئيس. لقد تناول الأخوة الباحثون في أبحاثهم القيمة وجزاهم الله عن الإسلام بكل خير حرية التعبير التي أعطاها الإسلام للمسلم ولغير المسلم، إلا أننا نرى وللأسف الشديد أن هناك بعض الفئات الإسلامية والأحزاب الإسلامية قد أساءت استعمال هذا المصطلح، وتوسعت بالتعبير عن هذا المفهوم، فبدلاً من أن تتخذ الكلمة الحسنة والقول الحسن، والدعوة إلى الله سبحانه وتعالى بأسلوب حسن، ونصح الحاكم الذي قد لا يليب رغبات الإسلام أو لا يليب رغبات المواطنين بالمجتمع اتخذت أساليب متنوعة في النيل، أو في التعبير عما تهدف إليه من أفكار وآراء، ومن تلك الأساليب التي اتخذتها الإساءة إلى أموال الناس، والإساءة إلى أموال الدولة، بحجة أن تلك الأموال تُستخدم لقمع الحريات، وفي الواقع أن أموال الدولة كما يقول الفقهاء رحمهم الله تعالى هي أموال المسلمين ينبغي المحافظة عليها كأموال اليتيم، وللأسف الشديد أن تلك الفئات تجد آذاناً صاغية وقد تكون مدعومة من جهات معينة بحجة الخروج على الحاكم ولأجل الثبيل من الدولة التي تعيش فيها تلك الجماعات، وهذا في الواقع أسأتني الأفاضل يعود إلى نقص في التربية الإسلامية وفي فهم معنى الحرية ومعنى التعبير عن الرأي في الإسلام، لذلك ينبغي أن يجتهد العلماء الأفاضل ومن خلال هذا المجمع الموقر والجهات التعليمية والجهات الإعلامية في المجتمعات الإسلامية جهودهم لتعميق معنى مفهوم الحرية والتعبير عن الرأي في الإسلام وإلا فالأمر حقيقة جداً خطير وقد تسمعون أنتم ما يحدث في بعض البلاد الإسلامية وفي المجتمعات الإسلامية من إساءة بعضنا إلى البعض ومن تخريب بحجة أن تلك الأموال تُستخدم لقمع الحريات وهذا ما أردت بيانه، والله ولي التوفيق.

فضيلة الأستاذ الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي:

شكراً معالي الرئيس . أنا مضطر لنصف دقيقة إذا سمحتم لي .
حينما تُندد بتاريخ الصحابة أو ببعض وقائع الخلفاء الراشدين ننتظر أن ينزل في ذلك قرآن أو ستة من النبي المصطفى صلوات الله وسلامه عليه حتى تكون وقائعهم ثابتة بأذهان المعاصرين والمحدثين والذين يحاولون أن ينقضوا هذا التاريخ المشرف بل هو أشرف فترة مرّ بها العالم الإسلامي ولن تتكرر . قصة سيدنا عمر رضي الله عنه مع المرأة ملأت كل أخبار السيرة، والسيرة أوثق من التاريخ، لكن لا نملك سواها . كل أخبار السيرة تؤكد وجود هذه القصة وتحليلها والذي لا يعرف أخبار السيرة وأخبار عمر يقرأ الكتب التي تحدثت عن هذا، فسوف يجد أن هذه القضايا تُثبت هذا الواقع ثبوتاً كاملاً، أما التشكيك فيها لمجرد الهوى، ويقول قائل: لم أجد دليلاً على صحتها، ماذا يريد من ذلك غير هذه الأخبار وإلا أنكر التاريخ وأنكر السيرة وأنكر كل الوقائع، وشكراً.

فضيلة الأستاذ الدكتور حامد أبو طالب:

شكراً سيادة الرئيس . بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

أشكر الإخوة الباحثين على هذا المجهود الطيب . غاية الأمر أنه ورد في بعض البحوث مصطلح استعمل خطأ وهو مصطلح الدولة الدينية، مصطلح الدولة الدينية مصطلح قديم يقوم على فكرة أن ولي الأمر يتولى رئاسة الدولة بناء على فكرة الحق الإلهي، وأن الحاكم يمت إلى الإله بصلة، ما هذه الصلة، لقد وصلت أحياناً إلى أنه ابن الإله أو أنه من نسل الإله، أو على الأقل أنه يمت إلى الإله بصلة . هذا هو المصطلح المقصود بالدولة الدينية، فلا يُطلق هذا المصطلح على الدولة الإسلامية، أما كون ولي الأمر مسؤولاً عن حماية الدين ونشره فهذه مسؤولية من مسؤوليات الدولة ووظيفة من وظائف رئيس الدولة، ولا

يعني هذا أبداً أن هذه الدولة دولة دينية، كما أن إعلان بعض الدول في دساتيرها أنها تدين بدين ما لا يعني هذا أن هذه الدولة دولة دينية وفقاً لهذا المصطلح السائد في الدول الغربية. فإذا قلنا إن الدولة الإسلامية دولة دينية يتصورون جميعاً أن حكامنا لهم صلة بالله سبحانه وتعالى على النحو الموجود في كتب التاريخ وكتب القانون.

أردت أن أبدي هذه الملاحظة حتى يلاحظها إخواننا الباحثين.
وشكراً جزيلاً.

معالي الأستاذ الدكتور عبدالسلام العبادي (أمين المجمع):

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

كما سجل الكثير من الإخوة الكرام بأهمية هذا الموضوع وضرورة التصدي له حقيقة تأتي هذه الأهمية من أن هذه الحرية حرية التعبير عن الرأي تتخذ مطية وستار لكل الهجمات التي يهاجم بها هذا الدين العظيم على مستوى ما يسمى بالإسلاموفوبيا، وأيضاً استخدام وسائل الإعلام المعاصرة للإساءة لرموز هذا الدين. لا بد لهذا المجمع بوزنه العلمي العالمي من أن يقول للعالم وأن يقول للعالم الإسلامي أن الشريعة قد ضمنت حرية التعبير وحثت عليها، بل إن الاستدلال بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس لجعله بديلاً أو جعل حرية الرأي بديلاً عنه، إنما لبيان أن حرية التعبير عن الرأي وفق مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يصل إلى درجة تجاوز قضية الحرية إلى قضية الوجوب من أجل توضيح المعروف وبيان خطورة المنكر والدعوة إلى المعروف والنهي عن المنكر، وهذا يستلزم للشريعة الإسلامية كسبق وتميز، وإن ما يسمى الآن بحرية التعبير في العالم المعاصر نتيجة ضغوط وممارسات، بينما في الشريعة الإسلامية عطاء إلهي مبدع كان فيه الخير للإنسانية وكأحكام قررتها الشريعة، أحكام راسخة ثابتة مستقرة ليست ردود فعل أو صدى لما يجري في المجتمع الإنساني، لكن هذه الحرية

ليست حرية مطلقة لا بد لها من ضوابط، ولا بد لها من قيود، وأن هذه الضوابط والقيود أيضاً سجلتها الشريعة بموضوعية متناهية وملاحظة لكل الاعتبارات عندما نقف عند النهي الذي جاء إلى المسلمين أن يمتنعوا عن السب والشتم لإله غير المسلمين لا تتخذ هذه القضية أساساً ومطية لتصبح أسلوب متبادل في السباب والشتم وبالتالي ننصرف عن الأساسيات وعن القضايا الجوهرية في الدعوة وفي البيان ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، ولذلك من المهم أن نستجّل أمام المجتمع الإنساني أن حرية الرأي يجب أن لا تستخدم وسيلة للإساءة للآخرين ومقدساتهم ورموزهم إنما من حَقك أن تبين رأيك، من حَقك أن تنقد، من حَقك أن تقول ما تراه صواباً وحقاً، لكن دون أن يكون ذلك قائماً على التشهير أو التشويه المتعمد، والغريب في المجتمع الإنساني أنه يمارس هنا ما يسمى الكيل بمكيالين يندد أيما تنديد بأي نقد ولو كان موضوعياً لقضية من القضايا، عند اليهود مثلاً وهي قضية المحرقة ويعتبرها جريمة كبرى، والمجتمع الدولي ينشغل في تسجيل اعتبارها جريمة وضرورة العقوبة عليها بينما يسمح لأي إنسان أن يسيء للرسول ﷺ ولهذا الدين العظيم بحجة حرية الرأي وحرية التعبير. فلذلك لا بد حقيقة أن نبين مثل هذه القضايا لأهميتها، وهنا لا بد في الواقع أن نؤكد على ما يسمى الآن بالجرائم. وهذا يحتاج كما نعلم إلى آليات وصيغ متقدمة ليست متاحة في الظروف الحالية في كثير من الدول. وشكراً.

فضيلة الدكتور كمال بوزيدي:

بسم الله الرحمن الرحيم. شكراً سيدي الرئيس. مداخلتني تنصب في ضوابط حرية التعبير، وتكمن في النقاط التالية:

أولاً: أن تكون هذه الحرية من باب النصيحة لا من باب الفضيحة.

ثانياً: أن تكون بناءً لأهدافه.

ثالثاً: أن تكون باحترام وبأساليب لا تمس بالأشخاص، وإنما تناقش الأفكار.

رابعاً: الإخلاص في النقد والرد.

خامساً: الالتزام بطرق الإقناع الصحيحة.

سادساً: القدرة على التفرقة بين المصالح والمفاسد في الأقوال والكتابة حتى لا يزيد الراد المشكلة تعقيداً.

سابعاً: ألا نمس بالنظام العام حتى لا تسود الفوضى.

أما بالنسبة للاقتراحات فعندي بعض الاقتراحات:

أولاً: تحديد المعايير التي يمكن للمرء أن يبدي رأيه في دائرتها.

ثانياً: توسيع فتح باب الحوار حتى يذهب الغبار والغشاوة والحدق والتنافر بين المفكرين والعلماء ويكون التقارب هو الأولى.

ثالثاً: تدريب أفراد المجتمع وخاصة الأطفال على حرية التعبير البناءة.

رابعاً: تقريب العلماء من الحكام، والحكام من العلماء حتى يكون العمل بينهم متكاملًا في نفع الأمة وفي دفع مكر الأعداء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الدكتور عبدالحافظ صلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أرجو ألا يفهم من تعقيب الدكتور النجيمي أن ما ورد في بحثي عن تعامل وسائل الإعلام الغربية مع الرسوم الكاريكاتورية المسيئة لرسول الله ﷺ أنه إقرار مني بحرية التعبير عن الرأي، لكن هذا جاء في سياق التمثيل على انتهاك معظم المبادئ التي تنادي بها الديمقراطية الغربية ومنها حرية التعبير عن الرأي. فجاء التمثيل على ازدواجية الأنظمة في التعامل مع حرية التعبير، وضربت مثلاً على أن تضامن

جميع وسائل أو معظم وسائل الإعلام العربية مع الصحيفة الدانماركية مع الصحفي الدنماركي بإعادة نشر الرسوم كان ينادي به باسم حرية التعبير عن الرأي، في حين أن التعبير عن المحرقة اليهودية ومحاكمة من يتجرأ على إنكارها أو التقليل من شأنها كان سائداً، وهناك أمثلة كثيرة جداً على اتخاذ الأنظمة الغربية عموماً إجراءات ضد صحف ووسائل إعلام أنكرت المحرقة اليهودية، وشكراً.

سعادة الدكتور سليمان العازمي:

سيدي الرئيس، الإخوة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله، أشكركم وأشكر الحضور على ما تقومون به من جهد في خدمة المسلمين.

مداخلتي باختصار هي أن تُتخذ خطوات عملية أولها وأهمها إلزام الدول الإسلامية بقرارات المجمع، فإن أحسنا بناءنا الداخلي كان حرياً بنا أن نفرضه على المجتمع الدولي.

بعد ذلك على سبيل المثال لا يمكن أن نطالب غيرنا بأن يحترم ديننا ونبينا ونحن نرى في بعض الدول الإسلامية من يتناول عليهما، لذا أرى والله أعلم أن يتخذ الإخوة الكرام خطوات عملية علمية عن توريث القنوات الرسمية وبالاستفادة بما في أيدينا من أدوات تجعلها خطوة إلزامية لهذه القرارات. فالنبي ﷺ يقول: «عليك بنفسك ثم بمن تعول»، فأنتم المرجع العلمي لهذه الأمة وعليكم أمانة عظيمة، لذا أتمنى أن تكون القرارات رسمية قرارات من المجمع ملزمة للدول ثم بعد ذلك تنتقل إلى المجتمع الدولي لنفرض ما أردناه من حرية التعبير بالضوابط الشرعية. وجزاكم الله خيراً.

فضيلة الدكتور خالد بن سعود الرشود:

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان.

أشكر الباحثين على ما قدموه. في الواقع المشاركة تتلخص في بيان هذا اللفظ ألا وهو حرية التعبير فيقال: إن هذه اللفظة أو هذه الكلمة أو الجملة لم ترد في الشريعة بهذا اللفظ، لذلك كما يقول كثير من أجل العلم لا تقبل بإجمال ولا ترد بإجمال بل يجب فيها التفصيل، فما هو المقصود بالحرية وما هي حدود التعبير بالحرية أو ما هي حدود التعبير الذي يعبر به، في رأيي لا بد من التفصيل فيها فيقال: إن محصلة هذا اللفظ، أو كما يقال ضوابط، إذا أردنا أن نجعل هناك ضوابط لبيان حرية التعبير نقول: إن هذا اللفظ يعود من حيث متعلقه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: عنصر ذاتي، وبناء عليه لا بد من ضوابط ذاتية.

القسم الثاني: عنصر مجتمعي، وهو يشكل الضوابط الاجتماعية لحرية التعبير.

القسم الثالث: عنصر ديني، ويشكل الضوابط الدينية لعنصر التعبير.

أيضاً نقسم الضوابط من حيث الإرادة بها إلى قسمين:

القسم الأول: إضمار الحق وإضمار الباطن. فمن ناحية الإضمار عند التعبير له أثر، وإرادة الشيء لها أثر في تحققه أو النطق به، فإذا نطق الإنسان بالباطل وهو لا يريد أنه لا يؤاخذ عليه، إلا إذا تبين قصده لذلك واعتماده له، فالقصد له أثر في باب التكلم والكلام. هناك أحاديث كثيرة وآيات أتمنى لو ذكرت منها قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ أَسَلَّمَ لَسْتُمْ مَوْمِنًا كَبَتُّوهُ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، والحديث الذي رواه البخاري، أن رجلاً كان يؤتى به يقال له حمار وكان يشرب الخمر فلما جلد قال رجل: اللهم عننه أكثر ما يؤتى به، فقال النبي ﷺ: «لا تلعننه فإنه يحب الله ورسوله». فهنا نهي عن هذا اللفظ ولم يؤاخذ به القائل، ففرق بين مؤاخذة القائل والنهي عن اللفظ.

أتمنى أن تكون البحوث تبين ذلك التفصيل وتبين هذه الضوابط حيث هذه العناصر التي ذكرتها، وأشكركم معالي الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الدكتور خليفة بابكر الحسن:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

نشكر معالي الرئيس، مع الشكر أيضاً لأخوتي الأساتذة الباحثين الذين قدموا أوراق الأمس وأوراق اليوم وهي تنضح في بئر واحدة تتناول موضوعاً حيواً بالنسبة للإنسان المسلم في التعبير عن نفسه وذاته.

وحقيقة أصول حرية التعبير في الإسلام ترجع إلى أمر بديهي مباشر وهو أن معجزة الأنبياء الذين كانوا قبل الرسول ﷺ كانت بعضها تعتمد على وسائل مادية كما تعلمون، تطبيقاً كانت أو محاربة سحر أو ما إلى ذلك، وإن كان في بعضها ترانيم، لكن هذا ما كان غالباً على المعجزات، إنما معجزة الرسول ﷺ هي القرآن، والقرآن كما نعلم جميعاً أنه حجة من عند الله، والدليل على أنه من عند الله أنه مُعجز، وإعجاز القرآن الكريم يرجع في جانب من جوانبه إلى قوة تعبيره وبيانه، وما ذلك إلا لأن التعبير والبيان وإعمال العقل، وهذه الوسيلة التي يتضح من خلالها إعمال هذا العقل هذه وسيلة ووسيلة مستمرة مع الإنسان، ولهذا كانت معجزة الدين الإسلامي، وهو الدين الخاتم دين البشرية إلى أن يرث الله سبحانه وتعالى الأرض ومن عليها، كانت هي التعبير، والتعبير عن ما في الذات وما في النفس وما في العقل الذي هو أمراً مستمراً مع الحياة أبداً بحسبان. إن هذا المعيار هو المعيار الذي يمكن رجوع الإنسان إليه في حياته في عمره اللاحق إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ولهذا فإن قضية التعبير في الإسلام قضية ثابتة لا تحتاج إلى كبير تدليل، وفيما يتصل بقضية المقارنة التي نعقدها عادة بين حرية التعبير في الإسلام وحرية التعبير في شكلها المعاصر وما إلى ذلك، لعل الذي غلب على الناس في يومنا هذا هو حرية التعبير المعاصر، بحكم

الثقافة وحكم المعرفة، ولهذا نقرب الأمر فتأتي المقارنة وإلا فنحن الذين علمناهم حرية التعبير في الإسلام بإعجازه التشريعي، هو الذي جاء بحرية التعبير، وهو الذي جاء بالعدالة، وهو الذي جاء بالمساواة، كل هذه الأشياء لم يكن يعرفها غيرنا من الآخرين، الذين يعايشوننا في هذه الحياة نشأوا على أفكار وثنية وثقافات منطقية محدودة هي ثقافات وضعية، ولهذا أعتقد أن هذا الأصل ثابت، أصل حرية التعبير في الإسلام، وشكراً لكم، والسلام عليكم.

فضيلة الشيخ محمد المختار السلامي:

بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم صلِّ وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلِّم تسليماً.

شكراً سيدي الرئيس، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد فإن حرية التعبير هذا الموضوع الهام الذي ثنى موضوع البحث في جلستنا الثانية لا يعدو في نظري أن يكون من أهم أو أهم ما ينبغي أن نعي به، لأنه يمثل الحقيقة الإنسانية التي عبّر عنها القرآن وعبّر عنها الفلاسفة، فإن الفلاسفة لما أرادوا أن يعرفوا الحقيقة الإنسانية قالوا: «الإنسان حيوان ناطق»، والقرآن لما أراد أن يبين سبحانه الحق الواضح قال: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنتُمْ نَطِئُونَ﴾، فكون الإنسان معبراً عما في نفسه وهذا الحق هو حق أصيل من أول الحقوق، وهذا الحق ينقسم إلى قسمين:

أولاً: دفاع الإنسان عن نفسه، إما باعتباره أنه يبين الحقيقة أو ما هو يطالب به، أو أن يدفع المطالبات، وهذا ما ضمنه الإسلام لكل فرد من الأفراد سواء أكان مسلماً أو كافراً. فقد قال تعالى تنوياً بهذا الحق وتذكيراً له: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكَرِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَخَاوُعَكُمْ﴾، وقال ﷺ: «إن لصاحب الحق مقال»، وجعل من غاب عن مجلس القضاء له حق في الدفاع عن النفس وإن غاب. فهذه قضايا أولية أثبتتها الإسلام بالنسبة للحق الفردي.

ثانياً: اعتبر الإسلام أن الإنسان جزء من المجتمع وأن عليه أن يرضى هذا المجتمع وذلك بأمرين:

الأول: بإبلاغ إخوانه ما عنده من حقائق وصل إليها من تفكيره، وهو ما يعبر عنه بالأمر بالمعروف، فليس الأمر بالمعروف هو أمراً فقط بأخذ شيء أو بعمل ما ولكنه برفع مستوى الإخوان والبشرية إلى الوضع الأفضل حسب ما وصل إليه من تفكيره، وألا يكون في ذلك المستوى حصراً عليه لا يتعداه إلى المجتمع، لما في ذلك من خسارة كبرى.

الثاني: بالنهي عن المنكر. المعنى هذا أن يكون المجتمع له القدرة على أن يحافظ على الأساسيات التي بني عليها المجتمع، فمن خرقها لا بد أن يكون للمجتمع القدرة على منع هذا الخارق من أن يززع الصورة التي يريد أن يحيا عليها المجتمع.

أخيراً أريد أن أربط ذلك بأمر أساسي، كيف نكوّن المسلمين على حرية التعبير؟ فأقول:

أولاً: عدم الإذابة. التربية على عدم الإذابة بجميع مفاهيمها ومفاهيمها.

ثانياً: التربية على الشجاعة في القول، وكما يقول شوقي:

إن الشجاعة في القلوب كثيرة ووجدت شجعان العقول قليلا

ثالثاً: مراقبة الله فيما يقوله الإنسان. فهذه التربية يجب أن تدخل في التعليم بوسائل الإعلام وفي عناية الدولة في الرفع من مستوى شعبها. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي الأستاذ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد (الرئيس):

أولاً: فيما يتعلق بالبحوث المقدّمة لا شك أنها محل اعتبار وتقدير، وكذلك أيضاً الأمانة تحرص على أن يلتزم أصحابها بالقواعد العلمية بالبحث والتحقيق وأيضاً بالمراجع وغير ذلك لكنها تبقى منسوبة إلى أصحابها وليست منسوبة إلى المجمع، وكذلك أيضاً المداخلات

التي يداخل بها الأخوة الباحثون أو المعقبون أو المستكتبون أو الخبراء أيضاً على تقديرها وعلى أهميتها هي أيضاً من باب حرية الرأي وحرية التعبير، وما يذكره الأخوة من تعليقات على البعض هي ليست منسوبة للمجمع إنما تُنسب للمجمع قراراته فقط.

أحب أن أعلن لجنة الصياغة لهذا الموضوع: الدكتور عبدالحافظ عبدالرحمن الصلوي (مقرر)، والدكتور إسماعيل الحسني، والدكتور حمداتي شبيها ماء العينين، والدكتور محمد البشاري، والدكتور قطب مصطفى سانو، والدكتور محمود غازي.

ونختم هذه الجلسة بقوله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»، وتُرفع الجلسة.

* * *

ثالثاً: القرار

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم
النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين

قرار رقم ١٧٦ (١٩/٢)

بشأن

حرية التعبير عن الرأي: ضوابطها، وأحكامها

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته التاسعة عشرة في إمارة الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة) من ١ إلى ٥ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ، الموافق ٢٦ - ٣٠ نيسان (إبريل) ٢٠٠٩م.

بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع: حرية التعبير عن الرأي: ضوابطها، وأحكامها، وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله،

قرر ما يأتي:

أولاً: المقصود بحرية التعبير عن الرأي: تمتع الإنسان بكامل إرادته في الجهر بما يراه صواباً ومحققاً النفع له وللمجتمع، سواء تعلق بالشؤون الخاصة أو القضايا العامة.

ثانياً: حرية التعبير عن الرأي حق مصون في الإسلام في إطار الضوابط الشرعية.

ثالثاً: من أهم الضوابط الشرعية لممارسة حرية التعبير عن الرأي:

أ - عدم الإساءة للغير بما يمس حياته أو عرضه أو سمعته أو مكانته الأدبية مثل الانتقاص والازدراء والسخرية، ونشر ذلك بأي وسيلة كانت.

ب - الموضوعية ولزوم الصدق والنزاهة والتجرد عن الهوى.

ج - الالتزام بالمسؤولية والمحافظة على مصالح المجتمع وقيمه.

د - أن تكون وسيلة التعبير عن الرأي مشروعة، فلا يجوز التعبير عن الرأي ولو كان صواباً بوسيلة فيها مفسدة، أو تنطوي على خدش الحياء أو المساس بالقيم، فالغاية المشروعة لا تبرر الوسيلة غير المشروعة.

هـ - أن تكون الغاية من التعبير عن الرأي مرضاة الله تعالى وخدمة مصلحة من مصالح المسلمين الخاصة أو العامة.

و - أن تؤخذ بالاعتبار المآلات والآثار التي قد تنجم عن التعبير عن الرأي، وذلك مراعاة لقاعدة التوازن بين المصالح والمفاسد، وما يغلب منها على الآخر.

ز - أن يكون الرأي المعبر عنه مستنداً إلى مصادر موثوقة وأن يتجنب ترويح الإشاعات التزاماً بقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهَلَةٍ فَتُصْحِرُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الحجرات: ٦].

ح - أن لا تتضمن حرية التعبير عن الرأي أي تهجُم على الدين أو شعائره أو شرائعه أو مقدساته.

ط - أن لا تؤدي حرية التعبير عن الرأي إلى الإخلال بالنظام العام للأمة وإحداث الفرقة بين المسلمين.

ويوصي بما يلي:

أ - تأمين الضمانات الكافية لحماية حرية التعبير عن الرأي المنضبطة بالشريعة والمراعية للمسؤولية بسنّ القوانين الحامية لذلك، والتشريعات، وبالقضاء العادل.

ب - اتخاذ الوسائل المتاحة لمنع استخدام حرية التعبير عن الرأي أداة للإساءة إلى الثوابت والمقدسات الإسلامية، أو بث الفتنة بين المسلمين .

ج - العمل على تطبيق ما اشتملت عليه المواثيق الدولية من قيود لمنع الإساءة إلى الأديان ورموزها، مع استبعاد الازدواجية في تعامل المجتمع الدولي مع القضايا الإسلامية والقضايا الأخرى .

د - عمل الدول الإسلامية إلى إصدار تشريع دولي يحمي المشاعر والمقدسات الدينية بوجه عام من التطاول عليها، والسخرية بها، والتشويه لها، تحت ستار الفن أو حرية التعبير عن الرأي أو غيرها .
والله أعلم .



الموضوع الثاني
حرية التعبير عن الرأي
ضوابطها، وأحكامها

البحوث المقدمة

- ١ - حرية التعبير عن الرأي: الضوابط والشروط: للشيخ أبو الكلام آزاد.
- ٢ - حرية التعبير: ضوابطها وأحكامها: للأستاذ أحمد بن سعود السيابي.
- ٣ - حرية التعبير عن الرأي: الضوابط والأحكام: للأستاذ الدكتور أسعد السحمراني.
- ٤ - مفهوم حرية التعبير عن الرأي في الإسلام: للدكتور إسماعيل الحسني.
- ٥ - حرية الرأي في القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية: للدكتور حمداتي شبيها ماء العينين.
- ٦ - حرية التعبير عن الرأي: الضوابط والأحكام: للدكتور سيف بن راشد الجابري.
- ٧ - حرية التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام في المجتمع المسلم والمجتمعات الغربية: للدكتور عبدالحافظ بن عواجي صلوي.
- ٨ - مناهج الحرية في الحضارة الإسلامية: حرية التعبير عن الرأي: للأستاذ الدكتور محمد عبداللطيف صالح الفرفور.
- ٩ - حرية التعبير عن الرأي كما يصورها الوجدان ويرضاها الإسلام: للشيخ محمد علي التسخيري.
- ١٠ - حرية التعبير عن الرأي: مفهومها، حدودها، وضوابطها في الشريعة الإسلامية: للدكتور محمد أحمد غازي.
- ١١ - حرية التعبير عن الرأي: الضوابط والأحكام: للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي.

ملاحظة:

تم ترتيب البحوث حسب الترتيب الهجائي لأسماء السادة الباحثين.

حرية التعبير عن الرأي
الضوابط والشروط

إعداد
أبو الكلام آزاد
رئيس مجلس المساجد للتقدم الاجتماعي
دكا، بنغلاديش



المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١)، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٧﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٧٦) (٢).

أما بعد: فقد جاءت الأديان السماوية من الله تعالى بإعطاء الحقوق، والمطالبة بالواجبات، فأعطى الرب تبارك وتعالى البشر حق العيش على الأرض، وطلب منهم أن يعبدوه وحده لا شريك له، ولا يمكن أن يتم أمرهم في الدنيا إلا بمجموعة حقوق يستطيعون من خلالها إقامة الدين والدنيا؛ ومنها «حق التعبير عن الرأي»، فإن الإنسان في المجتمع القديم عاش بلا حق أو حرية تجاه السلطة العامة وظلّ كذلك حتى جاء الإسلام في القرن السابع الميلادي وعملت الشريعة الإسلامية على إقامة المجتمع الفاضل، فقد اعترفت الشريعة الإسلامية منذ ظهورها بحقوق الإنسان وبيحياته الأساسية، وكان ذلك في وقت لم يكن فيه للإنسان حق ولا حرية للعقل.

والسبب في ذلك أن مبدأ الحرية وثيق الارتباط بالعقيدة نفسها ويستمدُّ مكانته من مكانة الإنسان وتكريم الله له، ولم تكتف الشريعة الإسلامية بالعمل على التحرر من العبودية لغير الله، وحفظ حرية الناس

(١) سورة آل عمران: آية ١٠٢.

(٢) سورة الأحزاب: آية ٧٠، ٧١.

والمنع من عدوان الناس على بعضهم البعض وإنما أيضاً عملت على تحقيق العدالة الاجتماعية، وفتح باب الاجتهاد والرأي.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على رفعة الإسلام وسموه على بقية النظم والقوانين الوضعية التي تصوغها البشرية ذات العقل القاصر، فالإسلام لم يشرع شيئاً ثم يتراجع عنه لأنه وجد البديل الأفضل مثلما نجد في القوانين الوضعية بل نؤمن ونوقن بأن الإسلام أتى بما يتناسب مع فطرة الإنسان وقدراته في أي زمان ومكان.

ومن خلال هذا البحث القصير، سنوضح كيف كفل الشرع الحكيم حق التعبير عن الرأي، وحث على ذلك، وما التقعيد والتأصيل الفقهي له، والأدلة على ذلك، وسنذكر صوراً لها من تاريخنا الإسلامي المجيد، وبعض تطبيقاته المعاصرة، والقواعد والضوابط المرعية لهذا الحق.

وقد قسمت هذا البحث إلى ما يلي:

- المقدمة وبينت فيها أهمية الموضوع وخطة البحث.
- المبحث الأول: في بيان حق حرية التعبير عن الرأي، وفيه المطالب التالية:
 - المطلب الأول: التعريف بحق حرية التعبير عن الرأي.
 - المطلب الثاني: مفهوم حرية التعبير عن الرأي.
 - المطلب الثالث: الأصل والتقعيد الفقهي للمسألة من خلال كتاب الله وسنة نبيه ﷺ.
- المبحث الثاني: ضوابط وشروط حرية التعبير عن الرأي.
- المبحث الثالث: مجالات حرية التعبير عن الرأي.
- المبحث الرابع: وسائل إبداء الرأي اجتهادية.
- الخاتمة

وقد حاولت في هذا البحث أن أبذل جهداً طيباً، فما هو الصواب فيه فهو من الله عز وجل وإن كان فيه خلل وخطأ فهو من تقصيري ومن الشيطان، والله سبحانه أسأل أن يعينني ويسدّد خطاي في هذا العمل الجليل، إنه ولي التوفيق. وبناءً على أن هذا أوان الشروع في كتابة المقصود فأقول وبالله التوفيق:

المبحث الأول في بيان حق حرية التعبير عن الرأي

قد بينت في هذا المبحث تعريف مفردات العنوان وهي (الحق والحرية والتعبير والرأي) ثم أتبعته ببيان مفهوم حرية التعبير كما ذكرت تأصيل بعض القواعد للمسألة من خلال كتاب الله وسنة نبيه ﷺ. وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول

التعريف بـ (حق حرية التعبير عن الرأي)

سأتناول في هذا المطلب تعريف كل من (الحق) و(الحرية) و(التعبير) و(الرأي) لغةً واصطلاحاً ليتضح المقصود.

أولاً: معنى كلمة (الحق) لغة : قال في القاموس المحيط: (الحَقُّ من أسماء الله تعالى، أو من صفاته، والقُرْآنُ، وِضْدُ الباطِلِ، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَآذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾^(١)، ويطلق على الأمر المَقْضِي، والعَدْل، والإِسْلَام، والمال، والمِلْك، والثابِت، والصِدْق، والموت، والحَزْم كما في الحديث الشريف: «ماحق امرئ مسلم أن يبيت ليلتين إلا وصيته عنده»^(٢)، أي: ما الأحزم له، والأحوط إلا هذا)^(٣) ويأتي الحق لغة بمعنى الثابت الذي لا يسوغ إنكاره، ويقال: حق الأمر أي ثبت^(٤). قال الأزهري: معناه وجب يجب وجوباً، وهو

(١) سورة يونس: آية ٣٢.

(٢) رواه ابن ماجه في سننه، حديث رقم: ٢٦٩٩.

(٣) انظر القاموس المحيط؛ للفيروزآبادي ٤٥٣/٢، وانظر لسان العرب لابن منظور ٤٩/١٠، وانظر القاموس الفقهي ٩٤/١.

(٤) انظر معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، د. محمد محمود عبد الرحمن عبد الصنع، ٥٧٨/١.

مصدر حقَّ الشيء إذا وجب وثبت^(١).

الحق اصطلاحاً: له تعريفات عديدة منها:

هو موضوع الالتزام أي ما يلتزم به الإنسان تجاه الله أو تجاه غيره من الناس^(٢)، أو هو الحكم المطابق للواقع يطلق على الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب باعتبار اشتغالها على ذلك، ويقابله الباطل^(٣).

أو ما وجب عليك لغيرك فهو يتقاضاه منك، أو ما وجب على غيرك لك فأنت تتقاضاه منه^(٤).

ولعل الأبين للمراد به هنا هو أنه اختصاص يُقرر به الشرع سلطة له أو تكليفاً عليه^(٥).

ثانياً: كلمة (الحرية) لغةً: منسوبة إلى (الحُرّ)، والحر معناه الخالص من الرق وجمعه أحرار وهي حُرّة، قال في النهاية: (المحرّر: الذي يُعيل من العبيد حُرّاً فأعتق. يقال: حرَّ العبدُ يحر حرّاً بالفتح: أي صار حُرّاً، ومنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه [فأنا أبو هريرة المُحرّر^(٦)] أي المعتق)^(٧).

والحرية اصطلاحاً: هي قدرتنا على اختيار الفعل مع استطاعتنا رفض القيام به.

وبديهي أن هذا الاختيار يتصل بقدرة الفاعل وإمكانياته . . . وعلى هذا النحو فإن أول ما يتبادر إلى أذهاننا من خصائص الحرية هو الجانب

(١) انظر لسان العرب ٤٩/١٠.

(٢) معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ٥٧٩/١.

(٣) التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني ١٢٠/١.

(٤) انظر معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ٥٧٩/١.

(٥) راجع حق التعبير عن الرأي: دراسة شرعية تأصيلية، للشيخ محمد بن عبد الله بن سليمان الدخيل، ص ٣ - ٤.

(٦) رواه الحاكم في المستدرک ٥٨٨/٣، ورواه النسائي في سننه ٤٢/٦، وقال الشيخ الألباني: ضعيف الإستاذ.

(٧) النهاية لابن الأثير ٩٣١/١.

السلبى منها ألا وهو قدرتنا على الرفض والوقوف أمام الموانع والعقبات التي تقيد اختيارنا الحر سواء كان هذا الأمر من جانب الأفراد الآخرين أو من سواهم.

ومن هذا المنطلق يتضح الجانب الإيجابي للحرية وهو ذلك الجانب الذي يجعل الإنسان حراً بالمدى الذي يستطيع معه أن يختار أهدافه الخاصة أو مسار سلوكه فيكون قادراً على اختيار ممكن واحد من بين إمكانيات الفعل المتاحة له وهنا لا نكون مكرهين على القيام بفعل ما كما لا يكون ثمة عائق يعترض اختيارنا من قبل إرادة شخص آخر أو أية سلطة أخرى.

ثالثاً: معنى كلمة (التعبير) لغةً: قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة^(١): «(عبر) العين والباء والراء أصل صحيح واحد يدل على النفوذ والمضي في الشيء، يقال عبرت النهر عبوراً، وعبر النهر شطه، ويقال ناقة عبر أسفار لا يزال يسافر عليها»، ومن الكلمات المشتقة من هذا الأصل: العبارة؛ لأنه ينتقل المعبر بها إلى مقصوده، ومنه: عَبَرَ الرؤيا: أي فسرها، والمُعَبَّرُ: ما عَبَّرَ به النهر من فُلْكَ وغيره^(٢).

والتعبير في الاصطلاح يعني: الإفصاح عما في النفس بأي وسيلة كانت^(٣).

رابعاً: معنى كلمة (الرأي) لغةً: قال ابن فارس: «(رأى) الراء والهمزة والياء أصل يدل على نظر وإبصار بعين أو بصيرة، فالرأي: ما يراه الإنسان في الأمر، وجمعه الآراء»^(٤).

الرأي اصطلاحاً: ما يتصوره الإنسان في عقله حول أمر ما^(٥).

(١) لمؤلفه: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، انظر ٢٠٧/٤.

(٢) انظر لسان العرب (٥٢٩/٤).

(٣) حق التعبير عن الرأي: دراسة شرعية تأصيلية ص ٣ - ٤.

(٤) معجم مقاييس اللغة (٤٧٢/٢).

(٥) هذا ما يفهم من كلام ابن القيم في إعلام الموقعين ٦٦/١.

والرأي يشمل ما يراه الناظر في الأدلة الشرعية؛ ممن هو أهل للنظر فيها، وإبداء وجهة نظره في مسألة شرعية، أو قد يكون رأياً يتعلق بمصالح دنيوية؛ عامة بالمسلمين أو خاصة، وقد يكون الرأي تقييماً لأشخاص أو مؤسسات أو دول أو أعمال ومشاريع ونحو ذلك.

إذن من التعريف يتبين لنا أن التعبير عما في العقل والوجدان حق لكل إنسان^(١).



المطلب الثاني

مفهوم حرية التعبير عن الرأي

تعد هذه الحرية العمود الفقري للحريات الفكرية، حيث تحمل في طياتها عدة أنواع من الحريات مثل حرية الصحافة وحرية وسائل النشر والإعلام من إذاعة وتلفزيون ومسرح وغير ذلك من أدوات التعبير عن الرأي وهي كذلك تشمل حرية التعليم والتعلم مما تشمله من حريات نشر الكتب والآراء فهذه الحريات الجزئية تأخذ حجمها ومداهها الطبيعي في مدى وحجم حرية الرأي.

وحرية التعبير عن الرأي تعد بلا شك من المسائل الجوهرية التي تدخل في نطاق حقوق الإنسان في الإسلام والمقصود بـ (حق التعبير عن الرأي): هو أن يتمتع الإنسان بكامل حريته في الجهر بالحق، وإسداء النصيحة في أمر الدين أو الدنيا؛ فيما يحقق النفع، ويصون مصالح الفرد والمجتمع، فيما يتعلق بالحاكم أو المحكوم^(٢).

وقد كفل الإسلام هذه الحرية منذ فجر الدعوة بل وجعلها من أوجب واجبات المسلم في ممارسة حقه في إبداء الرأي والوقوف بصلابة

(١) راجع حق التعبير عن الرأي: دراسة شرعية تأصيلية، للشيخ محمد بن عبد الله بن سليمان الدخيل، ص ٣ - ٤.

(٢) انظر كتاب: (حقوق الإنسان في الإسلام) للدكتور/سليمان الحقييل. ص ٥٤.

إلى جانب العدالة والمساواة - مرتكزات الإسلام الأولى - وما يقصد أنه الحق^(١).

وهناك العديد من الأدلة النقلية من الكتاب الكريم والسنة النبوية ما يدل على ذلك منها:

أ - فمن الكتاب: قوله تعالى ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٢) وقوله جل وعلا: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْأُمُورِ﴾^(٣).

ب - ومن السنة: فقد دلت أقوال وأفعال وتقريرات النبي ﷺ عليها ومنها:

١ - «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَغَيِّرَهُ بِيَدِهِ فَلْيَغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»^(٤).

٢ - قوله ﷺ: «أَلَا إِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ كَلِمَةٌ حَقٌّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ»^(٥).

٣ - وقوله ﷺ: «وَاللَّهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ وَلَتَأْخُذُنَّ عَلَى يَدِ الظَّالِمِ وَلَتَأْطُرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا وَلَتَقْضُرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ قَضْرًا»^(٦).

ولم يكتف الرسول عليه الصلاة والسلام بهذه الدعوة العامة لحرية الرأي بل كان يحث أصحابه على ممارسة حرية الرأي معه فكان يستطلع

(١) حرية الرأي في الفقه السياسي الإسلامي، د. شهاب سليمان عبدالله، ص ١.

(٢) سورة آل عمران: آية ١٠٢.

(٣) سورة الحج: آية ٤١.

(٤) رواه مسلم في باب الإيمان حديث رقم ٨٧، ورواه الترمذي في الفتن.

(٥) رواه النسائي في باب فضل من تكلم بالحق عند إمام، حديث رقم ٤١٣٨، المكتبة الشاملة.

(٦) رواه أبو داود في سننه باب الأمر والنهي، حديث رقم ٣٧٧٤، ورواه الترمذي في باب ما جاء في الأمر بالمعروف، حديث رقم ٢٠٩٥، المكتبة الشاملة.

آراءهم في الشؤون العامة بل وفي المسائل الخاصة وكان يأخذ بآرائهم وإن خالفت رأيه أحياناً.

ومن هنا تتضح أهمية هذه الحرية من كون الإسلام دعوة إسلامية عالمية يجب إبلاغها إلى كل عقل إنساني فمجال عمل الإسلام هو الجنس البشري قاطبة وبدون حرية الرأي لا يمكن أن تتخذ الدعوة سبيلها إلى العالم بإعلان الدعوة الإسلامية وطرح أفكارها ومبادئها الرئيسية يقتضي بدهاء حرية الرأي عند الطرفين عند الداعية المسلم وعند الطرف الثاني مهما كان فكره واعتقاده.

حرية إبداء الرأي والاجتهاد:

ومن الحريات التي أباحها الإسلام أيضاً حرية إبداء الرأي والاجتهاد في كثير من أمور الدين، والفهم واجب على المسلم في الأخذ من جميع هذه المصادر والعمل بها، فلا تعارض بين النص والاجتهاد في وجوب الفهم في كل منها، لأن المسلم بعدما تلقاه من الأوامر الإلهية التي توجب عليه التفكير والتدبير والتحاكم إلى العقل والبصيرة.

فالإسلام أتاح المناخ الفكري الحر الذي مكّن العلماء وأصحاب الفكر من الإسهام في إثراء الحضارة الإسلامية في كافة أنحاء مجالاتها، وقد قدم المسلمون عربهم وعجمهم ما بهر العالم من إنتاج فكري كان نواة للعلوم الحديثة، كما كان مقدمة لنهضة أدبية كبرى تشهد بها آدابهم وما فتحوه للعالم من مجالات مبتكرة اعتمد عليها العالم الحديث بشكل مباشر، ففنون العرب في اللغة والتاريخ والجغرافيا والأدب تظهر آثارها بشكل واضح وملموس فيما لحقها من تراث إنساني.

وهذا الحق أكد عليه القرآن الكريم بدعوته إلى التفكير والمشاركة فيه . . . قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَجْدِي أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَشْفَىٰ وَقُرْدَىٰ ثُمَّ تَنْفَكُوا﴾ (١).

(١) سورة سبأ: آية ٤٦.

وقد شجع النبي عليه الصلاة والسلام أصحابه في كل مناسبة على إبداء الرأي، وتقديم المشورة، وفتح المجتمع الإسلامي أبوابه للباحثين الذين لجأوا إليه من دول أخرى، وكان كل مضطهد في بلده يجد في أرض الإسلام ملجأً وملاذاً.

كما شجع الرسول عليه الصلاة والسلام على المشاركة بالرأي حتى في التخطيط الحربي كما حدث في غزوتي بدر والخندق. ويعتبر الاجتهاد مظهر من مظاهر الحرية الفكرية في الإسلام. إن اختلاف الصحابة كان ظاهرة صحية تدل على انعدام ظاهرة التقليد، فكل فرد منهم كان يبدي رأيه في المسألة المعروضة عليه دون أن يخشى معارضة، أو يجامل فيما يعتقد أنه الصواب وبخاصة إذا أدركنا أن مدارك الناس متفاوتة ودلالات الألفاظ متعددة، فكل فرد من الناس مكلف بمقتضى عقله، وهو معذور في اجتهاده ولو كان فيه مخطئاً. وكان الاجتهاد إثر وفاة الرسول ﷺ يتسم بطابع الشورى، فكان الخلفاء الأول جمعون الصحابة في الحوادث الطارئة الهامة من حقوقية وسياسية ويستشيرونهم في الحلول الشرعية والسياسية لها، وفقاً للتوجه القرآني إلى الشورى التي وردت فيه مطلقة شاملة لجميع الأمور.

ثم بعد ذلك أصبح الاجتهاد في العصور التالية يتسم بطابع الفردية، فكان كل مجتهد يستقل برأيه وفهمه في اجتهاده، لتفرق الصحابة ومن بعدهم في الأقطار مما يصعب معه اجتماعهم وتشاورهم، والاجتهاد الفردي قد عاد بالخير الكثير على هذه الأمة لأنه قد جند العزائم لحرارة أرض الشريعة واستنباتها، وتبارى أساطين العلم في استنباط القواعد... فقد كان من الواجب عدم تحريم الاجتهاد ولكن تنظيمه، فقد كثر المتاجرون بالدين، وكثر إصدار الفتاوى التي كثيراً ما تخدم غير المسلمين تحت مظلة الاجتهاد.



المطلب الثالث

الأصل والتفقيد الفقهي للمسألة

من خلال كتاب الله وسنة نبيه ﷺ

إن الله تعالى كرم الإنسان على سائر مخلوقاته؛ فخلق آدم بيده، وأسجد له ملائكته، وسخر له ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه، وأنزل إليه الكتب، وأرسل إليه الرسل؛ ليعبد الله تعالى وحده لا شريك له، واستعمر الله تعالى البشر في الأرض؛ وقد مكن الله تعالى البشر بطاقات ومواهب منه سبحانه؛ وكل ذلك من أجل أن يوحدوه ويقيموا شرعه سبحانه؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾ (٥١) (١) وإن هذا التكريم، وتلك المهمة المناطة ببني البشر لتجعل من الحياة الدنيا محلاً للتنافس والسباق للعمل الصالح، ومن المهم إزاء ذلك أن يُمنَح الإنسان حقه في التعبير عن رأيه بكل وضوح؛ ليبني نفسه والمجتمع من حوله بالتفاهم المشترك، وقد كفل الشرع المطهر هذا الحق ورعاه، وأعطى الحرية المنضبطة المسؤولة للتعبير، فالله تعالى شرع التعبير عن الرأي للبشر، ليس انفلتاً من القيود؛ ليصح الفرد يعبر عن كل ما جال في نفسه؛ مما يخالف شرع الله تعالى، والقواعد والمصالح المقررة، ولم يأت الشرع ليُكَيِّم الأفواه، ويكبت الحريات، بل جعل التعبير مُرْتَهناً بالحق والمصلحة، ومُتاحاً لكل أحد، ويتجلى ذلك في أدلة وصور ومواقف تفوت على الحصر؛ أذكر منها (٢):

١ - قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ نَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٣) قال قتادة: «برهانكم: بيئتكم على ذلك» (٤).

(١) سورة الذاريات: آية ٥٦.

(٢) ذكر هذه الشواهد كلها الشيخ محمد بن عبد الله بن سليمان الدخيل في مقاله بعنوان «حق التعبير عن الرأي: دراسة شرعية تأصيلية» ص ٦ - ١٥.

(٣) سورة البقرة: آية ١١١.

(٤) تفسير ابن كثير ١/٣٨٤.

وجه الشاهد: أن الله تعالى وجه نبيه عليه الصلاة والسلام لأن يطلب من أهل الكتاب بيعة على زعمهم من أنه لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى؛ فكفل لهم سبحانه حق التعبير عما رأوه خاصاً بهم إن كان حقاً وصدقاً، وأما إن كان باطلاً فهو مردود، مع أن الله تعالى هو مالك الجنة والنار سبحانه، ولكن لتقوم الحجّة على المخالف، ولينبه الغافل المقلّد وليكون على بيعة من أمره.

٢ - نهى الله تعالى نبيه ﷺ عن أن يجلس مع الذين يخوضوا في آياته فقال سبحانه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِبَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿١٨﴾﴾^(١). ذكر القرطبي رحمه الله في تفسيره: أن الخوض منهم في آيات الله تعالى هو التكذيب والاستهزاء، وأن النهي عن القعود معهم عام للنبي ﷺ وغيره^(٢).

وجه الشاهد: أن التعبير عن الرأي الباطل؛ كأن يكون تكديماً بالحق، ورداً للهدى واستهزاء، لا يجوز، ولا يجوز إقراره، ولا الجلوس مع من يخوض هذا الخوض، فدل هذا على مشروعية ماعداها من التعبير عن الحق، بل حث على التماس مجالس الذكر، وسماها رياض الجنة.

٣ - قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ وَالَّذِينَ أُنذِرُوا أَنَّهُمْ كُفَرُوا بِهِ فَاغْرَبُوا وَأَغْرَبُوا أَنفُسَهُمْ فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ اللَّهِ لَئِنْ أَنزَلْنَا إِلَيْهِمُ آيَاتًا لَيُكْفِرْنَ بِهَا كَمَا كَفَرُوا بِالْآيَاتِ الَّتِي كَانُوا يُعَذِّبُونَ بِهَا لِقَوْمِهِمْ فِي يَوْمٍ ذُو عِلْقٍ﴾^(٣). قال ابن العربي^(٤): «الأذان هو الإعلام لغة من غير خلاف، المعنى براءة من الله ورسوله وأذان من الله ورسوله؛ أي هذه براءة وهذا إعلام وإنذار، ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ

(١) سورة الأنعام: آية ٦٨.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٢/٧).

(٣) سورة التوبة: آية ٣.

(٤) أحكام القرآن لمحمد بن عبدالله ابن العربي؛ أبو بكر (٤٤٩/٢).

رَسُولًا ﴿١﴾، ﴿لَيْتَلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ أَرْسَالِهِ﴾ ﴿٢﴾.

وجه الشاهد: أن الله تعالى ورسوله ﷺ تبرأ من المشركين وفعالهم، وقد أرسل ﷺ أبا بكر وأردفه بعلي رضي الله عنهما في موسم الحج قبل حجه ﷺ ليلبلغوا الناس أن لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان^(٣)، وهذا الإبلاغ منهما هو تعبير عن الرأي، فعلم من هذا أن الرسول ﷺ أرسى هذا الحق وطبقه عملياً، وعلمه لأصحابه.

٤ - ما روى أبو هريرة رضي الله عنه: أن رجلاً تَقَاضَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ: «دَعُوهُ! فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا، وَاشْتَرَوْا لَهُ بَعِيرًا فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، وَقَالُوا لَا نَجِدُ إِلَّا أَفْضَلَ مِنْ سِنِهِ؟ قَالَ: «اشْتَرَوْهُ فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ فَإِنَّ خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً»^(٤).

قال ابن حجر رحمه الله: «(فإن لصاحب الحق مقالا): أي صَوْلَةُ الطَّلَبِ وَقُوَّةُ الْحُجَّةِ، لَكِنْ مَعَ مُرَاعَاةِ الْأَدَبِ الْمَشْرُوعِ»^(٥). وقال: «وفي الحديث جَوَازُ الْمُطَالَبَةِ بِالذِّينِ إِذَا حَلَّ أَجَلُهُ. وَفِيهِ حُسْنُ خُلُقِ النَّبِيِّ ﷺ وَعِظْمُ جَلْمِهِ وَتَوَاضُعِهِ وَإِنْصَافِهِ، وَأَنَّ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا يَنْبَغِي لَهُ مُجَافَاةُ صَاحِبِ الْحَقِّ، وَأَنَّ مَنْ أَسَاءَ الْأَدَبَ عَلَى الْإِمَامِ كَانَ عَلَيْهِ التَّغْزِيرُ بِمَا يَفْتَضِيهِ الْحَالُ إِلَّا أَنْ يَغْفُوَ صَاحِبُ الْحَقِّ»^(٦).

(١) سورة الإسراء: آية ١٥.

(٢) سورة النساء: آية ١٣٥.

(٣) كما في صحيح البخاري. باب: لا يطوف بالبيت عريان ولا يحج مشرك. رقم (١٥١٧).

(٤) صحيح البخاري. كتاب: في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس. باب: استقراض الإبل. برقم (٢٣٩٠). وأخرجه الترمذي في سننه في باب: ماجاء في استقراض البعير أو الشيء من الحيوان أو السن. وأخرجه أحمد في مسنده وقد جاء ما في معناه عند مسلم.

(٥) فتح الباري (٢٦٢/٧).

(٦) المرجع السابق.

وجه الشاهد: أن الرسول الكريم عليه صلوات الله وسلامه قد أقر صاحب الدين على مطالبته، وفسح له المجال للتعبير عن رأيه؛ لأنه حق له، بل ونهى صحبه الكرام أن يؤذوه بشيء؛ وعلل ذلك بقوله: «فإن لصاحب الحق مقالا».

٥ - إقرار النبي ﷺ لمعاذ عندما بعثه إلى اليمن على أن يحكم برأيه إن لم يجد نصاً من كتاب أو سنة؛ كما أخرج أحمد رحمه الله في مسنده عن مُعَاذٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ فذَكَرَ كَيْفَ تَقْضِي إِنْ عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟ قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟» قَالَ: فَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟» قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي وَلَا أَلُو. قَالَ: فَضْرَبَ صَدْرِي فَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَا يُرْضَى رَسُولُهُ»^(١).

وجه الشاهد: أن النبي ﷺ أقر معاذاً رضي الله عنه على الحكم بالرأي منه إن لم يكن ثم نص، ومعاذ كان من أهل النظر والاجتهاد، وهذا أصل من أصول جواز التعبير عن الرأي.

٦ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شعيرة من شعائر الدين الحنيف، وتتجلى فيهما أبرز صور التعبير عن الرأي، فعندما يأمر المسلم بمعروف أو ينهى عن منكر فهو يمارس حقاً من حقوقه في التعبير عن رأيه حيال هذا الأمر، وهو يستمد رأيه من خلال شرع الله تعالى، ويتأكد الحث على الأخذ بهذه الشعيرة العظيمة؛ لأن الله تعالى ربط الخيرية لهذه الأمة بقيامها بالإيمان بالله تعالى والأخذ بهذه الشعيرة، فقال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ اتَّقِيَ اللَّهَ وَالْمَوْلَى وَالْمَعْرِوفَ وَتَتَّقُوا النَّاسَ تَقَافًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾. وقال تعالى: ﴿لَا تَتَّبِعُوا الْاَهْلَ السَّوَءِ وَالْاَهْلَ السَّوَءِ يَلْمُوكُمْ لَمَّا تَدْعُوهُمْ لِيُخْرِجَكُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾. وقال تعالى: ﴿لَا تَتَّبِعُوا الْاَهْلَ السَّوَءِ وَالْاَهْلَ السَّوَءِ يَلْمُوكُمْ لَمَّا تَدْعُوهُمْ لِيُخْرِجَكُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٥/٢٤٢.

الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١١٠﴾ (١). بل قرن سبحانه شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالإيمان بالله؛ لأن الإيمان الحق يستلزم إقامة هذه الشعيرة؛ ولا يُقر بالمنكر، وقد أكد الرسول عليه الصلاة والسلام على هذا الحق فقال كما في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ» (٢).

وجه الشاهد: أن النبي ﷺ أوجب في الحديث تغيير المنكر على كل إنسان حسب قدرته (٣)، وبيّن المراتب للإنكار ووسائله، وقرن الله تعالى في الآية الكريمة بين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان بالله؛ ليؤكد أهمية الشعيرة العظيمة، وأنها دليل صدق الإيمان، وهذا يدلنا على إيجاب إبداء الرأي فيما يراه المسلم في الحياة غير موافق لما يحبه الله تعالى، أو غير موافق لمصلحة الفرد والمجتمع، وأن ذلك من لازم الإيمان.

٧ - عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرْوَانٌ (٤)، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: الصَّلَاةُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ! فَقَالَ: قَدْ تَرَكْتُ مَا هُنَالِكَ. فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ

(١) سورة آل عمران آية ١١٠.

(٢) صحيح مسلم. باب: كون النهي عن المنكر من الإيمان (١٦٧/١) برقم (٧٠).

(٣) قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مواطن من كتبه. انظر مجموع الفتاوى (٣٣٧/٦).

(٤) قال ابن حجر في الإصابة في معرفة الصحابة (١٣٤/٣): (مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي أبو عبد الملك. وهو ابن عم عثمان وكتابه في خلافته. يقال: ولد بعد الهجرة بستين وقيل: بأربع...) وقيل غير ذلك. وفي تحقيق القول في صحبته قال ابن حجر في الإصابة في نفس الموطن: «لم أر من جزم بصحته، فكأنه لم يكن حينئذ معيلاً، ومن بعد الفتح أخرج أبوه إلى الطائف وهو معه فلم يثبت له مزيد من الرؤية».

الإِيمَان»^(١). وهذا الحديث عند مسلم وفيه أن الرجل المنكِر على مروان بن الحكم رجلٌ مبهم لم يُسم، وجاء عند البخاري^(٢) أن الذي أنكر عليه، بل وجبذه، هو أبو سعيد نفسه، قال النووي رحمه الله في شرح مسلم: «فِيُحْتَمَلُ أَنَّهُمَا قَضِيَّتَانِ إِخْدَاهُمَا لِأَبِي سَعِيدٍ وَالْأُخْرَى لِلرَّجُلِ بِحَضْرَةِ أَبِي سَعِيدٍ»^(٣). وهذا ما جزم به ابن حجر رحمه الله في «الفتح»^(٤).

وجه الشاهد: أن أبا سعيد^(٥) رضي الله عنه طبّق عملياً ما تعلمه من رسول الله ﷺ؛ فعبر عن رأيه بما رآه مخالفاً لهدي الشرع، وهذا تأكيد على عناية الصحابة بحرية التعبير عن الرأي وأنه حق حتى مع الخلفاء والأمراء. قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»^(٦) بعدما ساق الحديث: «وَفِيهِ: إِنْكَارُ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْأُمَرَاءِ إِذَا صَنَعُوا مَا يُخَالِفُ السُّنَّةَ». ومعلوم - كما سيأتي - أن ذلك وَفَّقَ الضوابط والمصالح المرعية.

وقد جاء في مسند عبد بن حميد: عن أبي مسلمة قال: سمعت أبا نصره، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ مَخَافَةَ النَّاسِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِحَقِّ إِذَا عَلِمَهُ»^(٧)، قال أبو سعيد: فقد حملني ذلك على أن ركبت إلى معاوية فملأت أذنيه، ثم رجعت^(٨). وقد روي

(١) الحديث السابق. انظر حاشية (١٠).

(٢) انظر: صحيح البخاري؛ كتاب: العيدين. باب: الخروج إلى المصلى بغير منبر. برقم (٩٥٦).

(٣) انظر شرح صحيح مسلم (١/١٣١).

(٤) انظر (٣/٣٧٧).

(٥) هو: سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة بن الأجر وهو خدرة بن عوف بن الحارث بن الخزرج الأنصاري الخزرجي أبو سعيد الخدري. مشهور بكنيته استصغر بأحد واستشهد أبوه بها وغزا هو ما بعدها. انظر الإصابة (١/٤٣٣).

(٦) ٣/٣٧٨.

(٧) رواه أحمد، حديث رقم: ١١٤٠٣.

(٨) انظر المنتخب من مسند عبد بن حميد؛ لعبد بن حميد بن نصر أبو محمد الكسي (١/٢٧٥). مكتبة السنة. القاهرة. ط عام ١٤٠٨هـ. تحقيق: صبحي البديري ومحمود

الصعيدى

٨ - التعبير عن الرأي تجاه الأشخاص وتقييمهم إن كان في ذلك مصلحة متحققة، فهو حقٌ منحه الشارع لكل فرد، وبدلنا على مشروعية ذلك فعل النبي ﷺ كما عند البخاري عن عائشة رضي الله عنها أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا رَأَاهُ قَالَ: «يَسُّ أَخُو الْعَشِيرَةِ وَيَسُّ ابْنِ الْعَشِيرَةِ»، فلما جَلَسَ تَطَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَجْهِهِ وَأَنْبَسَطَ إِلَيْهِ، فلما انْطَلَقَ الرَّجُلُ قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! حِينَ رَأَيْتَ الرَّجُلَ قُلْتَ لَهُ: كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ تَطَلَّقْتَ فِي وَجْهِهِ وَأَنْبَسَطْتَ إِلَيْهِ؟! فقال رسول الله ﷺ: «يَا عَائِشَةُ مَتَى عَهْدْتَنِي فَحَاشَأ؟! إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ»^(٢).

نقل ابن حجر رحمه الله في «الفتح»^(٣) رأي الخطابي في قول الرسول عليه السلام: (يس أخو العشيرة) وهو أنه من خصائصه ﷺ، فرد ابن حجر ذلك وقال: «وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ كُلُّ مَنْ إِطْلَعَ مِنْ حَالِ شَخْصٍ عَلَى شَيْءٍ وَخَشِيَ أَنْ غَيْرِهِ يُعْتَرَّ بِجَمِيلِ ظَاهِرِهِ فَيَقَعُ فِي مَخْذُورٍ مَا، فَعَلَيْهِ أَنْ يُطْلِعَهُ عَلَى مَا يَخْذَرُ مِنْ ذَلِكَ قَاصِداً نَصِيحَتِهِ...» وقد بوب البخاري في صحيحه باباً أسماه: باب ما يجوز من اغتياح أهل الفساد، وأورد فيه حديث عائشة رضي الله عنها، ونقل ابن حجر قول ابن بطال فقال: «وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ حَيْثُ دَمَهُ كَانَ لِقَضْدِ التَّعْرِيفِ بِحَالِهِ، وَحَيْثُ تَلَقَّاهُ بِالْبَشْرِ كَانَ لِتَأْلِيْفِهِ أَوْ لِاتِّقَاءِ شَرِّهِ، فَمَا قَصَدَ بِالْحَالَتَيْنِ إِلَّا نَفْعَ الْمُسْلِمِينَ»^(٤)، وقرر ابن حجر جواز تعبير المسلم عن رأيه تجاه

(١) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان (٥١١/١)؛ لمحمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت ٣٥٤). مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ٢. عام ١٤١٤هـ.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الأدب، باب: المداراة مع الناس. برقم (٦١٣١).

(٣) ١٨/١٧.

(٤) ٢١٣/٢.

الأشخاص في حالات ذكرها العلماء فقال: «قَالَ الْعُلَمَاءُ: تُبَاحُ الْغِيْبَةِ فِي كُلِّ غَرَضٍ صَحِيحٍ شَرْعاً حَيْثُ يَتَعَيَّنُ طَرِيقاً إِلَى الْوُصُولِ إِلَيْهِ بِهَا: كَالظُّلْمِ، وَالِاسْتِعَانَةِ عَلَى تَغْيِيرِ الْمُتَكْرَرِ، وَالِاسْتِيفَاءِ، وَالْمُحَاكَمَةِ، وَالتَّخْذِيرِ مِنَ الشَّرِّ، وَيَدْخُلُ فِيهِ تَجْرِيجُ الرُّوَاةِ وَالشُّهُودِ، وَإِعْلَامُ مَنْ لَهُ وِلَايَةٌ عَامَّةٌ بِسِيرَةِ مَنْ هُوَ تَحْتَ يَدِهِ، وَجَوَابُ الْإِسْتِشَارَةِ فِي نِكَاحٍ أَوْ عَقْدٍ مِنَ الْعُقُودِ، وَكَذَا مَنْ رَأَى مُتَّفَقَهَا يَتَرَدَّدُ إِلَى مُبْتَدِعٍ أَوْ فَاسِقٍ وَيُخَافُ عَلَيْهِ الْإِفْتِدَاءَ بِهِ. وَمِمَّنْ تَجُوزُ غَيْبَتُهُمْ مَنْ يَتَجَاهَرُ بِالْفِئْسَةِ أَوْ الظُّلْمِ أَوْ الْبِدْعَةِ...»^(١).

وجه الشاهد: أن النبي ﷺ عبّر عن رأيه في ذلك الرجل؛ ليكشف لمن حوله عن حاله، فيتقوه ويحذروه، وفي ذلك مصلحة ظاهرة.

٩ - (المسلمون مطالبون بالتنصيح والتشاور في أمورهم العامة، يقول الله تعالى مخاطباً نبيه عليه الصلاة والسلام: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾^(٢)، ويمتدح الله المجتمع المسلم الذي يكون من صفاته وآدابه الشورى ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾^(٣)،^(٤)).

وجه الشاهد: أن في حث الشرع على الشورى حث على التعبير عن الرأي وإبدائه.



(١) المرجع السابق.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

(٣) سورة الشورى: الآية ٣٨.

(٤) انظر حقوق الإنسان في الإسلام للشيخ الدكتور: عبدالله التركي ص ٥٣.

المبحث الثاني

ضوابط وشروط حرية التعبير عن الرأي

١- أن يكون الرأي مستنبطاً من شرع الله تعالى، لا أن يكون فهماً خاصاً يُعبّر عنه الإنسان، ويكون مخالفاً للشرع وقواعده، وفهم سلف الأمة الأخيار، واللغة العربية، ولو لم يكن منصوصاً عليه بعينه، فإن الكثير من الآراء التي يحتاجها الناس ليس فيها نص، ولم ينطق بها الشرع بعينها، وإنما هو النظر بما لا يخالف الشرع، ويحقق المصلحة المعتمدة، وقد قرر ذلك ابن القيم رحمه الله في كتابه (الطرق الحكمية) أبين إيضاح، وذكر ماجرى من حوار في هذا الشأن بين أبي الوفاء بن عقيل وبين عالم شافعي^(١)، وأما إن كان الرأي مخالفاً للشرع، أو محققاً لمصالح ملغاة في الشرع، ويحقق مفسدة فلا يجوز التعبير عنه مطالبة به، ولا الأخذ به، وفي هذا يقول ابن القيم رحمه الله في كتابه مدارج السالكين بعدما ناقش بعض الطوائف؛ ومنهم أهل الكلام قال: «وهؤلاء كلهم داخلون تحت الرأي الذي اتفق السلف على ذمه وذم أهله، فهم أهل الرأي حقا الذين قال فيهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن، أعييتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا، وقال أيضاً: أصحاب الرأي أعداء السنن، أعييتهم أن يحفظوها، وتفلتت عليهم أن يرووها فاشتغلوا عنها بالرأي، وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: أي أرض تقلني، وأي سماء تظلني إن قلت في كتاب الله برأيي، أو بما لا أعلم، وقال عمر رضي الله عنه: يا أيها الناس إن الرأي كان من رسول الله ﷺ مصيباً؛ لأن الله عز وجل كان يريه، وإنما هو منا الظن والتكلف^{(٢)(٣)}.

(١) الطرق الحكمية؛ لابن القيم ص ١٦.

(٢) وقد صحح ابن حزم رحمه الله في المحلى الأثر الوارد عن أبي بكر رضي الله عنه بنصه، وكذلك ما ورد عن عمر رضي الله عنه بنحوه. انظر (١/٦١). ط/دار

الآفاق الجديدة - بيروت. بتحقيق: لجنة إحياء التراث العربي.

(٣) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لابن القيم (٣/٤٣٨).

فلا يجوز القول بدون إثارة من علم، وقد شدد العلماء في هذا فقال ابن تيمية رحمه الله: «فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ؛ لأنه لم يأت الأمر من باب» ثم مثل بمثال فقال: «سمى الله القَدْفَةَ كاذبين فقال تعالى: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَزَوَّلْنَا عَنْكَ اللَّهُمَّ الْكُذِبُونَ﴾^(١)، فالقاذف كاذب ولو كان قد قذف من زنى في نفس الأمر؛ لأنه أخبر بما لا يحل له الإخبار به، وتكلف ما لا علم له به»^(٢).

٢ - إذا كان الرأي يتعلق بأشخاص أو هيئات ومؤسسات ونحوها فلا بد من الاحترام في طرح وجهة النظر؛ لتكون أدعى للقبول، وأوفق لمراد الله تعالى حيث يقول تعالى: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ﴾^(٣)، قال ابن كثير رحمه الله: «أمر تعالى رسوله ﷺ أن يأمر عباد الله المؤمنين، أن يقولوا في مخاطباتهم ومحاوراتهم الكلام الأحسن والكلمة الطيبة؛ فإنه إذ لم يفعلوا ذلك، نزغ الشيطان بينهم، وأخرج الكلام إلى الفعال، ووقع الشر والمخاصمة والمقاتلة، فإن الشيطان عدو لآدم وذريته...»^(٤)، فالتهمج على الذات الإلهية أو على شخص النبي عليه الصلاة والسلام ودعوته، أو على شعائر الدين بالاستهزاء ونحو ذلك انحراف مبین، وزیغ كبير، والعالم يشهد اليوم صوراً فاضحة لانتهاكاتٍ لحقوق كبيرة تحت غطاء «حرية التعبير عن الرأي»، فيُسبب النبي ﷺ ويصور بصور بشعة، متجاهلين كل النصوص والأعراف والمواثيق التي تنص على حرمة ذلك، ونحن على يقين من جزاء الله لهؤلاء ﴿إِنَّ رَبَّكَ لِيَلْمِزَاصًا﴾^(٥).

٣ - أن يكون التعبير عن هذا الحق وفق الوسائل المشروعة،

(١) سورة النور: آية ١٣.

(٢) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية؛ أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني؛ أبو العباس (٣٧١/١٣).

(٣) سورة الإسراء: آية ٥٣.

(٤) (٨٦/٥).

(٥) سورة الفجر: آية ١٤.

فلا يجوز بحال أن تُسلك سبيلٌ غيرُ مشروعةٍ للتعبير عن حق؛ كمن يستعمل المحرمات بقصد أن يتوب الناس مثلاً، وهذا الضابط هو الذي يميّز أهل السنة عن غيرهم وهذا هو الذي يكفل البقاء على الجادة مؤذناً بطاعة الله ورسوله. وليس نبل المقصد وحسن الهدف مسوغاً لمعصية الله ورسوله ومخالفة قواعد الشريعة، فإن ما خالفها ضررٌ وفساد، ولا يترتب عليه مصلحة ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾^(١). وتأمل أن النبي ﷺ كره استعمال الناقوس للإعلام بدخول وقت الصلاة - قبل الأمر بالأذان - لما فيه من مشابهة النصارى مع كون الهدف هو الدعوة إلى العبادة والاجتماع لها. ففي السنن أنه لما كثر الناس طلبوا أن يعلموا وقت الصلاة بشيء يجمعهم لها، فقالوا: لو اتخذنا ناقوساً وقال: بعضهم: لو اتخذنا بوقاً، وقال بعضهم: لو اتخذنا ناراً، فنهاهم رسول الله ﷺ ثم أمر بالنداء للصلاة^(٢).

٤ - أن يُربط التعبير عن الحق بالمصلحة؛ فما وافق مصلحة وغلب على الظن أنه سيُصلح فعبر عنه، وإلا فالحكمة في السكوت، فما كل ما يُعلم يقال، وما كل ما يقال يُصدّق. وقد قال الشاطبي رحمه الله في الموافقات: «وقال علي رضي الله عنه: حدثوا الناس بما يفهمون^(٣)؛ أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟! فجعل إلقاء العلم مقيداً، فرب مسألة تصلح لقوم دون قوم، وقد قالوا في الرباني: إنه الذي يعلم بصغار العلم قبل كبارها، فهذا الترتيب من ذلك، وروى عن الحرث ابن يعقوب قال: الفقيه كل الفقيه من فقه في القرآن وعرف مكيدة الشيطان^(٤)، وفي حديث معاذ رضي الله عنه كما في الصحيح لما قال

(١) سورة الأحزاب: آية ٣٦.

(٢) سنن أبي داود ٤٩٩؛ سنن الترمذي ١٨٩ وصححه؛ مسند أحمد (٤٣/٤).

(٣) في البخاري. كتاب العلم. باب: من خصص بالعلم قوماً دون قوم؛ كراهية أن لا يفهموا. برقم (١٢٧). ونصه «حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله»

(٤) الموافقات في أصول الفقه لإبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي (١٠٢/٤).

لرسول الله ﷺ: «أفلا أبشروهم؟ قال: (لا تبشروهم فيتكلموا)^(١)»، فدل على أن من المصلحة أحياناً كتم شيء من العلم عن بعض الناس؛ خشية أن يضرهم، وهذا درس من رسول الله ﷺ، مع العلم أن معاذاً أخيراً بذلك قبل موته خشية الإثم لكتم العلم.

٥ - أن يكون الرأي حقاً، لا باطلاً يُماجك به الإنسان ويجادل، ومن هنا فالمسلم يعلم أنه مسؤول أمام الله تعالى عن ما يلفظ به لسانه؛ كما قال تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَبِيدٌ﴾^(٢). وقد أورد ابن القيم رحمه الله كلاماً نفيساً حول أنواع الرأي في إعلام الموقعين أسوقه هنا: «أقسام الرأي: وإذا عُرِفَ هذا فالرأي ثلاثة أقسام: رأي باطل بلا ريب، ورأي صحيح، ورأي هو موضع الإشتباه، والأقسام الثلاثة قد أشار إليها السلف فاستعملوا الرأي الصحيح وعملوا به وأفتوا به وسوغوا القول به، ودموا الباطل ومنعوا من العمل والفئيا والقضاء به وأطلقوا ألسنتهم بدمه ودم أهله، والقسم الثالث سوغوا العمل والفئيا والقضاء به عند الإضطراب إليه حيث لا يوجد منه بد، ولم يلزموا أحداً العمل به، ولم يحرموا مخالفته، ولا جعلوا مخالفة مخالفاً للدين بل عاينته أنهم خيروا بين قبوله ورده، فهو بمنزلة ما أبيض للمضطر من الطعام والشراب الذي يحرم عند عدم الضرورة إليه»^(٣).

٦ - الأصل في النصيحة للحاكم والمحكوم: الأصل في مناصحة الولاة والإنكار عليهم أن تكون بالسر لا بالجهر. وهو الأصل في النصيحة عموماً. فعن عياض بن غنم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يبده علانية، وليأخذ بيده فإن سمع منه فذاك وإلا كان أدى الذي عليه»^(٤)، وعن

(١) كتاب: الجهاد والسير. باب: اسم الفرس والحمار. رقم الحديث (٢٨٥٦).

(٢) سورة ق. آية (١٨).

(٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم الجوزية (١٦٧/١).

(٤) السنة لابن أبي عاصم (٥٠٧/٢)؛ مسند الإمام أحمد (٤٠٣/٣)؛ المستدرک للحاكم (٣٩٠/٣)، السنن الكبرى للبيهقي (١٦٤/٨) وغيرهم. قال الهيثمي: رجاله ثقات (مجمع الزوائد (٢٢٩/٥)؛ وصححه الألباني (ظلال الجنة ٥٠٧/٢).

أسامة بن زيد رضي الله عنه أنه قيل له: ألا تدخل على عثمان لتكلمه؟ فقال: (أترون أنني لا أكلمه إلا أسمعكم؟ والله لقد كلمته فيما بيني وبينه من دون أن أفتح أمراً لا أحب أن أكون أول من فتحه)^(١) ومراده أنه لا يفتح باب المجاهرة بالنكير على الإمام لما يخشى من عاقبة ذلك^(٢). قال الشوكاني - رحمه الله -: (ينبغي لمن ظهر له غلط الإمام في بعض المسائل: أن ينصحه ولا يظهر الشناعة عليه على رؤوس الأشهاد)^(٣). والأصل في نصح عامة المسلمين أن ينصح المخطئ والمقصر سراً وعلى ذلك كان السلف، قال الفضيل بن عياض رحمه الله: (المؤمن يستر وينصح والفاجر يهتك ويعير)^(٤)، ومع ذلك فإنه إذا لزم الأمر ودعا الموقف إلى التشهير بمنكر وفاعله فإن ذلك سائغ؛ إذا كانت المصلحة فيه راجحة على المفسدة؛ كما فعل ذلك رسول الله ﷺ لما بعث عمر على الصدقة فقبل منع ابن جميل. فقال رسول الله ﷺ: «ما ينقم ابن جميل إلا أن كان فقيراً فأغناه الله»^(٥). قال ابن حجر: (في الحديث العتب على من منع الواجب وجواز ذكره في غيبته بذلك)^(٦).

* * *

-
- (١) صحيح البخاري ٧٠٩٨؛ صحيح مسلم ٢٩٨٩.
(٢) فتح الباري (٥٢/١٣).
(٣) السيل الجرار (٥٥٦/٤).
(٤) جامع العلوم والحكم ص ٨١.
(٥) صحيح البخاري ١٤٦٨، مسلم ٩٨٣.
(٦) فتح الباري ٣/٣٩٢.

المبحث الثالث

مجالات حرية التعبير عن الرأي

إن القول بالرأي في الدين وقضاياه؛ قسماً: قسم لا يجوز فيه القول بالرأي؛ لأن الله تعالى تعبدنا به، وأمرنا بالانقياد له، ولا يصح القياس فيه، فليس لأحد أن يقول بزيادة ركعة في صلاة من الصلوات الخمس المفروضة، وعليه يُحمل ما ورد عن علي رضي الله عنه حيث يقول: «لو كان الدين بالرأي؛ لكان أسفل الخف أولى بالمنسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه»^(١). مع أن ما يتسخ غالباً هو الأسفل حال المشي على الخفاف؛ ولكن المسح المشروع هو لما كان أعلى الخف، وقسم: يجوز القول فيه بالرأي إن لم يكن ثم نص.

قال المناوي: «المصير إلى الرأي إنما يكون عند فقد النص كما يشير إليه قول الشافعي فيما خرجه البيهقي بسند قال ابن حجر: صحيح إلى أحمد؛ سمعت الشافعي يقول: القياس عند الضرورة، ومع ذلك فليس العامل برأيه على ثقة من أنه وقع في المراد من الحكم في نفس الأمر، وإنما عليه بذل الوسع في الاجتهاد ليؤجر ولو أخطأ»^(٢).

وهل لحرية التعبير عن الرأي حد فاصل؟ يقول الدكتور عبد المحسن التركي في هذا الصدد: (لا حد لحرية الرأي والفكر في الإسلام، إلا الحفاظ على أصول الدين وأركان الإسلام وقيمه وحدوده، ورعاية المصالح العامة. فالاجتهاد مباح ومطلوب، في أمور الدين

(١) أخرجه أبو داود في سننه الحديث (١٦٢). قال ابن حجر في الفتح (٤/١٩٢): «ورجال إسناده ثقات». وقال في موطن آخر (١٣/٢٨٩): «وسنده حسن». وقال في تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير (١/١٦٠): «وإسناده صحيح». واحتج بالحديث الشوكاني في نيل الأوطار (١/٢٣١) وصححه.

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير ٢٩٥/٥.

والدنيا، ولا يُنكر منه إلا ما يهدم أصلاً من أصول العقيدة أو التشريع، أو يهدر قيمة خلقية من أخلاق الإسلام، أو يقصد فتنة الناس وإضلالهم. فحرية الرأي المنضبطة بضوابط الشرع، تبني المجتمع الإسلامي، وتصحح أخطاءه، وتبصره بطريق الهداية والفلاح في أموره العامة.

ولم تكن حرية الفكر والرأي، مطلقة في أي مجتمع، للذين يخرجون على ما تقرر من أصول الاعتقاد ومكارم الأخلاق، مهما كانت معتقداتهم، فالحرية المطلقة، هي الفوضى المطلقة^(١).



(١) حقوق الإنسان في الإسلام؛ للدكتور/عبدالله التركي ص ٣٥.

المبحث الرابع وسائل إبداء الرأي اجتهادية

لقد كلف الله تعالى هذه الأمة بإبلاغ الدين ونشر الرسالة ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١). وجعل ذلك سبب خيريتها ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَابُ وَالْحِكْمَةُ لِتُنذِرُوا لِقَوْمٍ يُخْفَى﴾ (٢)، وجعل النصيحة من الدين؛ فعن تميم بن أوس الداري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الدين النصيحة» قلنا: لمن؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» (٣)، كما أنه كفل لأتباعه التعبير عن آرائهم (٤) فيما يسوغ لهم ذلك، ولا تتحقق النصيحة والدعوة، والتعبير عن الرأي إلا بوسائل وطرق وأسباب للمسلم أن يسلكها؛ ليصل من خلالها لما يريد، ولو كانت حادثة لم ينص عليها الشرع ولم يستعملها السلف ما دامت معبرة عن المراد وموصلة إليه (٥).

قال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي رحمه الله: (لا ريب أن كل أمر مهم عمومي يراد إعلانه وإشاعته والإخبار به... يُسلك فيه طريق

(١) سورة آل عمران: آية ١٠٤.

(٢) سورة آل عمران: آية ١١٠.

(٣) صحيح مسلم، ٥٥.

(٤) صدر عن منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماعها بالقاهرة في ١٤/١/١٤١١هـ البيان الإسلامي العالمي لحقوق الإسلام وتضمنت المادة الثانية والعشرون منه: لكل إنسان الحق في التعبير بحرية عن رأيه بشكل لا يتعارض مع المبادئ الشرعية. ولكل إنسان الحق في الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفقاً لضوابط الشريعة الإسلامية.

(٥) ممن ذهب إلى اعتبار أن وسائل الدعوة اجتهادية تراعى فيه مصلحة الدعوة مما لا يخالف الشرع فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله كما في لقاء الباب المفتوح ٤٩/١٥.

يحصل به هذا المقصود . . . ولم يزل الناس على هذا يعبرون ويخبرون على مثل هذه الأمور بأسرع وسيلة يتعمّم ويشيع فيها الخبر . . . وكلما تجدد لهم وسيلة أسرع وأنجح مما قبلها أسرعوا إليها وقد أقرهم الشارع على هذا الجنس والنوع ووردت أدلة وأصول في الشريعة تدل عليه فكل ما دل على الحق والصدق والخبر الصحيح مما فيه نفع للناس في أمور دينهم ودنياهم فإن الشرع يقره ويقبله، ويأمر به أحياناً ويجيزه أحياناً، بحسب ما يؤدي إليه من المصلحة . . . فاستمسك بهذا الأصل الكبير فإنه نافع في مسائل كثيرة ويمكنك - إذا فهمته - أن تطبق عليه كثيراً من الأفراد والجزئيات الواقعة والتي لا تزال تقع ولا تقصر فهمك عنه فيفوتك خيرٌ كثيرٌ وربما ظننت كثيراً من الأشياء بدعاً محرماً إذا كانت حادثة ولم تجد لها تصريحاً في كلام الشارع، فتخالف بذلك الشرع والعقل وما فطر عليه الناس . . . والترجمة التي يحصل بها العلم لم يزل العمل بها على أي طريقة وصفة كانت، ويدل على هذا أن النبي ﷺ قد أمر بالتبليغ عنه وتبليغ شرعه وحث على ذلك بكل وسيلة وطريقة . . . والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أكبر واجبات الدين، ومن أعظم ما يدل في ذلك أنه إذا ثبتت الأحكام الشرعية التي يتوقف عمل الناس بها على بلوغ الخبر، فإنه يتعين على القادرين إيصالها إلى الناس بأسرع طريق، وأحسن وسيلة يتمكنون بها من أداء الواجبات وتوقي المحرمات^(١)، والسبب في هذا أن الوسائل من قبيل العادات والأصل فيها الإباحة قال الشاطبي - يرحمه الله -: (و التبليغ كما لا يتقيد بكيفية معلومة؛ لأنه من قبيل المعقول المعنى، فيصح بأي شيء أمكن من الحفظ والتلقين والكتابة وغيرها)^(٢).

* * *

(١) مختارات من الفتاوى السعدية المسألة الثانية عشرة ص ٢٤٨.

(٢) الاعتصام (١/٢٣٨).

الخاتمة

الحمد لله الذي وفقني لكتابة هذه السطور وأصلي وأسلم على النبي المختار وعلى آله وأصحابه الأطهار وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد؛ هذه الجولة العلمية حول هذا الموضوع العظيم أرجو أن أكون قد وُفِّقْتُ لبيان ما يُحتاج إليه، وأن أكون قد وُضِّحْتُ صورة الشريعة وموقفها من التعبير عن الرأي، والضوابط والشروط لهذا الموضوع. وفيما يلي أذكر بعض النقاط المهمة ملخصاً عما كتبت:

١- أن المقصود بـ (حق التعبير عن الرأي): هو أن يتمتع الإنسان بكامل حريته في الجهر بالحق، وإسداء النصيحة في أمر الدين أو الدنيا؛ فيما يحقق النفع، ويصون مصالح الفرد والمجتمع، فيما يتعلق بالحاكم أو المحكوم، وحرية التعبير عن الرأي تعد بلا شك من المسائل الجوهرية التي تدخل في نطاق حقوق الإنسان في الإسلام.

٢ - من الحريات التي أباحها الإسلام أيضاً حرية إبداء الرأي والاجتهاد.

٣ - أن الإسلام أتاح المناخ الفكري الحر الذي مكّن العلماء وأصحاب الفكر من الإسهام في إثراء الحضارة الإسلامية في كافة أنحاء مجالاتها.

٤ - أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شعيرة من شعائر الدين الحنيف، وتتجلى فيهما أبرز صور التعبير عن الرأي، فعندما يأمر المسلم بمعروف أو ينهى عن منكر فهو يمارس حقاً من حقوقه في التعبير عن رأيه حيال هذا الأمر، وهو يستمد رأيه من خلال شرع الله تعالى، ويتأكد الحث على الأخذ بهذه الشعيرة العظيمة.

٥ - أن التعبير عن الرأي تُجاه الأشخاص وتقييمهم إن كان في ذلك مصلحة متحققة، فهو حقٌ منحه الشارع لكل فرد.

٦ - أن في حث الشرع على الشورى حث على التعبير عن الرأي وإبدائه.

٧ - أن حرية التعبير عن الرأي لها شروط وضوابط شرعية ومن أهمها:

• أن يكون الرأي مستنبطاً من شرع الله تعالى، لا أن يكون فهماً خاصاً يُعبّر عنه الإنسان، ويكون مخالفاً للشرع وقواعده، وفهم سلف الأمة الأخيار، واللغة العربية.

• أن يكون التعبير عن هذا الحق وفق الوسائل المشروعة، فلا يجوز بحال أن تُسلك سبيلٌ غير مشروعٍ للتعبير عن حق.

• أن يُربط التعبير عن الحق بالمصلحة؛ فما وافق مصلحة وغلب على الظن أنه سيُصلح فعبر عنه، وإلا فالحكمة في السكوت، فما كل ما يُعلم يقال، وما كل ما يقال يُصدق.

• أن يكون الرأي حقاً، لا باطلاً يُماجك به الإنسان ويجادل، ومن هنا فالمسلم يعلم أنه مسؤول أمام الله تعالى عن ما يلفظ به لسانه.

٨ - أن القول بالرأي في الدين وقضاياه؛ قسمان: قسم لا يجوز فيه القول بالرأي؛ لأن الله تعالى تعبدنا به، وأمرنا بالانقياد له، ولا يصح القياس فيه، فليس لأحد أن يقول بزيادة ركعة في صلاة من الصلوات الخمس المفروضة.

٩ - لا حد لحرية الرأي والفكر في الإسلام، إلا الحفاظ على أصول الدين وأركان الإسلام وقيمه وحدوده، ورعاية المصالح العامة.

والخلاصة . . . أن حق التعبير عن الرأي حق لكل إنسان بشروط وضوابط تراعي المصلحة، وتحقق المقصود، وأن دين الإسلام هو من أرسى هذا الحق ودعمه، وذلك في كثرة كاثرة من النصوص والشواهد العملية مما يضيّق الوقت عن حصره.

وأشكر الله تعالى أولاً على نعمة التمام، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلِّ اللهم على أزكى الخلق وآله وصحبه وسلِّم تسليماً كثيراً.

حرية التعبير
ضوابطها وأحكامها

إعداد
الشيخ أحمد بن سعود السيابي
أمين عام مكتب الإفتاء بسلطنة عُمان

تقديم

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فإن حرية التعبير، من المواضيع المستجدة على الساحة الفكرية، ومن الأمور المطروحة على مستوى العلاقات الإنسانية فهي وإن كانت معروفة إسلامياً، حيث عالجها المصدران الرئيسان في الإسلام ألا وهما كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام.

إلا أن طرحها حديثاً، بل التوسع في طرحها جعلها من المواضيع المهمة لأنها تمس العلاقة بين الناس.

الأمر الذي جعلها تحتل مكانة جيدة في الطرح والعناية، بل لا أبالغ إذا قلت إنها أصبحت من قضايا الساعة، ولعل ذلك يعود إلى اختلاف المفاهيم حولها قديماً وحديثاً، عند المسلمين وغير المسلمين.

وقد ناقشت في هذا البحث الأشياء التالية:

- معنى الحرية لغةً واصطلاحاً.
- وأصالة الحرية للإنسان وكرامته.
- أقسام الحرية وهي:
- الحرية الشخصية والحرية الدينية والحرية العلمية والحرية الفكرية والحرية السياسية.
- ضوابط الحرية وأحكامها.
- الشورى وعلاقتها بالحرية.
- خاتمة البحث.

والله ولي التوفيق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

الحرية لغة ومعنى

اقتصرت في تعريف الحرية لغة على مصدرين فقط وهما:

كتاب العين للإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي، والقاموس المحيط للفيروزآبادي.

وقد جاء في كتاب العين، الحرّية من الناس خيارهم، والحر من كل شيء أعتقه^(١).

وجاء في القاموس المحيط، الحرية جمع أحرار وحرار، والفعل الحسن، وتحرير الكتاب وغيره تقويمه، وللرقبة أعتاقها^(٢).

ونستخلص من تعريف الخليل والفيروزآبادي المعاني التالية:

الحرية: هم خيار الناس.

الحرية: الاعتاق.

الحرية: تقويم الشيء.

الحرية: الفعل الحسن.

ومن ذلك ندرك أن كلمة الحرية، تدل على معنى الكرامة والعزة وحسن التصرف، والتحرك الإيجابي في الحياة، والانعقاد من كل ما يعتبر تقييدا لحركة الإنسان.

أما من حيث المعنى، فقد جاء في الموسوعة الحرة ما يلي «حرية الرأي والتعبير يمكن تعريفهما بالحرية في التعبير عن الأفكار والآراء عن

(١) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، ج١، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي.

(٢) الفيروز آبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ج١، ترتيب الطاهر الزاوي.

طريق الكلام أو الكتابة أو عمل فني بدون رقابة أو قيود حكومية، بشرط أن لا يمثل طريقة ومضمون الأفكار أو الآراء، ما يمكن اعتباره خرقاً لقوانين وأعراف الدولة أو المجموعة التي سمحت بحرية التعبير^(١).

على أن هذه التعريفات اللغوية والاعتبارية تنسجم مع ما قرره الإسلام من أن الأصل في الإنسان الحرية، وهو ما تتحدث عنه الفقرة التالية.

* * *

الأصل في الإنسان الحرية

الحرية هي الأصل في الإنسان، أما غير ذلك من أنواع الرق والعبودية والاستعباد وسائر أنواع الخضوع القهري فهو ناتج عن التعسف والتسلط، وهذا ما يفهم من مقولة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، التي تعتبر - بحق - قاعدة أساسية في العلاقات الإنسانية، تلك المقولة الشهيرة التي وجهها إلى واليه على مصر عمرو بن العاص، عندما ضرب ابن الأخير أحد الأقباط المصريين قائلاً له خذها من ابن الأكرمين فما كان من ذلك القبطي إلا أن توجه إلى عاصمة الخلافة الإسلامية، رافعاً أمره إلى الخليفة شاكياً من الوالي وابنه، فكتب الخليفة عمر إلى واليه عمرو تلك العبارة العظيمة «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً»^(٢).

ولا شك أن الخليفة استلهم ذلك واستوعبه مما قرره القرآن من تكريم الإنسان، وجعل بني البشر سواسية في الخلق والحقوق والواجبات، وإنما التميز بينهم دينياً، بمدى قرب كل إنسان من الله، وتعلقه به، وعبادته له، واستسلامه لأمره.

(١) الشبكة العالمية للمعلومات (الأنترنت).

(٢) الجامع الأكبر للتراث الإسلامي، نسخة إلكترونية، شركة العريس وقناة المجد الفضائية.

يقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَيْبِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ ﴿٧٠﴾ [الإسراء: ٧٠].

فهذه الآية الكريمة ترشدنا إلى محاور التكريم الرباني للإنسان، وهي:

١ - خلق الله للإنسان في أحسن تقويم وأفضل هيئة، فهو يتميز بذلك الحسن والأفضلية عن سائر المخلوقات ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ ﴿٤﴾ [التين: ٤]، ﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ﴾ ﴿٧﴾ [الانفطار: ٧].

٢ - الحركة في الحياة في البر والبحر بمطلق الحرية والتصرف ﴿وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ﴾ ﴿١٢﴾ [الزخرف: ١٢].

٣ - التمتع بالطيبات من كل شيء في الحياة، من مطعوم ومشروب وملبوس، ومشموم ومسموع ﴿وَيُحِيلُ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

٤ - السيادة على الكون، وذلك بتفضيل الإنسان على سائر المخلوقات في هذا الكون، فالإنسان هو سيد الكون، بأن جعله الله تعالى خليفة له على هذه الأرض، منذ أن أنزل الله إليها أبا البشرية آدم عليه السلام، وبموجب ذلك الاستخلاف الرباني للإنسان، أصبح صاحب السيادة والتصرف، ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]، ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩].

على أن الحرية بمعانيها التي ذكرنا هي من أولويات التكريم الرباني للإنسان، وتقرر ذلك أيضاً آية التعارف والمساواة، حيث يقول: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ ﴿١٣﴾ [الحجرات: ١٣].

فهذه الآية الكريمة العظيمة تقرر معنى الحرّية، عن طريق المساواة بين البشر، ففي المساواة تكون الحرية، حيث لا قهر ولا تسلط ولا تعسف من أحد على أحد على مستوى العلاقات الإنسانية ويبين ذلك أيضاً رسولنا الكريم ﷺ بقوله: الذي يعتبر إعلاناً عالمياً لحقوق الإنسان، بل إن الإسلام كله إعلان ونداء لحقوق الإنسان: «يا أيها الناس ألا أن ربكم واحد وأن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على

أعجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى»^(١).

وبقوله عليه الصلاة والسلام: «ألا وأن الله أذهب عنكم نخوة الجاهلية وتكبرها بالآباء، كلكم لآدم، وآدم من تراب، ليس إلا مؤمن تقي، أو فاجر شقي، وأكرمكم عند الله أتقاكم»^(٢).

من خلال الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، يتبين لنا أن الله تعالى وهو خالق الإنسان، أراد له أن يكون حراً يتمتع بالحرية المطلقة الخالصة من القيود القهرية البشرية، وبقدر قرب الإنسان من الله بالتقوى والعمل الصالح، يكون أكثر انعتاقاً وتحرراً من العلائق الدنيوية القائمة على الخضوع لغير الله تعالى.

كما أن النطق بالشهادتين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، اللتين هما بوابة الدخول إلى الإسلام، إيذاناً بذلك التحرر وعدم التعلق بغير الله، لأنه لا معبود إلا الله جل جلاله فهو الخالق والرازق وإليه المحيا والممات وإليه المصير، فالتصور الإسلامي حول ذلك كما عبر عنه الشاعر بقوله:

ومما زادني شرفاً وتبها وكدت بأخمصي أطأ الشربا
دخولي ضمن قولك يا عبادي وإن صيرت أحمد لي نبيا

لنتحقق الحكمة الإلهية من خلق الإنسان ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (٥١) مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطِيعُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴿٥٨﴾ [الذاريات: ٥٦ - ٥٨].

ويرفع القرآن من قيمة الحرية إلى منتهى السمو والرفعة، إذ يقول: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٧٥) [النحل: ٧٥].

(١) رواه أحمد.

(٢) رواه الربيع.

وبما أن الأصل في الإنسان هو الحرية، فإنها تنقسم إلى أقسام وهي ما ستحدث عنها لاحقاً.

أقسام الحرية

- الحرية الشخصية:

عندما يمنح الإسلام للإنسان حريته، فهو يمنحه ذلك على اعتبار هذا الإنسان يخزن طاقات هائلة من النشاط والحيوية والإبداع، ونتيجة لذلك فهو متعدد المواهب، وفي ضوء ذلك فإنه يعطي للحياة وللبشرية الخير والصلاح.

باعتبار المخلوق الراقى المهيأ للسيطرة على قوى الطبيعة وتسخيرها لخير الإنسانية وسعادة الإنسان^(١).

والمتمأمل في موضوع العتق من الرق، يجد أن الملمح في ذلك، إرادة الإسلام تكريم الإنسان، ليشعر بالحرية التي هي الأصل بعد العبودية التي هي العارض، كل ذلك لكي تتفجر تلك الطاقة البشرية في فضاء حرية التصرف بعد القيود والأغلال.

فالإسلام ضيق مداخل الرق ووسع منافذ العتق متبعاً الخطوات التالية:

١ - جاء الإسلام وأمر الرق وضع قائم، فكان من غير المناسب القضاء عليه دفعة واحدة حتى لا تحدث من جراء ذلك مشاكل اجتماعية يصعب حلها، فكان أن تعامل مع ذلك الوضع القائم بحكمة التدرج أو سياسة الخطوة خطوة، كما هي سياسة التشريع في المألوفات البشرية.

٢ - أبقى الإسلام في سبيل الرق مدخلاً واحداً فقط، وهو الحرب العادلة مع الآخر غير المسلم، وأغلق المداخل الأخرى وقد تعامل الإسلام في ذلك من باب المعاملة بالمثل.

(١) مصطفى الرافي، الإسلام دين المدينة القادمة، مسحوب من شبكة المعلومات العالمية (الانترنت).

٣ - أمر الإسلام بإكرام الرقيق والعطف عليهم والرفق بهم. واعتبرهم أخوة لساداتهم في الإنسانية فقد قال النبي ﷺ: «إخوانكم خولكم، جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل، ويلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم فإن كفلتموهم فأعينوهم»^(١).

على أن التعبير بالأخوة في هذا الحديث الشريف، لإثارة الشفقة عند السيد ممن يملكهم من الرقيق، ولكي يكون بهم رحيماً، لأن الإنسان تثور فيه عواطف المحبة لأخيه، وتلك المحبة لا شك تتبعها الشفقة والرحمة والعطف والإحسان، لذلك كان اختيار لفظ الأخوة من النبي ﷺ وهو من أوتي جوامع الكلم - له مدلوله الإنساني الكبير.

٤ - أمر الإسلام بالعتق وحث عليه بمنتهى القوة والعزم، جاعلاً إزاء ذلك الأجر العظيم والثواب الجزيل يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «أبما رجل أعتق امرأً مسلماً استنقذ الله بكل عضو منه عضواً من النار»^(٢)، وما ذلك إلا ترغيب في إيجاد الحرية الشخصية لبني الإنسان، حتى لا يبقى هذا الإنسان الذي كرمه الله تعالى بالخلق في أحسن تقويم، ويسر له الرزق العميم وسخر له الكون بأسره، في أسر رق أخيه الإنسان، ويرقى الإسلام بموضوع تحرير الرقيق إلى أن جعل الأجر مضاعفاً، لمن أدب جاريته تأديباً حسناً، ثم يعتقها ويتزوجها، يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «أبما رجل كانت له جارية فأدبها فأحسن تأديبها ثم أعتقها وتزوجها كان له أجران»^(٣).

لأن الإنسان المسلم بطبيعة الحال يتوق إلى الثواب ويرغب في الأجر لا سيما إذا كان ذلك الأجر والثواب في الآخرة.

(١) رواه البخاري.

(٢) رواه البخاري.

(٣) رواه البخاري والبيهقي.

والحرية الشخصية تقودنا إلى الحرية الدينية وهي ما سنعرفه في
الفقرة التالية.

الحرية الدينية:

الحرية الدينية هي عبارة عن حق الإنسان في اختيار عقيدته
الدينية، فلا يكون لغيره من الناس سلطان عليه فيما يعتقد^(١).

وليس في الدين إكراه أو جبر على اعتقاد عقيدة ما، لقول الله
تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقوله
تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تَكْرَهُ النَّاسَ
حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾ [يونس: ٩٩]، وقوله: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَمَنْ
شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، وقد نسب إلى الطاهر ابن
عاشور في كتابه التفسيري التحرير والتنوير^(٢) أنه قال بأن الآية ﴿لَا إِكْرَاهَ
فِي الدِّينِ﴾ ناسخة لحديث «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله إلا
الله»، ولم يتح لي الرجوع إلى التفسير المذكور.

وعلى أي حال فإن الحرية الدينية وضع أقر الإسلام الناس عليه
بعد امتثالهم للضوابط السيادية للإسلام، وتلك الضوابط مذكورة بالتفصيل
في الفقه الإسلامي.

والحرية الدينية تترتب عليها الحرية العلمية، وهي ما نتناوله في
الفقرة التالية.

الحرية العلمية:

لعل من المناسب أن نعرف الحرية العلمية بأنها إطلاق العنان
لسلطان العلم عن طريق البحث والتقصي والاستقراء، والمقصود بالحرية
العلمية تلك النتيجة التي يتوصل إليها الباحث عن طريق المنهج التحليلي
أو الوصفي أو الاستقرائي.

(١) عبد المتعال الصعيدي، حرية الفكر في الإسلام، ص ١٢.

(٢) د.حسن مزيو، مجلة التنوير العدد الخامس جامعة الزيتونة، تونس ص ١٦٣.

ولا شك أن الإسلام يدعو إلى العلم وإلى التفكير العلمي باعتباره موصلاً إلى معرفة الله عز وجل، يقول عبد المتعال الصعيدي: «ومن الطبيعي أن يدعو الإسلام إلى العلم بعد دعوته إلى التفكير، لأن التفكير نتيجة العلم والمعرفة، الغرض الذي يدعو الإسلام إلى طلب العلم، هو الغرض الذي يدعو إلى طلب التفكير، والغاية التي تقصد من طلب العلم هي الغاية التي تقصد من طلب التفكير، لأنه لا فرق في هذا بينهما، فالعلم إنما يطلب في الإسلام لأن من شأنه أن يوصل إلى الإيمان بالله تعالى، العلماء هم الذين يمكنهم الوصول إلى هذا، لا الجهلاء»^(١).

وقد رفع الله من شأن العلم إلى المستوى الذي ليس بعده مرتقى وإلى النهاية التي ليس بعدها غاية، يقول الله ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٩].

كما أن الله تعالى أسند الخشية له على العلماء، وجعل مدار خشيتهم لله على معرفتهم بهذا الكون وأسراره، وما يشمل عليه من أقسام ومخلوقات حيث يقول عز من قائل ﴿الَّذِينَ تَرَى أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ وَمِنَ النَّاسِ وَالْذَوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُمْ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّكَ اللَّهُ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾﴾ [فاطر: ٢٧، ٢٨].

على أنه لا يمكن الوصول إلى الحقائق العلمية إلا بالوسائل العلمية، كالبحث والتحليل وغيرهما من آليات المنهجية العلمية، ولشرف الغاية تشرف الوسيلة الموصلة إليها أيضاً، وبما أن العلم غاية شريفة، فإن الوسيلة إليه شريفة أيضاً على أن الحرية العلمية هي واسطة العقد بين الوسيلة والغاية.

ولعل الحرية العلمية تقود إلى حرية الفكر التي سنوردها في الفقرة اللاحقة.

(١) حرية التفكير في الإسلام، ص ٢٥.

الحرية الفكرية:

يعرف المناطقة الفكر بأنه حركة النفس في المعقولات^(١).

ويمكن تعريف الحركة الفكرية بأنها إعمال الفكر في المعقولات والتصورات والتصديقات، واستخراج القضايا الفكرية من النصوص الدينية على أن التفكير طبيعة بشرية وفطرة إنسانية، خلق الله الإنسان عليها، وهي فرق بين الإنسان والحيوان، ومن المعلوم أنه في مقدمة التكاليف الشرعية، الإيمان بالله عز وجل وهو مما يحصل من طريق السمع أو من طريق العقل، أو منهما معاً وطريق العقل معناه التفكير في خلق الله تعالى وعندما سئل أعرابي بم عرفت ربك أجاب قائلاً: «إن البعرة تدل على البعير والأثر يدل على المسير فهيكّل سفلي بهذه الكثافة وهيكل علوي بهذه اللطافة، ألا يدلان على الصانع الخبير»^(٢).

وقد أثنى الله على الذين يعملون فكرهم في تدبر خلق هذا الكون يقول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا تُسَبِّحُكَ قِيَمًا عَدَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١]، وكما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يُخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ [الفرقان: ٧٣]، وما ثناء الله عليهم إلا لما حصل لهم من تقوية إيمانهم بالله نتيجة استعمالهم فكرهم الذي قادهم إلى وحدانية الله تعالى وعظمته وقدرته إلى غير ذلك من الصفات الواجبة في حقه تعالى جل جلاله.

وهكذا تفود حرية الفكر إلى النتيجة الصحيحة، بعد وجود مقدمات صحيحة، وصحة تلك المقدمات، خلو البيئة المحيطة من المفاهيم المغلوطة، والضعفوات المنحرفة، ويفهم ذلك التحرر من تلك المقدمات الفاسدة، مما أمر الله به عبده ونبيه محمداً ﷺ في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَجْدِي أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَشئًى وَقُرْدَيْئًى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ

(١) السالمي، عبد الله بن حميد، طلعة الشمس، ج ١، ص ٧٥ تحقيق عمر حسن القيام.

(٢) الجنائوني، كتاب الوضع، ص ٥، مكتبة الاستقامة، سلطنة عمان.

مِنْ جَنَّتْ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴿٤٦﴾ [سبا: ٤٦].

وعندما ذكر الله في كتابه الكريم ملكة سبأ وما كانت عليه من الكفر، اعتبر ذلك من مسببات البيئة الاجتماعية التي كانت فيها: ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [النمل: ٤٣].

وعلى كل حال فإن التفكير الصحيح تكون نتيجته صحيحة فيها الخير والمنفعة يقول مصطفى الرافعي: «إن الإسلام منح المسلمين حرية الفكر في جميع المعقولات والتصورات والتصديقات، بل وأوجب على إنسانه المسلم أن يواظب على التفكير في كل ما ينفع نفسه وينفع غيره، وفيما بقي الناس جميعاً الضرر والأذى، فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها التقطها»^(١).

ولا شك أن حرية الفكر تقود صاحبها إلى الحرية السياسية التي سنتحدث عنها في الفقرة التالية، ولعلى لا أكون مبالغاً إذا قلت: إن جميع الحريات الأنفة الذكر كلها تترتب عليها الحرية السياسية التي بدورها تبني عليها حرية التعبير، وفضاء القول، وفسحة الكلام.

- الحرية السياسية:

هي احترام رأي الفرد في الحكم بحيث لا تضيع شخصيته في شخصية الحاكم، بل يكون لرأيه سلطانه فيما يراه ولو تعلق بشخص الحاكم نفسه، فيكون له الحق في معارضة إسناد الحكم إليه وفي نقد أعماله بالوسائل الزهية في النقد^(٢).

على أن الحرية السياسية محوراً حق المحكوم في المعارضة وعلى الحاكم أن يتقبل الرأي المعارض شريطة أن يكون الرأي المعارض موضوعياً منسجماً مع منظومة العلاقة بين نظام الحكم والرعية على حد

(١) مصدر سابق.

(٢) عبد المتعال الصعيدي، حرية الفكر في الإسلام، ص ١٢.

تعبير المثل القائل: إذا أردت أن تطاع فأطلب ما يستطاع.

وحق الرأي المعارض قرره الله في كتابه الكريم، حيث يقول عز من قائل: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

فهذا أمر لكل فرد مؤهل أن يدعو إلى ما فيه الخير والصلاح للإنسانية، ولا نريد هنا أن نخوض أو نذكر الخلاف حول كلمة «منكم» في كونها للتبعية أو للبيان، فعلى أي المعنيين، يجب على كل فرد مؤهل للقيام بذلك أن يمارس النصح والتوجيه والإرشاد في المجتمع بجانب الدولة وفي إطارها ونظامها بما يتماشى مع النظام العام للدولة والمجتمع، والله تعالى رتب الفلاح والنجاح في آخر هذه الآية الكريمة على ذلك السلوك الراقي للدولة والمجتمع، ويقول عز من قائل في آية أخرى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [الحج: ٤١].

فمفهوم الآيتين معاً يدل على وجوب ذلك على الدولة والمعارضة ويقول أيضاً: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِنْتِهَاءِ وَالْعَدْوَانِ وَأَقْتُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢] فالتعاون هنا عام سواء كان بين أفراد المجتمع أم بين الأفراد ونظام الحكم، لأن في التعاون على المعروف والإحسان والاستقامة فيه الخير والصلاح والاستقرار للدولة والمجتمع، وقال جل جلاله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُفُورًا قَوْمِيكَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٨] والشهادة بالقسط الذي هو العدل تمثل قمة المعارضة النزيفة كما أن على الدولة القيام بالعدل والحق بين الناس وهو من أسمى وأجل الغايات لنظام الحكم في الإسلام.

ويقرر الرسول الكريم ﷺ حق المعارضة للأفراد تجاه نظام الحكم حيث يقول: «الدين النصيحة. قلنا لمن يا رسول الله. قال: لله ولكتابه ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم»^(١).

(١) رواه مسلم.

أما إذا تجاوز الحاكم حده، وضرب بالعدالة عرض الحائط، وأخذ يظلم الناس فهناك يجب على الأمة أن تحاسبه وتأخذ على يده لتكفه عن الظلم واستعمال التعسف، وإلا فإن الأمة تكون واقعة تحت عذاب الله وعقوبته، كما جاء ذلك في الحديث الشريف: «أن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه»^(١).

وهذا ما أدركه الخليفة الأول أبو بكر الصديق عندما قال في أول خطبة له: «أيها الناس إني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني»^(٢).

وكان الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، كثيراً ما يقول ويأمر أصحابه بإبداء آرائهم حول أسلوب حكمه، بل كان يسره ذلك ويرتاح إليه، ألم يقل له أحد الناس قائلاً: إن رأينا فيك اعوجاجاً قومناه بسيوفنا، وألم تعترضه امرأة في صدقات النساء، فما كان منه إلا أن قال للرجل: الحمد لله الذي قيض في الأمة من يقوم عمر بالسيف، وقال للمرأة: أصابت امرأة وأخطأ عمر.

ولا ريب أن من نتائج الحرية السياسية، حرية التعبير، كما سنذكرها في الفقرة التالية.



حرية التعبير، الإطار العام

التعبير مصدر عبّرَ وعبّرَ أي فسر، فأصل الكلمة عبر، وهو يعني التفسير والانتقال من مكان إلى آخر، وعليه فإنه يمكننا أن نعرف التعبير بأنه الاستطراد في الكلام تفسيراً والانتقال به من موضوع إلى آخر.

وحرية التعبير بهذا المفهوم هي الإطار العام لجميع أنواع الحريات

(١) رواه أبو داود والترمذي.

(٢) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٦٩٠.

التي ذكرناها، كالحرية الشخصية والحرة العقدية والحرة العلمية والحرة الفكرية والحرة السياسية.

فحرية التعبير تشملها وتتناولها جميعاً، ولا شك أن تلك الحريات يترتب بعضها على بعض، ففي رأيي أن الحرية الشخصية تترتب عليها الحرية الدينية والحرية الدينية تترتب عليها الحرية العلمية والحرية العلمية تترتب عليها الحرية الفكرية، والحرية الفكرية تترتب عليها الحرية السياسية والحرية السياسية تترتب عليها حرية التعبير، لأن هذه الحريات أخذ بعضها بحجز البعض الآخر إذ لا يمكن أن تأتي دفعة واحدة وإنما هي تراتيب وأولويات لا بد منها في التطور الاجتماعي والسياسي.



ضوابط حرية التعبير

خلق الله الإنسان ولم يجعله هملأً، وإنما أرسل إليه الرسل وأنزل معهم الكتب ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]، لتنضبط أعمال الناس وتحركاتهم في الحياة وفق أحكام الكتب الربانية، وفي إطار هذا الميزان القسطاس لكي يتعامل الناس بالعدل في علاقاتهم فيما بينهم وفي جميع شؤونهم.

وحرية التعبير في الإسلام ليست انفلاتاً وإنما هي محكومة بالضوابط الشرعية، لقول الله تعالى ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]، ولا شك أن حسن القول وكذلك حسن الفعل هو ما يسر به الطرف الآخر، ولا يؤذيه أو يجرح مشاعره ويحطم أحاسيسه، فالله تعالى يقول: ﴿وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ اللَّهُ يَجِبُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥].

فالإحسان يحبه الله في كل شيء، ولكل مخلوق، لذلك يقول النبي عليه الصلاة والسلام: «إن الله كتب الإحسان في كل شيء»^(١)،

(١) رواه مسلم في صحيحه، واحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي، والنسائي، وغيرهم.

في الإنسان وفي الحيوان، ويقول النبي الكريم ﷺ لمعاذ بن جبل «اتبع
السيئة الحسنة تمحها، وخالف الناس بخلق حسن»^(١).

والخلق الحسن يتمثل في القول والفعل، وخطاب الله للصحابي أو
لمجموع الصحابة هو خطاب للأمة جمعاء.

وقد أمر الله نبيه محمداً ﷺ أن يدعو الناس بالحكمة والموعظة
الحسنة والمجادلة الحسنة ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ
وَحَدِّ لِهْمٍ بِأَلْسِنٍ هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ
بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥]، لتكون العلاقة ملفوفة بالاحترام المتبادل
الناجمة عن القول الصائب البعيد عن الافتراء والمغالطات، وإذا ما ترفع
عن الإساءة والشتيمة.

وكذلك فإن الله عز وجل نهى المسلمين أن يسبوا غير المسلمين
حتى لا يسب أولئك القوم الله جل جلاله ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ
مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]. والآية هنا ليس
فيها مفهوم مخالفة بمعنى أن أولئك الكفار إذا لم يسبوا الله عز وجل
حينذاك يجوز سبهم، وإنما الغالب من أمرهم المسارعة إلى سب الذات
الإلهية.

لذلك نهى الله المسلمين عن السب، تقديساً وتزيهاً لله عز وجل.
إذن حرية التعبير في الإسلام مضبوطة بهذه الضوابط من الكتاب والسنة،
وكذلك - ولا شك - الديانات الربانية الأخرى قبل تحريفها تخرج هي
والإسلام من مشكاة واحدة، لأن مصدرها واحد، هو الله عز وجل،
وموردها واحد ألا وهو نبوة ورسالات الأنبياء والرسل عليهم الصلاة
والسلام ليتحقق العدل في دنيا الناس ويرتفع عنهم الظلم.

وكما أن الإسلام ضبط حرية التعبير فإن القوانين الدولية بل
والقوانين المحلية هي الأخرى، لها ضوابطها حول توجيه حرية التعبير،
حتى لا تسيء إلى الأديان ولا تؤذي الآخرين. فقد جاء في المادة الثانية
من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية «أنه تحظر بالقانون أية دعوة

(١) رواه أحمد والطبراني.

إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف».

وهكذا نرى أن الديانات الإلهية وفي مقدمتها الدين الإسلامي والقوانين تضبط حرية التعبير بما لا يسمح بالإيذاء أو الإساءة إلى الغير لا في دينهم ولا في أشكالهم، فكيف يتجرأ أناس في الدول الغربية على إهانة الإسلام وإيذاء المسلمين مرة بالرسوم الكاريكاتورية، كما حدث في الصحيفة الدانماركية يولاندرس بوستن وتبعتها العديد من الصحف الغربية، ومرة أخرى بالآيات الشيطانية كما حدث من الكاتب البريطاني الهندي الأصل سلمان رشدي؟!!

وأحياناً بحرق المصحف الشريف وتمزيقه ودوسه، كما حدث في معتقل جوانتانامو، وكما حدث ويحدث من اليهود في فلسطين، ناسين أو متناسين أن الإسلام يحترم جميع الأنبياء والرسل والكتب المنزلة عليهم، معتبراً ذلك من مكونات العقيدة الإسلامية ﴿ءَأَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَأَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا فُرْقَ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

ونبينا الكريم محمد ﷺ عندما فتح خيبر غنم المسلمون فيما غنموه، نسخاً من التوراة، ولما جاءه اليهود وسألوه إياها ردها إليهم سليمة كاملة دون أن يحدث فيها حدثاً.

فلينظر المتأمل هذا الفرق في التعامل والتسامح والاحترام بين المسلمين وغيرهم، وكأن لسان الحال والمقال يعبر بقول الشاعر:

ملكنا فكان العدل منا سجية ولما ملكتم سال بالدم أبطح
فحسبكم هذا التفاوت بيننا وكل إناء بالذي فيه ينضح

وعلى العموم، فإن حرية التعبير يجب أن تكون منضبطة بالضوابط التي قدمنا ذكرها، حتى لا تؤذي الآخر ديناً، ولا تجرح له شعوراً.

والتهكم والتهجم على الإسلام ورموزه فيه أكبر إهانة وأشد إيذاء للمسلمين.

ونظراً لارتباط الشورى بحرية التعبير، فإننا سنتحدث عنها في
الفقرة التالية.

الشورى وحرية التعبير

الشورى في الإسلام لها مكانتها وأهميتها، فقد أمر بها الله تعالى
في كتابه الكريم في آيتين كريمتين، وقد سمي الله السورة ذات الرقم
(٤٢) حسب ترتيب المصحف باسم الشورى، وذلك يعني الأهمية التي
تحتلها الشورى في النظام العام للإسلام، كما أن الرسول الكريم
صلوات الله وسلامه عليه أمر بها قولاً ومارسها عملاً طوال حياته في
جميع المواقف.

والآيتان القرآنتان الكريمتان هما: قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ
إِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ
لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾
[آل عمران: ١٥٩].

ففي الآية الأمر من الله لنبيه بالعمل والأخذ بالشورى، وهو أمر
لجميع الأمة، ولا شك أن الفرق واللين للذين يتصف بهما المسئول
هما من مقدمات العمل بالشورى وتطبيقها، أما إذا كان المسئول والقائد
غليظ الطبع قاسي القلب، جاف الطبيعة، فإنه كلما يستجيب للشورى
ويستمع إليها، فضلاً عن أن يطلبها.

ويقول الله تعالى أيضاً ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى
بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٢٨﴾ [الشورى: ٢٨].

فالأخذ بالشورى والعمل بها هي من الاستجابة لله تعالى وامتثال
أمره مرتبطة بعبادة المسلم لربه عز وجل.

أما ممارسة النبي ﷺ، فليحدث المرء عن ذلك ولا حرج ولا
ريب أن ذلك من أمر الله تعالى له سواء كان ذلك استبياناً من القرآن
الكريم، أم كان ذلك بوحى خفي، والظاهر أن الوجهين الجلي والخفي
جعلاً مساحة واسعة للمسلم في الحياة يتحرك فيها لتطبيق الشورى

والعمل بها بين الحاكم والرعية، وبين أي مسئول وتابعيه، وهذا الذي يفهم من قوله عليه السلام، عندما اقترح على الأنصار إعطاء بعض قبائل العرب التي كانت على الشرك شيئاً من ثمار المدينة لكي يردهم عن الهجوم على المدينة، وقال له سعد بن معاذ: «كنا نحن وإياهم على الشرك ولا يطعمون في ذلك، أبعد أن أكرمنا الله بك وبالإسلام، والله لا تعطيهم إلا السيف فقال له النبي ﷺ: «أنت وذاك»^(١).

وقد تجلى العمل بالشورى وتطبيقها في معركة بدر، وفي معركة أحد وغيرهما، وكان ﷺ دائماً ما يقول: «أشيروا علي أيها الناس»^(٢).

وقد سار على هذا النهج خلفاؤه العظام وصحابته الكرام رضوان الله عليهم.

على أن فقهاء الإسلام قد اختلفوا إزاء إلزامية الشورى على الحاكم حيث إن بعضهم يرى إلزامها، بينما البعض الآخر يرى عدم إلزامها وقد فرق بعضهم بين الشورى والاستشارة معتبراً إلزامية الشورى وعدم إلزامية الاستشارة^(٣).

أما الأباضية فعندهم أن الشورى ملزمة على الحاكم وهو قول المذهب، وهناك قول في المذهب بعدم الإلزامية، وعندما نقول قول المذهب معناه قول جمهور علماء المذهب أما القول في المذهب فيعني قول فرد أو أفراد من علماء المذهب، ولذلك أوجبوا على الإمام أن يستشير أهل الحل والعقد غير أن ذلك يكون في القضايا الكبرى التي تتعلق بالأمة، وهو ما يعبر عنها - تقريباً - بالأمر الاستراتيجي، أما الأمور والقضايا الصغيرة التي هي من التصريف اليومي للأعمال، فغير

(١) ابن هشام، السيرة النبوية، ص ٤٥٧، دار ابن حزم، بيروت.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٩٣.

(٣) فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية، ص ١١٧، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

محتاجة إلى الاستشارة بل يفوض فيها الإمام، لأن استعمال الاستشارة فيها من شأنه تعطيل مصالح العباد^(١).

وعلى العموم فإن الشورى في الإسلام لها شأن عظيم، فهي قوام الحكم وعماده، وهي المرأة التي تتضح فيها صورة الحكم وأسلوبه.

(١) اطفيش، محمد بن يوسف، شرح النيل ج١٤، ص ٣٠٦، مكتبة الإرشاد، جدة.

الخاتمة

مما تقدم عرفنا قيمة الحرية وأهميتها التي هي ولا ريب الأساس الصالح والقوي لحرية التعبير، غير أن الإسلام العظيم لم يترك تلك الحرية سائبة وخالية من الضوابط، بل جعل لها الضوابط والأحكام التي تمنع صاحبها وتردعه من إيذاء الآخر، في دينه وفي عرضه وفي مشاعره، وقد توعد الله تعالى من يقوم باستعمال تلك الحرية في غير مكانها الأخلاقي، ولا شك أن المسلم إذا ما سمع ذلكم الوعيد الرباني، فإنه يحجم عن القول الزائف حتى لا يحاسب عليه يوم يقوم الناس لرب العالمين، حيث نجد الله تعالى يقول في كتابه العزيز: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَبِيدٌ﴾ [ن: ١٨]، إذن كيف يفلت هذا الإنسان من عقاب الله تعالى إذا هو لم يتقيد بضوابط الكلام.

وقد أحصى الله تعالى عليه كل شيء نطق به بواسطة ملائكته الكرام.

كما أن آيات القذف في سورة النور تصب في هذا المصعب وهي دليل واضح على عظمة القول المفترى الذي ينتهك عرض الآخرين، ويخترق حرمتهم ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا نَحْسَبُهُمْ شُرَكَاءَ لَكُمْ بَلْ هُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [١١] ﴿وَلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَبَرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُبِينٌ﴾ [١٢] ﴿وَلَا جَاءَهُ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَةٍ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [١٣] ﴿وَلَا فَضْلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَسْتُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [١٤] ﴿إِذْ تَلَقَّوهُ بِالْسَنَكْرِ وَقَوَّوْا بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّئًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [١٥] ﴿وَلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [١٦] ﴿يَعْظُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُدُّوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [١٧] [النور: ١١ - ١٧].

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،
وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أحمد بن سعود السيابي
سلطنة عُمان

* * *

حرية التعبير عن الرأي
الضوابط والأحكام

إعداد

أ.د. أسعد السحمراني

أستاذ العقائد والأديان في جامعة الإمام الأوزاعي - بيروت

خلفية الموضوع

يلجّ قبيل من الناس على طرح مسألة حرية الرأي، وحرية التعبير في مواجهة حالات من الإستبداد والتسلط التي تقمع الحريات، وتكتم الأفواه، لأن المستبد الذي يستبيح الحرمات، وخصوصيات الآخرين، أو ينفرد بالسلطة مستأثراً ومستثمراً لقدرات البلاد، يخاف الكلمة الحرة، ويرى في صاحبها عدواً.

وقد تنوعت أساليب قمع الحريات بعد تطور وسائل الإعلام والاتصال، من الرقابة على الهاتف بالتنصت والتسجيل، إلى الرقابة على شبكة المعلومات الدولية (أنترنت)، إلى وقف الصحف أو منع دخولها، إلى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ومنع بثها، أو إغلاق مكاتب مراسليها.

الإسلام بالمقابل أعطى حق التعبير وحرية الرأي لكل مواطن ما دام نقده أو اعتراضه أو موقفه سليماً، وهو تصويب لخطأ، أو إبراز لحقيقة وهناك أكثر من حادثة أو نص تؤكد كيف أن الإسلام دعا إلى إطلاق الحريات، ومن ذلك حادثة مراجعة المرأة للخليفة عمر رضي الله عنه. الحادثة مدارها الآية الكريمة: ﴿وَمَا تَنْتَهَرُ إِحْدَهُنَّ وَقَطَّارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَيْئَتِنَا وَإِنَّمَا مِيِّنًا﴾^(١).

«خطب عمر رضي الله عنه فقال: ألا لا تغالوا في صدقات النساء (المهور) فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله لكان أولاكم بها رسول الله ﷺ، ما أصدق قط امرأة من نسائه ولا بناته فوق اثنتي عشرة أوقية.

فقامت إليه امرأة فقالت: يا عمر، يعطينا الله وتحرمنا؟! أليس الله

(١) سورة النساء، الآية ٢٠.

سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَأَتَيْتُهُمْ إِحْدَثَهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾^(١)
فقال عمر: أصابت امرأة وأخطأ أمير.

وفي رواية: فأتى عمر ثم قال: كل الناس أوقفه منك يا عمر،
وفي أخرى: امرأة أصابت ورجل أخطأ، والله المستعان^(٢).

وجاء حول الآية عند ابن كثير: «ركب عمر بن الخطاب منبر
رسول الله ﷺ ثم قال: أيها الناس ما إكثار ما في صداق النساء، وقد
كان رسول الله ﷺ وأصحابه والصدقات فيما بينهم أربعمئة درهم، فما
دون ذلك، ولو كان الإكثار في ذلك تقوى عند الله أو كرامة لم
تسبوقهم إليها.

فلأعرفن ما زاد رجل في صداق امرأة على أربعمئة درهم، قال:
ثم نزل، فاعترضته امرأة من قريش فقالت: يا أمير المؤمنين نهيت الناس
أن يزيدوا من مهر النساء على أربعمئة درهم؟ قال: نعم. فقالت: أما
سمعت ما أنزل الله يقول: ﴿وَأَتَيْتُهُمْ إِحْدَثَهُنَّ قِنطَارًا﴾ الآية؟ فقال:
اللهم غفراً، كل الناس أوقفه من عمر، ثم رجع فركب المنبر فقال: أيها
الناس إنني كنت نهيتكم أن تزيدوا النساء في صدقاتهم على أربعمئة
درهم من شاء أن يعطي من ماله ما أحب، قال أبو يعلى: وأظنه قال:
فمن طابت نفسه فليفعل^(٣).

إن هذه الواقعة تبين مقدار مساحة حرية الرأي وحرية التعبير في
الإسلام، والضامن الأساسي لهذه الحرية هو الشورى. لأنه لا تكون
الشورى إلا إذا توافرت مناحات كافية لحرية إبداء الرأي، وإذا ما حصل
القمع والمنع فإن الشورى تصبح معطلة.

يقود هذا إلى القول: إن حرية التعبير مطلب إنساني، وواجب

(١) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ج٦، تحقيق د.
عبد الله بن المحسن التركي وشارك فيه محمد رضوان عرقسوسي، بيروت،
مؤسسة الرسالة، ط١، سنة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ص١٦٣.

(٢) ابن كثير الدمشقي، الحافظ أبو الفداء، تفسير القرآن العظيم، ج١، بيروت، دار
الكتب العلمية، ط١، سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص٤٣١.

إسلامي والحوادث منذ عهد النبوة إلى يومنا هذا أكثر من أن تحصى، وعند كل واقعة نجد الآراء تطرح بكل حرية حتى لو كانت في مستوى الإعتراض كما حال المرأة مع الفاروق بشأن المهور.

وإذا كان بعضهم قد مارس المنع والصدّ عن إبداء الرأي فإن ذلك يكون مخلفة للإسلام، وهو محسوب على فاعله. والأمر في ذلك إسلامياً أكثر تحريضاً على اتخاذ الموقف والتعبير عنه. وفي الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ: «إذا رأيت أمّتي تهاب الظالم أن تقول له: إنك ظالم، فقد تودّع منها»^(١).



هل حرية التعبير المطلقة ممكنة؟

إن حرية التعبير تحتاج إلى وقفة دقيقة لتحديد الأمور لأن الإنسان محدود القدرات، يعيش في مجتمع، وله من شريعته أحكام وحدود، لذلك لا مكان في حياة أي إنسان لشيء اسمه حرية التعبير المطلقة، وإنما مسألة حرية التعبير كسواها من المتعلقة بحياة الإنسان إنما هي مسألة احتمالية تختلف من إنسان لآخر، ومن مرحلة في عمر الإنسان إلى مرحلة أخرى، ومن دين لآخر، ومن مجتمع لآخر، ومن موقع للفرد إلى آخر، ومن قدرات وكفايات يتمتع بها الشخص إلى مستوى آخر من القدرات والكفايات... الخ، ويمكن إجمال العوامل التي تقيد الفرد أو تضبط التعبير عنده بما يلي:

١ - الحياة النفسية: من ماثور القول: «لله در الإنسان فإنه عالم أصغر انطوت فيه أسرار العالم الأكبر». لذلك وقف الدارسون بحيرة أمام فهم الحياة النفسية للإنسان، وقد ذهبوا مذاهب شتى في الفلسفة، وعلم النفس، وتباعدت مدارس الفلسفة بين الوعي واللاوعي، وبين الظاهر والباطن، وبين الغريزة والفطرة أو الاكتساب والتعلم، أو الإلهام

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، والطبراني والحاكم في المستدرک.

والإشراق والحدس. هذا قليل من كثير تنوع المواقف بشأن قوى النفس البشرية ووجوه الإدراك فيها، وهنا يبرز السؤال: هل من الصواب القول إن الإنسان يعبر عن كل ما يجول في ذاته؟ هل الصراحة المطلقة موجودة؟ الكل يعلم بأن الإنسان يختزن في ذاته الكثير من المفاهيم، والغرائز، والمطالب، ووجوه المعاناة، ولا يعلنها لأحد بل يكتبها ويخفيها عن أقرب الناس إليه، لأن إعلانها قد يخرجه، أو يجلب له الخجل، أو يخاف أذى قد يأتيه بسبب ذلك. لكل هذا يكون الصحيح بأنه لا شيء اسمه التعبير المطلق وإنما الأمر احتمالي يتلون، ويتنوع، ويختلف، وحالة واحدة لحرية التعبير.

٢ - القيم: هناك قيم ناظمة لشبكة العلاقات في كل مجتمع، وهذه القيم تكون من مصدر ديني، ومن خبرة تراكمية تراثية، أو من الأعراف والتقاليد، ولا يستطيع الفرد أن يتمرد على منظومة القيم هذه، لأنه في هذه الحالة سيصطدم مع محيطه، وبيئته الاجتماعية، مما يجعل الجميع ينفرون منه، ويصبح منبوذاً.

إن عبء ضغط منظومة القيم هذه يقيد الفرد، ويمنعه من التعبير عن كل أمر يدور في نفسه ولا يتناسب مع منظومة القيم السائدة في مجتمعه سواء أكانت دينية أم غير دينية.

٣ - الإرادة والقرار والفعل: إن الإنسان الذي يريد التعبير عن أمر ما، إنما ذلك ليعرب عن إرادته وعزمته ومقاصده وتطلعاته، وما يعبر عنه على شكل قرار أو موقف تسبقه عملية وعي وتفكير، وموازنة ومراجعة، وبعدها ترجيح فقرار، والخطوة الأخيرة تكون للتنفيذ والفعل. وعندما يشعر الإنسان بعجزه عن الفعل والتنفيذ قد يحجب رؤيته، ويمتنع عن إعلان موقفه وقراره لإحساسه بأن ما لا يترجم فعلاً وتنفيذاً لا لزوم للكلام به، وبذلك يحبس الإنسان بعض أفكاره وآرائه.

٤ - أساليب التعبير: إن حرية التعبير، وحرية إبداء الرأي تحتاج لإمكانات يحتاجها الإنسان مع الإشارة إلى أن أساليب التعبير ليست واحدة، فمنها ما يكون بالإشارات التي تترجمها لغة الجسد والأعضاء،

ومنها ما يكون بطريق التعبير الصريح لغة وكتابة وقولاً، ومنها ما يكون بأساليب الفنون كالرسم واللحن والشعر وسائر الفنون، وكثيراً ما تكون الأساليب هنا رمزية، وهذا كله تلعب دوراً فيه قدرة الشخص على التعبير كي يوصل فكرته فقد يعجز ويكون كلامه دون المستوى أو رموزه الفنية، وقد يعجز المتلقون للرسالة عن فهم كلامه أو رموزه، وعندها لا يتحقق الغرض، وبذلك حتى لو توافرت حرية التعبير لا يكون الإنسان قد أوصل ما يريد أن يرسله للمتلقين.

٥ - القوانين والأنظمة: إن كل بلد له قوانينه وإجراءاته، ولا يستطيع المواطن أو المقيم في هذا البلد تجاوز هذه القوانين بحجة حرية التعبير، بل يكون المطلوب منه أن تأتي أقواله وأفعاله وإشاراته وكل أساليب التعبير عنده مناسبة للقوانين والأنظمة المرعية، وعليه أن يتكيف معها، وإلا عرّض نفسه للعقوبات ولأنواع من الروادع، وبالمقابل لا يستطيع أن يطالب بغير ما هو معتمد بذريعة أن بلداً آخر فيه غير ذلك، اللهم إلا الحركات الإصلاحية والمفكرون فهؤلاء يكون لهم مشروع إصلاحي يستقطبون له الأنصار، ولا يصبح نافذاً إلا بعد اعتماده.

تأسيساً على ما تقدم نقول: إن حرية التعبير احتمالية، ولا مكان لما هو مطلق فيها، وأول القيود هو أن الإنسان في مجتمعه يجب عليه أن لا ينطق أو يعبر بأية وسيلة عما هو مؤذٍ للآخرين، ولا يحق له أن يعبر بشكل يطال شعور غيره أو سمعته، ولا حق لأحد أن يعلن ما فيه هتك لحرمات الناس وخصوصياتهم، ولا حق لأحد أن يعلن ما فيه فضح لأسرار الدول والجيوش بشكل يعرّض البلد للخطر لذلك يكون لكل عمل خصوصياته، ولكل مؤسسة حكومية أو أهلية أسرارها ولا يحق لأي مواطن أو عامل أن يطلق العنان للسانه أو قلمه بحجة حرية التعبير.

إن التعبير من قبل الفرد له حدود وقواعد وضوابط وهي متنوعة وكثيرة وتكون مرنة حيناً، وجامدة حاسمة أحياناً أخرى، والعامل هو من أيقن فهم واقعه وأجاد التعبير بأحسن وجوهه المفيدة والمؤثرة. يوافق هذا الرأي كثيرون، ومنهم من قال: «لكن الصعوبة الحقيقية هنا هي تقرير

الحدود النهائية للتساهل المطلوبة تجاه القيمة المعترف بها لحرية الكلام. ففضلاً عن مسألة القذف والفحش هناك مسألة إلى أي مدى يسمح لوسائل الترفيه أو الإذاعة كوسيلة تنشر وتذيع آراء ومفاهيم يمكن أن تعتبر متعارضة مع آراء المجتمع ككل، أو مع مصالح فئة مهمة، أو تعتبر اعتداء على فئات من الأفراد^(١). أو اعتداء على أمن الدولة وأمن المجتمع... الخ.

فحرية التعبير حق للإنسان لكنها ليست مطلقة، فالمجتمع له ولغيره، والفرد ليس مخلى ومشاعره وانفعالاته، وبذلك يكون القيد الأبرز على حرية التعبير هو حقوق الآخرين وحرماتهم وحررياتهم. فالإنسان «له حرية أن يقول ويكتب ما يشاء في حدود اقتسام تلك الحرية مع الآخرين. وقيمة الحرية اقتضت في جلّ المجتمعات أن يتنازل الفرد عن قسط من حريته المطلقة واطعاً نفسه مكان الآخرين، فلا يجرح شعورهم كي لا يجرحوا بدورهم شعوره، ومن هنا عرفت المجتمعات مبدأ المحافظة على النظام العام وحُسن الآداب، وإن اختلفت النظم في تسمية مضمونه، ذلك المضمون الذي لا يسمح للفرد أن ينتقص من حريات الآخرين، فليس له أن يسبّ غيره، أو ينال من حرّات الناس، أو يهين مقدساتهم ومعتقداتهم باسم الحرية»^(٢). القاعدة هي أن حرية التعبير احتمالية (أو نسبية كما يقول بعضهم)، ولا مجال لأن تكون حرية التعبير مطلقة أو عشوائية بل كل شيء له قواعده وأساسه وأنظمتها وضوابطه.



(١) لويد، دنييس، فكرة القانون، تعريب سليم الصويص، مراجعة سليم بيسيو، الكويت، عالم المعرفة، العدد ٤٧، محرم/صفر ١٤٠٧هـ - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١م، ص ١٨٥.

(٢) القاضي، د. عمر المختار، الرأي والعقيدة في الإسلام، الرباط، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص ٧٣.

حرية التعبير في القرآن والسنة: الأسس والقواعد

إن الإسلام يضمن لكل الناس حرية التعبير، والمسلم معني في هذا الباب بالدعوة إلى دين الله، وينشر قيم الخير، ومواجهة المنكر والفحشاء والبغي وكل ما نهى الله تعالى عنه.

وقد جاء الأمر عاماً في قوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١).

الدعوة فرض كفائي يقوم به المستطيعون من أهل الأمة، ويحتاج الداعية لحرية تؤمن له ميداناً لحركته دون ضغوط ولا موانع أو حواجز وعوائق، والأمر يحتاج لإزاحة كل ظلم واستبداد يمنع حرية حركة الداعية، وهذا ما قام به المسلمون عند بدايات الدعوة حيث حاربوا المشركين، وكل طاغية يعوق الحريات الدينية.

كما أن الحرية الدينية في الأصل القرآني مؤمنة لكل شخص كي يبدي رأيه عند المجالس الشورية، وليقدم النصح حين يكون ذلك مطلوباً.

الشورى لا تكون دون مناخ من الحريات، وإلا لا جدوى منها إن رُفعت شعاراً وكان القمع سائداً، فلا شورى بلا حرية، وإذا كانت الشورى أصل راسخ في الإسلام قرآناً وسنة فإن الحرية ملازمة لها. ولولا ذلك لما كانت إحدى السور بهذا الاسم: «سورة الشورى». وللتأكيد على مكانة الشورى فقد وردت في آية من السورة، وموقعها بين ركنين من أركان الإسلام هما الصلاة والزكاة. قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (٢).

وقد جاء عن أحد المعاصرين عرض جميل للارتباط بين الشورى والحرية، فيما يلي: «إن بناء مجتمع الشورى في الإسلام يبدأ من الفطرة الإنسانية، حيث يولد الأفراد أحراراً، يملكون مصيرهم ويمارسون

(١) سورة آل عمران، الآية ١٠٤.

(٢) سورة الشورى، الآية ٣٨.

حرياتهم الذاتية لكنهم في إطار المجتمع يتشاورون في ما بينهم في جميع شؤونهم العامة، وخاصة ما يتعلق بإقامة سلطة تمثلهم فالحرية في الإسلام فطرة سابقة على السلطة التي يكون الوصول إليها عن طريق الشورى، والشورى قناة تصل الحريات الفطرية المحركة للفرد بالسلطة المنظمة للمجتمع، وتحفظ التوازن بينهما، فالفرد كالمجتمع كلاهما عنصر أساسي في الشورى لا يمكن تجاهله أو إذايته من أجل العنصر الآخر^(١).

التعبير من خلال الشورى هو الذي يؤكد أن الإنسان حرّ يقول ما يريد قوله، وكلامه موجه للفرد والمجتمع بتوازن حيث التعبير الجماعي يراعي التعبير الفردي والعكس صحيح.

وقد جاء النص القرآني يبيّن ذلك في أكثر من موقع منها قصة بلقيس مع قومها حيث جاء النص حواراً بلسانها ولسان قومها في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِ فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَقًّا تَشْهَدُونَ ۗ قَالُوا نَحْنُ أَوْلُوا قُوَّةً وَأَوْلُوا بِأَيِّ شَيْءٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ۗ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَآةَ أَهْلِهَا آذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ۗ﴾^(٢).

لقد دار الحوار هنا من منطلق الشورى فبلقيس تعطي الحرية لقومها كي يقولوا رأيهم، ويقرروا وهي ستقبل ما يشيرون به، والقوم يصفون حالتهم وإمكاناتهم، ويفوضون الأمر لها لتقرر ما تراه مناسباً، وبلقيس قدمت لهم ما يجعلهم يقبلون بأن تذهب إلى سليمان عليه السلام لأن ترك الأمر حتى يدخل بلادهم مع جنده قد تجلب لهم الدّل. هكذا كان الحوار وتبادل أسس حقّ الاختيار، وهو شكل من أشكال الشورى.

(١) الشاوي، د. توفيق، فقه الشورى والاستشارة، المنصورة (مصر)، دار الوفاء، ط٢، سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص ٣٠١.

(٢) سورة النمل، الآيات ٣٢، ٣٣، ٣٤.

أما تفسير القرطبي فقد ذهب إلى ما يؤكد الاتجاه نفسه في عرض معاني هذه الآيات من سورة النمل، وجاء عنده:

«أخذت في حسن الأدب مع قومها، ومشاورتهم في أمرها، وأعلمتهم أن ذلك مطرد عندها في كل أمر يعرض، بقولها: ﴿مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ﴾. فكيف هذه النازلة الكبرى، فراجعها المملأ بما يقر عينها، من إعلامهم إياها بالقوة والبأس، ثم سلّموا الأمر إلى نظرها؛ وهذه محاوره حسنة من الجميع... في هذه الآية دليل على صحة المشاورة. وقد قال الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾^(١). إما استعانة بالأراء، وإما مداراة للأولياء. وقد مدح الله تعالى الفضلاء بقوله: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنِهِمْ﴾^(٢). والمشاورة من الأمر القديم وخاصة في الحرب، فهذه بلقيس امرأة جاهلية كانت تعبد الشمس ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُؤَأَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ﴾^(٣) لتختبر عزمهم على مقاومة عدوهم، وحزمهم فيما يقيم أمرهم، وإمضاءهم على الطاعة لها، بعلمها بأنهم إن لم يبذلوا أنفسهم وأموالهم ودماءهم دونها لم يكن لها طاقة بمقاومة عدوها، وإن لم يجتمع أمرهم وحزمهم وجدهم كان ذلك عوناً لعدوهم عليهم»^(٣).

فالشورى مع حرية إبداء الرأي، وحرية التعبير ولدت الثقة بين بلقيس وقومها فارتاحوا للأمر، وأبلغوها بقدراتهم وطاقاتهم على المواجهة، وهذا أمر في الإسلام جاء القرآن الكريم يبينه ليكون تعليماً لكل حاكم ولكل ذي مسؤولية، وأنه عليه توليد مناخ من حرية الرأي مع الشورى كي يندفع قومه لمواجهة النوازل والاستحقاقات، وهذه من محاسن إشاعة جو حرية التعبير، وبدونها تختلف الأمور، وتكون النتائج غير مرضية.

والشورى ينبنى عليها أمر النصح، وفي الحديث النبوي الشريف

(١) سورة آل عمران، الآية ١٥٩.

(٢) سورة الشورى، الآية ٣٨.

(٣) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، م.س.، ج ١٦، ص ١٥٤.

عن أبي رقية تميم بن أوس الداري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «الدين النصيحة». قلنا: لمن؟ قال: «الله، وكتابه، ورسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم»^(١). وأئمة المسلمين هم الأمراء والحكام والعلماء؛ أي المتقدمون في الناس.

وهذه النصيحة لا يقدمها إلا من شعر بالأمان عند الكلام وأن له حق التعبير، ولا يسمع النصيحة إلا من آمن بحق سواه في إبداء الرأي حيال ما يفعل أو يقول. وقبل الحديث والسنة النبوية جاء القرآن الكريم يرسخ هذه القاعدة؛ قال الله تعالى: ﴿وَأَنْصَحُ لَكُمْ﴾^(٢). و﴿وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾^(٣).

إن النصيحة لا يقدمها إلا إنسان يتمتع بحق التعبير عما في فكره بحرية ولا يقبلها الطاغية والمتسلط، وإنما من يؤمن بحق الآخرين في حرية التعبير.

تدل محطات كثيرة في السنة النبوية مع القرآن كيف كان حق التعبير مضموناً لكل إنسان مسلماً كان أم غير مسلم، وما من إنسان يحاسب لأنه أعرب عما يدور في خلد.

لكن حق التعبير هذا له ضوابط وآداب تحفظ حقوق الآخرين وتؤمن لهم الحماية المعنوية كما أمنت للمتحدث حرية التعبير. من الضوابط الأساسية أن حق التعبير مضمون لمن كان صادقاً في كلامه لأن الصدق ضمانه للفرد والمجتمع، والكذب فجور لا تحمد نتائجه. وقد جاء الحديث النبوي الشريف مبيناً أهمية الصدق في القول، وفيه: عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقاً، وإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار،

(١) أخرجه مسلم في الصحيح، وأخرجه النووي في رياض الصالحين في باب النصيحة.

(٢) سورة الأعراف، الآية ٦٢.

(٣) سورة الأعراف، الآية ٦٨.

وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً^(١).

إذن تكون حرية التعبير حقاً للشخص لكن بشرط أن يصدق ويتحرى الصدق، ولا حرية للكذاب لأن تعبيره الكاذب يلقي أهل المجتمع في مستنقعات الفجور، ومهاوي الخطر.

ويأتي بين ضوابط حق التعبير وحرية إبداء الرأي ضوابط قيمية أخلاقية تؤمن حق الكرامة لكل الناس، فلا سخرية من أحد، ولا قال أو قيل، ولا تفاخر بالألقاب والأنساب، وقد حددت ذلك الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَرُوا بِاللِّقَدْبِ يَسْسَ الْأَيْمُنُ وَالْقُسُوفُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿١١﴾﴾^(٢).

فالإنسان الذي تكون له حرية التعبير لا حق له بأن يعير سواه، أو يفاخره، أو يعيب عليه لاسم أو نسب أو أي موقع، ولا يحق له أن يهزأ من غيره فما الذي يدره ما قدر ومكانة من يسخر منه، ولو أن هذه الضوابط اعتمدت في أساليب التعبير لارتاح مجتمع الأمة من كثير من المشكلات.

كما أن المسلم المأمور بالدعوة، وأن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، عليه عندما يخاطب غير المسلمين أن يلزم آداب الحوار والخطاب، وقواعد حق التعبير فلا يتناول معتقدات الآخرين وشعائرهم بسوء كي لا يردوا عليه فيكون ذلك سبباً لهم للتطاول على الذات الإلهية أو على الإسلام. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(٣)، فالمسلم الذي يسب أصناماً أو أوثاناً أو مظاهر طبيعية يعبدها بعضهم يكون قد استدرجهم الى التفوه بكلمات وألفاظ غير مقبولة بحق الله تعالى، ويكون السبب ما قاله وعبر به هذا المسلم.

(١) حديث متفق عليه، وأخرجه النووي في رياض الصالحين، باب: في الصدق.

(٢) سورة الحجرات، الآية ١١.

(٣) سورة الأنعام، الآية ١٠٨.

إن الحوارات التي وردت في النصوص القرآنية، والتي تناولت أموراً عديدة منها ما كان في العقيدة، ومنها ما كان حول النبوة، ومنها ما كان حول أمور حياتية تشريعية، وفي كل ذلك كنا نجد النص القرآني يعرض عقائد الآخرين وأطروحاتهم، ومن ثم يأتي دور الرد والتنفيذ، وما ذلك إلا دليل قوة وثقة، وبالتالي فإن واجب المسلم ألا يخاف فكراً مضاداً، أو أباطيل وتزهات يقولها بعضهم لأنه يملك من قوة الإيمان، وبلاغة البيان، والحجج ما يمكنه من الرد بالقول والبرهان دونما انفعال لأن الانفعال يؤشر إلى ضعف الحجة، وقلة الحيلة العلمية، وإلى النقص في المعارف.

وهناك طرح مفيد لأحد العلماء المعاصرين يقول فيه: «إن القرآن يطرح الفكر المضاد من موقع الثقة بفكره، بحيث يختزن في داخله الإيحاء بقدرته على مواجهة ذلك الفكر على مدى التاريخ، فلا يخاف من أية سلبية تتصل بشخصية الرسول، أو مسألة القرآن لأنه يملك العناصر المتحركة في مقابل ذلك.

وهكذا هي المسألة، في أي فكر يطرح نفسه لقيادة الحياة فإن إحساسه بالقوة يجعله بعيداً عن عملية اضطهاد الفكر الآخر، لأن الاضطهاد يتحرك من موقع ضعف وخوف من قوة الآخر، لا من موقع إحساس بالقوة، لأن الفكر يواجه الفكر بوسائله لا بالوسائل المادية الضاغطة»^(١).

يوجه هذا الكلام المسلم إلى واجب هو تحصيل المعارف والعلوم، وامتلاك الحجج كي يتمكن من مناظرة الآخرين إظهاراً للحقيقة، ومن مجادلتهم والتي هي أحسن كي يستميلهم، ويستقطبهم إلى دائرة الإسلام، وكلما كان مخزونه المعرفي غنياً كان المسلم أكثر قوة وقدرة على التعبير، وبالتالي فحرية التعبير تحتاج هذه المقومات وغيرها كي تكون في الطريق السليم.

(١) فضل الله، السيد محمد حسين، تأملات في الفكر السياسي الإسلامي، طهران، كتاب التوحيد، الصادر عن مجلة التوحيد، ١٦، سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥، ص ٥٨.

وحرية التعبير ضرورة للفرد والمجتمع، وواجبة على صاحب المسؤولية ومن يملك الإمكانيات لأن من يسكت عندما يكون الموقف حاجة، ومن يصمت وهو قادر على جلاء حقيقة، أو رفع تهمة، أو إزهاق باطل يكون آثماً لذلك نقول: إذا كان هناك من قال: التفكير فريضة، فإننا نقول بالمقابل: إبداء الرأي فريضة، وإشهار الحقيقة فريضة؛ أي التعبير الحر فريضة.

تأسيساً على ما تقدم يكون الموقف في حرية التعبير هو: «إن حرية الرأي ليست حقاً للمرء فقط بل هي واجبة عليه، فالإسلام يعطيني هذا الحق وفي الوقت نفسه يحملني واجباً هو أن أستغل هذا الحق ولا أعطله. وحرية الرأي ليست من نوع الحقوق التي تبيح لصاحبها أن يستخدمها أو لا يستخدمها... فلا يجوز لصاحب هذا الحق أن يوقف استخدامه أو يعطله، فتعطيله فيه مساس بالصالح العام للمسلمين، فمن لا رأي له تجاه قضايا المسلمين وأمورهم يعد بمصادقية حديث رسول الله غير مسلم، وتسقط عنه عضوية الجماعة المسلمة والانتساب إليها»^(١). والحديث المشار إليه هو: «من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم».

بناء عليه يكون التعبير عن الرأي في مسألة ما، أو إعلان الموقف حول أمر أو نازلة من النوازل واجباً على الإنسان المسلم لأن من يكتف حقاً يعرفه يكون قد فتح طريق الباطل. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَلْسُؤُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٢).

إن حق التعبير إذن هو حق من جهة صاحبه، وهو واجب من جهة مصلحة المجتمع والناس كافة، وهذا أمر يجعل هذا الأمر - أمر حرية التعبير - من الأمور المهمة، والتي تلعب دوراً أساسياً في التصحيح وإظهار الحق، وبيان الحقيقة، ونشر الصلاح، وقول كلمة الحق شكل

(١) مصطفى، د. محمد يوسف، حرية الرأي في الإسلام، القاهرة، مكتبة غريب، سنة ١٩٨٩م، ص ٣٩.

(٢) سورة البقرة، الآية ٤٢.

من أشكال الجهاد في المفهوم الإسلامي لأن الجهاد قول مبني على القناعة، وموقف فيه جرأة يتبع ذلك فعل وتنفيذ.

يبقى أمر يحتاج موقفاً هو ظهور مواقف إلحادية أو فيها أباطيل وتجديف، أو هي مفتريات ضد الإسلام فإن هذه الموضوعات إذا تمت مواجهتها بالحظر والحملات الإعلانية والإعلامية، أو بإصدار فتاوى متسرعة قد تحولها إلى أمور مطلوبة، ويتهافت القراء، أو الفضوليون على السعي للحصول عليها. وهناك إشارة قرآنية في ضرورة الإعراض عن الجاهلين، وعدم الرد على خطابهم، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ (١).

إن الكتاب أو المطبوعة التي يصدر بحقها حظر تصبح مطلباً، وفي ظروف الضغط انتشرت أفكار كثيرة ما كان لها أن تنتشر بهذه القوة لو تم التعامل معها بالإهمال والترك، أو لو تمت مواجهتها بهدوء دون ضجيج، وقال أحد المعاصرين في هذا الموقف: «إن أفضل طريقة لمحاربة أي فكر هي إهماله وممارسة أجواء اللامبالاة تجاهه، مع محاولة رده بطريقة هادئة عندما تكون هناك حاجة للرد، باعتبار أن كثيراً من الناس قد لا يسمعون به، أو لا يعرفونه، فلا يشير لديهم أي تساؤل أو اهتمام فضلاً عن الرد والمواجهة» (٢).

يحتاج هذا الموضوع إلى التمييز بين عدة أوجه لمثل هذا الموقف هي:

١ - الخطاب الدعوي: والتعبير فيه واجب لما مضى في هذا البحث وهو في قوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ الآية، وهنا الواجب أن يكون التعبير الدعوي ليناً مقروناً بالحكمة، والكلام الذي يطيب نفس المتلقي ويستميله ولا يصح أن يكون الكلام فظاً ينفر

(١) سورة الفرقان، الآية ٦٣.

(٢) فضل الله، السيد محمد حسين، م.س، ص ٦١.

الناس، وقد جاء البلاغ الإلهي في الأمر لموسى وهارون عليهما السلام بأن يتوجها إلى فرعون الطاغية بالقول اللين عل ذلك يؤثر في نفسه، ويجلبه إلى عقيدة التوحيد، في قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقَوْلَا لَهُ قَوْلًا نَّبِيًّا لَّمَّا لَمَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾﴾ (١).

وإذا كان الخطاب اللين مطلوباً مع فرعون فإن هذا تذكير لبعض القساة المتنتهين الذين يعتمدون التعنيف والتنفير مع المسلم الذي لا يوافقهم الرأي أو الموقف الفقهي، وهؤلاء لا يصلحون لمخاطبة المسلم فكيف يكون الحال لو خاطبوا غير المسلم.

٢ - الخطاب المقاوم: وهذا يكون في حالة العدوان على الأمة، وهنا لا بدّ من التعبئة والتحريض تمهيداً لحشد الطاقات من خلال صناعة الرأي العام الذي يستشعر خطر العدوان أو الاحتلال للأرض والمقدسات، وفي الوقت عينه يحضّ الخطاب أهل الأمة على القيام بالواجب الدفاعي والمقاوم كلّ حسب موقعه وإمكاناته دونما حسابات لموازين القوى ولقدرات الأعداء فالأمر قرار تسبقه نيّة وإرادة. قال الله تعالى: ﴿يَتَأَيَّمُوا لِلَّهِ حَرِيصٌ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبِيرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٦٥﴾﴾ (٢).

٣ - الخطاب الإعلامي: إن الإعلام يبدأ من الحوار بين شخصين إلى شتى الوسائل من المطبوع إلى المسموع إلى المرئي إلى المعرض والمحاضرة والمهرجان والتظاهرة إلى سائر وسائل التعبير وأساليبه إلى شبكة المعلومات الدولية إلى غير ذلك من وسائل نقل المعارف والفنون، ففي كل هذا يحتاج الأمر إلى حرية التعبير مع المسؤولية أي الاقتصاد في الكلام مع مراعاة القيم، والممنوع والمسموح، وتحديد المسائل القابلة للإعلان والأخرى التي لا يصح إعلانها كالخطط العسكرية، أو المعلومات الأمنية، أو الأسرار العائلية... الخ، فهذه

(١) سورة طه، الآيات ٤٣، ٤٤.

(٢) سورة الأنفال، الآية ٦٥.

أمور لا يحق لأحد استباحتها بحجة حرية التعبير؛ لأن «حرية الرأي، وحرية التعبير عنها بأية وسيلة مشروعة، ولكن إذا أدت هذه الحرية إلى تهديد أمن المجتمع وسلامته، أو إشعال نار الفتنة فإنه لا بدّ من وضع القيود عليها. فالآراء التي يترتب على نشرها أو إذاعتها تهديد سلامة وحدة الصفّ الإسلامي؛ أو تلك التي تدعو للافتئات على السلطة العامة»^(١).

لا بد من وقفها لأن أحداً لا يحقّ له تحت ستار الحقّ الشخصي بالتعبير أن يهدد المجتمع بأكمله، فالحقّ الفردي مصان ما دام ضمن سياق الحق العام، وإذا تُركت حرية التعبير بلا ضوابط أصبحت ضرباً من الفوضى.

٤ - الخطاب التربوي: إن التربية من قبل الوالدين، أو الأساتذة، أو من هم في مقام التوجيه للجيل عموماً خاصة العلماء ورجال الدين، إنما هي خطاب كبير الأثر لأن المجتمع عماده أجيال صالحة، والصالح قاعدته تربية تلتزم منظومة القيم النابعة من جوهر الهدي الديني، ومن ذلك مربون يشكلون القدوة بالسلوك والفعل قبل القول وإطلاق النظريات.

فأجيال الأمة من فتية وشباب أمانة في ذمة الكبار من المرين ولا بد من حفظ الأمانة في أشكال من الخطاب المسؤول كي تكون هذه الأجيال نباتاً طيباً يعجب الزّراع، ويؤمن أشخاصاً ينهضون بمهمة تحقيق مجتمع أرقى.

٥ - بين الفكر والتعبير: يحدثك بعضهم عن حرية الرأي ويربطه بحرية التعبير، والحقيقة أنه لا تطابق بين الرأي والتعبير، فالفكر والرأي المكون عند الشخص شيء، وما يعبر به أو عنه شيء آخر. والفصل بين الرأي وهو القناعات الفكرية وبين التعبير يعود إلى سببين:

(١) طاحون، د. أحمد رشاد، حرية العقيدة في الشريعة الإسلامية، القاهرة، إيتراك للنشرة والتوزيع، ط١، سنة ١٩٩٨، ص ٢٦٣.

أ - القصور في التعبير، والعجز عند الشخص حيث نجد الإنسان في مواقف كثيرة بسبب الانفعال، أو المرض، أو الضعف في المخزون المعرفي واللغوي عاجزاً عن الإعراب عن كل ما يدور في ذهنه من أفكار فيخونه اللسان أو أساليب التعبير الأخرى كالفنون والرموز والإشارات.

ب - القوانين والظروف المحيطة: وهذا أمر ليس لأحد القدرة على تجاوزه، فكل إنسان عاقل عندما يريد إعلان موقف، أو رأي لا بد له من الدراية والعلم بما هو سائد في مجتمعه، وبالتالي الالتزام به إن كان ذلك قوانين وتشريعات دينية أو دستورية، أو أعراف، أو خصوصيات لآخرين يجدر به أن يراعيها كي لا يصطدم مع من يحيطون به. فلو أن إنساناً مسلماً يقيم في حي أو بلدة كل سكانها من الهندوس الذين يقدسون الأبقار يكون واجبه أن يحترم مشاعرهم فلا يأتي بواحد من البقر ليذبحه على قارعة الطريق، وهكذا الأمر في شؤون حياتية وعقدية وتشريعية، وإلا اصطدم الإنسان بمحيطة أو بسلطات البلد الذي يقيم فيه، وهذا ليس من الحكمة، ومثل هذه الحرية التي لا تجلب المضار ولا جدوى منها تحتاج إلى تقنين وضبط، وكبح جماح، والخلاصة هي: إنه من غير الممكن ولا الجائز أن تكون حرية التعبير أو التصرف طليقة من الحدود والقيود.

الإعلام وحرية التعبير

تطرح مسألة حرية التعبير كأكثر ما تطرح في موضوع الإعلام بكل أنواعه حيث نجد شكاوى كثيرة تثار في بعض المجتمعات من تعسف السلطات في وقف برنامج أو ندوة، أو منع تظاهرة أو معرض، ومصادرة كتاب أو مجلة أو صحيفة، وإفقال منتدى أو محطة إذاعية أو تلفزيونية، هذا عدا الرقابة على الهاتف والمراسلات بما في ذلك البريد

الإلكتروني، إن هذه الشكاوى مطروحة في دول العالم قاطبة ويحتاج الأمر لمعالجة وعناية سواء من قبل المؤسسات الحكومية الرسمية، أو من قبل المؤسسات الأهلية من اتحادات ونقابات وجمعيات وهيئات، وذلك من أجل وضع حدود بين حرية الفرد ومصصلحة المجتمع من جهة، ومن ثم حق التصرف والممارسة بين الحاكم والمواطن، كل ذلك بغرض توفير المناخ الذي تتحقق فيه كرامة الإنسان من جهة والمصلحة العامة للمجتمع من جهة أخرى، وتحترم فيها القوانين والأنظمة من جهة ثالثة.

لقد عملت هيئة الأمم المتحدة على دراسة الأمر وتقرير المناسب بشأنه فكان النص التالي^(١):

«المادة التاسعة عشرة:

- ١ - لكل فرد الحق في اتخاذ الآراء دون تدخل.
- ٢ - لكل فرد الحق في حرية التعبير، وهذا الحق يشمل حرية البحث عن المعلومات أو الأفكار من أي نوع واستلامها ونقلها بغض النظر عن الحدود وذلك إما شفاهة أو كتابة أو طباعة وسواء كان ذلك في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.
- ٣ - ترتبط ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة بواجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك، فإنها قد تخضع لقيود معينة ولكن فقط بالاستناد إلى نصوص القانون، والتي تكون ضرورية:
 - أ - من أجل احترام حقوق أو سمعة الآخرين.
 - ب - من أجل حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق».

(١) الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية التي وافقت عليها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٧/١٢/١٩٦٦.

وكان قد سبق ذلك نص آخر فيه^(١):

«المادة التاسعة عشرة:

لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيّد بالحدود الجغرافية.

- المادة السابعة والعشرون:

١ - لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حرّاً في حياة المجتمع الثقافية وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه.

٢ - لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني».

هذه النصوص التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي قليل من كثير غير محترمة، ولا يخفى على أحد سيف اللاسامية المسلط في الغرب حيث يتعرض كل دارس موضوعي مع نظرة نقدية للصهيونية أو ليهود وتاريخهم للاتهام بالعداء للسامية، وقد تجري محاكمته كما جرى للمفكر الفرنسي روجيه غارودي يوم أصدر كتابه المعنون: «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية»، ومن هذا القبيل ما صدر من قوانين في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م حيث استبيحت حرمت البيوت والبريد والمراسلات بأنواعها ووسائلها مع الملفات الشخصية في الجامعات والدوائر وكل المواقع يضاف إلى ذلك ما عُرف بقانون الخداع الإعلامي (الكذب)، والحروب الاستباقية، والضّغط على الدول لقمع كل بارقة حرية لا توافق السياسة الأمريكية تحت شعار هو: محاربة الإرهاب.

(١) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في

والسؤال الكبير: أين الحريات العامة وحرية التعبير في ظلّ مثل هذه المناخات؟!

قيل قديماً: «الإعلام نصف المعركة»؛ واليوم يصح القول: إن الإعلام في المعارك، وفي المواجهات، وفي الاقتصاد والإعلان، وفي التربية، وفي صناعة الرأي العام... الخ، أكثر من نصف المعركة بكثير لذلك دخل الموضوع في دائرة الاهتمام عند الدول والمؤسسات، واستثمرت فيه كميات كبيرة من الجهد والمال.

وإذا انتقلنا إلى دائرة الأمة العربية والإسلامية، وإلى دائرة الدورة الحضارية الإسلامية فإن الواجب يفرض العناية بالإعلام والتعبير والحرية في الميادين كافة، وعبر الوسائل كلها والتمتع منها خصوصاً. والمشروع الإعلامي في دائرتنا يستلزم «أن يُدرس الماضي وأن يتمّ فهم حال واقع الأمة الحاضر، وأن يُطّلع الإعلاميون وقادة الرأي على أفكار الآخرين، وعلى مشكلات العصر، والتحديات المطروحة أمام الأمة هذا إضافة إلى المعرفة الدقيقة بما يسود الأمة من قيم وعقائد، بعد كل هذا تُبنى منظومة حركة إعلامية هادفة تكون في خدمة الأمة لا على حسابها، وتعمل بالنهوض الأمة لا على تكبير حركتها لمنعها من السعي إلى مستقبل أرقى.

نصل إلى القول: «إن صناعة الرأي العام يجب أن تركز على الفعل الإيجابي لا على رد الفعل، ويجب أن تعتمد التفكير الهادئ والأسلوب الرصين لا الانفعال والغضب والعشوائية.

إن تاريخ الأمم والشعوب لا يجوز أن تسوده ردات الفعل المخزية، ومصالح الشعوب ليست دمي أطفال يعبث بها الباحثون عن مصالح ذاتية، وإنما الأمر يستلزم دراسة متأنية تمهيداً لصياغة مشروع أهداف يتناسب مع مقومات الشخصية الحضارية للأمة ويحقق مصالحها، بعد ذلك يتمّ شرحه للناس بالاعتماد على وسائل الإعلام، فإذا ما تمّ ذلك تتبعه عندها حركة الشعب بأكمله باتجاه تحقيق أهدافه»^(١).

(١) السحمراني، أسعد، الإعلام أولاً، بيروت، دار النفائس، ط١، سنة ١٤١٥هـ -

إن الرسالة الإعلامية التي تحتاج حرية التعبير عما تحمله هي تلك التي تلتزم ما سبق ذكره أما الرسالة الإعلامية المنفعلة أو المنبهة؛ المتفعلة من هجمات الآخرين والتي تتصرف بفتوية وعصبية، أو المنبهة بما في الوفد من الأجنبي، فهاتان الرسالتان كلاهما لا تصلحان لتكوين الرأي العام لا بد من تقيدهما ومحاصرة دورهما، أما الرسالة الإعلامية التي تنطلق من عقيدة الأمة ودينها وشريعته وقيمها فهي التي لا يجوز لأحد أن يضع عوائق في طريق نشرها وتعميمها.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾﴾^(١).

فكل من سعى في الأرض فساداً، ونشر القبائح والمعاصي بحيث تشيع الفواحش لتفسد الجيل والناس توعدّه الله تعالى بالعذاب الأخروي كما أن هذا الشخص يقع عليه العقاب الدنيوي، ولعل في هذه الآية الكريمة بياناً واضحاً لآلية ضبط الإعلام ووسائله، ولوضع الحدود لحرية التعبير لأنه ليس من حرية التعبير أن يتصرف الشخص أو مجموعة على هواهم فكل نوع من الحرية - ومن ذلك حرية الإعلام والتعبير - إنما يقترن بالمسؤولية، والقيم والأنظمة.

ويفيد هنا عرض ما قاله الفقيه الزحيلي: «هذه الحرية من أهم فروع حرية الرأي والتعبير، وتشمل الصحافة والطباعة والتوزيع. وإن المهمة الأصلية للصحافة هي إعلان الأخبار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد تطورت مهمة الصحفيين فأصبحوا يوجهون النقد للحكام، ويعالجون بعض المشكلات المهمة أو الحيوية في الدولة، من تعليم وصحة وشؤون الزواج، وانتقاد الانحراف أو الإجرام، والتحذير من المجرمين.

ولا يمنع الإسلام هذه الظاهرة، بل يستحسنها ما دامت موجهة نحو الخير والنقد البناء الهادف، وعلاج ظواهر الشذوذ، والترغيب في

(١) سورة النور، الآية ١٩.

بعض الأمور الحسنة، والتنفير من القبائح، لكن بشرط مراعاة أمرين:

- أولهما: الحفاظ على أسرار الدولة حتى لا تتسرب إلى الأعداء، وتكون سبباً في الإضرار والإساءة، فهذا من أوليات المحافظة على المصلحة العامة التي يربعاها الإسلام ويحرص على حمايتها وصونها.

- والثاني: الكف عن ترويج الإشاعات السيئة، وقد نذّر القرآن الكريم بمروجي الإشاعات السيئة لأنها تضعف بنية الأمة أو المجتمع، وتسيء للأفكار والأعمال والسلوكيات^(١).

حرية التعبير من خلال الصحافة بأنواعها، والنشر بأنواعه، والوسائل والتقنيات بأنواعها كلها مطلوبة شرط أن تكون الرسالة الإعلامية ضمن الضوابط والأحكام والأنظمة. فالعبرة في الرسالة وليست في الوسيلة.

تأسيساً على ما تقدم يمكننا أن نرسم الإطار المقبول وللرسالة المطلوبة إعلانها ونشرها دون أية قيود، وهذه الرسالة المقبولة هي التي تؤمن الأمور المحددة في هذا القول:

«إن الرسالة الإعلامية المناسبة هي تلك التي تخدم الدعوة الدينية من خلال التزام قيم الدين وجوهره بعيداً من التعصب، لكي تصحح المفاهيم الخاطئة السائدة بفعل بعض الانفعالات التي تظهر من هذا الفريق أو ذاك.

وكذلك يجب أن تكون الرسالة الإعلامية في خدمة قضايانا التحررية وفي مقدمها تحرير فلسطين، فللإعلام دور أساسي في معركتنا ضد أعداء الأمة. وللرسالة الإعلامية دور في الاقتصاد والتربية والأخلاق وسائر الميادين.

هذا الأمر يقودنا إلى القول بضرورة صناعة رسالة إعلامية صناعة

(١) الزحيلي، أ.د. وهبة، حق الحرية في العالم، بيروت، دار الفكر المعاصر،
دمشق، دار الفكر، ط١، سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ص ١٢٨.

تناسب أمتنا، وتعبّر عن قضاياها، وتنشر أهدافها، وهكذا الأمر بالنسبة لكل أمة.

إن الرسالة الإعلامية لا تستورد بل تُصنع لتقوم من خلال ثوابت الشخصية الحضارية للأمة، وإلا ستتناقض معها وعندها تكون مضرة^(١).

إن حق التعبير، وحرية التعبير إذاً ينطلقان من أساس هو رسالة إعلامية ملتزمة، وإذا كانت الحرية مطلوبة وهي أصل، ولكن حرية التعبير هذه لا تعني الفوضى والعشوائية، أو اتباع الأهواء، أو أن يترك الأمر لنهائزي الفرص يعيشون في الأرض فساداً بذريعة حرية التعبير، فلكل حرية ضوابطها وأصولها وقواعدها ومقاصدها، ولا تخرج حرية التعبير أو إبداء الرأي عن هذه القاعدة وتالياً لا بد لوسائل الإعلام كافة أن تراعي هذه القواعد لأنها منابر للتعبير ووسائل له.

التوصية ومشروع القرار

إن حرية التعبير عن الرأي حق مضان في ظل الإسلام، لا بل هو واجب من أجل الدعوة والتصويب والترشيد، أو النقد والتصحيح والتوجيه شرط أن يكون ما يقال ويعلن ضمن ضوابط الشريعة في الدعوة إلى الخير فلا مكان لتعبير يشيع الفاحشة أو ينشر المفساد، ولا مكان لتعبير يؤذي الدولة في خصوصياتها أو المجتمع في خصائصه، ولا حرية لمن يريد السباب والشتائم أو لمن يريد هتك أسرار الآخرين وحرمتهم.

(١) السحمراني، أسعد، م.س.، ص ٣٤، ٣٥.

المصادر والمراجع

- ١ - الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية التي وافقت عليها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٧/١٢/١٩٦٦.
- ٢ - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠/١٢/١٩٤٨.
- ٣ - ابن كثير الدمشقي، الحافظ أبو الغداء، تفسير القرآن العظيم، ج ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص ٤٣١.
- ٤ - الزحيلي، أ.د. وهبة، حق الحرية في العالم، بيروت، دار الفكر المعاصر، ودمشق، دار الفكر، ط ١، سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ص ١٢٨.
- ٥ - السحمراني، أسعد، الإعلام أولاً، بيروت، دار النفاثس، ط ١، سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ص ٢٦.
- ٦ - الشاوي، د. توفيق، فقه الشورى والاستشارة، المنصورة (مصر)، دار الوفاء، ط ٢، سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص ٣٠١.
- ٧ - طاحون، د. أحمد رشاد، حرية العقيدة في الشريعة الإسلامية، القاهرة، إيتراك للنشرة والتوزيع، ط ١، سنة ١٩٩٨، ص ٢٦٣.
- ٨ - فضل الله، السيد محمد حسين، تأملات في الفكر السياسي الإسلامي، طهران، كتاب التوحيد، الصادر عن مجلة التوحيد، ط ١، سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ص ٥٨.
- ٩ - القاضي، د. عمر المختار، الرأي والعقيدة في الإسلام، الرباط، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص ٧٣.
- ١٠ - القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ج ٦، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي وشارك فيه محمد رضوان عرقسوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، سنة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ص ١٦٣.

- ١١ - لويد، دنييس، فكرة القانون، تعريب سليم الصويص، مراجعة سليم بيسو، الكويت، عالم المعرفة، العدد ٤٧، محرم/صفر ١٤٠٧هـ - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١م، ص ١٨٥.
- ١٢ - مصطفى، د. محمد يوسف، حرية الرأي في الإسلام، القاهرة، مكتبة غريب، سنة ١٩٨٩م، ص ٣٩.

* * *

مفهوم حرية التعبير عن الرأي
في الإسلام

إعداد
الدكتور إسماعيل الحسني
المملكة المغربية

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿وَصَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجَّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾﴾ [سورة النحل، الآية ٧٦].

«يجب أن لا نشترط كثيراً من البلاغة ولا من البيان، لأن مهمتنا قبل كل شيء أن نكون الفكر الذي يمكن أن يقول. ومتى تكون فإنه سيعبر عن نفسه بأي لسان».

علال الفاسي، النقد الذاتي، الرباط،
نشر اللجنة الثقافية لحزب الاستقلال، الطبعة السابعة،
١٩٧٩م، ص: ٦٠.

المقدمة

لئن كانت الحرية من المفاهيم التي تتعدد استعمالاتها فإنها متمحورة حول معنى تحقيق الخلاص. والخلاص في نظري متعدد الأبعاد. منه ما هو أخلاقي يؤول إلى معنى التخلص من أمور كان العرب يعتبرونها من أخلاق العبيد، كالذل والبخل والزيغ، وكلها أخلاق مذمومة في أعراف وتقاليد المجتمع العربي. قال الشاعر العربي:

إن كنت عبدي فنفسي حرة كرما أو أسود اللون إنني أبيض الخلق

الشخص الحر ينشد الخلاص من الغير ويود لو يكون تصرفه في شؤونه وفي شخصه غير متوقف على رضا الآخر^(١). وفي توضيح هذا البعد سبق للراغب الأصفهاني أن قال: «الحر خلاف العبد. يقال: حر بين الحرورية. والحرورية والحرية ضربان: الأول من لم يجز عليه حكم الشيء نحو الحر. قال الراغب الأصفهاني: الحرية ضربان: الأول: من لم يجز عليه حكم الشيء، نحو: «الحر بالحر»، والثاني: من لم تملكه الصفات الذميمة من الحرص والشرة على المقتنيات الدنيوية، وعلى العبودية التي تضاد ذلك أشار النبي ﷺ بقوله: «تعس عبد الدرهم، تعس عبد الدينار»... وقيل عبد الشهوة أذل من عبد الرق»^(٢).

ومن أبعاد الخلاص ما هو فقهي لأن مصطلح الحرية في الفقه

(١) يراجع في هذه النقطة محمد الطاهر بن عاشور؛ أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، تونس، الشركة التونسية، ١٩٧٨م، ص: ١٣٩.

(٢) الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق عدنان داوودي، دمشق، دار القلم، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م، ص: ٢٢٤. ينظر أيضاً فرانتز روزنطال، مفهوم الحرية في الإسلام، دراسات في مشكلات المصطلح وأبعاده في التراث العربي الإسلامي، ترجمة رضوان السيد ومعن زيادة، بيروت، لبنان، نشر دار المدار الإسلامي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م، ص: ٢٥ وما بعدها.

معناه هو التخلص من عقد العبودية الذي يربط العبد بسيده الذي يملك بمقتضى العقد السابق التصرف في شؤونه.

ومنها ما هو قانوني - اجتماعي لأن مصطلح الحرية يعني في الحياة الاجتماعية التخلص من ثقل الضرائب. والإنسان الحر هو المعنى من الضريبة.

ومنها ما هو صوفي إذ الحرية من خلاله تعني التخلص من كل ارتباط يحول صاحبه عن الاتصال بحبل العبودية لله تعالى. قال الجرجاني: «الحرية في اصطلاح أهل الحقيقة: الخروج عن رق الكائنات وقطع جميع العلائق والأغيار. وهي على مراتب: حرية العامة عن رق الشهوات. وحرية الخاصة عن رق المرادات لفاء إرادتهم في إرادة الحق. وحرية خاصة الخاصة عن رق الرسوم والآثار لانمحاقهم في تجلي نور الأنوار»^(١).

ومنها ما هو إنساني إذ تعني الحرية من خلاله التخلص من التحجير والوصاية. وهذا بعد حاضر في كثير من التعريفات الحديثة للحرية، يستوي في ذلك التعريفات التي قدمها العرب والمسلمون أو التي صاغها الأوروبيون والغربيون: من ذلك تعريف جون لوك بأنها: «الحق في فعل أي شيء تسمح به القوانين»^(٢). ومن ذلك أنها «غياب الحواجز أمام تحقيق الرغبات»^(٣). ومن ذلك أنها «عمل الإنسان ما يقدر على عمله حسب مشيئته لا يصرفه عن عمله لأمر غيره». ومن ثم كان الأصل في حرية التعبير عن الرأي في الغرب عدم التقييد، فهي حرية مرسلة بغض النظر عن الوسيلة المستعملة^(٤). ومن ذلك أنها «هي

(١) الجرجاني، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي ١٩٨٥م، ص: ١١٦.

(٢) كريم كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، الإسكندرية، ١٩١٧م، ص: ٢٥.

(٣) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩م، ص: ٢٤٤.

(٤) محمد حلمي، المبادئ الدستورية العامة، بيروت، دار الفكر العربي، ص: ٣٧٥.

خلوص الإنسان من ضيق الحجر عليه وتمتعه بجميع الحقوق الإنسانية التي سوغها العقل وقضى بها الشرع»^(١). ومن ذلك أنها «الحالة التي يستطيع فيها الأفراد أن يختاروا ويقرروا ويفعلوا بوحى من إرادتهم دونما أية ضغوط من أي نوع عليهم»^(٢). ومن ذلك أنها: «انتعاق الإنسان من عبودية أخيه الإنسان، وانتعاق الشعوب من عبودية الشعوب الأخرى»^(٣). ومن ذلك أنها: «القدرة على الاختيار بين الممكنات بما يحقق إنسانيتي»^(٤). ومنها تعريف الأستاذ فتحي الدريني بأنها «المكنة العامة التي قررها الشرع للأفراد على السواء، تمكيناً لهم من التصرف على خيرة من أمرهم دون الإضرار بالغير من الفرد أو المجتمع»^(٥). ومن ذلك أنها «المكنة المتوافرة للمكلف التي تسبق الفعل بحيث تجعله قادراً على الفعل أو الترك بدرجة سواء، فهي وصف لإرادة المكلف عندما تكون خالية من القيد أو الإكراه، والذي يدفعه باتجاه الفعل أو عدم الفعل»^(٦). ومن ذلك تعريف الإمام محمد الطاهر بن عاشور بأنها «عمل الإنسان ما يقدر على عمله حسب مشيئته لا يصرفه عن عمله غيره»^(٧). وبذلك فهي، كما قال مرة أخرى: «وصف فطري نشأ عليه البشر وبه تصرفوا

(١) سليمان عبد الجواد، الديمقراطية في الإسلام، مصر، طبعة أحمد مخيمر، ص: ٢٥.

(٢) الموسوعة العربية العالمية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، ج ٩ ص: ٢٩٨.
(٣) عبد العزيز الخياط، الحرية السياسية في الإسلام بين الخصوصية والعالمية، بحث منشور ضمن بحوث حقوق الإنسان في الإسلام، مؤسسة آل البيت، ١٩٩٧م، ص: ١٠٩.

(٤) محمود عكام، الموسوعة الإسلامية الميسرة، حلب، دار صحارى، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ج ٤ ص: ٨٦٩.

(٥) فتحي الدريني، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م، ص: ٤٠٤.

(٦) رحيل محمد غرابية، الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلامية، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، دار المنار للنشر والتوزيع، سلسلة الرسائل الجامعية رقم ٣٣، ٢٠٠٠م، ص: ٣٦.

(٧) محمد الطاهر بن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، تونس، دار الكتاب، ١٩٧٧م، ص: ١٦٠.

في أول وجودهم على الأرض حتى حدثت بينهم المزاخمة فحدث التحجير^(١).

كلها تعريفات للحرية تنظم في معنى محوري مفاده: تخليص الإنسان من أخلاقيات العبيد ومن صرف الغير ومن ثقل الضرائب ومن التحجير والوصاية على اختلاف أشكالها وصورها وألوانها. والحق أنها بمثابة القيود التي تحد من إرادة الإنسان، وتوقه عن التمتع بشمات كسبه المادية والمعنوية، ومن جملة تلكم الشمات ما تقدمه قريحته من عزائم وما يولده فكره من آراء. لا يخفى أن الإنسان كائن اجتماعي يتواصل مع بني جنسه بطرق مختلفة من الملاطفة، والممازحة، وبأصناف من المحاوراة والمحاسبة، وصور من المعاهدة والملازمة التي لا تنأى في معظم الأحوال عن التهاجر والتدافع والتمانع. وكلها أشكال تواصلية تقتضي من الإنسان أن يكون له من خلالها رأي لا بد له يعبر عنه. وهنا، وكما قال الفيلسوف المصري زكي نجيب محمود: (أرجوك أن تقف لحظة عند كلمة يعبر هذه، لأنها كلمة استطاعت بها عبقرية اللسان العربي أن تبثها معنى ضخماً بعيد الدلالة. فالتعبير إنما هو «عبور» فهناك في دخيلة الكائن الحي سره الإلهي العظيم، لكنه سر لا يراد له أن ينكتم، فمهدت له وسائل «العبور» من الداخل إلى الخارج. وذلك هو نفسه «التعبير»^(٢). والحق أن الحرية هي أهم ما في هذا التعبير عن الرأي. انطلاقاً منها يسعى المفكر وذو الرأي إلى التخلص الواعي من كل القيود التي قد تكبل تعبيراته الفكرية، وقد تشمل مسالك إعرابه العلمية والبيانية. والبيان، كما نبهنا القرآن المجيد في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ

(١) محمد الطاهر بن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، ص: ١٦٢.

(٢) زكي نجيب محمود، عن الحرية أتحدث، مصر، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص: ١٦. إن التعبير عن الرأي، وإبداء الرأي، كما قال الأستاذ صبحي المحمصاني بمثابة «تعبير خارجي عن الفكر الباطني». صبحي المحمصاني، أركان حقوق الإنسان بحث مقارن بين الشريعة الإسلامية والقوانين الحديثة، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م، ص: ١٤١.

﴿عَلَّمَ الْبَيَانَ﴾ [سورة الرحمن، الآية ٢، ٣] نعمة من الله تعالى إلى الإنسان. فهو إمكانية وقدرة يتمكن الإنسان بواسطتها من التعبير عما في ضميره من المقاصد والنيات، ويقدر انطلاقاً منها على التعبير عما في عقله من آراء وأفكار، ويستطيع استناداً إليها التعبير عما في شعوره من عواطف وانفعالات.

يسترعي انتباه الباحث في مفهوم حرية التعبير عن الرأي أن الإقرار بهذه الحرية لا يبغي عن تقييدها. فهي ليست فقط حقاً مرسلاً أو مطلقاً، كما أنها ليست فقط حقاً مقيداً ومضبوطاً. ينطبق هذا المعطى على الموروث من النصوص الشرعية والأحكام الفقهية وعلى المستورد من البيانات الحقوقية والقوانين الوضعية.

أولاً: الأحكام الفقهية

عرف معظم فقهاء الإسلام مصطلح الحرية كشرط من شروط التكليف بأحكام الشريعة الإسلامية، فسارعوا إلى تحرير هذا المصطلح في باب الحجر من كتبهم^(١). والحق أن هذا ليس هو الشكل الوحيد

(١) قد نجد في كلام الفقيه والمؤرخ أحمد بن خالد الناصري المتوفى ١٨٩٧م أنموذجاً متميزاً لهذا الرافض إذ قال رحمه الله: «واعلم أن الحرية التي أحدثها الإفرنج في هذه السنين هي من وضع الزنادقة قطعاً لأنها تستلزم إسقاط حقوق الله، وحقوق الوالدين، وحقوق الإنسانية رأساً... وضابط الحرية عندهم لا يوجب مراعاة هذه الأمور، بل يبيح للإنسان أن يتعاطى ما ينفر عنه الطبع وتأباه الغريزة الإنسانية من التظاهر بالفحش والزنا وغير ذلك إن شاء لأنه مالك أمر نفسه. فلا يلزم أن يتقيد بقيد ولا فرق بينه وبين البهيمة المرسله إلا في شيء واحد هو إعطاء الحق لإنسان آخر مثله فلا يجوز له أن يظلمه... واعلم أن الحرية الشرعية هي التي ذكرها الله في كتابه، وبينها رسول الله لأمته، وحررها الفقهاء في باب الحجر الناصري أحمد بن خالد، الاستقصا من أخبار دول المغرب الأقصى، البيضاء، المغرب، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٩٥٤ م، ج ٩ ص: ١١٥. والحق أنه لا يسعنا إلا أن نتفهم هذا الرافض للحرية الإفرنجية الأوروبية لأن الحرية بصفة عامة، ومنها حرية التعبير عن الرأي بصفة خاصة، كانت في معظم الأحوال مجرد شعار تستر من خلاله الأوروبيون من أجل =

حضور الحرية في الموروث من الأحكام الفقهية، لأن الباحث المدقق سرعان ما يؤدي به البحث والنظر إلى كشف أشكال متعددة من حضور أنواع الحريات عند الفقهاء. لقد عولجت حرية التعبير عن الرأي عند الفقهاء في إطار فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. كما عولجت في مسألة عقوبة المرتد.

١ - الارتداد

قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [سورة البقرة، جزء من الآية ٢٥٥]، إذا قررت الآية مبدأ نفي الإكراه في الدين فإن المفروض أن يفتح هذا التقرير الباب واسعاً لحرية الناس في التعبير عن آرائهم واعتقاداتهم المختلفة في جميع الأمكنة، وفي جميع الأزمنة، وفي جميع الأحوال. أما إذا ارتدوا عن الدين فالمتفق عليه بين الفقهاء أن لهم عقوبة أخروية. بكلام آخر إن لهذا الذي صرح برأي مناقض للأمر بالمعروف من هذا الدين عقوبة أخروية موكولة للخالق سبحانه. تمثل في إحباط الله عز وجل لأعماله، وفي لعنه، وهو في جهنم خالداً فيها... وهذا واضح في مثل الآيات الآتية: ﴿وَمَنْ يَزِدْكَ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَسْتَوْهٍ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية ٢١٧] وقوله: تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٨٦﴾ أُولَئِكَ جَزَاءُهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿٨٧﴾ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [سورة آل عمران، الآية ٨٦ - ٨٨]. ذلك هو الأمر المتفق عليه بين جميع الفقهاء.

السؤال الأساسي هنا: كيف نفهم الموقف الفقهي القائل بقتل من

= خدمة مقاصدهم الاستعمارية» إذا حاولنا أن نفتس من لغة الأستاذ علال الفاسي رحمه الله. علال الفاسي، دفاع عن الشريعة، الرباط، مطبعة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٩٦٦ م، ص: ١٦٢.

يصرح برأي يفهم منه الارتداد عن الدين الإسلامي؟ نجد أنفسنا بالنسبة لهذا السؤال إزاء تفسيرات مختلفة^(١):

منها ما هو سياسي لأن للردة أسباب سياسية. وهذا واضح في استعمالها من طرف الخلفاء والحكام لمعاقبة المعارضين. إن قاعدة إعدام المرتدين، كما قال محمد الشرفي: «كانت لبوساً دينياً لاختيار سياسي إذ لم يقتصر تطبيقها على القبائل التي أعلنت ردتها عن اعتناق الإسلام فحسب، بل شمل أيضاً القبائل التي اعترضت علناً على أبي بكر وامتنعت عن دفع الزكاة إلى عماله وأعوانه. هذه الممارسة شبيهة بما تلجأ إليه اليوم أغلبية أنظمة البلدان الإسلامية إذ تعمد إلى الجرح المتصلة بالرأي أو المعتقد فتحولها إلى مؤامرة ضد أمن الدولة لقمع كل صوت ناشز»^(٢).

ومنها ما هو فقهي، إذ رأى جمهور الفقهاء وجوب قتل المرتد. ومستند الجمهور في القول بقتل المرتد هو كثير من الأحاديث أبرزها حديثان: الأول قوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه»^(٣)، وقوله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والشيب الزاني، والمفارق لدينه، التارك للجماعة»^(٤). لئن اعتبر جمهور الفقهاء نفي الإكراه عن الدين مبدأ راسخاً في الإسلام فإن ذلك محصور في ما قبل الاقتناع بعقيدته وقبل الاندماج في بنائه المجتمعي. يضمن الإسلام في نظرهم للناس كافة عدم إكراههم

(١) عبد الرحمن حللي، حرية الاعتقاد ص: ١٢٤ وما بعدها.

(٢) محمد الشرفي، الإسلام والحرية ص: ٧١.

(٣) صحيح البخاري، كتاب: استتابة المرتدين والمعاقدين وقتالهم، باب: حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم، رقم الحديث ٦٩٢٢، وسنن أبي داود، كتاب الحدود، باب الحكم فيمن ارتد، رقم ٤٣٥١، وسنن النسائي، كتاب تحريم الدم، باب الحكم في المرتد، رقم ٤٠٥٩، وسنن ابن ماجه، كتاب الحدود، باب المرتد عن دينه، رقم الحديث ٢٥٣٥.

(٤) صحيح البخاري، كتاب: الديات، باب النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن، وباب: ما يباح من دم المسلم، رقم الحديث ٦٨٧٨.

على الدين الإسلامي، لكن إذا اعتنقوا الدين الإسلامي، وانخرطوا في بنائه المجتمعي، واندمجوا في هياكله، واحتكوا مع أفرادها، لم يبق لهم من حرية التعبير عن آرائهم واعتقاداتهم إلا ما يمس الأمور الاجتهادية. لا حرية لهم، ولو كانوا من العلماء الراسخين، في التعبير عن اعتقادات وآراء مناقضة لعقيدة التوحيد في الإسلام. وإذا كان من إكراه في عقوبة المرتد فهو إكراه لا على الدخول في الإسلام، وإنما هو إكراه على عدم التصريح بأي تعبير يخرج صاحبه من الإسلام^(١).

لا يتعلق المقصد الشرعي من قتل المرتد^(٢) عند جمهور الفقهاء بحرية الناس في التعبير عن آرائهم^(٣) ومعتقداتهم. المقصد الشرعي من هذه العقوبة ليس الطعن في هذه الحرية، وأما المقصد من هذه العقوبة متعلق بالحفاظ على نظام المجتمع، فهو مقصد تنظيمي مجتمعي حتى لا تنحل «الجماعة الإسلامية». قال الأستاذ محمد سعيد رمضان البوطي: «المستعلن برده عن الإسلام داخل المجتمع الإسلامي خارج على جماعة المسلمين بكل مقوماتها الدينية والوطنية والسياسية، صرح بذلك أم لم يصرح». إن الذي يعبر عن رأي يناقض العقيدة الإسلامية إنما يعلن خروجه عن الإسلام، وهذا الإعلان كان في تقديرهم بمثابة التعريض به والاستخفاف به. وتلك أول خطوة من الخطوات التي تمهد الطريق لمن يريد الانسلاخ منه. وهي خطوات فاسدة يجب، كي ندرأها وندفعها، أن

(١) أي إن قتل المرتد، وكما قال الإمام محمد الطاهر بن عاشور رحمه الله: «هو من الإكراه على البقاء في الإسلام» ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير ج ٢ ص: ٣٣٧.

(٢) وقد استدلل الإمام محمد الطاهر بن عاشور على قتل المرتد من القرآن المجيد، وبالضبط من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقِيلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِن نُّسَلِّطُوا وَمَنْ يَزَكِدْ يَنْكُرْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ﴾. قال ابن عاشور: «وقد أشار العطف في قوله تعالى: «فيمت» بالفاء المفيدة للتعقيب إلى أن الموت يعقب الارتداد، وقد علم كل أحد أن معظم المرتدين لا تحضر آجالهم عقب الارتداد فيعلم السامع حينئذ أن المرتد يعاقب بالموت عقوبة شرعية فتكون الآية بها دليلاً على وجوب قتل المرتد». تفسير التحرير والتنوير ج ٢ ص: ٣٣٥.

(٣) البوطي، الجهاد في الإسلام، ص: ٢١٣.

يشرع حكم توقع الموت كحكم زاجر فلا يدخل أحد إلى الإسلام إلا وهو حر في فكره، وفي اعتقاده، وفي تعبيره عن فكره واعتقاده.

لقد سبق للأستاذ علال الفاسي رحمه الله في الستينات من القرن العشرين أن قال: «الذي لا شك فيه أن الذين يقولون بقتل المرتد، وهم عامة الفقهاء غير المعاصرين، إنما يقصدون بذلك حماية الطائفة الإسلامية، لا المساس بحرية الإيمان الذي هو شيء باطني لا يتحكم فيه»^(١) ويبدو أن استلهام هذا الطرح واضح في قضية الأستاذ أحمد أبو زيد، إذ سبق لمحكمة النقض المصرية أن حكمت بالردة في شأن هذا الباحث، مما استتبع التفريق بينه وبين زوجته. التصدي للردة إذا عرضت على القضاء، كما جاء في الحكم الاستثنائي الصادر بالتفريق بين الدكتور أبو زيد وزوجته «لا تعد محاربة لحرية الاعتقاد، وإنما حماية للاعتقاد من هذه الأهواء الفاسدة. أما الاعتقاد فيتعلق بديانة الإنسان، أي بسيرته مع خالقه سبحانه وتعالى، وليس للمحاكم أن تتدخل فيه أو تفتش عنه»^(٢).

لا زال الكثير من الباحثين المحدثين والمعاصرين^(٣) متمسكين بهذا التقدير الموروث. فالردة عندهم قد تأخذ صورة الإعلان الحر عن الرأي، وقد تلبس لباس التصريح الحر بالفكر، لكنها في مآلها ونتيجتها بمثابة الخروج عن النظام العام للمجتمع الإسلامي، وتلك صورة من

(١) علال الفاسي، مقاصد الشريعة ص: ٢٥.

(٢) محمد سليم العوا، الحق في التعبير، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م، ص: ٢٤.

(٣) كأن معنى حرية التصريح بالارتداد في هذا الباب، وكما قال الشيخ محمد الغزالي رحمه الله: «إعطاء الآخرين حرية الإساءة إلى الإسلام... وكثيراً ما يرادف الارتداد جريمة الخيانة العظمى، وتكون مقاومته واجباً شرعياً». حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، الإسكندرية، دار الدعوة، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٢م/١٤٢٢ هـ، ص: ٦٧. يراجع أمثلة عن ذلك في كتاب حرية الاعتقاد لعبد الرحمن حللي، ص ١٠١ هامش رقم ١ وأيضاً مفاهيم الحق لزيد كيلاني ص: ١٨٤.

صور الإساءة للإسلام ولأهله سبق للقرآن المجيد أن نبه إليها في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ طَآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ءَايُونًا بِٱلَّذِي أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَجَهَ ٱلتَّهَارِ وَٱكْفُرُوا ءَاخِرُهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (٧٦) [سورة آل عمران، الآية ٧٢] وفي قوله أيضاً: ﴿وَإِذَا لَقُوا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا بِكى شَتَّىٰ لِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ (٧٦) [سورة البقرة، الآية ١٤].

ميز بعض الباحثين المقتدرين بين الردة المركبة والردة البسيطة: أي بين الردة المحاربة والردة المجردة. فلما كانت الأولى مصحوبة بالتمرد والنفاق والتلاعب بالدين والحرب على المسلمين فلا يصح إدراجها ضمن باب الحدود، بل هي من باب التعازير والسياسة الشرعية، ومن باب التصرف بالإمامة... وكل هذا يقدر تبعاً لظروف الإسلام والدولة الإسلامية من استقرار، وفتنة، أو ضعف، أو قوة... وتبعاً للأفعال المصاحبة للردة والمخاطر والأضرار الناجمة عن هذه الردة أو الخيانة. والردة الثانية، لما كانت ردة الشخص مع نفسه ومع فكره، سواء أسرها أو جهر بها كانت ردة مسيطة أو مجردة. وفي ضوء هذا التمييز قال الأستاذ الجليل أحمد الريسوني عن هذه الردة الأخيرة: «لذلك أرى أنها غير مشمولة بعقوبة الردة المركبة، بل هي مشمولة بنصوص وأدلة أخرى، أبرزها وأصرحها قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي ٱلدِينِ﴾^(١)».

والحق أنه هذا التمييز أو لنقل هذا الرأي جدير بالاعتبار لأن الإكراه في الإسلام منفي بجميع أنواعه وبمختلف صورته بما فيها الإكراه على التعبير عن الرأي الذي يعتقده صاحبه، ويؤمن به، وينشد التصريح به إلى الغير، بل قد يلهج به لسانه، إن رفع الوصاية على الناس في عقائدهم وآرائهم وأفكارهم واجتهاداتهم وتعبيراتهم أمر مقرر في طبيعة هذا الدين. أقول هذا لأن الله تعالى هو الوصي الوحيد على نوايا الناس وضمائر البشر، وهو سبحانه المطلع الوحيد على حقيقة وفحوى ومقاصد ما تكنه صدورهم، وما يلهج به لسانهم، وما تخطفه أقلامهم، وما تفكر

(١) أحمد الريسوني، حرية الاعتقاد وقضية الردة في الإسلام، الحلقة التاسعة، جريدة

المساء، ١٠ شنتبر، ٢٠٠٨م.

فيه عقولهم. ولو شاء سبحانه أن يكره الناس على دينه وأن يستبقيهم في كيانه لكان له ذلك، فصرفهم عن التعبير عن الارتداد عن دينه لقوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْكَلِيمَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة الأنعام، الآية ١٤٩] وقوله أيضاً: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كَلِمَتَهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة يونس، الآية ٩٩].

الإسلام هو دين الدولة الرسمي للأغلبية الساحقة من البلدان العربية والإسلامية. ذلك ما تؤكد معظم دساتيرها المكتوبة على الأقل. وإذا صرح هذا الفرد أو ذاك بفكرة أو برأي قد يخالف بصورة من الصور الصريحة مقتضيات الدستور المعمول به فهذا لا يدخل دائماً وأبداً ضمن الجرائم ما دام صاحب هذه الفكرة أو صاحب ذلك الرأي ملتزماً بالقوانين المرعية والسارية، وغير مفارق للجماعة. وقديماً بين ابن حجر أن المراد بالجماعة^(١) «جماعة المسلمين، أي فارقتهم أو تركهم بالارتداد، فهي صفة للتارك أو المفارق»^(٢)، فرق كبير بين الخروج من القانون والخروج على القانون. الخروج الأول رأي لئن كان مخالفاً أو معرضاً للنظام العام فإنه غير مقترن بخيانة الجماعة ومفارقتها، والخروج الثاني رأي انتقل من دائرة الفكر والرأي إلى دوائر الفوضى والحراية والبغي^(٣)، ولهذا نتفهم من علل عقوبة قتل المرتد بالحراية لا بمجرد الكفر. فللمرتد الحرية التامة في الإيمان بما يعتقد، فهو حر لا إكراه لأحد عليه فيما يراه ويعتقده، له الحرية التامة في التعبير عن آرائه التي قد تخالف مخالفة صريحة عقائد الإسلام وأساسيات أحكامه التشريعية، له الحرية في كل ذلك ما دام رأياً شخصياً له، لكن عندما ينتقل هذا

(١) في حديث: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والشيب الزاني، والمفارق لدينه، التارك للجماعة».

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار الحديث، ٢٠٠٤م ١٤٢٤هـ، ج ١٢ ص: ٢٣٢.

(٣) متولي عبد الحميد، مبادئ نظام الحكم في الإسلام، الإسكندرية، منشأة المعارف، الطبعة الرابعة، ١٩٧٨م، ص: ٣٠٥.

الرأي من دائرة الحرية التعبيرية إلى دائرة الكيد العدائي للإسلام ولجماعة المسلمين فإن الحكم الشرعي مندرج في هذا المقام ضمن التعازير والسياسات التي يقدرها الحكام، والتي تختلف بحسب اختلاف أحوال الإسلام وظروف المسلمين.

٢ - الاستنكار

يندرج الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ضمن الأحكام الكفائية في الشريعة الإسلامية التي إذا قام بها البعض سقط الإثم عن الباقين، لكنها تتحول إلى مرتبة الأحكام العينية إذا قدر المكلف على ممارستها والوفاء لمتطلباتها. فالذي يسلم له الناس بالقدرة البيانية على التعبير، والذي يتيقن من ذاته القدرة على السجال والجدال يصبح التعبير عن الرأي عنده واجباً عينياً. وهذا ما سبق لأبي بكر بن العربي أن صرح به. فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية، لكنه كما قال: «قد يكون فرض عين إذا عرف المرء من نفسه صلاحية النظر والاستقلال بالجدال أو عرف ذلك منه»^(١).

لا سبيل للمؤمنين إلى ممارسة الاستنكار إلا بأن تكون لهم الحرية في التعبير سواء في إقرار المعروف أو في استنكار المنكر، قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [سورة التوبة، جزء من الآية ٧٢]. عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»^(٢). وعن عبد الله بن مسعود أنه ﷺ قال أيضاً: «ما من نبي بعثه الله في أمة

(١) أبو بكر بن العربي، أحكام القرآن، تحقيق علي محمد الجاوي، بيروت، لبنان، دار المعرفة، بدون تاريخ، ج ١ ص: ٢٩٢، وذهب ابن تيمية إلى أنه يتحول إلى فرض عين في حال امتلاك السلطة والإمرة: «فذوو السلطان أقدر من غيرهم». الحسبة لابن تيمية ص: ٥٥.

(٢) أخرجه مسلم، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان، رقم ٤٩.

قبلي إلا كان من أمته حواريون، وأصحاب يأخذون بسنته، ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف، يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون. فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن. وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»^(١).

يبدو، انطلاقاً من فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أن على المسلمين جميعاً واجب التعبير عن آرائهم سواء في استنكارهم لكل ما يخالف الأمور المعلومة من الدين ضرورة، أو في إقرارهم لما اتسق مع هذه الأمور الضرورية لأنها من المعروف. وينهض بهذا الواجب أولاً وقبل كل شيء العلماء، خاصة في المسائل الاجتهادية. لكن يلاحظ في بعض فترات من تاريخنا أنه تم خرق هذا التمييز كما في حالة إحراق أو إتلاف بعض المؤلفات، أو الزج ببعض المخالفين في الرأي في السجون بل وتصفييتهم تصفية جسدية، أو عندما يتم اعتبار فتوى من الفتاوى مخطئة ومنحرفة عن الصواب، أو أن أصحابها مارقون عن الدين الإسلامي ومنحرفون عن منهجه، وعن رأي جماعة المسلمين. وفي هذا السياق أبلى الكثير من علماء الإسلام البلاء الحسن في الثبات على ما يؤمنون به من آراء، وظلوا صامدين ضد أي مصادرة لحرمتهم في التعبير. وما محنة أحمد بن حنبل وابن رشد إلا بعض من الأمثلة التي يمكن أن تستحضر من تاريخ حرية التعبير عن الرأي في الإسلام.

قد يقال إن من يخالف رأي جماعة المسلمين فينفرد بمذهب مبتدع يصرح به ويعبر عنه، قد يقال إنه من أهل البغي. فمن أحوال بعضهم التصريح بالاعتقاد والرأي المخالف مع احتفاظهم بالاختلاط بأفراد المجتمع وبالاحتكاك به. ومفاد الموقف من هؤلاء هو أن الحاكم يجب عليه، وقبل أن يلجأ إلى تعزيرهم، أن يحاورهم وينظرهم فيوضح لهم

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان. رقم ٥٠ مسلم، كتاب الإيمان.

فساد ما اعتقدوا وبطلان ما ابتدعوا ليرجعوا عنه إلى اعتقاد الحق وموافقة الجماعة^(١).

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه من وراء غطاء دعوى الإجماع تم كبت حرية التعبير عن كثير من الآراء الفقهية المخالفة، تارة بدعوى أنها بدعة، وتارة بحجة أنها زندقة. بل غالباً ما كان يتم رفع شعار الإجماع كسيف فكري يسلط في وجه كل مخالف للرأي حتى يحجم عن التعبير عنه، وحتى يتوقف عن نشره والتمكين له. وهو من الأسباب التي أنشأت مناخاً من الذهول الذهني والجمود الفكري في المجتمع الإسلامي نسي معظم الفقهاء في سياقه أهمية الجدل والتحاور. وهكذا إن الفقيه الذي يعيش في بيئة يسيطر على جوها الرأي الواحد بدعوى أنه رأي «مجمع عليه» يؤدي ثمناً باهضاً من حرته في التعبير عن ما يراه فكره، وعن ما أذاه إليه تفقعه واجتهاده في هذه المسألة أو تلك من المسائل الفقهية التي تعرض له في حياته العلمية والعملية. والتمن الباهظ هنا هو افتقاده الجرأة على التفكير المستقل عن وصاية الإجماع المزعوم. ومن ثم يترتب الخروج عن هذا النوع من الإجماع الانشقاق عن الرأي السائد في المجتمع، بل وحرمان صاحب الرأي السديد من ملذات العيش الكريم ومن متع الحياة الطيبة^(٢). لا ننسى، مرة أخرى، أن الاتهام بالردة كان بمثابة السيف الذي سلط في وجه كثير من الكتاب والمفكرين الذين حاولوا أن يخرجوا بين الفينة والأخرى بآراء تناقض في تقدير حكمانا الذوق العام للمجتمع الإسلامي.

إن لدعوى الإجماع أثراً وخيماً يكبت الإبداع الذاتي والابتكار

(١) الماوردي أبو الحسن، الأحكام السلطانية، ص: ٥٩.

(٢) يراجع في هذا الصدد دراسة فوزي البدوي، المحنة وحرية التفكير الديني في الإسلام الكلاسيكي، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد ٤، فبراير ١٩٩٧م ص: ٢٩. وأيضاً محمد عابد الجابري، المثقفون في الحضارة العربية محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

الفردية في ثقافتنا وفي فكرنا الإسلامي^(١)... والتبصر هذا المعطى لا يتناقض في الوقت نفسه مع الاعتراف والإقرار بالدور العظيم الذي أداه الإجماع في الصدر الأول من مبايعة أبي بكر إلى حروب الردة، كما اعتمد كثيراً في تحديد الموقف من التنظيمات التي أحدثها المسلمون في عصر الصحابة. ولعل هذا هو الذي حمل بعض الأصوليين على تسجيل مجموعات من الأحكام الشرعية وقع عليها هذا الشكل من الإجماع وترتيبها في مراتب مخصوصة^(٢). لكن عوض أن تستثمر الروح الاستشارية التي تنطوي عليها فكرة الإجماع من أجل الحفاظ على حرية التعبير عن الآراء الفقهية المختلفة، وعوض أن توظف هذه الروح التحررية في تنظيم أصول الخلافات الفقهية، وفي تقريب مداركها العلمية، وفي تشجيع معظم علمائنا على البوح بأفكارهم، وفي تحفيزهم على التصريح بأرائهم دون خوف ولا وجل، عوض أن تستثمر الروح الاستشارية لتحقيق تلك الوظائف السامية انتهى مبحث الإجماع إلى الاختلاف المتشابك في حججه، وفي إمكان انعقاده، وفي كيفية حصوله، وفي ضبط وقته. والله در الشيخ محمود شلتوت رحمه الله عندما قال: «لا أكاد أعرف شيئاً اشتهر بين الناس أنه أصل من أصول التشريع في الإسلام، ثم تناولته الآراء، واختلفت فيه المذاهب من جميع جهاته كهذا الأصل الذي يسمونه الإجماع»^(٣).

(١) وانطلاقاً من واقع الكبت للآراء المخالفة ذهب جون ستيوارتمل إلى القول: بأنه لا حرية في الإسلام. قال جون ستيوارتمل: «لو كانت الإنسانية كلها مجمعة على رأي واحد عدا فرد واحد، فلا يحق لها أن تسكت الفرد المخالف لرأيها. كما لا يحق لذلك الفرد، لو استطاع، أن يسكت الإنسانية المعارضة لرأيه». الحرية لجون ستيوارتمل نقلاً عن عبد الله العروى، مفهوم الحرية، البيضاء، المركز الثقافي العربي، ص: ٤٦.

(٢) ينظر كأنموذج لذلك ابن حزم في كتابه مراتب الإجماع، دار الكتب العلمية، بدون.

(٣) محمد شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، القاهرة، مصر، دار الشروق، الطبعة السادسة، ١٩٧٢م، ص: ٨٠ - ٨١. يلاحظ المؤرخ للإجماع عدم إعمال كاف للروح الاستشارية وعدم تطور في استثمارها من أجل التمكين لحرية التعبير عن الرأي الفقهي المخالف. وأسباب ذلك مختلفة يأتي الاستبداد السياسي في طليعتها =

ثانياً: البيانات الحقوقية

تلك صورة من صور حضور حرية التعبير في الموروث من الأحكام الفقهية استمرت حاضرة إلى أن تعرف المسلمون في سياق احتكاكهم بالغرب الأوروبي والأمريكي على نوع من الحرية، إلا أنهم رفضوه لأنه يقتضي في نظرهم إسقاطاً لكثير من الحقوق. الحرية التي زحف بها الإفرنج على بلداننا الإسلامية حرية مستحدثة عن المسلمين. حرية لا يعرفها واقع المسلمين فضلاً عن أنه لم يتحدث عنها فقهاؤهم. تتحدد مرجعية الحرية المستجدة على المسلمين في كون الإنسان سيد نفسه كما تلهج بذلك البيانات العالمية لحقوق الإنسان، ومنها بيان حقوق الإنسان بفرنسا عام ١٧٨٩. فمن هذه الحقوق حق حرية التعبير عن الرأي كحق وثيق الارتباط بكل ما يمس الأفراد والسلطات على تعددها.

١ - الإقرار

من أهم ما يستحضر للغربيين في هذا الصدد أنه صدرت في بريطانيا عام ١٦٨٩م، وثيقة إعلان حقوق الإنسان التي تضمنت وجوب إقرار البرلمان لحرية القول. وصدر أيضاً في فرنسا بتاريخ ١٧٨٩/٠٨/٢٦م، إعلان حقوق الإنسان والمواطن، تنص المادة الرابعة منه على أن الحرية تقتصر على «قدرة المرء على القيام بكل ما لا يلحق ضرراً بالآخرين». وتنص المادة الحادية عشرة منه على حرية التعبير عن الأفكار لأنها من الحريات الأساسية. كما تقر أن لكل مواطن الحق في التعبير والكتابة والنشر بكل حرية إلا في حالات الإسراف. كما تنص المادة الرابعة من هذا الإعلان الفرنسي على أن الحرية هي قدرة القيام

= حتى تحول الإجماع، كما قال الأستاذ علال الفاسي رحمه الله: «منذ القرن السادس عبارة عن اتفاق الناس في كل بقعة من بقاع الأرض، وذلك بالطبع ما لم يفهمه المسلمون الأولون وما لا تدل عليه نصوص الكتاب والسنة» علال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، البيضاء، المغرب، مكتبة الوحدة العربية، بدون، ص: ١١٦.

بكل ما لا يضر بالغير، ومن ثم فإن حرية التعبير مندرجة ضمن حق الحرية.

وفي عام ١٧٩١م، نصت المادة الرابعة من دستور الولايات المتحدة على «أن الكونغرس ليس يمكنه سن القوانين التي تقوض الشعائر الدينية، أو تمنع ممارستها بحرية، كما أن الكونغرس ليس مخولاً بموجب المادة الأولى من الدستور لإصدار قوانين تحد من حرية التعبير أو الصحافة، أو تمس من حرية المواطنين في الاجتماع أو توجيه العرائض إلى الحكومة لنقد الأوضاع وإصلاحها». وأكد البرلمان العالمي للأديان الذي انعقد عام ١٨٩٣م على مبدأ «وجوب عدم الضغط على أية مجموعة دينية لكي تضحى بما تؤمن به أنه الحقيقة»^(١).

إن أول تعديل للدستور الأمريكي هو التنصيص على أنه «لا يجوز للكونغرس إصدار أي تشريع يقيد بموجبه حرية القول». كما سبق للمحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٧م أن قررت أن «حرية الفكر والقول هي الجوهر والشرط الذي لا غنى عنه لكل صور الحريات الأخرى، وأنه لا الحرية، ولا العدالة، يمكن أن توجد إذا ضحي بحرية الفكر».

ووجه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت /١٨٨٢ - ١٩٤٢ م/ يوم ١ يناير ١٩٤١م رسالة إلى الكونغرس، يعلن من خلالها أنه يجب أن يسود العالم، بالإضافة إلى التحرر من الخوف والحاجة، حرية العبادة وحرية التعبير. وهكذا أعلن الحلفاء في الحرب العالمية الثانية أن هذه الحريات الأربع - التحرر من الحاجة، التحرر من الخوف، حرية العبادة، حرية التعبير - هي غاية الحلفاء من الحرب^(٢).

وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٠ دجنبر ١٩٤٨م،

(١) محمد إدريس حسن، تحرير مفهوم حرية التعبير واحترام الأديان والمقدسات، بحث مرقون، مقدم إلى المؤتمر العالمي لنصرة النبي ﷺ، المنامة، البحرين، بدون تاريخ.

(٢) الموسوعة العربية الميسرة ج ١ ص: ٧١١.

ميثاق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فالناس يولدون، كما قررت المادة الأولى منه، «أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء». كما قررت المادة الحادية والعشرون على «إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة. ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري، وعلى قدم المساواة بين الجميع، أو حسب أي إجراء يضمن حرية التصويت».

كما نصت المادة التاسعة والعشرون أن على كل إنسان واجبات نحو المجتمع تهيئ لشخصيته مجالاً للنمو الحر الكامل. كما تنص المادة التاسعة عشر على أن لكل إنسان الحق في حرية الرأي، والتعبير عنه بما يقتضيه ذلك من حرية اعتناق الآراء بأمان من التدخل. ونصت المادة ١٨ على أن «لكل شخص الحق في حرية الفكر والضمير والدين. وهذا الحق يستتبع الحرية في إبدال الدين والمعتقد، وفي الإعراب عنهما بالتعليم ووسائل الممارسة والعبادة والطقوس، أجرى ذلك منفرداً أم باشتراك. أفعله علناً أم في خاصته» كما نصت المادة ١٩ على أن «لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير وينطوي تحت ذلك حق الفرد بأن لا يناله إزعاج بسبب رأيه، وحقه في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت، دون تقيد بالحدود الجغرافية»^(١).

وفي ١٦ نوفمبر ١٩٤٥م صدرت بلندن الاتفاقية المؤسسة لمنظمة اليونسكو، ونصت الفقرة الثانية من مادتها الأولى على «أن المنظمة تعزز التعارف والتفاهم بين الأمم بمساندة أجهزة إعلام الجماهير، وتوصي بعقد الاتفاقات الدولية التي تراها مفيدة لتسهيل حرية تداول الأفكار عن طريق الكلمة والصورة»^(٢).

(١) ينظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الشرعية الدولية، الرسالة الصحفية رقم ٣، منشورات الأمم المتحدة، جنيف، ١٩٩٠ م، ص: ٣٢.

(٢) الدراجي أحمد، التنظيم القانوني للصحافة في البلدان العربية، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد ٤، فبراير ١٩٩٧ م، ص: ٥٤.

وأقرت الأمم المتحدة عام ١٩٦٦م العهد الدولي الخاص. لقد نصت المادة الثامنة عشر منه على حرية الفكر والوجدان والدين، وأن لكل فرد حسب هذه المادة «الحق في حرية الفكر والضمير والديانة. ويشمل هذا الحق حرته في الانتماء إلى أحد الأديان أو العقائد باختياره وفي أن يعبر، منفرداً أو مع آخرين بشكل علني أو غير علني، عن ديانته أو عقيدته سواء كان ذلك عن طريق العبادة أو التقييد أو الممارسة أو التعليم».

كما نصت المادة التاسعة عشر في فقرته الأولى على «أن أي شخص لا يمكن أن يكون عرضة للضغوطات بسبب آرائه». أما فقرته الثانية فتقرر بأن «لكل شخص الحق في حرية التعبير، وأن هذا الحق يشمل حرية البحث والتلقي، ونشر المعلومات والأفكار مهما كان نوعها بدون اعتبار للحدود وعبر صيغ التداول الشفاهي، أو عبر الكتابات والنشرات، أو الأشكال الفنية، أو غيرها من الوسائل التي تختارها»^(١).

ونصت الاتفاقية الأمريكية التي عقدت في سانخوسيه - عاصمة كوستاريكا - بتاريخ دجنبر ١٩٦٩م على حرية التعبير، وعدم خضوع حرية الفكر والتعبير للرقابة المسبقة. وتتجسد حرية التعبير من خلال هذه الاتفاقية في ما يأتي: حرية التفكير، وحرية الإعلام، وحرية تلقي المعلومات والأفكار ونقلها وإذاعتها دون التقييد بالحدود. ومما جاء في المادة الثالثة عشر: «لكل إنسان الحق في حرية التفكير والتعبير. ويشمل هذا الحق حرته في البحث عن مختلف المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، دون اعتبار للحدود سواء شفاهاً أو كتابة أو في قالب فني، أو بأي وسيلة يختارها».

ونصت المادة العاشرة من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على أن «لكل شخص الحق في حرية التعبير. وهذا الحق يتضمن حرية الرأي وحرية تلقي ونقل المعلومات والأفكار، بدون

(١) فيصل شطاوي، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، عمان، دار الحامد، ١٩٩٧م،

تدخل من السلطات العامة، ودون أن تشكل الحدود عائقاً يحول دون ممارسة هذا الحق^(١).

أما بالنسبة للعرب والأفارقة والمسلمين يذكر أنه في عام ١٩٨١ نصت المادة التاسعة من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على أن من حق كل فرد أن يحصل على المعلومات. كما: «يحق لكل إنسان أن يعبر عن أفكاره وينشرها في إطار القوانين واللوائح»^(٢).

وجاء في البيان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام «أن لكل شخص أن يفكر ويعتقد ويعبر عن فكره ومعتقداته دون تدخل أو مصادرة من أحد ما دام يلتزم الحدود العامة التي أقرتها الشريعة». وأن «التفكير الحر ليس مجرد حق، بل هو واجب كذلك. ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَجْدِي أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَشْئِيًّا وَفِرَادَىٰ تُنْفَكُوا﴾. ومن حق كل فرد ومن واجبه: أن يعلن رفضه للظلم وإنكاره له، ... وهذا أفضل أنواع الجهاد» سئل رسول الله ﷺ: أي الجهاد أفضل؟ قال: كلمة حق عند سلطان جائر». ولا حظر على نشر المعلومات والحقائق الصحيحة... من حق كل فرد ومن واجبه أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وأن يطالب المجتمع بإقامة المؤسسات التي تهيب للأفراد الوفاء بهذه المسؤولية، تعاوناً على البر والتقوى»^(٣).

لقد بينت فقرات المادة الثانية والعشرون من إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام أن «لكل إنسان الحق في حرية الرأي والتعبير بكل وسيلة ممكنة وفي حدود المبادئ الشرعية. ولكل إنسان الحق في الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر... والإعلام

(١) أحمد البخاري وأمينة جبران، الحريات العامة وحقوق الإنسان مقارنة من البعد النظري إلى الواقع الراهن، نشر المنشورات الجامعية المغاربية، مراكش، الطبعة الأولى ١٩٩٦م، ٢٤٥.

(٢) نظام عسان، مدخل إلى حقوق الإنسان، عمان، ١٩٩٩ م، ص: ٤٦١.

(٣) أحمد البخاري وأمينة جبران، الحريات العامة وحقوق الإنسان ص: ٣٠٠ - ٣٠١.

ضرورة حيوية للمجتمع»^(١).

كما نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان على حرية التعبير عن الرأي. فقد جاء في المادة السادسة والعشرين «حرية العقيدة والفكر والرأي مكفولة لكل فرد». ولا يجوز - كما في المادة السابعة والعشرين «فرض أية قيود على ممارسة حرية العقيدة والفكر والرأي إلا بما نص عليه القانون»، والحاصل من هذا العرض للنصوص السابقة أنها أعطت لحرية التعبير عن الآراء الأولوية والأسبقية^(٢). وقد فتح هذا التحرر لكثير من الدول في عالمنا العربي والإسلامي الباب واسعاً لكي تنص على حق حرية التعبير عن الرأي^(٣). لست في مقام استقراء حضور حرية التعبير في الدساتير العربية والإسلامية، وإنما الذي يهمني في هذا الباب أن هذا التحرر في التعبير عن الرأي قد فتح الباب واسعاً للنفوس البشرية التي راحت بهذه الحرية في وجهات متناقضة ومتضاربة في الخيارات وأنواع الهدي، وفي الشرور وأنواع الضلال. فباسم هذه الحرية في التعبير، ومن خلالها أسبى للدیانات، ومنها الدين الإسلامي. وباسم هذه الحرية ظهرت ممارسات عملية وأشكال فنية وفلسفية وأدبية تعرض لما يعد بحسب الذوق الإنساني العام خلاعةً وإسفافاً وإباحيةً مطلقة^(٤). ومن ثم كان لا بد من تقييد هذا النوع من الحرية.

٢ - التقييد

بقدر ما نصت كثير من القوانين الوضعية والمواثيق الدولية

(١) أحمد البخاري وأمينة جبران، الحريات العامة وحقوق الإنسان ص: ٣١١.

(٢) Robert Charvin et Jean-Jacques Sueur- Droits de l homme et libertes de la personne- 5 edition-litex- p 39.

(٣) فعلى سبيل المثال أكد دستور المملكة المغربية على التثبيت بالحقوق «كما هي متعارف عليها عالمياً» ومن بنود الفصل التاسع منه أن الدستور المغربي يضمن لجميع المواطنين «حرية الرأي، وحرية التعبير بجميع أشكاله، وحرية الاجتماع».

(٤) يراجع أمثلة لذلك جمال البنا/الإسلام وحرية الفكر، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ص: ٩٨ وما بعدها.

والأنظمة السياسية على حق الأفراد في التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم دون تقييد أو تدخل سابق من جانب الدولة، فإنها قيدت تطبيق ممارسة هذا الحق بقيود متنوعة، وضبطت تنزيله بضوابط مختلفة^(١).

لقد نص أصحاب الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن من خلال المادة الرابعة منه على أن الحرية تقتصر على «قدرة المرء على القيام بكل ما لا يلحق ضرراً بالآخرين. وهكذا فإن لا حدود لممارسة الحقوق الطبيعية لكل إنسان إلا تلك التي تؤمن للأعضاء الآخرين للمجتمع التمتع بهذه الحقوق نفسها. هذه الحدود لا يمكن تحديدها إلا بالقانون». أما في المادة العاشرة من هذا الإعلان فيجب الامتناع عن إزعاج أي إنسان بسبب آرائه... التعبير عنها لا يعكر النظام العام المرتكز على القانون. وعلى ذلك فإن حرية التعبير هنا تخضع لقيود معينة توضحها النصوص القانونية. والشرط الأساسي في ذلك أن تكون ضرورية، تارة من أجل احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، وتارة أخرى من أجل حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق، وتارة ثالثة، كما جاء في المادة العشرين من ميثاق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من أجل منع كل دعوة إلى الحرب أو إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية. دعوة من شأنها أن تشكل تحريضاً على التمييز والمعاداة والعنف^(٢).

وقيدت الفقرة الثانية من المادة العاشرة من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية حرية التعبير عن الرأي. بيان ذلك أنه نظراً لما يصطحب ممارسة حرية التعبير عن الرأي «من موجبات ومسؤوليات يمكن أن يخضع لبعض الإجراءات والشروط أو القيود أو الجزاءات التي ينص عليها القانون والتي تكون في كل مجتمع ديمقراطي من ضرورات مصلحة الأمن الوطني أو الوحدة الإقليمية أو السلامة

(١) الموسوعة العربية الميسرة، ج ١ ص: ٧١١.

(٢) عبد الله لحود وجوزف مغيزل، حقوق الإنسان الشخصية والسياسية، بيروت، لبنان، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م، ص: ٨٢ و١٧٣ و١٧٤.

العامة ولمنع اندلاع الفوضى والجريمة، ولصيانة الصحة والآداب، ولحماية سمعة الآخرين أو حقوقهم، أو للحيلولة دون تفضي المعلومات السرية، أو للحفاظ على سلطان القضاء وعدم انحيازه».

وقيدت الاتفاقية الأمريكية التي عقدت في سانخوسيه - عاصمة كوستاريكا - بتاريخ دجنبر ١٩٦٩م حرية التعبير بما جاء في الفقرة الثانية من مادتها الثالثة عشر. ومفادها أن حرية التعبير عن الرأي مقيدة بـ «حقوق الآخرين أو سمعتهم»، ومقيدة بـ «حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق العامة».

وقبل الانتقال إلى القيود التي تتضمنها بيانات ومواثيق حقوق الإنسان في إفريقيا والعالم العربي تجدر الإشارة إلى كثير من الوقائع التي عرفها تاريخ الغرب، والتي تبرز مدى محدودية حرية التعبير عن الرأي في القوانين والمجتمعات الغربية. منها أنه لا زال كتاب «كفاحي» لهتلر محظوراً فلا يتناول أو يطبع أو يوزع . . . ، بل لا تزال كثير من القوانين في بعض دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية متناقضة مع حرية التعبير عن الرأي بإطلاق. وهكذا لم يكمل مخرج فيلم «الحياة الجنسية» للمسيح عمله خوفاً من أن يحاكم بقانون يمنع سب المقدسات في إنجلترا. ومنها القانون الذي أقره البرلمان الفرنسي عام ١٩٩٠م والذي يسمى بقانون «فابيوس - جيسو» الذي يمنع مناقشة الهولوكست في الحرب العالمية الثانية^(١). قال الكاتب البريطاني جورج أورويل: «الآراء التي ليس لها شعبية، والحقائق التي لا يروق للبعض سماعها يتم إسكاتها دون حاجة إلى أي قرار رسمي يحظر التعبير عنها في كل عصر. وحين توجد مجموعة من الآراء التي يفترض أن أصحاب العقول السليمة سيقبلونها بلا نقاش، وأي إنسان يحاول أن يتحدى هذه الآراء المقبولة

(١) يراجع للتوسع في شأن القيود القانونية على حرية التعبير عن الرأي البندان ١٨٨ و١٨٩ من القانون الجنائي في النمسا. والبند ١٠ من القانون الجنائي في فنلندا. والبند ١٦٦ من القانون الجنائي في ألمانيا. والبند ١٤٧ من القانون الجنائي في هولندا، والبند ٥٢٥ من القانون الجنائي في إسبانيا.

سيجد نفسه مخرساً بكفاءة تدعو للدهشة»^(١).

بعد هذا الاستطراد عن الواقع القانوني والمجتمعي لحرية التعبير عن الرأي في الغرب نعود إلى القول بأن البيان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام قيد ممارسة حرية التعبير عن الرأي بقيود مختلفة منها «احترام مشاعر المخالفين في الدين من خلق المسلم، فلا يجوز لأحد أن يسخر من معتقدات غيره، ولا أن يستعدي المجتمع عليه» ومنها مقتضيات أمن الدولة والمجتمع.

كما قيد إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام حرية التعبير عن الرأي بقيود متعددة، منها مراعاة المبادئ الشرعية، والمحافظة على قيم المجتمع ووحدته ومحاربة كل ما من شأنه «أن يعود على المجتمع بالتفكك أو الانحلال أو الضرر أو زعزعة الاعتقاد».

وقيد الميثاق العربي لحقوق الإنسان حرية التعبير عن الرأي بقيود، منها ما ينص عليه القانون، ومنها «ما تستوجبه دواعي الأمن القومي أو السلامة العامة أو حماية حقوق الآخرين وحررياتهم»^(٢). وتتقيد حرية التعبير عن الرأي في القوانين الوضعية بحدود فكرة الآداب العامة والمعتقدات الدينية. من ذلك حرية التعبير في ظل الدستور السوفياتي - المادة ١٢٦ - مقيدة بمساندة النظام الماركسي. أما المادة ١٢٥ فتقيد ممارسة حرية التعبير بقوة الانضمام إلى التنظيمات الاشتراكية التي يشرف عليها الحزب الشيوعي. ومن ذلك أن المحكمة الأمريكية العليا سبق لها أن جعلت من احترام الأديان قيوداً من قيود ممارسة حرية التعبير عن الرأي. وأدخل في الدستور الأمريكي تعديلاً سنة ١٧٩١م نص على أنه «لا يجوز للكونغرس أن يصدر قانوناً بإنشاء ديانة من الديانات أو بتحريم الممارسة الحرة لديانة ما. ومن ذلك قانون سميث الذي صدر بأمريكا عام ١٩٤٠م، والذي يجرم التحريض على الإطاحة بالحكومة بالقوة،

(١) جورج أروويل Orwell George 1903 من الكتاب البريطانيين الذي عرفوا كثيراً

بتحرره. يراجع للتوسع في ترجمته. Encyclopedia Americana tom 21 Page 14.

(٢) أحمد البخاري وأمينة جبران، الحريات العامة وحقوق الإنسان ص: ٣١٥.

والمقصد منه هو تقليص تمتع الشيوعيين بحرية الدعوة إلى قلب نظام الحكم. كما أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م قانوناً يخولها اعتقال من يشبه فيه وسجنه بدون محاكمة.

إن حرية التعبير عن الرأي في البلدان الغربية مقيدة بقوة القوانين التي تصدرها الأغلبية. الأغلبية التي تتحكم فيها جماعات الضغط والأحزاب مما يخل بمبدأ المساواة كأساس للحرية وللمذهب الحر. أي أننا بهذا التقييد إزاء حرية القادرين الذين يملكون الصحف والمحطات الإذاعية والتلفزيونية وغيرها من وسائل النشر المتطورة.

لا يقتصر التقييد على مجال القوانين، وإنما يشمل أيضاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لا إطلاق في هذه الحقوق، وإنما تقدر كل دولة من القوانين ما يقيدها. ففي أمريكا - بلد الحرية الواسعة للإعلام - لم يسمح للشيوعيين بعرض مبادئهم في التلفاز، ولا في الصحافة.

ويجدر التنبيه في هذا الصدد على أمرين، الأول: أنه عندما يكون مبدأ المشروعية مختلاً من الأساس تكون حرية التعبير عن الرأي وغيرها من الحريات خاضعة للقيود المشددة، بل وغير معترف بها أصلاً. ومن ثم تعطى جرعات ومقادير ونسب معينة من حرية التعبير عن الرأي بحسب الظروف والإكراهات. وذلك ما يجعل حرية التعبير في هذا النطاق حرية ممنوحة يمنحها الحاكم، وليست حقاً يكتسبه المحكوم. والثاني: أن ممارسة حرية التعبير عن الرأي مقيدة في الواقع وفي القانون. هي مقيدة في الواقع لأن هوامش هذه الحرية تتوسع أو تضيق وفق ظروف الحرب والسلام، ووفق ما تفرزه موازين القوى المتحركة في شؤون المجتمع، إذ على قدر حرص هذه القوى على حرية التعبير عن الرأي يكون لهذه الأخيرة صدًى وأثراً في المجتمع. فرق كبير بين دول يحترم فيها مبدأ حرية التعبير وبين دول لا تحترم هذا المبدأ في ممارساتها فتجد له طابعاً سياسياً رمزياً. كما أن ممارسة حرية التعبير عن الرأي مقيدة في القانون. ويستند هذا التقييد، كما بينا سابقاً، إلى البيانات العالمية لحقوق الإنسان فضلاً عن الكثير من المواثيق الدولية والقوانين الوضعية.

لا يقتصر الجمع بين الإقرار والتقييد في حرية التعبير على البيانات الحقوقية والقوانين الوضعية، وإنما يشمل أيضاً النصوص الدينية الإسلامية. فبقدر ما نظفر نجد مظاهر مختلفة لهذه الحرية في الشرع الإسلامي نجدها في الوقت نفسه مقيدة بجملة من الضوابط. وذلك هو موضوع الفقرات الآتية.

ثالثاً: المظاهر الإسلامية

المبدأ العام في الإسلام أن الاقتصار على عبادة الله وحده يحرر الإنسان من أشياء كثيرة وقيود متعددة استعبد من خلالها الإنسان أخاه الإنسان. أشياء وقيود تكبل فكره، وتأسر عواطفه، وتعوقه عن التمتع بثمرات كسبه، وتصرفه عن التعبير عن ذاته بكل ما ينتجه التعبير الحر من أفكار وآراء وهموم وآمال وآلام. الإنسان الذي جعله الله تعالى خليفة له في الأرض هو إنسان متحرر، نعم لا شك في ذلك لكنه هو في الوقت نفسه مسؤول عن حرته. فتحرره هذا ليس بمنأى عن المحاسبة والمساءلة وعن التقييد. إن الأصل في مظاهر حرية التعبير الإسلامي عن الرأي هو أن لا سلطان لأحد على رأي الإنسان وفكره، ولا سلطان لأحد على تعبيره وبيانه. فهذا تحرر لئن كان الأصل فيه هو الإرسال والإطلاق فإنه مقيد في الواقع العملي بمسؤوليته بمدى عدم الإساءة إلى الغير، ومدى موضوعيته العلمية، ومدى حرصه على مصلحة المجتمع الذي يحتضنه.

وهكذا، وانطلاقاً من هذا المبدأ الإسلامي الكلي^(١)، تتعدد مظاهر حرية التعبير في الإسلام حتى كدنا نقول مع الأستاذ الجليل أحمد

(١) يعد الصحابي الجليل ربيعي بن عامر من أبرز من صور هذا المبدأ فبعد أن وجه رستم سؤاله إليه قائلاً: ما جاء بكم؟ قال: «الله ابتعثنا لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده. ومن ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام». ٢ - يراجع تفاصيل حوار الصحابة مع قيادة الفرس في: الطبري ابن جرير، تاريخ الأمم والملوك، دار الفكر ١٩٧٩م، ٢٣/٣ وما بعدها - أحداث سنة ١٤هـ.

الريسوني أننا إزاء «فرضية التعبير، وليس أمام حرية التعبير»^(١). وفي نظري إنها، وعلى الرغم من تعددها فإنها منتظمة في مظهرين رئيسين، الأول: اعتقادي لأن العقيدة الإسلامية تنفي نفياً عاماً أي إكراه فترسخ بذلك لمبدأ الحرية عامة، وحرية التعبير عن الرأي خاصة. والثاني: هو المظهر السلوكي الذي يحدد ما ينبغي أن يكون عليه التعبير الحر عن الرأي حتى يكون متناغماً ومتسقاً مع هذه العقيدة.

١ - المظهر الاعتقادي

الإنسان، تبعاً للعقيدة الإسلامية، إنسان متحرر ليس فحسب في ضميره، وليس فحسب في جسده، وإنما هو أيضاً متحرر في رأيه وفي أسلوب التعبير عنه. بكلام آخر إن الإنسان في الإسلام متحرر من «سلطان العباد»^(٢) لأنه هو مكلف بالتححرر من سلطان العباد على تعبيره، ومنشغل بالتححرر من سلطان العباد على فكره واعتقاده وعمله. لقد عاب الله تعالى من لم يستعمل قدراته المختلفة من أجل التعبير عن ما يكنه فؤاده من مشاعر، وما يكتنزه عقله من آراء، وهذا واضح في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الضُّمُّ الْبِكْمُ الَّذِينَ لَا يَقُولُونَ ۗ﴾ [سورة الأنفال، الآية ٢٢]، وهو أوضح في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ۗ﴾ [سورة الأعراف، الآية ١٧٩].

إن المطلوب من الإنسان في الإسلام أن يتكلم بلسانه هو، وأن

(١) أحمد الريسوني، الأمة هي الأصل مقارنة تأصيلية لقضايا: الديمقراطية، حرية التعبير، الفن، مكناس، المغرب، ضمن سلسلة اخترت لكم رقم ٦، ٢٠٠٠ م، ص: ٥١.

(٢) سيد قطب، خصائص التصور الإسلامي ومقوماته، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣ م، ص: ٢٠٠. يراجع للتوسع في هذه النقطة ما كتبه سيد قطب رحمه في موضوع «التحرر الوجداني». العدالة الاجتماعية في الإسلام، القاهرة، دار الشروق، الطبعة السادسة عشرة، ٢٠٠٦/، ١٤٢٧هـ، ص: ٣٢ وما بعدها.

يفكر بأسلوبه هو، وأن يعيش في هذا الوجود من خلال اختياره هو. فعلى قدر نوع استعماله لوسائل البيان، وعلى قدر تحكمه فيها، وعلى قدر امتلاكه لها، على قدر هيمنته على كل ذلك يثبت الإنسان جدارته في الاستخلاف الأرضي بكل ما يعنيه من قدرة على التمتع بحقوقه، وفي طليعتها حق التعبير الحر عن الرأي. دون هذا يكون الإنسان في الإسلام مقيداً بالقيود التي تفرضها عليه بيئته. مثله في ذلك كمثل من لا يستطيع أن يعبر عن ذاته، ولا يقدر على الدفاع عن وجهة نظره لأنه تكون في بيئة لا تساعد على أن تكون له شخصية مستقلة في التعبير الحر عن رأيها، بل ولا تقدر على بيان فكرها. قال تعالى: ﴿أَوْمَنُ يُنَشَّئُوا فِي الْحَيَاةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [سورة الزخرف، الآية ١٨]، ولعل هذا بعض من مفهوم التحرر الذي سماه القرآن المجيد بـ«الانفكاك». إن العبودية هي أقرب المعاني اللغوية لمعنى عدم الانفكاك الوارد في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفِكِينَ﴾ [سورة البينة، جزء من الآية ١]، أي، وكما قال الأستاذ علال الفاسي رحمه الله: لم يكونوا متحررين: «مما عبدهم لغير الله إلا بعد أن جاءتهم الحجة القاطعة التي ليست غير رسول يتلو صحفا مطهرة فيها كتب قيمة تخاطب العقل، وتدعو إلى التفكير، وتنادي بالحرية»^(١).

يستنبط القارئ لموقف الملائكة من استخلاف الله تعالى لآدم في الأرض درساً كبيراً في حرية التعبير عن الرأي. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [سورة البقرة، جزء من الآية ٢٩]، لا شك أننا إزاء جرأة في التعبير عن رأي يراه الملائكة، رأي صرحوا به أمام الله عز وجل، فهم عبروا عن رأي يتناغم مع مستوى علمهم ومعرفتهم بهذا المخلوق. ولم يأخذ الرد الإلهي عن رأي الملائكة وجهة التقريع والتوبيخ والتعنيف. كما لم يكن الرد الإلهي رداً بالوعيد

(١) علال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، البيضاء، مكتبة الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٦٣م، ص: ٢٤٦.

والإنذار لأهله. كلا لم يأخذ ذلك وجهة الاعتراض. ولم يكن في مستوى التقرير، وإنما كان الرد رداً علمياً لقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة، جزء من الآية ٢٩].

إن إبراهيم عليه السلام لم يعفه الإيمان بالله عز وجل عن التفريط في التعبير الحر عن حاجته الماسة إلى الاطمئنان القلبي. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أُولَٰئِمَّا تُؤْمِنُ قَالِ بَلَىٰ وَلَٰكِن لَّا يَظُنُّونَ عَلَيَّ قَالِ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَيَّ كُلَّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ أَدْخُفْهُنَّ يُأْتِيَنَّكَ سَعِيًّا وَعَلَّمْنَا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦٠﴾﴾ [سورة البقرة، ٢٦٠]. يبدو أن إبراهيم عليه السلام لم يمنعه إيمانه بقدرته الله عز وجل على إحياء الموتى عن التصريح برغبته الصادقة في معرفة الكيفية التي يحيي الله بها الموتى. فلم يكن الرد الإلهي مرة أخرى تعنيفاً ولا استنكاراً، وإنما كان سؤالاً: «أو لم تؤمن». وفي سياق هذا المظهر روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «نحن أحق بالشك من إبراهيم، إذ قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أُولَٰئِمَّا تُؤْمِنُ قَالِ بَلَىٰ وَلَٰكِن لَّا يَظُنُّونَ عَلَيَّ﴾»^(١).

لقد حكى الله تعالى عن إبراهيم في رحلته الفكرية والإيمانية، والتي أفضت به إلى التحرر من كل وصاية ومن كل تحجير. لكن قبل الإفضاء إلى هذه النتيجة أخضع إبراهيم كثيراً من الأدلة إلى سلطة العقل، ومن ثم تبين له بعد الفحص للكثير من الاحتمالات، وبعد التمحيص للعديد من الافتراضات حتمية الإيمان بالله عز وجل كما قال تعالى: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٦١﴾﴾ [سورة الأنعام، الآية ١٧٩].

٢ - المظهر السلوكي

يتمثل هذا المظهر في صور متعددة:

(١) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ﴾ رقم الحديث ٤٥٣٧.

منها صورة القصص التي يقص الله تعالى من خلالها جملة الأحوال وأنواع الإكراهات وأصناف الضغوط التي واجهها الأنبياء والمرسلون، والتي بلغت درجة القتل أو التصفية الجسدية. والضمانة الأساسية لحرية التعبير عن الرأي هنا إيمان هؤلاء الصفوة من البشر أن أمر الحياة والممات هو الله تعالى وحده لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِيهِ وَنُمِيتُهُ وَإِلَيْنَا الْمَصِيرُ﴾ [سورة ق، ٤٣] ولقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [سورة الذاريات، الآية ٥٨]. وقد قفى رسول الله ﷺ على هذا القصص القرآني فأوضحت سنته ما ينشأ عن الإيمان الراسخ بالله تعالى من سلوك متحرر كما في قوله ﷺ: «أعظم جهاد كلمة حق عند سلطان جائر»^(١). وقد ضرب كثير من علماء الإسلام المثل في مواجهة الضغوط والإكراهات التي حاولت أن تخنق حريرتهم في التعبير عن آرائهم فقاوموها وتحملوا في سبيل ذلك التضحية بمتعة العيش وبالكثير من ملذات الحياة^(٢).

منها أن الكلمة أمانة يسأل عنها المكلف في الشرع الإسلامي لقوله تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عِينٌ﴾ [سورة ق، الآية ١٨].

منها أننا مأمورون شرعاً بعدم كتمان العلم، ومأمورون بالتعبير عن ما هو حق بحسب ما أوتينا من علم وخبرة. ولا يتأنى ذلك بغير حرية التعبير. قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَأَهْدَىٰ مِنْهَا بَيِّنَاتٍ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية ١٥٩]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ الْكِتَابِ وَشَدُّوا بِهِ عِمَّا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة، الآية ١٧٤]، وقال أيضاً: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة البقرة، جزء من الآية ١٣٩]، وقال أيضاً: ﴿وَلَا تَلْسُوا الْحَقَّ بِالْبَطْلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة

(١) سنن النسائي، باب من تكلم بالحق عند إمام جائر، رقم ٤١٣٨.

(٢) أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، ج ٣ ص: ١٩٢.

البقرة، جزء من الآية ٤١] ومنها ما يشير إليه القرآن المجيد من علاقة وثيقة بين سيادة جو حرية التعبير وسيطرة الروح الشورية. فالاستشارة كسلوك لا تكون ناجعة إلا إذا سبقها تهيئة جو عام ينتشر في حيثياته حرية الناس في التعبير عن آرائهم، تماماً كما نهبنا الله تعالى على ذلك في قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّرَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجَّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾ [سورة النحل، الآية ٧٦]. لعل من أعظم ما تفيده الآية الكريمة أن الاستشارة لا تكون مثمرة إلا إذا ساد في المجتمع جو حرية التعبير عن الرأي، ولا تكون فعالة إلا إذا ربي الناس على معاني التعبير الحر. بيان ذلك أن المستبد قد يلجأ إلى الاستشارة في أحوال ضعفه وعجزه فتكون غير مثمرة ولا مفيدة لأنه سبق له أن عود أهله ومحكوميه على الاستبداد بكل ما يعنيه من كتم لحرية الناس الفكرية، ومن قتل لجرائتهم في الحق، ومن اغتصاب لحقهم في التصريح والتعبير عنه. كما أنه على قدر ما تضيق هوامش القهر والكبت يعطي فعل الاستشارة الذي أمرنا به في قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [سورة آل عمران، جزء من الآية ١٥٩] ثماره المرجوة. إن الشورى، وبغض النظر عن الاشتقاق اللغوي لهذه الكلمة، هي في نهاية المطاف إبداء جريء ومؤسس للرأي، وتعبير حر ومسؤول عنه. وهنا يجد المشاور والمستشار نفسيهما إزاء أكثر من رأي حر، وإزاء أكثر من فكر جريء ومبني فيكون عندئذ التداول، والنقاش، والحوار، فيفضي كل ذلك إلى الاختيار المفضي إلى ما يقدره الجميع أو الأغلبية أنه صواب^(١). ولهذا لما استشار فرعون قومه كما يحكي كتاب الله عز وجل كانت النتائج كارثية على فرعون وقومه. ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [سورة

(١) معنى الشورى، كما قال البعض: «تقليب الآراء المختلفة ووجهات النظر المطروحة في قضية من القضايا واختبارها من أصحاب العقول والأفهام حتى يتوصل إلى الصواب منها أو إلى أصوبها وأحسنها ليعمل به حتى تتحقق أحسن النتائج». محمد عبد القادر أبو فاؤس، حكم الشورى في الإسلام ونتيجتها، عمان، دار الفرقان، ١٩٨٨م، ص: ١٠.

الأعراف، جزء من الآية ١٠٩] أما عندما استشارت بلقيس، وكان جو الحرية مسيطراً سلفاً، أفضت الاستشارة إلى النتائج والثمار المرجوة والمطلوبة. قال تعالى: ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَتُنُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾ [سورة النمل، الآية ٣٢].

منها الجرأة المؤسسة في الحوار لأنه مبني على الدليل لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّكَ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُعْتَبِرُ وَيُمَيِّتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ [سورة البقرة، الآية ٢٥٨]. هذا حوار بين نبي مرسل وحاكم مستبد برأيه وبسلطته. ونحن هنا إزاء نوعين من الجرأة؛ الأولى: جرأة مؤسسة على الاستبداد ولا يسندها دليل صحيح، وإنما يسندها السلطان السياسي والاستبداد الفكري. والثانية: جرأة مؤسسة على الحوار الحر، ويعضدها دليل صحيح دفعت الخصم إلى السكوت «فبهت الذي كفر». ولهذا شجعنا رسول الله ﷺ على الحرية في التعبير المستقل عن الرأي فقال: «لا يكن أحدكم إمعة».

ومنها أن الله تعالى جعل من حق المظلوم الجهر بالسوء حتى يدفع ظلم الظالمين ويرد عدوان المعتدين. من حق المظلوم أن يصرح ويصرخ، ومن حقه أن يجهر ولو بالسوء في وجه من ظلمه لقوله تعالى: ﴿لَا يَجُوبُ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوِّ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [سورة النساء، الآية ١٤٨]، ومنها أن الرسول ﷺ جعل التعبير الحر عن الرأي من الواجبات الإسلامية. روي عنه أنه قال: «أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر أو أمير جائر»^(١).

(١) أخرجه أبو داود في الملاحم، باب الأمر والنهي، رقم ٣٧٨١. والترمذي بصيغة: «إن من أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر»، باب ما جاء في أفضل أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان، رقم الحديث ٢١٠٠. وينظر أيضاً سنن النسائي، باب فضل من تكلم بالحق عند سلطان جائر، رقم الحديث ٤١٣٨، وسنن ابن ماجه، باب: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رقم الحديث ٤٠٠١. ومسند أحمد، رقم الحديث ١٠٧١٦.

لم يقابل الرسول ﷺ الاعتراضات عليه وعلى دعوته، بما فيها الاعتراضات التي هي من قبيل الطعن واتهام الذمة والتي تتجاوز حدود اللباقة، لم يقابلها ﷺ بالامتعاض وبيظهار التآلم. ولم يهجم ﷺ إلى العقاب حتى لا يرهب الناس^(١) ويستعبدهم، ولهذا شجعهم على الجراءة في النقد البناء والمحاسبة المستمرة^(٢). وبذلك عالج الكبت كعائق يعوق دون حرية الناس في التعبير عن آرائهم. لقد بين القرآن المجيد ما لهذا العائق من خطورة على المجتمع، إذ تسود من خلاله عقلية الجمود التي تؤدي بدورها إلى مخاطر وكوارث، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِاللِّسَانِ وَقَصَّ مِنْ الشَّجَرَاتِ لَهُمْ يَدَكُرُونَ ﴿١٢٤﴾ فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحِسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ أَلَا إِنَّمَا طَّيَّرْتَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٢٥﴾﴾ [سورة الأعراف، الآية ١٣٠ - ١٣١]. والحق أنه على قدر انتشار حرية التعبير عن الرأي في المجتمع يكون اهتمام الناس بشؤون مجتمعهم. صحيح إن الانتساب إلى المجتمع الإسلامي متوقف على مدى ونوع الانشغال بقضاياها وهمومه المختلفة

(١) يراجع أمثلة لذلك عبد المتعال الصعيدي، حرية الفكر في الإسلام، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، بدون تاريخ، ص: ٤٦ - ٤٧ ومحمد نبيل كظم، كيف ندرّب أبناءنا على حرية التعبير، القاهرة، دار السلام، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص: ٧٩.

(٢) من ذلك ما رواه أبو سعيد الخدري أن علي بن أبي طالب بعث إلى رسول الله ﷺ بذهبية في اديم مقروط لم تحصل من ترابها، فقسما بين أربعة نفر... فقال رجل من أصحابه: كنا نحن أحق بهذا من هؤلاء. فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: ألا تأمنونني، وأنا أمين في السماء، يأتيني خبر السماء صباحا ومساء. فقام رجل غائر العينين، مشرف الوجنتين، ناشز الجبهة، كث اللحية، محلوق الرأس، مشمر الإزار، فقال: يا رسول الله، اتق الله، فقال له: ويلك أو لست أحق أهل الأرض أن يتقي الله؟ ثم ولى الرجل. فقال خالد بن الوليد: يا رسول الله، ألا أضرب عنقه؟ فقال له: لا، لعله أن يكون يصلي. فقال خالد: وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه. فقال له: إني لم أؤمر أن أنقب قلوب الناس. ولا أشق بطونهم.

يراجع أمثلة أخرى في الصعيدي عبد المتعال، حرية الفكر في الإسلام، ص: ٤٦ وما بعدها.

لقوله ﷺ: «من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم»، ولكن صحيح أيضاً أن استمرارية هذا الاهتمام ونجاحه، بل ونجاحه متوقف على مدى رسوخ حرية التعبير عن الرأي في المجتمع. وهكذا نشأ في البيئة الإسلامية الأولى جو عام يساعد كل فرد يعيش بين جنباتها على أن يعبر عن آرائه، وهو يتمتع بجرعات كافية من الحرية في التعبير، كما توفر لهذا الفرد مقادير مناسبة من الجرأة على التصريح بآرائه. لننظر كيف قدم كل واحد من المسلمين رأيه في نازلة الإفك بكل حرية في التعبير. عن عائشة قالت: «لما ذكر في شأني ما ذكر وما علمت به، قام رسول الله ﷺ في خطيبا، فتشهد فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله. ثم قال: «أما بعد أشيروا علي في أناس أبناوا أهلي، وأيم الله ما علمت على أهلي من سوء، وأبنوهم بمن. والله ما علمت عليه من سوء قط، ولا يدخل بيتي قط إلا وأنا حاضر، ولا غبت في سفر إلا غاب معي»^(١).

لقد رسخ النبي ﷺ لجو حرية التعبير في بيئته وفي محيطه. رسخ ذلك أولاً عندما جعل من الاهتمام بأمر المسلمين مظهراً من مظاهر الانتماء الصحيح للمجتمع الإسلامي لقوله: «من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم»^(٢). ولا يكون الاهتمام إلا إذا تحمل الجميع مسؤوليته في التعبير الحر عن رأيه في هذه المسألة أو تلك. ورسخ ﷺ ذلك ثانياً عندما جعل النصيحة موازية للدين الإسلامي في قوله: «الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم». ورسخ ذلك ثالثاً عندما طلب مشورة أصحابه، وطلب رأيهم في قتال أهل بدر وفي أسراهم وفي معركة أحد وفي غيرها من المسائل. ورسخ ذلك رابعاً في إحقاقه حق

(١) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب «عن الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وانتم لا تعلمون ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله رؤوف رحيم»، رقم الحديث ١١. وينظر أيضاً صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب: في حديث القذف وقبول توبة القاذف، رقم ٥٧.

(٢) حديث ضعيف.

المراجعة مع المتلبس بفعل قول أو فعل: هل هو صواب أو خطأ؟ وهل هو صواب أو أصوب؟. وكتب السيرة والسنة طافحة بالأمثلة والشواهد المتعددة على ذلك. بكل ذلك الترسخ نفهم كيف نشأ المسلمون الأولون في جو من الصراحة إلى أن سيطر عليهم التحجير والوصاية. ويروى أن عبد الملك بن مروان هو أول من حجر معارضة الخليفة في حال الخطبة في قصة وقعت^(١).

لم يحرمهم رسول الله ﷺ من «حق طلب الكلمة»^(٢). وحق طلب الكلمة كان راسخاً - كما بينا - في التربية النبوية التي أشاعها النبي ﷺ بين أصحابه، حتى حق لعمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يطلق تلك الصيحة المدوية في أبد الدهر، إذ صاح في وجه عمرو بن العاص: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا»^(٣). لقد قال رجل له يوماً: «اتق الله يا عمر» فقال أحد أعوانه: ألمثل هذا أمير المؤمنين يقال مثل هذا الكلام. فأجاب عمر: «لا خير فيكم إن لم تقولوها، ولا خير في إن لم أسمعها»^(٤). وقد بلغت الجرأة وحرية التعبير عنها بالنساء أن اعترضت بعضهن على إجراء عمر بن الخطاب بتخفيض مهورهن، فقالت: «ليس لك ذلك يا عمر لأن الله تعالى لم يضع حداً أقصى لمهر المرأة في قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمُ إِحْسَانَهُنَّ فَنَطَارَا فَلَآ تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا

(١) راجع الحجاب بن المنذر رسول الله ﷺ يوم بدر حين نزل بالجيش أدنى ماء من بدر. فقال الحجاب: أهذا منزل أنزلك الله ليس لنا أن نتقدمه أم هو الرأي والحرب والمكيدة إلى أن قال له رسول الله: «لقد أشرت بالرأي». ينظر ابن عاشور، أصول النظام الاجتماعي ص: ١٧٦.

(٢) وهو لعمر، الخطوة الأولى في الديمقراطية الصحيحة التي تبدأ كما قال الأستاذ محمد عابد الجابري: «بأول حق من حقوق الإنسان، حق طلب الكلمة... الكلمة لا تعطى، والحقوق لا تمنح، وإنما تؤخذ ويجب أن نأخذها». الجابري محمد عابد، وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، بيروت، لبنان، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص: ١٤٠.

(٣) السيوطي جلال الدين، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، بدون، ج ٢ ص: ١٠.

(٤) الطبري أبو جرير، تاريخ الأمم والملوك ج ٢ ص: ٦١٧.

أَتَاخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبِينًا ﴿٢٠﴾ [سورة النساء: ٢٠]. فقال عمر: «أصابت امرأة وأخطأ عمر»^(١).

عندما تخنق حرية التعبير عن الرأي فإنه يؤثر تأثيراً سلبياً على الذهنيات وأساليب التفكير، فلا يعود الفكر الإنساني متعاملاً متعاملاً موضوعياً مع المعطيات، وإنما يتعامل معها من خلال التأثير بمقولات المحيط، كما يفكر فيها بواسطة التبعية للبيئة الاستبدادية. ولهذا، وسعياً لعدم الوقوع بين برائن هذه التبعية وذلك التأثير السلبي، ضمن الرسول ﷺ في سنته وسيرته لأصحابه: أولاً الحرية في التعبير عن آرائهم وأفكارهم واجتهاداتهم، وفتح لهم بعد ذلك ثانياً أبواب الحوار في المشاكل التي تعترضهم^(٢)، إذ لا حوار بدون أن يدرك المتحاورن إدراكاً تاماً بأنهم أحرار في التعبير عن ذاتهم. وانطلاقاً من هذا الإدراك ثمة علاقة متبادلة بين حرية التعبير عن الرأي والنهوض بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لقوله ﷺ: «إذا عجزت أمتي عن أن تقول للظالم يا ظالم فقد تودع منها». وعن أبي هريرة أن أعرابياً قال للرسول ﷺ: «احمل لي على بعيري هذين فإنك لا تحمل لي من مالك ولا من مال أبيك». فأجابه الرسول ﷺ: «لا، وأستغفر الله» وكررها ثلاثاً، ودعا رسول الله ﷺ رجلاً وطلب منه أن يحمل بعير الأعرابي شعيراً وتمراً^(٣).

والحق أنه يطول بنا الكلام لو حاولنا استقراء المظاهر السلوكية لحرية التعبير عن الرأي كمبدأ راسخ في الدين الإسلامي. ومهما حاول المرء أن يستفرض جهده في إحصائها فلا يسعه في نهاية المطاف إلا أن يستوقفه مظهر مفصلي يتصل بنفي الإكراه. لا مجال في الدين الإسلامي للإكراه على الرغم

(١) المسعودي، مروج الذهب ج ٢ ص: ١٣٠.

(٢) يراجع أمثلة لذلك. من ذلك في غزوة حنين وكيف أفسح الرسول ﷺ للأنصار مجال الحرية في التعبير عن رأيهم. ابن هشام، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري، بيروت، لبنان، دار المعرفة، ٢٠٠٣ م، ج ٤ ص: ٣٧٠ وما بعدها.

(٣) البيهقي، شعب الإيمان، ٨٢٣٦.

من شمول الإرادة الإلهية لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كَلِمَةً تَمِيعًا أَقَاتَ لَنَاسٍ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة يونس، الآية ٩٩]. وإذا حصل وارتد بعضهم فإن هذا الارتداد لا يمكن أن يمثل حجرة عثرة في سبيل حرية الناس في التعبير عن اعتقاداتهم وآرائهم. سبب ذلك أن الله تعالى قادر مرة أخرى على اصطفاء أحرار آخرين يؤمنون بدينه لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ يَدَيْكُمْ عَنْ دِينِهِمْ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُمْ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ [سورة المائدة، جزء من الآية ٥٤] فلا مجال للإكراه على الدين لقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [سورة البقرة، جزء من الآية ٢٥٦]. ومن الملفت للنظر أن هذا النفي جاء في مقام اعتقادي يتصف الله جل جلاله في سياقه بكمال التوحيد في الألوهية بكل ما يعنيه من أنه حي، وقيوم، وملك، وحفيظ، وعلي، وعظيم، قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لِمَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [سورة البقرة، الآية ٢٥٥].

إن النكرة في آية الإكراه السابقة جاءت في سياق النفي. والنكرة عند جمهور الأصوليين إذا جاءت في هذا السياق فإنها تفيد عندهم العموم والاستغراق. وعليه فجنس الإكراه، أي كان نوعه، وأي كانت مرتبته، وأي كان مقامه، كل ذلك منفي نفيًا مطلقًا في هذا الدين بحسب الآية. ومن أنواع الإكراه المختلفة الإكراه على التعبير عن الرأي. قال الإمام محمد الطاهر بن عاشور في سياق تفسيره للآية السابقة: «جاء بنفي الجنس لقصد العموم نصًا، وهي دليل على إبطال الإكراه بسائر أنواعه لأن أمر الإيمان يجري على الاستدلال والتمكين من النظر»^(١)، وتبعًا لذلك الأصل المقرر في الإسلام هو لا مجال للإكراه في التعبير

(١) ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، تونس، نشر الشركة التونسية للتوزيع،

عن الآراء، أيا كان مجالها وأيا كان نوعها. الإكراه منفي في الابتداء والدوام. والمرء حر في التعبير عن آرائه قبل الدخول إلى الإسلام وبعد الخروج منه. فمثل المرتد بالنسبة للصعيدى عبد المتعال «مثل الكافر الأصلي في الدعوة إلى الإسلام، فكما يدعى الكافر الأصلي إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة، ويجادل بالتي هي أحسن، كذلك يدعى المرتد إلى العودة إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة، ويجادل فيه بالتي هي أحسن، ولا يكره على العودة إليه بوسيلة من وسائل الإكراه. كما لا يكره الكافر الأصلي على الإسلام بهذه الوسائل أيضاً»^(١).

مجمل القول في مظاهر حرية التعبير عن الرأي في الإسلام انتظامها في واجب التحرر من وصاية الغير. وهو واجب أصلي يهدف إلى التمكين لمبدأ نفي الإكراه في التعبير عن الفكر بصفة خاصة. فلم يجعل الله تعالى سلطاناً لأحد على السريرة أو الحركة الداخلية لفكر الإنسان، لأن كبت نتائج تلك السريرة والحيلولة دون إظهارها هو الجرثومة الأصلية في تخلفنا الفكري وتراجعنا الحضاري. ومن ثم إن الخطوة الأولية في النهوض والمواكبة هي التمكين في مجتمعاتنا الإسلامية لحق التظاهر المسؤول والإعراب الواعي عن ما يعن للمفكرين ولأولي الرأي من أمتنا من رأي وفكر. وتبعاً لذلك لا يسعني إلا أن أقتبس من كلام الأستاذ علال الفاسي رحمه الله فأقول معه: «يجب أن لا نشترط كثيراً من البلاغة ولا من البيان، لأن مهمتنا قبل كل شيء أن نكون الفكر الذي يمكن أن يقول، ومتى تكون فإنه سيعبر عن نفسه بأي لسان»^(٢).

لا تكمن أهمية خطاب حرية التعبير، في أن نلتمس لها مظاهر في هذه الديانة أو تلك. كما لا تكمن العبرة فحسب في أن نستشهد لحجبتها

(١) الصعيدى عبد المتعال، حرية الفكر في الإسلام ص: ٧٣.

(٢) علال الفاسي، النقد الذاتي، الرباط، نشر اللجنة الثقافية لحزب الاستقلال، الطبعة السابعة ١٩٧٩م، ص: ٦٠.

من نصوص هذا القانون أو ذاك المذهب. كل هذا مهم، ولكنه غير كاف. وإنما الأهم والأكثر نجاعة هو أن نتبصر أيضاً بأنها لا تمارس في المطلق، وإنما تمارس في واقع مجتمعي يتعرض لسوء الاستعمال أو لسوء التصرف. ومن ثم لا بد من معالجة مسألة ضوابط التعبير الحر عن الرأي.

رابعاً: الضوابط الإسلامية

مهما تكن درجة الإقرار بحرية التعبير عن الرأي فإنها مقيدة في الممارسة بجملة من الضوابط والمحاذير. ذلك ما تقره القوانين الوضعية والأنظمة السياسية والمواثيق الدولية... التعبير عن الرأي، خاصة في سياق التطور الإعلامي، معرض لسوء استعمال الحرية ولسوء التصرف فيها. لذا لا بد من قيود تحدد نوع تطبيقها، ولا بد من ضوابط تبرز حدودها. وكما وجدنا معطى التقييد في القوانين الوضعية والمواثيق الدولية المتنوعة، نجد أيضاً في الديانات السماوية ومنها الدين الإسلامي.

إن الله تعالى لما خلق آدم وزوجه فقد أباح لهما التمتع بخيرات الجنة وبنعيمها ولم يكن في سياق هذا التمتع الحر إلا قيد واحد، وهو ألا يأكلا من الشجرة الواحدة. قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٣٥﴾﴾ [سورة البقرة، الآية ٣٥]. ولما أساء استعمال حق الحرية في التصرف في نعيم الجنة كان التكليف بجملة من القيود والأحكام لقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ﴾ [سورة طه، جزء من الآية ١١٤]. وهكذا فلتن كان الإنسان في الإسلام حراً في التعبير عن آرائه، إلا أن هذا التعبير مقيد بضوابط ثلاثة: وهي عدم الإساءة، والموضوعية، وحفظ مصلحة المجتمع.

١ - ١ عدم الإساءة

أعني بهذا الضابط تجنب كل ما يدل في عرف الناس وفي

فطرتهم على الإساءة بحيث يكون المقصود الأصلي هو السب والتنقيص والتحقير. قال ابن تيمية رحمه الله: «يجب أن يرجع في حد الأذى والشتم والسب إلى العرف، فما عده أهل العرف سباً وانتقاصاً أو عيباً أو طعناً ونحو ذلك فهو من السب وما لم يكن كذلك، وهو كفر به، فيكون كفراً ليس بسب»^(١). ولا يتناقض هذا الضابط مع واجب بيان الحق المقترون بالصدر الرحب واللسان الطلق والحجة الدامغة، وهو الأسلوب الذي نهجه القرآن المجيد في الرد على أهل الكفر ونقض مذهبهم وأديانهم. وهكذا إن المقصد الشرعي من نهي الشارع عن الوقوع في سب آلهة المشركين هو «الإغضاء عن سبابهم وبذيء أقوالهم مع الدوام على متابعة الدعوة بالقرآن، فإن النهي عن سب أصنامهم يؤذن بالاسترسال على دعوتهم وإبطال معتقداتهم مع تجنب المسلمين سب ما يدعونهم من دون الله»^(٢). وهكذا، وانطلاقاً من الوعي بهذا الضابط، عندما تنشر جهة ما صورة مسيئة لهذه الديانة أو تلك، كما حدث مع الرسوم الكارتونية في الدانمارك، لا تكون هذه الجهة ممارسة لحقها في حرية التعبير، وإنما ارتكبت جريمة القذف بالسوء، والسوء متعدد الألوان والأشكال: قد يكون كراهية أو معاداة أو كذباً وبهتاناً أو تهجماً.

وعليه وتبعاً لهذا الضابط تنقيد ممارسة حرية التعبير عن الآراء في الإسلام بعدم الوقوع في مهاوي السب بكل ما يلزم عنه من قذف وشتم واستهزاء وسخرية وبذاءة واحتقار ومعرفة ونقيصة. والذي يشهد لهذا الضابط قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آسَفْنَاهُ بِرَسُولٍ مِنْ قَبْلِكَ فَكَافَى بِالذَّيْنِ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [سورة الأنعام، الآية ١٠] وقوله: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِنَّكَ رَبِّهِمْ تَرْجِعُهُمْ فَيُنسِبُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة الأنعام، ١٠٨]، وقوله تعالى: ﴿وَجَدِلْتُم بِاللَّيْلِ هِيَ أَحْسَنُ﴾ [سورة

(١) ابن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول ج ٣ ص: ٩٩٢.

(٢) ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير ج ٧ ص: ٤٢٨.

النحل، جزء من الآية ١٢٥]. وقول الرسول الكريم محمد بن عبد الله ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»^(١). وعن عائشة أنه ﷺ قال: «أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم»^(٢). . . وقال ﷺ فيما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه»^(٣). وسئل ﷺ أيضاً فيما رواه أبو موسى الأشعري: «يا رسول الله، أي الإسلام أفضل؟ قال: من سلم المسلمون من لسانه ويده»^(٤). وروي عنه ﷺ: «ليس المؤمن بالطعان، ولا اللعان، ولا الفاحش، ولا البذيء»^(٥).

ويمكن أن ندرج ضمن هذا الضابط أيضاً عدم اللغو والزور وترويج الضلالات من كذب وبهتان لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ [سورة الفرقان، جزء من الآية ٧٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَعُوا بِاللَّغْوِ آعَرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلَّمْ عَلَيْكُمْ لَا تَبْنِي الْجَنَّةَ﴾ [سورة القصص، الآية ٥٥].

كما ندرج تحت هذا الضابط عدم الاعتداء على الكرامة الإنسانية بالقذف. لا يمكن لحرية التعبير عن الرأي في ضوء هذا الضابط أن

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله، رقم الحديث ٤٨. وينظر أيضاً صحيح مسلم، كتاب الإيمان: باب قزل النبي ﷺ: «سباب المسلم...».

(٢) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب «و هو ألد الخصم»، رقم الحديث ٤٥٢٣ وصحيح مسلم، كتاب العلم، باب في الألد الخصم، رقم الحديث ٢٦٦٨، بلفظ: «إن أبغض الرجال...» وسنن الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة، رقم الحديث ٢٩٧٦.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، رقم الحديث ١٠.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب أي الإسلام أفضل، رقم الحديث ١١ وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل، رقم الحديث ١٦٣.

(٥) سنن الترمذي، باب ما جاء في اللعنة: رقم الحديث ١٩٠٠، ج ٧ ص: ٢٤٦. ومسند أحمد بن حنبل رقم الحديث ٣٦٤٦، ج ٨ ص: ١٨١.

تكون ذريعة للعبث بأعراض الناس لقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة النور، الآية ١٦] يترتب على جريمة القذف اعتداء كبير على الكرامة الإنسانية، وينجم عن هذا الاعتداء مفسد كبيرة، لعل أعظمها نشر الأحقاد والإحزن. قال الأستاذ فتحي الدريني: «إن جريمة الاعتداء على الكرامة الإنسانية لا تقل خطراً على المجتمع عن الاعتداء على النفوس بحسب المآل، ذلك لأن الوقائع في البيئات التي ابتليت بمثل هذه الجريمة قد أثبتت أنها منشأ الفتنة التي تؤدي إلى التقاتل وسفك الدماء غالباً، فضلاً عن زرع الإحزن والأحقاد التي لا تمحي»^(١).

يقتضي إعمال هذا الضابط أن يكون المعبر عن رأيه لنا، يدافع عن وجهة نظره بالتى هي أحسن لقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا تُلَاقِيَهُ يَدَّكُرُ أَوْ يُخَشِئُ﴾ [سورة طه، الآية ٤٤] وقوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِّ لَهُمْ بِالَّذِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [سورة النحل، جزء من الآية ١٢٥] ولقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّذِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَتْ لِلإِنْسَانِ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ [سورة الإسراء، الآية ٥٣]. وعليه، وفي إطار هذا الضابط، لا ينبغي أن يتحول الاختلاف في تقدير الصواب أو الخطأ في مجال حرية التعبير عن الرأي إلى حق أو باطل. ومن ثم لا يعد المهزوم في الحوار والتعبير الحر منحرفاً عن الحق أو منحازاً للباطل.

١ - ٢ الموضوعية

أعني بهذا الضابط الاحتكام إلى الصدق والنزاهة والأمانة وعدم القفز على المعطيات الموضوعية. ولا تخفى أهمية هذا الضابط في الوقت الحاضر إذ تطورت وسائل التعبير حتى أصبحت تتحكم في

(١) فتحي الدريني، خصائص التشريع الإسلامي، ص: ٢٥٤. يراجع في ذلك بالنسبة لحادث الإفك محمد يوسف مصطفى، حرية الرأي في الإسلام، القاهرة، مكتبة غريب، بدون، ١٤٣.

تشكيل كثير من المواقف وتحديد قيم كثير من أنماط السلوك، بل وأوضحت من وسائل تشويه الصورة النمطية للكثير من الأديان والمذاهب والآراء للإسلام والمسلمين.

لقد ذم القرآن المجيد الكذب، وأمر بالصدق في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [سورة التوبة، الآية ١١٩] وقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوهُ﴾ [سورة الحجرات، الآية ٦]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿٣٦﴾﴾ [سورة الإسراء، الآية ٣٦]. لا ينبغي أن يقع الرأي العام بدعوى حرية التعبير عن الرأي في شرك الانخداع والغش. وأخطر غش هو الغش الذي يمس المعلومات السائدة. ولهذا إن التدقيق مطلوب لأن الأمر متعلق بعقول الناس ومتصل بتشكيل مواقفهم من قضايا المجتمع. قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ أَلْحَافٍ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [سورة النساء، الآية ٨٣].

عن عبد الله بن عمرو أن الرسول ﷺ قال: «أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا اؤتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر»^(١)، لقد سبق للرسول ﷺ أن كان مثلاً فريداً في الإنصات للغير في سلوكه، إلا أن المشركين أخطأوا فهم هذا السلوك النبوي فغير بأنه «أذن». قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة التوبة، جزء من الآية ٦١] ومعنى «أذن» أنه ﷺ يعطي أذنه لكل قائل يلقي فيها ما يقوله له، فهو في نظر هؤلاء الناس سماع لكل قول يجوز عليه الكذب والخداع دون أن يتنبه إلى الغش والمخاتلة والزور. والحق أن هؤلاء ينسون ويتناسون ما يشي به الاستماع من انفتاح على الغير وإعطائه الفرص النادرة في التعبير الحر عن آرائه. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [سورة هود، الآية ٨٤].

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب علامة المنافق، رقم ٣٤.

نفهم، انطلاقاً من هذا الضابط الموضوعي، المغزى من كون الرأي المبني على العلم الراشد أحد مصادر التشريع في الإسلام. الرأي الصادق والتزيه والأمين والمبني رأي موضوعي في الإسلام^(١). والرأي الموضوعي قبل أن نصرح به ونحن على كل حال أحراراً في التعبير عنه، يجب أن يكون مسبقاً بإنصاف للغير وانفتاح إيجابي عنه لأن ذلك من الاستماع المحمود في الكتاب المجيد في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ سَتِمُونَ الْقَوْلَ فَصَيِّغُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [سورة الزمر، جزء من الآية ١٨]. إن التعريف في قوله تعالى: ﴿الْقَوْلَ﴾ تعريف للجنس، أي يستمعون الأقوال كلها، سواء كانت أقوال هدى وحكمة، أو كانت أقوال ضلال وأوهام. فقبل القفز على التعبير إلى الرأي يجب أن نهضم ما لدى الغير من آراء وأفكار عن طريق التمثل الموضوعي لما أنتجه بفهم عناصره، واستيعاب بنياته، والإحاطة ببنياته، والتمكن التزيه من مقاماته وسياقاته.

ولا يخفى أن اسم التفضيل في قوله تعالى: ﴿فَيَصَيِّغُونَ أَحْسَنَهُ﴾ هو للدلالة على قوة الوصف النقدي الذي يتصف به المؤمنون، وبالأحرى العلماء منهم. قال الإمام ابن عاشور رحمه الله^(٢): «أثنى الله عليهم بأنهم أهل نقد يميزون بين الهدى والضلال، والحكمة والأوهام. نظار في الأدلة الحقيقية، نقاد للأدلة السفسطائية»^(٣)، ولهذا لا بد من العدل وطلب السداد أثناء التعبير عن آرائنا لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ

(١) يراجع أمثلة لذلك في كتاب حرية الرأي لمصطفى ص: ١٣٣.

(٢) الإمام محمد الطاهر بن عاشور رحمه الله/المزاد سنة ١٨٩٢م - ١٢٩٦هـ والمتوفى ١٩٧٣م ١٣٩٣هـ/ من علماء الإسلام المبرزين. اعتلى مناصب سامية في تونس ومناصب علمية مختلفة. من أشهر مؤلفاته: تفسيره التحرير والتنوير، وكتابه الذائع الصيت مقاصد الشريعة الإسلامية، وكتاب أصول النظام الاجتماعي في الإسلام وغيرها من المؤلفات الرصينة. يراجع للتوسع في ذلك كتابي نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن: ١٩٩٥م، الطبعة الأولى، ص: ٧٥ - ٩٨.

(٣) الإمام محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، بدون، ج ٢٣ ص: ٣٦٦.

فَاعْدِلُوا ﴿ [سورة الأنعام، جزء من الآية ١٥٣] وقال تعالى أيضاً: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿ ﴿ [سورة الأحزاب، الآية ٧٠].

١ - ٣ حفظ مصلحة المجتمع

ليست حرية التعبير عن الرأي في الإسلام مطلقة، وإنما هي حرية مقيدة بالمحافظة على مصالح المجتمع. نعم هي مرسلة في أصلها، لكن مسؤولية الاستخلاف أو أمانة التكليف تجعل ممارستها مقيدة بما يحفظ للآخرين مصلحتهم وحريتهم أيضاً^(١). وهكذا إن الحرية بأنواعها المختلفة، بما فيها حرية التعبير عن الرأي، حرية محدودة كما قال الإمام محمد الطاهر بن عاشور: «بما حددت به شريعة الإسلام أعمال الأمة في تصرفاتهم الفردية والجماعية في داخل البلاد ومع الأمم المجاورة والمتعاملة من جلب مصلحة المسلمين ودرء المفسدة عنهم على جلب المصلحة إن تعذر الجمع بين الأمرين، ومن سلوك أمثل الطرق السياسية لتأمين الأمة من غوائل العدو، ومكر من يتربص بهم من الدوائر»^(٢).

إن الأصل هو حرية التعبير عن الرأي، لكن ذلك محدود بما لا يفضي إلى المفاصد العظيمة التي تهدد هوية المجتمع الإسلامي. ومن ثم يمنع التعبير الذي يتخذ صاحبه من شعار ومن مناخ حرية التعبير عن الرأي مطية للعداء للإسلام ولأهله وتفتيت ما تبقى من وحدة إسلامية، وتقويض وحدة الأسرة الإسلامية، وهدم الوحدة الوطنية لكل بلد من البلدان الإسلامية. لا يسعني هنا إلا أن أدعو مع غيري للتدقيق في أحوال من أعلن من يعلن عن رأيه، وعن ارتداده في هذا الزمان كسلمان رشدي وغيره، لنرى كما قال الأستاذ محمد سعيد رمضان البوطي: «كيف قفزوا من دائرة حرية الاعتقاد والفكر إلى ساحة الحرب المعلنة

(١) علي عبد الواحد وافي، الحرية في الإسلام، سلسلة اقرأ رقم ٣٠٤، دار المعارف، ١٩٦٨م، ص: ٥.

(٢) ابن عاشور، أصول النظام الاجتماعي، ص: ١٧٠.

ضد الإسلام وأهله»^(١). وعليه ليس لأمثال هؤلاء أن يدعوا ويروج تحت لافتة حرية التعبير عن الرأي للأفكار ليس فحسب لأنها شاذة عن الأمور المعلومة من الإسلام ضرورة، وإنما لأنها تتناقض مع المصلحة المجتمعية للمسلمين.

إن الأصل هو أن تفضي حرية التعبير عن الرأي إلى المصلحة الموضوعية التي تخدم مجموع الهيئة الاجتماعية كإسداء النصح لرجال السلطة، وتسهيل مسالك حصول الناس على حقوقهم، والحد من طغيان أية سلطة من سلطات الدولة على الأخرى، والتمكين للفكر العلمي في المجتمع، وترسيخ الفكر الحر، وتكريس قيم وأساليب المحاسبة والنقد الذاتي والمنتج، وتجذير قيم الابتكار والخلق والإبداع... وكلها مصالح يمارسها أهل النظر والاختصاص من خلال مظاهر مختلفة لحرية التعبير، ومنها مظهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي تنظمه مؤسسات الدولة المعاصرة: دولة القانون... فلا يخفى - وكما مر سلفاً - أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من مظاهر حرية التعبير عن الرأي في الإسلام، لكن ممارسة هذا الواجب الشرعي والنهوض به يتطلب من ممارسه والقائم به الالتزام بضابط الموازنة الدقيقة بين المصالح والمفاسد التي سيسفر عنها النهوض بهذا الواجب الشرعي. فحرية التعبير في ضوء هذا الضابط ليست مطلقة، وإنما هي حرية مقيدة بمدى الضرر الذي يلحق الغير^(٢). وفي هذا المضممار سبق للرسول ﷺ أن قال: «لا ضرر ولا ضرار»^(٣).

ولا نجد هنا أبلغ في تصوير هذا الضابط من حديث السفينة الذي

(١) البوطي، الجهاد في الإسلام، ص: ٢١٣.

(٢) يراجع للتوسع عبد الوهاب الشيشاني، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الإسلام والنظم المعاصرة، طبعة ١٩٨٠ م، ص: ٣٤٦. ويراجع أيضاً محمد أبي زهرة، المجتمع الإنساني في ظل الإسلام، بيروت، دار الفكر العربي، ص: ١٨٩.

(٣) رواه مالك وابن ماجه واحمد: ينظر موطأ مالك، كتاب الأقضية، باب القضاء في المرفق.

قال من خلاله رسول الله ﷺ: «مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا، فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً»^(١). لا يتصور مفهوم حرية الإسلام، انطلاقاً من هذا الحديث، في صورة الفعل الحيواني السائب الذي لا قانون يردعه ولا وازع يمنعه، وإنما يتصور مفهوم الحرية في صورة الفعل الإنساني المنخرط في الهيئة الاجتماعية والمحتكم في الوقت نفسه إلى ما يحقق مصلحتها العامة. يبدو من هذا الحديث ما يشير إليه من العبرة في حرية التعبير عن الرأي ليست فحسب في عدم القصد إلى الإضرار بالغير، وهذا هو ما جاء منصوصاً عليه في الحديث بعبارة: «لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا»، وإنما العبرة في هذه الحرية في ما تؤول إليه من نتائج وعواقب.

وعليه لا ينبغي للفرد، مهما كانت مرتبة موقعه داخل المجتمع، أن يستبد برأيه بحجة أنه حر في التعبير عن رأيه ما دام قصده هو مصلحة المجتمع. فقد تسفر ممارسته لهذه الحرية إلى نتائج وخيمة على المجتمع. قال الأستاذ فتحي الدريني: «الحق أو الحرية يكون مشروعاً في أصله، ولكنه يصبح غير مشروع في الممارسة والعمل بالنظر إلى النتائج الواقعة أو المتوقعة»^(٢). وقدماً سبق للعز بن عبد السلام أن قرر قاعدة أن كل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل. وقال ابن تيمية: «فحيث كانت مفسدة الأمر والنهي أعظم من مصلحته لم تكن من أمر الله به، وإن كان ترك واجب أو فعل محرم»^(٣). وللأصوليين والفقهاء

(١) صحيح البخاري، كتاب الشركة، باب هل يقرع في القسمة والاستهام، رقم الحديث ٢٤٩٣.

(٢) فتحي الدريني، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، ص: ٣١٦.

(٣) ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، تحقيق محمد زهري النجار، نشر المؤسسة السعودية بالرياض، ١٩٨٠م، ص: ١١٧.

كثير من القواعد في هذا الضابط منها الضرر الأشد يزال بالضرر
الأخف، والضرر لا يزال بالضرر وغيرها من القواعد.

* * *

الخاتمة

حاولت في هذا البحث دراسة حرية التعبير عن الرأي من زاويتين رئيسيتين: الأولى زاوية نوع حضورها في الأحكام الفقهية والبيانات الحقوقية، والثانية زاوية مظاهرها وضوابطها في الشريعة الإسلامية. ويمكن القول إن هذه الدراسة قد أفضت بي، ويتوفيق من الله عز وجل، إلى جملة من الخلاصات أعرضها في النقاط الآتية:

١ - يشكل النهوض بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتعبير عن الارتداد من أهم مباحث حرية التعبير عن الرأي في الفقه الإسلامي.

٢ - الإقرار بحرية التعبير عن الرأي في البيانات الحقوقية وفي الشريعة الإسلامية لا يغني عن تقييدها. وإذا كان المنطلق في الإقرار بالنسبة للبيانات الحقوقية الغربية هو الإنسان نفسه فإن المنطلق بالنسبة للشريعة الإسلامية هو واجب التحرر من كل سلطان غير سلطان التكليف بالأحكام الشرعية التي تجعل الإنسان العبد لله وحده متحرراً من كل سلطان. مجمل القول من ضوابط حرية التعبير عن الرأي في الإسلام انتظامها في أصناف من الضوابط الأخلاقية والمجتمعية والعلمية. الصنف الأخلاقي من شأنه أن يدفع المفكر في تعبيره الحر عن رأيه إلى اجتناب كل إساءة للغير. والصنف الموضوعي يحمل هذا المفكر على تكوين رأي علمي قبل القفز إلى التعبير عنه. والصنف المجتمعي منها يجعل رأيه الحر متبصراً بما تقتضيه المصلحة المجتمعية. وكلها ضوابط لها أهمية بالغة في تعريف مفهوم حرية التعبير عن الرأي.

٣ - إن مفهوم حرية التعبير عن الرأي في الإسلام مركب من مظاهر وضوابط. فمظاهر هذا المفهوم متفرعة عن أصل التحرر من كل سلطان على رأي الإنسان وتعبيره. أما ضوابطه فنابعة من مسؤوليته

وتنقسم إلى ثلاثة أصناف: صنف أخلاقي يحفظ للغير وللشخص المنتقد عواطفه من أن تمس بأي صورة من صور الإساءة. وصنف موضوعي يتوخى العلمية في الرأي المعبر عنه. وصنف مصلحي ينشد الحرص على مقومات المجتمع، ومنها مقوماته الدينية، من الاندثار والضياع. ففي ضوء كل تلك الأصناف يجب محاوراة الآراء المخالفة لنا في العقائد وفي المذاهب، وفي الآداب والأذواق. ومهما يكن مبلغ الإساءة للمخالفين لنا فلا ينبغي للنخبة المفكرة منا أن تلجأ إلى ما يماثلها، وإنما عليها أن تسلك في تعبيرها عن الرأي المخالف ضوابط الإحسان في التعبير والموضوعية العلمية في الرأي. بسلوك هاذين الضابطين نكون قد حرصنا أشد الحرص على الصورة الصحيحة لديننا ولمجتمعنا. وهي صورة عدم السقوط في الاستفزاز والاستخفاف الذي يريد الآخرون أن تقع في حفرهما الضيقة. وهو ما حذرنا منه الله عز وجل.

٤ - يجعل ضابط عدم الإساءة التعبير الحر عن الرأي مقيداً بعدم الإساءة إلى العواطف الإنسانية والعقائد الدينية. ولا يتناقض هذا الضابط مع ضابط الموضوعية لأن الاختلاف في العقائد الدينية وفي المشاعر الإنسانية لا يمكن أن يكون عائقاً عن ممارسة الاستيعاب التام للموضوع ونقده وتجاوزه إن أمكن بمسالك الفكر العلمي المعروفة من نزاهة وتريث واستقراء ومقارنة وتبصر للعلاقات بين الأسباب والمسببات. . . والشاهد والمثل على عدم التناقض بين عدم الإساءة والموضوعية أن القرآن الكريم بقدر ما نهى عن سب آلهة المشركين بين تهافت عقائدهم وعدم استنادها إلى الصحيح من البراهين والأدلة.

٥ - لا يمكن تحديد هذا المفهوم بالاقصار فحسب على كونه حقاً مرسلأً له تجليات ومظاهر في الموروث من الأحكام الفقهية والنصوص الدينية، وفي المستورد من البيانات الحقوقية والقوانين الوضعية. كما في التعاريف الآتية: من ذلك تعريف الأستاذ وهبة الزحيلي: «هي أن يستطيع كل إنسان التعبير عن رأيه وأفكاره للناس سواء كان ذلك بشخصه أم بوسائل النشر المختلفة، أم بواسطة الروايات التمثيلية أم

الأفلام السينمائية»^(١). ومن ذلك أيضاً تعريف الأستاذ زيد الكيلاني: «قدرة كل فرد في أن يحدد بنفسه من خلال عقله وحواسه ما يعتقد أنه الصواب والصحيح في أي موضوع من الموضوعات»^(٢). والحق أنها من صنف التعريفات المثالية لأن الحرية بصفة عامة لا تتحقق في الآن وفي الحاضر، بل ترجأ دائماً إلى المآل وإلى المستقبل. قرر ذلك هيجل عندما تتوافق وتتناغم أهداف كل من الفرد وعقلانية الدولة ومصير التاريخ. كما قرر ذلك ماركس عندما يختفي المجتمع المبني على الملكية وعندما يستوعب الإنسان العلوم الموضوعية.

٦ - كما لا يمكن الاقتصار عند تحديد هذا المفهوم على قيوده وضوابطه، كما في تعريف الأستاذ محمد يوسف مصطفى: «حرية الرأي هي حق المرء في التعبير بكلمة صادقة أمينة لا تعكس مصالح ذاتية، يريد بها صالح الجماعة المسلمة التي ينتمي إليها، ويطلقها لكي تقرأ حقاً أو تقاوم باطلاً. ويوردها مستخدماً لقنوات ووسائل التعبير المباحة والمشروعة مع الالتزام بأخلاقيات الإسلام ومبادئه»^(٣). عوض ذلك لا بد من المزاجية بين الإقرار بحق حرية التعبير عن الرأي وبين ضرورة تقييده، مزاجية تتناغم مع النظرية النقدية للحرية التي تقول أو تريد أن تقول: «أن الحرية في مفهومها تناقض وجدل: توجد حيثما غابت، وتغيب حيثما وجدت. والنظرية هي الكشف عن ذلك الجدل... كل ما تقوله النظرية هو أن الحرية لكي تتحقق يجب أن تعقل، ولكي تعقل يجب أن تطبق»^(٤).

٧ - يصعب في نظري، إن لم أقل، يستحيل على من يطمح إلى

(١) نقلاً عن محمد نبيل كاظم، كيف ندرّب أبناءنا على حرية التعبير، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص: ٨.

(٢) زيد الكيلاني، مفاهيم الحق في الإسلام والفقه الوضعي، ص: ١٨٧.

(٣) محمد يوسف مصطفى، حرية الرأي في الإسلام، مكتبة غريب، بدون، ص: ٤٠.

(٤) عبد الله العروي، مفهوم الحرية، البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤م، ص: ٨٦ وراجع أيضاً الصفحات: ٦٣ - ٦٩.

التعريف بمفهوم حرية التعبير عن الرأي أن يغيب عن باله التناقضات التي تنشأ عن تطبيقها. تقدم لنا الممارسة اليومية شواهد حية ومتعددة على أن حرية التعبير عن الرأي تُمارس ضمن دوائر محددة قد تضيق وقد تتوسع بحسب هذا المجتمع أو ذاك، أو بحسب المستوى التاريخي لهذا البلد أو ذاك، وبحسب مبلغ التحضر الذي وصلت إليه هذه الدولة أو تلك. لا توجد حرية للتعبير عن الرأي في المطلق. صحيح أننا قد نحتفي جميعاً بحرية التعبير عن الرأي، لكن صحيح أيضاً أننا نفكر فيها ونحن واعون وعياً تاماً بأنها تمارس في معظم الأحوال ضمن ضوابط معينة. لا يوجد مجتمع يتشكل تاريخ فكره من مظاهر حرية التعبير عن الرأي وحدها، كما لا يوجد مجتمع أيضاً يبنى تاريخ فكره من مظاهر تقييد حرية التعبير عن الرأي. ففي تاريخ كل المجتمعات هناك جدل مستمر بين حرية التعبير عن الرأي وقيودها أو ضوابطها. ولعل هذا منشأ معظم إشكالات حرية الرأي أو الفكر^(١).

٨ - حال إن الإقرار النظري بحرية التعبير عن الرأي لا يغني عن التبصر بالتطبيق العملي لها في الواقع. ومن ثم هنا إزاء معادلة تتكون من طرفين: طرف الإقرار بحرية التعبير عن الرأي، وطرف التطبيق بما يمثله واقعه من إكراهات وضغوط تستلزم وضع ضوابط حتى لا يكر التطبيق العملي على حرية التعبير عن الرأي بالنقض والإبطال. يطمح صاحب الرأي في ضوء هذه المعادلة، وباستمرار، إلى توسيع مجال وهوامش حرية التعبير في مجتمعه، خاصة إذا كان يعيش في مجتمع عششت في محيطه الثقافة الاستبدادية، ورسخت في هياكله الروح التسلطية التي تجعل المستبد كما قال عبد الرحمن الكواكبي رحمه الله: «يضع كعب رجله على أفواه الملايين من الناس يسدها عن المنطق بالحق، والتداعي بمطالبته»^(٢).

(١) قال الأستاذ محمد وقيدى: هذا إشكال أساسي لأن إشكالات أخرى تنبثق عنه وتشكل عناصرها انطلاقاً من عناصره. بعض إشكالات حرية التفكير، جريدة

العلم، ٢٢، غشت، ١٩٩٣م.

(٢) عبد الرحمن الكواكبي، الأعمال الكاملة، ١٩٧٠م، بدون، ص: ٣٧٠.

٩ - إن المقصود عندي بمفهوم حرية التعبير عن الرأي في الإسلام، وفي ضوء الوعي النقدي بهذه المعادلة، تخلص الإنسان النسبي من سلطان أخيه الإنسان على فكره، وتخلصه من تحجيره على تعبيره عنه. ولا يتم هذا التخلص في المطلق، وإنما يتم بمراعاة المفكر لضوابط عدم الإساءة إلى الغير، والموضوعية في الرأي المعبر عنه، فضلاً عن الحرص على مصلحة المجتمع الذي يحتضنه. وعلى هدي من هذا المفهوم، سواء في ما يدل عليه من مظاهر أو في ما يستند إليه من ضوابط، نستمد الأحكام الشرعية لحرية التعبير عن الرأي في الإسلام.

والله الموفق للصواب.



مصادر البحث ومراجعته

- ١ - محمد الطاهر بن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، تونس، الشركة التونسية، ١٩٧٨م. تفسير التحرير والتنوير، تونس، نشر الشركة التونسية للتوزيع، بدون.
- ٢ - الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق عدنان داوودي، دمشق، دار القلم، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
- ٣ - فرانز روزنطال، مفهوم الحرية في الإسلام، دراسات في مشكلات المصطلح وأبعاده في التراث العربي الإسلامي، ترجمة رضوان السيد ومعن زيادة، بيروت، لبنان، نشر دار المدار الإسلامي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م.
- ٤ - الجرجاني، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، ١٩٨٥م.
- ٥ - كريم كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، الإسكندرية، ١٩١٧م.
- ٦ - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩م.
- ٧ - محمد حلمي، المبادئ الدستورية العامة، بيروت، دار الفكر العربي.
- ٨ - سليمان عبد الجواد، الديمقراطية في الإسلام، مصر، طبعة أحمد مخيمر، بدون تاريخ.
- ٩ - الموسوعة العربية العالمية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- ١٠ - عبد العزيز الخياط، الحرية السياسية في الإسلام بين الخصوصية والعالمية، بحث منشور ضمن بحوث حقوق الإنسان في الإسلام، مؤسسة آل البيت، ١٩٩٧م.
- ١١ - محمود عكام، الموسوعة الإسلامية الميسرة، حلب، دار صحارى، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- ١٢ - فتحي الدريني، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
- ١٣ - رحيل محمد غرابية، الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلامية، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، دار المنار للنشر والتوزيع، سلسلة الرسائل الجامعية رقم ٣٣، ٢٠٠٠م.

- ١٤ - زكي نجيب محمود محوود، عن الحرية أتحدث، مصر، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٥ - صبحي المحمصاني، أركان حقوق الإنسان بحث مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الحديثة، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.
- ١٦ - الناصري أحمد بن خالد، الاستقصا من أخبار دول المغرب الأقصى، البيضاء، المغرب، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٩٥٤م.
- ١٧ - علاال الفاسي، دفاع عن الشريعة، الرباط، مطبعة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م، ص: ١٦٢. مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، البيضاء، المغرب، مكتبة الوحدة العربية، بدون؛ النقد الذاتي، الرباط، نشر اللجنة الثقافية لحزب الاستقلال، الطبعة السابعة، ١٩٧٩م.
- ١٨ - محمد سليم العوا، الحق في التعبير، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م.
- ١٩ - محمد الغزالي، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، الإسكندرية، دار الدعوة، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٢م/١٤٢٢هـ.
- ٢٠ - أحمد الريسوني، حرية الاعتقاد وقضية الردة في الإسلام، الحلقة التاسعة، جريدة المساء، ١٠ شتنبر، ٢٠٠٨م.
- ٢١ - ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار الحديث، ٢٠٠٤م/١٤٢٤هـ.
- ٢٢ - متولي عبد الحميد، مبادئ نظام الحكم في الإسلام، الإسكندرية، منشأة المعارف، الطبعة الرابعة، ١٩٧٨م.
- ٢٣ - أبو بكر بن العربي، أحكام القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت، لبنان، دار المعرفة، بدون تاريخ.
- ٢٤ - فوزي البدوي، المحنة وحرية التفكير الديني في الإسلام الكلاسيكي، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد ٤، فبراير ١٩٩٧م.
- ٢٥ - محمد عابد الجابري، المثقفون في الحضارة العربية محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م؛ وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، بيروت، لبنان، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- ٢٦ - ابن حزم في كتابه مراتب الإجماع، دار الكتب العلمية، بدون.
- ٢٧ - محمد شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، القاهرة، مصر، دار الشروق، الطبعة السادسة، ١٩٧٢م.

- ٢٨ - محمد إدريس حسن، تحرير مفهوم حرية التعبير واحترام الأديان والمقدسات، بحث مرقون، مقدم إلى المؤتمر العالمي لنصرة النبي ﷺ، المنامة، البحرين، بدون تاريخ.
- ٢٩ - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الشرعية الدولية، الرسالة الصحفية رقم ٣، منشورات الأمم المتحدة، جنيف، ١٩٩٠م.
- ٣٠ - الدراجي أحمد، التنظيم القانوني للصحافة في البلدان العربية، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد ٤، فبراير ١٩٩٧م.
- ٣١ - فيصل شطاوي، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، عمان، دار الحامد، ١٩٩٧م.
- ٣٢ - أحمد البخاري وأمينة جبران، الحريات العامة وحقوق الإنسان مقارنة من البعد النظري إلى الواقع الراهن، نشر المنشورات الجامعية المغاربية، مراكش، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- ٣٣ - نظام عسان، مدخل إلى حقوق الإنسان، عمان، ١٩٩٩م.
- ٣٤ - جمال البناء، الإسلام وحرية الفكر، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- ٣٥ - عبد الله لحدود وجوزف مغيزل، حقوق الإنسان الشخصية والسياسية، بيروت، لبنان، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.
- ٣٦ - الطبري ابن جرير، تاريخ الأمم والملوك، دار الفكر ١٩٧٩م.
- ٣٧ - أحمد الريسوني، الأمة هي الأصل مقارنة تأصيلية لقضايا الديمقراطية، حرية التعبير، الفن، مكناس، المغرب، ضمن سلسلة اخترت لكم رقم ٦، ٢٠٠٠م.
- ٣٨ - سيد قطب، خصائص التصور الإسلامي ومقوماته، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، ص: ٢٠٠م العدالة الاجتماعية في الإسلام، القاهرة، دار الشروق، الطبعة السادسة عشرة، ٢٠٠٦/، ١٤٢٧هـ.
- ٣٩ - أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بدون.
- ٤٠ - محمد عبد القادر أبو فاؤس، حكم الشورى في الإسلام ونتيجتها، عمان، دار الفرقان، ١٩٨٨م.
- ٤١ - الصعيدي عبد المتعال، حرية الفكر في الإسلام، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
- ٤٢ - محمد نبيل كظم، كيف ندرّب أبناءنا على حرية التعبير، القاهرة، دار السلام، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- ٤٣ - السيوطي جلال الدين، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، بدون.

- ٤٤ - ابن هشام، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري، بيروت، لبنان، دار المعرفة، ٢٠٠٣م.
- ٤٥ - محمد يوسف مصطفى، حرية الرأي في الإسلام، القاهرة، مكتبة غريب، بدون.
- ٤٦ - إسماعيل الحسني، نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن، ١٩٩٥م، الطبعة الأولى.
- ٤٧ - عبد الوهاب الشيشاني، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الإسلام والنظم المعاصرة، طبعة ١٩٨٠م.
- ٤٨ - محمد أبي زهرة، المجتمع الإنساني في ظل الإسلام، بيروت، دار الفكر العربي.
- ٤٩ - ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، تحقيق محمد زهري النجار، نشر المؤسسة السعودية بالرياض، ١٩٨٠م.
- ٥٠ - عبد الله العروي، مفهوم الحرية، البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤م.
- 51- Robert Charvin et Jean-Jacques Sueur- Droits de l homme et lib-ertes de la personne edition-litec.
- 52- Encyclopedia Americana.



حرية الرأي
في القوانين الوضعية
والشريعة الإسلامية

إعداد
الدكتور حمداتي شبيها ماء العينين
عضو المجمع
ممثل المملكة المغربية

مقدمة

إن اطراد تتابع حدوث الوقائع، نتيجة تنامي الابتكارات الصناعية، واتساع مجالات التعامل عبر طموحات العولمة، صحبة إكراهات القواعد التي أتت بها، نوعت الروافد التي تستقي منها القوانين الوضعية في محاولتها لضبط أوصاف حقوق الإنسان، بتداخل تلك الحقوق بصفتها مكاسب للبعض، ولو شكلت كوارث للبعض الآخر، لكن استطاع عامل القوة أن يجعل المس منها جريمة تهدد أمن الإنسان، وتعد سافر على مختلف حرياته، ومن هنا تعقد الالتباس الحاصل اليوم بين الحق والباطل، ودور القوة في عدم استخدام حرية الرأي، لتسهم في إنارة سبيل أجيال المستقبل لتوضح لهم عدم تكافؤ الفرص عبر هذا الخضم من الملابسات، الذي إن اتحدت أوصاف المطالبة بحرية التعبير لمواجهته نتيجة وحدة الهدف والغاية، فإن القواعد القانونية والمساطر المسنة لاستخدام تلك الحرية، ظلت متباينة، بسبب عدم تجانس الفئات التي تطبق داخلها تلك الحقوق، والقوانين المطالبة بإدراكها، عقائدياً واقتصادياً واجتماعياً، إضافة إلى تشبث كل طرف من أطراف المجتمع الدولي بضرورة ترجيح قواعده القانونية ومساطر تطبيقها، وأساليب التحكم المؤدية إلى تنفيذها، وارتباط ذلك كله بالتغيير المصاحب لتطور الحياة، وصلة ذلك بأجمعه، بتكوين الحاكمين، وصدق إرادتهم في التطبيق الحرفي لقوانين بلادهم، هذه المفارقات أصبحت تطرح كثيراً من الأسئلة من بينها:

هل حقوق الإنسان محترمة ومطبقة وفق النصوص القانونية التي شرعت ووضعت لحمايتها؟، وهل عالم اليوم عرف لها تطبيقاً واحتراماً قبل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة ١٩٤٨؟

بعد هذا التمهيد الذي يفسح المجال لإبراز مجالات التباين أو التقارب بين حرية الرأي في التشريع الإسلامي، وبين نفس الحرية في

القوانين الوضعية، ولمحاولة التمكن من ذلك، وانسجاماً مع التصميم الذي اقترحته الأمانة العامة للمجمع مشكورة، سيقسم هذا البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: حق حرية التعبير عن الرأي بين القوانين الوضعية والديانات السماوية.

المحور الثاني: الآثار التي تترتب على إتاحة حرية الرأي وعلى منعها.

المحور الثالث: حق حرية التعبير عن الرأي في الإسلام.

المحور الرابع: ضمانات حرية الرأي من خلال المقارنة بين القوانين الوضعية والديانات السماوية في هذا الشأن:

المحور الأول:

حق حرية التعبير عن الرأي بين القوانين الوضعية والديانات السماوية

التعريف اللغوي للرأي:

قال القاموس المحيط للفيروز آبادي: الرأي الاعتقاد وجمعه آراء، وأري، وفي تاج العروس لمحمد مرتضى الزبيدي، «الرأي الاعتقاد»، اسم لا مصدر كما في المحكم، وقال الراغب: هو اعتقاد النفس أحد النقيضين عن غلبة الظن، وعلى هذا أتى قول الله عز وجل: ﴿يَرَوْنَهُمْ يَشْتَكِيهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ﴾^(١) أي بحسب مقتضى مشاهدة العين مثله.

وعرفه الشافعي فقهاً بقوله في «الرسالة»^(٢): الرأي ما تخيلته النفس صواباً دون برهان ولا يجوز الحكم به إطلاقاً «وأصل حرية الرأي قول الله عز وجل: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ شُورَىٰ يَبِينُهُمْ﴾^(٤)، قال الأستاذ محمد عمارة: «إن الإسلام لا يحجر على حرية الرأي، بل على العكس فإن مفهوم الشورى يطلق العنان لكل رأي حر شريطة أن يكون إبداء الرأي محكوماً بالقواعد العامة للإسلام»، ولا يقبل بحال من الأحوال أن يكون الأمر فوضى^(٥)، ويرى المرحوم الدكتور النجار أن حرية الرأي في الإسلام ظهرت بسببها مصادر

(١) سورة آل عمران، آية ٣.

(٢) الرسالة، ج ١، ص ٤١.

(٣) سورة آل عمران، آية ٥٩.

(٤) سورة الشورى، آية ٣٨.

(٥) المقابلة التي نشرها الدكتور محمد يوسف مصطفى في كتابه حرية الرأي في الإسلام، ص ٣٦.

للتشريع الإسلامي مقتبسة من مقاصد القرآن والسنة المطهرة، كالإجماع والقياس، فهما تطبيق عملي لحرية الرأي في الإسلام، وفي ضوء ذلك نفهم الدور الحقيقي لحرية الرأي.

إلا أن هذه الحرية مشروطة، بمراعاة قيم حددتها آيات وأحاديث أسس بها الرسول ﷺ مبدأ حرية الرأي عن طريق الوحي يقول الله عز وجل: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾^(١)، وقوله: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾^(٢).

هذه بعض التعريفات من حيث الشكل أما من حيث الموضوع، فلا شك أن حرية الرأي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكل حقوق الإنسان، سواء من أي منهج من مناهج الحضارات الكونية تناولناها، لكن هذه الحرية تختلف بحسب الضوابط والقيود التي تضعها عليها التشريعات، إما بحسب اختلاف القيم والأعراف وإما بحسب هدف التشريع والمكانة المعطاة لحرية التعبير عن الرأي حسب خدمة أهدافه، ومن هنا يتضح الفرق الشاسع بين مختلف الشرائع حول الحيز الذي يعطى لهذا الجانب، ومن خلال هذا المسار الذي يسوق إلى معرفة التراكم التاريخي للاطلاع على معرفة مدى حرية الرأي عبر الأمم والدول السالفة، وكيف تعاملت معها الديانات السماوية الحققة، والاعتقادات الوثنية البائدة، إن هذا التطلع سيظل يشد الباحثين إلى استخراج الموروث الحضاري الكوني من سجلات التاريخ المنسية لتتضح معالم التطور الفكري والحضاري، والدور الذي لعبته حرية الرأي لتأسيس منطلقات كل مرحلة من مراحل تنامي تحديد مجالات حقوق الإنسان، وما يتمخض عن ذلك من ضرورة مراعاة حرية التعبير.

وقبل أن أدخل في تفاصيل مقارنة حرية الرأي بين الشريعة

(١) سورة آل عمران، آية ٥٩.

(٢) سورة الشورى، آية ٣٨.

الإسلامية وبين القوانين الوضعية، أتحاشى إدخال المقارنة بين الديانات غير الإسلامية مع القوانين الوضعية وبينها وبين الشريعة الإسلامية، لأن الظن الراجح يذهب إلى أن ما يتلى من هذه الأديان، ليس سوى آراء انقطع السند المتصل بين رواتها وما يتطلعون إلى معرفته من حقائق الكتب التي يؤمنون بها، فمكنوا أنفسهم من حرية رأي ذهبت بهم إلى إخراج نصوص زعموا أنها إلهية، ولكن بين اطراد النقاش والتحليل عدم ارتكاز مبادئها على علاقة سببية تربط بينها وبين الكتب المقدسة، لنجد نحن المسلمين أنفسنا مصدقين بما تضمنه الإنجيل والتوراة الحقيقيان، متوقفين عن تصديق الاختلافات التي أتى تكذيبها من أقلام العالمين بحقائقها والذين كانوا من أخلص أتباعها.

ولعل ما كتبه المرحوم داود عبد الأحد^(١) في كتابه الإنجيل والصليب خير شاهد على هذا الواقع وذلك بقوله: «إن التضاد الحاصل بين هذين الكتابين السماويين القرآن والإنجيل اللذين يجب أن يكونا قد نزلا من عند الله وتكذيب أحدهما الآخر لا بد وأن يكون باعثاً للحيرة، وموجباً للأسف لأهل كل من الدينين، وحرى بالدقة أن نرى الشريعة الإسلامية تصدق نبوة عيسى عليه السلام، وتصدق إنجيله الذي بلغه، من حيث نرى الكنيسة لا تقبل محمداً عليه الصلاة والسلام رسولاً لاحقاً ولا تصدق القرآن، ومن الأمور الطبيعية أن لا يكذب الكتابان - المقبول إسنادهما إلى مصدر واحد - أحدهما الآخر من الأساس، ومادام التضاد العظيم ظاهراً بينهما في هذا الباب، فلا بد لنا من الحكم على أحدهما بالتحريف لا محالة».

ولقد كان نتيجة تتبعاتي وتحقيقاتي أن اقتنعت وأيقنت أن قصة قتل المسيح عليه السلام وصلبه ثم قيامه من بين الأموات قصة خرافية، وأن الأناجيل الأربعة مع كونها ليست تأليف المسيح عليه السلام ذاته لم

(١) ولد سنة ١٨٦٨ وكان اسمه توج كاهنا، عام ١٨٩٥ كان اسمه دافيد بنحامين الكلداني، ولما أسلم سمي نفسه داود عبد الأحد.

توجد في زمانه، بل وجدت بعد وفاة الحواريين بزمان طويل وإنها وصلت إلينا بحالة محرفة^(١)، إلى أن قال في هذا التحليل القيم: والذي لا يدخل منه في صلب موضوعنا إلا ما نبرر به عدم إمكانية جعل الكتب السماوية في درجة واحدة، عند استعراض حرية الرأي بينها وبين نفس الموضوع في القوانين الوضعية، لأن التحريفات حادت بها عن تعاليم الديانات السماوية، ولأن تحرر ملفقيها من ضوابط حرية الآراء كرستها لخدمة رجال الدين في كل فترة، عكس ما عليه الحال في الإسلام، فالنصوص التي نزلت على النبي محمد ﷺ هي ذاتها التي مازالت بين أيدي أبناء البشرية اليوم، وبذلك هي وحدها التي أستطيع أن أعقد بينها مقارنة مع القوانين الوضعية للإيمان الثابت أنها ليست من صنع البشر، وليست وضعية.

ومن خلال هذه التبريرات، تبرز إمكانية المقارنة بين القوانين الوضعية، وبين نصوص الشريعة الإسلامية، للتأكد من مصدر كل منهما، لما في ذلك من فائدة للأجيال القادمة، التي سترشدها الاختراعات إلى الدين الصحيح، والكتاب الذي منح البشر أكبر قدر ممكن من حرية التعبير عن الرأي، ولذلك يمكن أن نقول:

إن حرية التعبير عن الرأي تكاد تكون هي أول إجراء يختبر به الخالق جل جلاله المخلوق العاقل في تنفيذ التزاماته المرتكزة أساساً على أكبر نعمة ميزته عن بقية المخلوقات، يكرس لنا هذا الاستنتاج كون الإسلام أعطى لحرية التعبير واقعاً تاريخياً جسد أهميتها منذ بدء الخليقة، ويظهر ذلك الحوار الذي تم بين الخالق جل جلاله، مع عبده المكرمين

(١) الإنجيل والصليب لداود عبد الأحد، ص ١.

يقول نفس المصدر يحمل اسم إنجيل كل من الكتب الأربعة الأولى فقط من الأسفار التي وضعت لها الكنيسة (عنوان العهد الجديد) الذي يحتوي على سبع وعشرين رسالة كتبت من قبل عدة كتبة في مباحث مختلفة، وكما أنه لا يدعي أحد أن بعض هذه الكتب الأربعة المذكورة هو (الإنجيل الشريف) كما لا يعرف مؤلفوها.

الملائكة من جهة، وبينه تقدست صفاته وبين الأم وأشقى مخلوق من عباده ألا وهو الشيطان من جهة أخرى، فإذا كان هذا الحوار بعيداً عن إمكانيه الندية، أو المماثلة، فإنه يبين أن الإسلام يحفظ في مصدره الأول أن الله تفضل على المخلوق العاقل بميزة العقل ومنحه حرية التعبير ليعمل ذلك العقل في تبرير أي موقف أو عمل يقدم عليه، ليتمخض عن ذلك الجزاء العادل على الوفاء أو نكث مقتضيات الالتزامات المترتبة، عليه اختباراً لتقدير نعمة هذا العقل، لنستمع إلى القرآن الكريم يستعرض ذلك عند قول الله عز وجل: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾، ثم قال جل وعلا: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَلَقْتُ بَشَرًا مِّن صَلَٰصَلٍ مِّنْ حَمَلٍ مَّسْنُونٍ ﴿٣٨﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُمُ سَٰجِدِينَ ﴿٣٩﴾ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٤٠﴾ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ أَن يَكُونَ مَعَ السَّٰجِدِينَ ﴿٤١﴾﴾ (١).

فإعلام الخالق جل وعلا لهم وأمره لهم بالسجود على سبيل الاختبار، وتمكينهم من قدرة الجواب مع تفويضهم إرادة الاختيار لسلوك السبيل الذي يرتضون، كلها مكونات واقعة تأسيس منطلقات حرية التعبير عن الرأي، ثم أردف هذا التصدير بعدم جواز الإكراه في الدين بقول الله عز وجل: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ (٢)، قال مجاهد (٣): إن هذه الآية من أعظم الحجج التي تبين عظمة الإسلام، فهي نص صريح على أن مبداه حرية الاعتقاد، وفي هذا المبدأ يتجلى تكريم الله للإنسان، واحترام إرادته ومشاعره، فلقد ترك أمره لنفسه فيما يختص بحرية الاختيار، فبين للمسلمين أنهم ممنوعون من إكراه غيرهم على اعتناق الإسلام، وفي سبب نزولها دليل عظيم على مدى احترام الشريعة الإسلامية لحرية الرأي، قال الطبري عن ابن عباس أن رجلاً من الأنصار يقال له الحصين، كان له ابنان نصرانيان، وكان هو مسلماً فقال للنبى عليه

(١) سورة البقرة، آية ٢٨ - ٣١.

(٢) سورة البقرة، آية ٢٥٦.

(٣) تفسير القطان، ج ١ - ص ١٥٦.

الصلاة والسلام: ألا أكرههما على الإسلام؟ فأنزل الله عز وجل الآية الكريمة: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾^(١)

ومع حرية الرأي أسس الإسلام مبدأ الشورى، فلقد ركز ﷺ هذين المبدأين في صحابته مبكراً، فرغم أن الله أخبره بأنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، فلقد ذأب عليه الصلاة والسلام على إشراك الصحابة في القرار بمشورتهم والنزول عند رأيهم، إذا تبين أنه الصواب، وأحياناً يتخلى عن رأيه، ثم يتبع رأيهم، ولقد بدأ هذا المبدأ العظيم مبكراً في الإسلام، فلما علم ﷺ بخروج قريش في أكبر قافلة، واستعدادهم لتكرار اعتداءاتهم على المسلمين، وهم بأول مواجهة حربية معهم جمع ﷺ المهاجرين والأنصار وطلب منهم رأيهم في مواجهة مشركي مكة، فتكلم أبو بكر رضي الله عنه فارتجل خطبة بليغة، ثم تلاه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فحذ المواجهة العسكرية مع قريش لأن مصلحة الإسلام أصبحت تفرض ذلك، لكن إمعاناً من النبي ﷺ بتعميق مبدأ الشورى التفت إلى الأنصار طالباً رأيهم بحرية، فاتاه جوابهم على لسان الصحابي الجليل المقداد بن عمرو، مؤيداً لما قال أبو بكر وأيده فيه عمر رضي الله عنهما، ثم عزز مبدأ الشورى وحرية التعبير عن الرأي لما وصل إلى بدر فنزل بأول بئر من آبارها، فسأله الحباب بن المنذر قائلاً: «يا رسول الله أمتزلا أنزلك الله فليس لنا أن نتقدمه أو نتأخر عنه، أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ فقال عليه الصلاة والسلام: لا بل هو الرأي والحرب والمكيدة»، ثم نزل عند رأي الحباب بن المنذر وخيم على آخر بئر من الآبار حتى أصبح المسلمون يحولون بين قريش مع آبار الماء كلها^(٢).

وهكذا فبعد أن جعل القرآن اختيار الإسلام يتم عن طريق الحوار الفكري بناء على الآية المتقدمة ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، أخذ يركز حرية التعبير عن الرأي من خلال محاولة إقناع الناس بجدوى الإسلام عن

(١) سورة البقرة، آية ٢٥٦.

(٢) حرية الرأي، ص ٦٩، مرجع سابق.

طريق الحسن من القول والطيب من الكلام يقول الله عز وجل: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.

ثم ركزت مرحلة تأسيس حرية الرأي على استعمال الطيب من الكلام والحسن من القول: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾، ثم صدر مرحلة الدعوة بأمره للنبي عليه الصلاة والسلام باتباع منهج الدعوة والتي هي أحسن حتى يجذبهم بأخلاقه ويقوله الحلو الذي يفعم المشاعر يفيض من الإحساس يسوق إلى سرعة الانقياد له، فقال جل من قائل: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(١)، ثم حدد السبيل العام للدعوة الإسلامية بقوله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَرَ أَهْلَ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٢).

يبدو من خلال هذا أن تاريخ نشأة نظرية حرية التعبير من منظور الشريعة الإسلامية صاحب الإنسان كما قلنا منذ تكوينه، علما أنه أتى متكاملا، مما يظهر أن حرية التعبير عن الرأي تزداد عظمتها في تقدير الدارسين إذ استحضروا ما كان سائدا في العالم إبان البعثة المحمدية صلى الله وسلم على صاحبها، فقد كان منطق القوة مسيطراً واستعباد الإنسان لأخيه الإنسان مبدأ لا يناقش، فلم يكن للحق والعدالة وجود، يقول الدكتور سليمان بن عبد الرحمن الحقييل: «جاء الإسلام لينظم أمور الإنسان ويبين علاقاته بربه وبنفسه وبني جنسه، فقرر للإنسان حقوقا، لا تزال برونقها وصفاتها أكثر بهاء من كل ما جاء به البشر ووصل إليه التقدم»، وقال المرحوم الشيخ محمد الغزالي: «إن آخر ما أملت فيه الإنسانية من قواعد وضمانات لكرامة الجنس البشري كان من أبجديات الإسلام»^(٣).

(١) سورة النحل، الآية ١٢٥.

(٢) سورة آل عمران، آية ١١٠.

(٣) الشيخ محمد الغزالي في كتابه حقوق الإنسان في الإسلام بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة ١٩٤٨ م، ص ٩.

ولكي تتجلى جدوى هذه المقارنة نضرب أمثلة ببعض التشريعات التي عرفتها الحضارات السابقة، لنذكر أن الإسلام أتى ثورة على الفساد في الماضي، واستشرافاً للمستقبل لكونه وضع حلولاً تلائم كل تطوراته، ليبرهن ذلك على صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان.

فبعد أن سادت شريعة الغلبة للقوي، وكان نظام الرق سائداً، والعمل امتياز يعطيه الغني لمن أراد، والمجتمع يخدم طبقة الحاكمين بالقوة، والأغنياء بالاستغلال، ولما ملَّ الإنسان من المعاناة التي توارثها سلف عن خلف، ظهرت اهتمامات جديدة دون من خلالها العارفون بتعاون مع المستبدين بعض العادات والأعراف في وثائق سميت قوانين، وللمناداة المتكررة والمطالبة بالخروج من كبئ زبانيات الدكتاتورية، صدر قبل ميلاد المسيح بألفي سنة قانون عرف بقانون حمورابي ملك بابل، دون فيه العادات والأعراف الشائعة في عصره، كما ظهرت تشريعات صولون الإغريقي، فظهر فيها انفراج في المعاملات مع أتباع مملكته، ثم أتى بعد ذلك قانون الألواح الإثني عشر في أوائل عصر الجمهورية الرومانية، فتتابعت التشريعات التي ألغت الفوارق بين أبناء الجمهورية الرومانية، وبالخصوص داخل روما التي كان قانونها يتميز عن قانون الشعوب.

أما في العصور الوسطى، فتميزت بامتهان كرامة الإنسان في أوروبا، فتفشى نظام الإقطاع وتحكم امتياز النبلاء وهيمن رجال الدين، فأصبحت الكنيسة هي مصدر التشريع الذي لا يعارض، مما نجمت عنه تراكمات من العقوبات الوحشية باسم الدين وهو براء منها، فانتشر الاقتتال والتعذيب وغير ذلك من شتى أنواع مصادرة حرية الإنسان، حتى أصبح كل من عبر عن استنكاره لتلك الجرائم يعدم بعد أن يعذب، ثم استمر هذا الوضع إلى نهاية القرن الثالث عشر المسيحي السابع الهجري، فتتابعت الصيحات بالمطالبة بالتخلص من هذه المحن، وهكذا صدرت في بريطانيا وثيقة العهد سنة ١٢١٥ بسبب ثورة النبلاء على الملك جون، ثم تلتها وثيقة أخرى سنة ١٦٨٩ ليتوج ذلك بوثيقة الحق سنة ١٧٠١، ثم تعزز هذا المسار التقنيي بإعلان حقوق الإنسان في

وثيقة استقلال الولايات المتحدة سنة ١٧٧٦، ثم صدر بعد ذلك قانون حقوق الإنسان بفرنسا سنة ١٧٩١، الذي أعلن على أن الناس يولدون أحراراً متساوين في الحقوق، لكن هذه النصوص بقيت في أغلب أحوالها حبراً على ورق، بسبب التحكم الاستعماري، المبني أساساً على التمييز العنصري، فبعد أن كان ديكتاتور يحيط نفسه بجلادين من أبناء شعبه يكرس من خلال سياطهم كل قدرات ذلك الشعب لمصالحة الوحشية، انتقلت الأمور إلى استعباد شعب من طرف شعب آخر، فتعالت أيضاً صيحات الشعوب نتيجة تنامي الإحساس وارتفاع المستويات الثقافية مطالبة بالتخلص من مصادرة الرأي وما ينجم عن ذلك من اغتصاب للحقوق الواجبة لكل إنسان، وأصبح النضال من أجل حرية التعبير مبدأ مقدساً لدى كل الشعوب.

وهكذا لم يقتصر الاستبداد على فرد تستغل بواسطته زمرة الحاكمين قدرات شعب ما، بل انتقل الظلم لحكم دولة على دولة أخرى، أصبح سكانها في حكم العبيد لمواطني الدولة المستعمرة، مما جعل الإحساس بضرورة حرية الرأي ضمن منظومة حقوق الإنسان يرقى إلى مطلب دولي، اكتسى إلحاحاً عارماً على إثر الحرب العالمية الأولى، نتيجة فداحة ما خلفته من دمار يكاد يكون كونياً، لاتساع ساحة مضاره وتباعد الجهات التي كانت ضحيتها، فجاء بسبب ذلك ميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥، متضمناً المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان بما فيها حقه في التعبير الحر عن المطالبة بحقوقه، ثم اكتمل مسار التطلعات الإنسانية بصدور البيان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر ١٩٤٨، الذي تضمنت المادة ١٩ منه أول تشريع كوني مؤسس لحرية التعبير، فتضمنت مبادئ أساسية^(١)، ستلقفها التشريعات بعد ذلك فقنتها

(١) هذه الآراء كلها والمبادئ دونتها مراجع عدة منها:

أ - حقوق الإنسان في الإسلام لسليمان بن عبد الرحمن الحقييل.

ب - مجمع البحوث الإسلامية للأزهر.

ج - حقوق الإنسان للشيخ محمد الغزالي.

د - القرآن والإنجيل لداود عبد الأحد.

جل الدول المنضوية تحت لواء منظمة الأمم المتحدة، وإن أهم ما أتت به تلك المادة هو عدم مضايقة أي إنسان على آرائه، فهل يا ترى أتت تلك المادة بجديد لم تسبقها إليه النصوص الإسلامية؟ وعلى أي حال فسنبوضح بعض أماكن الشبه أو التباين بصفة أكثر بين التشريعيين الإسلامي والوضعي في هذا الصدد، ولذلك سأورد نصها لأتبعه ببعض النصوص الإسلامية؛ قالت تلك المادة: «لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار، وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود».

وقبل هذه المادة بما يزيد على اثني عشر قرناً نرى علماء الإسلام اعتبروا حرية الرأي جزءاً من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ ولقد لخص ثلة من العلماء المعاصرين ذلك فيما يلي: فالمرحوم غلال الفاسي رتب حرية الرأي ضمن مشمولات الحرية السياسية فقال: «إن الحرية السياسية وحرية الفكر والمعتقد، صفة باطنية، وحرية إبداء الرأي، هي التعبير الخارجي عن الفكر الباطني، وتقع عادة بالقول والخطابة والكتابة في الصحف والإذاعة، ونشر المؤلفات وغير ذلك من ضروب إخراج ما في مكامن النفس. إلى أن قال: «وقد أصبحت الصحافة المكتوبة والمقولة من أدوات الحرية المقدسة»^(١). وهذا المكسب الإنساني سبق إليه علماء الإسلام.

ولخص الدكتور محمد يوسف مصطفى أقوال مجموعة من أصحاب الفضيلة علماء الشريعة الإسلامية في حرية التعبير عن الرأي، نجمل بعضاً من تعاريفهم هنا. قال: الشيخ محمد الغزالي ما مضمونه

= هـ - حقوق الإنسان في الإسلام مجلة لوتية
و - منهج الإسلام في حرية الرأي إبراهيم شقار.
ز - حرية الرأي الضوابط والواقع.
ح - للمستشار سالم البهناوي.
ط - الفقه السياسي الإسلامي لخالد سليمان.
(١) غلال الفاسي في كتابه الحرية صفحة ٦٨.

إن كل فرد في نظر الإسلام له الحرية أن يعبر عن الرأي الذي يريد على أن لا يؤدي الآخرين، ويرى الأحمدى أبو النور، أن صاحب الرأي يجب أن يراعي حسن الكلمة وحكمة الطريقة وأدب القول، وقوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾^(١)، وتمعن الشريعة في تقديس حرية التعبير عن الرأي لتجعل الإدلاء به واجباً لدعوة الخير والمناداة بالكف عن السوء، قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾^(٢)، ثم قال النبي ﷺ: «من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم»^(٣). (حديث ضعيف).

ويرى الدكتور عبد الصبور مرزوق «أن حرية الرأي من المنظور الإسلامي مساوية للوجود الإنساني».

بعد هذه الآيات والأحاديث والآراء يتبين لنا من مقارنتها مع المصادر التي استقت منها القوانين الأصل الأول لحرية الرأي اختلاف أساسي بين مصادر كل من التشريعيين، ذلك أن القواعد والمبادئ التي اعتمدت عليها حرية الرأي في عالم الديمقراطية، تبقى مستقية مبادئها وإلزاميتها والنصوص التي تحميها من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، وإذا كان هذا يحتم تسجيل عدة ملاحظات، منها هل العالم لم يكن يعبأ بحقوق الإنسان قبل سنة ١٩٤٨، وما هي الحوافز التي حملته على سن تلك القواعد؟ وأين توضع تلك النظم من الخلاف الذي ما زال محتدماً حول اعتبار القواعد المشكلة لما يطلق عليه القانون الدولي، لافتقار تلك القواعد لعنصر الإلزامية؟ وإذا سلمنا جدلاً بأنها ملزمة فلمن وعلى من ومن الضامن لقوة إلزاميتها؟ وإذا غضضنا الطرف عن هذه الاعتبارات، وأخذنا باعتبار الإرادة الدولية الطامحة إلى محاولة خلق مجالات الحصار

(١) الآية ٨٣ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٢٥ من سورة النحل.

(٣) هذه التعريفات ضمنها محمود يوسف مصطفى في كتابه حرية الرأي في الإسلام، ص ٣٦ و٣٧.

والعقوبات، وقطع العلاقات، فلا بد من القول: «بأن هذا لم يخلق كنه الإلزامية الذي تفقده قواعد القانون الدولي، ولو تمخضت لنا قواعد متميزة وواضحة شكلت متن هذا القانون، فأين هي السلطة التي تضمن إلزامية قواعده ونصوصه؟

وبرجعنا إلى رصد المقاربات أو المفارقات يتبين أن هناك اختلاف في المصدر أولاً، وفي عنصر الإلزامية ثانياً، إلا أنه تتضح لنا جملة من المبادئ تشكل قواسم مشتركة بين التشريعين منها: أن حرية الرأي في القوانين الوضعية وتلك الحرية في الشريعة الإسلامية، بينهما تقارب يبدو من حيث ضرورة ترك الحرية للفرد حسب فطرته، وفي ضرورة تكريس تلك الحرية لخدمة صلاح المجتمع وثقافته، وإنارة سبيل ولاة أمره وتنبية المستخفين بقيمه إلى أخطائهم وتحذيرهم من مغبة عواقبها، هذه القيم المشتركة بين جميع أبناء البشرية جعلت حرية التعبير باستمرار وفي مواكبة كل معتقد ديني أو قانوني مكرسة لهذه الحقوق.

فكل المجتمعات مهما كانت اتجاهاتها ظل التعبير عن الرأي يلعب دوراً أساسياً في حياتها، لكن عنصر المسؤولية أمام الله وأمام الناس ظل غائباً قبل الشريعة الإسلامية، التي دعت عند الحاجة إليه فقال الله عز من قائل: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾، فهنا أتى الرأي مطلوباً ليرشد إلى الخير فيساهم في تكوين أمة التسامح والتكافل والتآخي بالتعاون على البر والتقوى، ونبذ التعاون على الإثم والعدوان في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾، ونهى عنه إذا تسبب في النيل من عرض أو مال، أو شكل وشاية كاذبة، أو أتى قذفاً، وذلك بقوله تعالى: ﴿أَيُّجِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، وترك أمره للإباحة إذا تأكدت عدم مضرته وإمكانية جني مصلحة من وراء تقديمه، نصحا من مسلم لمسلم، انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، وبين الله بغضه له إذا كان سوءاً بقوله عز وجل: ﴿لَا يُجِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوِّ مِنَ الْقَوْلِ

إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿٤٨﴾، لكن حرية الرأي في الإسلام تختلف عن مثيلاتها في القوانين الوضعية من كون التوجيه الإسلامي يشكل استمرار دعوة يطالب المسلمين في كل فترة أن يبلغوه لغير المسلمين ودعوتهم إليه، بحرية رأي ودون إكراه، لتحقيق الأخوة وتجب المحبة ويفرض النصح، فتتحقق كونية تقارب الشعوب ورفيها واشتراكها في الموارد التي وفرها الله لعباده من خيرات كونه، من خلال حياة أصبح كل فرد، يوجهه منهج جعل مضرة الإنسان من أكبر الجرائم التي يرتكبها الإنسان، لجعلها في درجة الشرك «الشرك بالله والإضرار بالناس»، وبذلك يتجلى موقف الإسلام من الصراع المحتدم بين الخير والشر^(١).

ويبدو التباين شاسعاً عند الرجوع إلى وسائل الرقابة، ذلك أن القوانين الوضعية لا يتحرج أصحابها من ارتكاب أعمال تخالف فحواها، إذا تأكدوا من عدم رصد أعمالهم من طرف الرقابة البشرية التي تخطئ وتصيب، ومن كثرة انتهاك حرمة القواعد القانونية أو شكت تلك القواعد أن تصبح حبراً على ورق، بينما في الشريعة الإسلامية حرية الرأي رقابتها لمن يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور. وهذه الرقابة لا يمكن التهرب منها أو الاستخفاف بسببها، فأمر الإنسان بعبادة ربه وعدم إكراه الغير حتى على الدخول في الإسلام عند قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(٢)، ثم أمر بالمساواة بين مختلف أبناء الإنسانية، فقال عمر بن الخطاب: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً»، وحتى لا تستخدم حرية التعبير في غير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقول الخير، فإنهم كانوا يحذرون من إطلاقه، حتى لا يجر إلى مفسدة، قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقُفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾^(٣).

(١) الفقه السياسي للدكتور خالد الفهداوي، ص ٤٥٧ من فحوى كلامه.

(٢) سورة الإسراء، الآية ٣٦.

المحور الثاني: الآثار المترتبة على حرية التعبير وعلى

منعه

لم يبارح التطلع إلى حرية التعبير عن الرأي الساحة الكونية منذ بداية خلق الإنسان في الأرض (حوار الملائكة المتقدم في شأن قصة خلق آدم عليه الصلاة والسلام) إلى قصة ملكة سبأ لما أتاها كتاب سيدنا سليمان عليه السلام في قوله تعالى: ﴿مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أُمَّراً حَتَّى تَشْهَدُونِ﴾^(١)، إلى حوار الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مع أمهم، إنها تراكمات تبرر واقعة حرية الرأي الصالح، وكونه مبدأ مقدساً لدى الصحيح من الديانات السماوية، واستمر إلى أن ظهر مبدأ من مبادئ قيام الدولة واستمرارها، مع بزوغ شمس الحرية والعدالة ووضع اللبنة الأولى لأسس كرامة الإنسان ببعثة نبي الرحمة محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، حين أسس ﷺ قواعد عامة ومتنوعة لحرية إبداء الرأي، من ذلك على سبيل المثال قصة مشورته لصحابته يوم بدر المتقدمة، ثم تأصلت حرية التعبير عن الرأي في الخلاف الذي وقع بينهم في شأن الخروج لمواجهة المشركين يوم أحد والحوار الجاد والمسؤول، إذ غلب النبي ﷺ رأي الفريق المعارض لرأيه، وإن كان ﷺ بينت لهم المعركة صدق رأيه هو والفريق المؤيد لرأيه، ثم تأسس مبدأ حرية الرأي مرة أخرى في الحوار الذي جرى بين النبي ﷺ مع خولة بنت ثعلبة زوجة أوس بن الصامت لما ظاهر منها، والقصة خلدها القرآن الكريم في أول آية من سورة المجادلة في قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾^(٢)، هذه المبادئ أسست من خلال قاعدة المساواة في حرية الرأي في الشريعة الإسلامية، غير أن هذه الحرية إذا لم تحميها أرضية المساواة اختلت الموازين التي تنطلق منها، لغياب الخلفية التي تحمي صاحب الرأي حتى يدلي برأيه، ولذلك قال الله في كتابه العزيز: ﴿يَكْفُرُ النَّاسُ بِإِنَّا

(١) سورة النمل الآية ٤١.

(٢) سورة المجادلة، الآية ١.

خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ»^(١)، والحديث الذي رواه مجاهد «الناس سواسية كأسنان المشط» وقد تقدم الكلام عليه، فمبدأ حرية الرأي مقيد بمبادئ نظمها آيات قرآنية وأحاديث مطهرة أسست قواعد أمره يحرم علينا نحن المسلمين أن نخالفها، أو نتجاوزها، ووضح لنا التشريع الإسلامي محظورات تتعلق بهذه الحرية في مواضيع معينة منها تحريم الغيبة والتجسس والنميمة والكذب والزور، قال الله عز وجل: ﴿وَلَا يَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَEْمَعْنَىٰ أَيْحِبُّ أَهْدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾^(٢)، قال ﷺ: «فاتقوا الله في الغيبة»، ثم عرف الغيبة بأن تذكر أخاك من ورائه بما فيه من عيوب يسترها ويسوء ذكرها»^(٣).

ثم قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ الآية^(٤)، ولما حذر من استعمال حرية الرأي التي تنهش أعراض الناس فتمس من قيمهم فتشيع البغضاء والشك بينهم، حذر من التفاخر والتعالي والتدافع بالمال أو الجاه. وأيضاً منع المسلمين من استخدام حرية التعبير حتى في سب الأصنام، إذا كان ذلك سيثير حفيظة عبادها فينالوا من الذات العلية. فقال جل من قائل: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(٥)، «كما حذر جل جلاله من استخدام حرية التعبير في اتباع هوى النفس بالاسترسال في الكلام فيما لا يعني الإنسان ولا يجر له نفعاً ولا يدفع عنه شراً ولا يحفظ عرض مسلم ولا يدفع عنه أذى، قال ﷺ في حديث معاذ المتقدم: «وهل يكب الناس في النار إلا حصائد ألسنتهم»^(٦)، هذه مبادئ التحذير من استعمال حرية الرأي بطريقة تضر الآخرين، إلى درجة تهدد وحدة المجتمع وأمنه وسلامه مقدساته،

(١) الآية ١٢ من سورة الحجرات.

(٢) سورة النمل، الآية رقم ٤١.

(٣) تفسير مجاهد، ج ٤، ص ١٥٥.

(٤) الآية ١٢ من سورة الحجرات.

(٥) الآية ١٠٨ من سورة الأنعام.

(٦) رواه الشيخان.

وما ينجم عن ذلك من الفتن والحروب، فبعد إفساح المجال لحرية التعبير عن الرأي وتوضيح المجالات التي يحذر فيها، أخذ يوضح كيف تستخدم تلك الحرية، لتكون عاملاً على انتشار الوعي لاختيار الموقف الصالح، واستقطاب المشاعر لتتم الوحدة المنشودة، ويسهم الرأي الصالح في إدراك المجتمع الكوني المتضامن، الذي يدعو إليه الإسلام، والذي لا يعقل أن تسمع الدعوة إليه أو ضده من طرف كتاب ملحدين، بنوا نظرياتهم على الخطأ العلمي، ثم بينت الوقائع زيف دعايتهم فلفظتهم وتجاوزتهم وتلاشت دعواتهم، ثم تقع محاولات لظهورها من بعدهم في ثوب آخر اسمه العولمة، ما زال أصحابه يتلمسون آراء الفلاسفة والاقتصاديين ليحددوا له مبادئ وأهداف.

بينما ينكر مبدأ توجيه الدعوة الإسلامية إلى كل أبناء الكون. وهي التي أتت من عند الله داعية بإصلاح يستغرق كل فترة من فترات تعاقب الإنسان على أديم الأرض منذ بعثة النبي ﷺ، الذي أرسل بشريعة تريد خلق أمة واحدة على وجه الأرض ينمحي من بين أعضائها الظلم والكبت والغدر والخيانة والخديعة والنميمة والغيبة والقمع وكتم الشهادة عن قول الحق، فيجب على كل فرد من أفرادها أن يحارب الظالمين وينصر المظلومين، عدته آيات قرآنية لآياتها الباطل من بين يدها ولا من خلفها، وأحاديث نبوية مروية عن رسول لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.

هذه النصوص التي تعرضنا لبعض الأحكام المستخلصة منها في أماكن أخرى من هذا البحث، هي التي تشكل مفارقة واضحة بين الشريعة والقانون، فالشريعة الإسلامية ترى حرية التعبير عن الرأي واجبة أحياناً مدعوا إليها أحياناً أخرى ومحرمه تارة أخرى، علماً بأن مصدرها إلهي لا تتجاوزه الحوادث ولم تمليه ثورات سياسية أو اجتماعية، ولم يأت نتيجة إرهابات فلسفية، بل أتت دعوة في كتاب منزل من عند الله كرسست كل الاكتشافات والتطورات والوقائع صدق ما تضمنته من توجيهات، وما استشرفته من وقائع، وفي التزامات المسلمين تجاه الكونية التي تدعو إليها الشريعة الإسلامية، قال الله عز وجل: ﴿وَقُولُوا

لِلنَّاسِ حُسْنًا»^(١)، وقال: «وَلَا تُجَدِّلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ»^(٢)، وقال: «وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ»^(٣).

ويأتي التحذير من استخدام حرية القول أو الافتراض بنعت مقترفي ذلك بالفسق، ويحذر المؤمنين من الاعتماد عليهم في اتخاذ أي موقف من مواقف تدبير الدولة لشؤون الأمة، قال الله في كتابه العزيز: «يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ يَنْبِئُ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا يِجْهَلُونَ فَتُنصَحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَدِيمِينَ»^(٤)، قال في المطالب العالية لابن حجر، عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ: «إنكم لن تسعوا الناس بأموالكم، فليسعهم منكم بسط الوجه، وحسن الخلق»^(٥).

لقد تبين من هذه النصوص أن حرية التعبير عن الرأي مكفولة في الشريعة الإسلامية بنصوص قطعية لم تترك من خلالها تلك الحرية على إطلاقها بل قيدت بالتحريم المقرون بالجزاء عليه من طرف ولي الأمر، إذا استعملت حرية التعبير عن الرأي في القذف أو السب أو الغيبة أو ما يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل، إلى غير ذلك من الكبائر والآثام المنصوص عليها في أماكن أخرى من هذا البحث، والتي ما لم يعاقب عليه منها في الدنيا فإنه يجر إلى عذاب الآخرة إن كان غيبة أو نميمة وهذه الأوامر والزواجر تصاحب الإنسان منذ خلقه.

وتتأكد المفارقات الشاسعة بين التشريعين من حيث المصدر فنصوص حرية التعبير عند المسلمين مصدرها القرآن والسنة، وبذلك فهي ليست منحة من الحاكمين والاستجابة لمطالب شعوب ملت من

(١) سورة البقرة، الآية ٨٠.

(٢) سورة العنكبوت، الآية ٤٦.

(٣) سورة آل عمران، الآية ١٥٦.

(٤) الآية ٦ من سورة الحجرات.

(٥) أخرجه الجصاص في أحكام القرآن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

مختصر الأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية للسلمات، وورد بما معناه في صحيح الترمذي ورواه المستدرک على الصحيحين للحاكم عن أبي هريرة.

الكبت ومصادرة كل الحقوق، بما فيها حرية التعبير عن الرأي، وأيضاً ليست نابعة عن افتراضات ترتبط بوقائع محددة، إذا تجاوزتها التطورات الكونية أصبحت متجاوزة ويستلزم ذلك ضرورة تعديلها، أو التخلي عنها، وهي إضافة إلى ذلك ليست لطائفة دون أخرى ولا لجهة دون جهة، ولم تخاطب أحداً من أبناء الإنسانية دون أحد، وبذلك أفهي تكاملت منذ أكثر من أربعة عشر قرناً يقول الله جل جلاله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمْتُّ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١).

إن هذه المجموعة من المبادئ والقيم والقواعد التي نظمت حرية التعبير في الإسلام، تجد في مقابلها في العالم المسيحي واليهودي تلفيقات نتجت عن تحريفات رجال الدين أو منحأ انتزعتها الشعوب بكفاحها من الحاكمين بعد أن ملت استبدادهم، أو تنافسا من الأطراف على كسب أصوات الناخبين في عالم المؤسسات الديمقراطية، على وجه بلغ من شغف الرغبة في كسب الأغلبية ما نتج عنه التخلي عن القيم لتترك الساحة لفوضى ما أصبح يطلق عليه حرية التعبير وقوانين حرية الصحافة بصفة في غالب أحوالها تترك تلك الحرية على إطلاقها، مما جعل الأعراض والأموال شرعي لتناول أقلام سفهاء حرية الرأي، فداسوا بذلك قيم الإنسان الدينية والاجتماعية والسياسية، ورغم مضره ذلك فإن حصر تنامي الإحساس بضرورة ابتكار الصالح من حرية الرأي ليس جديداً، فكل طغيان للحكم كان يصاحبه استنكار بالرأي أولاً ولما ينجم عن ذلك من قمع المجاهرين بقول الحق تعالت صيحات الشعوب بضرورة إصدار التشريعات التي تتضمن حرية التعبير عن الرأي.

واستجابة لتطلعات الشعوب، وإسكاتا لتعالي صيحاتهم تابعت المحاولات لسن قوانين، تمنح الإنسان ما أمكن من حرية التعبير عن الرأي حسب آراء فلاسفة وحاكمي وشرعي البلاد الديمقراطية، وحسب اختيار حاكمي البلاد الديكتاتورية، وذلك من عهد البابليين إلى عهد الإغريق فالرومان ومروراً بالعصور الوسطى وما ابتكره الفلاسفة من خلال

(١) سورة المائدة، الآية رقم ٣.

ذلك من توهم اعتبار العقد الاجتماعي، لنصل إلى وثيقة العهد البريطانية، كل هذه الفترات تمخضت عنها محاولات لاستصدار قوانين تجعل حداً لمصادرة حرية التعبير عن الرأي، ليلبغ ذلك أوجه ضمن ميثاق قانون استقلال الولايات المتحدة الذي نادى بالمساواة، ومنح الأفراد حق التعبير، ثم يأتي قانون حقوق الإنسان في التشريع الفرنسي، الذي ركز على أن الناس سواسية في الحقوق والواجبات محطماً بذلك الفوارق السلالية والدينية، هذا التدرج التشريعي لا يجادل أي مكابر في المحسوس في أنه حقق للإنسان مكاسب هامة على مسار تنامي المطالبات بضرورة تمكين الإنسان من فرصة حرية التعبير عما يجيش في صدره، وبما أننا نرصد أوجه التلاقي والاختلاف بين التشريعين الوضعي والإسلامي، وتبعاً لما سبقت الإشارة إليه في شأن الأصول التي تستقى منها النظريات الإسلامية، يجدر بنا أن نصاحب أحد الباحثين القانونيين وهو يلخص يتابع روافد التشريع الوضعي، لقد لخص الدكتور محمد الشريف أحد رجال القانون في المغرب تلك الروافد فقال ما مضمونه: «عرفت الفلسفة الغربية لحقوق الإنسان تدرجاً متنوع النشأة من حيث المصدر والمكان، يدرك كنه ذلك من تدرج الدولة بين الدولة الحارسة (الدولة الليبرالية) والدولة التدخلية (الدولة الاشتراكية)، فالدولة الحارسة، تبنت حقوق الإنسان منذ سنة ١٧٨٩، بتشريع رجال الثورة الفرنسية، وبذلك اقتصر دور الدولة على ثلاث وظائف هي:

١ - وظيفة الدفاع.

٢ - وظيفة الأمن.

٣ - وظيفة القضاء.

«وباعتبار الدولة الليبرالية حارسة، فهي سلبية لا تتدخل في شؤون مواطنيها» وإن عدم هذا التدخل في شؤون الأفراد، هو الذي جعل حرية التعبير يجمع زمامها من يد الحاكمين، فأصبحت حرية تناول مجالات فضولية تخيف الكثيرين، وتجعل الغوغاء تستعمل الوشاية والقذف بصفتيها أساساً لحرية التعبير ومبادئ مستخدمة في الساحة الليبرالية،

دون إمكانية تمييز الصالح من هذه الحرية من غيره، مما أوشك أن يجرّد حرية الرأي من أهميتها بسبب تحطيمها للمقدسات، وانتهاك الأعراض وإشغال فتيل الفتن، لأن هذا الحق ورد في جميع مختلف المواثيق عاماً لم يقيد بقيد ولم يفصل كما يتضح من استحضار نص المادة ١٩ من ميثاق حقوق الإنسان.

قال الدكتور محمد الضريف أن أحد الباحثين الفرنسيين حدد خمسة مصادر لإعلان حقوق الإنسان استنبطت من آراء بعض الفلاسفة وبعض النصوص التشريعية من ذلك:

أولاً: مونتسكيو الذي اقتبست من كتابه روح الشرائع فكرة فصل السلطات.

ثانياً: روسو الذي أخذت عنه فكرة السيادة الوطنية.

ثالثاً: التجربة الإنجليزية التي تعتبر الحريات السياسية ضماناً للحريات العامة.

رابعاً: التجربة الأمريكية، المولوعة بإعلان المبادئ العامة والمجردة^(١).

خامساً: فلاسفة القرن الثامن عشر وعلى رأسهم لوك الذين أكدوا احتفاظ الإنسان بحقوقه الطبيعية رغم إبرامه العقد الاجتماعي^(٢).

إن هذه المصادر تؤكد شيئين أساسيين أولهما محدودية أصول هذه القوانين وضيق أفق روافدها، لأنها ترتبط بمصالح وإحساس الفئات التي أصدرتها، وبالتالي فإن مجرد تحول المصالح المتجددة عن مقتضيات النصوص القديمة تصبح تلك القوانين متجاوزة وتفرض مصالح المجتمع تعديلها أو سن قوانين غيرها، لا نجادل في أهمية هذه القوانين والدور الذي لعبته في نقد عدد كبير من أبناء البشرية من قسوة الظلم

(١) كتاب محمد ضريف حقوق الإنسان في المغرب دراسة في القانون العام المغربي، ص ٣٣.

(٢) كتاب محمد ضريف، مرجع سابق، ص ٣٥.

والاستبداد، وتنمية وعي الإنسانية فمكنت من درك كثير من المكتسبات لا يمكن للدولة اعتصارها أو التلاعب بها، لكن لا يمكن أن نجزم بأن نصوصها ومساطر تطبيقها ستبقى هي نفسها لدى الأجيال الإنسانية الصاعدة.

وأيضاً يلاحظ تنوعها وعدم اتحاد ألفاظها ومحتوياتها، بحسب ذوق ومصالحة أي شعب وحكم كل بلد، لتبقى حقوق الإنسان ومن بينها حرية التعبير متنوعة ومتفاوتة من بلد إلى بلد ومن إنسان إلى إنسان، فيبقى بذلك التساوي الذي دعت إليه حبرا على ورق، وتبقى قاصرة عن كونه القواعد المنظمة لمختلف العلاقات البشرية.

هذا عند الملاحظة الأولى، أما الملاحظة الثانية فهي تسامي المنهج الإسلامي عن هذه الرواسب، لأن دعوته كونية يريد لجميع البشر أن يؤمنوا بخالقهم فتتحد كلمتهم، وتتوحد مصالحهم وتتفق القواعد التي تضبط سلوكهم وتحكم علاقاتهم المختلفة.

وتصبح الدولة مسؤولة عن كل فرد منهم عن سلامة عرضه من إذاية غيره وعن التربية التي تهذب منطقهم وتقوم سلوكه، وتجعله يعيش في كون كل فرد فيه يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه، وبما أنها دعوة كونية فإنها تتصور الكون مسلماً تسوده شريعة واحدة دستوره القرآن بنصوصه الآمرة في مواقع الجوب ومكملة مفسرة في مواقع المجمل، تبين السنة غامضه وتفصل مجمله وترشد إلى المطلق منه والمقيد والخاص والعام، لا يترك ذلك لأمزجة الحاكمين ومطالبات المحكومين، أفرادهم يتمتعون بحرية الرأي والتعبير عن ذلك الرأي والمشورة، ولكن مقيدون بضرورة تجنب المحرم من التعبير والكاذب من القول، والمموه من التوجيه، ومن هنا ندرك أن حرية مراقبة من الله الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، ليست مثل حرية مطلقة، أطلقت أسنة السفهاء في أعراض ومقدسات غيرهم، يسلقونها بالسنة حداد لا تقيم لحرمة الكذب وزنا، ولا للغيبة اعتباراً ولا للسلطة الإلهية مكاناً.

وهذا من المحرمات في الشريعة الإسلامية التي تجعل الإنسان

محاطاً بجملته من الضمانات تحمي عرضه وماله وحياته، بقواعد دنيوية زجرية تردع القاذف، والناهب والسارق، والمرتكب لأي فاحشة من الفواحش بعقوبات دنيوية وإلهية، من واجب أولى الأمر تطبيق الأحكام المخصصة لها في الدنيا، وعند الله عقاب أصحابها، ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾.

لذا فإن حرية التعبير عن الرأي في الشريعة الإسلامية ليست هوية كلامية يسترزق بها السفهاء من حملة القلم العاطلين عن العمل دون أن يطلعوا في كثير من أحوالهم على نظم بلادهم ما يجوز فيها وما يحظر وما هي التزاماتها تجاه الدول المعاهدة والصديقة، بينما في الشريعة الإسلامية تخالف غيرها من الديانات السماوية لكونها لم تكن في فترة من فتراتها تخول لا رجال الدين ولا الحكام سلطة تكبت أصحاب الرأي عن إبداء رأيهم، حتى في مواجهة الحاكمين لإرجاعهم عن غيهم، وزجر من رام استغلال الدين لمصالحه الذاتية، منهم تطبيقاً لقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾﴾ (١).

ولم تترك حرية التعبير للدهماء ينتهك بعضها أعراض البعض وأيضاً تميزت عن القوانين الوضعية من حيث مصدر ومراجع التشريع، إذ حرية التعبير عن الرأي في الإسلام مصدرها الكتاب والسنة، وإجماع الأمة بما تمخض عنه من اعتبار رأي المجتهد المكتمل لشروط الاجتهاد، فأوجبت إبداء الرأي للأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر، وجعلت السكوت عن الحق عند إمام جائر أو عالم كاذب، أو طاغية متسلط، كتما للشهادة وتهرباً من تغيير المنكر الذي أمر به الحديث الشريف، «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فمن لم يستطيع فبلسانه فمن لم يستطيع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان» (٢) إذن في الشريعة الإسلامية

(١) سورة النحل، الآية ٩٠.

(٢) رواه مسلم بن الحجاج في صحيحه عن أبي سعيد قال: سمعت رسول الله ثم أورد الحديث ورواه أبو داود في سننه بنفس الإسناد.

ضوابط حرية التعبير عن الرأي والآثار المترتبة على ذلك هي من عند الله، وبذلك يتجلى الفرق الشاسع بينها وبين القوانين الوضعية التي تَجَرَّدَ كثير منها من أي اعتبار سياسي أو اجتماعي أو ديني، وما الإساءات المتكررة من بعض صحفيي الغرب على الإسلام إلا شرخة موجهة إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي أقر مبدأ حرية الرأي، ضمن الحفاظ على احترام أعضاء تلك الهيئة، الذين ما أظن أنهم يمكنهم الاستغناء عن ربع أعضاء عدد شعوبها، وأمة تتوفر على أضخم مكونات العالم، باعتبار أن الدول الإسلامية ومعها رجال الدين من جميع معتقي الديانات السماوية، لا يمكنهم السكوت على هذه الانتهاكات التي أصبحت تتعمد الإساءة إلى المسلمين تحت ذريعة حرية الرأي متحدية قواعد النظام العام للدول، متجاهلة عواقب السب والقذف أمام المحاكم الجنائية، والاستياء الذي لا يمكن تقدير عواقبه داخل جميع المجتمعات الإسلامية، ومن يناصرها من محبي السلام والعدل والأمن.

إن الدعوة إلى المحبة والأخوة بين جميع أبناء الإنسانية دعوة اعتمدها جميع الديانات السماوية، وإلى ذلك أشار برجسون في كتابه الدين مصدر الأخلاق، فقال: لم يكن من الانتظار حتى تظهر المسيحية لكي تتخذ فكرة الإخاء العام مبدأ مقدساً، تلك الفكرة التي تضمن المساواة في الحقوق، واحترام الشخصية البشرية، فكرة فعالة، ومعنى هذا «يقول المرحوم الداعية الزعيم علال الفاسي أن المسيحية في نظر برجسون هي التي أدت بعد ألف وثمانمائة عام من الجهود، إلى إعلان وثيقة حقوق الإنسان» وموقف المسيحية هذا هو الموقف الذي دعا إليه الإسلام بصفته دعا إلى الاعتناء بالفرد بتهديبه وثقيفه وإعداده إنساناً كاملاً يدرك ما له وما عليه، يصدع بما يؤمر ويعرض عن الجاهلين يظهر ذلك قوله تعالى مخاطباً نبيه الكريم صلوات الله عليه وسلامه: ﴿فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ (١)، هذا المبدأ المبكر للإسلام لم تصل إليه القوانين الوضعية إلا خلال القرن الثامن عشر، بينما الدعوة في

(١) انظر كتاب الحرية لعالل الفاسي، ص ٤٢.

الإسلام أوجب الله من خلالها على الإنسان أن يسلك سبيل الرحمة والنطق بالحسن من القول، مع التشديد الكامل على زجر من يمس بأعراض المؤمنين وأنسابهم، فحرم النيمة والقذف والسرقه والزنا وكل ما يؤذي المسلم منذ القرن السادس المسيحي، ففي سنن الترمذي عن عقبة بن عامر قال، قلت: يا رسول الله ما النجاة، قال: «أمسك عليك لسانك وليسعك بيتك وابك على خطيئتك»^(١).

وفيه أيضاً: من حديث طويل عن معاذ بن جبل قال كنت مع النبي ﷺ في سفرة فأصبحت قريباً منه ﷺ، ونحن نسير فقلت يا رسول الله ﷺ، أخبرني بعمل يدخلني الجنة، ثم روى الحديث المشهور عن معاذ رضي الله عنه إلى أن قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبرك بملاك الأمر كله» قلت: بلى يا رسول الله فأخذ بلسانه، قال: «كف عليك هذا» قلت يا نبي الله وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به، فقال: ثكلتك أمك يا معاذ وهل يكب الناس في النار على وجوههم أو على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم»^(٢).

وفيه أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم» وتبعه الترمذي بقوله: ويروى عن النبي ﷺ أنه سئل أي المسلمين أفضل قال ﷺ: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» وفي الباب أحاديث أخرى تؤكد نفس الحكم.

بعد أن تعرفنا على تأسيس مبدأ حرية الرأي في الشريعة الإسلامية، واتضح لنا أن القوانين الوضعية أعطت لتلك الحرية فسحة وأوشكت أن تزج بها في ساحة الفوضى الكلامية، المؤدية غالباً إلى الحروب والفتن والتباغض والشحناء، لأن الوازع النفسي يكاد يكون اختفى نتيجة ضعف مناهج التربية وعدم اتفاقها على الحد الذي يجب أن تقف عنده حرية الرأي، ورأينا أن مرد ذلك إلى عموميات لفظ ما اعتبر

(١) رواه الترمذي في باب ما جاء في حفظ اللسان، ج ٩، ص ٢٤٢.

(٢) رواه الترمذي في باب ما جاء في حفظ اللسان، ج ٩، ص ٢٤٢.

معنى أنه العقد الاجتماعي الذي يذكر اسمه ولا يرى نصه، بينما في الشريعة الإسلامية، وضعت نصوصها القطعية القرآن والسنة قواعد أمره تنص على حفظ أعراض الناس وأموالهم وتوفير حماية كرامة كل الناس لأنها تدعوهم إلى الإسلام فهي تريد لهم الخير جميعهم لأنهم حينئذ مسلمون كل واحد منهم يحب لكل فرد منهم ما يحب لنفسه، وهذه مصلحتهم الدنيوية، والأخروية، وإلا فهم معاهدون عن طريق الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، ويتجلى الفرق واضحاً بين التشريعين في الآثار والرقابة والعقاب، ففي الشريعة الرقابة ازدواجية، فيها رقابة ولي الأمر بالوسائل البشرية، لردع المعتدي بيده أو بلسانه وتبقى دائماً نسبة الملاحقة والاطلاع، أما جانبها الثاني فهو إلهي المرجع عند الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، والجزاء فيه أخروي لا يستطيع المذنب التهرب منه طبقاً لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (٢٤) (١).

قال في تفسير ابن أبي حاتم: «يا ابن آدم والله إن عليك لشهوداً غير متهمة من بدنك، فراقبهم، واتق الله في سرائرك وعلانيتك، فإنه لا تخفى عليه خافية، الظلمة عنده ضوء»

* * *

(١) سورة النور، الآية ٢٤.

المحور الثالث: حرية التعبير عن الرأي في الفقه الإسلامي

هذا المحور يتناول أهم جانب من جوانب حرية الرأي في التشريع الإسلامي، لأن هذا المحور يتعلق بالجانب التشريعي من تلك الحرية ليستنتج من خلال ذلك أن الإسلام أسس حرية التعبير عن الرأي بقرون كثيرة قبل التشريع الوضعي، إضافة إلى أنه تجاوز في تقنينها كل المحاولات التي نسبت في شأنها إلى الديانات السماوية، لأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وبالأخص سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام في حوارهم مع الطاغية فرعون، وفي مناظراته مع السحرة، إضافة إلى مناجاته مع ربه، تأكدنا نحن المسلمين أنه أرسل ليخلص قومه من جحيم الوثنية، ومن إرهاب السحرة، ومن تفشي الخطيئة، ولكن لم يبق أمامنا من آثار تنسب إليه بصفة قطعية إلا ما نسب إليه القرآن، إذن نصدق برسالته وبجهوده الإصلاحية، ونتوقف عن اعتماد ما لفق من أكاذيب ليست في توراته، ونفس الإيمان نعتقده عن رسالة سيدنا المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام، فنصدق بأنجيله التي نزلت عليه من الله، ونعلم أنه أراد التسامح والمحبة وقول الحسنی للناس، ولكن نشك في صدق ما قذفت به أقلام رجال الدين من تحريفات حاولت من خلاله توجيه الإنسان المسيحي لخدمتهم قبل عبادة الخالق، ليتسنى لنا بالجزم بأن تأصيل تمكين الإنسان من حرية التعبير عن رأيه بصفة كونية تبناها التشريع الإسلامي قبل أي دين أو أي تشريع آخر، وندرك أن الرأي لعب دوراً أساسياً في التشريع الإسلامي في ابتكار الأحكام، وتأسيس مصادر التشريع كالاقتداء والاستنباط والقياس، وضبط النوازل، واستخدام الترجيح مطالباً من القاضي الاسترشاد برأي غيره، إذا أعوزه الدليل لنازلة ما أن يستنبط من رأي غيره، لأن رسول الله ﷺ أكثر الناس مشورة لأصحابه، إذ روي عنه أنه ﷺ كان يستشيرهم في جل الأمور.

ونرى فقهاء المذاهب يؤكدون على ذلك، ففي الفقه الحنفي قال السرخسي: «الرأي فيما لا تعلم حقيقته كاليقين، قال ﷺ: «المؤمن ينظر بنور الله تعالى»، ثم استعرض آراء الصحابة رضوان الله عليهم في كثير من الوقائع التي لم يرد فيها نص صريح، وأورد أن النبي ﷺ كان ينمي الحوار بالرأي بين أصحابه ومن ذلك أن رجلاً جاء متأخراً للمسجد فصلى مسرعاً في صلاته، فقال الصحابة رضي الله عنهم آخرها ولم يحسن أداءها فقال النبي عليه الصلاة والسلام «ألا أحد منكم يشتري منه صلاته» فقام أبو هريرة فسأومه حتى قال له الرجل لو أعطيتني مال الدنيا لم أعطها فرجع أبو هريرة رضي الله عنه فأخبر النبي بذلك فقال لهم: «ألم أنهكم عن المصلين»، يستنتج من هذا كيف كان النبي عليه الصلاة والسلام يشجع أصحابه على الحوار البناء.

فيتضح من هذا أنهم استخدموا حرية الرأي في الإفادات والمعاملات والعبادات، وكل ما يوضح غامضاً أو يبينه غافلاً أو يرشد حائراً أو يساعد من هو في ضائقة أو يعلم جاهلاً، فإنهم استخدموا فيه الرأي الصالح ويقتبسون ذلك من سنة النبي ﷺ مع أصحابه، فلقد كان يستشير أصحابه رضي الله عنهم وأضاف السرخسي قائلاً، حدثنا حميد قال: حدثنا سلمة، عن ابن إسحاق «وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ» أي: لتريهم أنك تسمع منهم وتستعين وإن كنت عنهم غنياً، تؤلفهم بذلك على دينهم.

وقال آخرون، بل أمره بذلك ليبين له الرأي وأصوب الأمور في التدبير، لما علم في المشورة تعالى ذكره من الفضل^(١).

لكن حرية الرأي السياسي المتعلقة بالأخبار إيضاحاً وتبليغاً أو تبادل المشورة والمعارف لا يمكن أن يكون على حساب مقدسات طرف من أطراف الحوار، قال السيد قطب في هذا الشأن: «وأولى مراتب النفاق

(١) السيد قطب في تفسير قول الله عز وجل: ﴿مَّا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَدَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ الآية ١٤٧ من سورة النساء، تفسير في ظلال القرآن ج ٢، ص ٢٦٤.

أن يجلس المؤمن مجلساً يسمع فيه آيات الله يكفر بها ويستهنئ بها، فيسكت ويتغاضى، يسمى ذلك تسامحاً، أو يسميه دهاء، أو يسميه سعة صدر وافق، إيماناً بحرية الرأي وهي الهزيمة الداخلية تدب في أوصاله، وهو يموه على نفسه في أول الطريق، إلى أن قال: إن الحمية لله، ولدين الله، ولآيات الله»^(١).

إذن فالفقه الإسلامي اقتباساً من الكتاب والسنة، يتعامل مع حرية الرأي بصفقتها وسيلة لتخليص العباد من رق العبودية لغير الله، ولقد وضع هذا المبدأ داود عبد الأحد عندما أشفق على النصارى من التماذي في عبادة ترهات: «تكرار الكلام عن الدماء واللحوم وذبح الذبائح وإحراق المحارق، والكاهن والأسرار، والصليب والشفعاء، وعن الإنجيل، والدعاة، وعن الناقوس، والكنيسة، وفيما إذا كان الرب ثلاثة أو واحداً»، بعد أن استعرض أسماء كثير من المصطلحات والتحريفات المنسوبة إلى الدين الحق الذي دعا إليه المسيح عليه الصلاة والسلام، والذي حاشاه من أن يتضمن تلك الخرافات قال: «نريد ديناً صافياً وبسيطاً ليتمكن الناس من أن يأتوا فيقدموا تعظيم خالقهم، وتضرعهم بكل حرية إلى حضرة الله تعالى ملك الناس من غير واسطة ما، وأن إله ملكوتنا الأزلي الأبدي ليس كمثله شيء ما، ولا يشغله شيء عن شيء».

إن أديان الوثنية هي التي تشبه الرب المعبود بالملوك الظالمين. ففوضى حرية التعبير هي التي خالطت تصرف معتنقي الديانات غير دين الإسلام، فجرتهم إلى هذه التحريفات التي جردت الكتب المقدسة من قداستها وجعلتها تتنوع كل فترة لخدمة رجال الدين من بيع وكنائس، ولو تم الحوار بحرية الرأي المجردة وتمت المقارنة بينها، وبين نصوص الشريعة الإسلامية، لتبين لهم أن النصوص المقدسة عندنا نحن المسلمين ثابتة قطعية من عهد النبي الكريم عليه الصلاة والسلام لا مجال فيها لتحريف عالم ولا رجل دين بل هي نفسها التي تعبد بها الصحابة ومن تبعهم من السلف الصالح، ونحن والله الحمد على أثرهم سائرون.

(١) المصدر السابق.

ثم مد السيد داود عبد الأحد اليد لحوار منصف يكرس حرية الرأي، فقال: «أيها النصراني أليس من الممكن أن نجعل كل محبتنا وطاعتنا في التعبد لله وحده، فلا نقيم الصلوات ولا نوحد الدعوات إلى المخلوقات، ولا ننزل لهم فهبط إلى درك عبادتهم»^(١).

ولابد من الإشارة إلى أن حرية الرأي عندنا نحن المسلمين لم تترك فوضى في فترة من فترات تاريخ الإسلام بأن تتحرر من قيود الموضوعية، واحترام مقدسات الآخرين، ويكرس هذا المبدأ في أصدق صورته ما لخصه الأستاذ عبد الرحمن بن حماد آل عمر حين يقول: «وأعطى الله الحرية في الرأي في الإسلام على شرط ألا يتنافى ذلك الرأي مع تعاليم الإسلام، فأمر المسلم أن يقول كلمة الحق أمام كل أحد لا تأخذه في الله لومة لائم، وجعل ذلك من أفضل الجهاد وأمره بأن يناصر ولاية الأمر»^(٢)، وبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمظالم، وألا يركن ولا يقبل الرأي المخالف لأوامر الله لأن ذلك هدم للشريعة الإسلامية.

ويرى جل المتخصصين في الأصول أن محمد بن إدريس الشافعي ألهم العلماء الطريق السوي التي تمكنهم من حرية الرأي العلمي برسمه للناس الطريق السوي للاجتهاد ولجعل حرية التعبير في الشريعة الإسلامية في خدمة العقيدة وتوازن سير مؤسسات الأمة ولتحقيق ذلك قرر علماء الأزهر في فتاويهم، (الرقابة على المساجد) وذلك بقولهم: «إن الحرية مكفولة فيما يسوغ فيه الاجتهاد، مع الحفاظ على وحدة الصف، وعدم تفريق الجماعة...»^(٣)، وفي تصديهم لذكر الكتب والمجلات والصحف ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة ركز علماء الأزهر على الالتزام بالقيم وضرورة نقل الخبر الصادق، فما دامت كذلك فإن القوانين تضمن لها نجاحها لأداء رسالتها، ثم رسموا لها منهجاً لخصه

(١) الإنجيل والصليب لداود عبد الأحد، ج ١ ص ١٧٩.

(٢) انظر كتاب بين الحق والباطل لعبد الرحمن بن حماد آل عمر، ص ١١١.

(٣) فتاوي الأزهر قسم عام وفتاوي موقع وزارة الأوقاف المصرية، ج ٩، ص ٨٢.

المؤلف في النقاط التالية:

- ١ - التزام الصدق في نقل الأخبار.
- ٢ - نشر المعلومات المفيدة، التي تحكّمها القيم الدينية والقوانين الصحيحة.
- ٣ - الحيطة في التعليق وعدم التحيز عند تقديم الآراء.
- ٤ - البعد عن نقد الثوابت من قواعد الدين.
- ٥ - إذا كانت القوانين تحمي حرية الرأي والصحافة فليس معنى ذلك أنها حرية مطلقة.

هذه أكبر هيئة في الإفتاء في الفقه الإسلامي تضع ضوابط مستخلصة من مقاصد الشرع، ومنسجمة مع توجه كل علماء الإسلام، الذين نهاهم الله حتى عن سب الكفار بقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(١).

وأختم هذا المبحث بتحليل في كتاب الأستاذ عبد القادر عودة يقول فيه: «وإذا كان لكل إنسان الحق في أن يقول ما يعتقد أنه الحق ويدافع بلسانه وقلمه عن عقيدته فإن حرية القول ليست مطلقة بل هي مقيدة بأن لا يكون ما يكتب أو يقال خارجاً عن حدود الآداب العامة والأخلاق الفاضلة، أو مخالفاً لنصوص الشريعة، وقد قررت الشريعة حرية القول من يوم نزولها، وقيدت في الوقت نفسه هذه الحرية بالقيود التي تمنع من العدوان وإساءة الاستعمال، فكان أول من رسم له منهج الدعوة والحرية المسلمون لأنهم مطالبون بتقديم النموذج بسلوكهم وأقوالهم. ثم أضاف في كتاب التشريع الجنائي مقارناً بالتشريع الوضعي:

يمكن «أن نرى صلاحية نظرية الشريعة إذا علمنا أن المشرعين الوضعيين بعد تجاربهم الطويلة ينقسمون اليوم قسمين: قسم يرى حرية القول دون قيد إلا فيما يمس النظام العام، وهؤلاء لا يعيرون الأخلاق

(١) سورة الأنعام، الآية ١٠٨.

أي اهتمام، وتطبيق رأيهم يؤدي دائماً إلى التباغض والتنازح ثم القلاقل والثورات وعدم الاستقرار، وقسم يرى تقييد حرية الرأي في كل ما لم يخالف رأي الحاكمين ونظرتهم للحياة، وتطبيق رأي هؤلاء يؤدي إلى كبت الآراء الحرة وإبعاد العناصر الصالحة عن الحكم يؤدي في النهاية إلى الاستبداد ثم القلاقل والثورات.

ونظرة الشريعة تجمع بين هاتين النظريتين اللتين تأخذ بهما دول العالم، ذلك أن نظرية الشريعة تجمع بين الحرية والتقييد، فهي لا تسلم بالحرية على إطلاقها ولا بالتقييد على إطلاقه، فالقاعدة الأساسية في الشريعة هي حرية القول، والقيود على هذه الحرية ليست إلا فيما يمس الآداب أو النظام العام^(١).

ويرى علماء الأزهر أن حرية الرأي مكفولة فيما يسوغ فيه الاجتهاد، المحافظة على وحدة الصف وعدم تفريق الجماعة، وإمام المسجد هو المسؤول عن ذلك، هذا الرأي وجه أساساً لأئمة المساجد، ليتقيدوا بضوابط حرية التعبير أثناء خطبة الجمعة التي تعتبر منابر حرة أسبوعياً على امتداد الرقعة الإسلامية.

قال في التشريع الإسلامي: ولكن التجارب أثبتت أن الدكتاتورية انتهت بفشل أفظع من فشل الديمقراطية، لأنها تؤدي إلى كم الأفواه، وتعطيل حرية الرأي وحرية الاختيار، وانعدام الثقة بين الشعوب والحكام وتوريط الشعوب والحكومات فيما لا تريده، وفيما لا يعود عليها إلا بالضرر^(٢).

وفي فتاوى الأزهر أيضاً: لا حد لحرية الرأي والفكر في الإسلام إلا الحفاظ على أصول الدين وأركان الإسلام وقيمه وحدوده ورعاية المصالح العامة^(٣).

(١) الإسلام والقانون الوضعي، ج ١، ص ٤٠.

(٢) عبد القادر عود، ج ١، ص ٤٦.

(٣) فتاوى الأزهر الرقابة في المساجد، ج ٩، ص ٨٢.

وفيه أيضاً: فحرية الرأي المنضبطة بضوابط الشرع، تبني المجتمع الإسلامي وتصحح أخطائه وتبصره بطريقة الدراية والفلاح في أموره العامة^(١).

يتجلى من هذه النصوص والفتاوى والآراء أن الذي حرر الرأي من قيود الكبت والمصادرة، وسن له ضوابط تجعله أداة توحيد ووسيلة إصلاح وتوجيه هو رسول الله ﷺ الذي جاء معلناً للحرية ومبشراً بها وداعياً إليها، كما أمر بحرب الباطل ومحاجة الكذابين والمبطلين، ومحاربة الكافرين ليبين للجميع الرشد من الغي، بوحي من الله جل شأنه الذي لم يترك لرسوله حرية القول على إطلاقها، فرسم له طريقة الدعوة وبين له منهاج القول ... «فقال له وجادلهم بالتتي هي أحسن»^(٢).

(١) حقوق الإنسان في الإسلام عبد الله بن عبد المحسن التركي، ص ٥٣.
(٢) انظر كتاب التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقانون الوضعي، ج ١، ص ٤٠.

المحور الرابع: ضمانات حرية الرأي ومقارنة تلك الضمانات بين التشريعين الإسلامي والوضعي

قال الله في كتابه العزيز: ﴿ادْفَعْ بِاللَّيِّ هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾^(١).

بادئ ذي بدء تختلف تلك الضمانات من حيث مستوى النصوص الضامنة، ففي الفقه الإسلامي تلك الحرية مكفولة بأصول ثابتة يجب على المسلمين اتباعها واحترام المبادئ الناجمة عنها، بينما حرية التعبير في القوانين الوضعية هي قرارات برلمانية، أو موثيق دولية تتعرض دائماً للتغير، ويقع الخلاف على فحواها، وحتى على تطبيقها، فنحن مثلاً لا نستطيع أن نسمح لوسيلة من وسائل الإعلام المرئية أو المكتوبة أن تنال من عرض أحد بكذب، لأنه قبل مسؤولية القذف والعقاب عليها قانوناً، فإن هناك جريمة الكذب التي هي من الكبائر في الإسلام وبالتالي فأَي مؤمن يمتلك وسيلة للإعلام حرة أو تابعة للدولة، يمنع عليه الكذب والقذف والغيبة ويدرك مباشرة أنه تترتب عليه مسؤولية أمام الله الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

على هذا الأساس يبيح الإسلام المعارضة المشروعة التي لم تعرفها الإنسانية أول مرة إلا من خلال نصوص الشريعة الإسلامية، إلا أن حرية التعبير فيها لا يمكن أن تستبيح أعراض المشاكسين لصاحب الرأي أثناء نقده الواقعة التي يعارض إذ تحتم عليه نصوص الشريعة عدم الكذب في وصف ما يعارض، وعدم التنغيص من صاحب الرأي الذي لا يوافق، وعدم التعصب إذا ظهر الحق مع الرأي الذي يخالف.

(١) الآية ٤٣ من سورة فصلت.

ثم يستمر الوجوب ليحول بين المسلم وبين الإذابة بالقول: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوِّءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾.

وفي الحديث الذي رواه البخاري عن أبي بكر قال؛ قال النبي ﷺ: فروى الحديث الطويل إلى قول النبي عليه الصلاة والسلام: «فإن دماءكم - قال محمد أحسبه قال -: وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا»^(١).

وفي تفسير الخازن لنفس الآية عن أبي بكر قال: أن النبي ﷺ قال: إن الزمان قد استدار كهيثة يوم خلق الله السماوات والأرض... ثم استعرض الحديث الطويل إلى أن قال: «فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا» الحديث الذي رواه الصحاح كلهم والمسانيد بروايات مختلفة.

بعد هذا إذا أحسنا نحن المسلمين تربية ناشتتنا لن تتسرب إلينا عدوى فوضى التخلص من ضوابط حرية الرأي التي سممت بعض وسائل إعلامنا، والمؤسف أن كتابات السفهاء على أعمدة صحف ووسائل إعلامية إسلامية أصبح أمراً لا يثير أي انتباه، والتداول في الشعائر والقيم الإسلامية في بعض أنديةنا ومن أبناء جلدتنا، لا يقع استنكاره من بعض المسلمين، ثم تنتهك أعراض أفراد مسلمين من طرف البعض، متناسين أن النبي ﷺ قال: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» وإذا كان هذا البحث ليس مجالاً لسرد الأقوال التي وردت في كلمة كفر التي أتت في الحديث، فإن أهون درجات هذا الجرم الفسق والفسق يأتي مماثلاً للكفر، وللكذب وللعصيان، كما أن تلك العدوى تسربت منذ زمن إلى وسائل إعلامنا المرئية التي أصبحت تتسابق إلى تقليد نفس الوسائل لديهم في إظهار الصور التي قال الرسول ﷺ في شأنها في الحديث، الذي رواه مالك

(١) تفسير الخازن، ج ٣، ص ٢٦٤.

رضي الله عنه في الموطأ عن مسلم بن أبي مريم عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وريحها يوجد من مسيرة خمسمائة عام»^(١). فالحرية في الإسلام مشروطة بغض الطرف عن الحرام، وكف الجوارح عن المآثم، وتبقى الكلمة، هي الشر الدائم إذا لم تتقيد بأوامر النصوص الإسلامية، ولهذا ألزم الإسلام المرء أن يكف لسانه عن إذابة الآخرين موضحاً أن ذلك من أفضل الإسلام، ففي الحديث الشريف عن أبي موسى الأشعري أن النبي ﷺ سئل أي المسلمين أفضل قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده» وفي الباب عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ: «آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان»^(٢).

وفي هذا الصدد وضع يوسف مصطفى عدة أسئلة مهمة فيما يرجع للحدود التي ينبغي أن يراعيها المسلم وهو يبهر في لجاج الكلام عبر سفينة حرية الرأي فقال: هل للإنسان أن ينبري في الكلام يقول ما شاء ويكتب ما شاء؟ وهل هناك إمكانية مراعاته لمصلحته أثناء الإدلاء برأيه؟ وهل يجوز له الاجتهاد دون شروط معينة؟ ويرى مصطفى أن هذه الأسئلة توضح لنا الأجوبة عنها إلى أي مدى تصل حدود حرية التعبير عن الرأي في الإسلام، فقد كان النبي ﷺ يستقبل الناس والابتسامه تعلق وجهه فوضح له الله المنهج الذي يرضاه له فقال: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنَّفُتُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾^(٣).

وفي حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إن الرجل ليتكلم بالكلمة لا يرى

(١) موطأ الإمام مالك ما يكره للنساء، يلبس من الثياب، ج ٥، ص ٤١٠. ورواه صحيح البخاري وغيره.

(٢) الحديث رواه صحيح الترمذي في باب الإيمان، ج ١٠، ص ٩٥.

(٣) آل عمران، ص ١٥٩.

بها بأساً يهوي بها سبعين خريفاً في النار» وفي كتاب الإيمان: «فيجب على المسلم أن يحتاط لدينه، فلا يتلفظ بشيء فيه ما يخرج به من الدين ويجب على من وقع به شيء من ذلك، النطق بالشهادتين فوراً، والاستغفار والندم، إذن المسلم عليه رقابة صارمة تحصر حرية التعبير عنده في الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر^(١)، أو إصلاح أمر المسلمين، أو دفع ظلم، أو إرجاع أخ مسلم عن الظلم، أو نهى عن محرم، أو إسهاد بحق طلب منه، أو تعلم علم أو تعليمه، وغير ذلك يعتبر من لغو الكلام المنهي عنه قال الله عز وجل: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾^(٢).

وعن عبد الله بن عمر قال، قال رسول الله ﷺ: «من صمت عن الشر نجا» قال في شرح مشكاة المصابيح: «فاز وظفر بكل خير أو نجا من آفات الدارين، قال الراغب: الصمت أبلغ من السكوت لأنه قد يستعمل فيما لا قوة للنطق عليه وفيما للنطق قوة على ذكره»^(٣).

(١) وفي كتاب حرية الرأي الواقع والضوابط قال: إن الحرية تختلف عن الفوضى كما يختلف الإنسان عن بقية الحيوانات، ثم استعرض جملة من الضوابط التي تكاد تشكل قاسماً مشتركاً بين مختلف الديانات والنظريات الفقهية والقواعد القانونية ذات المرجعية الأخلاقية فقال: «إن الفقهاء انتهوا إلى وضع ضوابط لحماية الأفراد والأسر والجماعات».

(٢) تقييد الحرية لحماية المقومات الأساسية للمجتمع فلا يباح هدم أحد هذه المقومات أو المساس بها.

(١) أخرجه الترمذي وغيره فاستدل به الأسمرى في كتابه الدلائل والإشارات على كشف الشبهات ج ١، ص ١٥٠، وأخرجه الشيخان البخاري ومسلم.

(٢) الآية ١٨ من سورة ق.

(٣) للقاري القهري ٤ كتاب مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للملا علي القاري، ج ٣/ص ٤١.

٣) أن تكون لحرية الرأي غاية نبيلة لتحقيق المصلحة العامة، ويتمثل ذلك في صدق الرأي وصحة الوقائع والتناسب بين الرأي والوقائع محل النقْد.

ولقد سنت مناهج مختلفة لمعالجة حرية التعبير عن الرأي فمثلاً (الأنظمة الاشتراكية تحصر تلك الحرية في عدم النيل من المبادئ الاشتراكية، أما العالم الليبرالي الغربي، فلا يمكن المساس بمقدسات الدولة: النظام الجمهوري، أو الملكي حسب نص الدستور، وكذلك عدم النيل من رئيس الدولة، إضافة إلى الدين والأسرة والقوميات، وحتى عدم المساس بحرية الدول الصديقة في إطار ما يفسد حسن العلاقات معها، وبذلك فهذه الأمم والدول أفسحت المجال لحرية الرأي بشرط ألا تمس بالرموز التي أضفت عليها هالة من القدسية بسبب قوانين من صنع أيديها وكل يوم تطيح برمز من تلك الرموز التي كانت مقدسة^(١))، فتتحول عنها اختياراتها وفي مقابل ذلك نراها تتغاضى عن وسائل إعلامها عندما تسيء إلى غيرها من أبناء البشرية الأخرى متناسية أنها وافقت على ما سمي بحقوق الإنسان، التي يتجاهلونها عندما يتعلق الأمر بغيرهم، وأيضاً يضعون ضوابط لحرية الرأي، ثم يتغاضون عن سفهائهم يسلفون مقدسات غيرهم بالسنة حداد، ويضعون سقفاً يسمى النظام العام، يهدر كل تصرف أو تشريع أو قول يمس به ولا يتخرجون إن مست تلك القواعد عند الآخرين، كما يحرصون على احترام مشاعر مجتمعاتهم، وكأن مشاعر غيرهم لا تثير خدشاً في تلك الحقوق، ولا يشكل النيل منها خروجاً بحرية التعبير عن ضوابطها المعدة لها. والحقيقة أن الغرب لو كان محقاً في ضوابط حرية التعبير متشبهاً بحقوق الإنسان مخلصاً لما قرر في دساتره من واجب احترام الأديان، لما ترك سفهائه تحت ذريعة حرية التعبير ينتهكون النظام العام للمسلمين، يمزقون مشاعرهم ويضربون بعرض الحائط أقدس مقدساتهم بالإساءة إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، وتتمادى وسائل إعلامهم المرئية والمسموعة من

(١) كتاب حرية الرأي تأليف المستشار سالم البهنساوي، ص ١٠٢.

حين لآخر في هذا الهدم للقيم وإثارة الفتن بين شعوب العالم المنضوية تحت لواء الأمم المتحدة، وكأن الإنسانية حقوقها لا تهتم إلا أمريكا وأوروبا، وهذه من المفارقات الأساسية بين الحرية التي مرجعها الشريعة الإسلامية، مع نفس الحرية لدى أصحاب القوانين، فمثلاً لا يستطيع الحكام ولا العلماء أن يغيروا من الالتزامات المتبادلة التي ترتبها نصوص الشريعة على الأمة تجاه ولاة الأمور، ولا هم تجاه أفراد تلك الأمة، ولا ما يمس من المبادئ العامة للمعاهدات لتأمين سلامة المعاهدين والذميين، فهذا كله ليس موكولاً لاختيار ولاة الأمور، وإنما هو محدد في مبادئه العامة بحكم الآيات والأحاديث.

وهكذا نرى القرآن الكريم يحدد الضوابط التي تحكم تعايش المسلمين مع غيرهم من أبناء البشرية من غير المسلمين قال الله في كتابه العزيز: ﴿لَا يَنْهَكُكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (٨) (١)، إن اختصاص الحاكم هنا ينحصر في البحث عن أحسن السبل لتطبيق هذا التوجيه الرباني، أما أنه يستطيع تغييره أو تعطيل أحكامه، فذلك أمر ليس له داخل حيز دائرة التشريع الإسلامي، بعكس نظم تستطيع كل حكومة تغييرها أو تعديلها إن رأت في ذلك مصلحتها.

وهذا يعكس ما درجت عليه الدول المنضوية تحت أحكام القوانين الوضعية التي رأينا نماذج من نصوصها، ليتضح الفرق بين التشريعين، علماً أن بعض التشريعات الغربية تلتقي مع مبادئ الشريعة الإسلامية، في بعض المجالات، مما يسهل سن ضوابط يحترم من خلالها بعضنا البعض، فمثلاً الولايات المتحدة تمنع التحريض على الإطاحة بالحكومة بالقوة بحسب قانون صدر سنة ١٩٤٠، ولو كان هدفه قطع الطريق على تطلعات الشيوعيين آنذاك، هذا القانون يسير في مبادئ الحديث الشريف الذي رواه البخاري فقال: حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا الأعمش حدثنا زيد بن وهب قال سمعت عبد الله قال؛ قال لنا

(١) الآية ٨ من سورة الممتحنة.

رسول الله ﷺ: «إنكم سترون بعدي أثره وأموراً تنكرونها قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله ﷺ قال: أدوا إليهم حقهم وسلوا الله حقكم»^(١). وفي مسند ابن زهويه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا نبي بعدي» قالوا: فما يكون يا رسول الله ﷺ؟ قال: «يكون خلفاء بعضهم إثر بعض فمن استقام منهم فوقوا لهم بيعتهم، ومن لم يستقم فأدوا إليهم حقهم وسلوا الله الذي لكم»^(٢).

هذا يدل على أن إصلاح الأمور بالحوار وتجنب العنف هي من ابتكارات الشريعة الإسلامية، فالرسول عليه الصلاة والسلام لم يقل لهم انتزعوا حقوقكم بسيوفكم، ولكن أمرهم بالطاعة والاعتماد على الله الذي يكفي المظلوم شر الظالم، وفي كتاب المستشار البهنساوي أن النظم الديمقراطية الرأسمالية، الحرية فيها ليست حقاً مطلقاً بغير قيود ولا شروط، ولكن لها قيود وضوابط لصالح هذه النظم، من تلك القيود:

(١) حماية أمن الدولة.

(٢) حماية عقيدة الشعب.

(٣) حماية الأفراد وعدم الإضرار بالآخرين، فضلاً عن ذلك، فإنه في حالات الطوارئ وإعلان الحرب تضع الدولة الرقابة التامة على الصحف، كما قال إن الكونغريس الأمريكي سبق أن شكل لجاناً لرقابة مدى ولاء المواطنين للنظام الرأسمالي^(٣).

وتبقى أمريكا دائماً تربط حرية الرأي بمصالحها. ففي المرجع السابق في ترجمة صدرت سنة ٢٠٠٢ لكتاب (روسيا وأمريكا جيران الباسفيكي) والثقافة مؤلفه «المستر جون فوستردالاس» الذي أصبح أشهر وزير خارجية للولايات المتحدة، لما ألف كتابه منعه المخابرات الأمريكية من الصدور، لأنه في نظر تلك المخابرات يؤدي إلى التقارب

(١) صحيح البخاري، ج ٢١، ص ٤٤١.

(٢) مسند أبي هريرة، ج ١، ص ٢٥٦.

(٣) حرية الرأي والضوابط للمستشار، سالم البهنساوي، ص ١٠٥.

بين العملاقين، وذلك في غير صالح الولايات المتحدة آنذاك.

أما الإسلام فإن الحرية وضوابطها وقيودها ليست متروكة لحرية الأفراد حاكمين أو محكومين، قال الله في كتابه العزيز: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَنُّكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾^(١).

وفي حديث معاذ المتقدم، وفي شطره القائل: «وהל يكب الناس في النار إلا حصائد ألسنتهم» خير دليل على أن حرية التعبير في الإسلام مقيدة بشروط لا يمكن تجاوزها وستظل تلك الحرية مكرسة لتركيز المساواة، وتأسيس المحبة والأخوة وإزالة الفوارق بين بني البشرية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

قال النبي ﷺ في الحديث المتقدم: «يا أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد كلكم لآدم من تراب، لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأسود على أحمر ولا لأحمر على أسود إلا بالتقوى»^(٢)، لا زالت أرقى الدساتير اليوم لم تصل إلى هذا التنصيص الذي تخلت فيه الآية الكريمة والحديث النبوي الشريف عن المجمل من القول، فقدّمت لنا أحكاماً تفصيلية، لم يترك فيها مجال للتفسير بالقرائن وغيرها، فكل تجاوز يتناول على حق إحدى الفئات أو الأفراد أو السلالات التي وردت في هذه الآية وهذا الحديث فهو مردود لدى النظم الإسلامية.

ولذا فإن المسلمين يجدون أنفسهم على اتفاق تام مع أي أمة أو دولة أو منظمة أو هيئة أو مؤسسة، أو حزب أو صحيفة، اهتمت بالدفاع عن حقوق التعبير النافعة للإنسان، التي ترسخ في وجدان الأجيال القادمة ضرورة احترام حرية التعبير عن الرأي وحفظ الحقوق التي تصون كرامة الأفراد والجماعات، وتعمل على فتح الفرص أمامهم ليتم تكوينهم،

(١) الآية ١٣ من سورة الحجرات.

(٢) رواه مستند الإمام أحمد رحمه الله، وشعب الإيمان لليهقي.

ولكن نتساءل عن النفع الذي يرجع على أي إنسان من الإساءة إلى شعور المؤمنين بالله بالنيل من الرسل عليهم الصلاة والسلام، وما ينجم عن فتح بؤر للفتن والحروب التي تهدد أمن ومصالح جميع أبناء البشرية.



الخاتمة

وفي الأخير، نرى أن حواراً منصفاً وجاداً بين الأديان من جهة، وبينها وبين القوانين الوضعية، من جهة أخرى سيعمل على إخراج بني البشر من عواقب الاستخفاف بالقيم الذي أخذ يستشري في جسم البشرية اليوم، وما يخشى أن يجره على الإنسانية من حروب وفتن لن تؤدي إلا إلى تحطيم صروح الحضارة التي بناها الإنسان على مر الدهور، وفي ختام هذا البحث نرى من المفيد أن نركز على ما ورد في كتاب بحوث ندوة القرآن الكريم تحت إشراف وزارة الأوقاف والدعوة والإرشاد، بالمملكة العربية السعودية الذي أتى فيه بالحرف «إن الشرع أعطى الدولة حق تغيير هذه الحرية إذا أصبحت سبيلاً للإفساد وتعريض المجتمع للتفكك والاعتداء على مقدساته وأخلاقه، فالإسلام هنا وسط بين النظم الدكتاتورية المكتمة للأفواه، والنظم التي تفتح المجال للحريات حتى تتحول إلى فوضى يمارس من خلالها التضييل ونشر المجون والإلحاد، ولكن ذلك لا يعني أن يتجاوز الحاكم حدود المصالح، التي تقتضيها الشريعة لسد منافذ حرية الرأي، استبداداً باسم المصلحة، فهذا جور على الدين لا إتباع له...»^(١).

هذا وإذا كانت حرية التعبير عن الرأي في الإسلام تحكمها ضوابط سير المجتمع وحماية أعراض الناس وفق نصوص الكتاب والسنة واجتهاد السلف الصالح، فإن إكراهات الحيرة العالمية، التي بقدر استخفافها بالقواعد الدينية والقيم الأخلاقية، فإن ذلك تسبب في تطور حرية التعبير عن الرأي إلى الأسوأ، فأصبح القذف حرية رأي، والكذب سياسة، والخلاعة حقاً مقدساً، والاعتداء على الآخرين أمناً قومياً، والنهي عن الخلاعة ظلامية، وأصبحت نساء مسلمات، معطلات لأحكام الشريعة،

(١) العامل مع واقع الدولة، ج ١، ص ١٨٥.

وهن اللواتي ورد فيهن الحديث الشريف الذي رواه النسائي في سننه فقال: حدثني زهير بن حرب قال حدثنا جرير عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال؛ قال: رسول الله ﷺ: «صنفان من أهل النار لم أرهما، قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات، مميلات مائلات رؤسهن كأسنمة البخت، المائلة، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا»^(١). لقد تقدم الاستدلال بهذا الحديث.

هذه ضوابط تعاليم ديننا التي إن مارسناها نتمتع بحرية التعبير عن الرأي وحسن السلوك، ونقدم المسلم رائداً للمجتمع الكوني الذي حينئذ سنقوده إلى تحقيق عالم يختفي منه الظلم والاستبداد والسب والتعالي، لكن إذا كانت تلك تعاليم ديننا، فإن مرد استخفاف الآخرين سببه استخفافنا نحن بتلك المبادئ والتعاليم، التي يريدنا الإسلام من خلالها رائدين متبوعين لا تابعين، ساليين لا مستلبين.

ولكن الله غالب على أمره.

بقلم
د. حمداتي شيهنا ماء العينين
من المغرب



(١) رواه صحيح مسلم بن الحجاج، ج ١١، ص ٥٨.

حرية التعبير عن الرأي الضوابط والأحكام

إعداد

د. سيف راشد الجابري

مدير إدارة البحوث

بدائرة الشؤون الإسلامية - دبي

محاوَر البحث

- المقدمة.
- ١ - التعريف اللغوي.
- ٢ - مشروعية التعبير.
- ٣ - حرية التعبير توجبها الضرورة ويحكمها الشرع والعقل.
- ٤ - فلسفة الإسلام في حرية التعبير.

* * *

المقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبالكلمة الطيبة تعم الخيرات، والصلاة والسلام على رسول الهدى محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، الداعي إلى الكلمة الطيبة بين الناس.

أما بعد: فقد دخلت الأمة الإسلامية الألفية الثالثة المحملة بالتحديات والاتجاهات المختلفة مثل العولمة وما مائلها من هجوم على الإسلام والمسلمين بحجة حرية التعبير عن الرأي دون قيد أو شرط، ومقابل هذا السيل المنهمل على الأمة وأتباعها نجد في المقابل أبناء الأمة تعصف بهم الأهواء التي ذهبت بريحهم، مع أن الله تعالى ينهاهم عن ذلك كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا فَنَفْسَهُمْ وَتَذَهُبَ رِيحَهُمْ وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ ولعل ذلك هو نتيجة حرية الرأي غير المنضبط، وأن الإنسان يقول ويفعل ما يشاء وقت ما يشاء، مما فرق وحدة الأمة.

وأمام هذه التحديات العالمية من مختلف ألوانها وأشكالها سواء السياسية أو الاقتصادية أو الفكرية والتربوية والثقافية وغيرها الكثير. نجد الأمة الإسلامية على وجه الخصوص والعالم كله على وجه العموم في حاجة لإعادة النظر في حرية التعبير لفهم الآخر من خلال ضوابط عامة تحكم الفرد والمجتمع.

ولقد كفل الإسلام حرية الرأي والتعبير بمفهومها الإسلامي المنضبط الذي يمنع التعدي ويحفظ الحقوق، ولأهمية هذا الموضوع (حرية التعبير عن الرأي) نجد أن الحق سبحانه وتعالى لما أراد الخير للبشرية جمع لهم وحدة الفكر في طريق العبادة والوصول إلى المراد من أصل الخلقة، ألا وهي توحيد وعبادته سبحانه، ومن أجل ذلك أرسل

الرسول وأنزل الكتب وختم الأديان بدين الإسلام وختم الرسل بسيدنا محمد ﷺ، الذي أبان طريق الحق في فن الحوار وحرية التعبير وقبول الرأي من خلال ضوابط وأحكام شرعية حواها كتاب الله وفي سنة رسول الله ﷺ، لأن دين الإسلام هو دين الهداية والقيم كما أخبر الله عنه بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (١). ومن هذه القيم مبدأ الاختلاف في الرأي وهذا ما وضحه الحق سبحانه لرسوله محمد ﷺ بقوله: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَمَتَّلُوا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ (٢)، ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾﴾ (٣).

من هنا بدأت مسألة الاختلاف في الرأي، وقد علم رسول الله ﷺ بأنه سوف يكون له مخالفتون، إذن لا بد أن تكون هناك حرية تعبير، ولا بد من قبولها لقرع الحججة بالحجة، وإقامة الدليل، وبعدها تكون للإنسان الحرية في القبول أو الرفض، وهذا تعزيز لدور الإسلام الذي علم أتباعه أن خيار التعددية العقائدية والفكرية هي من مقومات البشر واختلافهم، لذلك توج كلمة المسلمين لغيرهم بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِّ لَهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (٤) هذا من جهة، ومن جهة أخرى توضح أهمية الاختلاف والتعبير الذي هو أساس الغاية من الوجود البشري، وهو اختلافهم في التعبير عن حاجاتهم على مدى الزمن من أعمارهم لذلك يقول سبحانه عنهم: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ (٥).

إن الرأي الذي يحمله الآخر ينبغي أن يكون رافداً في تقوية التواصل ووسيلة للتقارب والتعارف والتجديد في الحوار الحضاري بين

(١) سورة الأنعام: الآية ١٦٦.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٦٤.

(٣) سورة الكافرون: الآيتان ١، ٢.

(٤) سورة النحل: الآية ١٢٥.

(٥) سورة هود: الآيتان ١١٨ - ١١٩.

الشعوب تطبيقاً لقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسَ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَمُ﴾^(١).

ففي هذه الآية الكثير من الدلالات والإشارات الدالة على حسن الجوار والتواصل بين المسلمين وغيرهم وتدلل أيضاً على أن البشر بطبيعتهم يختلفون مع بعضهم سواء في المعتقد أو التفكير أو الحديث، والإسلام منذ إعلان دعوته وبعثة رسوله محمد ﷺ انتشر بين الشعوب واختلط بطوائف تخالفه في العقيدة، وظل أمره كذلك على مختلف العصور بين البلدان المترامية، ومن الأمور الحتمية أن تكون هناك علاقة بين المسلمين وغيرهم، ولذلك فإن الإسلام هذب أفكار أتباعه وعلمهم الحكمة من خلال التعبير المتوازن المقيد بالضوابط والأحكام التي سوف نتناولها في هذا البحث المختصر من خلال محاوره الموصلة لغايته في فهم الآخر.

وقد جاء على الشكل الآتي:

١ - معنى التعبير لغةً واصطلاحاً.

٢ - مشروعية التعبير.

٣ - المداراة سنة والمداهنة نفاق.

١ - التعريف اللغوي:

العبارة في اللغة: البيان والإيضاح، يقال: عبّر عما في نفسه: أعرب وبيّن، وعبّر عن فلان: تكلم عنه، واللّسان يعبّر عما في الضمير: أي يبيّن، وتعبير الرّؤيا تفسيرها: يقال: عبرت الرّؤيا عبراً وعبارة: فسرتها^(٢)، وفي التنزيل: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرّؤيَا تَعْبُرُونَ﴾^(٣).

وفي الاصطلاح: العبارة هي الألفاظ الدالة على المعاني، لأنها

(١) سورة الحجرات: الآية ١٣.

(٢) لسان العرب، والمصباح المنير، مادة (عبر).

(٣) سورة يوسف، الآية ٤٣.

تفسير ما في الضمير الذي هو مستور^(١).

الألفاظ ذات الصلة:

« أ - القول »:

القول لغةً: الكلام أو كلّ لفظ ينطق به اللسان تاماً أو ناقصاً^(٢)، وقد يطلق القول على الآراء والاعتقادات، فيقال: هذا قول أبي حنيفة وقول الشافعي، يراد به رأيهما وما ذهباً إليه.

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذه الكلمة عن المعنى اللغوي.

والصلة بين القول والعبارة هي أنّ القول أعمّ من العبارة لأنّ العبارة تكون دالّةً على معنى.

« ب - الصيغة »:

الصيغة لغةً: العمل والتقدير، يقال: هذا صوغ هذا إذا كان على قدره، وصيغة القول كذا، أي مثاله وصورته على التشبيه بالعمل والتقدير^(٣).

واصطلاحاً: هي الألفاظ التي تدلّ على مراد المتكلم ونوع التصرف^(٤).

٢ - مشروعية التعبير:

من المعلوم سلفاً أنّ التعبير عما في النفس والفكر مشروع، لكون ذلك من طبيعة الحياة المبنية على ما يدور عند الآخر الذي تتعامل معه من حولك أيّاً كان نوعه سواء كان إنساناً أو حيواناً، ولمعرفة مشروعية التعبير لا بد أولاً أنّ نفهم مسألة المداراة التي يمكن أن تستوعب بها الآخر، وقد قيل فيها: أنّها الصبر على طبائع الناس مهما اختلفت، ولا

(١) كشف الأسرار (١/٦٧)، وقواعد الفقه للبركتي (ص ٣٧١).

(٢) القاموس المحيط، مادة (قول).

(٣) لسان العرب، والمصباح المنير، مادة (لفظ).

(٤) لسان العرب، والمصباح المنير، مادة (صوغ).

يعني ذلك المجاملة على حساب الحق والصواب، فالإنسان المداري يستطيع أن يتعايش مع كل الناس ويكسب محبتهم، وهي مشتقة من الصبر والتحمل، وهما خلقان نبيلان يدعوان إلى حسن التعامل وشفافية التعبير، ومعرفة الإنسان بقدر كبير من العلوم المختلفة تثبت أن لديه القدرات العقلية والذهنية والبدنية التي تؤهله للتعبير عن رأيه بحرية، ودليلنا في ذلك قول الحق سبحانه في سورة الكهف: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾^(١). أي: كثير الخصومة والتنازع في الرأي، والجدل هو المحاوراة ومحاولة كل طرف أن يثبت صدق مذهبه وكلامه، والجدل إما أن يكون بالباطل لتثبيت حجة الأهواء وتراوغ لتبرر مذهبك ولو خطأ، وهذا هو الجدل المعيب القائم على الأهواء. وإما أن يكون الجدل بالحق وهو الجدل البناء الذي يستهدف الوصول إلى الحقيقة، وهذا بعيد كل البعد عن التحيز للهوى أو الأغراض.

ولما تحدّث القرآن الكريم عن الجدل قال تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(٢)، وقال: ﴿وَخَدِلْتُهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(٣)، والنبي ﷺ لما مرّ على عليّ وفاطمة رضي الله عنهما ليوظهما لصلاة الفجر، وطرق عليهما الباب مرة بعد أخرى، ويبدو أنهما كانا مستغرقين في نوم عميق، فنادى عليهما ﷺ «ألا تصلون؟» فردّ الإمام عليّ قائلاً: يا رسول الله إن أنفسنا بيد الله، إن شاء أطلقها وإن شاء أمسكها، فضحك النبي ﷺ وقال: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ «الكهف: [٥٤].

ولأهمية الموضوع لا بد من معرفة ضوابط الحوار وأحكامه من خلال مشروعية التعبير عمّا يجول في النفس لدى الآخر، ليتسع فن الحوار بمقاصده الإيمانية والعقلية المنضبطة مع الشرع أو ضده من خلال الضوابط الشرعية التي تراعي الآخر وتحاوره دون إخلال بالمعايير

(١) سورة الكهف: الآية ٥٤.

(٢) سورة العنكبوت: الآية ٤٦.

(٣) سورة النحل: الآية ١٢٥.

الشرعية الهادفة إلى توحيد الأمة من خلال الالتزام بهذه الضوابط والأحكام التي تدين بها، مثال ذلك في قول الحق سبحانه: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾^(١)، وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾^(٢) وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُضِلُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلنَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾^(٣).

لقد وضع الحق سبحانه منهجية الحوار في ذكر الآية الأولى إذ بدأها بالناس كافة دون تمييز بين جنس ونوع ودين، بل قال سبحانه وتعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾.

ثم ذكر في الآية الأخرى النهي عن المجادلة والحوار غير الهادف مع أهل الكتاب، وفي هذا إشارة بأن أهل الكتاب لا يرون محاورة أهل الإسلام، وهذا يعطي مدلولاً واضحاً بأن الجدال غير مفيد، ولكن المفيد هو الحوار الهادف، لذلك نوّه الحق سبحانه بذلك في قوله: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾.

أما عندما جاء الحديث عن المسلمين فقد طلب منهم ضابطاً آخر في الحوار، وذلك يعود إلى سعة الإسلام وكثرة مدلولاته وحجية أقواله وأفعاله، لذلك طلب من أهل الإيمان إذا تحاوروا أن يخفضوا حدة الصوت، لأن علو الصوت يفسد الحوار، فيقول الحق سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُضِلُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلنَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾^(٤).

ونتيجة لعدم فهم ضوابط الحوار وطبيعته بين الأطراف نتجت عن ذلك أمور خطيرة جداً، كما يقول الدكتور عبد الحميد الأنصاري هي: «الخلافات الطائفية تحولت إلى مواجهات دموية، والخلافات المذهبية

(١) سورة البقرة: الآية ٨٣.

(٢) سورة العنكبوت: الآية ٤٦.

(٣) سورة الحجرات: الآية ٣.

انقلبت إلى تعصبات مذهبية، والخلافات السياسية إلى اتهامات تخوينية وتكفيرية، والاختلافات الثقافية والحضارية مع الآخر الحضاري المتفوق أصبحت عداوات تصطبغ بالصبغة العقائدية^(١).

وعليه فإن من الضروري إعادة صياغة الحوار وفهم وسائله من خلال منظور شرعي متخذين من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ منهجاً قوياً في حرية التعبير، وعلى من يتصدى لتبليغ الدعوة إلى غير المسلمين أن يقبل منهم الحوار ليخضع ذلك إلى مقاييس الرضا بالقبول أو الرفض، ولنتعلم كيف خاطب رسول الله ﷺ غير المسلمين، وكيف بلغ دعوته، قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَغْضِهِمْ فِتْنَةٌ»^(٢)، وقال علي كرم الله وجهه: «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»^(٣)، ويروى: «أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم»^(٤).

وللشعر حكمة وموروث كبير في مسألة حرية ومشروعية التعبير:

قال أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي:

ما دُمْتَ حَيًّا فَدَارِ النَّاسَ كُلَّهُمْ فَإِنَّمَا أَنْتَ فِي دَارِ الْمُدَارَةِ^(٥)

وقال آخر:

إِنِّي أَحْيِي عَدُوِّي عِنْدَ رُؤْيَتِهِ لِأَدْفَعِ الشَّرَّ عَنِّي بِالتَّحْيَاتِ
وَأُظْهِرُ الْبَشَرَ لِلْإِنْسَانِ أَبْغَضِهِ كَأَنَّهُ قَدْ مَلَاقَ قَلْبِي مَسْرَاتٍ^(٦)

(١) د. عبد الحميد الأنصاري (كاتب قطري)، جريدة البيان عدد ١٠١٢٠ ص ٢٨ (سنة ٢٠٠٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٩/١).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٩/١)، رقم (١٢٧).

(٤) أخرجه الديلمي (٣٩٨/١)، رقم (١٦١١). وقال العجلوني في كشف الخفا (٢٢٥/١): رواه الديلمي بسند ضعيف.

(٥) انظر: معجم الأدباء (٤٤٧/١).

(٦) انظر: ديوان الشافعي (٢١/١)، ونسبه في البصائر والذخائر لهلال بن العلاء الرقي (٤٧٢/١).

وقال زهير بن أبي سلمى:

وَمَنْ لَمْ يُصَانِعْ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ يُضْرَسُ بِأَنْيَابٍ وَيُوطَأُ بِمَنْسَمٍ^(١)

والتعبير هنا هو نفسه توجه النفوس التواقفة إلى الحرية التي تعبر بها عن ماضي نفسها، ولكن بضوابط محكمة تؤدي إلى رؤية واضحة، من خلال الحوار المنضبط بالدين والقيم والأعراف والمواثيق الدولية، التي أشارت إليها الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال الصحابة وحكم الشعراء، لأن هذه المراجع هي التي يعتمد عليها في فن الخطاب وضوابط التعبير.

٣ - حرية التعبير توجبها الضرورة ويحكمها الشرع

والعقل:

إن الناظر في حرية التعبير يجدها مسألة اختلاف أصلاً، لذلك نجد أن الإسلام قد استخدم فيه العقل وحكم الشرع، ولهذا لا بد من فهم فكرة من تريد الحوار معه حسب الظروف المحيطة والبيئة المؤهلة لمثل هذا الحوار الذي هو ضرورة حتمية بين أبناء البشر الذين يتطلعون دائماً إلى حرية التعبير، لذلك كان لا بد من استخدام العقل المنضبط بالشرع في آلية الحوار، ويتضمن القرآن الكريم والسنة المطهرة الكثير من النصوص التي تؤكد بوضوح حرية التعبير، وتأكيد أمرين لا ينفصلان هما: أن القرآن يقر بتعددية الآراء وكثرة تنوعها، حيث يقول جل شأنه: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾^(٢)، أي أن الاختلاف بين البشر هو أمر إيجابي وهو يحدث بمشيئة الله تعالى، فإذا ما حدث الاختلاف في الآراء والأفكار يجب أن يُرد ذلك كله إلى كتاب الله تعالى، فيقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(٣)، أي إذا ما وجد اختلاف أو نزاع سياسي أو ديني أو

(١) انظر: ديوان زهير (٥/١).

(٢) سورة هود، الآية ١١٨.

(٣) سورة النساء، الآية ٥٩.

اجتماعي فيجب العودة إلى القرآن والسنة المطهرة لحل هذا الاختلاف. ولكن في كل الأحوال يجب أن تكون هناك آراء متعددة في المجتمع الإسلامي تعكس تنوعه وتياراته الفكرية، ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ (١).

ومن هذا المنطلق نجد أن المجتمع (رجالاً ونساءً) متمتع بالحرية في التعبير عن آرائهم ومواقفهم حيث يقول تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (٢)، أي أن المجتمع الإسلامي بشقيه الرجولي والنسوي يتمتع بحرية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي لا يقتصر على الأمور الدينية والعبادات والعقائد بل كل النشاطات.

وإن المتمتع لسنة رسول الله ﷺ في كيفية استخدام حرية التعبير يجد الكثير من الأمثلة في ذلك لأن المقصد من الحوار هو إيصال المعلومة للآخر بأحسن الطرق وأيسرها، فهذا رسول الله ﷺ يحاور نصارى نجران في مسجده ويعرض عليهم المباهلة دون قيد أو حجر على فهم ولكن ليتسع عقلهم للدين الجديد، وهذا الحوار استند فيه ﷺ إلى قول الحق سبحانه: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَدَلٍ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعَالَمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ (٣).

يقول ابن عاشور: «وهذه المباهلة لعلها من طرق التناصف عند النصارى فدعاهم إليها النبي ﷺ لإقامة الحجة عليهم . . . وهذه دعوة إنصاف لا يدعو لها إلا واثق بأنه على الحق. وهذه المباهلة لم تقع لأن نصارى نجران لم يستجيبوا إليها» (٤).

فلو نظرنا في هذه الحادثة لوجدنا أن رسول الله ﷺ استخدم العقل

(١) سورة الزمر، الآية ١٨.

(٢) سورة التوبة، الآية ٧١.

(٣) سورة آل عمران: الآية ٦١.

(٤) التحرير والتوير لابن عاشور، في تفسير سورة آل عمران، الآية ١٦١.

في حرية التعبير المقيد بالشرع وقال لوفد النصرارى هذا البرهان، ولعلمهم السابق بأن محمداً ﷺ على حق لم يأتوا لهذه المباهلة حتى لا يقع عليهم العذاب، ويكون سيئه عند النصرارى من بعدهم، فأخذوا جانب العقل وابتعدوا عن هذه المباهلة ولم يحضروا.

فدلت مسألة المباهلة مع وفد النصرارى على أن الحوار مع غير المسلمين، «تحكمه ثوابت الإسلام وأصوله وقيمه، فكل موضوع أو مقصد يتعارض مع قيم الإسلام فهو مرفوض ابتداءً، ومحظور شرعاً ولا ينبغي لأي مسلم أن يخوض فيه إلا من اضطر وقلبه مطمئن بالإيمان، والقرآن وضع لنا - نحن المسلمين - آداباً وقيماً للتعامل مع أهل الكتاب والتحاور والتعايش معهم»^(١)، ودعوتهم بحكمة فيها نور الحقيقة وصدق الإيمان، وهذا رسول الله ﷺ يتحاور مع غيره بالحوار المباشر أو بالمكاتبة.

فأما بالحوار المباشر فكما فعل ﷺ مع عدي بن حاتم، قال عدي: لما قدمت المدينة، وقد كان يبلغني أن رسول الله ﷺ يقول: إني لأرجو أن يجعل الله يده في يدي قال: فانطلقت بي إلى رحله، وألقت لنا الجارية وسادةً - أو قال: بساطاً - فجلسنا، فقال رسول الله ﷺ: أنتكر أن يقال: لا إله إلا الله، فهل من إله غير الله؟! قال: قلت: لا. قال: فتنكر أن يقال: الله أكبر، فهل شيء أكبر من الله؟! فقلت: لا. قال: فإن اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضلال، قلت: فإنني مسلم، قال: فرأيت وجه رسول الله ﷺ استبشر لذلك واستنار لذلك^(٢).

وعن أبي عبيدة بن حذيفة قال: كنت أسأل عن حديث عدي بن حاتم وهو إلى جنبي لا آتيه فأسأله، فأتيته فسألته فقال: بعث رسول الله ﷺ حيث بعث فكرهته أكثر ما كرهت شيئاً قط، فانطلقت حتى كنت في أقصى الأرض مما يلي الروم فقلت: لو أتيت هذا الرجل

(١) الحوار مع الآخر، للشيخ عمر الديب وكيل الأزهر الشريف سابقاً.

(٢) رواه الطيالسي في مسنده (١٠٤٠)، ورواه ابن ماجه في سننه (٣٤/١) مختصراً.

فإن كان كاذباً لم يخف علي، وإن كان صادقاً اتبعته، فأقبلت فلما قدمت المدينة استشرف لي الناس وقالوا: جاء عدي بن حاتم، جاء عدي بن حاتم.

فقال النبي ﷺ لي: يا عدي بن حاتم أسلم تسلم.

قال: قلت: إن لي ديناً.

قال: أنا أعلم بدينك منك - مرتين أو ثلاثاً - أأست ترأس قومك؟

قال: قلت: بلى.

قال: أأست تأكل المربع؟

قال: قلت: بلى.

قال: فإن ذلك لا يحل لك في دينك.

قال: فتضععت لذلك.

ثم قال: يا عدي بن حاتم، أسلم تسلم فإني قد أظن - أو قد أرى، أو كما قال رسول الله ﷺ أنه ما يمنعك أن تسلم خصاصة تراها من حولي، وتوشك الظعينة أن ترحل من الحيرة بغير جوار حتى تطوف بالبيت، ولتفتحن علينا كنوز كسرى بن هرمز، وليفيضن المال - أو ليفيظن - حتى يهم الرجل من يقبل منه ماله صدقة.

قال عدي بن حاتم: فقد رأيت الظعينة ترحل من الحيرة بغير جوار حتى تطوف بالبيت، وكنت في أول خيل أغارت على المدائن على كنوز كسرى بن هرمز، وأحلف بالله لتجيثن الثالثة إنه لقول رسول الله ﷺ لي^(١).

وأما بالمكاتبة فكتابه ﷺ إلى (هرقل) ملك الروم: «بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد بن عبد الله إلى هرقل عظيم الروم، سلام على من اتبع الهدى: أما بعد؛ فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلمت تسلم

(١) رواه أحمد في مسنده (٢٥٨/٤)، وابن حبان في صحيحه (٦٦٧٩).

يُؤْتِكُ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ إِثْمُ الْأَرِنِيِّينَ ﴿قُلْ يَأَهْلَ
الْكِتَابِ تَمَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَّيْنَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ
شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا
مُسْلِمُونَ ﴿٦﴾﴾.

وكذلك كتاب أمير بصرى: حيث أرسل عليه الصلاة والسلام
الحارث بن عمير الأزدي بكتاب إلى أمير بصرى، فلما بلغ مؤتة - وهي
قرية من عمل البلقاء بالشام - تعرّض له شرحبيل بن عمرو الغساني،
فقال له: أين تريد؟ قال: الشام، قال: لعلك من رُسل محمد؟ قال:
نعم، فأمر به فضرِبَتْ عنقه، ولم يُقتل لرسول الله عليه الصلاة والسلام
رسول غيره، وقد وَجِدَ^(١) لذلك وجداً شديداً.

على ضوء ما تقدم يتضح لنا أن الإسلام أوجد هذه الحرية الفكرية
في التعبير حسب الضرورة النازلة فيتعامل معها بعقل منضبط بضوابط
الشرع؛ لأن الإسلام له فلسفة خاصة في حرية التعبير بصفته ديناً يحافظ
على القيم التي يحتاجها كل عاقل ويرجع إليها كل زانغ، ولو نظر غير
المسلم نظرة فاحصة لدين الإسلام لوجد فيه مطالبه في حرية التعبير وفن
الخطاب، لأنه دين الكمال الذي حفظ أموال مخالفيه وأنفسهم، وكفل
لهم حق الانتصاف ممن أرادهم بسوء ولو كان هذا المعتدي مسلماً.
وهذه العدالة لا توجد في أي دين أو قانون وضعي اليوم، أما الإسلام
فجاء بهذا القانون الرباني الذي كفل حرية الاعتقاد وحرية القول والعمل
لكل إنسان، وهذا كتاب الله يشير إلى ذلك يقول سبحانه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾^(٢)، هذه الآية
هي الموجهة للمسلمين في كيفية الحوار والضوابط الشرعي له، وكيف
يتعاملون في تبليغ الرسالة إلى غيرهم من خلال حفظ حقوقهم وأن يؤمن
لهم السلامة سواء قبلوا الدين أم لم يقبلوه؛ لأن من المسائل الأدبية
المعروفة أن الحوار هو محرك الأحداث على مقتضى الحال وداعية

(١) الوجد: شدة الحزن.

(٢) سورة التوبة: الآية ٦.

المقام ليفتح الحوار بين البشر لمصلحتهم العامة في التعايش الفطري دون منازعات مهلكة فجاءت الآية دالة عليه.

وهذا الضابط الشرعي هو الذي أمن غير المسلم وضمن حرية التعبير للآخر في احترام الفكرة المعروضة عليه؛ لأن الله سبحانه وتعالى جعل حرية الاختيار مبنية على سعة الفكر وعزيمة الانقياد وحرية العبارة، لذلك قال سبحانه مخاطباً رسوله ﷺ في جانب آخر في الضابط الشرعي في حرية الإيمان بالقبول أو الرفض، أوضح ذلك في سورة الكافرون: ﴿قُلْ يَتَّابِعُ الْكٰفِرُونَ ﴿١﴾ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَا أَنْتَ عٰبِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٣﴾ وَلَا أَنَا عٰبِدُ مَا عٰبَدْتُمُ ﴿٤﴾ وَلَا أَنْتَ عٰبِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٥﴾ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴿٦﴾﴾^(١).

نزلت هذه الآية في رهط من قريش منهم الحارث بن قيس السهمي، والعاص بن وائل السهمي، والوليد بن المغيرة، والأسود بن عبد يغوث، والأسود بن عبد المطلب بن أسد، وأمية بن خلف، قالوا: يا محمد هلم اتبع ديننا ونتبع دينك، ونشركك في ديننا كله تعبد آلهتنا سنة، ونعبد إلهك سنة فإن كان الذي جئت به خيراً كنا قد شركناك فيه، وأخذنا حظنا منه، وإن كان الذي بأيدينا خيراً كنت قد شركتنا في أمرنا، وأخذت بحظك منه فقال له رسول الله ﷺ: «معاذ الله أن أشرك به غيره» قالوا: فاستلم بعض آلهتنا نصدقك، ونعبد إلهك، قال: «حتى انظر ما يأتي من ربي» فأنزل الله: ﴿قُلْ يَتَّابِعُ الْكٰفِرُونَ ﴿١﴾﴾ إلى آخر السورة فغدا رسول الله ﷺ إلى المسجد الحرام وفيه أولئك الملام من قريش، فقام على رؤوسهم ثم قرأها عليهم حتى فرغ من السورة فأيسوا منه عند ذلك وأذوه وأصحابه، وقيل: إنهم لقوا العباس، فقالوا: يا أبا الفضل لو أن ابن أخيك استلم بعض آلهتنا لصدقناه فيما يقول، ولآمنا بإلهه، فأتاه العباس، فأخبره بقولهم، فنزلت هذه السورة. وقيل: نزلت في أبي جهل والمستهزئين ومن لم يؤمن منهم^(٢).

(١) سورة الكافرون، الآيات ١ - ٦.

(٢) انظر: تفسير الخازن، سورة الكافرون.

ومن جهة أخرى نجد أن رسول الله ﷺ وضع قضية مهمة في طريق دعوته لمن اختلف معهم من أهل الكتاب والمشركين، وخاصة عندما ظهر الإسلام وانتشر، وكان له الغلبة فسن ﷺ الطريق الضابط لحرية التعبير بأن وضع أساساً عظيماً في هذا الموضوع عندما قال ﷺ: «لهم ما لنا، وعليهم ما علينا».

هذه طريقة من طرق حرية التعبير التي تكفل العقل في قبول الأمر أو رفضه.

وبعد طرح قضية هذا الحوار الذي أوجبه الظروف على أهل الإسلام وأن الحوار مقيّد بالضوابط الشرعي، لذلك فإنهم أمام خطر عظيم، فعليهم بداية أن يتسلحوا بالإيمان قبل المناظرة والحوار، حتى لا يقعوا في دعوة أصحاب الشر والكفر من خلال تشكيكهم في دينهم، وحتى لا يفسدوا عليهم دينهم، فقال سبحانه: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا قَرِيبًا مِّنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كُفْرِينَ﴾ (١١٠) قال الطبري في تفسيرها: كان جماع قبائل الأنصار بطنين؛ الأوس والخزرج، وكان بينهما في الجاهلية حرب ودماء وشنآن، حتى من الله عليهم بالإسلام وبالنبي ﷺ، فأطفأ الله الحرب التي كانت بينهم، وألف بينهم بالإسلام. قال: فبيننا رجل من الأوس ورجل من الخزرج قاعدان يتحدثان، ومعهما يهودي جالس، فلم يزل يذكرهما أيامهما، والعداوة التي كانت بينهم، حتى استبنا، ثم اقتتلا. قال: فنادى هذا قومه، وهذا قومه، فخرجوا بالسلاح، وصف بعضهم لبعض. قال: ورسول الله ﷺ شاهد يومئذ بالمدينة، فجاء رسول الله ﷺ، فلم يزل يمشي بينهم إلى هؤلاء وإلى هؤلاء؛ لئيسكنهم، حتى رجعوا ووضعوا السلاح (٢).

مجالات إبداء الرأي:

كل أمر جاء الشرع بحكمه بدليل من الأدلة، سواء كان متعلقاً

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠٠.

(٢) تفسير الطبري ٦٣٢/٥، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية.

بالعبادات أو المعاملات أو العقوبات أو العلاقات الشخصية، فهذا ليس للإنسان فيه إلا أن يعمل بمقتضى الدليل ويتفقه فيه ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾^(١). وهذا أظهر من أن يُستدل له، إذ العبودية لله تقتضي الامتثال لأمره.

ومعنى الرضا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً؛ هو التحاكم إلى منهاج الله تعالى ورد الأمر إليه، ولذا نفى الله تعالى الإيمان عن من لم يستكمل هذا فقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكُمْ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتُمْ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٢).

وهذا أصل عظيم من أصول الإيمان، وهو معنى الإسلام، فإن حقيقة الإسلام هي الاستسلام لله والانقياد له، ومن لم يرد إليه الأمر لم يُنقَد له.

ودين الإسلام مبني على اتباع كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإجماع الأمة، وهي الأصول المعصومة التي لا يجوز تجاوزها أو الخروج عنها^(٣).

وإذا أعمل الإنسان رأيه وقرر نتائج بناها على مقتضى المصالح أو غيرها وهي معارضة لكتاب الله وسنة رسوله، فقد خالف الشرع ولم يقابله بالرضى والتسليم.

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: اقتتل امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، فاختصموا إلى النبي ﷺ فقضى أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة، وقضى بدية المرأة

(١) سورة الأحزاب، الآية ٣٦.

(٢) سورة النساء، الآية ٦٥.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٦٤/٢٠).

على عاقلتها، وورثها ولدها ومن معهم، فقام حَمَل بن النابغة الهذلي فقال: يا رسول الله! كيف أغرم من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهتله؛ فمثل ذلك يُطل^(١)، فقال رسول الله ﷺ: «إنما هو من إخوان الكهان من أجل سجعه الذي سجع»^(٢).

قال العلماء: إنما ذم سجعه لأنه عارض حكم الشرع ورام إبطاله، ولذا شبهه بالكهان الذين يروجون أقاويلهم الباطلة بأسجاع تروق السامعين^(٣).

وقد قرر أهل العلم أدلة يُبنى عليها الحكم الشرعي، وطرقاً للاستدلال والترجيح فيها توصل للمطلوب، وإذا راعى أهل العلم ذلك في الأحكام الشرعية؛ فهو تنبيه على اعتبار المنهج نفسه في سائر معمولات الذهن، فلا بد أن يُبنى على دليل معتبر، ولا بد من مراعاة طرق الترجيح بين الآراء.

وكما يشترط لإبداء الرأي: القدرة على ذلك، والتأهل له، واستناده على ما يعضده؛ فإنه يشترط فيه أيضاً: إرادة الحق والخير، وهذا من معنى الإخلاص وحسن الإرادة التي هي مناط خيرية العمل وصلاحه وقبوله.

٤ - فلسفة الإسلام في حرية التعبير:

الإسلام هو دين الحوار الذي أدت فلسفة حرية التعبير فيه إلى الانتشار؛ لأن المسلمين انفتحوا على الآخر بما يحملونه من علم بعيد عن التعصب والتطرف وتجاهل حقوق الآخرين، وإن الناظر إلى التاريخ يجد حقيقة ذلك في انتشار هذا الدين دون سيف ورمح أو دبابه وصاروخ، إنما انتشر بفلسفته الخاصة في حماية حقوق الفكر وحرية التعبير؛ لأن من شروط النجاح إخلاص النية، وإِنما الأعمال بالنيات

(١) يُطل: يعني يلقى ويُهدر.

(٢) صحيح البخاري، رقم (٥٧٥٨)، وصحيح مسلم، رقم (١٦١٨).

(٣) إحكام الأحكام، لابن دقيق العيد، مع حاشيته العدة، (٣٣٢/٤).

وإنما لكل امرئ ما نوى»^(١) كما قال ﷺ، لأنه بدون الفهم والإخلاص في الحوار للوصول إلى الحقيقة فلن نصل لذلك إلا بالنتيجة الخالصة التي هي أرضية الحوار الناجح وهذا هو سبيل المؤمنين وفلسفتهم في الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى ونشر دين الإسلام.

ولقد أكد الإسلام مشروعية هذه الفلسفة العقائدية واقتنع بها المسلمون لأنها حقيقة الأمر الذي جُبل عليه البشر واختلاف أذواقهم الفكرية.

لذلك أوجد الحق سبحانه هذه الرؤى للمسلمين في معرفة الآخر عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(٢).

فهذه الآية تشير إلى تعدد الأديان وعلى المؤمنين أن يؤمنوا بذلك ولا يُحْمَلُوا الناس العنت والتعصب لاتباع دين الإسلام، بل الحرية موجودة وحق الاختلاف مقدر، ومسألة الإسلام والكفر، مسألة مشيئة ربانية مقدرة يطالب من خلالها المؤمنون بالحوار الهادف إلى فلسفة القناعة بقبول الدين ورفضه، ويكون ناتج الحوار هو بيان حقيقة الإسلام وعظمته وأنه دين عالمي ليس لأحد دون أحد، وعلى المسلمين أن يحملوا لواء الدعوة كما أمروا من خلال قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿أَدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾^(٣).

فالدعوة فريضة وضرورة لتعريف الآخر ما في الإسلام من خير عظيم للبشرية جمعاء، وأن يكون ذلك بفلسفة الإسلام العظيمة في حرية التعبير بالحوار العقلاني الذي يعلو به صوت العقل والحكمة والمنطق والعرض الجيد الذي يجذب المستمع أو الناظر إلى عظمة هذا الكون عن عظمة خالقه سبحانه الذي دعا إلى التفكير والتبصر الداعي للإيمان

(١) رواه البخاري (٦٥٥٣)، ومسلم (١٩٠٧).

(٢) سورة يونس: الآية ٩٩.

(٣) سورة النحل: الآية ١٢٥.

بالله وحده، وتوضيح مسألة مهمة يجب الاهتمام بها، حيث يوجه الإسلام نظر أتباعه إليها وهي أن الإسلام جاء ليصلح ما بين البشر فيما تنازعوا واختلفوا فيه، وأنه يُنشئ رابطة إنسانية بين البشر تقوم على ارتباطهم بالله الخالق سبحانه، وأن الإسلام يعمر الحياة، ويحافظ على موروثات الشعوب ويحمي الحضارات ويُذكر بها للعبارة لتستمر الحياة في العطاء تحت غطاء شرعي يكون مقصوده التعارف والتآخي بين الشعوب والقبائل لا فوارق بينها إلا بالدين والتقوى، «لا فضل لعربي على عجمي ولا عجمي على عربي ولا أحمر على أسود ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى»^(١)، وليعلم العالم أن هذا الإسلام بفلسفته الفريدة كَوْن حضارة عظيمة ممتدة عبر (١٤) قرناً من الزمان، وأنه يركّز على أهمية الحوار بين الحضارات المختلفة من خلال اتباعها، وأن دين الإسلام لا يصطدم مع غيره من الأديان، لأنه الدين المهيم والخاتم للأديان، فهو يؤثر ولا يتأثر، فمن أراد الإسلام، فهذه سفينة التي تنجى مَنْ ركب فيها من الغرق في بحر الظلمات وشتات الفكر العقدي الذي يؤدي إلى تصادم المصالح والقضاء على الحياة السعيدة التي توفر للبشر جميعاً الأمن والأمان من خلال التعايش السلمي والأمن النفسي والاجتماعي.

بهذه الفلسفة دخل الإسلام قلوب الذين اتبعوه واعتنقوه، وإذا دخل الإسلام قلب إنسان فإنه لا يخرج منه، لأنه ذاق لذته، والأمثلة على ذلك لا تعد ولا تحصى، ومن المعلوم أنه من جهل شيئاً عاداه، فأعداء الدين الإسلامي اليوم يجهلون فلسفته العظيمة، ولو عرفوها ما وسعهم إلا الدخول في هذا الدين الذي يرحب بمخالفه ليدخلوا فيه، ويحرمهم جهلهم ومعاداتهم لأهله من الدخول فيه، وإن الباب لمفتوح لمن تاب وأتاب ورجع، هذا هو الإسلام وفلسفته في التعبير.

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٨٦/٥)، رقم (٤٧٤٩) قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٨٤/٨): رواه الطبراني في الأوسط والبخاري بنحوه، ورجال البزار رجال الصحيح.

وهذه طريقة رسول الإسلام محمد ﷺ في حياته العملية التي اتسمت بالشفافية المطلقة والإنسانية الفائقة في الحوار حتى مع خصومه وأعدائه، وضرب بذلك أروع الأمثلة في التسامح والحوار الهادف الذي يؤدي إلى حفظ كرامة الفرد والمجتمع والدين والقيم، وما غزوة خيبر إلا دليل واضح في حسن المعاملة، وذلك أنه لما غنم المسلمون الغنائم من خيبر كان من بين الغنائم صحائف متعددة من التوراة، فطلبها اليهود، فأمر النبي ﷺ بردها وتسليمها لهم.

هذا الحوار العظيم جاء من خلال فلسفة الإسلام الداعية لحرية التعبير، فيطبقها رسول الله ﷺ، ولم يترث في مسألة حقهم واحترام شعورهم الديني في الاحتفاظ بصحفهم المقدسة، فدل ذلك على أن الإسلام لا يكره الناس على دخوله ولكن يدعوهم بالحسنى ليفهموا هذا الدين الذي جاء لصالح البشرية جمعاء.

وهناك واقعة أخرى تدل على مسار حرية التعبير، وإعطاء الآخر فرصة للسمع والدفاع عن نفسه، أو الاقتراح للمصلحة العامة ...

ففي فتح مكة ظهر الإسلام وانتصر على خصومه وأعدائه، ف جاء رسول الرحمة ﷺ بالحوار الهادف ليفتح قلوب الأعداء للإسلام من خلال قيمه العظيمة...، فقال: «يا معشر قريش: ما ترون أنني فاعل بكم اليوم؟!»، فردوا بالإجابة الموجبة لعلمهم بأخلاقه ﷺ، فقالوا: خيراً، أخ كريم وابن أخ كريم... قال ﷺ: «فإني أقول لكم ما قال يوسف لإخوته: ﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾، اذهبوا فأنتم الطلقاء»^(١).

هذه المبادرة بالسؤال تعطي إشارة لنا أنه علينا أن نسأل الآخر عن مدى فهمه للإسلام، وما هي اعتراضاته، حتى يفرغ ما في فكره وقلبه ليكون لديه طاقة الاستماع وحسن الفهم بعد أن أعطي حرية التعبير عما يرد عليه في فكره.

وهناك حوار آخر في فتح مكة لما أعطى النبي ﷺ الأمان، عن

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١١٨/٩).

ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما نزل رسول الله ﷺ مر الظهران قال العباس قلت: والله لئن دخل رسول الله ﷺ مكة عنوة قبل أن يأتوه فيستأمنوه إنه لهلاك قريش فجلست على بغلة رسول الله ﷺ، فقلت: لعلي أجد ذا حاجة يأتي أهل مكة فيخبرهم بمكان رسول الله ﷺ ليخرجوا إليه فيستأمنوه، فإني لأسير إذ سمعت كلام أبي سفيان وبديل بن ورقاء فقلت: يا أبا حنظلة، فعرف صوتي فقال: أبو الفضل، قلت: نعم، قال: ما لك فذاك أبي وأمي، قلت: هذا رسول الله ﷺ والناس، قال: فما الحيلة؟ قال: فركب خلفي ورجع صاحبه، فلما أصبح غدوت به على رسول الله ﷺ فأسلم، قلت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل يحب هذا الفخر فاجعل له شيئاً. قال: «نعم من دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن أغلق عليه داره فهو آمن، ومن دخل المسجد فهو آمن» قال: فتفرق الناس إلى دورهم وإلى المسجد^(١).

وهناك نماذج كثيرة في الحوار ذكرها القرآن الكريم يتعلم المسلمون منها فن الحوار مع الآخر وتقوية الإيمان بالله وبرسوله ﷺ وهذه بعض شواهد الحوار منها: هذا الحوار هو بين أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام مع النمرود، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُعْبَدُ وَإِيَّاكَ أَنْتَ الْغَيْبُ وَالْأُمَّمُوتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَأَبَى بِالسَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأَتَى بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١١٥﴾﴾^(٢).

هذا الحوار أخذ عدة نقاط بين قدرة ربانية وقدرة بشرية قيست بمقياس البشر، ولكن لم تلبث حتى زالت، وما وسع صاحبها إلا التسليم.

وكذلك ضرب الأمثلة في الحوار مع نبي الله عزير عليه السلام، في حوار عظيم مع ربه سبحانه وتعالى نقله إلى اليقين على ذات الله سبحانه وتعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى

(١) رواه أحمد ٥٣٨/٢، ومسلم ١٧٨٠، وأبو داود ٣٠٢٢، واللفظ له.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٥٨.

يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتُ قَالَ
لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتُ مِائَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ
وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَى جِمْارِكَ وَلِنَجْمِكَ ءَايَةً لِلنَّاسِ وَانظُرْ
إِلَى الظِّلِّ كَيْفَ تُنْشِرُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ
أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾ ﴿١﴾.

ثم حوار إيماني بين نبي الله إبراهيم عليه السلام مع ربه سبحانه
وتعالى، وطلب إبراهيم عليه السلام زيادة التصديق بالإيمان الغيبي
بقدره الله سبحانه وتعالى، وذلك لاطمئنان القلب، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ
إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِكَ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَئِن لِّيَطْمَئِنَّ
قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَنَ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ
جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا وَاعْلَمَنَّ أَنَّهُ اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦٠﴾ ﴿٢﴾.

المقصود من الحوار هو تعليم البشر على منحج الأنبياء في
الحوار، وأن هناك قاسماً مشتركاً في هذا الحوار المؤدي إلى الإيمان
بالله سبحانه وتعالى، والتعايش السلمي بين كافة الشعوب الذي هو
مقصد الحياة الكريمة ليتفرغ العبد للتفكير في آلاء الله ومخلوقاته
وملكوت الله ليسلم لرب العالمين، لأنه متى صفا ذهن الإنسان انقاد
للإيمان، ومتى شغل بعراقيل الحياة أخذته الدنيا واللهو حتى ينتهي أجله
دون الوصول إلى الإيمان بالله تعالى وبرسوله محمد ﷺ.

يتضح مما سبق ذكره أن الإسلام حمل لواء الحرية، وبما أن هذه
الحرية هي ملك كل شخص وهو حر مختار لما يفعله ويقوله وعنده ما
يعبر عنه بجوارحه المختلفة، ولعلم الخالق سبحانه بحال هذا الإنسان
الذي خلقه ووضع فيه هذه الخصال التي يعبر بها عن حاله، وبما أن
الإنسان تغلب عليه العواطف والأهواء ومشاغل الحياة اليومية، ولكي
يبقى في سيرة عطرة له ولمن حوله جعل الله له ضوابط تقيد حركاته
وتضبط مسيرة تواصله مع الآخرين ويمكن من خلالها أن يعبر بها عن ما

(١) سورة البقرة: الآية ٢٥٩.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٦٠.

في نفسه من خلال فلسفة دينية مبنية على الشرع والعقل، وشواهد التاريخ كثيرة في فلسفة حرية التعبير.

ضوابط وسائل التعبير عن الرأي:

للمسلم أن يتخذ ما شاء من الوسائل للتعبير عن الرأي، إلا أن استخدام هذه الوسائل وممارسة هذا الحق مقيد بضوابط تجنبها معارضة مقاصد الشريعة الإسلامية، جاء في كتاب حقوق الإنسان في الإسلام: «ومع اهتمام الإسلام بحرية الرأي والتعبير إلا أنه حرص على عدم تحريرها من القيود والضوابط الكفيلة بحسن استخدامها، وتوجيهها إلى ما ينفع الناس ويرضي الخالق جل وعلا، فهناك حدود لا ينبغي الاقتراب منها وإلا كان الأمر خلاف ما قصده الشرع، أو يلحق الضرر بالفرد والمجتمع على السواء، ويُخل بالنظام العام وحسن الآداب»^(١).

وأهم هذه الضوابط والأحكام:

- ١ - ألا تخالف الشرع في نفسها فإذا كانت الوسيلة مخالفة للأدلة الشرعية أو القواعد الكلية فإنها تكون ممنوعة.
- ٢ - أن يكون المقصود من الوسيلة مشروعاً، فإن كانت الغاية منها الوصول لما هو ممنوع في الشرع فإنه لا يجوز استخدام أية وسيلة - فمتى كان المراد من الوسيلة المعينة الدعوة إلى باطل، أو نشر فكر منحرف أو الوصول إلى غرض فاسد كانت الوسيلة محرمة. قال ابن القيم رحمه الله: «إذا حرم الربُّ تعالى شيئاً وله طرق ووسائل تقضي إليه فإنه يحرمها ويمنع منها تحقيقاً لتحريمه وتثبيتاً له»^(٢).
- ٣ - ألا يترتب على الأخذ بها مفسدة أكبر من المصلحة المقصودة إذ درء المفسد مقدم على جلب المصالح. وقد نهى الله تعالى

(١) كتاب حقوق الإنسان في الإسلام، د. سليمان الحقي، ص ٥٤.

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١٣٥/٣).

رسوله ﷺ والمؤمنين عن سب آلهة المشركين وإن كان فيه مصلحة إلا أنه يترتب عليه مفسدة أعظم منها وهي مقابلة المشركين بسب إله المؤمنين، قال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(١).

٥ - الخطاب ودوره في فن الحوار:

لقد تحدثنا فيما سبق عن حرية التعبير، ولزيادة الوعي لا بد من الوقوف على مسألة مهمة أخرى، وهي: (فن الخطاب)، الذي هو أساس الحوار لأن الحوار لا يكون إلا بناء أفكار ومفاهيم تصاغ في صورة مختلفة ذات مقدمات ونتائج تعكس مدى فهم وقدرة الآخر على الانسجام مع تلك المقدمات وتقديم وجهة نظره، لأن الخطاب مصدر من فعل خاطب يخاطب يقضي بوجود طرفين مخاطب ومخاطب أو مخاطبين يتم بينهم اتصال وتواصل في رسالة محددة المعالم يطلق عليها الخطاب الذي يرسله الأول في اتجاه الثاني. لذلك اكتسب الخطاب أهمية كبرى، لما له من دور في تشكيل الأفكار الذهنية بين بني البشر ودوره العظيم المؤثر في النفوس لذلك عدّ الخطاب من الوسائل الخطيرة في توجيه الأفراد والمجتمعات على الضوابط والأحكام التي يريدها المخاطب للمخاطب حتى يحظى بصياغة الأمور والتواصي المراد تمريرها وإقناع الطرف الآخر بها للعمل والتطبيق مما ينعكس على وحدة التوجيه في الخطاب.

- ما هو الخطاب؟

لقد وردت كلمة «الخطاب» في القرآن الكريم بصيغ متعددة ومنها قوله تعالى: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَكُمْ وَأَيَّانَهُ الْجِجَمَةَ وَقَصَلْنَا لِنُطَابٍ﴾^(٢).

يقول الزمخشري في معنى قوله تعالى: ﴿وَقَصَلْنَا لِنُطَابٍ﴾ هو:

(١) سورة الأنعام، الآية ١٠٨.

(٢) سورة ص: الآية ٢٠.

الخطاب الذي يفصل بين الصحيح والفساد، والحق والباطل، والصواب والخطأ، وهو كلامه في القضايا والحكومات، وتدابير الملك والمشورات، ويجوز أن يراد الخطاب القصد الذي ليس فيه اختصار مخلّ ولا إشباع ممل^(١).

وجاء في علم الكلام أن الخطاب والبيان والكلام والتكلم والتخاطب والنطق واحد في حقيقة اللغة، وهو ما يصير به الحي متكلماً^(٢).

ولا يختلف علماء الأصول عن علماء اللغة والنحو في تحديد مفهوم الخطاب/الكلام. حيث إن الخطاب في الكلام اللفظي عندهم يطلق بإطلاقين:

أحدهما: أنه الكلام، وهو ما يتضمن نسبة إسنادية.

والثاني: أنه أخص منه، وهو ما وجه من الكلام نحو الغير لإفادته^(٣).

أصبح الخطاب في العصر الحديث موضوعاً للبحث في الفكر الغربي على وجه العموم، وخصه اللسانيون والفلاسفة وعلماء التأويل بعناية واهتمام بالغين^(٤).

هذا الاهتمام يعود إلى أصل الحوار الذي يبني العلاقات بين بني البشر على مستويات مختلفة بين الشرق والغرب ونحن هنا في هذه العجالة إذ نحاول تقديم بعض الضوابط من خلال الخطاب الديني ودوره في حرية التعبير؛ لأن الدين هو المعول عليه في نزاع الاحتقان الداخلي بين الشعوب التي يحكمها الأهواء والأطماع الاستعمارية الفكرية والثقافية التي ليس لها إلا ضابط المنفعة التي تعود عليهم بالنفع دون النظر إلى

(١) الزمخشري، الكشف عن حقائق التنزيل ووجه التأويل.

(٢) لسان العرب لابن منظور.

(٣) ابن السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج.

(٤) عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات: ص ١٠٣.

الضرر الذي يلحق بالآخر حيث إن الرجوع إلى الدين هو منقذ الشعوب المتهالكة على حب الدنيا إذ إنه جمع بين سعادة الدارين، يقول الدكتور الجراري: الخطاب الديني هو فن من فنون القول، ووسيلة من وسائل التأثير، إنه فن من فنون تلقين المعرفة الدينية، وطريقة من طرائق تحريك الوعي لدى المتلقي، وهو كذلك عملية تربوية توجيهية أساسها القرآن الكريم والسنة النبوية، وهو أيضاً كل تعبير عن رسالة الإسلام الأخلاقية والحضارية، وكل تعبير عن حقيقة الدين الإسلامي، كما أن الخطاب الديني هو الوسيلة التي يخاطب بها المسلمون العالم، والمنهاج الذي يصوغون من خلاله أفكارهم ومواقفهم التي يريدون إيصالها إلى الناس سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين^(١).

إن الناس سواء في حب الحياة، وعلى الجميع أن يفهم شعور الآخر، وأن كل إنسان له مهمة يؤديها لأخيه من بني البشر، وأهل الإسلام هم أكثر الشعوب عطاءً للإنسانية لأنهم يعملون برقابة ذاتية ويعلمون أن الله يجزل لهم المثوبة في خدمة الآخرين.

الخطاب الديني خصائصه ومكوناته:

الخطاب الديني هو مادة الكلام المقول أو المكتوب بين المتكلم والسامع، وبين الخطيب والمخاطب، وبين الكاتب والقارئ.

جاء في لسان العرب، الخطاب لغة: هو مراجعة الكلام^(٢)، وهو الكلام والرسالة^(٣)، وهو المواجهة بالكلام، أو ما يخاطب به الرجل صاحبه، ونقيضه الجواب^(٤)، وهو مقطع كلامي يحمل معلومات يريد المرسل (المتكلم أو الكاتب) أن ينقلها إلى المرسل إليه (السامع أو

(١) الخطاب الديني عند الدكتور عباس الجراري: ٢٥.

(٢) لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، مادة (خطب).

(٣) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، أخرجه إبراهيم مصطفى وآخرون، المكتبة العلمية، طهران، ج٢، مادة (خطب).

(٤) معجم الأخطاء الشائعة، لمحمد العدناني، مكتبة لبنان، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م، مادة (خطب).

القارئ)، ويكتب الأول رسالة ويفهمها الآخر بناء على نظام لغوي مشترك بينهما^(١). والخطاب كما ورد في كتاب الكلبيات، هو الكلام الذي يُقصد به الإفهام، إفهام من هو أهلٌ للفهم، والكلام الذي لا يقصد به إفهام المستمع، فإنه لا يسمى خطاباً^(٢).

وفي القرآن الكريم مواقع كثيرة عرضت للخطاب من جوانب مختلفة؛ إذ تعدد لفظ خاطب في القرآن الكريم تسع مرات، وورد بصيغة خطاب ثلاث مرات؛ ففي الآية: ٦٣ من سورة الفرقان قال عز وجل: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا﴾، أي إذا خاطبهم السفهاء بالقول السبيح. وفي الآية: ٣٧ من سورة هود يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تُخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، أي لا تشفع للذين كفروا. وفي الآية: ٢٠ من سورة ص قال عز وجل: ﴿وَسَدَّدْنَا مُلْكَكُمْ وَأَيَّانَهُ الْحِكْمَةَ وَقَصَلْ لِنُطَابٍ ﴿٢٠﴾﴾، أي آتيناها البيان المحكم الذي يميز بين الحق والباطل. وفي الآية: ٢٣ من سورة ص قال تعالى: ﴿فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾، أي غلبني في المكالمة والمناقشة والحوار. وفي الآية: ٣٧ من سورة النبأ يقول سبحانه وتعالى: ﴿رَبِّ أَسْمَوَاتٍ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا ﴿٣٧﴾﴾، أي لا يملكون كلاماً. وفي معجم ألفاظ القرآن الكريم: خاطبه مخاطبة وخطاباً: تكلم معه، والخطب: الشأن الذي تقع فيه المخاطبة^(٣).

إن الحوار الجيد واللغة الهادئة ضرورة يفرضها علينا ديننا وتفرضها علينا إملاءات العصر وشروط الواقع يقول المؤرخ والمفكر التونسي محمد الطالبي: إننا بحاجة إلى خطاب ديني حضاري مقنع، إلى خطاب بديل صادق صدوق، غير موظف يقبض على طرفي الحبل: الوفاء

(١) قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، ليعقوب إميل، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م، مادة (خطب).

(٢) الكلبيات، لأبو البقاء الكفوي، طبعة مؤسسة الرسالة، بعناية: د. عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، ١٩٩٢م ص: ٤١٩.

(٣) معجم ألفاظ القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية، المجلد ٢، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٩٦م.

للإرث ومواكبة التجديد والتغيير اللذان توجبهما وتفرضهما حركة الزمن. يجب أن نستمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها. وفي نفس الوقت نعلم أبناءنا غير ما تعلمنا لأنهم خلقوا لزمان غير زماننا، بل يجب أن نحمد ونبارك ثورة أبنائنا علينا، ثورة البناء طبعاً، لأنها تسلك مسلك سنة الله الذي لو شاء لجعل الكون قاراً مستقراً لا حركة به أصلاً: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ (١).

الكون كله من أصغره إلى أكبره حركة، ومن قال حركة قال تطوراً، كذلك أرادته بارؤه وخالقه ومسيره، يجب أن نعيش عصرنا أي الحركة عيشاً تاماً بل يجب أن نحركه تحريكاً موجباً في نور الله ونور شمس، حتى لا يكون الظل ساكناً، وألاً نركن أبدأً إلى سكونه، يجب أن نعيش المعاصرة بإيمان وإخلاص لا أن نكون مجرد متفرجين متحسرين ومعاصرين كارهين للمعاصرة. مشلولين، معاصرين لمعاصرة تهمشنا، ولا نسهم فيها بسوى الحسرات والآهات والدموع (٢).

وبهذا نجد أنه يوجه بصدق إلى أهمية الحوار الذي يقوم على حسن العرض من الخطيب إلى المخاطب وإن على الأمة اليوم أن تغير من منهج الخطاب حتى تواكب تطور المعلومات التي أصبحت اليوم في متناول الجميع في لمح البصر من خلال التقنيات المعلوماتية الحديثة، فهو يشير إلى أهمية الحركة الحوارية بين الناس لتسهم في حل المشكلات القائمة وأن تحل بالحوار بدل النار، وبالمحبة بدل الكراهية.

ومما لا شك فيه أن الخطاب الديني يشمل كل خطاب يدور مضمونه حول الدين بياناً وعرضاً واستلهاماً، أو تحليلاً لقضاياه أو دعوة لتبنيه في مناحي الحياة المختلفة، أو نقداً لنصوصه وصدأً ونبذاً لأقواله وأحكامه وحقائقه، سواء تعلق ذلك بمجال العقيدة أو الفقه أو الفلسفة أو العلم أو الأدب أو الفن وما إلى ذلك من أنواع التعبير القديمة أو

(١) سورة الفرقان، الآية ٤٥.

(٢) محمد الطالبي، أمة الوسط الإسلام وتحديات المعاصرة ص ٨.

المستحدثة. كما أن المراد بالخطاب الديني هو كل بيان باسم الدين يوجه للناس كافة، وسواء أكان هذا الخطاب في صورة خطبة أو محاضرة أو رسالة أو مقال أو كتاب أو مسرحية أو عمل درامي على اختلاف أنواعه وأشكاله الفنية لأن الخطاب الديني لا ينبغي أن نحصره في جنس تعبيرى دون غيره، إن التوسع في مفهوم الخطاب الديني ينسحب أيضاً على خطابنا الإسلامى المعاصر، كما يتيح من جهة أخرى للباحث المحلل إمكان مقارنة خطاب مختلف الجماعات والتيارات التي لها علاقة قريبة أو بعيدة بالإسلام، دون النظر في خلفياتها المرجعية، وبغض النظر عن دعاوى بعضها^(١).

لقد عانى المسلمون الكثير وما زالت حملات التشويه والتضليل والإساءة للإسلام مستمرة حاملة في ثناياها الحقد والكراهية والفتنة مستهدفة الآخر من خلال التشهير والتضليل والتشويه والصور النمطية لزرع الصراع والصدام بين شعوب العالم. فمن الأخبار والدراسات والتحليلات إلى الرسوم الكاريكاتورية إلى الأفلام إلى غير ذلك من المنتجات الإعلامية والثقافية التي تتخذ من وسائل الاتصال المختلفة والأنترنت وغيرها من الوسائط الإعلامية قنوات للتلاعب بالعقول والتأثير في الرأي العام. الموضوع هذه المرة يتعلق بفيلم (فتنة) لمخرجه المتطرف النائب اليميني الهولندي غيرت فيلدرز الذي أصر على عرض الفيلم رغم تحفظات مقريه ومسؤولين كبار في الحكومة الهولندية ورغم تحذيرات المنظمات الإسلامية عبر العالم. الفيلم يقدم القرآن الكريم كمحرض على العنف وإقصاء الآخر، كما يحذر من أن المهاجرين المسلمين يعرضون الغرب للخطر، الفيلم الذي جاء في ١٥ دقيقة يعكس الحقد والكراهية التي يكنها غيرت فيلدرز للإسلام والمسلمين، كما يكشف حقائق الجهل وعدم الإلمام بموضوع لا يعرف عنه النائب الهولندي سوى الحقد والكراهية ويجهله تماماً.

ولما كان الخطاب له تأثير في إدارة الحوار وقد أشار القرآن إلى

(١) مظاهر التجديد ص ٧١، ٧٢.

أهميته فإننا نبحث عن آلية جديدة متجددة عن دور الحوار وحرية التعبير من خلال ضوابط وأحكام شرعية وعقلية ونقلية تؤكد أن الإسلام وأتباعه من العلماء وضحووا أهمية الخطاب ودوره الخطير في توجيه مستمعيه وتأثيره على المهتمين وبقائه على مر الزمن السلاح الذي يجب أن نحمله بحكمة وعقل كما قال تعالى: ﴿وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، وقد بين الشيخ أبو الأعلى المودودي في بحثه الذي عنوانه بـ «موجز تجديد الدين وإحيائه» العناصر والأسس التي ينبغي أن يتخذها من يتصدى للدعوة والحوار في تجديد الدين وإحيائه في النقاط الآتية:

أولاً: ضرورة تحديد أمراض البيئة التي يعيش فيها المجدد وتشخيصها تشخيصاً عميقاً وتدقيق النظر في أوضاع العصر من أجل الوقوف على الأمور التي حاد فيها المجتمع عن حدود الشريعة الإسلامية.

ثانياً: ضرورة تمكين الإسلام في الحياة الاجتماعية حتى يسهل علاج الفساد في المجتمع.

ثالثاً: ضرورة تعيين المجدد لحدود عمله وقدرته، كما أن عليه اختيار الناحية التي يرى نفسه قادراً على إصلاح الفاسد فيها.

رابعاً: ضرورة إحياء العقلية الإسلامية الصحيحة من جديد، وتجديد أفكار الناس بطبع عقائدهم ومشاعرهم وأخلاقهم بطابع الإسلام النقي الصافي.

خامساً: ضرورة العمل على الغاء ومحاربة الأعراف الفاسدة التي انتشرت في المجتمع الإسلامي، والعمل على إعلاء شأن الأخلاق ودفع النفوس لحب الشريعة المحمدية واتباعها من جديد، وتهيئة رجال قوامين صالحين لهذه المهام يمثلون زعماء هذه الأمة ومحركيها نحو الطريق القويم.

سادساً: ضرورة فتح باب الاجتهاد في الدين، ولا بد للمجدد في هذا الإطار أن يدرك كليات الدين، ويعرف اتجاه الأوضاع المدنية ومدارج الرقي فيها، ويرسم طريقاً لإدخال التغيير والتعديل وفق المنهج

الإسلامي القويم، الذي يضمن للشريعة سلامة روحها وتحقيق مقاصدها.
سابعاً: ضرورة مواجهة القوة الناهضة التي تسعى لاستئصال
الإسلام والعمل على إفشال مخططاتها لتمهيد سبل نهضة الإسلام
والمسلمين.

ثامناً: ضرورة إحياء النظام الإسلامي وإقامته في الأقطار التي يعيش
فيها المسلمون ونشر الدعوة الإسلامية الإصلاحية في كافة أرجاء
المعمورة^(١).

إن الأديان عموماً أشكال مختلفة من الدين، عند النظر إليه في
صورة مجردة عن الجزئيات المرتبطة أساساً بالمحيط والظروف
الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية لنشأتها. وليس هناك من خلاف على
أن الدين خصيصة من الخصائص التي تتفرد بها الإنسانية وتلازم الطبيعة
البشرية أينما حلت وارتحلت. ويتأكد ذلك من خلال الواقع التاريخي
الذي عاشه البشر على وجه الأرض منذ القدم، حيث آمنوا ببعض
المعتقدات وكفروا ببعض، كما ملأوا مشاعرهم ببعض الأمور الروحية
الماورائية التي تفاعلوا معها بإيمان صادق وثقة عمياء. وبالرغم من أن
مفهوم الدين في ثقافة المجتمع البشري برمته مفهوم يتميز بالبساطة
والتلقائية، إلا أنها المشاكل الحقيقية لكن يبقى المشكل المطروح هو
درجة الوعي بالدين ومدى الإيمان بحقيقته المجردة^(٢).

ومما تقدم نستخلص أن: للمسلم أن يسلك ما شاء من وسائل
التعبير التي تعينه على إبداء رأيه فيما يحتاج إليه.

إلا أن سلوك هذه الوسائل اجتهادية - ليست توقيفية - وممارسة
هذا الحق مقيدة بضوابط تمنعها من معارضة مقاصد الشريعة الإسلامية.

وأهم هذه الضوابط:

- ألا تخالف هذه الوسيلة الشرع في نفسها فإذا كانت مخالفة

(١) مظاهر التجديد ص ١٢٣.

(٢) مظاهر التجديد ص ٦٠.

للأدلة الشرعية أو القواعد الكلية فإنها تكون ممنوعة. وهذا الضابط يميز أهل السنة من غيرهم، فلقد كره النبي ﷺ استعمال الناقوس للإعلام بدخول الوقت (وقت الصلاة) - قبل الأمر بالأذان - لما فيه من مشابهة النصارى مع كون الهدف هو الدعوة إلى العبادة والاجتماع لها.

- أن يكون المقصود من الوسيلة مشروعاً؛ فإن كان الغاية منها الوصول لما هو ممنوع في الشرع فإنه لا يجوز التوسل لها بأية وسيلة. فمتى كان المراد من الوسيلة المعيّنة الدعوة إلى باطل، أو نشر فكر منحرف أو الوصول إلى غرض فاسد كانت الوسيلة محرمة.

- ألا يباشرها معتقداً أن نفس مباشرتها قربة يتقرب بها إلى الله إلا إذا كانت عبادة نص عليها الشارع أما لو فعل الفعل المباح المؤدي للمصلحة مثلاً وهو يعتقد أنه قربة وطاعة فهو مخطئ.

- ألا يترتب على الأخذ بها مفسدة أكثر من المصلحة المقصودة منها إذ درء المفسد مقدم على جلب المصالح.

هذه بعض الضوابط والأحكام التي تساند قضية حرية التعبير، وتسهم في توجيه الفكر لما فيه خير البلاد والعباد. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

مقدمه الفقير لعفوره

الباحث

د. سيف راشد الجابري



أهم المصادر

- ١ - الإبهاج في شرح المنهاج، لتقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين، تحقيق د. أحمد جمال الزمزمي، د. نور الدين عبد الجبار صغيري، ط دار البحوث الإسلامية، دبي.
- ٢ - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لتقي الدين ابن دقيق العيد، تحقيق محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ٣ - إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، تحقيق أحمد الزعبي، ط دار الأرقم، بيروت.
- ٤ - البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي تحقيق وتعليق د. شعيب أناؤوط وعلي أبو زيد، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.
- ٥ - التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر ابن عاشور. الدار التونسية للنشر - الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٤م.
- ٦ - تفسير الخازن، لعلاء الدين بن إبراهيم الخازن ٧٢٥هـ.
- ٧ - تفسير الطبري (جامع البيان)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م.
- ٨ - الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، عبد الله إبراهيم، ط المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤هـ.
- ٩ - حقوق الإنسان في الإسلام، للدكتور سليمان الحقييل.
- ١٠ - الحوار مع الآخر، للشيخ عمر الديب.
- ١١ - الخطاب الديني عند الدكتور عباس الجراري: المرجع والبنية للباحثة إلهام المتمسك، أطروحة دكتوراه بإشراف الدكتور عبد المجيد بن الجلاي، كلية الآداب بالرباط (٢٠٠٨).
- ١٢ - د. عبد الحميد الأنصاري (كاتب قطري)، جريدة البيان عدد ١٠١٢٠ ص ٢٨ (سنة ٢٠٠٨).
- ١٣ - ديوان الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، ط عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٠م.
- ١٤ - ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق كرم البستاني، بيروت.
- ١٥ - القاموس المحيط.

- ١٦ - قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، ليعقوب إميل، دار العلم للملايين، بيروت.
- ١٧ - قواعد الفقه، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الصدف، بيلشرز.
- ١٨ - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، لعلاء الدين البخاري، تحقيق عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ١٩ - كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد بن عبد الهادي بن عبد الغني العجلوني، طبعة مؤسسة الرسالة لعام ١٤٠٥هـ.
- ٢٠ - الكليات، لأبي البقاء الكفوي، طبعة مؤسسة الرسالة، بعناية: د. عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، ١٩٩٢م.
- ٢١ - لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت.
- ٢٢ - مجموع فتاوى ابن تيمية، بتحقيق الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي بمساعدة ابنه محمد، ط مكتبة الوفاء، مصر.
- ٢٣ - محمد الطالبي، أمة الوسط الإسلام وتحديات المعاصرة، طبعة دار سراس للنشر ١٩٩٦.
- ٢٤ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي المقري الفتيومي - تصحيح محمد محيي الدين عبد الحميد. المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٢٥م.
- ٢٥ - مظاهر التجديد.
- ٢٦ - معجم الأخطاء الشائعة، لمحمد العدناني، مكتبة لبنان، بيروت.
- ٢٧ - معجم ألفاظ القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية، المجلد ٢، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ٢٨ - المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، أخرجه إبراهيم مصطفى وآخرون، المكتبة العلمية، طهران.



حرية التعبير عن الرأي
في وسائل الإعلام
في المجتمع المسلم والمجتمعات الغربية
(دراسة تأصيلية مقارنة)

إعداد

د. عبد الحافظ بن عواجي صلوي
رئيس قسم الإعلام
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١) و﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (٢) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٣)، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا محمد الذي بعثه الله رحمة للعالمين ليحرر من يشاء من عباده من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد.

أما بعد؛ فالحرية حق من حقوق الإنسان كفلتها الشرائع السماوية قبل الأنظمة والتشريعات الحديثة، وتعتبر حرية التعبير من أهم الحريات التي يعبر بها الإنسان عن مشاعره ومعتقداته، وشؤون حياته، فيوضح بها الحق، ويكشف بها زيغ الباطل، ويحقق بها المصالح، ويدرك بها المفاسد، فنفعها عظيم إذا أحسن استخدامها وفق ضوابطها الشرعية، وشرها مستطير إذا انفلتت من تلك الضوابط، فانتهكت بها الأعراض، ودمرت بها القيم، وزرعت بها البغضاء والشحناء بين الأفراد والأمم.

ومع انتشار وسائل الاتصال الحديثة واتساع نطاقها كثرت المطالبة بحرية التعبير حيث أصبحت هذه الوسائل ميداناً فسيحاً للتعبير عن الآراء المختلفة دون ضوابط شرعية أو قانونية أو أخلاقية في مختلف الأنظمة والمجتمعات.

(١) سورة آل عمران، آية ١٠٢.

(٢) سورة الأحزاب، آية ٧٠، ٧١.

وفي ظل الهيمنة الغربية وخاصة الأمريكية على الساحة الإعلامية والسياسية والاقتصادية، بدأت الدعوات تنتشر بقوة في وسائل الإعلام المختلفة، حتى الإسلامية منها بتبني الفكر الغربي في التعامل مع حرية الرأي والتعبير، وسعت تلك الأنظمة إلى دعم هذه التوجهات من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات المطالبة بحقوق الإنسان، وحقوق المرأة بشكل خاص، وفق الرؤية الغربية في محاولة لتعميم المفهوم الغربي للحرية عموماً وحرية التعبير بشكل خاص.

ومن هنا كان لا بد من دراسة المفاهيم المختلفة للتعبير عن الرأي في وسائل الإعلام، وتحديد ضوابطها ومجالاتها، وتوضيح أهم الفروق بين حرية التعبير التي كفلها الدين الإسلامي، وبين حرية التعبير كما تنادي بها الأنظمة الغربية الليبرالية، والتي تهيمن على معظم وسائل الإعلام العالمية اليوم.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى توضيح مفهوم حرية التعبير عن الرأي في المجتمع المسلم وتحديد ضوابطها في ظل تنامي وسائل الإعلام، وتزايد الدعوات لفتح المجال لحرية التعبير، وهيمنة المفاهيم الغربية للحرية عموماً، وحرية التعبير خصوصاً في ظل السيطرة الإعلامية للأنظمة الغربية، واستخدام مفهوم حرية التعبير من قبل العديد من وسائل الإعلام الغربية للإساءة للإسلام والمسلمين، فكان لا بد من دراسة توضح الفرق بين حرية التعبير المنضبطة بضوابط الشريعة كما هي في المجتمع المسلم، وبين حرية التعبير المطلقة أو الموجهة لخدمة مصالح فردية أو ذاتية كما هي في النظام الليبرالي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

أولاً: توضيح مفهوم حرية التعبير عن الرأي في كل من المجتمع المسلم والمجتمعات الغربية.

ثانياً: تحديد ضوابط حرية التعبير في كل من المجتمع المسلم والمجتمعات الغربية.

ثالثاً: إجراء مقارنة بين تطبيقات حرية التعبير في المجتمع المسلم وبين تطبيقات حرية التعبير عن الرأي في المجتمعات الغربية.

منهج الدراسة:

يعتبر المنهج التأصيلي: هو المنهج المستخدم في هذه الدراسة، وهذا النوع من المناهج العلمية يعتمد على أهم مصادر المعرفة الإسلامية، واستقراء المصادر الإسلامية لتأصيل الظاهرة المدروسة^(١). والظاهرة المدروسة في هذا البحث هي حرية التعبير عن الرأي.

* * *

(١) سيد محمد ساداتي الشنقيطي. نحو منهجية إسلامية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (الرياض: دار المسلم، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ط١)، ص ٥٢.

مفهوم حرية التعبير عن الرأي في المجتمع المسلم والمجتمعات الغربية

يختلف مفهوم الحرية في المجتمعات الغربية عنه في المجتمع المسلم، ويأتي هذا الاختلاف نتيجة للمنطلقات الفكرية التي انطلق منها هذا المفهوم. وفي هذا الفصل سنفصل القول في المفاهيم المختلفة للحرية عموماً، وحرية التعبير خصوصاً، وذلك بتحديد مفهوم الحرية في اللغة، وفي الفكر الإسلامي، وفي الفكر الغربي، وتوضيح ظروف نشأة هذا المصطلح في الثقافة الغربية.

مفهوم الحرية في اللغة:

جاء لفظ الحرية في اللغة العربية بمعان عديدة^(١) منها:

- أنها خلاف العبودية فيقال: حر يحر حراراً أي عتق وصار حرّاً^(٢)، والحر هنا خلاف العبد.
- أنها بمعنى السخونة والشدة والمعاناة فيقال: حر يحر حرّاً وحرّة وحرارة وحروراً^(٣).
- أنها بمعنى الشرف وطيب الأصل وكرمه ومنه حر يحر حرية من حرية الأصل، فالحر من الناس: أختيارهم وأفاضلهم ومن الأشياء: أفضلها، يقال: هذا من حر الكلام، وما هذا منك بخراً: أي بحسن ولا جميل^(٤).

(١) انظر: سعيد بن علي ثابت، الحرية الإعلامية في ضوء الإسلام، ط١ (الرياض: دار عالم الكتب، ١٤١٢)، ص ٥ - ١٠.

(٢) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، ط١ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧) ص ١٢٩.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، د.ت) ص ١١١.

(٤) سعيد بن علي ثابت، مرجع سابق ص ٨.

أما لفظ الحرية فلم يرد بهذا النص في الكتاب ولا في السنة المطهرة وإنما وردت ألفاظ مشتقة من الحرية مثل حُرّ وحرارة وهي متطابقة مع مفهوم الحرية في اللغة العربية ويؤكد الدكتور سعيد ثابت أن معاني الحرية مكملة لبعضها البعض حيث يقول: «الحقيقة أن هذه المعاني مكملة لبعضها البعض وذلك لأن الخلوص من عبادة غير الله ومن ذل الخضوع لسيطرة غيره يحتاج إلى معاناة حقيقية كما أن الخلوص من عبادة الهوى وأسر الموارث والأفكار والمفاهيم والتصورات الخاطئة يحتاج إلى معاناة، والإنسان إنما يحقق كرامته وعزته وسعادته في الدارين من خلال حرية الإرادة والاختيار التي تجعله ينسجم مع أصول فطرة الإنسان وفطرة الكون ونواميسه المرتبطة بأصل النشأة حتى يكون حراً طيباً كريم الأصل»^(١).

مفهوم الحرية في الإسلام:

يقوم مفهوم الحرية في الإسلام على إطلاق الحرية للفرد في كل شيء ما لم تتعارض أو تصطدم بالحق أو بالخير أو المصلحة العامة، فإذا تعدت تلك الحدود تتحول إلى اعتداء يجب وقفه وتقييده، والحرية في المجتمع الإسلامي مكفولة للجميع وفي خطاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه لعمر بن العاص «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا» ما يؤكد هذا الحق للجميع فلا فرق في ذلك بين الراعي والرعية ولكن ضمن حدود المصلحة العامة للفرد والجماعة، ولا يقيد الحرية في الإسلام إلا الشرع والعقل، وذلك لأن الاسترسال في اتباع الهوى وموافقة الأغراض يترتب عليه الفوضى والاضطراب والتفائل والهلاك ولا تحصل به المصالح الدينية أو الدنيوية، ومن هنا يمكن القول إن الحرية في الإسلام حرية مسؤولة^(٢).

(١) المرجع السابق، ص ٩ - ١٠.

(٢) محمد أحمد عمر، الرقابة في الإعلام الإسلامي، دراسة مقارنة، (الرياض: دار عالم الكتب، ١٤١٢، ط١) ص ٤٢ - ٤٣.

والحرية في النظام الإسلامي بهذا المفهوم شاملة لكل أنواع الحريات كالحريات المتعلقة بالإنسان في ذاته، أو الحريات المتعلقة بخصوصيات الإنسان أو الحريات المتعلقة بالاتصال والنقل والإقامة داخل الدولة وخارجها، أو الحريات السياسية، أو الاجتماعية أو الاقتصادية، أو الفكرية^(١).

مفهوم حرية التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام في المجتمع المسلم:

تعتبر وسائل الإعلام بوسائلها المتعددة المنفذ الرئيس للتعبير عن الرأي في الأنظمة المعاصرة، ولذلك فقد ارتبط مفهوم حرية التعبير عن الرأي بالحرية الإعلامية، ويؤكد هذا الارتباط الدكتور سعيد ثابت بقوله: «إن الحرية كل لا يتجزأ فالحريات متضامنة فكيف يكون هناك حرية فكر في غياب حرية الرأي والتعبير؟ وكيف يمكن تصور حرية الرأي والتعبير بدون حرية الصحافة أو ما يعرف حديثاً بحرية الإعلام؟»^(٢)، وهو يتفق في ذلك مع ما ذهب إليه الأمين المساعد لاتحاد الصحفيين العرب بقوله: «ما دامت الآراء الشخصية لا يمكن للغير الاطلاع عليها إلا إذا عبر عنها صاحبها فإن حرية التعبير تقترون في هذه الحالة بحرية الرأي وتلتقي مع حرية الإعلام. وما دام التعبير عن الذات معناه نشر ما يرى المرء لزاماً عليه أن يقوله، فإن حرية التعبير تلتقي مع حرية النشر، أي التداول الحر للمعرفة والأفكار وهذا يعني أن مفهوم الحرية الإعلامية يتضمن عناصر متداخلة تتكامل وتؤثر بعضها على بعض مما يضيف على أية محاولة لعزل عناصر منها عن سائر العناصر صفة التصنع والافتعال»^(٣).

(١) سعيد ثابت، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) سعيد ثابت، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٣) سجاد الغازي، حرية الرأي والصحافة في الوطن العربي، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٥٨، يناير ومارس ١٩٩٠، ص ١٢.

وتختلف أدبيات الدراسات العربية في تحديد مفهوم حرية التعبير وخاصة في وسائل الإعلام، إذ يقول بعضهم: «إن حرية التعبير (الرأي) ليست إلا سقوط العوائق التي تحول دون أن يعبر المرء بفطرته الطبيعية عن ذاته وعن مجتمعه، تحقيقاً لخيره وسعادته، وحرية الكلام وحرية التعبير هما النتيجة الطبيعية لحرية الاعتقاد، وحرية الاعتقاد تعني حرية التفكير والإيمان بما نرى أنه الحقيقة، فهي الحرية التي تجعلنا لا نضطر إلى اعتناق آراء نعتقد أنها خاطئة، وحرية الاعتقاد هي أولى الحريات، لأنها تحدد جميع الحريات»^(١). ويقول آخر: «إن حرية الفكر هي حق الفرد كسلطة تقديرية في عدم التعرض له والحيلولة بينه وبين التعبير عن فكره ورغبته في الاتصال بالآخرين... وحرية الرأي هي بمثابة الحرية الأم لسائر الحريات الذهنية وهي أن تكون إرادتنا التي نعبر عنها وليدة رغباتنا وليست وليدة قوى ملزمة تضطرننا أن نفعل ما لسنا نريد أن نفعله»^(٢). وهذه الاتجاه يلغي كافة القيود على التعبير عن الرأي، وينسجم مع المفهوم الغربي لحرية التعبير عن الرأي.

ومنهم من يضع مفهوماً ملتزماً بضوابط عامة فيرى أن الحرية الإعلامية هي: حرية التفكير والتعبير والإعلام وحرية الانتفاع بالإعلام واستخدام حق الرد وحماية الحياة الخاصة وصون التكتّم ووقاية الذاتية الثقافية وحتى حرية رفض الاتصال^(٣). ويعرفها باحث آخر «بأنها حرية الأفراد والجماعات والدول في تداول متعدد الاتجاهات للمعلومات داخل إطار الإتاحة والمشاركة والتغذية الدائمة ضمن حدود مبدأ الحرية والمسؤولية...»^(٤)، وهذا الاتجاه يتفق مع التوجه القائل بضرورة أن تكون هناك مسؤولية اجتماعية عند ممارسة الحرية.

(١) حسن عماد مكاي، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) ليلي عبد المجيد، تشريعات الإعلام في مصر وأخلاقياته، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٨م، ط ٣)، ص ٥.

(٣) مصطفى المصمودي، النظام الإعلامي العالمي الجديد، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، رقم ٩٤، محرم ١٤٠٦)، ص ١٢٥.

(٤) إبراهيم الداوقي، قانون الإعلام، نظرية جديدة في الدراسات الإعلامية الحديثة، (بغداد: مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٦م) ص ١٠٣.

أما الاتجاه الثالث فيرى أن حرية التعبير ينبغي أن ينظر إليها في الإطار العام لمفهوم الحرية في الشرع وتعني: «إرادة الإنسان وقدرته على الاختيار والانتفاع بحرية الاتصال المحكم بشتى وسائل الإعلام، وهي عطاء إلهي فطر الإنسان عليه حتى يكون عبد الله بالحرية والاختيار، كما هو عبد الله بالفطرة والاضطرار، وفق الممكن من العلم والقدرة على ممارسة هذا الحق، انطلاقاً من مسؤولية التكريم، والاستخلاف، وواجب البلاغ المبين، وطلباً للاستجابة والإقناع بالحق والتفاهم، والتعاون على الخير في إطار عقيدة الإيمان بالله الواحد الأحد لتحقيق غايته الحقيقية»^(١) ويرى آخر: «أن الحرية الإعلامية كغيرها من الحريات العامة في الإسلام تسعى إلى تحرير الإنسان من الولاء أيا كان نوعه ومصدره، ومن العبودية أيا كان نوعها سوى عبادة الله تعالى وما تقتضيه. فالحكومات والأنظمة السياسية ليس لها حق في فرض الرق على الإنسان لأن ذلك يتناقض مع قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الَّذِي أَلْفَيْتُمْ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣)، وهكذا فإن المسلم محرر من الولاء لغير شريعة الله تعالى»^(٤)، وهذا الاتجاه في النظرة إلى حرية التعبير ينطلق من المفهوم الإسلامي للحرية وليس من المفهوم الغربي، وبناء عليه فإن مفهوم حرية التعبير عن الرأي هنا لا تعني الانفلات من القيود بقدر ما تعني الالتزام بالمنهج الإسلامي في التعبير عن الرأي ومجالاته وأساليبه ووسائله المشروعة. فهي ملتزمة بالتصور الإسلامي لمفهوم الحرية بشكل عام، ومنبثقة عنها في المصدر والممارسة وتسعى لتمكين شرع الله في الأرض وإقامة الحياة على أساس الدين، فموضوعها الشأن العام في حياة المسلمين بمناصرة الحق ونبذ الباطل وحراسة الفضائل الإنسانية

(١) سعيد ثابت، مرجع سابق، ص ٥٤.

(٢) الزخرف: ٨٤.

(٣) يوسف: آية ٤٠.

(٤) محمد البشر، مرجع سابق، ص ٢٢.

والأخلاق الفاضلة. وممارستها مرتبطة بالنقد الذي يتبغي إصلاح أي خلل يطرأ على الحياة الإسلامية، منطلقة من منهج الإسلام ومقيدة بمقاصد الشرع^(١).

مفهوم الحرية في المجتمعات الغربية:

وإذا كان النظام الإسلامي عرف الحرية بمفهومها الصحيح منذ أكثر من أربعة عشر قرناً فإن المجتمعات الغربية لم تعرف الحرية إلا بظهور الثورات الحديثة في المجتمعات الغربية، فقد عاشت مرحلة من الاضطهاد والتعسف في العصور الوسطى إبان سيطرة الكنيسة على النظام السياسي، حيث حاولت الكنيسة بزعامة القسيس أوغسطين (٣٥٤ - ٤٣٠م) إجبار الناس على الالتزام بالمسيحية عنوة مما نتج عنه تقلص حرية التعبير والرأي واندثارها، وعرفت أوروبا في عهد البابا جريجوري التاسع ما عرف بنظام التفتيش الذي يكفل للكنيسة الدخول في مواطن اختلاء الناس ببنفسهم. وقد عاشت الشعوب الغربية لمدة خمسة عشر قرناً من الزمان تحت أشكال مختلفة من الاضطهاد والتعسف وسلب الإرادة في ظل التحالف بين الكنيسة والدولة باسم الحق الإلهي^(٢).

ومن هنا انطلق مفهوم الحرية في الأنظمة الغربية مستنداً إلى نظرية المذهب الفردي التي نمت وترعرعت بعد تبلور الفكر الديمقراطي على إثر ظهور كتابات جان جاك روسو، ومونتسكيو في المجال السياسي وظهرت كتابات آدم سميث وغيره في المجال الاقتصادي^(٣)، وقد ناضلت الشعوب الغربية كثيراً من أجل الحصول على حق التعبير عن الرأي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وقد تميز القرن السابع عشر بذيوع أفكار الفيلسوف البريطاني «جون ميلتون» حيث أعلن أن الحرية هي أن تعرف، وأن تقول ما تحس دون قيد، كما دعا جون لوك في

(١) محمد البشر، مرجع سابق ص ٧٩.

(٢) حسن عماد مكاي، أخلاقيات العمل الإعلامي - دراسة مقارنة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٦ ط٤)، ص ٣٩ - ٤٠.

(٣) محمد أحمد عمر، مرجع سابق، ص ١٨.

عام ١٦٩٠ إلى نقل السلطة من الملك إلى البرلمان الذي يمثل الشعب وأن للناس الحق في مقاومة المسؤولين الذين يسيئون استخدام سلطاتهم التي يخولها لهم القانون، وفي عام ١٧٨٩ وضع الكونجرس الأمريكي عشرة تعديلات على الدستور عرفت باسم: «وثيقة الحقوق» تمنع الحكومة المركزية من التدخل في الحقوق الشخصية والطبيعية للشعب وكان من أبرزها التعديل الأول الذي يحول دون ممارسة الكونجرس لسلطات تؤدي إلى تحديد حرية التعبير أو حرية الصحافة^(١).

وقد انطلق مفهوم الحرية في الفكر الغربي من منطلقات فلسفية فردية تقوم على تقييم الإنسان للمنفعة فما يراه مفيداً فهو مفيد، وما يراه ضاراً فهو ضار، ويؤكد ذلك ما ذهب إليه الفيلسوف الإنجليزي جون سيوارت ميل من تقييم للفلسفة النفعية والتي تقوم على مبادئ منها^(٢):

- ١ - السعادة هي الشيء الوحيد الذي يُعدّ مرغوباً فيه.
- ٢ - الدليل الوحيد على أن شيئاً ما مرغوباً فيه هو كون الناس يرغبون فيه بالفعل.
- ٣ - سعادة كل شخص تمثل خيراً بالقياس إلى هذا الشخص وعلى ذلك فإن السعادة العامة هي خير للجميع.
- ٤ - إذا لقيت لذة ما من بين لذتين مختلفتين تفضيلاً من جانب أولئك الذين هم على دراية بكلتا اللذتين، فإن من حقنا أن نقول إن هذه اللذة المفضلة أسمى من اللذة الأخرى.

ويتضح أن مفهوم الحرية في الأنظمة الغربية جاء ردة فعل عكسية لما كانت تعاني منه المجتمعات الغربية من اضطهاد وكبت خلال القرون الوسطى وخاصة من الكنيسة التي مارست شتى أنواع الاضطهاد في مختلف المجالات. وبالتالي فإن فلاسفتهم حاولوا تحريرهم من كافة القيود وخاصة الدينية، ولعدم وجود مرجعية يحتكمون إليها في تحديد

(١) حسن عماد مكاوي، مرجع سابق، ص ٤٧ - ٥٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٥١ - ٥٢.

ما هو ضار وما هو نافع؛ وما هو خير وما هو شر؛ وما هو حق وما هو باطل؛ جعلوا الفرد هو الذي يقرر ذلك. وحاولت الليبرالية الغربية تقليل القيود التي تضعها التشريعات والقوانين على الفرد إلى أقصى حد، وجعلت المبرر الوحيد لوجود السلطة في المجتمع هو منع الضرر على الفرد، ورفضت أي تدخل للدولة في شؤون الأفراد حتى لو ادعت أنها تريد مصلحة لهم^(١).

ولقد كانت الحرية التي نادى بها الفلاسفة الليبراليون شاملة لجميع شؤون الحياة وكانت النتيجة لهذا التفسير الخاطئ للحرية هي: علمنة الإنسان، ومنه توزعت التيارات العقائدية المتنوعة بتنوع الطبيعة السياسية والاقتصادية لهذا الاتجاه^(٢).

حرية التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام الغربية:

استمدت حرية التعبير في وسائل الإعلام في المجتمعات الغربية مرجعيتها من الأسس الفكرية التي وضعها لها الفلاسفة الليبراليون، ولذلك ظهرت نظرية الحرية باعتبارها بديلاً عن نظرية السلطة وترى هذه النظرية أن على وسائل الإعلام أن تطرح الأفكار في سوق حرة، وتترك هذه الأفكار لتتصارع والفرد يقرر، فيختار ما يشاء من هذه الأفكار^(٣).

وكان من أهم المبادئ التي قامت عليها نظرية الحرية الإعلامية في النظام الليبرالي:

- ١ - أن حق الفرد في أن يعرف، حق طبيعي كحقه في الماء والهواء؛ ولكي يمارس الفرد هذا الحق الطبيعي لا بد أن تتمتع الصحافة بحريتها كاملة دون أية قيود من خارجها.

(١) المرجع السابق، ص ٦٧.

(٢) محمد بن سعود البشر، حرية الرأي في الإسلام - دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، بحث غير منشور، ص ٢٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٨.

٢ - أن حق الفرد في المعرفة يصبح لا معنى له إذا لم يكن لهذا الفرد الحق في أن يختار ما يريد أن يعرفه، وبالتالي لا بد أن تتعدد مصادر المعرفة بتعدد الصحف.

٣ - أن من حق الفرد أن يصدر ما يشاء من صحف ما دام قادراً على ذلك، دون الحصول على إذن مسبق.

٤ - عدم فرض أي رقابة من جانب الحكومة على الصحف سواء ما كان منها سابقاً على النشر أو لاحقاً له^(١).

ولعدم وجود قيود محددة من التشريعات والأنظمة على حرية وسائل الإعلام في هذه المجتمعات؛ فقد تبادت وسائل الإعلام في ممارسة هذه الحرية واستغللتها أسوأ استغلال مما نتج عنه المبالغة في تقديم مواد الجريمة، والجنس، والعنف، واقتحام الحياة الخاصة للشخصيات العامة، ونشر الإشاعات والأكاذيب، عن فساد المسؤولين الحكوميين، وكشف الأسرار الحكومية، وذلك بحجة تقديم الحقائق لعامة الناس^(٢).

وفي ظل إساءة استخدام الصحافة والصحفيين لمفهوم الحرية الإعلامية المطلقة بدأت المراجعات النقدية لهذه النظرية، وكان أبرزها تشكيل لجنة لحرية الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٧م من اثني عشر أستاذاً أكاديمياً، يرأسهم البروفسور روبرت هوتشنز، وضمت بين أعضائها أبرز نقاد الصحافة الأمريكية مثل وليم ديفرز وتيودوز بترسون. وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها اللجنة ما يلي:

١ - أن التطور التقني في مجال الصحافة قد زاد من أهمية الإعلام

(١) - Hardt, Hanno, " Press Freedom In Western Societies" In Martin, L. John and Chaudhary, An Ju Grover, Comparative Mass Media Issues, (N.Y.:Longman Inc.,1983)

(٢) - Merrill,John Calhoun, The Imperative of Freedom, (N.Y.: Hastings House, 1974) p18.

للجماهير من ناحية، لكنه قلل من فرص مشاركة أفراد المجتمع في التعبير عن آرائهم من ناحية أخرى.

٢ - أن الذين تولوا مسؤولية الإعلام قد أسأوا استخدامه، وشوهوا صورة الفئات الأخرى في المجتمع، ولم ينجحوا في تقديم خدمة موضوعية تلبي حاجاته.

٣ - أن وسائل الإعلام أصبحت ترتكب ممارسات يرفضها المجتمع مما يحتم عليها - إن هي استمرت في ذلك - أن تخضع لقوانين معينة تضبط هذه الممارسات الخاطئة^(١).

وقد أوصت اللجنة في تقريرها أن تقوم الصحافة بالوظائف التالية:

١ - إعطاء تقرير صادق وشامل وذكي عن الأحداث اليومية في سياق يعطي لها مغزى.

٢ - أن تعمل باعتبارها منبراً لتبادل التعليق والنقد.

٣ - أن تقدم صورة ممثلة للجماعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع.

٤ - أن تهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع وقيمه وتوضيحها.

٥ - أن توفر معلومات كاملة عما يجري يومياً^(٢).

تتابعت بعد ذلك المراجعات لممارسات الحرية المطلقة لوسائل الإعلام، دعت كثير منها إلى ضرورة تحمل وسائل الإعلام لمسئوليتها الاجتماعية، بحيث تلتزم بالصدق، والحياد، والمناقشة الديمقراطية لقضايا المجتمع. وكان من أبرز المبادئ الأساسية لهذا الاتجاه:

١ - وجوب تقبل وسائل الإعلام لالتزامات معينة تجاه المجتمع، والقيام بتنفيذها.

Fink, Conard C. (1988). Media Ethics in the Newsroom and Beyond. New York: (١)

McGraw - Hill Company, P. 10.

(٢) ليلي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ٢٢.

- ٢ - أن هذه الالتزامات يمكن تنفيذها من خلال الالتزام بالمعايير المهنية لنقل المعلومات مثل: الحقيقة، والدقة، والموضوعية، والتوازن.
 - ٣ - لتنفيذ هذه الالتزامات يجب أن تنظم الصحافة نفسها بشكل ذاتي.
 - ٤ - وجوب تجنب الصحافة نشر ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة، والعنف، والفوضى الاجتماعية، أو توجيه أي إهانات إلى الأقليات.
 - ٥ - وجوب تعدد الصحافة وأن تعكس تنوع الآراء وتلتزم بحق الرد.
 - ٦ - أن للمجتمع حقاً على الصحافة في أن تلتزم بمعايير رفيعة في أداؤها لوظائفها.
 - ٧ - أن التدخل العام يمكن أن يكون مبرراً لتحقيق المصلحة العامة.
- لقد كانت هذه المحاولات لضبط حرية الصحافة محاولات علمية وواقعية تهدف إلى التخفيف من أضرار الحرية المطلقة لوسائل الإعلام على المجتمع، لكن تطبيقها والالتزام بها كان أمراً صعباً لأسباب منها^(١):

١ - النزعة الربحية لوسائل الإعلام في المجتمعات

الرأسمالية:

في ظل النظام الرأسمالي الذي فتح المجال على مصراعيه للعمل والاستثمار من منطلق الحرية الاقتصادية والذي كان على حساب كثير من القيم والأعراف كان هدف ملاك وسائل الإعلام في المجتمعات الغربية هو تحقيق الربح فقط، مما جعلهم ينظرون إلى أن الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية، سواء الاقتصادية أو الإعلامية، سيؤدي بهم إلى خسائر مادية كبيرة. سانداهم في ذلك فلاسفة الصحافة الذين كانوا يرون أن القبول بنظرية المسؤولية الاجتماعية سيؤدي إلى اختفاء واندثار حرية وسائل الإعلام وسيفقد المضمون استقلاليته. وبذلك تحولت المؤسسات

(١) محمد البشر، مرجع سابق ص ٣٦.

الإعلامية إلى شركات استثمار ضخمة يديرها رجال أعمال لا يفقهون شيئاً في تخصص الإعلام، ولا أخلاقيات المهنة. همها في المقام الأول أن تفوز بأكبر قدر من المساهمين، وأن تضمن لهم قدراً معيناً من الأرباح من خلال تركيزها على الإثارة والترفيه.

٢ - سيطرة جماعات الضغط والمصالح:

تحاول الجماعات ذات النفوذ في المجتمعات الغربية توظيف وسائل الإعلام لخدمة مصالحها ساعدها في ذلك ثلاثة عوامل رئيسية: الملكية الخاصة لوسائل الإعلام، وضمان الدستور لحرية الرأي والتعبير، والميل إلى الربح على حساب نوعية الرسالة الإعلامية المقدمة للجمهور، وتأثير جماعات الضغط والمصالح وبصفة خاصة الجماعات اليهودية على مضامين الإعلام الغربي وخاصة ما يتعلق منه باليهود أمر جلي وواضح والأمثلة على ذلك كثيرة أبرزها منع وسائل الإعلام من الحديث عن المحرقة اليهودية سلبا والتأثير في مواقف القادة السياسيين من الصراع العربي الإسرائيلي، وتوجيه الحملات الانتخابية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية لما يتفق مع مصالح اليهود.

٣ - الإفراط في الاهتمام بالوظيفة الترفيهية:

جاء الإفراط في تقديم الوظيفة الترفيهية على حساب الوظائف الأخرى نتيجة للنزعة المادية التي لا تلتفت إلى الممارسات الخاطئة التي تؤثر على سلوك الأفراد والجماعات، والمتابع لوسائل الإعلام الغربية منها يرى المبالغة في التركيز على الترفيه وخاصة ما يتعلق بالغريزة الجنسية^(١).

(١) تشير بعض الإحصائيات إلى أن: نصف الأغاني التي يستمع إليها مشاهد التلفزيون الأمريكي تدور كلماتها عن الحب والجنس والحديث العاطفي، وأن ٦٠٪ من أشرطة الفيديو الغنائية تجسّد العنف، وأكثر من ٧٥٪ من هذه الأشرطة تجسد العنف الغنائي تتضمن تخيلات جنسية، وأن أكثر من ٣٠٪ من الإعلانات عن الأفلام في دليل التلفزيون تتضمن جملا وعبارات جنسية، وأن نسبة ١٥٪ - ٣٠٪ =

وخلاصة القول في حرية الرأي والتعبير في وسائل الإعلام الغربية أنها لا تخضع لسيطرة القوانين أو القيم ولا تراعي المسؤولية الاجتماعية بقدر ما تخضع لمصالح مادية تتحكم في توجهاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.



ضوابط حرية التعبير عن الرأي في المجتمع المسلم

حرية التعبير عن الرأي في المجتمع المسلم منضبطة بضوابط الشرع - كما هو حال المسلم في كل شؤون حياته - ومن أهم الضوابط الشرعية التي يمكن تحديدها لحرية التعبير عن الرأي في المجتمع المسلم ما يلي:

١ - تقييد الهدف والغاية من التعبير عن الرأي بمرضاة الله عز وجل: فالمسلم يراقب الله عز وجل في كل أعماله القولية والفعالية، ويتعبد الله عز وجل بكل ما يصدر منه من أقوال وأفعال، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (٥١) والإعلامي المسلم عندما يعبر عن رأيه في قضية ما فإنه يراقب فيها مرضاة الله أولاً فإن كانت ترضي الله عز وجل وتخدم مصلحة من مصالح المسلمين أفراداً كانوا أو جماعات، أو مصلحة على مستوى الأمة، وإلا صرف النظر عنها.

٢ - الالتزام بمشروعية القول: التعبير عن الرأي من أهم خصائص الإنسان المغروزة في فطرته والقول هو وسيلة التعبير ولذا أباحت الشريعة الإسلامية حرية القول وجعلتها حقاً لكل إنسان، والأصل في القول الجواز ما لم يتعد الإنسان حدود الله تعالى، وقد يكون

= من أشرطة الفيديو التي تباع في السوق يمكن تصنيفها من أشرطة الجنس الصريح، وأن ما يقارب من ٨٠٠,٠٠٠ منزل يشاهد أصحابه قناة البلاي بوي الجنسية. لمزيد من المعلومات انظر: Brown,Gane D., Sex in the Media, In: Hiebert

and Reuss (Ed) Impact of Mass Media(2nd Edition) New York: Longman, 1987.

مشروعاً وواجباً عندما يكون لإعلاء كلمة الله تعالى. وفي المقابل قد يكون الكف عن القول مطلوباً عندما يكون في الكف عن القول رضا الله عز وجل^(١) ، قال تعالى: ﴿وَقُلْ لِيَأْذِي يَقُولُوا الَّذِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَتْ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ (٥٧).

٣ - مراعاة المسؤولية: رجل الإعلام المسلم عندما يعبر عن رأيه يراعي المسؤولية الإعلامية، وهي في الرؤية الإسلامية تنبع من ضمير الإنسان المؤمن، كما أنها ليست مسؤولية أمام القوانين أو الدساتير يمكن التحايل عليها وإنما هي مسؤولية أمام الخالق سبحانه وتعالى^(٢) القائل: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَيْبٌ عَتِيدٌ﴾ (٧٣)^(٤) فالتوجيه من الله عز وجل للالتزام بالقول السديد صريح وواضح يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (٧٤) **يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا** (٧٥)^(٥).

٤ - عدم التعبير عن رأي يخالف الشرع: إذ أن المسلم يعتقد جازماً أن الحق هو ما جاء من عند الله سواء في كتابه الكريم أو في سنة نبيه ﷺ فإذا ورد في قضية ما نص قرآني أو حديث نبوي قطعي الدلالة والشبوت فلا مجال للرأي في تلك القضية قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ (٦٦)^(٦).

(١) سعيد ثابت/مرجع سابق ص ١٢٣.

(٢) سورة الإسراء آية ٥٣.

(٣) المرجع السابق، ص ١٣١.

(٤) سورة ق، آية ١٨.

(٥) سورة الأحزاب، آية ٧٠، ٧١.

(٦) سورة الأحزاب الآية ٣٦.

٥ - الحرص على تحقيق المصالح ودرء المفساد: الإعلامي المسلم عندما يعبر عن رأيه في قضية ما لا يهدف من وراء ذلك إلى شهرة أو تشهير أو هوى في نفسه، وإنما يهدف إما لتحقيق مصلحة أو درء مفسدة، والمصالح في المجتمع المسلم محددة شرعاً، والفرد المسلم يتقرب إلى الله عز وجل بتحقيق تلك المصالح، وقد قسم العلماء المصالح إلى مصالح معتبرة وهي التي شهد الشارع لها بالاعتبار، ومصالح ملغاة وهي التي شهد لها الشارع بالإلغاء، ومصالح مرسله وهي التي سكت عنها الشارع^(١). فحرية الرأي في الإسلام ترتبط برعاية المصلحة ودرء المفسدة من خلال النظر إلى قيمة المصلحة نفسها أمي معتبرة أم ملغاة أم مرسله؟ وهل هي مصالح مباحة أم مندوبة أم هي درء مفسدة؟^(٢).

٦ - مراعاة الموضوعية: فالإعلامي المسلم مطالب بأن يبتعد عن الهوى ويلتزم بالصدق والأمانة وأن يقف مع الحق انطلاقاً من قول الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَيْكُمْ ءَلَّا تَعْدِلُوا ءَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾﴾^(٣)، وبذلك يكون رأيه حراً صادقاً نزيهاً بعيداً عن الكذب والتزوير التزاماً بقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّٰدِقِينَ ﴿١٦١﴾﴾^(٤) وهروباً من تحذير الرسول ﷺ من الكذب الذي يهدي إلى الفجور ومن ثم إلى النار والعياذ بالله قال ﷺ: «عليكم بالصدق، فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب

(١) عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥) ص ٢٣٦.

(٢) سعيد ثابت، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٣) سورة المائدة، آية ٨.

(٤) سورة التوبة، آية ١١٩.

عند الله صديقاً، وإياكم والكذب، فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً^(١) ومن الموضوعية الأمانة في العرض والنقل ومراعاة حسن الكلمة وآداب الأسلوب^(٢).



ضوابط حرية التعبير في الأنظمة المعاصرة:

نصت العديد من الأنظمة المتعلقة بالعقوبات والمطبوعات والنشر المعاصرة في العالم العربي على تحديد ضوابط قانونية لحرية التعبير عن الرأي شملت تجريم السب والإهانة والقذف وكذلك حماية الخصوصية، ومن أمثلة ذلك منع نشر الأخبار أو الصور العائلية للأفراد ولو كانت صحيحة إذا كان من شأن نشرها الإساءة إلى من تناوله النشر، أو إفشاء سر من شأنه أن يضر بسمعة شخص أو بثروته أو باسمه التجاري أو نشر أمر يقصد به تهديده، أو إرغامه على دفع مال، أو تقديم منفعة للغير، أو حرمانه من حرية العمل، كما ورد في قانون المطبوعات والنشر في دولة الإمارات العربية المتحدة؛^(٣) ومنع نشر وقائع التحقيقات والمحاكم المتعلقة بالقضايا والأحوال الشخصية ما لم تصرح المحكمة المختصة بالنشر كما ورد في قانون المطبوعات والنشر بدولة قطر^(٤)؛ ومنع نشر ما

(١) صحيح مسلم بشرح النووي، (القاهرة مؤسسة قرطبة، ١٤١٢، ط١) ج ١٦ ص ٢٤١.

(٢) عبد الملك الشلهوب، ضوابط الرأي وخصائصه في الصحافة، (الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٩، ط١)، ص ٦٦.

(٣) دولة الإمارات العربية المتحدة: قانون اتحادي رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠م في شأن المطبوعات والنشر (أبوظبي: وزارة الإعلام) في حسن عماد مكاوي: مرجع سابق، ص ٢٧٤.

(٤) دولة قطر: قانون المطبوعات والنشر رقم ٨ لسنة ١٩٧٩ (الدوحة: وزارة الإعلام) في حسن عماد مكاوي: مرجع سابق، ص ٢٧٥.

يؤدي إلى المساس بكرامة الأشخاص وحررياتهم أو إلى ابتزازهم أو الإضرار بسمعتهم أو أسمائهم التجارية كما ورد في نظام المطبوعات والنشر في المملكة العربية السعودية.

كما أن العديد من أنظمة النشر العربية تعطي الحق للمحكمة لتقرير ما يمكن نشره وما لا يمكن نشره في وسائل الإعلام من إجراءات المحاكمات، ففي قانون المطبوعات والنشر في دولة البحرين تجريم نشر كل ما جرى في الدعاوى القضائية التي قررت المحكمة سماعها في جلسة سرية^(١)؛ وفي قانون المطبوعات والنشر في دولة عمان لا يجوز نشر وقائع التحقيقات أو المحاكمات المتعلقة بالأحوال الشخصية وغيرها التي تحظر المحكمة نشرها^(٢)؛ وفي قانون العقوبات المصري نص يجرم نشر أخبار الإجراءات القضائية إذا تضمن النشر أمورا من شأنها التأثير في سير العدالة لمصلحة طرف في الدعوى أو ضده^(٣)؛ وفي نظام المطبوعات والنشر في المملكة العربية السعودية تنص المادة الثامنة على أن لا تفتشي المطبوعة وقائع التحقيقات والمحاكمات إلا بإذن من الجهات المختصة^(٤).

أساليب التعبير عن الرأي في المجتمع المسلم:

يمكن للإعلامي المسلم أن يعبر عن رأيه في مختلف القضايا في إطار التزامه بالضوابط بأساليب متعددة، ومن أبرز الأساليب التي أقرتها الشريعة الإسلامية بل وأمرت بها، أسلوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأسلوب النصيحة، وأسلوب الشورى.

(١) دولة البحرين: مرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٩ في شأن المطبوعات والنشر (المنامة: وزارة الإعلام).

(٢) سلطنة عمان: مرسوم سلطاني رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٤ بإصدار قانون المطبوعات والنشر (مسقط: وزارة الإعلام).

(٣) ليلى عبد المجيد، الصحافة في الوطن العربي، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٩٠) ص ٥٦ في حسن عماد مكاوي، مرجع سابق ص ٢٩٩.

(٤) المملكة العربية السعودية، نظام المطبوعات والنشر ولائحته التنفيذية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ وتاريخ ١٤٢١/٩/٣ المادة الثامنة.

أسلوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

تعتبر شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أهم المبادئ التي يقوم عليها المجتمع المسلم، يقول تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَشَرُهُمْ
أُولِيَاءُ بَعْضٌ بِالْمَعْرُوفِ وَبَعْضٌ عَنِ الْمُنْكَرِ يُرِيبُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ
الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ
حَكِيمٌ ﴿٧٦﴾^(١) ومن أهم الصفات التي أهلت الأمة الإسلامية لتكون خير
أمة هو التزامها بشعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ
وَتُؤْتُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ
وَآكَرَهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١١٣﴾^(٢)، وإذا كانت حرية الرأي في النظم المعاصرة
تقوم على أساس المحاسبة والمراقبة بغية الإصلاح، فإن شعيرة الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع الإسلامي تؤدي وظيفة حماية
الأمة ومصالحها، ولا يتم ذلك إلا بحرية الرأي والكلمة وفق ضوابطها
المقررة في الشريعة^(٣). فالإعلامي المسلم يوظف حرية الرأي والكلمة
لخدمة هذه الشعيرة، ويستخدم الوسائل المتاحة لإعلان المعروف
وتوضيحه، وإنكار المنكر وتقييده حتى يؤدي واجبه المناط به انطلاقاً من
توجيه المصطفى ﷺ في الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري رضي الله
عنه قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ،
فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»^(٤).

أسلوب النصيحة:

رجل الإعلام المسلم يستفيد من حق حرية التعبير عن الرأي التي

(١) سورة التوبة، آية ٧٦.

(٢) سورة آل عمران، آية ١١٠.

(٣) محمد البشر، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٤) رواه مسلم: الإيمان (٤٩)، والترمذي: الفتن (٢١٧٢)، والنسائي: الإيمان
وشرائعه (٥٠٠٩)، وأبو داود: الصلاة (١١٤٠)، وابن ماجه: الفتن (٤٠١٣)،
وأحمد (١٠/٣).

كفلها له الشرع ليقوم بواجب النصيحة لكل فئات المجتمع تنفيذاً لوصية الرسول ﷺ فمن تميم الداري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -: «الدين النصيحة ثلاثاً قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(١) فالإعلامي المسلم مطالب بتوظيف حرية التعبير في وسائل الإعلام المتاحة له للنصح لله عز وجل وذلك بالدعوة إلى الإيمان به ونفي الشريك عنه وموالاته من أطاعه ومعاداة من عصاه ومطالب بتوظيف حرية التعبير لنصرة نبيه ﷺ وذلك بالدعوة إلى ما جاء به وطاعته في أمره ونهيه ونصرته ومعاداة من عاداه وموالاته من وآله وإحياء طريقته وسنته وبيث دعوته ونشر شريعته؛ وهو مطالب بتوضيح حرية التعبير للنصح لأئمة المسلمين، وهم كل من يقوم بأمر المسلمين من أصحاب الولايات وذلك من خلال معاونتهم على الحق وطاعتهم فيه وإعلامهم بما غفلوا عنه من حقوق المسلمين، وتأليف قلوب الناس لطاعتهم، وعدم الخروج عليهم؛ وهو مطالب بتوظيف حرية التعبير للقيام بواجب النصح لعامة المسلمين وذلك بإرشادهم لمصالحهم في آخرتهم ودنياهم وكف الأذى عنهم ودفع المضار عنهم وجلب المنافع لهم والذب عن أموالهم وأعراضهم^(٢).

أسلوب الشورى:

الاعتماد على الشورى مبدأ من المبادئ المهمة التي جاءت بها الشريعة الإسلامية لتضمن قيام المجتمع على أسس صحيحة، يبدي فيها أصحاب الخبرة والتجربة آراءهم فيما فيه مصلحة للأمة، وقد أمر بذلك أفضل الخلق ﷺ وأحكمهم، قال تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمْتُمْ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ كُنْتُمْ لَهُمْ وَالْوَارِثِينَ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ عَلَى اللَّهِ إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ

(١) رواه مسلم: الإيمان (٥٥)، والنسائي: البيعة (٤١٩٧)، وأبو داود: الأدب (٤٩٤٤)، وأحمد (١٠٢/٤).

(٢) شرح صحيح مسلم: الإمام النووي، (٢٢٦/١)، (٢٢٧).

الْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾^(١)، والشورى صفة من صفات المؤمنين التي امتدحها الله عز وجل في كتابه قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ ﴿١٦٨﴾^(٢)، وهي سنة سنها المصطفى ﷺ لأمته من بعده فقد روى الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من النبي ﷺ»^(٣)، والمجتمع الإسلامي يفتح هذا المنفذ المهم لإبداء الرأي ليقدّم أصحاب الخبرة والتجربة بطرق الاتصال المختلفة المشورة للامة وقادتها وتعتبر وسائل الإعلام من المنافذ المهمة التي يمكن للمجتمع الاستفادة منها في تبادل الآراء والمناقشات والتشاور، للوصول إلى آراء سديدة، ومعرفة الصواب، وإذكاء الهمم والقرائح، ونشر التفاهم وتبادل الخبرات والمهارات والتعاون البناء.

* * *

(١) سورة آل عمران، آية ١٥٩.

(٢) سورة الشورى، آية ٣٨.

(٣) سنن الترمذي، كتاب الجهاد، باب ما جاء في المشورة، ٢١٤/٤، تحقيق: أحمد شاكر وآخرين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

ضوابط حرية التعبير عن الرأي في المجتمعات الغربية

في ظل التجاوزات التي تشهدها الساحة الإعلامية الغربية لحرية التعبير حرصت كثير من الأنظمة على وضع تشريعات قانونية وتنظيمية تحدد من حرية التعبير غير المنضبطة، بدأت بمواثيق شرف أخلاقية، ثم وضع قوانين تحمي بعض الحقوق من التجاوزات الإعلامية من أشهر هذه المواثيق والتشريعات ما يلي:

مجالس الصحافة: وهي تقوم بوظيفة استشارية وتقدم مقترحات عن ممارسات وسائل الإعلام وتقدم قوانين متفق عليها ينبغي أن يلتزم بها الصحفيون من الناحية الأخلاقية وهي تقوم بالتأكد من صدق الأخبار، وتقليل قضايا القذف، وتدعيم المصدقية، وإتاحة ردود فعل الجمهور، وإحاطة الناس علماً بما تقوم به وسائل الإعلام، وتدعيم حرية الصحافة وحماية وسائل الإعلام من الرقابة الحكومية^(١).

الجمعية الأمريكية لمحترفي الصحف: وهو عبارة عن دستور أخلاقي يهدف إلى تنمية إحساس الصحفيين الأمريكيين بالمسؤولية الاجتماعية ويؤكد على عدم استغلال النفوذ لأهداف أنانية أو الترويج لأي مشروع لا يحقق المصلحة العامة^(٢).

جمعية الصحفيين المحترفين: وهو دستور أخلاقي للصحفيين الأمريكيين يقدم مجموعة من المبادئ أهمها التأكيد على المسؤولية الصحفية، وحرية الصحافة، أخلاقيات الصحافة، والتزام الدقة والموضوعية، والعدالة.

Dennis. Everette. & Merrill. John C. Basic Issues in Mass Communication, (N. Y.: Macmillan Publishing Company, 1984) P.167 - 171.

Bittner. John R. Mass communication An Introduction, (N. J.: Prentice - Hall. Englewood Cliffs. 4th Ed., 1986) p 430. (٢)

وقد حاولت القوانين والتشريعات الغربية وضع تنظيمات وتشريعات تحد من حرية التعبير في عدة مجالات منها الاعتداء على الآخرين بالقدف والسب، ففي القانون الإنجليزي يشترط لقيام القذف الشفوي أن تكون العبارات التي ورد فيها القذف فيها ما يُعَرِّض الشخص الموجه إليه القذف للكراهية أو السخرية أو الازدراء لدى الغير ويؤدي إلى ضرر في سمعة المجني عليه لدى الناس وأن يصدر ذلك علانية^(١). وفي التشريع الفرنسي نصت المادتان ٢٣ و ٢٤ من قانون الصحافة الفرنسي على طرق العلانية التي ترتكب جرائم القول بواسطتها وهما الجهر بالقول أو الكتابة بما في ذلك الرسم والصور والرسم^(٢). أما القذف في التشريع الأمريكي فيُعَرَّف بأنه «نشر مواد تؤدي إلى تحقير شخص ما، وينتج عنها تعرض هذا الشخص للكراهية والازدراء وتشويه السمعة الذي يجعل الآخرين يتجنبونه ويقللون من شأنه». فإذا ما تعرض شخص لمواد مكتوبة أو منشورة في صحيفة أو مذاعة في الوسائل المسموعة والمرئية، وتناولته هذه المواد بالنشر والتحقير والتماثل الذي ينطبق على هذا الشخص يحق له اتهام وسيلة الإعلام بتهمة القذف^(٣).

ومن القضايا التي حاولت القوانين الغربية تقييد حرية التعبير فيها ما يتعلق باقتحام الخصوصية من خلال الاقتحام المادي أو التطفل؛ أو الكشف العام للأسرار الخاصة؛ أو الضوء الزائف وذلك من خلال تقديم الحقائق المشينة لأحد المواطنين بدون قيمة إخبارية؛ أو السطو والاستيلاء من خلال استغلال اسم شخص أو صورته في تحقيق مزايا لشخص آخر بدون تصريح بذلك^(٤).

ومن القضايا التي حاولت المحاكم الغربية تقييد حرية وسائل الإعلام فيها قضايا المحاكمات فقد مُنعت العديد من الوسائل الإعلامية

(١) حسن عماد مكاوي، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٤٦.

(٤) Bittner.John R.op.cit, p392.

من تغطية محاكمات معينة بحجة توفير محاكمة عادلة. ووضع بعض القضاة قيوداً على الصحافة من خلال حظر نشر بعض جوانب المحاكمات التي يشعر القاضي أنها قد تؤثر على العملية القضائية وأطلق عليها «حظر النشر»^(١).

ومن القضايا التي حاولت التشريعات الغربية تقييد حرية وسائل الإعلام فيها قضايا الآداب العامة من الأعمال الفاحشة، فقد حظرت عدد من الولايات الأمريكية بيع وتوزيع المواد الفاحشة وقررت بعض المحاكم أن المواد تكون فاحشة إذا كان الهدف المسيطر عليها هو استثارة الشهوة الجنسية، واشترطت المحكمة الدستورية العليا أن تتوافر ثلاثة شروط حتى يعتبر العمل فاحشاً وهي أن تكون الفكرة الأساسية للعمل تستميل الغريزة الجنسية وتحرض عليها أو تعتمد عليها؛ إذا كان مستهجنناً من جانب المجتمع المحلي أو معايير الجماعة المحلية؛ وإذا كان خالياً من أية قيمة اجتماعية أو علمية أو فنية^(٢).

ويلاحظ أن معظم التشريعات والتنظيمات التي وردت في المجتمعات الغربية جاءت من المحاكم والقوانين العامة، ولم تكن هناك قوانين تتعلق بوسائل الإعلام على وجه الخصوص وبعضها لم يفصل فيها، بل ترك الأمر للقاضي يقرر ما يراه متجاوزاً للحدود المسموح بها في حرية وسائل الإعلام. لذلك لا يوجد أثر قوي لهذه التشريعات على تطبيقات وسائل الإعلام الغربية، فوسائل الإعلام الغربية مليئة بالتجاوزات في كل المجالات المذكورة سابقاً، وخاصة ما يتعلق بحماية الآداب العامة من الفاحشة. فالتأمل في الإعلام الغربي يجد أن الفضيحة والجنس ومواد الإثارة عموماً هي المسيطرة على الإنتاج الإعلامي في المجتمعات الغربية.



Harless. James D., Mass Communication an Introductory Survey (USA: Wn. C Brown (1) publishers 1985) p 488.

Ibid, p442. (2)

الفرق بين ضوابط حرية التعبير في المجتمع المسلم وضوابط حرية التعبير في المجتمعات الغربية

من خلال هذا الاستعراض السريع لبعض القوانين والتشريعات التي تحاول ضبط حرية الرأي وتقيدها في مجالات معينة نجد أن هناك توافقاً بين محاولات قادة الفكر الغربيين الذين يرون أن هناك خطراً من إطلاق حرية التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام وبين معظم التشريعات العربية، وخاصة في المجالات الثلاثة الرئيسة: القذف والسب، وانتهاك الخصوصية، والتدخل في سير المحاكمات، إلا أن المحاولات الغربية ينقصها الإطار المرجعي الذي تستند إليه في مواجهة تجاوزات وسائل الإعلام في مجال حرية التعبير، إذ تصدم هذه المحاولات بالمنطلق الفكري الليبرالي الذي أسس له الفلاسفة الغربيون الذين بالغوا في منح الفرد حرته الشخصية المطلقة في كل المجالات بما في ذلك الدين والاعتقاد والسلوك وضابطهم الوحيد هو عدم الاعتداء على حرية الآخرين، ومن هنا كانت المقاومة شديدة جداً من قبل وسائل الإعلام الغربية لأي محاولة تحد من حريتها حتى وإن كان الهدف من ذلك هو المصلحة العامة أو مصلحة المجتمع.

أما في المجتمعات المسلمة فالإطار الفكري الذي تنطلق منه كافة التشريعات الخاصة بحرية التعبير عن الرأي والممارسات لهذه الحرية هو الشريعة الإسلامية، والتي شرعها الخالق لمصلحة الأمة أفراداً وجماعات قبل ظهور وسائل الإعلام الحديثة بقرون، وهي صالحة لكل زمان ومكان، وثابتة لا تتغير بتغير المجتمعات ولا بتغير الوسائل، وقد حفظت للفرد حقه في حرية التعبير بما فيه مصلحة له ولأمته ومنعته من التعدي على الحرمات بحجة استخدام حرية التعبير.

ففي مجال منع استخدام حرية التعبير للاستهزاء والسخرية من الآخرين بأي شكل من الأشكال وبأي وسيلة يقول تعالى في كتابه

الكريم: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرُونَ مِنْ قَوْمٍ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا يَسَاءُ مِنْ نِسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَرُوا بِاللِّقَابِ بَسَ إِلَاتِكُمْ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿١١﴾^(١) وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»^(٢)، ومن الأحاديث التي رسمت منهجاً واضحاً ودقيقاً لحدود حرية التعبير عن الرأي ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ»^(٣). فالمؤمن مطالب إما أن يتكلم بما فيه خير له أو للآخرين أو لا يتكلم. والآيات والأحاديث في هذا الباب كثيرة ليس للمقام مقام حصر لها.

أما ما يتعلق بعدم استخدام حرية التعبير لاقتحام خصوصية الآخرين وإشاعة الفاحشة في المجتمع المسلم فتوجيه الشرع واضح في ذلك قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَجْتَبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّك بِبَعْضِ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم مِّبْعَظًا أَيُّهُ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاقْرَأُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦﴾^(٥) وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿١٧﴾^(٦)،

(١) سورة الحجرات، آية ١١.

(٢) البخاري: الإيمان (٤٨)، ومسلم: الإيمان (٦٤)، والترمذي: البر والصلة (١٩٨٣)، والنسائي: تحريم الدم (٤١٠٨)، وابن ماجه: المقدمة (٦٩)، وأحمد (٤٤٦/١).

(٣) البخاري: الأدب (٦٠١٩)، وابن ماجه: الأدب (٣٦٧٢)، وأحمد (٣٨٥/٦)، ومالك: الجامع (١٧٢٨)، والدارمي: الأظعمة (٢٠٣٦).

(٤) سورة الحجرات، آية ١٢.

(٥) سورة النور، آية ١٩.

(٦) سورة الإسراء، آية ٣٦.

وجاء في السنة ما روي عن أبي برزة الأسلمي مرفوعاً: «يا معشر من آمن بلسانه، ولم يدخل الإيمان قلبه لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من يتبع عوراتهم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه في بيته»^(١).

ومن هنا يمكننا القول إن حرية التعبير التي تتبناها الأنظمة الليبرالية وإن حاولوا تقييدها ببعض التشريعات إلا أنها لا تزال حرية غير منضبطة تتحكم فيها المصالح الفردية، في حين أن حرية التعبير في النظام الإسلامي تنطلق من ثوابت واضحة لا لبس فيها، ولا مجال لتغييرها، وتحويلها حسب المتغيرات، وتحقق مصالح الفرد والمجتمع على حد سواء وتحافظ على حقوق الآخرين من الاعتداء عليها باسم حرية التعبير.



(١) أخرجه أبو داود (٤٨٨٠) وأحمد (٤٢٠/٤ - ٤٢١) وابن أبي الدنيا في الصمت (١٦٧) وفي الغيبة (٢٩) وأبو يعلى (٧٣٨٦ - ٧٣٨٧) والبيهقي (٢٤٧/١٠) وفي الآداب (١٥٢).

أبرز جوانب الاختلاف بين تطبيقات حرية التعبير في المجتمع المسلم وبين تطبيقات حرية التعبير في المجتمعات الغربية

من خلال الاستعراض السابق لمفهوم وضوابط حرية التعبير عن الرأي في المجتمع الإسلامي والمجتمعات الغربية يمكننا الخروج بعدة فروق أساسية تميز حرية التعبير عن الرأي في المجتمع المسلم عنها في المجتمعات الغربية:

أولاً: من حيث المنطلقات الفلسفية والأسس الفكرية: تنطلق حرية التعبير عن الرأي في المجتمع المسلم من الشريعة الإسلامية التي هي واضحة في الغايات، وثابتة في المنهج لا تتغير بتغير الزمان أو المجتمعات، وأهدافها ومقاصدها مشتقة من نصوص الشريعة الإسلامية ولا يحق لأحد أن يصدر تشريعات أو يسن قوانين تخالف نصوص الشرع. أما ما سكت عنه الشرع أو لم يرد فيه نص فللمسلمين الاجتهاد في وضع الأنظمة والتشريعات الخاصة به وفق ضوابط شرعية محددة لهذا الاجتهاد.

أما في النظام الليبرالي الغربي فإن حرية التعبير انطلقت من دعوات لفلاسفة لا يقيمون للدين وزناً ولا يعيرون القيم الدينية أو الاجتماعية اهتماماً، وبالتالي جاءت تشريعاتهم وقوانينهم فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير عنه مضطربة وغير ثابتة، قامت على أسباب الاختلاف بين الناس الذين وضعوها، وتقررت على أساس الرغبات والأمزجة المتباينة التي قادت إلى الهوى والضلال^(١).

ثانياً: من حيث الهدف والغاية: حرية التعبير في المجتمع المسلم تستخدم لتحقيق هدف رئيس وهو رضا الله عز وجل، فالإعلامي المسلم

(١) محمد البشر، مرجع سابق، ص ٩٧ - ٩٨.

يضع نصب عينيه هذا الهدف ويسعى لتحقيقه، ويراقب الله عز وجل في كل كلمة يقولها أو رأي يبديه، لأنه يعلم أن الله سبحانه وتعالى سيجازيه، وعندما يكون رضا الله عز وجل هو الهدف؛ توظف حرية التعبير توظيفاً سليماً لخدمة مصالح الأمة أفراداً وجماعات.

أما في المجتمعات الغربية فإن المادة هي الهدف الرئيس سواء للمؤسسة الإعلامية أو للفرد، ولذلك تستغل حرية التعبير غير المنضبطة لتحقيق المكاسب المادية حتى وإن كانت على حساب مصلحة المجتمع وقيمه ومقدراته. ومن هنا تمكن أصحاب رؤوس الأموال من السيطرة على وسائل الإعلام، ومن ثم التحكم في توجيه الرأي العام وتوجيهه لخدمة مصالحهم الخاصة سياسية كانت أم اقتصادية^(١).

ثالثاً: من حيث المجالات: مجالات حرية التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام في المجتمع الإسلامي مجالات شاملة لكل نواحي الحياة وفق الضوابط الشرعية، إذ ليس هناك ما يمنع من إبداء الرأي في الشؤون الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية طالما أن هذا الرأي لا يتعارض مع نصوص الشريعة الإسلامية وهدفه تحقيق المصلحة أو درء المفسدة.

أما مجالات حرية التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام في الأنظمة الليبرالية فمطلقة بغير ضوابط مما يجعلها تتجاوز الحدود في كثير من ممارساتها، فتتجرأ على الأديان وعلى الرموز السياسية والعلمية، وعلى

(١) يؤكد هذا ما ذكرته صراحة بعض الشركات الإعلامية الغربية مثل شركة تريبيون من أكبر الشركات الإعلامية الأمريكية التي تقول في تقرير لها نشرته في فبراير ١٩٨٦: «نحن نقيس النجاح بقدرتنا على جذب الجماهير من خلال الإخبار والترفيه وتحقيق عوائد ربحية للمعلنين» وما ذكره نايت ريدر الذي يملك سلسلة محطات تلفزيونية وصحفا مرموقة في الولايات المتحدة الأمريكية من أن الأهداف التي تسعى لها شركته «تمثل في العمل المنظم من أجل تحقيق نمو الأرباح وزيادتها والمحافظة على الطابع المهني المتخصص في العمل الإعلامي من أجل توفير فرص لموظفي الشركة ليعيشوا حياة ناعمة ومربحة، والعمل الثابت والمستمر من أجل زيادة أموال المساهمين في الشركة». لمزيد من التفاصيل انظر: محمد البشر، مرجع سابق ص ٣٨.

ثوابت المجتمع وقيمه، مركزة في ذلك على المصلحة الذاتية على حساب المصلحة العامة للمجتمع^(١).

رابعاً: من حيث المسؤولية: تتميز حرية التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام في المجتمع المسلم بأنها تلتزم بمسئوليتها تجاه الدين أولاً والمجتمع ثانياً، وهذه المسؤولية هي مسؤولية ذاتية تنبع من داخل الفرد وليس من خارجه، فالإعلامي المسلم يعتقد اعتقاداً جازماً بأنه مسؤول عن كل ما يصدر منه. أما السائل فهو الله عز وجل الذي لا تخفى عليه خافية، وبناء عليه فإن توظيف حرية التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام سيكون إيجابياً لتحقيق المصالح ودرء المفاسد ابتغاءً لرضا الله عز وجل وهروباً من عقابه.

أما المسؤولية في الأنظمة الليبرالية عن حرية التعبير فتكاد تكون معدومة عدا بعض الأنظمة والقوانين الوضعية المتعلقة بالتعدي على الآخرين، والتي تبذل وسائل الإعلام قصارى جهدها للحد منها أو تجاوزها، وكثير منها مجرد موائيق أخلاقية غير ملزمة تتلاشى أو تختفي عندما تتعارض مع الهدف الرئيس من إتاحة حرية التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام وهو تحقيق أكبر كسب مادي^(٢).

(١) تسمى كثير من وسائل الإعلام الغربية وخاصة ما ينتمي إلى ما يعرف بالصحافة الصفراء إلى اقتحام الخصوصية للمشاهير خاصة في مجالي الفن والرياضة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح المادي.

(٢) تؤكد القوانين الغربية على عدم إثارة النزعات العرقية أو الدينية بين فئات المجتمع بما يؤدي إلى العنف والكرهية، وهو ما اصطلح عليه بخطاب الكراهية لأن ذلك يتعارض مع الدساتير التي تضمن حرية الرأي بطريقة لا تثير الأشخاص أو الجماعات أو الشعوب أو تبعث فيهم شعور العنصرية والانتقام، لكن المتأمل في ممارسات الإعلام الغربي يجد أن التجاوزات في هذا المجال لا تكاد تحصى وخاصة ما يتعلق باستهداف المسلمين ومعتقداتهم وقيمهم، والحملات الإعلامية المنظمة ضد الحجاب، والاستهزاء به والاستهزاء بالرسول ﷺ في وسائل الإعلام الغربية وعدم تطبيق هذه القوانين عليها أكبر مثال على سوء استخدامهم لمبدأ حرية الرأي وعدم وجود مسؤولية لدى القائمين على تلك الوسائل تجاه حرية التعبير عن الرأي.

خامساً: من حيث الأساليب: الأساليب المستخدمة للتعبير عن الرأي في المجتمع المسلم تتعدد تبعاً للمصلحة المرجوة منها، فقد يأخذ شكل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد يأخذ شكل النصيحة، وقد يكون في شكل مشورة تقدم للمحتاجين لها، وقد يكون معلناً إذا كان المصلحة في إعلانها، وقد يكون سرياً إذا كان يترتب على إعلانها مفسدة ظاهرة، فطالما أن الهدف هو تحقيق المصلحة ودرء المفسدة وليس تحقيق شهرة إعلامية أو مكسب مادي فأى أسلوب من الأساليب يحقق هذا الهدف يكون هو الأنسب.

أما التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام في المجتمعات الليبرالية فيتخذ من التشهير والإثارة أسلوباً شائعاً، إذ كلما كان الموضوع أكثر إثارة وتشويقاً كلما كان الإقبال على الاطلاع عليه أكثر، وكلما انتشر الموضوع كلما زاد الربح المادي للوسيلة، وبهذه المعادلة المادية يكون تقويم الآراء المطروحة، دون حساب دقيق للأثار السلبية أو الإيجابية المترتبة على ذلك^(١).

سادساً: من حيث الثبات: المبادئ التي تنطلق منها حرية التعبير عن الرأي في المجتمع المسلم مبادئ ثابتة منذ أن بزغ فجر الإسلام وإلى يومنا هذا لا تتغير، كما أن الضوابط التي تحكم حرية التعبير في المجتمع المسلم لا تتغير بتغير المجتمعات أو الأنظمة أو الظروف ولا تتغير تبعاً للأهواء والمصالح الخاصة، لأنها مستمدة من الشريعة الإسلامية الصالحة لكل زمان ومكان.

أما مبادئ حرية التعبير في الأنظمة الغربية فهي تتغير تبعاً للظروف والأهواء والمصالح الخاصة، لأنها تنطلق من منطلقات مادية بحتة، وليس لديها ثوابت تنطلق منها أو ترجع إليها. ولذلك نجد الازدواجية

(١) من أشهر الأمثلة على التركيز على عنصر الإثارة والاستفادة منه لتحقيق الشهرة والكسب المادي ما حصل من العديد من وسائل الإعلام الغربية من إعادة نشر الرسوم المسيئة للرسول ﷺ الذي بدأته إحدى الصحف الدانمركية رغم ما عبر عنه المسلمون من استياء في كل دول العالم الإسلامي.

واضحة في تعامل الأنظمة السياسية الغربية مع مفهوم الحرية عموماً، وحرية التعبير خصوصاً.

ولعل ما حدث بعد أحداث ١١ سبتمبر من الولايات المتحدة الأمريكية في حملتها ضد ما سمته بالإرهاب في العراق وأفغانستان وما رافق ذلك من انتهاكات لمعظم المبادئ التي تنادي بها الديمقراطية الغربية أكبر دليل على عدم ثبات المبادئ التي تقوم عليها هذه الأنظمة^(١).



-
- (١) من الأمثلة على المبادئ التي تنادي بها الديمقراطيات الغربية وتم انتهاكها من قبل الولايات المتحدة في غزوها للعراق وأفغانستان ما يلي:
- حقوق الإنسان ويعتبر ما حدث في كل من سجن أبو غريب وسجن جوانتانامو أوضح مثال على ذلك.
 - حرية الإعلام: حيث تم انتهاكها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعدة طرق:
 - قصف مواقع وسائل الإعلام التي تتبنى وجهات نظر مخالفة
 - قتل الصحفيين والإعلاميين من وسائل الإعلام المخالفة
 - اعتقال الإعلاميين وتوجيه تهمة الإرهاب لهم كما حصل لمراسل الجزيرة: تيسير علوني، ومصورها سامي الحاج.
 - ومن الأمثلة على ازدواجية الأنظمة الغربية في التعامل مع حرية الرأي ما شهدناه من تضامن غربي مع اعتداء الصحيفة الدانمركية على مقام المصطفى ﷺ باسم حرية التعبير ومنعهم التعبير عن المحرقة اليهودية ومحاكمة من يتجرأ على إنكارها أو التقليل من شأنها. وكمثال على ذلك تدخل السفارة الأميركية في قضية نشر مقالات عن المحرقة في صحيفة اللواء الإسلامي المصرية مما أدى إلى إقالة رئيس التحرير ومنع الكاتب من الكتابة

لمزيد من التفاصيل انظر: <http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/>

MahraghatHorreyyatAlTaebeer.htm.

الخاتمة والتوصيات

يتضح من خلال هذه الدراسة أن مفهوم حرية التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام في المجتمع المسلم تختلف عنها في المجتمعات الغربية من حيث الأسس الفكرية، والضوابط التشريعية والقانونية، والممارسات التطبيقية.

فحرية التعبير عن الرأي في المجتمع المسلم حرية منضبطة بضوابط الشريعة التي حددت لها مجالاتها، وأهدافها، وبينت لها أساليبها ووسائلها، بما يضمن حق الفرد في التعبير عن رأيه بشكل يحقق المصلحة له أو لمجتمعه، ويحفظ حقوق الآخرين من التعدي عليها من خلال ممارسة هذه الحرية، فالمسلم يُقِيم رأيه قبل أن يعبر عنه، هل فيه مصلحة له أو لغيره فإن كان كذلك عبر عنه وأعلنه، وإلا فالسكوت خير له تمسكا بتوجيه نبيه ﷺ «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»^(١)، كما أن الشريعة الإسلامية ضمنت عدم إساءة استخدام حرية التعبير للإضرار بالآخرين فحرمت الغيبة والنميمة، والغمز واللمز، والتجسس، وإشاعة الفاحشة، وتتبع العورات لأي سبب كان وبأي وسيلة كانت، مما يحافظ على كيان المجتمع المسلم ويحميه من التفكك وانتشار الضغينة والحقد بين أفراد.

ووسائل الإعلام في المجتمع المسلم بأنواعها المختلفة تضمن إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للتعبير عن آرائهم وفق الضوابط الشرعية، لا تتعمد الإثارة، ولا تقتحم الخصوصية الفردية، ولا تشيع الفاحشة، ولا تُعَلِّب المصالح المادية الذاتية على المصالح العامة. تتحمل مسؤوليتها كاملة أمام الله عز وجل أولاً ثم أمام المجتمع المسلم ثانياً في تحقيق المصالح ودرء المفاسد.

(١) البخاري: الأدب (٦٠١٩)، وابن ماجه: الأدب (٣٦٧٢)، وأحمد (٣٨٥/٦)، ومالك: الجامع (١٧٢٨)، والدارمي: الأظعمة (٢٠٣٦).

أما حرية التعبير في الأنظمة الغربية فهي حرية مطلقة غير منضبطة بضوابط محددة لأنها نبعت من فلسفات فكرية تقدر الفرد وتسعى لتحريره من كافة القيود حتى الدينية منها. وتطلق له العنان لممارسة ما يراه مناسباً لحياته الدنيوية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية، ضابطها الوحيد هو عدم التعدي على حريات الآخرين.

ولذا عانت المجتمعات الغربية كثيراً من فتح الباب على مصراعيه للتعبير عن الرأي في وسائل الإعلام، فشاعت الفاحشة في وسائل الإعلام، وكثرت جرائم انتهاك الخصوصيات، وسيطرت الجوانب المادية على أهداف المؤسسات الإعلامية، واشتدت المنافسة بين وسائل الإعلام على إغراق المجتمعات الغربية بقضايا الجنس والإثارة لتحقيق تلك الأهداف المادية، دون أن يكون هناك محددات واضحة لرسالة الوسيلة الإعلامية في المجتمع، ولا للحكمة من ممارسة حق حرية التعبير فيها.

وفي الختام يتضح الفرق بين حرية التعبير المسؤولة في المجتمع المسلم وما يترتب عليها من آثار إيجابية للمجتمع وبين حرية التعبير المطلقة في المجتمعات الغربية وما يترتب عليها من آثار سلبية.

ومن أهم التوصيات التي يمكن أن تقدم للباحثين في هذا المجال ما يلي:

أولاً: إجراء المزيد من الدراسات النقدية الفاحصة لأنظمة الإعلام في المجتمعات الغربية، حتى يتم كشف الجوانب السلبية التي تعاني منها تلك الأنظمة، وحتى لا ينخدع بها كثير من الناس في المجتمعات الإسلامية في ظل الهيمنة لتلك الأنظمة على الساحة الإعلامية العالمية.

ثانياً: إجراء المزيد من الدراسات التأصيلية للنظام الإعلامي في الشريعة الإسلامية حتى تتضح مزاياه للقائمين على المؤسسات الإعلامية في المجتمعات المسلمة، وبما يساعد على وضع نظام إسلامي متكامل للممارسات الإعلامية في المجتمعات المسلمة.

ثالثاً: أهمية قيام المؤسسات الإعلامية في المجتمعات الإسلامية بمراجعة ممارساتها الإعلامية في ضوء الضوابط الشرعية لحرية التعبير في

المجتمع المسلم، وعدم الانخداع بالعبارات والشعارات التي تروج لها وسائل الإعلام الغربية.

رابعاً: أهمية مراعاة المؤسسات الإعلامية في المجتمعات الإسلامية لمبادئ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأساليب تقديم النصيحة، وأساليب تقديم المشورة في الشريعة الإسلامية عند ممارستها لحرية التعبير عن الرأي.

هذا والله أعلم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



قائمة المراجع

- أولاً: المراجع العربية:
- ١ - ابن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، د.ت).
 - ٢ - البشر، محمد بن سعود، حرية الرأي في الإسلام - دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، بحث غير منشور.
 - ٣ - ثابت، سعيد بن علي، الحرية الإعلامية في ضوء الإسلام، (الرياض: دار عالم الكتب، ١٤١٢، ط١).
 - ٤ - الداقوي، إبراهيم، قانون الإعلام، نظرية جديدة في الدراسات الإعلامية الحديثة، (بغداد: مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٦م).
 - ٥ - دولة الإمارات العربية المتحدة: قانون اتحادي رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠م في شأن المطبوعات والنشر (أبوظبي: وزارة الإعلام).
 - ٦ - دولة البحرين: مرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٩ في شأن المطبوعات والنشر (المنامة: وزارة الإعلام).
 - ٧ - دولة قطر: قانون المطبوعات والنشر رقم ٨ لسنة ١٩٧٩ (الدوحة: وزارة الإعلام).
 - ٨ - الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧، ط١).
 - ٩ - زيدان، عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥).
 - ١٠ - سلطنة عمان: مرسوم سلطاني رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٤ بإصدار قانون المطبوعات والنشر (مسقط: وزارة الإعلام).
 - ١١ - سنن الترمذي، كتاب الجهاد، باب ما جاء في المشورة، ٢١٤/٤، تحقيق: أحمد شاکر وآخرين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
 - ١٢ - الشلهوب، عبد الملك، ضوابط الرأي وخصائصه في الصحافة، (الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٩، ط١)، ص٦٦.

- ١٣ - الشنقيطي، سيد محمد ساداتي، الإعلام الإسلامي: الأهداف والوظائف. (الرياض: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، ١٤١١هـ).
- ١٤ - الشنقيطي، سيد محمد ساداتي، الإعلام الإسلامي: المفهوم والخصائص. (الرياض: دار المسلم للنشر والتوزيع، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- ١٥ - الشنقيطي، سيد محمد ساداتي، نحو منهجية إسلامية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (الرياض: دار المسلم، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ط١).
- ١٦ - صحيح مسلم بشرح النووي، (القاهرة مؤسسة قرطبة، ١٤١٢، ط١).
- ١٧ - عبد المجيد، ليلى، الصحافة في الوطن العربي، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٩٠) ص ٥٦ في: حسن عماد مكاوي، مرجع سابق ص ٢٩٩.
- ١٨ - عبد المجيد، ليلى، تشريعات الإعلام في مصر وأخلاقياته، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٨م، ط٣).
- ١٩ - عمر، محمد أحمد، الرقابة في الإعلام الإسلامي، دراسة مقارنة، (الرياض: دار عالم الكتب، ١٤١٢، ط١).
- ٢٠ - الغازي، سجاد، حرية الرأي والصحافة في الوطن العربي، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٥٨، يناير ومارس ١٩٩٠.
- ٢١ - المصمودي، مصطفى، النظام الإعلامي العالمي الجديد، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، رقم ٩٤، محرم ١٤٠٦).
- ٢٢ - مكاوي، حسن عماد، أخلاقيات العمل الإعلامي - دراسة مقارنة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٦، ط٤).
- ٢٣ - المملكة العربية السعودية: نظام المطبوعات والنشر ولائحته التنفيذية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ وتاريخ ١٤٢١/٩/٣ المادة الثامنة.
- ثانياً: المراجع الأجنبية:
- ٢٤ - Bittner, John R. Mass communication An Introduction, (N. J.: Prentice , Hall. Englewood Cliffs. 4th Ed., 1986).
- ٢٥ - Harless, James D., Mass Communication an Introductory Survey (USA: Wn. C Brown publishers, 1985)
- ٢٦ - Calhoun, Merrill, John The Imperative of Freedom, (N.Y.: Hastings House, 1974).

- Conard, Fink, C. Media Ethics in the Newsroom and Beyond. - २१
 (New York: McGraw - Hill Company, 1988).
- Everette, Dennis and Merrill. John C. Basic Issues in Mass - २४
 Communication, (N. Y.: Macmillan Publishing Company, 1984)
- Gane, Brown, D., Sex in the Media, In: Hiebert and Reuss - २५
 (Ed) Impact of Mass Media 2nd Edition, (New York:
 Longman, 1987).
- Hanno, Hardt, " Press Freedom In Western Societies" In - ३०
 Martin, Chaudhary, L. John and Grover, An Ju, Comparative
 Mass Media Issues, (N.Y.: Longman Inc., 1983).
- Mcquail, Denis, Media Performance mass communication and - ३१
 the public Interest, (London: Sage publication Ltd., 1992).
- McQuail, Dennis. Mass Media Communication Theory: An - ३२
 Introduction. (Newbury Park, CA: Sage, 1987).
- Volokn, Eugen. Freedom speech and information privacy. - ३३
 Standard Law Review. (2000). Vol. No. 5.
- Wiemann, Gabriel. the Influentials: People Who Influence - ३४
 People. (New York: State University of New York. 1994).

* * *

مناهج الحرية
في الحضارة الإسلامية
حرية التعبير عن الرأي

إعداد

الأستاذ الدكتور محمد عبد اللطيف صالح الفرفور الحسني
رئيس المجمع العلمي العالمي للدراسات والأبحاث
وعضو مجمع الفقه الإسلامي بمجدة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا
هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ
سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ
وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ .

طالعة البحث

للرأي مقام متميز في الإسلام بعامة وفي الحضارة العربية الإسلامية
بخاصة، فإذا استخدمت النظم السياسية والفكرية قبل الإسلام شتى السبل
لمصادرة الرأي في المجتمع الإنساني كما كان شأن القياصرة والأكاسرة
والأباطرة السابقين حتى صار في الأعم الأغلب إبداء الرأي جريمة ولا
سيما أمام الملوك والحكام فإن الإسلام بنصوصه الأمرة جاء حرباً على
الدكتاتورية والإرهاب، سواء في ذلك إرهاب الدولة أو إرهاب غيرها،
ولا سيما إرهاب الدولة، فجعل نظام الحكمة مبنياً على الشورى ومُنَاطاً
بالعدل، بما يحقق المصلحة للناس ويجلب الرحمة لهم والمنفعة العامة
إذ المقصد العام من التشريع هو: جلب المصالح للناس ودفع الضرر
عنهم، وذلك لا يكون أبداً عن طريق مصادرة آراء الناس وإغائهم وعدم
الاعتراف بهم إلا بما يحقق مصالح الحاكم وحده أو من حوله،
فالشريعة عدل كلها، ورحمة كلها، ومصلحة كلها، فكل قضية خرجت
عن العدل والرحمة والمصلحة فليست من الشريعة ولو أدخلت إليها
بالتأويل.

من هذا المنطلق الواضح نتعرف على حقيقة الحرية ومفهومها العام
والفلسفي ثم على معالم الحرية في الإسلام حتى نصل إلى ضوابط
الحرية، ولعلي وفقت بضبط الحرية بضوابطها التي تتبعها في مكانها
بالاستقراء.

إن حرية التعبير عن الرأي في الإسلام يعود إلى معرفة مكانة
الإنسان في الإسلام، ثم معرفة الحوار وضوابطه عن طريق احترام
الإنسان الآخر الذي نتعامل معه كائناً من كان فلا بد من الاعتراف به
أولاً ثم صيانتها لنصل إلى حرية التعبير عن الدين والدعوة إليه وهو
المقصود من هذا كله، إذ لم يكتف الإسلام بأن يجعل الناس أحراراً في
التعبير عما يدينون به من شرائع وأديان بل أباح لهم الدعوة إلى ما يرونه

ديناً بالإقناع فقط دون أي ضغط مادي أو أدبي على الناس المدعويين لهذه الأفكار اللهم إلا جزيرة العرب فقد صح فيها الحديث النبوي الشريف عنه صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم «لا يجتمع في جزيرة العرب دينان»^(١).

أما بعد؛

فخلاصة الأمر كله أن الحل هو الإسلام بما اشتمل عليه من الحرية في التعبير عن الرأي في الفكر الإنساني بعامته وفي الدراسات الإسلامية المقارنة بخاصة، تلك التي يجب أن نوليها اهتماماً كبيراً في الدرس والتمحيص؛ إذ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

هذا ولعلي قد سَلَطْتُ الأضواء على هذا الموضوع الذي لم ينل حقه من الاهتمام لنخرج منه بقرارٍ أنه ما عرفت الإنسانية من قَبْلِ قَطُّ نظاماً للحياة احتضن قضية الحرية بعامته وحرية التعبير عن الرأي بخاصة كالإسلام لأنه هو الحل الشامل الذي ارتضاه الله لنا نحن البشر بعد أن أتمه وأكمله قال تعالى في التنزيل: وهي آخر ما نزل في آيات الأحكام؛ نزلت في حجة الوداع يوم عرفة: ﴿الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(٢).

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الدكتور محمد عبد اللطيف صالح الفرфор الحسنی

(١) السنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ١١٥.

(٢) المائدة الآية: ٣.

خطة البحث

- الباب الأول: حقيقة الحرية في الفكر الإسلامي.
- الفصل الأول: التعريف بالحرية.
- الفصل الثاني: مفهوم الحرية.
- الفصل الثالث: المفهوم الفلسفي للحرية.
- الفصل الرابع: من معالم الحرية في الإسلام.
- الفصل الخامس: ضوابط الحرية.
- الباب الثاني: التعبير عن الرأي في الإسلام.
- الفصل الأول: الإنسان ومكائنه في الإسلام.
- الفصل الثاني: الحوار وضوابطه.
- الفصل الثالث: احترام الآخر وصيانه.
- الفصل الرابع: حرية التعبير عن الدين والدعوة إليه.
- خاتمة البحث.
- المصادر.

الباب الأول
حقيقة الحرية في الفكر الإسلامي

الفصل الأول التعريف بالحرية

الحرية لغة: الحرُّ بالضم نقيض العبد والجمع أحرارٌ . . . وحرُّ كل أرض وسطها وأطبيها. قال طرفة:

وَتَبَسِّمُ عَنِ أَلْمَى كَأَنَّ مَنْوَرًا تَخَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصَ لَهُ نَدُّ^(١)
وَالْتَّحْرِيرُ إِثْبَاتُ الْحُرِّيَّةِ.

وَحَقِيقَةُ الْحُرِّيَّةِ الْخُلُوصُ، وَالْحُرُّ الرَّمْلُ الطَّيِّبُ الْخَالِصُ، وَحُرُّ
الْوَجْهِ أَحْسَنُ مَوْضِعٍ فِيهِ، وَحُرُّ الدَّارِ وَسَطُهَا^(٢).

* * *

(١) ر: لسان العرب ج ٤ ص ١٨٢ وما بعدها.

(٢) ر: طلبية الطلبة ص ٦٤.

الفصل الثاني مفهوم الحرية

قرر الإسلام الحرية للإنسان وجعلها حقاً من حقوقه واتخذ منها دعامة لجميع ما سنه للناس من عقيدة وعبادة ونظم وتشريع، وتوسع الإسلام في إقرارها ولم يقيد حرية أحد إلا فيما فيه مصالح الناس المعتبرة واحترام الآخرين بعدم التدخل في شؤونهم وإلحاق الضرر بهم، لا في أعراضهم ولا في أموالهم ولا في أخلاقهم ولا في أديانهم ومقدساتهم وغير ذلك.

فالحرية في الإسلام لا تعني الفوضى وارتكاب الموبقات والمنكرات واستباحة محارم الله والانغماس في الشهوات المحرمة، فالحرية التي تبيح هذه المحظورات هي فوضى، وتصور خاطئ للحرية، وقد صحح الإسلام هذا التصور الخاطئ وقرر حرية الناس منذ ولادتهم، وأنه لا يجوز استعبادهم كما لا يجوز تقييد حرياتهم، وكلُّ حقٍّ لهم يقابله واجب عليهم، ليكون هناك توازن في الحياة، ولذلك قال الرسول ﷺ فيما رواه سيدنا النعمان بن بشير - رضي الله عنه - قال سمعت رسول الله يقول: «مثل القائم على حدود الله والواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وأصاب بعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا، فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً وإن أخذوا على أيديهم نجوا جميعاً»^(١).

وهكذا حياة الناس على سطح الأرض كركاب السفينة تحمل هذه الأرض البر والفاجر، والصالح والطالح والمحسن والمسيء كالذين يسيثون إلى الآخرين بمن فيهم أنبياء الله ورسله يضعونهم فيما لا يليق

(١) ر: صحيح البخاري.

بمقامهم الذي يستحق الاحترام والتقدير فإن تُرك هؤلاء المسيئون يفعلون ما يحلو لهم وما يشاءون دون الأخذ على أيديهم وكشفها عن اقتراف الموبقات والآثام هلك الناس جميعهم نتيجة لاختلال التوازن في مطالب الحياة، وإن أخذ بأيديهم نجوا ونجا الناس جميعاً وعاشوا حياة طيبة، هذا هو توجيه الإسلام للحرية، أرشدنا إليه رسول الله ﷺ نبي الرحمة.

ومفهوم الحرية من المنظور الإسلامي يتحقق من خلال الحقوق والواجبات باعتبارهما وجهين لحقيقة واحدة لأن الحقوق من دون أن تقيد بالواجبات سيصبح الفرد فيها غير مرتبط بالآخرين وقد يعرف حقوقه ولا يعرف حقوق الآخرين عليه وبذلك يصبح انفرادياً في تعامله قاصراً عن أداء واجباته، فإذا كانت الحرية من منطلق الحقوق فقط دون الواجبات كان عدم التوازن في الحياة.

وقد حرص الإسلام على تطبيق مبدأ الحرية في هذه الحدود وبهذه المناهج في مختلف شؤون الحياة، وأخذ به في جميع القضايا التي تقتضى كرامة الفرد في شؤونها وهي المناحي المدنية والدينية ومناحي التفكير والتعبير، ومناحي السياسة والحكم حتى وصل إلى شأن رفيع لم تصل إلى مثله شريعة أخرى من شرائع العالم قديمه وحديثه.

فالإسلام يقرر أن إنسانية الإنسان هي رهن حريته إذ لا يمكن أن تتحقق إنسانيته بدون حريته؛ فإن تحكّم الآخرين عليه باستعباده بغير صورة شرعية وتدخلهم في شؤون حياته فيه إلغاء لحقوقه، فهو من منطلق هذا يعيش حياته آمناً على نفسه وأهله ولا يخشى عدوان حاكم ولا بطش ظالم.

وقد يظن البعض أنه مادامت الحرية مكفولةً وحقاً مقررأً شرعاً أباح لنفسه كل شيء، وإن كان ذلك على حساب الآخرين، وهذه هي الفوضى التي تقضي على أمن المجتمع واستقراره وسلامته.

إن الله سبحانه وتعالى كرم الإنسان بحيث سخر له ما في السموات والأرض جميعاً منه، وجعله خليفة عنه وزوده بالقوى والمواهب ليسود الأرض وليصل إلى أقصى ما قدر له من كمال مادي وارتقاء روحي.

ولا يمكن أن يحقق الإنسان أهدافه ويبلغ مراميه إلا إذا توفرت له جميع عناصر النمو وأخذ حقوقه كاملة في الحياة وفي التملك وفي صيانة العرض وفي الحرية وفي المساواة وفي التعلم. وهذه الحقوق واجبة للإنسان من حيث هو إنسان بقطع النظر عن لونه أو دينه أو جنسه أو وطنه أو مركزه الاجتماعي.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (١).

وقال ﷺ: «يا أيها الناس إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام...» (٢).

وهكذا كرم الله الإنسان بهذه الحرية من خلال هذه الحقوق؛ فمنحه حرية الاعتقاد حيث قال الله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٣).

وقال تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِرْ وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفِرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ (٤).

فلاعتقاد الصحيح نابع عن الاقتناع الكامل والتصديق الثابت، فلا قيمة لعقيدة تأتي بالقهر والتسلط؛ فحين تزول أسباب القهر تزول العقيدة.

ولذا حينما سأل هرقل ملك الروم أبا سفيان عن المسلمين: أيرتد

(١) الإسراء. الآية: ٧٠.

(٢) ر: مسند الإمام أحمد ج ٣٨ ص ٤٤٠.

(٣) البقرة الآية: ٢٥٦.

(٤) الكهف الآية: ٢٩.

أحد منهم سخطاً على دينه؟ قال: لا. فقال هرقل: هكذا الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب^(١).

فالإسلام يتيح الفرصة المتكافئة للناس كي ينظروا ويختاروا، فلا يجبرهم على شيء لا يرغبونه... ولم يحدث في تاريخ الإسلام أن أكره أحد أحداً أو أجبر قومٌ قوماً على اعتناق الدين^(٢).

* * *

(١) ر: صحيح البخاري. كتاب بدء الوحي.

(٢) ر: (حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي)، ج ١، ص: ٣٨؛ ط (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، وانظر: (تحرير مفهوم حرية التعبير واحترام الأديان والمقدسات) للدكتور محمد إدريس حسن.

الفصل الثالث

المفهوم الفلسفي للحرية

الحرية هي الخلوص من الشوائب أو من الرق أو من اللؤم؛ فإذا أطلقت على الخلوص من الشوائب دلت على صفة مادية، يقال: ذَهَبَ حُرّاً لا نحاس فيه.

وإذا أطلقت على الخلوص من الرق دلت على صفة اجتماعية، يقال: رجل حرٌّ أي طليق من كل قيد سياسي أو اجتماعي. وعلى ذلك فالحرية تكون على ثلاثة معان؛

(١) المعنى العام: الحرية خاصة الموجود الخالصة من القيود العامل بإرادته أو طبيعته، من قبيل ذلك قولهم تظهر حرية الجسم الساقط في هبوطه إلى مركز الأرض وفقاً لطبيعته بسرعة متناسبة مع الزمان إلا إذا صادف في طريقه عائقاً يمنع سقوطه.

(٢) المعنى السياسي والاجتماعي: الحرية بهذا المعنى قسمان:

أ - الحرية النسبية وهي الخلوص من القسر أو الإكراه الاجتماعي، والحر هو الذي يأتمر بما أمر به القانون ويمتنع عما نهى عنه، من قبيل ذلك ما جاء في المادة ١١ من إعلان حقوق الإنسان في فرنسا لسنة ١٧٨٩م: (إن حرية الإعراب عن الفكر والرأي أثنى حقوق الإنسان ولكل مواطن الحق في حرية الكلام والكتابة والنشر على أن يكون مسئولاً عن عمله في الحدود التي يعينها القانون).

ومن قبيل ذلك أيضاً ما جاء في المادة (٢٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: (يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته للقيود التي يعينها القانون) والغرض من التقيد بالقانون ضمان الاعتراف بحقوق الغير واحترام حرياته وتحقيق ما يقتضيه النظام العام من شروط عادلة.

والحرريات السياسية هي الحقوق المعترف بها في الدولة: كحرية الفكر والرأي والضمير والدين والتعبير... إلخ.

ب - وأما الحرية المطلقة فهي حق الفرد في الاستقلال عن الجماعة التي انخرط في سلكها متى شاء وليس المقصود من هذه الحرية حصول الاستقلال بالفعل بل المراد الإقرار بهذا الاستقلال واستحسانه وتقديره واعتباره قيمة خلقية مطلقة. المعنى النفسي والخلقي:

أ - ... الفاعل الحر هو الذي يقيد نفسه بعقله وإرادته ويعرف كيف يستعمل ما لديه من طاقة وكيف يتنبأ بالنتائج وكيف يقرنها بعضها ببعض أو يحكم عليها، فحرية ليست مجردة من كل قيد ولا هي غير متناهية بل هي تابعة لشروط متغيرة توجب تحديدها وتخصيصها وتسمى هذه الحرية بـ(الحرية الأدبية أو الخلقية).

ب - ... حالة مثالية لا يتصف بها إلا من جعل أفعاله صادرة عما في طبيعته من معان سامية...

ج - ... القدرة على الاختيار من غير مرجح^(١).

* * *

(١) ر: المعجم الفلسفي ج ١ ص ٣٣٩ وما بعدها.

الفصل الرابع من معالم الحرية في الإسلام

أولاً: معالم حرية الفكر في الإسلام:

التفكير طبيعة الإنسان التي فطره الله عليها. وهذه الطبيعة لم يغطها الإسلام حقها ولم يبح كبتها، بل حث عليها وطالب المسلمين بالإيمان بالله عن طريق التفكير لا عن طريق تعطيل هذا التفكير وإلغائه، فقال تعالى: ﴿وَنَفَخْنَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾^(١).

فالإسلام يدعو إلى احتكاك الآراء وسعة الاطلاع وتنوع الثقافات، واعتبرها إرثاً إنسانياً مشتركاً بين الأمم، وهذا ما جعل العرب في العصور الإسلامية الزاهرة يفتشون من علوم الأمم السالفة والمعاصرة وثقافتها المتنوعة ما يجدونه نافعاً وصالحاً لبناء أمتهم.

وأكبر شاهد على حرية الفكر في الإسلام مبدأ الشورى الذي أمر به القرآن الكريم بقوله: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ يَتِيمِهِمْ﴾^(٢).

فإن الإسلام منح المسلمين حرية الفكر في جميع المعقولات، بل وأوجب على المسلم التفكير فيما ينفع نفسه وينفع غيره وفيما يقيه الضرر والأذى، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْكَلِمَةُ الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ فَحَيْثُ وَجَدَهَا فَهِيَ أَحَقُّ بِهَا»^(٣).

ثانياً: معالم حرية التعبير في الإسلام:

حرية الكلام والتعبير حق فطري، لأن التعبير عما في الضمير فطرة

(١) آل عمران: ١٩١.

(٢) الشورى ٣٨.

(٣) ر؛ سنن الترمذي ج ٩ ص ٣٠١ وسنن ابن ماجه ج ١٢ ص ٢٠٥.

فَطَرَّ عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ يَعْسُرُ بِلِ يَتَعَذَّرُ إِمْسَاكِهِ عَنْهَا، فَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ لِكُلِّ
إِنْسَانٍ أَنْ يَقُولَ وَيُحَاوِرَ وَيُنَاقِشَ وَلَا يُمْسِكُهُ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا وَازَعَ الدِّينَ بِأَنْ
لَا يَقُولَ لَغْوًا أَوْ يَنْطِقَ بَاطِلًا.

وفي الحديث: «... قَالَ أَلَا أُخْبِرُكَ بِمَلَاكٍ ذَلِكُ كُلِّهِ؟» قُلْتُ:
بَلَى؛ يَا نَبِيَّ اللَّهِ. فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ فَقَالَ: «كُفَّ عَلَيْنِكَ هَذَا». فَقُلْتُ: يَا
نَبِيَّ اللَّهِ؛ وَإِنَّا لَمُمَوَّخِدُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟! فَقَالَ: «تَكَلَّمْتُكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ؛
وَهَلْ يَكُوبُ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ أَوْ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ إِلَّا حَصَائِدُ
أَلْسِنَتِهِمْ»^(١).

والأصل في حرية القول هو الصدق في الإخبار، وتتبع الحق
واتباعه؛ قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ
الصَّادِقِينَ﴾^(٢).

(١) ر: سنن الترمذي ج ٩ ص ٢٠٢ قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) التوبة: ١١٩.

الفصل الخامس ضوابط الحرية

إن الحرية بلا قيود ولا ضوابط عقلية وُخَلقية ودينية لا يصلح بها أمر الإنسان والمجتمعات أبداً، فالحكمة تقتضي أن لكل شيء حدوداً وقواعد إذا غابت يُضحي وجود الحرية عبثاً، فهي إن تُركت سائبة بلا حدود فغايتها الضلال والسقوط في الهاوية، وأماننا الأمم السابقة أدلة واضحة على ذلك.

هذا؛ وإن الإسلام أحكم قواعد الحرية للإنسان أفراداً ومجتمعات، بأن جعل إطاراً معقولاً وصحيحاً لحرية الفكر وحرية القول، وحرية العمل، هو [عدم الإضرار بالنفس وعدم الإضرار بالآخرين]، حتى إن الإسراف في الأكل والشرب يحرم لأنه إضرار بالنفس.

وقد أمر رسول الله ﷺ بعدم الضرر، فالقاعدة الشرعية: «لا ضرر ولا ضرار»^(١)، فلا يسوغ لأصحاب المذاهب الفكرية والكلامية القول بالحرية المطلقة مما يؤدي إلى الإضرار والتضييق على حريات الآخرين، هذا بالإضافة إلى الآفات والعيوب الاجتماعية في بلاد الحرية التي تدعي الحرية المطلقة ولا تعرف حدوداً ولا قيوداً ضرورية لحياة المجتمعات الإنسانية.

الإسلام واسع سهل، يحمل في طياته خطاباً شاملاً مستوعباً، وهو لا يريد الإكراه، للقاعدة المعروفة: (القسر لا يدوم)، وإنما يسعى إلى إعطاء الحرية لكل إنسان فيما يعمل بحسب معتقده، ويحاوره، قال

(١) أخرجه مالك في (الموطأ) عن يحيى المازني، وأحمد في (المسند) وابن ماجه في (السنن) عن عبادة بن الصامت وابن عباس رضي الله عنهم.

سبحانه وتعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِّ لَهُمُ
بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(١).

يقول (جولدتسيهر): (سار الإسلام لكي يصبح قوة عالمية على سياسة بارعة، ففي العصور الأولى لم يكن اعتناقه أمراً محتملاً فإن المؤمنين بمذاهب التوحيد أو الذين يستمدون شرائعهم من كتب منزلة كاليهود والنصارى والزرادشتية كان في وسعهم متى دفعوا ضريبة الرأس (الجزية) أن يتمتعوا بحرية الشعائر وحماية الدولة الإسلامية... بل لقد ذهب الإسلام في هذه السياسة إلى حدود بعيدة، ففي الهند - مثلاً - كانت الشعائر القديمة تقام في الهياكل والمعابد في ظل الحكم الإسلامي).

وهكذا ترى مبادئ الإسلام وتعاليمه في الوقت الذي تربى الإنسان المسلم على التزام دين الله وتوحيده، توجهه إلى أن يحترم الإنسان أخاه بما هو إنسان مهما كان دينه أو مذهبه^(٢).



(١) النحل: ١٢.

(٢) ر؛ (ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين) للعلامة الأستاذ أبو الحسن الندوي رحمه الله ص ١٩٢ وما بعدها.

الباب الثاني
التعبير عن الرأي في الإسلام

الفصل الأول الإنسان ومكاته في الإسلام

كل منصف من العقلاء والمفكرين والباحثين عن الحقيقة المجردة يرى تنوعاً شاملاً لكل حقائق الحياة، وهذا التنوع الشامل والمستوعب لجميع الأشياء لازمه ملازمة تامة كاملة تنوع في الوظائف الداخلية والأشكال الخارجية، وهكذا فكلما أبعده المرء في تفكيره، وأمعن النظر دلته حقائق الكون الكبرى على أن هذا التنوع هو ظاهرة كونية شملت أدق دقائق عالم الطبيعة وجميع عناصرها بشتى تجلياتها، كما أن هذا التنوع لم يحدث بالمصادفة قط، وإنما هو صنع الله مبدع السماوات والأرض عالم الغيب والشهادة الذي أتقن كل شيء خلقه، وأحسن صنعه وأتمه؛ وقد دلّت النصوص من الكتاب والسنة المطهرة على أن هذا التلون والتنوع في كل شيء إنما هو من مظاهر الخلق الكبرى، ومن مظاهر الإعجاز والإبداع في الخلق، مما يعني - من جملة ما يعنيه - أن عظمة الله سبحانه وتعالى لا تتجلى في مجرد إيجاد الأشياء من العدم فحسب، بل بخلقها وإيجادها على هذه الشاكلة العجيبة الغريبة في صنعها وتنوعها واختلافها.

وهذا التنوع ينقل إلى تنوع من نوع آخر، هو ذلك التنوع في ميول البشر واعتقاداتهم وأرائهم ونزعاتهم؛ تنوع في الأذواق والعادات وأنماط العيش، مما يتصل بالثقافة بمفهومها العام، وتنوع آخر يتعلق بقناعات وتوجهات في حياة الإنسان من حيث النظام السياسي والاجتماعي الفكري والثقافي والعلمي حيث بنو آدم مختلفون يحيون حياةً ميزتها التنوع.

نعم حصل في بعض الأديان كالمسيحية واليهودية، وفي الفلسفات الأخرى كالمجوسية والبوذية والكونفوشيوسية والهندوسية، أنها كانت تحاول نفي الآخر، وإثبات الذات، وصهر المجتمعات في بوتقتها.

لكن رحمة الإسلام تعم الجميع بقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ بَيَّنَّ الرُّشْدَ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

والناس جميعاً ليسوا عرضةً للإكراه على اعتناق الإسلام، مما يعني أن الإسلام دينٌ يستوعب مبدأ التنوع في العقائد دون أن يكون لهذا التنوع أي مساس بالحقوق والواجبات الإنسانية، بل هذه الحقوق مكفولة بتكريم بني آدم، حيث قال تعالى:

﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي مَادَمَ وَحَمَلَنَّهُمْ فِي الْآلِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾ [الإسراء: ٧٠]، ما لم يكن هناك خلل أخلاقي أو إرادي ديني ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣].

وإن حرية التعبير من أعظم الحريات التي كفلها الإسلام للإنسان وهي من نعم الله تعالى عليه حيث جعله بهذه النعمة معبراً عن نفسه مبيناً عما يدور في فكره وخلده، ومنحه القدرة العقلية على تصور ما يدور حوله ثم الحكم عليه بما يصل له من خبراته وتجاربه يقول الله عز وجل تأكيداً على ذلك: ﴿الرَّحْمَنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿٢﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴿٤﴾﴾^(١).

فالله جل جلاله خلق الإنسان وأكرمه وأنعمه بنعمة العقل والإدراك وعلمه البيان ليُعمل عقله ويفصح عما يدور في عقله بحرية مبنية على احترام الحق الفطري واستخدام نعمة الإدراك والبيان، ودعوة إلى تحقيق التعاون على البر والتقوى، والتطلع إلى تكوين المجتمع المسلم الذي يقوم على المشاركة الإيجابية في تحقيق الإخاء والمساواة والأمن والعدل.

ومن الأدلة التي تدل على وجوب حرية التعبير قوله تعالى: ﴿كُتِبَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُمْ مُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١٥٠﴾﴾^(٢)، فإن الأمر والنهي لا يكونان إلا من خلال التعبير.

(١) الرحمن: ١ - ٤.

(٢) آل عمران: ١١٠.

ومما يدلنا على حرية التعبير أيضاً قوله ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»^(١).

وهذا كله يدل على أن حرية التعبير من حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان جزء من الدين شرعها الله وبينها الرسول ﷺ في سنته المشرفة وسيرته العطرة.

* * *

(١) أخرجه مسلم.

الفصل الثاني الحوار وضوابطه

فقه الحوار هو من أبرز ما يتميز به ديننا الإسلامي العظيم يَدُلُّ عليه قوله تعالى في التنزيل: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

فقد خاطب القرآن العظيم غير المسلمين بأدب الحوار وفقهه، فافترض الهدى والضلال في كل من الفريقين، المؤمنين وغير المؤمنين، فما بالك إذا خاطب المسلم مسلماً مثله؟! يدين بدينه؟! ويصلي إلى قبلته؟! ويؤمن بنبيه؟! كيف يكون أدب الحوار وفقهه بين المسلمين بعضهم مع بعض إذا كان الأمر كذلك مع غير المسلمين؟! أما ضوابط فقه الحوار فهي:

(١) الضابط الأول: التوسط والاعتدال في كل شيء، فالمبالغات والتزديدات والإفراط والتفريط ليست من التوسط في شيء، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي عدولاً، فنحن أمة الوسط الأعدل، ديننا وسط وشريعتنا وسط، فيجب أن يكون خطابنا وسطاً معتدلاً، حتى نحقق به الغاية دون إفراطٍ أو تفريطٍ، دون زيادةٍ أو نقصٍ مع الالتزام بجوهر العلم ولبابه^(١)، فنبتعد عن الخلاف اللفظي، وعن الخلاف في القشور والبحث عن الأمور الجانبية، وكذلك نبتعد عن الأمور التاريخية ومحاكمة التاريخ لأن التاريخ أمر انقضى، وآفة الرواية نقلها، وما آفة الأخبار إلا رواتها، فلا نقبل من الأخبار إلا ما ثبت لدينا بمنهج المحدثين لا بمنهج المؤرخين^(٢)، مع الاعتماد على المقاصد العامة وحكمة التشريع وعلل الأحكام للوصول إلى جوهر العلم.

(١) انظر للتوسع: كتابنا (الوسطية) ط ١ دار الفنائس بيروت.

(٢) انظر للتوسع: (نقد منهج المؤرخين) لشيخنا العلامة الدكتور محمد أبي اليسر عابدين ط دار البشائر دمشق.

٢) الضابط الثاني: الالتزام بالمنهج العلمي وأصول البحث والموضوعية والتجرد عن كل ما يخالف عن الموضوعية في العلم، للوصول إلى الحقيقة المجردة، فإن المطلوب هو الوصول إلى الحقيقة المجردة أينما كانت وحيثما وجدت، ولا ننحاز لأحد لأننا نحبه ونترك الحقيقة التي مع الآخر لأننا لا نحبه، أو لأنه مخالف لنا، أو لأنه على غير ما نحن عليه، فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها، والمنهج العلمي يقتضي الرجوع إلى الأمات وأصول العلوم والكتب، وأصول البحث تقتضي الدقة والتحقيق والتمحيص والمراجعة والصدق في النقل والبرهنة الصحيحة على الموضوع المتكلم فيه، والذي يدور الحوار حوله^(١).

٣) الضابط الثالث: الالتزام بقواعد المنطق والمناظرة والمسلمات العقلية، وهذا العلم قديم، وأوّل من قعده وضبطه اليونان، وهم الذين أوجدوا المنطق الصوري، ولكن علماء المسلمين أخذوا المنطق الصوري وزادوا عليه بعد أن هذبوه وضبطوه زادوا عليه المنطق المادي، وهو أرقى من المنطق الصوري، فإن كان المنطق الصوري يعتمد القياس والاستنتاج، فإن المنطق المادي يعتمد الاستقراء والاستنباط، وأسس علماؤنا ومفكروننا رحمهم الله قواعد المناظرة وأصول الاستدلال، وحضارتنا الإسلامية زاخرة بأمثال هؤلاء المفكرين المسلمين وأساطين المعرفة الذين شهد لهم علماء الغرب فضلاً عن علماء المسلمين، والفضل ما شهدت به الأعداء، والمكتبة الإسلامية حافلة بمئات الكتب والأبحاث والدراسات القديمة الأصيلة والحديثة المعاصرة في هذا الميدان، وهذا الضابط مهم جداً لأنه نقطة اتفاق لدى كافة العقلاء من المسلمين وغيرهم من أصحاب الشرائع وغيرهم، وهو معيار المنطق والعقل السليم، والذي لا يمكن إنكاره أو التشكيك فيه^(٢).

(١) انظر في ذلك في كتابنا: (أصول الخلاف العلمي أو معيار المعايير) وكتاب العلامة عبد السلام هارون في (أصول البحث العلمي).

(٢) انظر للتوسع: كتابنا (معايير الفكر) ط ١ دار المكتبي دمشق ١٩٩٦م.

٤) الضابط الرابع: عدم مخالفة صحيح المنقول وصريح المعقول، بعد أن تبين أن المنهج في الحوار هو: (إذا نقلت فالصحة وإن ادعيت فالدليل)، وإذا ثبتت صحة النقل وصريح الاستدلال، فكيف يمكن إنكارهما أو إنكار أحدهما، بل لا بد من الأخذ بالصحيح من المنقول، الثابت بالخبر الصادق الذي هو أحد مسالك العقل والعلم، والتسليم بصريح المعقول وهو المسلّم به أو المستدل عليه بالبرهان القاطع والحجة الدامغة، وإلا لكان حوارنا مجرد تسلية، وكلامنا فارغاً لا قيمة له، بل ومضیعة للوقت لأننا نكون قد فقدنا جوهر الحوار وهو الوصول إلى الحقيقة العلمية.

٥) وهناك ضابط خامس: هو عدم مخالفة ما هو معلوم من الدين بالضرورة، فما أصبح من المسلّمات كالإيمان بالغيب والصلاة والزكاة... لا يجوز النقاش في ثبوته أو عدم ثبوته لأنه من المعلوم من الدين بالضرورة وهذا يدخل ضمن الخلاف الذي لا طائل وراءه، والحوار الجدلي الذي هو لمجرد الحوار، ويدخل تحت هذا الضابط عدم التكفير أو التفسيق بلا دليل قاطع، فلا يجوز أبداً التهاون في هذا الأمر، وإن التكفير لأمر عظيم لا ينبغي الخوض في أحواله لمجرد الظن أو الشبهة أو الوهم، يقول الإمام الغزالي - رحمه الله ورضي الله عنه - في كتابه: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة: «... ولكنني أعطيت علامةً صحيحةً مطردةً ومنعكسةً لتتخذها مطمح نظرك وترعوي بسببها عن تكفير الفرق، وتطويل اللسان على أهل الإسلام، وإن اختلفت طرقتهم ما داموا متمسكين بقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله، صادقين بها غير مناقضين لها، فأقول: الكفر هو تكذيب الرسول ﷺ في شيء مما جاء به، والإيمان تصديقه في جميع ما جاء به... فكل مكذب للرسول فهو كافر، وكل كافر فهو مكذب للرسول ﷺ فهذه هي العلامة المطردة المنعكسة»^(١).

(١) ر: (فيصل التفرقة) للإمام الغزالي ص ٢٥ - ٢٦ و ٥٣ - ٧٤ باعتناء محمود بيجو ط ١.

فإذا كانت الحدود تُدرأً بالشبهات، فإن الكفر أولى بأن يسقط بالشبهة، وفي هذا يقول أئمة الحنفية: «لو عندنا مائة قول؛ تسعة وتسعون قولاً بكفر إنسان، وقول واحد بعدم كفره، لأخذنا بهذا القول الواحد»^(١).

هذا الفقه الحواري الحضاري المفتوح هو الذي ساد الحياة العلمية والثقافية من حيث الردود الفقهية والمناظرات والمناقشات العلمية منذ زمن الخلفاء الراشدين المهديين والصحابة والتابعين لهم بإحسان والقرون الثلاثة المشهود لها بالخيرية، بين المسلمين بعضهم مع بعض، وبينهم وبين غيرهم على السواء، بل بين المسلمين بعضهم مع بعض أولى... . قلت: وهذا هو المقصود من ترشيد الصحوة الإسلامية المعاصرة^(٢).

وهنالک من يتشدد فيلغي الرخص ولا يفتي بها للناس ولا يأخذ بها، ويلغي مساحة العفو التي شرعها الله ﷻ، ويتشدد في الحلال حتى يجعله حراماً؛ بدعوى الزهد حتى يظهر الدين من كلامه على أنه دين قديم متخلف لا يصلح لهذا العصر، قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ لَا تَقُولُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَمْسَكُوا بِكُتُبِهِمْ وَصَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [سورة المائدة: ٧٧]، فإذا حصل هذا التشدد حصل التنفير من الدين بالتطبيق السيئ له وجاء العنف فتوج ذلك كله بتاج من الخبال، وما كان الفرق في شيء إلا زانه وما نزع من شيء إلا شانه.

ديننا دين الرحمة، دين اللين واللطف: ﴿وَلِيَتَلَطَّفْ﴾ [سورة الكهف: ١٩]، ﴿فِيمَا رَحِمْتُمْ مِنْ اللَّهِ إِنَّتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنَّفَسُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [سورة آل عمران: ١٥٩].

(١) ر: (نحن والآخرون من الصراع إلى الحوار إلى التكامل) بحث مقدم للدورة السادسة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي بجدة المنعقدة في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م للمؤلف.

(٢) ر: كتابنا (حقائق عن الفكر الإسلامي) ط١ دار المكتبي دمشق ٢٠٠٥م.

سادساً: تحقق الإخاء الوطني والعربي والإسلامي: إنَّ فك العروبة عن الإسلام هو أكبر خطر على هذه الأمة، العروبة والإسلام تيار واحد وليسا تيارين أبداً، حتى غير المسلمين مسلمون ثقافة، والمسلمون مسلمون ثقافة وعقيدة؛ فالعروبة مادة الإسلام والإسلام روحها.

فالوحدة والتوسط هما القاسم المشترك الأعظم في حضارة هذه الأمة وتاريخها، ولئن كانت الفرقة والتنازع والتطرف الديني سِمَةً المدنيات السابقة على الإسلام كمدنية الفرس والرومان والهند وغيرها، وكان شعارها الحربُ الظالمة بلا سبب إلا سبباً واحداً هو الاستبداد والاستغلال والاستعباد، فإن الحضارة الإسلامية في تاريخها المشرق ما عَرَفَتْ إلا الوحدة والوسطية منهجاً عاماً وقاسماً مشتركاً أعظم في مراحلها كلها، من لدن فجر الدعوة الإسلامية المباركة وإلى عهد قريب.

والذي أراه أن الذي حقق الوحدة للأمة في تاريخها المجيد يوم كانت أمةً واحدةً يملأ ذكرها العَطْرُ الوهادَ والنجاد؛ الذي حقق ذلك هو وسطيتها أي عدالتها، وتوسطها بين جانبي الإفراط والتفريط^(١)، وهو قمين أن يحقق وحدة الأمة اليوم وغداً وإلى أن يرث الله الأرضَ ومن عليها إذا تحققت لدينا العبودية الحقُّ لله ربِّ العالمين، فهي الولاية والولاية معاً كما قال جلُّ شأنه في التنزيل: ﴿هَذَاكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ [الكهف: ٤٤]، صدق الله العظيم.

* * *

(١) ر: (الوسطية في الإسلام) ط؛ دار النفائس، بيروت.

الفصل الثالث احترام الآخر وصيافته

إن حرية التعبير الحق هي التي تحافظ على حقوق الآخرين، وأما التصرفات التي تصدر دون مراعاة حقوق الآخرين فهي الفوضى التي تؤدي إلى اختلال التوازن في موازين الحياة.

واحترام الآخر، واحترام حقوقه لا يتأتى إلا من حرية التعبير التي تعتمد مبادئ الأخلاق وآداب الإسلام الذي يعني عدم مصادرة آراء الآخرين وإيذائهم، وإن كانت مخالفة، لكن غير مسيئة للآخرين ومعتقداتهم، قال أحد المسلمين مرة لعمر - رضي الله عنه -: أتق الله، فلام بعض الحاضرين قائلها، فقال عمر: (لا خير فيكم إن لم تقولوها ولا خير فينا إن لم نقبلها) .

وقال رسول الله ﷺ: «الدين النصيحة». قلنا: لمن؟ قال: «لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(١).

فنصيحة أئمة المسلمين وعامة المسلمين هي من حرية التعبير، وهكذا كانت حياة الرسول ﷺ مع أصحابه فيقول لهم في كثير من الأمور: «أشيروا علي»^(٢).

وكان ﷺ أمره شورى بينه وبين أصحابه؛ قال الله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِن لَّهُمْ لَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنَّصُرُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَبَاؤُوهُمْ فِي الْأَمْرِ فَلَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾﴾^(٣).

(١) أخرجه الإمام مسلم عن سيدنا تميم بن أوس الداري - رضي الله عنه -

(٢) متفق عليه.

(٣) آل عمران: ١٥٩.

والله سبحانه وتعالى مدح المؤمنين بسبب الشورى التي بينهم بقوله: ﴿وَأْمُرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾^(١).

هذا؛ وحرية التعبير التي تحترم الأديان والمقدسات هي التي تنبني على ضوابط:

(١) أن يكون التعبير طيباً بعيداً عن الفحش والقبح يقول الله تعالى: ﴿وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهُدُوا لَكُمْ صِرَاطَ الْحَمِيدِ﴾^(٢). ويقول جل شأنه: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾^(٣).

قال الإمام النووي رحمه الله: «اعلم أنه ينبغي لكل مكلف أن يحفظ لسانه عن جميع الكلام إلا كلاماً ظهرت فيه المصلحة، ومتى استوى الكلام وتركه في المصلحة فالسنة الإمساك عنه؛ لأنه قد ينجر الكلام المباح إلى حرام أو مكروه، وذلك كثير في العادة».

وفي الحديث عن سيدنا أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»^(٤).

وعن سيدنا أبي موسى - رضي الله عنه - قال: قلت يا رسول الله أي المسلم أفضل؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده»^(٥).

(٢) أن يكون التعبير مطابقاً للحقيقة صادقاً متثبتاً فيه، بعيداً عن الظن والوهم؛ قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾^(٦)، وقال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ يَبْئُوكَ فَتَوَبَّ أَنْ يُبَيِّنُوا قَوْمًا يَجْهَلُونَ فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَدِيمِينَ﴾^(٧).

(١) الشورى: ٣٨.

(٢) الحجرات: ٢٤.

(٣) الإسراء: ٣٦.

(٤) متفق عليه.

(٥) متفق عليه.

(٦) التوبة الآية: ١١٩.

(٧) الحجرات الآية: ٦.

وفي الحديث عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»^(١).

(٣) أن يتحرى التعبير الحق والعدل فلا يحابي؛ يقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ وَصَنَّتُمْ بِهٖ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^(٢).

إن حرية التعبير التي تنطلق من هذه الضوابط لها ثمار كثيرة منها:
أولاً: أنها تعمق الثقة بين أفراد الأمة فإن الوضوح يقتل الخلاف، والمصارحة تقضي على الدس والوقية، والصدق يعمر القلوب بالألفة والمحبة.

ثانياً: قوة بناء الأمة وتماسكها فإن احتكاك الآراء وتعاون الناس يولد القرب بينهم وتلاقح الأفكار يولد التنوير والتقدم الحضاري؛ فيتشاورون ويتناصحون، وهذا يزيد من تماسكهم وتضامنهم لأن الاحتكاك بين المؤمنين يولد نوراً ولا ريب أن اجتماع المواهب وتعاضدها يؤدي إلى خير كثير، وهذا بخلاف الخوف والكبت فإنهما يولدان التفكك والشك والريبة.

ثالثاً: إن المرء متى أعطي الفرصة لإبداء رأيه في تقرير مصيره والمشاركة في صناعة القرار أدى ذلك إلى رقي في الأمة وتقدمها، فإننا نجني من وراء حرية التعبير الأفكار النيرة والآراء الصائبة، فلا تقدم الأمة على أمر إلا وتكون قد عرفت مصالحه وأدرت منافعه^(٣).

من كلام الربانيين: دخل الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري على شيخه إمام الأئمة الفقهاء أبي حنيفة النعمان بن ثابت

(١) ر: صحيح مسلم ج ١/ص ١٥.

(٢) الأنعام: ١٥٢.

(٣) ر: (حقوق الإنسان في العصر النبوي) للأستاذ الدكتور محمد أحمد الصالح، ورقة مقدمة في الندوة العلمية حول حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي.

الكوفي رحمه الله ورضي عنه وهو وجود بنفسه في مرض موته، فلما صحا قال له: يا يعقوب؛ احفظ عني؛ إنك ستدخل على السلطان فلا تبخل عليه بالنصيحة، ولكن عليك بثلاثة أمور إياك أن تغيب عنك:

- ١ - أولاً؛ انصح للسلطان سرّاً بينك وبينه، ولا تنصح له أمام أحد من الناس أبداً، فالنصيحة أمام الناس فضيحة فاحذر.
- ٢ - ثانياً؛ وإذا نصحت للسلطان فوقره وأعطه حقّه ولا تبخسه مقامه فيعرض عنك وعن نصيحتك.

٣ - ثالثاً؛ وانصح له بقلب مشفق؛ بأن تقول له مثلاً: «يا أمير المؤمنين؛ والله إنني مشفق عليك، أخاف أن تغرّك الدنيا وتخدعك عن الآخرة؛ فاعمل لآخرتك قبل أن يفوتك الأوان.

قال الإمام أبو يوسف: والله لقد نفعني نصائح الإمام أبي حنيفة هذه أكثر مما نفعني العلم الذي أخذته عنه»^(١).



(١) ر: تخريج هذه القصة من كتاب (أبو حنيفة) لأستاذنا العلامة الإمام محمد أبو زهرة رحمه الله تعالى.

الفصل الرابع حرية التعبير عن الدين والدعوة إليه

من كل من عرف الحق في دينه ينشط في دعوة الناس إليه، فقد ورد عنه ﷺ: «وأيم الله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خيراً لك مما طلعت عليه شمس وغربت»^(١).

ولكن دعوة الإسلام تركز على الإقناع والمجادلة بالتي هي أحسن، وتجنب أية محاولة لفرض الدين عن طريق السطوة أو السلطة.

هذا؛ ومن الصحيح والمشروع إقناع الآخرين، ولكن البعض يستخدم القوة والعنف لفرض الذي يؤمن به على الناس، وهذا مردّه الجهل أو روح التسلط والظلم، وكم عانت البشرية وتحملت من المصائب والمآسي من الحروب والصراعات الدينية الدامية.

والإسلام أعلن موقفه الواضح والصريح من حرية الاعتقاد واختيار الدين، وأرسى القرآن الحكيم مبدأ الحرية الدينية الفكرية في قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ بَيَّنَّ الرُّسُلُ مِنَ النَّبِيِّ﴾^(٢).

هذا؛ والإسلام يدعو إلى السلام ويعتبر السلم هو الأصل والحرب هي الاستثناء، قال سبحانه وتعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾^(٣). وقال أيضاً: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْتَحِ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾^(٤).

فالإسلام يأمر بمحاربة من لا يزال يقاتل المسلمين ويريد الاعتداء عليهم، وينهى عن موادة أمثال هؤلاء، أما الذين لم يقاتلوا المؤمنين ولم

(١) ر: صحيح البخاري ج ١٢ ص ٣٧.

(٢) البقرة: ٢٥٦.

(٣) البقرة: ٢٠٨.

(٤) الأنفال: ٦١.

يخرجوهم من ديارهم، فالله سبحانه يأمر ببرهم والإقساط إليهم وإن كانوا كفاراً، قال الله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (١).

ولذلك فالذي ترجح لدى جمهور الفقهاء المسلمين أن الكفر وحده لا يصلح سبباً للقتل، وإنما الذي يصلح سبباً للقتل هو الحراية.

(١) الممتحنة: ٨.

خاتمة البحث

أضع القلم وفي النفس كلام كثير في هذا الموضوع أضربت عن ذكره خشية الإطالة وسأعود يوماً إن شاء الله إلى شروحات البحث ومتمماته، فلكأنني وضعت لبنات التأسيس لهذا العلم المشتمل على هذا البحث وبحث الحرية معاً بحيث ينضم أحدهما إلى الآخر ليُصبحا علماً مستقلاً، كل بحث من هذين البحثين باب من أبوابه.

إن موضوع حرية التعبير عن الرأي وإن كان مبنياً على موضوع الحرية العامة إلا أنه بيت القصيد وواسطة العُقد منه، ذلكم لأن المقصود من الحرية العامة هنا إنما هو حرية الكلام والحديث إلى الناس وهذا هو جوهر بحثنا وخلاصته.

هذا ولعلي في قادمات الأيام إن شاء الله أتمم ما بدأت، فالأمة العربية الإسلامية اليوم أحوج ما تكون إلى هذا الأمر يُعرض في المجامع العلمية بشكل علمي بحت ليصبح ورقة عمل وهو ما نصبو إليه جميعاً. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.



المصادر

- ١ - الموطأ، مالك بن أنس الأصبحي.
- ٢ - الجامع الصحيح، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.
- ٣ - السنن الكبرى، البيهقي.
- ٤ - حقوق الإنسان في الإسلام، عبد الله بن عبد المحسن التركي.
- ٥ - الجامع الصحيح، أبو عيسى محمد بن سورة الترمذي.
- ٦ - حقوق الإنسان في التعاليم الإسلامية، عبد العزيز بن عثمان التويجري.
- ٧ - تحرير مفهوم حرية التعبير واحترام الأديان والمقدسات، د.محمد إدريس حسن.
- ٨ - سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، أبو داود.
- ٩ - أبو حنيفة، الإمام العلامة محمد أبو زهرة.
- ١٠ - المسند، أحمد ابن حنبل الشيباني.
- ١١ - الشروط العمرية، العلامة الدكتور صبحي الصالح.
- ١٢ - حقوق الإنسان في العصر النبوي، د محمد أحمد الصالح.
- ١٣ - المعجم الفلسفي، جميل صليبا.
- ١٤ - نقد منهج المؤرخين، محمد أبو اليسر عابدين.
- ١٥ - فيصل التفرقة.
- ١٦ - تهافت الفلاسفة، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي.
- ١٧ - الوسطية في الإسلام معايير الفكر حقائق عن الفكر الإسلامي أصول الخلاف العلمي أو معيار المعايير.
- ١٨ - نحن والآخرون من الصراع إلى الحوار؛ (بحث مقدم للمجمع في دورة ٢٠٠٦)، محمد عبد اللطيف صالح الفرفور.
- ١٩ - الجامع الصحيح، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري.
- ٢٠ - السنن، القزويني، ابن ماجه.
- ٢١ - لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن المكرم، ابن منظور.
- ٢٢ - ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، أبو الحسن الندوي.

- ٢٣ - طلبة الطلبة، نجم الدين النسفي.
٢٤ - أصول البحث العلمي، عبد السلام هارون.
٢٥ - سيرة ابن هشام، الكلبي، ابن هشام.
٢٦ - حقوق الإنسان في الإسلام بين الشريعة والقانون الوضعي، (أعمال الندوة العلمية حول حقوق الإنسان) ط (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية).



حرية التعبير عن الرأي
كما يصورها الوجدان ويرضاها الإسلام

الشيخ محمد علي التسخيري
الأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

من نافلة القول: التأكيد على قضية الحوار بين الأديان (وهو جوهر الحوار بين الحضارات) انطلاقاً من تعاليم الإسلام الأصيلة القائمة على الواقعية التي يتحلى بها.

وقد انطلقت دعوة الحوار بين الأديان على أسس منطقية سليمة، وراحت تترك أثرها الجيد في مجال تحقيق التفهّم والتفاهم المنشود وتقليل مناطق الصدام، وتوفير مجالات التعاون المستمر على صعيد خدمة القضية الإنسانية والقضية الدينية، والقيم المعنوية... ونحن نرجو لها التوسع من مرحلة التفاهم بين المتخصصين إلى مرحلة صيرورتها ثقافة عامة تعشقها الشعوب وتتعامل على أساس منها في مختلف قضايا التماس الحضاري.

إن من أوليات قضية الحوار - أي حوار كان - ضرورة الانطلاق من قناعات متفق عليها مسبقاً... لتكون هذه القناعات هي الأضوية الكاشفة التي تحل العقد وتفتح السبل المسدودة لعملية الحوار، وتقضي في موارد الخلاف.

وما نتصوره أن الإيمان بالفطرة والوجدان الأخلاقي هو من القناعات المشتركة بين جميع الأديان السماوية.

والمقصود بالفطرة هو أن الإنسان مخلوق إلهي أودعت الحكمة الإلهية في وجوده وطيبته الأصلية مجموعة من القضايا البديهية والقدرات العقلية والميول والغرائز والوجدان اللوام التي تضمن له سيراً طبيعياً نحو تكامله المرسوم له.

وإن الأديان إنما جاءت لتشير له دفائن العقول - كما يعبر الإمام علي(عليه السلام) - وتهيئ الجو المناسب لبروز هذه الطاقات كامنة

على سطح حياته فتهديه سبيلاً إنسانياً يختلف كل الاختلاف عن السلوك الذي تسلكه الحيوانات العجماء التي لا تتمتع بما يتمتع به من طاقات.

أما القضايا البديهية فهي التي تمنحه القدرة على المعرفة معرفة نفسه ومعرفة الكون والواقع، وفلسفة الوجود والعلاقات القائمة بين الأشياء وتلك من قبيل: الإيمان بمبدأ العلية، والإيمان بمبدأ استحالة التناقض (الجمع بين النقيضين، وارتفاع النقيضين) و(بعض القضايا الأخرى) فهذه قضايا مغروزة في القناعة والوجدان الإنساني لا يحتاج للاستدلال عليها وإلا دخل في طريق مسدود لأن الاستدلال نفسه يتوقف عليها كما هو واضح.

أما القدرات العقلية فهي نفس قدرة النفس الإنسانية على التأمل والتفكير وتجريد القضايا من ملبساتها والصعود من مرحلة الجزئيات إلى مرحلة الكلّيات، والقيام بقياس الأشياء للوصول إلى تصورات جديدة والتخطيط الذهني لمراحل غير موجودة على صعيد الواقع القائم... إن هذه القدرة الذهنية هي من مختصات الإنسان وهي سرّ مسيرته التكاملية وإبداعه ونموّه.

وأما الميول الغريزية فهي التي تقوده نحو كماله وتدفعه للاستفادة من طاقاته في هذا المجال. ومن هذه الميول: ميله نحو الكمال، والسير نحو الكمال المطلق، ومحاولة سد جوانب العجز في وجوده، والركون إلى هذا المطلق القادر وأداء حقه وشكر نعمه والقيام بحق طاعته - فهذه أمور يجدها الإنسان مغروزة في الطينة الإنسانية وإن اختلفت تجلياتها وتعددت أساليبها وربما غطت الشبهات على هذه الميول وكبتها.

ومنها أيضاً غريزة حب الذات والعمل على تحقيق طموحاتها فهي من الغرائز الأصلية في الإنسان والتي لا يمكن تجاوزها والقضاء عليها، كما تصورت الماركسية يوماً ما أنها ظاهرة فوقية يمكن حذفها من الوجود الإنساني من خلال تحريم الملكية.

ومنها التدوق الفني: والابتهاج لعناصر الجمال التي يزخر بها هذا الكون.

ومنها هذه النفس اللوامة والوجدان الأخلاقي الذي يشخص إجمالاً نوعية الحقوق ويحدد حدودها ويتابع الإنسان - أيا كان - إذا تخطاها.

ولسنا نريد استعراض كل العناصر الفطرية وإنما نريد أن ننطلق إلى هذه الحقيقة وهي: أن الاقتناع بأن (العدالة شيء حسن دائماً) (وأن الشيء الحسن ينبغي فعله) هي من القناعات الفطرية التي لا تحتاج إلى دليل... فإذا اقتنع الإنسان بأن الموضوع المعين حسن اقتنع بأنه مما ينبغي فعله دونما تشكيك فهو موضوع مطلق، كما أن من المواضيع المطلقة حكم الوجدان الإنساني بأن قضية (إطاعة المنعم الحقيقي، والمالك الحقيقي للكون والإنسان) هي قضية مطلقة لا تتخلف أيضاً وهناك من القضايا التي زرعت في الوجود الإنساني كمصاديق لمسألة العدالة (أصلاً) كالصدق، والأمانة، والرحمة، والإيثار، والميل نحو السلام.

فهذه الأمور حسنة في أصلها، ونقصد من عبارة (في أصلها) أنها قد تطرأ عليها بعض الحالات التي تفقد معها حسنها الطبيعي الفطري وتخرج من كونها تجليات للعدالة ومصاديق واقعية لها لتعود من تجليات الظلم والتعدي.

ونستنتج من هذا أن الفطرة الإنسانية تحكم بنوعين من الحكم:

أحدهما مطلق من قبيل: العدالة نفسها وطاعة الخالق الحكيم.

والثاني مقيد ونسبي من قبيل: الصدق والسلام.

فقد يكون الصدق في بعض الأماكن نتيجة ما يؤول إليه من تبعات ظلماً لا عدالةً وكذلك السلام أحياناً بما يؤدي إليه من جرأة على حرمان الإنسانية فإذا كانت العدالة قيمة مطلقة فإن السلام قيمة نسبية نعمل على تحقيقها إذا عادت وجهاً من وجوه العدالة، ونرفضها إن كانت ظلماً ولكن التساؤل الأساس هو: ما هي معايير العدالة؟ وكيف نتأكد من تحققها؟

إن الأديان السماوية كلها تؤكد على معيارين :

الأول: معيار تعبدي نستفيد فيه من علم العالم المطلق وهو الله تعالى ومن تعليمات الدين الثابتة، والتي نتأكد من كونها صادرة من الله سبحانه ذلك أننا نتأكد قبل ذلك من علم الله الشامل، ومن لطفه ورحمته بالإنسان المخلوق ومن عدالته وتمتعه بكل صفات الكمال، فهو لا يريد بالإنسان إلا الخير ولا يخدع الإنسان وإنما يكشف له كل الواقع ويريد له كل الخير.

الثاني: معيار وجداني يكفي فيه التأمل في الأعماق وقناعاتها أو فلنعبّر يكفي فيه الرجوع إلى الفطرة نفسها.

وما يساعدنا في اكتشاف العمق الفطري هو كون هذه القناعة - آية قناعة كانت - من ملازمات الطبيعة الإنسانية، ولذلك نجدها متوفرة لدى كل أبناء الإنسان في مختلف ظروفهم وحالاتهم الفردية والاجتماعية وأزمنتهم وأمكتهم.

ومن هنا كان الوجدان المعيار الوحيد الذي يفصل في الأمر حتى بين من لا يؤمنون بالأديان.

ولكي نتأكد من هذا المعنى نستطيع أن نطرح هذا السؤال على أي إنسان (هل تعتبر السلوك الفلاني سلوكاً إنسانياً أم سلوكاً حيوانياً؟) مثلاً (قتل اليتامى والعجزة والمستضعفين للتلهي والتشهّي) مثل هذا السلوك يعد سلوكاً وحشياً من قبل أي إنسان بلا ريب. والقرآن الكريم أحياناً يعيد الإنسان إلى تأمله الوجداني وقناعته الفطرية ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَطِيبَةٌ﴾^(١)، ويترك أمر تعيين الطيبات للإنسان ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ﴾^(٢)، ويترك أمر تعيين الفواحش أيضاً ويعتبر الخروج عن الحالة الإنسانية (فسقاً) وانحرافاً

(١) المائدة، ٥.

(٢) الأعراف، ٣٣.

عن الطبيعة ﴿تَسُوا اللَّهَ فَنَسَتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (١١) (١).

التناقض والحل

وعند الرجوع إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نجد من جهة يؤكد في مادته الأولى أنه (يولد كل أبناء البشر أحراراً وهم متساوون من حيث الكرامة والحقوق، والكل يملك عقلًا ووجداناً، وعليهم أن يتعاملوا بعضهم مع بعض بروح الأخوة).

وفي مادته الخامسة «لا يمكن تعذيب أي أحد أو معاقبته معاملة ظالمة أو مخالفة للإنسانية وللشؤون البشرية أو محقرة له».

وفي مادته الثانية عشرة يقول: (يجب أن لا تتعرض الحياة الشخصية، والشؤون العائلية، ومحل الإقامة، أو المكاتبات لأي تدخل، ولا يتعرض شرفه وسمعته لأي هجوم. ولكل أحد الحق في التمتع بحماية القانون في قبال مثل هذه الأنماط من التدخل أو الهجوم).

وفي مادته السادسة والعشرين يقول: «ب - إن التعليم والتربية يجب أن يوجها بحيث يوصلان الشخصية الإنسانية إلى الحد الأكمل من النمو، ويقويان من احترام الحقوق والحريات الإنسانية».

ولكنه في مادته التاسعة عشرة يقول: «لكل أحد الحق في حرية العقيدة والبيان، والحق المذكور يقتضي أن لا يعيش في قلق نتيجة اعتقاداته، وأن يكون حراً في الحصول على المعلومات والأفكار وأخذها ونشرها بكل الوسائل الممكنة ودون أية ملاحظات جغرافية».

هكذا إذن وبدون قيد يطرح حق البيان فما هو الموقف إذا أدى إلى الاعتداء على كرامة الآخرين وشخصيتهم وشؤونهم؟!!

إن القواعد المنطقية الوجدانية تقتضي في هذه الحالة أن تنتهي حرية التعبير لدى الفرد عند حدود كرامة الآخرين لأن تعديها يعني نقضاً للعدالة وعبوراً للمنطقة الوجدانية المحدودة. ومن هنا رأينا الميثاق الدولي

(١) الحشر، ١٩.

للحقوق المدنية والسياسية الذي تمت الموافقة عليه في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦م من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة يؤكد في المادة ١٨(٣) «إن حرية إعلان الدين أو العقيدة لا يمكن تحديدها إلا بواسطة القانون لحماية الأمن والنظام والسلامة والأخلاق العامة والحقوق الأساسية للآخرين وحررياتهم».

ومن هنا يرى المقرر الخاص لحق حرية العقيدة والتعبير في هيئة الأمم المتحدة: أن قضايا نشر الصور الفاضحة والتعبيرات المهينة للأديان هي من مصاديق مخالفة الأخلاق العامة^(١).

وإذا عدنا إلى الشريعة رأيناها تنسجم تمام الانسجام مع ما يقرره الوجدان وقد رأينا القرآن الكريم يمنح البشرى لعباد الله المخلصين الذين يستمعون ويختارون ﴿فَبَيَّرَ عِبَادِ ۗ ﴿٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ ۗ ﴿٨﴾﴾^(٢).

وقد بينا في مقال آخر أن الإنسان المسلم حر في اعتقاده وتعبيره وبيانه إلا أن يؤدي إلى إيجاد خلل في النسيج الاجتماعي. وقد رويت روايات تتحدث عن الحرية التي كان يتمتع بها الأفراد في بيان آرائهم بكل شجاعة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي صفة الأمة الإسلامية التي استحققت بها أن تكون خير أمة أخرجت للناس، ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٣)، بل ألزم الإسلام بها ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٤). وهكذا قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٥)، وقوله سبحانه على لسان

(١) حقوق الإنسان في المواثيق الدولية - الدكتور حسين مهربور ص ٣٥٩ وهو ما قرره المحكمة الأمريكية العليا بعد ذلك، (راجع كتاب (الحرية والعقل والايامن للاستاذ محمد سرور ص ٣٦٦).

(٢) الزمر ١٧ - ١٨.

(٣) آل عمران: ١٠٤.

(٤) آل عمران: ١١٠.

(٥) التوبة: ٧١.

لقمان ﴿بَيِّنْ أَقْرَبَ الصَّلَاةِ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(١) وكان الرسول الكريم يستمع بكل رحابة صدر لآراء الآخرين حتى لو خالفت رأيه، وكان ﷺ يحث على قول الحق: من قبيل قوله: «والذي نفس محمد بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو يوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً من عنده» وكذلك قوله ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»^(٢). وقوله ﷺ: «لا يكن أحدكم إمعة يقول أنا مع الناس»^(٣)، ويقول ﷺ: «أفضل الجهاد كلمة حق (عدل) عند سلطان (أمير) جائر»^(٤)، وروى المنذري عن النعمان بن بشير قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن في المسجد بعد صلاة العشاء، فرفع بصره إلى السماء ثم خفض حتى ظننا أنه حدث في السماء أمر فقال: «ألا إنها ستكون بعدي أمراء يظلمون ويكذبون فمن صدقهم ومالهم على ظلمهم فليس مني ولا أنا منهم، ومن لم يصدقهم بكذبهم ولم يمالئهم على ظلمهم فهو مني وأنا منه»^(٥)، وروى ابن ماجه عنه ﷺ قوله: «لا تنزل طائفة من أمتي قواماً على أمر الله، لا يضرها من خالفها»^(٦)

وهكذا كان الصحابة الكرام وأهل البيت عليهم السلام وقد روى عن علي قوله: «انظر إلى ما قال ولا تنظر إلى من قال» وقوله: «خذوا الحكمة ولو من أهل الضلال»^(٧)، والمعروف أن علياً لم ينسب أحداً من أهل حربه إلى الشرك ولا إلى النفاق بل كان يقول: هم إخواننا بغوا علينا»^(٨).

(١) لقمان: ١٧.

(٢) رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد.

(٣) رواه الترمذي.

(٤) رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد.

(٥) الترغيب والترهيب ج ٣ ص ١٩٥ وقال حديث رواه أحمد.

(٦) السنن ج ٥ ص ٧.

(٧) إثبات الهداة للحر العاملي ج ١ ص ٤٦.

(٨) الوسائل ج ١١ ص ٦٢.

وفي كتاب نهج السعادة مستدرك نهج البلاغة: قال أبو عطاء: خرج علينا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) محزوناً يتنفس، فقال: «كيف أنتم وزمان قد أظلمكم، تعطل فيه الحدود، ويتخذ المال فيه دُولاً، ويُعادى فيه أولياء الله، ويوالى فيه أعداء الله؟!».

قلنا: يا أمير المؤمنين، فإن أدركنا ذلك الزمان فكيف نصنع؟ قال: «كونوا كأصحاب عيسى (عليه السلام)، نُشروا بالمناشير وُضِّلِبوا على الخُشب. موتٌ في طاعة الله عز وجل خير من حياة في معصية الله»^(١).

وروى الكليني بسنده عن جابر، عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام) قال - في حديث: «فأنكروا بقلوبكم، والفظوا بألسنتكم، وصكروا بها جباههم، ولا تخافوا في الله لومة لائم. فإن اتعظوا وإلى الحق رجعوا فلا سبيل عليهم، ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِعَيْرِ الْحَقِّ أَتُوبَ لَكُمْ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٢) هنالك فجاهدوهم بأبدانكم وأبغضوهم بقلوبكم غير طالبين سلطاناً ولا باغين مالاً ولا مريدين بظلم ظفرأ حتى يفيتوا إلى أمر الله ويمضوا على طاعته»^(٣).

ويروي الشريف الرضي في «نهج البلاغة» عن الإمام علي (عليه السلام) قوله: «فمنهم المُنْكَرُ للمُنْكَرِ بقلبه ولسانه ويده، فذلك المستكمل لخصال الخير، ومنهم المُنْكَرُ بلسانه وقلبه والتارك بيده، فذلك متمسك بخصلتين من خصال الخير ومضئُ خصلة، ومنهم المُنْكَرُ بقلبه والتارك بيده ولسانه، فذلك الذي ضئع أشرف الخصلتين من الثلاث وتمسك بواحدة، ومنهم تاركٌ لإنكار المنكر بلسانه وقلبه ويده، فذلك ميّت الأحياء. وما أعمال البرّ كلّها، والجهاد في سبيل الله عند الأمر بالمعروف والنهي عنه إلا كنفثة في بحر لَجِي، وإنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يقربان من أجل، ولا ينقصان من رزق، وأفضل من ذلك لله كلمة عدل عند إمام جائر»^(٣).

(١) نهج السعادة، ٢: ٦٣٩ باب الخطب رقم (٣٤٥).

(٢) الكافي، ٥: ٥٥ كتاب الجهاد باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ضمن ح ١.

(٣) نهج البلاغة: ٥٤٢ الحكم القصار رقم (٣٧٤).

ومن كلام الحسين بن علي (عليهما السلام) في الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر:

«عَتَبُوا أَيُّهَا النَّاسُ بِمَا وَعَظَ اللَّهُ بِهِ أَوْلِيَاءَهُ مِنْ سُوءِ ثَنَائِهِ عَلَى
الْأَخْبَارِ، إِذ يَقُولُ: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّيُّونَ وَالْأَحْبَابُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِنَّمَا﴾
وقال: ﴿لَمِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ نَوَىٰ إِسْرَائِيلَ﴾ إلى قوله: ﴿لَيْتَ مَا
كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ وإنما عاب الله ذلك عليهم لأنهم كانوا يرون من
الظلمة الذين بين أظهرهم المنكر والفساد فلا ينهونهم عن ذلك، رغبة
فيما كانوا ينالون منهم، ورهبة مما يحدرون، والله يقول: ﴿فَلَا تَخْشَوْا
النَّاسَ وَآخِشُوا﴾ وقال: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ
بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ﴾ فبدأ الله بالأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر فريضة منه، ليعلمه بأنها إذا أديت وأقيمت استقامت الفرائض
كلها، هيئها وصعبها، وذلك أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دعاء
إلى الإسلام مع رد المظالم ومخالفة الظالم، وقسمة الفيء والعنائم،
وأخذ الصدقات من مواضعها، ووضعها في حقها.

ثم أنتم أيها العصابة، عصابة بالعلم مشهورة، وبالخير مذكورة،
وبالتصحيح معروفة، وبالله في أنفس الناس مهابة، يهابكم الشريف،
ويكرمكم الضعيف، ويؤزركم من لا فضل لكم عليه ولا يد لكم عنده،
تشفعون في الحوائج إذا امتنعت من طلبها، وتمشون في الطريق بهيئة
الملوك وكرامة الأكابر، ليس كل ذلك إنما نلتموه بما يرجى عندكم من
القيام بحق الله وإن كنتم عن أكثر حقه تقصرون، فاستخففتكم بحق
الائمة، فأما حق الضعفاء فضيغتم، وأما حقكم بزعمكم فطلبتم، فلا
مالاً بدلتموه، ولا نفساً خاطرتكم بها للذي خلقها، ولا عشيرة عاذيتموها
في ذات الله، أنتم تتمنون على الله جنته، ومجاورة رسله، وأمانه من
عذابه.

لَقَدْ خَشِيتُ عَلَيْكُمْ أَيُّهَا الْمُتَمَتِّنُونَ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُحِلَّ بِكُمْ نِفْمَةً مِنْ

نَقَمَاتِهِ، لِأَنَّكُمْ بَلَّغْتُمْ مِنْ كَرَامَةِ اللَّهِ مَنزِلَةً فَضَلَّيْتُمْ بِهَا، وَمَنْ يُعْرِفُ بِاللَّهِ لَا تُكْرِمُونَ، وَأَنْتُمْ بِاللَّهِ فِي عِبَادِهِ تُكْرِمُونَ، وَقَدْ تَرَوْنَ عَهْدَ اللَّهِ مَنقُوضَةً فَلَا تَفْرَعُونَ، وَأَنْتُمْ لِبَغْضِ ذِمِّ آبَائِكُمْ تَفْرَعُونَ وَذِمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ مُحَقَّورَةً، وَالْعَمِي وَالْبُكْمُ وَالزَّمِنُ فِي الْمَدَائِنِ مُهْمَلَةٌ لَا يُرْحَمُونَ، وَلَا فِي مَنزِلَتِكُمْ تَعْلَمُونَ، وَلَا مَنْ عَمِلَ فِيهَا تَعْنُونَ، وَبِالْإِذْهَانِ وَالْمَصَانَعَةِ عِنْدَ الظُّلْمَةِ تَأْمَنُونَ، كُلُّ ذَلِكَ بِمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ بِهِ مِنْ التَّهْيِ وَالتَّنَاهِي وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ، وَأَنْتُمْ أَعْظَمُ النَّاسِ مُصِيبَةً لِمَا غَلِبْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ مَنَازِلِ الْعُلَمَاءِ لَوْ كُنْتُمْ تَسْمَعُونَ.

ذَلِكَ بَأَنَّ مَجَارِي الْأُمُورِ وَالْأَحْكَامِ عَلَى أَيْدِي الْعُلَمَاءِ بِاللَّهِ، الْأَمْنَاءِ عَلَى خَلَالِهِ وَحَرَامِهِ، فَأَنْتُمْ الْمَسْلُوبُونَ تِلْكَ الْمَنزِلَةَ، وَمَا سَلَيْتُمْ ذَلِكَ إِلَّا بِتَفَرُّقِكُمْ عَنِ الْحَقِّ، وَاخْتِلَافِكُمْ فِي السَّنَةِ بَعْدَ النَّبِيَّةِ الْوَاضِحَةِ، وَلَوْ صَبَرْتُمْ عَلَى الْأَذَى، وَتَحَمَّلْتُمْ الْمَوْؤَنَةَ فِي ذَاتِ اللَّهِ، كَانَتْ أُمُورُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ تَرِدُ، وَعَنْكُمْ تَصُدُّرُ، وَإِلَيْكُمْ تَرْجِعُ، وَلَكِنَّكُمْ مَكَنَّتُمْ الظُّلْمَةَ مِنْ مَنزِلَتِكُمْ، وَأَسْلَمْتُمْ أُمُورَ اللَّهِ فِي أَيْدِيهِمْ، يَعْمَلُونَ بِالشُّبُهَاتِ، وَيَسِيرُونَ فِي الشُّهَوَاتِ، سَلَطْتُمْ عَلَى ذَلِكَ فِرَازِكُمْ مِنَ الْمَوْتِ، وَإِعْجَابُكُمْ بِالْحَيَاةِ الَّتِي هِيَ مُفَارِقَتُكُمْ، فَأَسْلَمْتُمْ الضُّعْفَاءَ فِي أَيْدِيهِمْ، فَمِنْ بَيْنِ مُسْتَعْبِدٍ مَقْهُورٍ، وَبَيْنِ مُسْتَضْعَفٍ عَلَى مَعِيشَتِهِ مَغْلُوبٍ، يَتَقَلَّبُونَ فِي الْمُلْكِ بَارَائِهِمْ، وَيَسْتَشْعِرُونَ الْخِزْيَ بِأَهْوَائِهِمْ، إِقْتِدَاءً بِالْأَشْرَارِ، وَجُرْأَةً عَلَى الْجَبَّارِ، فِي كُلِّ بَلَدٍ مِنْهُمْ عَلَى مَنِيرِهِ حَطِيبٌ مُضْغَعٌ، فَالْأَرْضُ لَهُمْ شَاغِرَةٌ، وَأَيْدِيهِمْ فِيهَا مَبْسُوطَةٌ، وَالنَّاسُ لَهُمْ حَوْلٌ لَا يَدْفَعُونَ يَدَ لَامِسٍ، فَمِنْ بَيْنِ جَبَّارٍ عَنِيدٍ، وَذِي سَطْوَةٍ عَلَى الضُّعْفَةِ شَدِيدٍ، مُطَاعٌ لَا يَعْرِفُ الْمُنْبِيءَ وَالْمُعِيدَ.

فَيَا عَجَبًا، وَمَا لِي لَا أَعْجَبُ وَالْأَرْضُ مِنْ غَاشٍ غَشُومٍ وَمُتَّصِدِقٍ ظُلُومٍ، وَعَامِلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ بِهِمْ غَيْرِ رَحِيمٍ، فَاللَّهُ الْحَاكِمُ فِيهَا تَنَازَعْنَا، وَالْقَاضِي بِحُكْمِهِ فِيهَا شَجَرَ بَيْنَنَا.

اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَا كَانَ مِنَّا تَنَافُسًا فِي سُلْطَانٍ، وَلَا

الِتِمَاساً مِنْ قُضُولِ الْخُطَامِ، وَلَكِنْ لِتَرْيِ الْمَعَالِمِ مِنْ دِينِكَ، وَنُظْهِرَ
الإِضْلَاحَ فِي بِلَادِكَ، وَيَأْمَنَ الْمَظْلُومُونَ مِنْ عِبَادِكَ، وَيُعْمَلَ بِقَرَائِصِكَ
وَسُنَّتِكَ وَأَخْكَامِكَ، فَإِنَّكُمْ إِلا تَنْصُرُونَا وَتَنْصِفُونَا قَوِي الظَّلْمَةِ عَلَيْنُكُمْ،
وَعَمِلُوا فِي إِطْفَاءِ نُورِ نَبِيِّكُمْ، وَحَسَبْنَا اللَّهَ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا، وَإِلَيْهِ أَتَيْنَا،
وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ»^(١).

وكتب الاحتجاج زاخرة باحتجاجات ذوي الآراء الباطلة وردود
القادة عليهم.

وخلاصة الأمر أن حرية التعبير متوفرة في المجتمع الإسلامي، بل
يتم التأكيد على الاستفادة منها في مجال الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر، وإعلان الحق، والشهادة به دونما اعتداء على أحد أو افتراء
عليه أو إخلال بالنسيج الاجتماعي والعفة العامة.

وهو حق مضمون لغير المسلمين أيضاً؛ يقول الإمام المودودي:
سيكون لغير المسلمين في الدولة الإسلامية من حرية الخطابة والكتابة
والرأي والتفكير والاجتماع ما هو للمسلمين سواء بسواء، وسيكون
عليهم من القيود والالتزامات في هذا الباب ما على المسلمين أنفسهم.
فسيجوز لهم أن ينتقدوا الحكومة وعمالها حتى رئيس الحكومة نفسه
ضمن حدود القانون. سيكون لهم الحق في انتقاد الدين الإسلامي مثل ما
للمسلمين الحق في نقد مذاهبهم ونحلهم^(٢)، ويقول المفكر المغربي
المهدي المنجرة «ليس في الإسلام حدود للتعبير عن الرأي، فالتعبير عن
الرأي مضمون ما دام لم يمس حقاً من حقوق إنسان آخر»^(٣)، وإذا كان
لنا أن نضيف إلى هذا الحد قلنا: ما دام لم يمس حقاً من حقوق الله أو
حقوق إنسان آخر» ولكن الحقيقة الناصعة هي أن من يلاحظ موارد
استعمال عبارة «في سبيل الله» في القرآن الكريم يجد بوضوح أنها لا
يراد بها إلا خدمة البشرية لا تكريس الذات الإلهية فهو تعالى غني عن

(١) تحف العقول: ١٦٨ - ١٧٠ باب ما روي عن الحسين، عنه بحار الأنوار ١٠٠: ٧٩.

(٢) نظرية الإسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور ص ٣٦١.

(٣) نقلاً عن كتاب (الحريات العامة في الدولة الإسلامية) للأستاذ الغنوشي ص ٥٤.

ذلك؛ فالقتال والإنفاق والهجرة والضرب في الأرض، والدعوة وتحمل الأذى في سبيل الله كلها تصب في صالح الجماعة وإحقاق حقوقها، وهذا ما يفسر الرأي القائل بأن مصرف سبيل الله من مصارف الزكاة يعني مطلق وجوه البر أي مطلق وجوه خدمة الآخرين.

ومن هنا رأينا الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان يعلن أنه «لكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه بشكل لا يتعارض مع المبادئ الشرعية» وقد شاء الذين كتبوه أن يؤكدوا حقيقتين هما:

أولاً: إن الحرية في نفسها لا تشكل هدفاً مطلقاً بل هي وسيلة للوصول إلى الحياة الأمثل وقيمتها بكونها تستهدف الخير والصلاح.

وثانياً: إن الحرية عندما تعطى لفرد أو جماعة تستطيع بدقة أن تميز بين الأوهام والواقعيات فهي منطقية وبدون ذلك فقد تتحول إلى عامل تخريب وعدوان على الآخرين^(١).

وقد رأينا في مختلف المراحل من استغلوا في الغرب هذه الحرية للاعتداء على مقدسات الأمة الإسلامية في حين أنهم قيدوا حرية إبداء الرأي في بعض الوقائع التاريخية كمسألة (المحرقة اليهودية).

وهكذا ننتهي إلى هاتين الحقيقتين وهما:

الأولى: إن الأديان تؤمن بالفطرة الإنسانية، وإن الفطرة تقرر كون العدالة مطلوباً مطلقاً وكون الحرية والسلام مطلوبين إذا شكلا مصداقاً من مصاديق العدالة وتجليا لها ومن هنا كان التأكيد الدائم على (الحرية المعقولة) و(السلام العادل) تأكيداً إنسانياً صحيحاً.

الثانية: إن الوجدان هو الحكم الفصل في مجال تقرير الحق الإنساني كما إنه هو الحكم أيضاً في مجال تحديد هذا الحق بحدود تضمن له إنسانيته وتبقيه في حدود (العدالة) فإذا تجاوزها عاد ظلماً وفقد

(١) الحقوق العالمية للإنسان، العلامة الجعفري ص ٤٥٣.

(حقيقته) ومن هنا ننتقل إلى القول بأن (الحرية) وإن كانت تمتلك جذوراً وجدانية إلا أنها تبقى محدودة بحدود قد يدركها الوجدان كما في تحديدها بعدم الاعتداء على الآخرين وكراماتهم، وقد يوحي بها الله العالم بما يصلح الإنسان، والمانح للإنسان كل حقوقه. ومن الطبيعي فإن الله تعالى منع الإنسان من الاعتداء على كرامة الآخرين وهذا أمر واضح مقرر في الشريعة الإسلامية وهو يمتد مع الإنسان في حياته وبعد مماته وبذلك اعتبرت حرمة الجنابة من الحقوق الإنسانية في الإعلان الإسلامي. وهذا ما نجده بشكل أقل وضوحاً في الإعلان الدولي حيث تقرر المادة التاسعة والعشرون البند (ب) أن الحريات المذكورة فيه مقيدة بالاعتراف بحريات الآخرين ورعاية المقتضيات الأخلاقية الصحيحة، ولاريب أن من أهم المقتضيات الأخلاقية كرامة الإنسان الفرد وبالآخرى المجتمع. وقد قلنا إن الوجدان هو معيار الحق وحدوده (في المنطق الإنساني العام) ويأتي الدين ليعطي الإنسان معياراً أوسع وأدق ويتم تطبيقه طبعاً في الوسط المؤمن به.

ومن أهم ما يقوم كرامة الإنسان المقدسات والمطلقات التي يؤمن بها، ونحن نجد القرآن الكريم يصف الله تعالى بالملك القدوس، ويسمي الوادي الذي كلف به موسى بحمل الرسالة الكبرى بـ(الوادي المقدس) والملك الذي يحمل الوحي بـ(روح القدس) وأرض فلسطين بـ(الأرض المقدسة) لأنها أرض أنبياء الله. فأية إهانة لها تعنى تعدياً على الكرامة الإنسانية. ويزداد الأمر وضوحاً عندما ندرك أن عنصر الإيمان في الأديان السماوية وخصوصاً في الإسلام يشكل أحد مقومات الشخصية بل تؤكد الآية القرآنية الشريفة ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾^(١) أن الإيمان يبقى ناقصاً ما لم يصبغ العواطف والمشاعر ويترك القلوب مطمئنة خاشعة، وأن بعض الأمم عندما تبتعد عن منبع إيمانها تصاب بقسوة القلوب. وخصوصاً إذا كان الأمر يرتبط بشخص

(١) الحديد: ١٦.

الرسول الكريم الذي يعشقه المؤمنون. وتلك حقيقة قد لا يدرك أبعادها الملحدون.

إن حب الله ورسوله مقدم لدى المسلمين على كل حب، يقول تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَبِئْسَ مَا تَحْتَسِبُونَ كَسَادَهَا وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿٢٤﴾﴾ (١).

ويقول ﷺ: «لا يؤمن عبد حتى أكون أحب إليه من نفسه وأهلي أحب إليه من أهله وعترتي أحب إليه من عترته وذاتي أحب إليه من ذاته» (٢).

وقد تواترت النصوص القرآنية والأحاديث النبوية في الحث على حب أهل البيت فأكدت على أن حب الرسول وأصحابه وأهل بيته هو أساس الإسلام.

وقد جاء في كنز العمال قوله ﷺ: «لكل شيء أساس وأساس الإسلام حب أصحاب رسول الله وحب أهل بيته» (٣).

كما قال الإمام الباقر عليه السلام: «حبنا أهل البيت نظام الدين» (٤).

وقال الصادق عليه السلام: «من عرف حقنا وأحبنا فقد أحب الله تعالى» (٥).

وهكذا أكدت الروايات أن حبهم هدية إلهية (٦)، وأنه أفضل العبادة وأنه من الباقيات الصالحات.

(١) التوبة: ٢٤.

(٢) رواه أبو داود.

(٣) ج ١٢ ص ١٠٥.

(٤) أمالي الطوسي ٥٨٢/٢٩٦.

(٥) الكافي ج ٨ ص ١٢٩.

(٦) راجع كتاب (أهل البيت عليهم السلام) في الكتاب والسنة.

وهذا الكلام بعينه يأتي في المجتمع المسلم، فإن المقدسات توجه عواطفه ومشاعره وكل حبه وكرامته وعليها يبني شعاراته ووحدته فهي توجه سلوكه وحركته الحضارية وخصوصاً إذا كانت محورية كقدسية القرآن والرسول ﷺ.

وإذا كان الأمر كذلك فإن من الطبيعي أن تغضب جماهير الأمة إذا أهين مقدس من مقدساتها ومن الطبيعي أن تشكل أية إهانة من هذا القبيل داعياً لوحدة الأمة وانسجامها بوجه المعتدين.

وبالمناسبة فإنني أدعو المسلمين جميعاً لنصرة رسولهم الكريم والدفاع عن مقدساتهم وبذل الغالي والرخيص في سبيل ذلك. أما الأعداء والحاقدون من الصليبيين والصهاينة فلن ينالهم إلا الخزي والعار والدمار، ولن يجدوا منا إلا صلابة في الحق ووحدة وتماسكاً واعتصاماً بحبل الله المتين. ﴿وَسِعَاكُمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ (١).

كما أؤكد على نقطتين مهمتين:

أولاهما: إن الرد يجب أن يكون إنسانياً إسلامياً بعيداً عن الإفراط والتطرف والعنف الأعمى الأهوج كما حدث من بعض الأعمال الغربية على الروح الإسلامية سواء بعد الإهانة لشخص الرسول الأكرم ﷺ أو بعد تفجير المرقدين الطاهرين للإمام الهادي عليه السلام والإمام العسكري عليه السلام من إحراق وتدمير للمساجد والأماكن العامة وقتل وتهجير للآمنين، فهو أمر وحشي لا يقبله عقل أو دين ونحن ندينه بشدة ولا يقوم به إلا السفهاء أو العملاء.

وثانيتهما: إن خير نصرة للرسول العظيم تكمن بالعمل الجاد المنظم على تطبيق شرع الله في الأرض، وتحقيق الخصائص القرآنية لهذه الأمة ومنها الوحدة والترابط والتوازن والوسطية والتعاون والتكافل ونشر الدعوة ومحو المفساد الخلقية والإعداد العلمي والاقتصادي

(١) الشعراء: ٢٢٧.

والمساهمة الحضارية الرائدة في المسيرة الإنسانية الصاعدة.

الحرية الدينية في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية

تقول المادة ٢٣ من الدستور: «تمنع محاسبة الناس على عقائدهم ولا يجوز التعرّض لأحد أو مؤاخذته لمجرد اعتناقه عقيدة معينة.

وهي بهذا تمنع تفتيش العقائد ولكن إذا تحولت العقيدة إلى فعل مخرب فإن الأمر سيتغير بطبيعة الحال^(١).

واستند البعض إلى هذه المادة ليمنع أي تأكيد من تحقق شروط أخرى يشترطها الدستور في التأهل لبعض المناصب، كما في مثل انتخاب الأعضاء الحقوقيين في مجلس صيانة الدستور من بين الحقوقيين المسلمين (المادة ٩١) واشترط أن يكون رئيس الجمهورية مؤمناً معتقداً بمباني الجمهورية الإسلامية (المادة ١١٥) ولكن استنادهم غير وارد لأنه يمكن معرفة ذلك من غير طرق التفتيش كالقرائن والإمارات والشياع وغير ذلك.

تماماً كما قرر الفقهاء اشتراط العدالة مثلاً في القاضي والشاهد رغم قولهم بحرمة (التجسس) وفقاً للنهي القرآني الوارد^(٢) باعتبار أن التحقق من العدالة يمكن أن يتم من طرق أخرى.

وتقول المادة الرابعة والعشرون «الصحافة والمطبوعات حرة في بيان الموافق ما لم تخل بالقوانين الإسلامية والحقوق العامة ويحدّد تفصيل ذلك بقانون»، وتقول المادة (١٧٥) «يجب تأمين حرية النشر والإعلام طبقاً للمعايير الإسلامية ومصالح البلاد في الإذاعة والتلفزيون».

(١) حول الدستور الإسلامي للكاتب ص ٢٥٢.

(٢) الحجرات الآية ١٢.

والدستور بهذا ينسجم أيضاً مع الوجدان وما يقرره الإسلام فالحرية هي الأصل إلا إذا أدت إلى الإخلال بالموازن الإسلامية واعتدت على الآخرين.

الآثار المترتبة على حرية التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام ودور الدولة في عملية التحديد

لا ريب في أن حرية التعبير وخصوصاً في وسائل الإعلام تفسح المجال لتعرف الشعب والجماهير على الحقائق والتحديات التي تواجه البلاد، وتفتح مجال النقد الدقيق لكل التصرفات التي يقوم بها ذوو النفوذ وذوو الأطماع، وبالتالي تستطيع الأمة من خلالها تحقيق ولايتها العامة المتبادلة التي جاءت في قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّذِينَ هُمْ عَنْ الْمُنْكَرِ وَالْحَنِيفُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢). ففيها الخير الكثير مع افتراض تجنب كل ما حرم الله من الكذب والافتراء والكذب والتجسس والغيبة والوقيعه وأمثالها وهتك الحرمات والإخلال بالنسيج الاجتماعي والأمن وأمثال ذلك.

إن على الدولة أن تفسح المجال للآراء المختلفة وتمنح الشعب هذه الحرية طبعاً مع مراقبة عدم خرق الحرمات أو ارتكاب المحرمات وعدم إيجاد الارتباك في النسيج الاجتماعي، وقد اعتبر ولي الأمر حافظاً لجميع الأمور الشرعية: «الولاية حافظه لجميع الفرائض والسنن»^(٣). روي عن الإمام علي قوله: «اللهم إنك تعلم أنني لم أرد الأمر ولا علو الملك والرياسة، وإنما أردت القيام بحدودك، والأداء لشرعك ووضع الأمور في مواضعها وتوفير الحقوق على أهلها، والمضي على منهاج نبيك وارشاد الضال إلى أنوار هدايتك»^(٤).

(١) التوبة/١٢٢.

(٢) التوبة/٧١.

(٣) الوسائل للحر العاملي، ج ١ ص ١٨.

(٤) نهج البلاغة خطبة رقم ١٣١.

وكذلك قوله عليه السلام: «وأعظم ما افترض الله - سبحانه - حق الوالي على الرعية وحق الرعية على الوالي، . . . فإذا أدت الرعية إلى الوالي حقه وأدى الوالي إليها حقها: عز الحق بينهم، وقامت مناهج الدين واعتدلت معالم العدل، وجرت على إذلالها السنن فصلح ذلك الزمان»^(١)، وقوله: «ألا وإن لكم عندي: أن لا احتجز دونكم سراً إلا في حرب، ولا أطوي دونكم أمراً إلا في حكم ولا أؤخر لكم حقاً عن محله ولا أقف به دون مقطعه، وأن تكونوا عندي في الحق سواء»^(٢).

والحقيقة إننا إذا ضمنا سلامة الحاكم وعدالته وإخلاصه ولم نخف من استغلال المقام في سبيل المصالح الشخصية الضيقة فلا بأس مطلقاً من فسح المجال للآراء في أطرها المعقولة السليمة. إننا إذن ندعو للحرية المعقولة لا للحرية الجامحة التي تقضي بطبيعتها على الحرية والمجتمع فإذا تم أي اعتداء على أي حق فقد وضع الإسلام الضوابط الواقعية لحفظ الحقوق وردع المعتدين. فإذا ضمنت الحرية المعقولة للتعبير اطلع الناس على الحقائق، وارتدع المنحرفون لئلا ينكشف أمرهم، والتزم المسؤولون بالخط المرسوم لصالح الأمة.

دفع بعض الشبهات في هذا الصدد

- هناك أقاويل وشبهات يدعى أن القرآن يؤيدها من قبيل ما يلي:
- ١ - أن يدعى أن قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾^(٣). ليمنح الحرية للإنسان واقعاً لا قانوناً مما يعني أن اختيار طريق الشرك مسموح واقعاً.
 - ٢ - أن يدعى أن قوله تعالى في سورة الكافرون: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾^(٤). يعني الاعتراف بأديان الشرك لا مجرد التعايش معها.

(١) ن.م خطبة رقم ٢١٦.

(٢) ن.م الكتاب رقم (٥٠).

(٣) البقرة/٢٥٦.

(٤) الكافرون/٦.

٣ - أن يدعى أن الرسول إذ أمر بأن يخاطب الكافرين بقوله: ﴿وَلِنَّا أَوْ لِيَاكُم مَّا هَدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(١). فإن هذا يعني الاعتراف بإمكان أن يكون الكافرون على حق.

٤ - أن قوله تعالى في سورة الزمر ﴿فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِّن دُونِي﴾^(٢)، تعني فسخ المجال للآخرين كي يعبدوا ما يشاؤون كما تصور البعض^(٣).

وأمثال ذلك.

ولكن الحقيقة في جواب هؤلاء واضحة، فإن آية (لا إكراه) توضح حقيقة وجدانية تبنى عليها حقيقة حقوقية وهي أن العقيدة هي من أعمال النفس وقناعاتها وتصديقاتها، وبالتالي لا يمكن الوصول إلى إقرارها نفسياً إلا عن طريق الاستدلال المنطقي الرصين لتتكشف الحقيقة للنفس كاملاً فطمئن إليها، أما الجبر والإكراه والضغط فلا قيمة له في هذا المجال، وواهم من يتصور ذلك وإن كان منطق الجبارة يتسع لفكرة ﴿ءَأَمِنْتُمْ لِمُ قَبْلَ أَنْ ءَأَذَنَ لَكُمْ﴾^(٤)، فإن الوجدان ينفي ذلك وقد انطلق القرآن من هذه الحقيقة حينما قرر مبدأ عدم الإكراه حقوقياً أيضاً.

ولكن الواقع شيء آخر إذ أن الشرك بنفسه مما ترفضه الفطرة والعقل السليم، ويشكل ظلماً عظيماً للحقيقة ويؤدي إلى الانحطاط في الدنيا والعذاب في الآخرة، ولا سبيل للخلاص إلا بالدين والإيمان والعمل الصالح.

أما آية سورة الكافرون فهي لا تريد أن تسمح للشرك وتعترف به كيف والشرك أعظم الظلم والانحراف والخروج عن الحالة الإنسانية، وإنما جاءت في مورد (المساومة) و(المداهنة) التي طلبها المشركون

(١) سبأ/٢٤.

(٢) الزمر/١٤.

(٣) راجع كتاب (الحقوق الدولية الإسلامية). لخليل خليليان ص ٢٤٢.

(٤) يونس/٤١.

حيث يعبدون إله الإسلام سنة ويعبد المشركون الله سنة أخرى كما ذكر المفسرون عند تفسير السورة، فجاء القرآن الكريم قاطعاً كل تركيب أو مهادنة أو مساومة أو مسامحة بين خط الإيمان وخط الكفر من قبيل قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبِرُّوْنَ وَمِمَّا أَعْمَلُوا أَنَا بَرِيءٌ وَمِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ أو قوله تعالى: ﴿لَنَا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلْتُمْ﴾^(١). وكلها تؤكد المفصلة.

ومن هنا فنحن نعتقد أن استفادة التعايش الديني المشترك مع المشركين من هذه الآية أيضاً غير تام، وإذا تم فيجب الاستناد إلى آية أخرى. وأما آية سورة (سبأ) فهي من أروع الآيات التي توضح موضوعية المحاور المسلم حين دخوله للحوار، ولا ندري كيف يتسرب الشك إلى عاقل فضلاً عن أن يكون مسلماً إلى أن الآية تحتمل كون الكافرين على حق. وهنا أذكر بواقعة تاريخية لها دلالتها:

فقد احتج الخوارج على الإمام علي عليه السلام بأنه شك في نفسه حينما قال للحكمين: «أنظرا فإن كان معاوية أحق بها فأثبتاه وإن كنت أولى بها فأثبتاني» فإذا هو شك في نفسه ولم يدر أهو المحق أم معاوية فنحن فيه أشد شكاً.

فكان جواب الإمام هو: «فإن ذلك لم يكن شكاً مني ولكنني أنصفت في القول، قال تعالى: ﴿وَلِنَّا أَوْ لِيَأْكُمُ لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي صَلَاحٍ مُّبِينٍ﴾^(٢) ولم يكن ذلك شكاً وقد علم الله أن نبيه على الحق»^(٣).

أما آية سورة الزمر فجوابها واضح لأنها في مقام التهديد والمفصلة أيضاً فهو يأمر رسوله ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لِمَن يَرِي ۗ ﴿١١﴾ فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِّن دُونِهِ﴾ ويعقب ذلك بقوله ﴿لَمَّا مِّن قُوَّةٍ مِّن قُلُوبِهِمْ لَعَلَّ مِّنَ النَّارِ وَمِن نَّحِيمٍ لَعَلَّ ذَلِكَ يَحْشِفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ﴾^(٣).

(١) البقرة/١٣٩.

(٢) الاحتجاج للطبرسي من علماء القرن السادس - طبعة الأعلمي - ص ١٨٨.

(٣) الزمر/١٦.

ونحن نعتقد أن الخطأ نشأ من عملية فصل المقاطع عن سياقها
أحياناً، وعملية الخلط بين الحساب الأخرى والموقف الدنيوي أحياناً
أخرى، وهذا ناتج من دخول غير المتخصصين فيما لا يسوغ لهم.

حرية التعبير عن الرأي
مفهومها، حدودها، وضوابطها
في الشريعة الإسلامية

إعداد

د. محمود أحمد غازي
كلية الدراسات الإسلامية
مؤسسة قطر - الدوحة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحديث عن الحرية بأنواعها المختلفة وشعبها المتنوعة ومجالاتها المتزايدة أصبح من أهم القضايا الفكرية التي يعتني بها أهل العلم والفكر في الشرق وفي الغرب منذ قرنين فائتين. وعلى الرغم من كون فكرة الحرية فكرة قديمة، حيث عالجها الفلاسفة الإغريق منذ عهد ما قبل أفلاطون وأرسطوطاليس، وبحث فيه فقهاء الرومان وتلاههم العلماء المسيحيون وفي مقدمتهم القديس توما الأكييني، ولكن الاهتمام بالموضوع أصبح كبيراً ومتزايداً منذ أن قرر العالم الغربي فصل الدين عن الدولة واتخذ العلمانية ديناً له وشرعية لحياته الاجتماعية والسياسية. عندئذ شعر العلماء الغربيون بحاجتهم الشديدة إلى مبررات فكرية وعلمية تمكنهم من التحرر الكامل من سيطرة الدين في حياتهم الفردية والجماعية. فواصلوا في البحث عن هذه المبررات، وفسروا مجموعة من المصطلحات والتصورات والنظريات القانونية والسياسية تفسيراً يتناغم مع الفكر العلماني، حتى أصبحت كلمة الحرية عند كثير من الكتاب الغربيين مترادفة للتحرر من سلطان الكنيسة على أمور الدولة وتأثير تعاليم الدين في تشريعات القضاء وأنظمة المجتمع.

ففي القرون التي تبعت ظهور فكرة القوميات الوطنية (التي كانت عبارة عن ثورة أوروبا ضد سلطان الكنيسة) انتشرت عقائد ونظريات وفلسفات تبرر كل أنواع الابتعاد عن المثل الدينية والقيم الروحية واعتبارها أنواعاً من العوائق في سبيل تحقيق معاني الحرية. وتسرب هذا الفكر العلماني إلى النظريات القانونية والسياسية والأفكار الفلسفية ما يجعل الغربيين المعاصرين لا يفسرون مصطلح الحرية إلا إذا كان عبارة عن التحرر عن سلطان القيم الدينية والمثل الأخلاقية. فكان لتطور فكرة الحريات والحقوق دور كبير في تعميق النظرية العلمانية وترسيخها في قلوب الناس وعقليتهم. وفي نفس الوقت أدى رسوخ الفكر العلماني إلى

إصباح مبدأ الحرية بصيغة التحرر عن الأخلاق والقواعد الدينية. ولذلك يجب علينا نحن المسلمين أن نأخذ كل ما في وسعنا من وسائل الحذر وأسباب الحيطة في استخدام مصطلح الحرية، لنضمن الاجتناب عن التأثير بالاتجاه الغربي الذي يعطي هذا المصطلح معنى لن يرضاه مسلم ملتزم بدينه وشريعته.

لا شك أن لقضية الحريات والحقوق مكانة هامة في الفكر المعاصر. فما من علم من العلوم الاجتماعية والإنسانية إلا ويعنى بقضية الحقوق والحريات. بل ليس هناك مجال من مجالات المعرفة المعاصرة الذي لا يعتني بموضوع الحقوق والحريات. فالاقتصاد والحياة الاقتصادية تحتاج إلى اتخاذ موقف عن الحريات الإنسانية بصفة عامة وعن الحرية الاقتصادية بصفة خاصة. ويمكن أن نقول إنه لا يمكن وضع سياسة اقتصادية لدولة من الدول بدون تحديد موقفها عن مدى الحرية الاقتصادية وعن قواعدها وشروطها ومجالاتها المتاحة للمواطنين. وكذلك أصبحت قضية الحقوق والحريات من أكبر قضايا الفكر السياسي والقانون الدستوري وقانون العلاقات الدولية، كما أصبحت من أهم قضايا الفكر الفلسفي والإنساني في عالمنا المعاصر.

فلا بد أن نفرق في بداية الحديث بين الحرية كمفهوم إسلامي وبين الحرية كمفهوم غربي المحتوى وفرنسي المولد، المفهوم الذي ظهر كنعرة ثورية خلال الثورة الفرنسية في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر. وكانت هذه النعرة - كما أثبتت الأحداث التي تلت الثورة - وسيلة لتحشيد جماهير الناس تحت راية الثوريين ولاستغلال عواطف الشعوب الغربية للتحرر عن سلطان تعاليم الدين المسيحي. وانخدع بهذه النعرة كثير من الناس، بما فيهم عدد من المسلمين المثقفين بالثقافة الغربية. وانجذب إلى هذه النعرة الخلافة الإخوانية من زعماء حزب الاتحاد والترقي في الدولة العثمانية الذين اختاروا هذه النعرات الثلاث - الحرية، الإخاء، المساواة - بمحتوياتها ومعانيها ونواياها الفرنسية. وقام عدد من الكتاب اليهود والأدباء الماسونيين والصحفيين من أعداء دولة الخلافة بنشر آراء ونظريات علمانية في دولة الخلافة. واستغلوا نعرة الحرية الدينية وحرية

الاعتقاد لإضعاف العالم الإسلامي ولتشتيت الدولة العثمانية. وانخدع بها وبالدهاية الغربية الاستعمارية المغرضة عدد من قادة العرب والعجم من المسلمين الذي ساهموا في تحقيق مآرب الاستعمار.

إن قضية الحرية، كما أشرنا، قضية فكرية وفلسفية في أصلها، ولها جذور في تاريخ الغرب عامة، وفي الصراع الطويل بين القوى الوطنية وبين الكنيسة خاصة. ولا يمكن فهم تصوّر الحرية في الفكر الغربي إلا بدراسة هذا الصراع وأسبابه الدينية وأبعاده الفكرية. والجدير بالذكر هنا أن العالم الغربي، منذ بداية عصر الاستعمار، لم يعترف بحق العالم الإسلامي في ممارسة هذه الحرية التي يدعيها لنفسه. بل وضع نظرية الضرورة للتعامل مع الشرقيين. وأخذت هاتان الفكرتان - الحرية والضرورة - حيزاً هاماً في الفكر الفلسفي والاجتماعي والسياسي خلال التاريخ الفكري الغربي الطويل. وظهرت في العالم الغربي نظريات فلسفية تبرر التعامل مع أهل الشرق على أساس نظرية الضرورة. واستولت على الإغريق والرومان نظرية الضرورة في التعامل مع غير الإغريق وغير الرومان.

ونرى حتى الآن آثار هذه النظرية تظهر من حين لآخر في سياسة العالم الغربي نحو العالم الإسلامي. فالحرية واعتباراتها والحقوق ومراعاتها توضع في جانب، ويؤخذ بنظرية الضرورة السياسية في المعاملات التي تقع بين العالم الغربي والعالم الإسلامي. وما زال الأباطرة والملوك يستغلون هذه النظرية منذ قرون طويلة^(١).

أنواع الحرية في الفكر الغربي

يقسم الفكر الغربي الحرية إلى قسمين كبيرين:

١ - الحرية الإيجابية.

٢ - الحرية السلبية.

(١) راجع الموسوعة العربية، طبع دمشق، ٢٠٠٣، المجلد الثامن، ص ٢٣١.

أما الحرية السلبية فهي تعنى بالمجال الذي يجب أن يترك فيه الفرد حرًا طليقًا يمارس حريته، ويفعل ما يريد دون أن يتدخل في ممارسة هذه الحرية أحد، كائنا من كان ومهما كانت صفته. وهي عبارة عن عدم تدخل الآخرين في ممارسة هذه الحرية من قبل الأفراد، سواء كان هذا التدخل باسم الدين، أو باسم القيم الأخلاقية، أو باسم المثل الحضارية. وهي لا تعنى في التصور الغربي إلا ان يتمتع الفرد باتخاذ كل قرار يراه مناسباً له ولمصلحته الخاصة وأن لا يكون للوالدين، أو للأساتذة أو للمجتمع أي دور في توجيه قراره وحجته مناسبة. وكلمة اتسع مجال عدم التدخل اتسع مجال الحرية وكبير نطاقها^(١).

ولكن اختلف دعاة هذه الحرية في ما بينهم حول مدى وسعة المجال الذي يتمتع فيه الفرد بهذه الحرية - وذلك لأن الغايات البشرية ونشاطات الإنسان لا ينسجم بعضها مع بعض انسجاماً تلقائياً. فلا بد أن تكون هناك قيود وحدود لا يتعداها الممارس لحريته. ثم اختلف أصحاب هذه النظرية اختلافاً كبيراً في نوعية هذه الحدود وأين توضع ومن الذي يضعها وعلى أي أساس يضعها.

ثم هناك أهداف أخرى وقيم أخرى ليست بأقل أهمية من الحرية. فيجب أن لا تطغى الحرية على المثل الأخرى وأن لا تتدخل في حدودها. فالعدل له حدود يجب أن يحافظ عليها. والسعادة قيمة من القيم يجب تحقيقها والمحافظة على حدودها. وكذلك الثقافة والأمن والسلام كلها تعمل في حدودها. فإذا طغت هذه القيم بعضها على بعض ضاعت كل القيم وكل الحريات. هذا يدل على أن القائلين بالحرية لا يقولون بالحرية المطلقة بل يعترفون بأهمية وضع الحدود والقيود على ممارستها.

ثم إن هناك أمر آخر ذو أهمية بالغة، وهو أن الحرية بمعناها السلبي ليس لها مدلول موضوعي في الواقع. إذ أن حرية الحياة لا تحقق للإنسان ضرورات الحياة من مأكلاً وملبس وعلاج. بل تكفي بمنع قتله

(١) المصدر السابق، ص ٢٣١ - ٢٣٤.

إن كان حياً. وحرية الفكر لا توفر للإنسان أسباب العلم والمعرفة، ولكن تعني أن أحدا لا يمنعه من أن يفكر كما يشاء. وحرية العمل لا توفر له العمل الذي يريده ويتفق مع كفاءاته. ولكن تعني أن أحداً لا يسخره دون أجر. وكذلك الحرية السياسية، فإنها لا تعني إلا أن يعبر أحد عن رأيه ويمارس حريته في التصويت لمن يريده، وهذه الحرية بنفسها لا توفر لها مكانة سياسية أو منصباً حكومياً^(١).

تنقسم هذه الحريات إلى ثلاثة أنواع: النوع الأول تشتمل على الحريات التي تتعلق بالمصالح المادية للإنسان، وهي تحتوي على الحرية الشخصية وحرية المسكن وحرية التملك وحرية العمل وحرية النشاط الاقتصادي والمهني. والنوع الثاني عبارة عن الحريات التي تتعلق بالمصالح المعنوية للإنسان، وهي حرية العقيدة وحرية الفكر وحرية العلم والتعليم وحرية التعبير عن الرأي وحرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات والمؤسسات. وأما النوع الثالث فهو عبارة عن الحريات السياسية، وهي حرية الترشيح وحرية التصويت وحرية الانتخاب وحرية تكوين الأحزاب السياسية وحرية النقد والمعارضة^(٢). لاشك أن هذه الحريات التي ذكرت تحت هذه العناوين مضمونة للناس في الشريعة الإسلامية. وليس هناك نظام من النظم القديمة والحديثة عالج هذه الحريات (أو الحقوق والواجبات) بهذه الدقة والعمق والتوازن التي نراها في أحكام الشريعة الإسلامية.

أما النوع الآخر من مفهوم الحرية - وهو المسمى بالنوع الإيجابي - فهو عبارة عن تحديد السلطة التي تحدد حريات الفرد. ومصدر سيطرتها، ومدى حقها في التدخل في حرية الآخرين. والحق يقال إن الشريعة الإسلامية تفوق كل الأنظمة في تحديد هذه السلطة ومصدر صلاحيتها وحدود عملها في تقييد حرية الآخرين.

إن الأنظمة الغربية تمنح هذا الحق لجماعة المشرعين أو المقتنين

(١) نفس المصدر، ص ٢٣٢.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٣٣.

من أصحاب النفوذ والسلطة، وإن هم إلا بشر مثل عامة الناس، ولهم مصالح مثل مصالح الآخرين. ولهم أهواء وشهوات مثل الآخرين. فلا يمكن أن يضعوا قيوداً عادلة وحدوداً موضوعية بكل معنى الكلمة. وتدل أنظمة الحكم قديماً وحديثاً على أن هذه الحدود والقيود خدمت مصالح الحكام وأصحاب النفوذ بدل أن تنظم حقوق الناس وحرريات تخدم الأفراد. وليست حالة الدساتير المعاصرة مختلفة عن ما سبق. كل هذه الدساتير من وضع طائفة محدودة من البشر، مهما طابت أنفسهم وصفت نواياهم وخلصت مقاصدهم، ولكنهم بشر ومتصفون بكل ما يتصف به البشر من حب الخير والمال والسعي وراء المصالح الفردية والشهوات المادية والشهرة والبخل وحب الاستيلاء.

أما الشريعة الإسلامية فهي نظام إلهي المصدر، ديني المبدأ، أخلاقي النزعة، إنساني الاتجاه، عالمي الهدف، شمولي الطبع، وليس من وضع مجموعة من البشر، بل هو وحي من الله العلي القدير المدون في الكتاب الخالد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد. ولم تسمح هذه الشريعة لأي إنسان أن يعدل قواعدها ويغير أسسها ويضيف إليها ما ليس منها، ويخرج منها ما كان منها. هذا النظام هو الذي يقدر على أن يضمن التوازن والاعتدال وعدم اعتداء مجموعة من البشر على المجموعات الأخرى وعدم طغيان مصلحة على أخرى^(١).

إن علماء الإسلام قديماً وحديثاً عالجوا قضية الحرية البشرية وحقوق العباد منذ بداية ظهور العلوم والمعارف الإسلامية وتدوين العلوم الشرعية والفقهية والاجتماعية في المجتمع الإسلامي. ولكن كان منطلق المتقدمين من علماء الإسلام في مباحثهم عن قضية الحقوق والحرريات

(١) أشار المفكر الكبير والشاعر الإسلامي محمد إقبال إلى هذه المعاني والمزايا بالتفصيل في ديوانه: في السماء، حيث قام برحلة خيالية للأفلاك. وقابل خلالها عدداً من الشخصيات التاريخية. فقابل السيد جمال الدين الأفغاني، وذكر على لسانه معاني شعرية لطيفة حول ما يسميه بالعالم القرآني، وأشار إلى بركانه وثمراته، وذكر محكماته التي يقوم عليها، راجع جاويد نامه، طبع لاهور.

هي تعاليم الشريعة الغراء. فبحثوا فيها في ضوء ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام واجتهادات صحابته والذين اتبعوهم بالإحسان، فقسموا الحقوق إلى قسمين: قسم غلب فيه حق الخالق وحق المجتمع، فسمي بحقوق الله، وقسم من الحقوق غلب فيها حق الأفراد فسميت بحقوق العباد، وبحثوا في تفاصيلها ودونوا أحكامها باجتهاداتهم المستمدة من نصوص الشريعة الغراء. وترك لنا أسلافنا المتقدمون ثروة علمية لا يوجد لها نظير في سعة آفاقها وعمق أبعادها وتشعب مسائلها وكثرة فروعها وجزئياتها. ولكن هذه المباحث والمناقشات كلها بدأت ودونت في بيئة علمية وخلفية فكرية تختلف تماما عن البيئة العلمية والخلفية الفكرية التي نشأت في العالم الغربي من جراء ثورة الملوك والحكام الغربيين على سيطرة الكنيسة وقيامهم ضد الحكومة الكاثوليكية.

وسرعان ما جاء الاستعمار الغربي واكتسح العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه. فسيطرت القوى الغربية المختلفة على مناطق واسعة من بلاد الإسلام العريقة. وتأثر عدد كبير من أهل العلم والفكر من العلوم والمعارف الغربية. وكان من بين المسلمين مجموعات من أهل العلم نهلت من منابع الغرب الفكرية وعلت، وتأثرت بتطور الغرب الحضاري واندثشت بقوته العسكرية ومظاهر التفوق المادي وثمرات النهضة الاقتصادية. فنادى هؤلاء المندهبون أبناء ملتهم إلى اتخاذ الثقافة الغربية والتصبغ بالصبغة الأوروبية في مظاهر الحياة، ولكن العجب كل العجب أن الذين تأثروا بالثقافة الغربية واندهبوا بتطوره المادي في الغرب لم يحاولوا أن يدرسوا أسباب هذا التطور المادي، أو أن يطلعوا على وسائل النهضة الاقتصادية في بلاد أوروبا، أو أن يتعلموا من الغرب شيئا من هذه الفنون والصنائع المادية. ولكنهم تهافتوا على الفكر الغربي والآداب الغربية التي ظهرت في هذه البيئة العلمانية، وتشربت بروح الثورة على الديانة والأخلاق. فبدأ كثير منهم يرددون ما كتبه الغربيون من نظريات فلسفية ومباحث فكرية ومبادئ قانونية وتشريعية دون أن يدركوا مدى معارضتها للفكر الإسلامي وتناقضها مع أحكام الشريعة

الإسلامية^(١). فبدأ كثير منهم يستخدمون المصطلحات القانونية والدستورية والتشريعية في المعاني التي تحملها أمثال هذه المصطلحات في العالم الغربي. وبما أنهم كانوا في كثير من الأحوال من أصحاب النفوذ والسلطة في البلاد الإسلامية فكان لآرائهم الشخصية وفهمهم الخاص دور في العالم الإسلامي وتأثير في البلاد الإسلامية وبين الأجيال المسلمة من الشباب وغيرهم.

من هنا نرى في العالم الإسلامي المعاصر أن كلمات الحرية وحرية العقيدة وحرية التعبير، وحقوق الإنسان وغيرها من المصطلحات يستخدمها كثير من المسلمين في معان ومفاهيم تختلف عن المعاني والمفاهيم التي كانت هذه المصطلحات تحمل في العصور الإسلامية القديمة. فمنما من يستخدم مصطلح حرية التعبير ويفهم منه ما يفهمه الصحفي الدنمركي الذي لم ير بأساً في وضع رسوم النبي عليه الصلاة والسلام، وأصر على أن محاولته الخبيثة ليست إلا ممارسة لحرية التعبير. ومنما من يستخدم هذا المصطلح في معان ومفاهيم مأخوذة ومستمدة من نصوص الشريعة واجتهادات الفقهاء والمفكرين المسلمين. ومنما من يردد هذه المصطلحات دون أن يكون أمامه تصور واضح للمفاهيم التي يريد أن يحملها المصطلح.

فينبغي أن نقرر من البداية أننا في هذا الحديث لا نستخدم مصطلح حرية التعبير في مفهومه الغربي. بل نستخدمه في مفهومه الإسلامي وفي معانيه وأبعاده الشرعية والفكرية المستمدة من كتابات فقهاء الإسلام والمفكرين المسلمين. وسوف نشير إلى جوانب مشتركة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي في ما يتعلق بشرح هذا المصطلح وحدود ممارسته في ضوء الشريعة الإسلامية وضوابطه كما فهمها ودونها علماءنا المتقدمون.

(١) راجع لليسط في الموضوع كتاب الدكتور محمد البهي: الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، وكتاب المفكر والداعية الإسلامي الأستاذ أبو الحسن الندوي: الصراع بين الفكرة الغربية والفكرة الإسلامية.

فكرة الحقوق والحريات عند علماء المسلمين

إن علماء الإسلام عالجوا قضية الحريات وحقوق المواطنين في سياق الكلام عن الإمامة ومباحث السياسة الشرعية، ولكن ليس معنى ذلك أن قضية حقوق الناس لا صلة لها بالأبواب الفقهية الأخرى. كلا، بل الأمر على العكس من ذلك، فنرى مباحث حقوق الإنسان - أو حقوق العباد على حد مصطلح العلماء المسلمين - في أبواب العبادات في سياق أي تعارض ممكن بين حق الله وحق العبد، وفي أبواب المناكحات والأحوال الشخصية التي شرعت أحكامها للحفاظ على حقوق الزوجين وحقوق أفراد العائلة، وفي الأبواب المتعلقة بالمعاملات المدنية والاجتماعية التي ليست إلا عبارة عن ضبط حقوق الأفراد والتنسيق بينها والمحافظة عليها من الضياع، وفي أبواب الجنايات والعقوبات التي شرعت لأجل المحافظة على حقوق الذين تعرضت حقوقهم ومصالحهم للضياع. وفي أبواب أدب القاضي التي تتضمن أحكاماً لإيفاء حقوق الجناة والمجني عليهم والمدعين والمدعى عليهم. وفي أبواب الجهاد والسير التي تشتمل على مبادئ الإسلام التي وضعت للحفاظ على حقوق أصحاب الملل والنحل من المحاربين وغير المحاربين.

ولكن أهم أبواب الفقه من حيث الاعتناء بقضية الحقوق والحريات هو باب الإمامة والسياسة الشرعية، الباب الذي اعتنى به المفسرون، وشراح الحديث، والفقهاء، والمتكلمون، والأدباء والحكماء والصوفية جميعاً. ولا نجد كتابات من الكتب الهامة الرئيسية في هذه المجالات إلا وفيها مباحث واهتمام بمسئوليات الإمام وواجبات أولياء الأمور نحو عامة الناس، وواجبات عامة الناس نحو أولياء الأمور. فلا بد إذن أن نبداً بإشارات عامة إلى مبادئ السياسة الشرعية ذات الصلة بقضية الحقوق والواجبات. والحريات والتقييدات الواردة عليها في دولة إسلامية تسودها قواعد الشرع الحكيم ويحكمها حكم الشارع العليم.

إن ما يجدر بالذكر في بداية كل حديث عن الإمامة والخلافة وولاية الأمور في الشريعة الإسلامية هو أن الدولة الإسلامية دولة نظرية قامت على أساس نظام الإسلام، فهي في حقيقتها وماهيتها دولة دينية

تحتكم إلى تعاليم الدين الحنيف، ولا يمكن في حال من الأحوال أن تكون دولة علمانية تعمل بمبدأ فصل الدين عن الدولة. وليس أدل على ذلك من تعاريف الإمامة كما ذكرها كبار الفقهاء والمتكلمين. فيعرفها الماوردي: إن الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا^(١). ويعرفها العلامة سعد الدين التفتازاني بقوله: إن الإمامة رياسة عامة في أمر الدين والدنيا خلافة عن النبي ﷺ^(٢). ولا يختلف تعريف الإمام المتكلم المفسر فخر الدين الرازي عن تعريف التفتازاني، بل من الممكن أن يكون تعريف العلامة التفتازاني مأخوذاً من الإمام الرازي الذي يقول: إن الإمامة رئاسة عامة في أمر الدين والدنيا: خلافة عن النبي ﷺ لشخص واحد من الأشخاص^(٣).

ويعرف الفقيه المالكي العلامة ابن فرحون الإمامة بقوله: الإمامة عبارة عن خلافة شخص لرسول الله ﷺ في إقامة قوانين الشرع وحفظ الملة على وجه يجب اتباعه على كافة الأمة. ولا يختلف تعريف العلامة عضد الدين الأيجي عن هذا التعريف الأخير اختلافاً كبيراً. فيقول إنها خلافة الرسول ﷺ في إقامة الدين وحفظ حوزة الملة بحيث يجب اتباعه على كافة الأمة^(٤). ويعرفها الفقيه المالكي والعالم الاجتماعي والمفكر المعروف عالمياً العلامة ابن خلدون قائلاً: إن هذا المنصب نيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين وسياسة الدنيا به^(٥).

وإنما ذكرنا جلّ هذه التعريفات لنؤكد أن نظام الحكم والدولة في الإسلام لا يسمح في حال من الأحوال أن يتخذ الأسلوب العلماني في إدارة الأمور السياسية، فإن حراسة الدين، وإقامة صرحه، وتنفيذ أحكامه ونيابة النبي عليه السلام كلها داخله في حقيقة الدولة الإسلامية ومن

(١) راجع الأحكام السلطانية، للماوردي، مبحث الإمامة.

(٢) شرح السيد شريف الجرجاني على المواقب، لعضد الدين الأيجي، مجلد ثامن، ص ٣٤٥.

(٣) نفس المصدر.

(٤) تبصرة الحكام، لابن فرحون، طبع البابي الحلبي، القاهرة، ص ٢٩١.

(٥) المقدمة، لابن خلدون، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٧ - ص ١٧٨.

عناصرها التي تتركب منها الدولة الإسلامية. ثم الواجبات الكبيرة والوظائف الرئيسية للدولة الإسلامية التي بينها القرآن الكريم كلها واجبات دينية بحته ووظائف أخلاقية، لأن الواجبات الإدارية والمسئوليات الأخرى التي يتولاها الحكام والملوك في كل الدول هي معروفة للجميع ولا حاجة إلى ذكرها في الكتاب الإلهي^(١)، وإنما ذكرت في النصوص الشرعية الواجبات الدينية والمسئوليات الأخلاقية دون غيرها لأن كثيراً من الناس قد يحدون فيها عن الصراط القويم ويتجهون يمينا وشمالا، تأثرا بالحكومات الإلحادية وتقليدا للملوك والحكام الذين لا يؤمنون بالشرع الإلهي.

ومما ينصّ على كون الدولة الإسلامية دولة دينية بمعنى أنها مسؤولة لنشر تعاليم دين الإسلام وتنفيذ أحكامه وإقامة شعائره قوله تعالى في سورة الحج: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْأُمُورِ ٤١﴾^(٢). وتحقيقاً لهذه الأهداف وامتنالاً لهذه الأحكام قامت في دول الإسلام أنظمة الحسبة وهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وكانت هذه الأنظمة مسؤولة ومكلفة بتحقيق الأهداف الأخلاقية للشرعية والدفاع عن التكوين الأخلاقي للمجتمع الإسلامي، وهذا أمر يعتبر الآن خارجاً عن نطاق أجهزة الدولة. والمؤسف أن كثيراً من المثقفين في البلاد الإسلامية الذين تأثروا بالفكر العلماني الغربي يزعمون أن الدولة وأجهزتها، بما فيها القوانين والتشريعات الحكومية، لا صلة لها بالعقائد والأخلاق، ولا دور لها في تنفيذ أحكام العبادات. ولا شك أنه زعم خاطئ. فإن الدولة الإسلامية مكلفة بموجب النص القرآني القطعي الدلالة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولا يمكن القيام بهذه المهمة ما دامت الدولة الإسلامية محايدة في الأمور الدينية والقضايا الأخلاقية. فلا بد للدولة

(١) إن كثيراً من العلماء الذين ألفوا في الأحكام السلطانية ذكروا واجبات الحكومة الإدارية والمسئوليات الأخرى غير المنصوصة في الشريعة منهم بدر الدين بن جماعة والماوردي وأبو يعلى وغيرهم.

(٢) سورة الحج: ٤١.

الإسلامية أن تتخذ سياسة فعالة وتستبق في أخذ خطوات جادة للدفاع عن الحدود الفكرية والثغور الأخلاقية للمجتمع الإسلامي.

ويجب أن يتجلى هذا الالتزام والاستباق في جميع سياسات الدولة، بما فيها سياسة التعليم والإعلام. فالقول بالعدل أو العدل في القول والقول السديد لا بد أن يكون الحجر الأساس للسياسة الإعلامية للدولة الإسلامية. لأن الخطاب في قوله تعالى: ﴿فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾^(١)، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾، لأهل الإيمان جميعاً، فالكل مطلوبون بوضع نظام وسياسة حسب مقتضيات هذه النصوص المباركة، وينوب عنهم أولياء أمورهم في هذه الأمور^(١).

وتجلى هذه الميزة الأخلاقية للدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي في كل التشريعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدولية التي جاءت بها الشريعة الغراء. فالحقوق التي تجب على أولياء الأمور لرعاياهم والحقوق التي تجب على عامة الناس نحو أئمتهم تضمن تحقيق جميع الأبعاد الأخلاقية للنظام الإسلامي في واقع حياة المسلمين.

ونذكر فيما يلي ملخص ما ورد في كتاب تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام للإمام بدر الدين بن جماعة^(٢) فيما يتعلق بحقوق الأمة على السلطان. وتضم هذه القائمة عناوين رئيسة لحقوق المواطنين في دولة الإسلام، وهي بالإضافة إلى حقوق الناس عامة من مواطنين وغير مواطنين.

(١) إن الأحكام الجماعية الموجهة إلى جماعة المؤمنين يقوم بتنفيذها أولياء الأمور نيابة عنهم، لأن «إقامة مراسيم الدين واجبة على المسلمين ثم الإمام ينوب عنهم». الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، (بداية سورة النور).

(٢) هو الإمام الفقيه بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني الحموي (المتوفى في ٧٣٣ هـ/١٣٣٣ م)، مؤلف كتاب تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام. من كبار علماء الشافعية. كان من قضاة مصر والشام، وله عديد من المؤلفات في علوم القرآن والحديث والتاريخ والسياسة الشرعية.

أولاً: حقوق الأمة على السلطان:

- ١ - حماية بيضة الإسلام والذب عنها. (ولا شك أن هذا الحق يشمل جميع الخطوات الممكنة باتخاذ جميع الوسائل المتاحة للدفاع عن الإسلام وعن الشريعة والحفاظ على تعاليمها وأصالتها).
- ٢ - حفظ الدين على أصوله المقررة.
- ٣ - إقامة شعائر الإسلام.
- ٤ - فصل القضايا والأحكام.
- ٥ - إقامة فرض الجهاد بنفسه وبجيوشه.
- ٦ - إقامة الحدود الشرعية.
- ٧ - جباية الزكوات والجزية من أهلها.
- ٨ - النظر في الأوقاف.
- ٩ - النظر في قسم الغنائم.
- ١٠ - العدل في سلطانه^(١).

ثانياً: حقوق السلطان على الأمة:

- ١ - بذل الطاعة له ظاهراً وباطناً.
- ٢ - بذل النصيحة له سراً وعلانية.
- ٣ - القيام بنصرتة ظاهراً وباطناً.
- ٤ - أن يعرف له عظيم حقه وما يجب من تعظيم قدره.
- ٥ - إيقاظه عند غفلته.
- ٦ - تحذيره من عدو يقصده بسوء وحاسد يرومه بأذى.
- ٧ - إعلامه بسيرة عماله.

(١) تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، لابن جماعة، ص ٦٥ - ٦٩ (ملخصاً).

٨ - إعانتة على ما تحمله من أعباء الأمة .

٩ - ردّ القلوب النافرة عنه إليه .

١٠ - الذب عنه بالقول والفعل وبالمال والنفس والأهل في الظاهر
والباطن^(١) .

هذه الحقوق والواجبات تنبعث من مبدأ النصيحة لأولياء الأمور، وذلك لأن الدين النصيحة. فلما سئل رسول الله ﷺ لمن: «قال الله وكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(٢). والنصيحة مصطلح عام شامل يتضمن كل خير وحسن نية، وحسن مشورة والتعاون في كل خير بين عامة المسلمين وأولياء أمورهم، ومن أهم أنواع النصيحة وأبوابها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولا شك أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أهم مزايا وواجبات المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية. بل واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أوسع الواجبات الفردية والجماعية. فيجب على الفرد بموجب النصوص الشرعية أن يكون دائماً آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر. وكذلك الدولة والمجتمع. وقد ورد الأمر بالقيام بهذا الواجب بصيغة التأكيد في حديث نبوي رواه الإمام أبو داود، وهو قوله عليه السلام: «والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد الظالم»^(٣). وتدل هذه النصوص الصريحة على أن التعبير عن الرأي الحق يعتبر واجباً شرعياً في بعض الحالات، بدل أن تكون حرية محضة يمارسها من شاء ولا يمارسها من لم يشأ.

ومن أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسؤولية عامة الناس وفريضتهم في مراقبة أولياء الأمور والتعاون معهم وإطاعتهم في كل معروف، ونصيحتهم وتقويمهم إن زاغوا عن سواء السبيل. ومن هنا قول الصديق رضي الله عنه: إن أحسنت فأعينوني وإن زغت

(١) نفس المصدر، ص ٦١ - ٦٤ (ملخصاً).

(٢) رواه البخاري في كتاب الإيمان: باب قول النبي ﷺ: الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم..

(٣) رواه أبي داود والترمذي عن ابن مسعود.

فقوموني^(١). ولا شك أن تقويم سلطان زائف لا يمكن إلا إذا توفرت الفرص للحرية عن التعبير. ولا بد للقيام بهذه الوظيفة أن تكون هناك حريات متوفرة وفرص متاحة لهذه المهمة الاصلاحية والتصحيحية التي تقوم بها الأمة لتقويم أولياء الأمور وتسديدهم في حالة زيغهم. ومن هذه الوسائل حرية التعبير وحرية الإعلام، وحرية الكلمة، وكل ذلك في حدود الشريعة والنظام العام.

هذا المجهود الفردي والجماعي لا بد منه للحفاظ على إسلامية المجتمع وعلى قواعده الأخلاقية وأساسه الدينية، لأن الناس إذا تساهلوا في أداء هذا الواجب فهم يشاركون في عملية تقويض دعائم المجتمع الإسلامي، الذي يقوم على أسس من المبادئ الأخلاقية والقواعد الدينية. والتساهل في أداء هذا الواجب والتكاسل في القيام بهذه المهمة لا يعني إلا التغافل عن أداء فريضة التواصل بالحق والتواصي بالصبر. والذين يتغافلون عن أداء هذا الواجب فهم في خسران دائم بصريح النص القرآني^(٢). ولذلك قال النبي عليه الصلاة والسلام: «إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه»^(٣). وذلك لأن المعصية إذا أخفيت لم تضر إلا صاحبها، ولكن إذا ظهرت فلم تنكر أضرت العامة. وجاء بهذا المعنى قول الصديق رضي الله عنه: إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب^(٤).

ويجدر هنا أن نشير أن الأمر بالمعروف وأسهل من النهي عن المنكر، وذلك لأن المعروف معروف عادة بين المسلمين، ولا تتفاوت مداركهم ولا تختلف آراءهم اختلافاً كبيراً في تحديد المعروف. ولكن تدلّ التجربة التاريخية للفرق الإسلامية وانحرافات الفكرية أن هناك تفاوتاً

(١) نقله ابن هشام في السيرة النبوية، المجلد الرابع ص ١٠٧٥، ونقله ابن كثير في البداية والنهاية، المجلد السادس، ص ٣٠١.

(٢) سورة العصر: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُورٌ ﴿١﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ ﴿٢﴾﴾..

(٣) نقله ابن تيمية في السياسة الشرعية، ص ٦٨.

(٤) نفس المصدر.

كبيراً في مدارك الناس لمعاني المنكر. ويعتبر كثير من المتحمسين أدنى اختلاف من رأيهم منكرًا، ويظنون أن كل رأي ارتآه قادتهم، وكل قول أخذ به علماءهم، هو الحق الحقيقي بالأخذ، وما سواه باطل منكر يجب أن يحارب.

وهذا الخطأ الفادح سبب كثيراً من المشاكل للأمة الإسلامية في ماضيها وحاضرها. فثار غلاة الخوارج على كبار الصحابة وخطوهم وكفروهم بسبب هذا الخطأ، وكذلك نرى أن غلاة المتسلفين وغلاة الثوريين في عصرنا الحاضر لا يباليون بتكفير كل من خالفهم في رأيهم، ولا يتردد شبابهم في تخطئة أكابر هذه الأمة بناء على اجتهادات كبرائهم. وهذا كله بسبب جهلهم أو عدم مبالاتهم بمعنى المنكر والإنكار وشروط المنكر والاستنكار. فمن شروط المنكر، كما أشار حجة الإسلام الإمام الغزالي، أن يكون كونه منكراً معلوماً بغير اجتهاد. فكل ما هو محل اجتهاد فلا حسبة فيه، أي لا إنكار فيه بناء على قواعد الحسبة، فليس للحنفي أن ينكر على الشافعي أكل الضب والضبع ومتروك التسمية، ولا للشافعي أن ينكر على الحنفي شربة النبيذ الذي ليس بمسكر، وتناوله ميراث ذوي الأرحام، وجلوسه في دار أخذها بشفعه الجوار، إلى غير ذلك من مجاري الاجتهاد^(١).

هذه هي الخلفية الفكرية والأرضية الفقهية التي تضمن فيها الحقوق وتمارس فيها الحريات التي هي عبارة عن واجبات الفرد المسلم في كثير من الحالات. مع أن الشريعة الإسلامية قسمت الحقوق إلى حقوق العباد وحقوق الله تعالى، ولكن الحقوق كلها حقوق الله تعالى بمعنى أنها عطاء ومنحه، فالإضرار بهذه الحقوق كفر بنعمته ومعصية لأمره. وفي نفس الوقت الحقوق كلها للعباد - أفراداً ومجتمعات - لأن المستفيد من كل الحقوق هو العبد لا غير، فإن الله سبحانه وتعالى منزه من كل حاجة، وغنى عن كل منفعة. ولذلك قال الإمام القرافي^(٢): ما من حق

(١) إحياء علوم الدين للإمام الغزالي، المجلد الثاني، ص ٣٥٢، ٣٥٤.

(٢) الإمام الفقيه، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (المتوفى ٦٨٤ هـ/١٢٨٥ م) له مؤلفات كثيرة وقيمة، من أئمة الإسلام ومن كبار فقهاء المالكية في عصره، مؤلف كتاب الفروق وغيرها من المؤلفات.

للعبد إلا وفيه حق لله تعالى، وهو أمره بإيصال هذا الحق إلى مستحق. وعلى هذا فيوجد حق الله تعالى دون حق العبد، ولا يوجد حق للعبد إلا وفيه حق الله تعالى^(١).

إن ما يسمى اليوم بالحرية الأساسية في المصطلح الغربي يعبر عنها بحقوق العباد في المصطلح الشرعي. وحتى في المباحث الغربية في موضوعات الحقوق والحرية هناك تداخلات في معاني هذه الاصطلاحات ومدلولاتها ومجالاتها. ولكن يمكن أن نفرق بين هذين الاصطلاحين في ضوء المدلول الرئيس والدلالة الأساس لكل منهما. فالحرية في أصلها وأساسها - كما يبدو من كتابات الغربيين - قضية فكرية وفلسفية. وأما قضية الحقوق في أصلها وأساسها فقضية قانونية ودستورية وسياسية. فالقضية الأولى يعنى بها الفلاسفة والمفكرون والقضية الثانية يهتم بها القانونيون والزعماء السياسيون.

دعائم المجتمع الإسلامي

يقوم نظام الدولة والمجتمع في الشريعة الإسلامية على أساس الشريعة، فالدولة الإسلامية هي الدولة التي تطبق شرع الله وتعمل لحراسة الدين وسياسة الدنيا نيابة عن النبي ﷺ. وتقوم هذه الدولة، التي سماها علماء الإسلام بالإمامة أو الخلافة، على خمس دعائم:

١ - العدل.

٢ - كرامة بني آدم.

٣ - الشورى.

٤ - المساواة أمام القانون الإلهي.

٥ - سيادة شرع الله.

ومن مقتضيات العدل والمساواة وكرامة بني آدم أن يتمتع المواطن

(١) كتاب الفروق للإمام القرافي، المجلد الأول، ص ١٤١.

في الدولة الإسلامية بجميع الحقوق أو الحريات الممنوحة له من قبل شريعة الله. وأهم هذه الحريات في رأي الأستاذ الفقيه عبد الوهاب خلاف كالآتي:

١ - الحرية الشخصية.

٢ - الحرية الفردية.

٣ - حرية العقيدة.

٤ - حرية المأوى.

٥ - حرية الرأي.

٦ - حرية الملكية^(١).

إن حرية العقيدة تقتضي أن تدعمها وتساندها حرية القول وحرية الكلمة، بما فيها حرية التعبير، وحرية الإعلام، وحرية الكتابة، وحرية البحث العلمي البناء. فلا معنى لحرية العقيدة بدون هذه الحريات المساعدة. ثم لا بد أن تكون حرية القول وحرية التعبير مدعومة بحرية الاجتماع وحرية التنظيم. لأن مسؤولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا تؤدي إلا بهذه الحريات. ثم إن واجبات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومسئوليات التواصي بالحق والتواصي بالصبر كلها واجبات جماعية لا يمكن القيام بها والإنصاف إليها بجهود فردية، خاصة عندما نرى ونشاهد أن قوى الشر تكالبت على الأمة الإسلامية بجهود جماعية وتساندها في ذلك منظمات عالمية دولية.

ثم لحرية التعبير عن الرأي جانبان - جانب داخلي فيما بين المسلمين، وجانب خارجي فيما يتعلق بعلاقة المسلمين مع غيرهم. ففي الساحة الداخلية اعترفت الشريعة بحق التنازع والاختلاف مع الأئمة وولاية الأمور. فعندما تأمر الشريعة أتباعها بإطاعة أولي الأمر منهم بعد طاعة الله ورسوله تسمح لهم حق المنازعة في أمور اجتهادية وفي أمور مباحة وفي

(١) السياسة الشرعية، للأستاذ عبد الوهاب خلاف، ص ٣٧ - ٤٧.

مصالح مرسله. فيقول جل وعلا: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ﴾، يعنى مع أولى الأمر منكم، ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(١). وذلك لرفع النزاع وحل الخلاف في ضوء القرآن والسنة. ويدل على هذه الحرية قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ﴾^(٢). وتشير هذه الآيات المباركة إلى أن طاعة أولياء الأمور ليست طاعة مطلقة مثل طاعة الله ورسوله. بل الطاعة المأمور بها نحو أولياء الأمور هي الطاعة في المعروف، كما صرحت بذلك أحاديث معروفة بلغت إلى حد التواتر المعنوي^(٣).

فالطاعة لأولياء الأمور مشروطة بالتزام أولياء الأمور بشرع الله، فتجب طاعتهم في كل ما يأمرون به في حدود سلطتهم وأداء واجبهم نحو الأمة. والى هذا المعنى أشار سيدنا علي بن أبى طالب رضي الله عنه عندما قال: حق على الإمام أن يحكم بالعدل ويؤدي الأمانة، فإذا فعل ذلك وجب على المسلمين أن يطيعوه، لأن الله تعالى أمر بأداء الأمانة والعدل، ثم أمر بطاعته^(٤).

وهذا التنازع يشمل تنازع ولاة الأمور بعضهم مع بعض، وتنازع الرعية مع ولاة أمورهم، وتنازع العلماء بعضهم مع بعض في شؤون العلم. وتصديق كلمة الشيء على كل تنازع في أي أمر يتعلق بأفراد المسلمين أو جماعتهم أو بمصالح الدولة التي يمكن فيها اختلاف الآراء ووجهات النظر. ونجد في سيرة الخلفاء الراشدين وفي سير كثير من الملوك الصالحين في القرون المتأخرة أمثلة كثيرة لاختلاف الآراء وتنازع وجهات النظر بين أولياء الأمور وبين عامة الناس. وفي هذه الوقائع أمثلة رائعة لحرية الكلمة وحرية التعبير عن الرأي. وكان الخلفاء الراشدون

(١) سورة النساء: ٥٩.

(٢) سورة الشورى: ١٠.

(٣) روى الإمامان الجليلان البخاري ومسلم وغيرهما من كبار المحدثين أحاديث كثيرة في هذا المعنى.

(٤) نقله الإمام القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٥٦/١٩٣٧ هـ، المجلد الخامس، ص ٢٥٩.

والمملوك الصالحون يخضعون لشريعة الله ويستسلمون لحكمه بالتنازل عن رأيهم.

نكتفي هنا بمثال ذكر ما جرى بين الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبين سيدة كبيرة السن من عامة الناس ردت على الخليفة الجليل رأيه على ملامن الناس، وأقنعتة بضعف موقفه حتى بادر إلى سحب قراره فوراً بدون أي تأخير. فقد روى عدد من المحدثين وكثير من المؤرخين أن سيدنا عمر بن الخطاب عندما شاهد أن الناس يغالون في المهور أراد أن يضع لأكثر المهر حداً، ولا يسمح للناس بإعطاء أكثر من ذلك في المهور، فأعلن قراره عن ذلك، ولم يعترض عليه أحد من الصحابة (فكان بمثابة إجماع سكوتي على حد مصطلح الفقهاء الأحناف)، فلما خرج من المسجد لقيته امرأة عجوز، وكلمته في ذلك، وقالت: كيف تحد أمراً لم يحده الله، بل الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ إِمْدَانَهُمْ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾. فإن كان القنطار من المال مسموحاً به مهراً للنساء فكيف تحده إلى حد أدنى من ذلك؟ فلما سمع هذا الكلام من المرأة قال: أصابت امرأة وأخطأ عمر، وألغى قراره^(١).

ولم يكن الصحابة والتابعون يمارسون هذه الحرية في أمور تشريعية، وفي قضايا فقهية هامة فقط، بل كانوا يعبرون عن رأيهم في الخلفاء والحكام تعبيراً صريحاً صارماً، حتى النساء لم يكن وراء الرجال في ممارسة حرية الكلمة. فيروى، مثلاً، عن سيدنا معاوية رضي الله عنه، أنه لما حجج في خلافته لقي بدار مية الحجونية، التي كانت في مقدمة المؤيدين لسيدنا علي بن أبي طالب في خلافه ومحاربه ضد معاوية. فسألها: علام أحببت علياً، وأبغضتني؟ وواليتي وعاديتني؟ قالت: أو تعفيني. قال: لا أعفيك! قالت: أما إذا آبيت، فإني أحببت علياً على عدله في الرعية وقسمه بالسوية. وأبغضتك على قتال من هو أولى بالأمر

(١) نقله الإمام القرطبي، مصدر سابق، المجلد الخامس ص ٩٩.

منك... وعاديتك على سفك الدماء، وجودك في القضاء، وحكمك بالهوى^(١).

لا شك أن هذه الحرية بأنواعها حق من الحقوق التي جاءت بها الشريعة. ولكن ممارسة هذه الحرية لها أحكام ودرجات. فتكون ممارسة هذه الحرية مباحة في بعض الحالات العادية. ولكن الشريعة الإسلامية تقرر أن التعبير عن الرأي قد يكون مندوباً، وقد يكون واجباً على أهل الإيمان. فقد ذكرنا في ما سبق ما رواه سيدنا عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قال: كلا والله! لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر، ولتأخذن على يد الظالم، ولتأطرن على الحق أطراً، أي تردعون وتحملونه^(٢). ويتحتم هذا الواجب في حالات ترتكب فيها مخالفات الشريعة، واقتراف المعاصي علناً وجهرًا، فإن السكوت في هذه الحالات يدل على رضا الساكت أو على مسامحته لمرتكبي هذه الكبائر والمعاصي، فالله سبحانه وتعالى يخبرنا بأن الكفار من بني إسرائيل لعنوا على لسان داود وعيسى بن مريم: ﴿ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾^(٣)، ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ﴾^(٣).

وذلك لأن في مثل هذه الأحوال لا معنى للسكوت إلا الرضا بالمعاصي والتسامح في أمور تمس بأسس المجتمع وقواعد الدولة. وإن لم يتقدم أناس للإنكار على هذه الجرائم ولم يأخذوا بيد الظالم والفاسق المجاهر يؤدي هذا السكوت إلى زعزعة كيان المجتمع الإسلامي القائم على مبادئ وأسس من الأخلاق وتعاليم الدين. فالمساس بهذه الأسس والنيل من هذه المبادئ هدم لقواعد المجتمع وأسس الدولة. وهذا ما لا تسمح به دولة، وما لا يتحملة نظام. وضرب النبي ﷺ مثلاً رائعاً بليغاً

(١) حكاه الأستاذ ظافر القاسمي في كتابه: نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، طبع دار النفائس، بيروت، ١٩٨٥، ص ٦٠.

(٢) رواه أبو داود والترمذي.

(٣) سورة المائدة: ٧٨.

للدور الذي يقوم به الساكتون الذين لا يمارسون هذه الحرية الممنوحة لهم من قبل الخالق الحكيم. قال النبي ﷺ: «مثل القائم في حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة، فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها. وكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم. فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا. فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً»^(١).

نظراً لهذه الأهمية البالغة لممارسة واجب التعبير عن الرأي الحق كان النبي عليه السلام يبايع أصحابه على ذلك. فروى سيدنا عبادة بن الصامت يقول: بايعنا رسول الله ﷺ... وعلى أن نقول بالحق أينما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم^(٢). ولذلك قال النبي ﷺ: «لمقام أحدكم في الدنيا يتكلم بحق يرد به باطلاً أو ينصر به حقاً أفضل من هجرة معي»^(٣). وقال أيضاً: «لا يحقرن أحدكم نفسه». قالوا: يا رسول الله! كيف يحتقر أحدنا نفسه؟ قال: «يرى أن عليه مقالاً، ثم لا يقول فيه. فيقول الله عز وجل يوم القيامة: ما منعك أن تقول في كذا وكذا؟ فيقول: خشية الناس! فيقول: إياي كنت أحق أن تخشى»^(٤). وهذا يدل على أن خشية الناس في الدنيا لا يعتبر عذراً لعدم قول الحق. فالحق أحق أن يتبع. ولهذه الأهمية اعتبرت كلمة حق عند سلطان جائر أفضل الجهاد^(٥).

ثم العدل يحتل مكانة هامة رفيعة في صرح الشريعة كلها، وتحقيق العدل بكامله في كل نواحي الحياة وعلى جميع المستويات المطلوبة هو

-
- (١) رواه البخاري عن النعمان بن بشير، ورواه أحمد في المسند، المجلد الرابع، ص ٢٦٩.
(٢) رواه البخاري ومسلم.
(٣) أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان، المجلد الأول، ص ٣٥٨.
(٤) رواه الإمام أحمد في المسند، المجلد الثالث، ص ٣٠، ٤٧، ٩١. ورواه ابن ماجه في السنن: كتاب الفتن: باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
(٥) رواه أبو داود في كتاب الملاحم، والترمذي في أبواب الفتن، وابن ماجه في كتاب الفتن.

الهدف الحقيقي الأساس لإرسال الرسل وإنزال الكتب، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾^(١). فالأحكام الشرعية كلها، جاءت لتحقيق العدل والاعتدال والوسطية والاتزان في جوانب الحياة المختلفة. وكذلك جاءت جميع المنهيات الشرعية والظلم والاعتداء، منعا لأنواع الفساد والفحشاء.

فكان في ممارسة حرية التعبير تحقيق للعدل، فالقيام بالشهادة والقول الحق خطوة أولى في سبيل تحقيق العدل، ولذلك أمر به المسلمون. فعليهم أن يكونوا دائماً شهداء لله قوامين بالقسط، وقوامين لله شهداء بالقسط^(٢). وأمروا بأن لا يجرمنهم شئنان قوم على أن لا يعدلوا^(٣)، مثلاً بعدم قول الحق أو بكتمان الحق. ولا شك أن كتمان الحق عند الحاجة إليه ظلم: ﴿وَلَا تَلْسُؤُوا الْحَقَّ بِالْأَبْطَالِ وَكَفُؤُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٤). ولذلك يعتبر إقامة العدل من أهم وظائف الدولة الإسلامية. فالحكم بين الناس مشروط بالعدل، وإلا فيكون حكماً جائراً ونوعاً من الطاغوت الذي يجب الكفر به. فلا عدل بدون التعبير عن الرأي الصحيح وكلمة الحق، ولا شرعية لحكم وحاكم بدون تحقيق العدل.

ويجب أن تكون أبواب العدل مفتوحة لكل مواطن، بل ولكل ابن آدم دخل بلاد الإسلام ولو مؤقتاً دخولا سلمياً أو حربياً. فالعدل والمعاملة العادلة مع الصديق والعدو سواء. ولذلك لم يتردد الصحابة والخلفاء من بعدهم في توفير كل هذه الحريات والحقوق بجميع ضماناتها لغير المسلمين الذين دخلوا في ذمة الإسلام بمسئولية المسلمين. وتدل على توفير هذه الحريات لهم معاهدات الصلح والذمة التي عملها الخلفاء الراشدون والصحابة والتابعون لهم بإحسان. فهذا

(١) سورة الحديد: ٢٥.

(٢) سورة النساء: ١٣٥، سورة المائدة: ٨.

(٣) قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاؤُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ [سورة المائدة: ٨].

(٤) سورة البقرة: ٤٢.

كتاب عمر مع أهل إيلياء - وهو المعروف بالعهد العمرية - وما أدراك ما هي العهد العمرية، أعطاهم أمانا كاملا على أنفسهم وعلى أموالهم وعلى مناصبهم وعلى دينهم. وهذا علي بن أبي طالب يعلن أن لأهل الذمة ما لنا وعليهم ما علينا.

ووفاء لهذه العهود والمواثيق كان أئمة الإسلام في مقدمة المدافعين عن حرية أهل الذمة والمعاهدين المقيمين في دار الإسلام. فهذا الإمام الأوزاعي، إمام أهل الشام، يدافع عن حرية نصارى بني تغلب ويمنع خلفاء بني العباس عن التعرض لهم بسوء، ولو كان ذلك التعرض لأسباب وبواعث دينية^(١). وهذا الليث بن سعد، فقيه مصر، يدافع عن حقوق غير المسلمين^(٢)، وأمثالهم كثير. حتى في القرون المتأخرة نقرأ عن الشيخ تقي الدين السبكي والشيخ جمال الدين التركي الذين وقفوا للدفاع عن حقوق المسلمين في وجه الأمراء والملوك المسلمين^(٣).

من أهم ما يضمن تحقيق الحريات المتاحة والحقوق الممنوحة في أي دولة أو مجتمع هو تحقيق المساواة الكاملة أمام القانون وفي الحقوق المدنية بين جميع المواطنين. وإن لم تتوفر هذه المساواة في نظام من النظم لا يمكن فيه ممارسة حرية التعبير، أو بالأحرى القيام بواجب كلمة الحق. إن الشريعة الإسلامية ضمنت هذه المساواة الكاملة أمام القانون وفي الحقوق الإنسانية والمدنية بأسلوب يمتاز بوضوح وتعميق وترسيخ. فأعلنت أن الناس كلهم سواء، لأنهم كلهم أخوة، وكلهم من آدم وآدم من تراب^(٤). ولا فضل في ظل نظام الشريعة لعربي على عجمي ولا

(١) راجع: حرية الاعتقاد في ظل الإسلام، للدكتور تيسير خميس العمر، ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر.

(٤) راجع خطبته عليه السلام في حجة الوداع، كما نقل فقرات منها الإمام القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٥، المجلد ١٦، ص ٣٤١ - ٣٤٢.

لأحمر على أسود إلا بالتقوى^(١). ولا فرق في الحقوق الممنوحة بين الحاكم والمحكوم، وبين المؤمن والكافر. فإن القاعدة التي وضعها الفقهاء هي أن المسلم والكافر في مصاب الدنيا سواء^(٢). وأن لغير المسلمين في دار الإسلام ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين^(٣).

ومما يجدر بالذكر أن كثيراً من الأنظمة القديمة والحديثة فشلت في تحقيق هذه المساواة، لأنها أخذت بالاعتبارات غير الحقيقية وغير الإنسانية أساساً لنظامها وقاعدة لتشريعاتها، وهي إما تأسست على اعتبار اللون أو العرق أو الجيوغرافية أو القبلية أو اللغة، أو تأسست على مصالح مادية لمجموعة من أصحاب المصالح، أو قامت على بواعث استعمارية أو تجارية ومنافع اقتصادية، فلم تتمكن من تحقيق هذه المساواة المنشودة، على الرغم من محاولات مخلصه - في بعض الأحوال - قام بها المفكرون والمصلحون. ومن العوائق التي تسبب مشاكل كبيرة وعراقيل جبارة في سبيل تحقيق المساواة وممارسة الحريات ما يسمى بالامتيازات التي يدعيها أصحاب السلطة والنفوذ لأنفسهم ولشركائهم في المصالح.

أما الشريعة الإسلامية فأغلقت كل هذه الأبواب، وقررت أن الحاكم والمحكوم سواء في التزامهما بشرع الله، والحاكم بمثابة نائب ووكيل للأمة التي هي صاحبة السلطة التي يمارسها نيابة عنها أهل الحل والعقد في حدود الشريعة الإسلامية. فالإمامة لا تنعقد إلا ببيعة أهل الحل والعقد، «والإمام في جميع ما يتولاه وكيل للأمة ونائب عنها وهي من ورائه في تسديده وتقويمه وإذكاره وتنبهه وأخذ الحق منه إذا وجب عليه وخلعه والاستبدال به متى اقترف ما يوجب خلعه»^(٤). هذا ما كتبه الفقيه المالكي والمتكلم الجليل القاضي أبو بكر الباقلاني في القرن

(١) نفس المصدر.

(٢) ذكرها الإمام أبو يوسف.

(٣) راجع كتاب الهداية، للإمام برهان الدين المرغيناني: كتاب السير، باب كيفية القتال.

(٤) الإمام الباقلاني: كتاب التمهيد، طبع القاهرة ١٩٤٧ - ص ١٨٤.

الرابع. ولم يختلف رأيه عن رأي فقيه شافعي جليل ومتكلم من كبار متكلمي الإسلام، وهو إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك الجويني الذي قال: إن الإمام إذا جاء وظهر ظلمه وغشه فلاهل العقد التواطؤ على رده ولو بشهر السلاح ونصب الحروب^(١). وذلك لأن أهل الحل والعقد ينوبون عن الأمة في اختيار أولياء الأمور، ملوكاً وخلفاء ورؤساء. وهذا ما لا خلاف فيه بين علماء المذاهب وفقهاء الأمصار. فيقول مثلاً الشيخ عبد القاهر البغدادي: وقال الجمهور الأعظم من أصحابنا (أي من أهل السنة والجماعة) ومن المعتزلة والخوارج والنجارية أن طريق ثبوتها - أي الإمامة - الاختيار من الأمة باجتهاد أهل الاجتهاد منهم^(٢). ويؤيده ما قاله الفقيه الحنبلي الجليل، العلامة ابن قدامة الذي يقول: من اتفق المسلمون على إمامته وبيعته ثبتت إمامته ووجب بيعته^(٣). وصرّح بهذه القاعدة شيخ الإسلام والمسلمين العلامة ابن تيمية الذي قال: الإمامة تثبت بمبايعة الناس لا بعهد السابق له^(٤). والذين صرّحوا بهذا المبدأ من العلماء والفقهاء المعاصرين فلا يمكن إحصاءهم.

فكون أولياء الأمور نواباً عن الأمة - صاحبة القول الفصل في اختيار أولياء الأمور - أمر اتفقت عليه الأمة من عصر الصحابة إلى يومنا هذا. ولذلك لا يتميزون على عامة الناس بحقوق عالية وامتيازات خاصة. يقول الإمام بدر الدين بن جماعة بعد أن ذكر حقوق السلطان على الأمة: وما سوى ذلك فالسلطان فيه واحد من المسلمين، له مالهم وعليه ما عليهم: من فرض وسنة، وطاعة ومعصية، وحلال وحرام، وغير ذلك من الكلام^(٥).

واعتبرت الشريعة الإسلامية هذه الامتيازات القائمة والفوارق المصطنعة بين طبقة الحكام والمحكومين من أكبر أسباب الهلاك

(١) راجع شرح المقاصد، المجلد الثاني، ص ٢٧٢.

(٢) أصول الدين للبغدادي، ص ٢٧٩.

(٣) المغني لابن قدامة، المجلد الثامن، ص ١٠٦.

(٤) منهاج السنة النبوية، المجلد الأول، ص ١٤٢.

(٥) تحرير الأحكام لتدبير أهل الإسلام، ابن جماعة، ص ٧١.

الجماعي والانحطاط الحضاري والتدهور المعيشي بين الأمم. فقال عليه السلام: «إنما هلك من قبلكم أنه إذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وإذا سرق الشريف درأوا عنه الحد، والذي نفسي بيده لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها»^(١) هذا هو مبدأ المساواة الكاملة أمام القانون، ويمتاز التاريخ الإسلامي بوقائع لا تعد ولا تحصى بتحقيق هذه المساواة القانونية والقضائية، التي لا توجد نظائرها عند الأمم.

تطورات في فكرة الحرية

إن فكرة الحرية تطورت تطوراً كبيراً مع التطورات الفكرية والدستورية، خاصة في العالم الغربي. فتشعبت فروعها وتنوعت أنواعها. وأدت إلى هذا التوسع والتنوع الوثائق العالمية المختصة بحريات الناس وحقوق الإنسان. وأهم هذه الحريات كما مرت الإشارة إليه تتضمن حرية العقيدة والعبادة، وحرية الفكر والرأي، وحرية الكتابة والنشر، وحرية العمل والتجارة. ولاشك أن أهم هذه الحريات هي حرية العقيدة التي تمثل عنصراً أساسياً في الحياة الإنسانية الحرة.

وتعنى حرية العقيدة في مفهومها الغربي حق الفرد في أن يعتقد ما يطيب له من المبادئ والعقائد دون تدخل من أي جهة من المجتمع أو الدولة أو الأسرة. فيجوز للإنسان أن يختار الدين الذي يشاء، ومن حقه أن يتخلى عن جميع الأديان ويختار ألا يؤمن بأحد من الأديان. وبموجب هذا التعريف تقتضي حرية العقيدة أن يتمتع الإنسان بحرية الإلحاد، وحرية الزندقة والدهرية، فإنها تعتبر عند أهل الغرب أنواعاً للحريات الدينية. ولاشك أن هذا المفهوم للحرية العقيدية نتيجة مباشرة ومنطقية لنظرية العلمانية التي قطعت كل أنواع الصلة بين الدين والدولة، وتصر على عدم تدخل الدولة في أمور الدين. وينادون بما نسبوا إلى

(١) روى هذا الحديث عديد من أئمة الحديث. منهم البخاري في الحدود وفضائل أصحاب النبي، ومسلم في الحدود، وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم.

السيد المسيح أنه قال: «أعط قيصر ما لقيصر وأعط لله ما لله». بناء على هذه النظرية يعتبرون الدين ومبادئ الأخلاق والمثل الروحانية كلها رأياً شخصياً لكل واحد. فكما يجوز للإنسان أن يختار أي لون يجبه من بين الألوان، أو يأكل أي طعام يشتهي من بين الأطعمة، أو يكتسي أي ملابس يعجبه من بين الملابس، ولا حق لأحد أن يعترض عليه أو يفرض عليه مالا يجبه ولا يشتهي، فكذلك عندهم شأن الدين والمبادئ الأخلاقية. فالقضية لا تعدو أكثر من ذلك.

ولكن المفهوم الإسلامي لحرية العقيدة يختلف عن ذلك تماماً.

أولاً: لأن العقيدة للمسلم فوق كل شيء آخر وفوق كل اعتبار آخر، فهي تشكل القاعدة الأساسية التي يبتني عليها صرح الشريعة وبناء الحضارة. ومنها تستمد الدولة مشروعيتها، وفيها يحصل المسلم على شخصيته وهويته. فالعقيدة جزء أساسي للشريعة، فلا شريعة بدون العقيدة ولا مظهر للعقيدة بدون الشريعة.

ثانياً: إن الشريعة تفرق بين من لم يقبل العقيدة الإسلامية ولم يشهد بالشهادتين، فله الحرية في أن يقبل هذه العقيدة أو لا يقبلها. فلا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي^(١). أما من قبل هذه العقيدة واعتنق الإسلام ودخل في إخاء الإسلام فقد أصبح عضواً في المجتمع الإسلامي، فيتمتع بالإخاء والمساواة في الأخوة الإسلامية ويلتزم بكل الواجبات والمسؤوليات التي طرأت عليه بعد قبوله العقيدة. فتختلف حالته عن حالة الخارج من العقيدة. فلا يسمح لمن دخل أن يرفض هذه العقيدة ويثور على نظامها. فإن الثورة على عقيدة الإسلام ثورة على أساس المجتمع. والحفاظ على العقيدة حفاظ على أسس الحضارة والشريعة. والدفاع عن العقيدة دفاع عن البنية التحتية لصرح الدولة والمجتمع. فالثورة ضد هذه العقيدة والأساس مما لا تسمح به الشريعة الإسلامية باسم الحرية أو الحقوق الإنسانية.

(١) سورة البقرة: ٢٥٦.

ثالثاً: فإن الإسلام نوع من العهد والالتزام. وهذا العهد والالتزام ذو نواح متعددة وأبعاد متنوعة وجهات كثيرة. فهو عقد بين المسلم وربّه، لأن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة^(١). وهو عقد بين الفرد والمجتمع ينشأ على أساسه كثير من الحقوق والواجبات. وهو عقد بين المواطن والدولة. وهو عقد بينه وبين أفراد أسرته. ثم كل فرد بسلوكه ومعاملته وخلقه يجب أن يمثل الأمة الإسلامية كلها. فالمسلمون متكافؤ دماؤهم وأموالهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم^(٢).

ومن القواعد المعترفة في جميع الأنظمة ومن العادات المتبعة في كل المجتمعات أن الإنسان حر في قراره في الدخول في العقد أو عدم الدخول. فمن شاء أن يدخل في عقد والتزام مع غيره فله الحرية الكاملة في ذلك. ومن قرر أن لا يدخل في عقد فلا يكره في الدخول فيه. ولكن إذا دخل في التزام عقدي وتعهد بذلك بمسؤوليات وواجبات إزاءها حقوق وامتيازات فلا يسمح له أن يتخلى عن مسؤولياته من جانب واحد. فالعقد ليس أحادي الجانب، ولا يجوز التنصل من العقد من جانب واحد.

رابعاً: إن الحرية عبارة عن القدرة على التصرف بما لا يضر الآخرين. فكيف تعتبر ممارسة الحرية ممارسة مشروعة إذا أضرت هذه الممارسة أسس المجتمع وقواعد الدولة وأصل التشريعات والقوانين؟ فالحرية دائمة مقيدة بما يمنع اعتداء الأفراد على بعضهم ولذلك أجازت جميع الوثائق والدساتير المعروفة تنظيمها بقانون وضبطها بتنظيمات ولوائح.

(١) سورة التوبة: ١١١.

(٢) رواه الأئمة أبو داود في الجهاد والديات، والنسائي في القسامة وابن ماجه في الديات، وأحمد بن حنبل في المسند: المجلد الأول، ص ١١٢ - ١١٩، المجلد الثاني، ص ١٨٠، ١٩٢.

مفهوم الحرية في الشريعة الإسلامية:

ويتبين من هذه المباحث أن تصور الحرية في الشريعة الإسلامية يختلف عن تصورهما في الفكر العلماني الغربي. فالحرية عند العرب من سمات الأمم الكريمة، والحرية عبارة عن الشعور بالمسؤولية. فكلاهما أمران متلازمان. واستخدم العرب الألفاظ التي نزل القرآن بلسانهم العربي المبين كلمة الحر والحرية بمعنى أعلى وأرفع بكثير من معاني الحرية المادية التي توجد في الصحافة الغربية. فالحر من الناس خيارهم وأفاضلهم. والحر من كل شيء أعتقه وأكرمه. والحر من النساء الكريمة^(١). ومن معاني الحر: الأصيل والطيب. فالحر من كل أرض وسطها وأطيبها. وحر الدار وسطها وخيرها. والحر من الفعال أحسنها. والحر من السحاب الكثيرة المطر. والحرية من العرب أشرفهم. ويقال من حرية قومه أي من خالصهم^(٢).

هذه هي مفاهيم الحرية عند العرب ومن هذه المعاني والمفاهيم أضفت الشريعة معانيها وسماتها على الحرية. فمفهوم الشريعة للحرية أسمى وأعلى وأزكى من حرية أهل الغرب. فالحرية الإسلامية هي حرية من رق الماديات والشهوات، حرية من عبودية الشياطين والطواغيت قبل أن تكون حرية بالمعاني السياسية. والجدير بالذكر أن بعض علماء الإسلام قسموا الحرية إلى نوعين:

١ - حرية البهائم.

٢ - حرية الإنسان.

فحرية البهائم هي الحرية المطلقة لنيل الشهوات الحيوانية وحرية لتكميل النزعات البهيمية. كما قال العلامة المفسر السيد رشيد رضا نقلا عن أستاذه وشيخه محمد عبده: «وليست سعادة الإنسان في حرية البهائم بل في الحرية التي تكون في دائرة الشرع ومحيطه. فمن

(١) تاج العروس من جواهر القاموس للإمام اللغوي مرتضى الزبيدي.

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس.

اتبع هداية الله فلاشك أنه يتمتع تمتعاً حسناً، ويتلقى بالصبر كلما أصابه»^(١).

هذه هي الحرية الحقيقية ذات الأبعاد المتعددة التي دعت إليها الشريعة الإسلامية، فالحرية كل الحرية في الالتزام بأوامر الخالق. والحرية الحقيقية في التقيد بقيود الأخلاق. والحرية الدائمة في البقاء داخل حدود العدل والروحانية التي جاءت بها الشرائع وأصول الدين. أما الحرية المزعومة التي تطغى على كل هذه الاعتبارات هي من الابتكارات الإبليسية والإبداعات الشيطانية التي ظهرت في الحضارة الغربية، على حد تعبير الشاعر الإسلامي والمفكر الكبير محمد إقبال^(٢).

والجدير بالذكر أن الحضارة الغربية تدعي وتزعم بأنها تهتم اهتماماً كبيراً بكرامة الناس وسمعتهم وأعراضهم، ووضعت لذلك قواعد، وشرعت للحفاظ على هذه الكرامة والسمعة مؤيدات تشريعية وغير تشريعية. والغربيون لا يعتبرون هذه المؤيدات أو القيود والحدود نفيًا للحرية. ولكن عندما تأمر الشريعة الإسلامية بوضع حدود وقيود للحرية فهي تعتبر نافية للحرية وقاضية عليها.

واتفقت كل القوانين والأنظمة والنظريات القديمة والحديثة والمعاصرة على أنه لا وجود للحرية المطلقة غير المقيدة التي يمارسها الفرد كما يريد دون أن يتقيد بقيود معقولة، ودون أن يراعي الممارس باستثناءات تنظم حريته وتضبط ممارستها فما من حق إلا وهو محدود بحدود، وما من حرية إلا وهي مقيدة بقيود. فليس في العالم حق مطلق لأي فرد من الأفراد. وليست هناك حرية مطلقة لأي شخص من

(١) نقله العلامة سيد رشيد رضا عن أستاذه الشيخ محمد عبده، تفسير المنار، المجلد الأول، ص ٢٣٦.

(٢) كان محمد إقبال من أشد الناقدين على الحرية المطلقة للفكر والتعبير وغير المقيدة بقواعد الدين والأخلاق. وله أبيات بليغة كثيرة في هذا المعنى. يقول في بيت شعر ما ترجمته: مع أن العصر عصر التنوير بالفكر الذي وهبه الله، ولكن حرية الفكر من إبداعات إبليس.

الأشخاص. ويعترف بمشروعية هذه القيود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص في المادة التاسعة والعشرين على ما يلي: «على أن الحقوق الواردة فيه تخضع للقيود التي يقرها القانون فقط، وذلك لتحقيق المصلحة العامة والنظام العام والأخلاق في مجتمع ديموقراطي»^(١). ونصت المادة الرابعة والعشرون من الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٨٩م والمتضمن خمساً وعشرين مادة ووافقت عليه الدول الإسلامية بعد بحث ونقاش استمر عشرة سنوات على أن الحقوق الواردة في هذا الإعلان مقيدة بالشريعة الإسلامية.

والقيود المتفق عليها في الأنظمة العالمية تشتمل على عدم الإضرار بالآخرين، وممارسة الحقوق بدون إسراف، وممارستها بدون الإساءة في استعمالها، وألا تخل بالنظام العام والأخلاق والعادات. وتعترف الوثائق والدساتير المعروفة بحق الدولة في ضبط هذه الحرية وتنظيم ممارستها بقانون. ولا شك أن تصور الإخلال بالنظام العام والأخلاق يختلف من حضارة إلى حضارة، وبيئة إلى بيئة. ويختلف تصور الإضرار بالآخرين من نظام إلى نظام. فالإساءة إلى الشخصيات الإسلامية المقدسة تعتبر إضراراً كبيراً في الشريعة الإسلامية، والبعض الآخر من الشرائع. ولا تعتبر ضرراً كبيراً في المجتمعات الإلحادية البعيدة عن الأخلاق والديانات. واعترف الإعلان العالمي الإسلامي لحقوق الإنسان بضرورة وضع حدود مختلفة عن نظائرها في العالم الغربي. فنصت المادة الخامسة والعشرون من هذا الإعلان على أن الإعلام ضرورة حيوية للمجتمع، ويحرم استغلاله وسوء استعماله والتعرض للمقدسات وكرامة الأنبياء فيه، وممارسة كل ما من شأنه الإخلال بالقيم أو إصابة المجتمع بالتفكك أو الانحلال أو الضرر أو زعزعة الاعتقاد.

(١) راجع المادة التاسعة والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: نص الإعلان في كتاب الوسيط في القانون الدولي العام، للدكتور عبد الكريم عليان خضير، طبع عمان - الأردن، ١٩٩٧، المجلد الثالث، ص ٢٦٦.

فتعد حرية الرأي والتعبير حقاً لكل شخص على ألا يتعارض رأيه مع قواعد الشريعة الثابتة ومع المبادئ الإسلامية المتفق عليها، وألا يؤدي إلى إنكار ما ثبت من الدين بالضرورة. ونصت على ذلك المادة الرابعة والعشرون من الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان:

١ - أن لكل إنسان الحق في التعبير بحرية عن رأيه بشكل لا يتعارض مع المبادئ الشرعية.

٢ - لكل إنسان الحق في الدعوة إلى الخير والنهي عن المنكر وفقاً لضوابط الشريعة الإسلامية.

ولا يردن ببال أحد أن الالتزام بقيود محددة في النظام خاص بشريعة الإسلام، فالغرب المعاصر، على الرغم من كل دعاويه لحرية التعبير، وعلى الرغم من كل مزاعمه في الدفاع عن هذه الحرية، فإنه لا يسمح بكثير من الأمور البسيطة لأنها تمس أسس نظامها وقواعد دساتيرها. ومن ذا الذي لا يعلم القوانين الصادرة في بعض البلاد الغربية التي تمنع قول الحق فيما يسمى بهولوكوست أي المحرقة أو الإبادة الكاملة التي يدعيها اليهود ويزعمها الصهاينة أنها ارتكبت ضدهم من قبل النازيين من الألمان. هذه القوانين تنطق بصراحة عن مدى حرية القول في العالم الغربي الذي لا يسمح الكلام في الحقائق التاريخية، ولا يعترف بحرية التعبير ضد العلمانية وضد الديمقراطية الغربية. ومن ذا الذي لا يذكر الهزة الكبيرة التي اهتز بها العالم الغربي عندما أصرت بعض الفتيات المسلمات على ارتداء الحجاب والجلباب تنفيذاً لحكم الله سبحانه وتعالى: ﴿يَذُرْنَ عَلَيْكَ عُلْيَهُنَّ مِنْ جَلْبَابِهِنَّ﴾. فقامت دنيا العلمانية وقعدت، ولم يسمح الغرب بممارسة هذا الحق الشخصي الطبيعي. فالحضارة الغربية والعقلية الغربية العلمانية والطبيعة الغربية للأخلاقية تدافع عن حرية العري والخلاعة، وتضمن كل التسهيلات للعرافة، وتتسامح بأشبه العراة الذين لا يترددون في الخروج إلى الشوارع والتجمعات العامة. ولا يعتبر الغرب هذه الظاهرة خطراً على أي شيء، ولا يرى فيها ما يسيئ إلى الحياة ويمس بالأخلاق والنظام العام. ولكن

يتضامن الغربيون في الهجوم على الاحتشام والأخلاق في الملابس والمظهر، ويتساند بعضهم بعضاً في الدفاع عن السب والشتم. ولا يسعنا إلا أن نقول: إذا فاتك الحياء فافعل ما شئت.

القيود الشرعية على ممارسة حرية التعبير:

إن النصوص الشرعية وضعت قيوداً معقولة وحدوداً أخلاقية لممارسة الحريات كلها، بما فيها حرية التعبير عن الرأي، وتتلخص هذه الحدود والقيود في العناوين التالية:

١ - لا يسمح أحد من الناس في حال من الأحوال أن يسب الله ورسوله ﷺ وأن ينسب إلى دين الله ما ليس منه. فإن الحفاظ على الدين والدفاع عن تعاليم الإسلام من مقاصد الشارع الأساسية والأولية. والشريعة الإسلامية تأمر أتباعها بأن يعتبروا قول الحق عند حاجة الناس إليه واجباً دينياً، وأن يقوم به كل من عنده علم بالحق، ويجب للحفاظ على أصالة تعاليم الإسلام وعلى نقاء مصادره وعلى تواصل معارفه أن تتخذ دولة الإسلام كل ما في وسعها من تدابير وترتيبات من نشر التعليم الإسلامي الصحيح وضبط عملية التعليم الصحيح، وأن تضمن أن تتوفر لعامة الناس وسائل وتسهيلات الاطلاع على حكم الشريعة كلما سئحت لهم الحاجة إلى ذلك، فقال الفقهاء أنه يجب على الدولة الإسلامية أن تعين عدداً كافياً من المفتين بحيث يوجد في كل مسافة عدوى مفتٍ يرجع إليه الناس^(١).

ولكن لا يجوز التعبير عن آراء شخصية غير مستندة إلى نص أو إجماع أو قياس صحيح راجع إلى نصوص الشريعة، ويجب على الدولة أن تضع الحجر على المفتي الماجن ولا يسمح له بالفساد أو إشاعة شبهات واهية عن الإسلام في دار الإسلام ومحاولة

(١) انظر مغني المحتاج، للخطيب الشربيني، دار المعرفة، بيروت ٢٠٠٤ - المجلد الرابع، ص ٤٩٩.

افتتان الناس عن دينهم تحت لواء حرية التعبير^(١). فهذا كله يعتبر فساداً في الأرض ونوعاً من الزندقة، وقال الفقهاء إن الزنديق له حكم المرتد بل أشد منه.

٢ - إن مبدأ كرامة الإنسان من أهم مبادئ الإسلام، فلا تسمح الشريعة الإسلامية بالنيل من كرامة البشر باسم الحرية، وذلك لأن مبدأ كرامة بني آدم الذي نادى به القرآن الكريم^(٢) هو أساس كل الحقوق والحريات. فلا كرامة بدون حق الحياة ولا حياة بدون الحرية، ولا حرية بدون المساواة، ولا مساواة بدون التساوي في الحقوق.

فالحرية صنو المساواة، ومبدأ كرامة الإنسان منبع الحقوق كلها ومنهلها، وهو مصدر جميع الحريات ومنطلقها. والحفاظ على كرامة الإنسان وعرضه ونفسه ودمه من مقاصد الشارع. وجاءت أحكام كثيرة في الشريعة تحقيقاً لهذا المقصد. فالشريعة الإسلامية تعترف بحرمة دماء الناس وأعراضهم كحرمة أقدس أيام السنة وحرمة أقدس بقاع الأرض، فقال النبي ﷺ في خطبة حجة الوداع: «ألا إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا»^(٣).

فحرمة أعراض الناس شرط لازم لممارسة حرية التعبير. وجاءت الشريعة الإسلامية بمجموعة من الأحكام في مجالات مختلفة للحفاظ على حرمة أعراض الناس وكرامتهم. ولا تنحصر هذه الأحكام في باب أو بايين من أبواب الفقه الإسلامي. فما من باب

(١) راجع للبيسط في ما كتبه الفقهاء في الحجر على المفتي الماجن كتاب المبسوط للسرخسي ١٥٧/٢٤، شرح مجلة الأحكام العدلية: درر الحكام لعلي حيدر: ٦٠٣/٢، بدائع الصنائع للكاساني: ١٧٢/٢. رد المحتار، لابن عابدين: المجلد السادس: ١٤٧، الفتاوى الهندية: المجلد الخامس: ٥٤.

(٢) سورة الإسراء: ٧٠، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾.

(٣) ذكر هذه الخطبة مع الآخرين ابن هشام، السيرة النبوية، طبع دار المعرفة، بيروت ٢٠٠٦، المجلد الثاني، ص ٥٠٩.

إلا ويحتوي على الأحكام التي تهدف إلى الحفاظ على الأعراض والحرمان^(١).

٣ - لا يسمح لأحد أن يقوم بإشاعة الفاحشة في المجتمع الإسلامي باسم حرية التعبير، والذين يحبون أن يقوموا بإشاعة الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة^(٢). فليست إشاعة الفاحشة معصية دينية فحسب أو خطيئة أخلاقية فقط، بل هي جريمة قانونية يعاقب عليها مرتكبها بعقوبة تكون نكالا للآخرين.

٤ - لا يسمح لأحد أن يتتبع عورات الناس باسم حرية الصحافة وحرية التعبير، فإن الشارع الحكيم منع من ذلك وقال لا تؤذوا المسلمين ولا تعيروهم ولا تتبعوا عوراتهم. فإن من تتبع عورة أخيه المسلم تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته يفضحه ولو في فعر بيته^(٣).

٥ - لا يجوز لأحد باسم حرية الاعتقاد وحرية التعبير أن يسيء إلى مشاعر الآخرين بالسب أو الشتم أو السخرية من الآخرين، فسياب المسلم فسوق وقتاله كفر^(٤)، وحرمة ماله كحرمة دمه. ويجب على أولياء أمور المسلمين أن يتخذوا ما في وسعهم من ترتيبات لمنع انتشار الفسوق في حدود دولة الإسلام. ومن أسوأ أنواع المساس بمشاعر الآخرين ارتكاب السب والشتم وتوجيه التهم إلى الشخصيات المحترمة والمقدسة عند الناس. إن شريعة الله نهت المسلمين أن يسبوا الآلهة التي يعبدها المشركون من دون الله^(٥).

(١) سورة البقرة: ١٩٤، قوله تعالى: ﴿وَاللَّزِيذِ يَمَاسِ﴾.

(٢) سورة النور: ١٩، قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ...﴾ الآية.

(٣) ذكره السيوطي في الدر المنثور، انظر موسوعة أصول الفكر الإسلامي للدكتور خديجة النبراوي، طبع دار السلام، القاهرة، المجلد الأول ص ٣٨٨.

(٤) رواه البخاري ومسلم في كتاب الإيمان، والترمذي والنسائي.

(٥) سورة الأنعام: ١٠٨.

٦ - لا تسمح الشريعة الإسلامية بزعزعة قواعد النظام في الإسلام وأمن الدولة ووحدة الأمة والتضامن الفكري بين أعضاء الأمة، لأن كل محاولة تسيء إلى التضامن الفكري والحضاري بين أعضاء الأمة تسيء إلى وحدة الأمة، والضعف في وحدة الأمة والانحلال في تضامنها يؤثر تأثيراً سلبياً في أمن الدولة. فلا يجوز لأحد أن يقول شيئاً ينشئ فتنة بين المسلمين أو يدعو إلى عصبية جاهلية. وكل ما يضعف كيان الأمة ويزعزع وحدتها يعتبر إساءة إلى النظام والمس بأمن الدولة. وكل ذلك يؤدي إلى الفوضى الفكرية والانحلال الخلقي والاجتماعي. وحرية التعبير لا تعني في حال من الأحوال أن تتحول إلى حرية الفوضى والانحلال وتوجيه التهم والسب والشتم والإساءة إلى النظام والمس بالأمن والسلام وأن يتعرض أحد باسم الحرية للأعراض والدماء.

٧ - إن من مقاصد الشريعة الحفاظ على العقل. وجاءت الشريعة الإسلامية بكثير من الأحكام تهدف إلى الحفاظ على العقل الذي هو مناط التكليف الشرعي كله. وحرم الشارع الحكيم كل شيء يؤثر في العقل تأثيراً سلبياً. منها منع الخمر والمخدرات، ومنها منع الجبت والطاغوت والسحر وكل ما أثر في العقل البشري وأخل بالملكة الفكرية. فلا يجوز نشر الخرافات والسفاهات والضلال والكفر والطاغوت باسم حرية التعبير. فحرية التعبير لا تعني الهذيان، لأن الهذيان يؤدي إلى الفرية والفرية تستوجب عقوبة الحد. قال سيدنا علي بن أبي طالب في شارب الخمر: «نرى أنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى وإذا هذى، افتري، وعلى المفتري ثمانون جلدة»^(١). هذا القياس العلوي يدل على أن كل شيء يؤدي إلى الفرية والهذيان يجب أن يمنع ويعاقب عليه في الدولة الإسلامية.

ثم، كما سبقت الإشارة إليه، أن قول الحق والتعبير عن الرأي

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الأشربة، (المجلد الثامن، ص ٣٢٠).

السديد من الواجبات الشرعية الهامة التي أمرت بها الشريعة الإسلامية. فالأمر بالمعروف لا تنحصر مسؤولياته وواجباته في شؤون الدولة ومؤسسات القضاء، بل له مستويات. فيجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على كل فرد من أفراد المسلمين رجالاً ونساء، شيوخاً وشباباً، كل حسب مؤهلاته وسعة نفوذه. وهذا الواجب على المستوى الفردي أشار إليه قوله تعالى ناقلاً نصيحة لقمان لابنه وهو يعظه: ﴿يَبْنَؤُ أَقْرِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ﴾^(١). فكما أن الصلاة فريضة على كل مسلم عاقل بالغ ومسؤوليته فردية فكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعليه أن يصبر على ما أصابه خلال أداء هذه الفريضة.

ثم تأتي مرحلة المجتمع كله وجماعة المسلمين بأسرها، وهذه المرحلة هي أشارت إليها نصوص كثيرة من الكتاب والسنة وهو ما ثبت من الدين بالضرورة، فإن النصوص تضافت والأحاديث تواترت بهذا المعنى.

ومن هذا الباب القيام بواجب التواصي بالحق والتواصي بالصبر، الواجب الذي نزلت به سورة العصر وهي من السور المكية، وهذه دلالة واضحة وصريحة على أن التواصي بالحق والصبر فريضة محكمة على أهل الإيمان ولا تحتاج في القيام بها إلى وجود دولة أو مؤسسة سياسية، ولا يمكن التواصي بالحق والتواصي بالصبر - وهما فريضتان جماعيتان ومسؤوليتان اجتماعيتان، كما تدل عليه صيغة التواصي التي هي من باب التفاعل - إلا بممارسة حرية التعبير وحرية كلمة الحق.

من المعلوم أن الشريعة الإسلامية أمرت المسلمين بالنصيحة لكل واحد. ومن أهم أنواع النصيحة النصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم، كما ورد في الحديث المعروف^(٢)، وهذه النصيحة هي التي أشار إليها

(١) سورة لقمان: ١٧.

(٢) رواه البخاري في كتاب الإيمان ومسلم في كتاب الإيمان، وروى بمعناه ابن ماجه والدارمي وأحمد.

الخلفاء الراشدون عندما طلبوا من المسلمين أن يسددوهم ويقوموهم كلما زاغوا عن الطريق. ولا شك أن القيام بهذا الواجب يتطلب وجود بيئة تسودها الحرية ومشاعر النصيحة وعواطف الإخاء. ولا يمكن نصيحة أولياء الأمور وأصحاب النفوذ في بيئة استبدادية يسودها الخوف والعدوان. فإن الجو المثالي في الدولة الإسلامية هو الذي تتجلى فيه روح من الإخاء والرحمة والحب والإخلاص بين أئمة المسلمين وعامتهم. فروى سيدنا عوف بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليكم وتصلون عليهم وأشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم والذين يلعنوكم وتلعنوهم»^(١).

ولا يمكن تحقيق هذا الهدف وإيجاد هذا الجو إلا بوجود علماء مخلصين وأئمة عادلين يساعدون الأمة في اتباع حكم الشريعة، وبسبب أهمية هذه الشروط الثلاثة كان النبي ﷺ يهتم بها اهتماما خاصا. فيقول سيدنا عوف بن مالك: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إني أخاف على أمتي من أعمال ثلاثة» قالوا: وما هي يا رسول الله؟ قال:

- «زلة عالم.

- حكم جائر.

- وهوى متبع».

هذا هو الجو الذي كان سائدا في قرون السلف الصالح. فالصحابا كانوا يتواصون بينهم بالحق والصبر، وكانوا يأمرن بالمعروف وينهون عن المنكر، وكان أحدهم لا يجامل أحدا في الحق، وكانوا لا يخافون في الله لومة لائم، وكان دأبهم حرية القول وكلمة الحق، وكان النبي ﷺ رباهم على ذلك، فكانوا يختلفون معه في أمور سمحت الشريعة الإسلامية فيها أن يكون للرأي مجالا. فهذا الصحابي الجليل حباب بن المنذر يسأل النبي ﷺ قبل غزوة بدر عن قراره في اختيار مكان مناسب

(١) رواه مسلم في كتاب الإمارة: باب خيار الأئمة وشرارهم.

للمعسكر الإسلامي ويقول: هل هذا وحي أوحى الله إليك أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ فقال النبي ﷺ: «بل هو الرأي والحرب والمكيدة». فأبدي حباب بن المنذر عن رأيه في موقع المعسكر والذي وافقه عليه النبي ﷺ^(١). وهذا الصحابي الجليل عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما سمع أن النبي ﷺ أمر أبا هريرة أن يبشر من رآه من المسلمين بالجنة، فضرب في صدره ومنعه من ذلك وقال للنبي ﷺ: إني أخشى أن يتكلموا. فوافقه النبي ﷺ على رأيه وقال: «فلا إذا»^(٢).

ولم تكن هذه الروح وهذه الحرية محدودة بين كبار الصحابة وقادة المهاجرين والأنصار، بل تحلى بها جميع أعضاء المجتمع عبيدا وإماء، صغاراً وكباراً، فقيراً وغنياً. فهذه بريرة ترفض البقاء مع زوجها المغيث بعد أن عتقت من الرق، فلما كلمها النبي ﷺ في شأن مغيث، قالت: هل هذا أمر أم مشورة؟ فقال النبي ﷺ «لا بل مشورة». فلم تقبل مشورة النبي ﷺ وأصرت على قرارها السابق. لا شك أن هذه القضية كانت قضية شخصية وفردية لبعض آحاد المسلمين، ولكنها تدل على الجو السائد والبيئة القائمة، بيئة تمتاز بحرية الاختلاف والتنازع، جو تسوده حرية النقد وحرية التعبير.

وهذه الحرية - حرية التعبير والنقد - هي التي مكنت أئمة الحديث وقادة الجرح والتعديل من نخل الرواة نخلاً وتمييز الثقات من الضعفاء والفرق بين المقبولين والمرفوضين. وقد بلغ مستوى الحرية والشعور بالمسؤولية نحو الحق والصدق أن أحدهم لم يتردد من جرح أبيه والآخر من جرح أخيه.

وقيل أن نختم هذا الحديث ينبغي أن نشير إلى أن حرية التعبير عن الرأي لها صلة قوية عميقة بالعلم والمعرفة. فلا رأي إلا ما صدر عن علم وحكمة. فلا يسمح في دولة الإسلام ومجتمعه أن يعبر أحد عن

(١) ابن هشام: السيرة النبوية، طبع دار المعرفة بيروت ٢٠٠٦ ص ٥٤٨.

(٢) رواه البخاري في كتاب الإيمان، ومسلم في كتاب الإيمان، وهناك أحاديث في هذا المعنى رواها الأئمة المحدثون أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه وغيرهم.

رأي لا يستند إلى علم وحكمة. فكل رأي يؤدي إلى كفر وإلحاد وشرك أو يستند إلى جبت وطاقوت فنشره ليس من باب ممارسة الحرية، بل من باب نشر الفساد والإخلال بالنظام والإساءة إلى المثل والقيم. فكما لا تسمح الحكومات المعاصرة بنشر أدوية ضارة في المجتمع وبيع مخدرات تسيء إلى صحة الناس ونشر آراء إرهابية تخل بالنظام والأمن، فكذلك لا تسمح الدولة الإسلامية بنشر آراء إلحادية وبنشر زندقة تضر بمجتمع الإسلام، بل ضرره على المجتمع الإسلامي أكثر من ضرر المخدرات والأدوية الضارة والآراء الإرهابية على المجتمعات الغربية.

هذه هي بعض الحدود والقيود التي تضعها الشريعة الإسلامية على حرية التعبير، وهي تنطبق على حرية النشر والصحافة. فالمسلمون كلهم مأمورون بالقول الحسن والكلمة الطيبة والجدال بالتي هي أحسن والإعراض عن اللغو. وينبغي أن نذكر أن الرأي في الشريعة الإسلامية أمانة والمستشار مؤتمن. والرأي الصحيح ينبغي أن ينطلق من العلم والإخلاص والنصيحة ويراعى في ذلك مبدأ الذريعة والحكمة والموعظة الحسنة.



حرية التعبير عن الرأي الضوابط والأحكام

إعداد

أ.د. وهبة مصطفى الزحيلي
الأستاذ بكلية الشريعة - جامعة دمشق
عضو المجامع الفقهية الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،

فإن رسالات الأنبياء والمرسلين عليهم والصلاة والسلام جاءت من أجل أمرين أساسيين هما: الإقرار بوجود الله ووحدانيته، وتحرير الإنسان من كل أشكال الاستعباد، وإطلاق حريته من كل قيد إلا قيد الالتزام بأصول الإيمان وبالنظام الإنساني العام والآداب والقيم العليا، أي الحفاظ على كرامة الإنسان ومنع أي مساس بها، وضمان تفاعله في مجتمع قائم على التعاون والمساواة والعدل.

وتعد حرية التعبير في الإسلام أوسع الحريات، وأكثرها عصمة وحرمة، وضمانة وواقعية، لأن التشريع الإسلامي يجعل نظام الحكم شركة أساسية بين الحاكم والمحكوم، وإنما وجد الحاكم لتحقيق مصالح المجتمع في ضوء شريعة العدل، والمحكومون يحققون قاعدة الحكم الصالح، فيتم التلاقي والتلاقح بين الجناحين، ويتمكن الناس من التعبير عن آرائهم في بناء دولتهم، وإبداء آرائهم في سياسة الدولة، وهو حق مقرر لهم وواجب مفروض عليهم.

لذا كان ضرورياً إدراك قيمة هذا الحق في التعبير والنصح والتوجيه، لبناء مجتمع قوي عزيز فاضل، وترسيخ جذور دولة وأمة قويتين لهما مكانة متميزة بين الأمم والشعوب. وذلك لا يتوافر في ظل الاستبداد السياسي، ولا ينمو إلا في مظلة الأمن والحوار وتبادل الآراء فيما يحقق الاستقرار والهيبة والتقدم.

وحرية التعبير وإن كانت ملازمة لحق الإنسان في الحياة، فإن الحرية بالمعنى الواسع أحد مقاصد الشريعة التي أضافها العلامة ابن

عاشور إلى مقاصد الدين أو الكليات الخمس الضرورية، معتبراً أن الحرية مبنية على مقصد المساواة التي يلزم منها استواء أفراد الأمة في تصرفهم بأنفسهم^(١).

والحرية في مفهوم الإسلام حرية مسؤولة ومنظمة، لا تهمل ولا تنزع من أحد، ويعد الاعتداء على الحرية نوعاً من أنواع الظلم، وكل ما يحدث في العالم من مظالم ناشئ عن العدوان على حرية الناس وما يتبعه من حروب وكوارث، فيكون الإسلام قد جمع بين مقصدين: نشر الحرية، وحفظ نظام العالم^(٢).

وهذا يقتضي ضرورة العناية ببحث حرية التعبير، والتركيز على تحليل مفهومها وأفاقها وضوابطها وضماناتها وآثارها في المحاور الآتية:

المحور الأول: حق حرية التعبير عن الرأي بين القوانين الوضعية والديانات السماوية، في بيان التعريف والأنواع والأساليب المعبرة عن الرأي، ومجال إبداء الرأي، وتحديد صاحب الحق في ذلك، والأهداف أو المقاصد، وإثبات الحق للمعتدى عليه في المطالبة بالتعويض إذا كان هناك مساس بالحقوق المادية أو المعنوية المتعلقة بالكرامة الإنسانية.

المحور الثاني: الآثار المترتبة على إتاحة حرية التعبير عن الرأي ومنعها، في مختلف وسائل الإعلام.

المحور الثالث: ضوابط حرية التعبير عن الرأي في الإسلام، لجعلها حرية مسؤولة، تساعد في تحقيق خير المجتمع واستقراره وتقديمه.

المحور الرابع: ضمانات حرية الرأي عن طريق المقارنة بين تلك الضمانات في الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية.



(١) مقاصد الشريعة الإسلامية. محمد الطاهر ابن عاشور: ٣/٣٧٢.

(٢) مقاصد الشريعة الإسلامية. محمد الطاهر ابن عاشور: ٣/٣٧٤.

المحور الأول

تعريف حق حرية التعبير ديناً وقانوناً، وبيان صور هذه الحرية أو أنواعها، وأساليب التعبير عنها، ومجال ممارستها، وبيان صاحب الحق فيها، وأهدافها، وإثبات حق المعتدى عليه فيها في المطالبة بالتعويض

الحرية الفردية قسماً:

(١) الحريات ذات المضمون المادي: وهي أربعة أنواع: الحرية الشخصية، وحرية التملك، وحرية المسكن وحرمة، وحرية العمل والتجارة والصناعة.

(٢) الحرية ذات المضمون المعنوي: وهي أربعة أنواع أيضاً: الحرية الدينية، وحرية الرأي والاجتماع والصحافة وتكوين الجمعيات، وحرية التعلم والتعليم، وحرية تقديم العرائض^(١).

ويرى الدكتور مصطفى زيد فهمي أن الحقوق والحريات تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

(١) الحرية الشخصية: وتشمل حق الأمن، وحرية المسكن، وحرية التنقل، وسرية المراسلات، واحترام السلامة الذهنية للإنسان.

(٢) الحرية السياسية: وتشمل حرية الرأي، وحرية العقيدة، وحرية مزاوله الشعائر الدينية، وحرية الاجتماع، وحرية الصحافة، ومن أجل مظاهرها العملية: ممارسة حق الانتخاب والترشيح لعضوية المجالس

(١) موجز القانون الدستوري. أ.د. عثمان خليل، أ.د. سليمان الطماوي: ص ٣٦٧ -

النيابية ورياسة الدولة ورقابة أعمال الحكومة ومشاركتها في القضايا العامة.

(٣) الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية^(١).

وهذا التقسيم هو الشائع في عصرنا:

وعرّفت المادة الرابعة من إعلان حقوق الإنسان الفرنسي الصادر سنة ١٩٧٩م الحرية بأنها: قدرة الإنسان على إتيان كل عمل لا يضر بالآخرين^(٢).

وفي الاصطلاح الشرعي: هي ما يميز الإنسان عن غيره، ويتمكن بها من ممارسة أفعاله وأقواله وتصرفاته، بإرادة واختيار، من غير قسر ولا إكراه، ولكن ضمن حدود معينة^(٣).

وهذا يعني شيئين: هما أن الحرية ليست مطلقة، بل مقيدة بعدم إضرار الشخص بغيره.

والثاني: أن الحرية عامة تنتظم كل الأفراد، دون تفریق أو تمييز علني.

ويضاف أمر ثالث وهو أن للحرية في الشريعة الإسلامية معنى اجتماعياً، قيدها الشريعة بقيدتين:

الأول: قيد داخلي ينبعث من صميم النفس، يقيد حرية الإنسان في اتباع الأهواء والشهوات وهو الإيمان والحياء، لقوله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة، فأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»^(٤). وحديث آخر: «لكل

(١) الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة. د. كريم كشاكش: ص ٥٨ - ٦٠.

(٢) الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة. د. كريم كشاكش: ص ٢٥ - ٢٩.

(٣) حق الحرية في العالم. أ.د. وهبة الزحيلي: ص ٣٩.

(٤) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

دين خلق، وخلق الإسلام: الحياء»^(١).

الثاني: قيد خارجي عن النفس ينظمه القانون، والباعث عليه: وذلك بسبب ضعف القيود النفسية الداخلية، وهو في الواقع حماية للحرية، لا تقييد لها.

وما أجمل ما ذكره الإمام السخاوي من خمسة قيود على الحرية بقوله: «الإسلام أعطى الإنسان الحرية وقيدها بالفضيلة حتى لا ينحرف، وبالعدل حتى لا يجور، وبالحق حتى لا ينزلق مع الهوى، وبالخير والإيثار حتى لا تستبد به الأنانية، وبالبعد عن الضرر حتى لا تستشري فيه غرائز البشر»^(٢).

نسبية الحرية: وأما كون الحرية نسبية غير مطلقة في الزمان والمكان، وفي القوانين الوضعية، والديموقراطية الغربية، والديموقراطية الإسلامية، فهي بحسب الظروف الاجتماعية، لأن إطلاق الحرية يقضي على حقوق وحرريات الآخرين، وهذا ما حددته السنة النبوية في بيان أصل التضامن الاجتماعي في الحد من استعمال الحرية حين تضر بالآخرين في الحديث الصحيح «مثل القائم في حدود الله^(٣) والواقع فيها كمثل قوم استهموا»^(٤) على سفينة، فصار بعضهم أعلاها، وبعضهم أسفلها، وكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء، مروا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً، ولم نؤذ من فوقنا، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً»^(٥).

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ، عن زيد بن طلحة بن ركانة مرفوعاً. تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك: ٩٨/١.

(٢) الإمام السخاوي. د. سيد محمد الساداتي: ص ٢٢.

(٣) أي القائم في دفعها وإزالتها. والحدود: ما نهى الله عنه.

(٤) استهموا: اقرعوا.

(٥) أخرجه البخاري عن النعمان بن بشير رضي الله عنه.

تعريف حرية الرأي والتعبير وصورها:

حرية التعبير عن الرأي: هي أن يستطيع كل إنسان التعبير عن آرائه وأفكاره للناس، سواء كان ذلك بشخصه أو برسائله، أم بوسائل النشر المختلفة، أم بواسطة الروايات التمثيلية أم الأفلام السينمائية ونحوها.

أي إن وسائل التعبير عن الرأي تكون إما بالقول أو الكتابة الشاملة للرسائل وطرق النشر في الصحف والمجلات والإعلانات، والإذاعة المسموعة أو المرئية، أو بكتابة الرواية أو المشاركة في عرض الأفلام السينمائية أو المسرحيات ونحو ذلك.

وصور هذه الحرية أو أنواعها، هي ما يأتي، علماً بأنها تعبر عن حقوق الإنسان^(١).

(١) حرية الاجتماع: وهي قدرة كل شخص على التجمع بين فريق من الناس ليعبروا عن آرائهم تعبيراً، قد تصحبه مناقشة أو جدال أو تبادل رأي، ثم إصدار شكوى أو توصية أو اتخاذ قرار يرفع للجهات المعنية.

(٢) حرية الصحافة: هي القدرة على النقد البناء، والتعبير الحر عن الرأي، من غير مجاملة ولا رقابة إلا لضرورة وقاية النظام الاجتماعي، وقد اعترفت بها الدساتير المختلفة في حدود القانون.

(٣) حرية تكوين الجمعيات: هي إمكان تأليف الجمعيات والأحزاب، بحسب مبادئ الديمقراطية والجمهورية، لأغراض سلمية، وبوسائل مسالمة.

(٤) حرية التعليم والتعلم: هي تمكّن الإنسان من تلقي العلم عنم يشاء، وتلقين غيره معلوماته كيفما يشاء، وهذا في الحقيقة مظهر لحرية الرأي وتبادل الأفكار. وهي لا تؤتي ثمرتها إلا إذا كفلناها للمدرسين

(١) حق الحرية في العالم. أ.د. وهبة الزحيلي: ص ٧٣، ٧٤.

والمعلمين، ليعبروا عن آرائهم تعبيراً علمياً نزيهاً.

(٥) حق تقديم العرائض: هو حق الإنسان في أن يتقدم بشكاته ومطالبه وملاحظاته إلى السلطات العامة. يقصد بذلك إما الشكوى من عمل جائر لحق الإنسان وتعويض ما أصابه من ضرر بسببه، وقد يكون له صفة سياسية، لا يقصد به تحقيق مصلحة شخصية كالحقوق الفردية، وإنما يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة.

والغاية الأساسية من العرائض: إظهار الشعور إزاء الأعمال العامة لإصدار عمل تشريعي وتنفيذي عام، وليس استصدار قرار خاص، كحالة طلب إزالة الظلم.

ومن أجلى مظاهر إبداء الرأي: ممارسة حق الانتخاب والترشيح لعضوية المجالس النيابية ورئاسة الدولة وغيرها.

واقع الحرية أو أزمتها:

الحریات بالنظر للواقع ثلاثة أنواع^(١):

(١) الحرية المطلقة: وهي الحرية المرادفة للفوضى.

(٢) الحرية الوهمية: وهي التي يظن الإنسان أنه حر وليس بحر.

(٣) الحرية المقيدة: وهي أن يكون الإنسان حراً في قوله، حراً في فكره، حراً في عمله، بشرط أن لا يجرح إحساس أحد، أو يمس شعوره، بل يحترم حقوق الغير، ويقدها، ويحافظ على الآداب العامة، ويضحى كثيراً من أموره، إذا كانت تجرح إحساس مواطنيه.

والخلاصة: أن الإنسان يتقيد بشريعة العقل، فيسعى في نفع غيره، لا مداجاة ولا محابة، بل لأنه (مدني بالطبع) ليس باستطاعته أن يعيش منفرداً.

(١) السيد حسن الرزق في «مجلة الإنسانية» في عهد السلطان عبد الحميد، العدد الخامس: ص ١٥٧.

الحرية المقيدة إذن: هي حرية القول والفكر والعمل، وهي حرية مشروطة بالسقف الأخلاقي العام (الآداب العمومية).

أو لنقل: إن ثمة علاقة وطيدة بين الحرية والمسؤولية، والحرية الحقيقية: هي الحرية المقيدة، وهي مقيدة، لأنها مشروطة بالآخر، وبالمسؤولية تجاهه، أما المعنيان الآخران فيدخلان في الأوهام والأخيلة.

والحرية في الأنظمة الغربية مرت بأزمات عديدة لأسباب مختلفة وهي: أزمة الحياة الخاصة، وأسباب سياسية، وأسباب اجتماعية، وأسباب اقتصادية، وأسباب فنية.

ويلاحظ أن حرية الرأي في الديمقراطيات الغربية، وبخاصة في الولايات المتحدة لم تكفل حريات الرأي، وأصبحت هذه الحرية أكثر الحريات تعرضاً للتضييق.

وحرية الرأي لا مكان بداهاة لها في النظام الشيوعي، وحرية الاجتماع وحرية الصحافة تخضعان لرقابة الدولة^(١).

وأما في العهود الإسلامية فكانت حرية الرأي والتعبير والنقد واضحة المعالم في العهد الراشدي وعهد الخليفة عمر بن عبد العزيز، فقد عارض جماعة أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - في جمع القرآن وفي حروب الردة، وعارض آخرون عمر - رضي الله عنه - في قسمة الأراضي المفتوحة في العراق، ومنهم امرأة حيث قاطعت امرأة عمر - رضي الله عنه - على المنبر حين أراد تحديد مهر النساء، والقصة هي: خطب عمر - رضي الله عنه - فقال: «ألا تغالوا في صدقات النساء، فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله، لكان أولاكم بها رسول الله ﷺ: ما أصدق قط امرأة من نسائه ولا بناته فوق اثنتي عشرة أوقية»، فقامت إليه امرأة، فقالت: يا عمر، يعطينا الله وتحرمنا؟ أليس الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَأَتَيْنَهُنَّ إِقْنَطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُنَّ شَيْئًا﴾ [النساء: ٢٠] فقال عمر: «أصابت امرأة وأخطأ عمر»، وفي

(١) حق الحرية في العالم. أ.د. وهبة الزحيلي: ص ٤٣ - ٤٥.

رواية فاطرق عمر ثم قال: «كل الناس أفته منك يا عمر»، وفي رواية أخرى: «امرأة أصابت ورجل أخطأ، وترك الإنكار»^(١).

وكان عثمان - رضي الله عنه - لا يرى رد اليمين (اليمين المردودة) ويقضي بالنكول، وعارضه أكثر الصحابة.

وقال عبدة السلماني لعلي - رضي الله عنه - في بيع أمهات الأولاد^(٢): رأيك مع الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك، بعد أن قال علي: اتفق رأيي ورأي أبي بكر وعمر على أن لا يبعن، وقد رأيت الآن يبعهن، وعارض الخوارج علياً في قبول التحكيم مع معاوية في صفين وكان كل خليفة راشد يقول: «أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم»، وهذا ما قاله أولاً الخليفة أبو بكر، ومن أبرز مواقف الخلفاء الراشدين ما قاله عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - للناس: «من رأى منكم في أعوجاجاً فليقومه» فقام رجل من المسلمين فقال: والله لو رأينا فيك أعوجاجاً لقومناه بسيفنا، فلامه بعض الحاضرين، فقال عمر: «لا خير فيكم إن لم تقولوها، ولا خير فينا إن لم نقبلها».

وأما في العهود المتتابعة بعد عهد الراشدين في العهد الأموي والعباسي والعثماني، فكان الخلفاء يجدون معارضة شديدة من فئة من الناس، لكنهم كما هو معروف كانوا أشداء على هؤلاء المخالفين حتى القتل أحياناً.

والحاصل أن حرية التعبير في الإسلام حق وواجب، وضرورة في الحياة العامة، وأنموذج متميز للمجتمع الفاضل، وتوفيق بين الدين والعقل، وإعلاء لكلمة الحق، وأساس للحياة السياسية والعقدية، وكان ذلك واضحاً في بيعة العقبة الأولى مع الأنصار، حيث جاء في حديث

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٩٩/٥؛ سيرة عمر بن الخطاب للشيخ علي الطنطاوي وأخيه ناجي.

(٢) وهن اللواتي حملن من سيدهن أو ولدن، فيتحررن بعد وفاة السيد، ولا يجوز بيعهن.

عبادة بن الصامت: «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة ... وعلى أن نقول الحق لا نخاف في الله لومة لائم»^(١).

الأمور التي يجوز إبداء الرأي فيها:

كل ما ورد فيه النص القطعي (اليقيني) من أصول العقيدة والإيمان (أركان الإيمان) والأحكام القطعية المعلومة من الدين بالضرورة (أي بالبداهة)^(٢) وهي الثابتة يقيناً بالقرآن الكريم والسنة النبوية المتواترة، أو إجماع العلماء لا يجوز إبداء الرأي فيها، فلا تقبل التبديل ولا التغيير، ولا النسخ.

مثل العبادات المفروضة من صلاة وصيام وحج وزكاة (أركان الإسلام)، وأحكام المعاملات المعتمدة على الرضا، لكنها محرمة بنص قطعي، لقيامها على مبدأ أساسي وهو تحريم أكل أموال الناس بالباطل، وقواعد الميراث، وحقوق المرأة المقررة صراحة من مهر ونفقة وعدة، وجرائم الحدود والضمان، وعدم مؤاخذه بريء بذنب غيره، والتعويض عن الضرر، وحرمة المحارم المتعلقة بالأسرة الصغيرة، وحرمة الدماء والأموال والأعراض، وعقوبات القصاص والزنا والسرقة والحراية وتناول المسكرات، وأحكام الأسرة من زواج وطلاق، وحرمة المطاعم الضارة كالهيئة والدم ولحم الخنزير والمذبوح لغير الله، والمنخنقة والموقوذة (المضروبة) والمتردية (الساقطة من مكان عال) والنطيحة، ومأكول السباع، والمذبوح على نصب أو تماثيل الأصنام، والقمار، وتحريم الحمر الأهلية ولحوم كل ذي ناب من السباع (الوحوش الضارية) وكل ما لم يذكر اسم الله عليه.

ومنه النظام الأخلاقي الإسلامي، ونظام الدولة، وأسس علاقة الدولة الإسلامية بغيرها في داخل الدولة وخارجها.

هذه الأحكام العشرة ليست مجال إبداء الرأي فيها.

(١) أخرجه الإمام أحمد. مجمع الزوائد: ٢٢٦/٥.

(٢) وهي الأحكام التي لا تحتاج إلى نظر ولا إلى برهان، وإنما عرفت بالتواتر.

أما الأحكام الظنية: وهي التي ثبتت بطريق ظني الثبوت أو ظني الدلالة، فهي محل الاجتهاد والرأي، كسن الحضانة، وسن البلوغ، وحدود الأهلية (أهلية الأداء وأهلية الوجوب) وبيع الشيء قبل قبضه، وبيع الثمار والزروع قبل الصلاح أو النضج الأساسي، وبيع المعدوم، وبيع حمل الأنعام ونتاج النجاج، وبيع الغرر أو المجهول (الأشياء الاحتمالية أو غير المعلومة) وعسب ماء الفحل، وكل القضايا المالية والإدارية والتنظيمية^(١).

مجال حرية التعبير عن الرأي:

تبين مما سبق أن مجال حرية الرأي شيان^(٢):

الأول: الأمور الدينية الاجتهادية: أي ورد فيها نص ظني الثبوت أو ظني الدلالة إذا كان الناظر ذا أهلية في الاجتهاد والبحث لاستنباط الحكم الشرعي المقيس على المنصوص عليه في القرآن أو السنة، بحسب ما يراه من مصلحة من جنس المصالح التي ربط الشرع الحكم بها، أو درء المفسدة التي منعها الشرع، تطبيقاً لقواعد الشريعة أو مقاصدها العامة، لأن الخلفاء الراشدين كانوا يشجعون على الاجتهاد ويقبلونه فيما لم يرد به نص شرعي.

الثاني: الأمور الدنيوية العامة أو الخاصة السياسية منها والاجتماعية، توصلاً لإدراك ما هو حق أو صواب أو مصلحة. قال النبي ﷺ: «ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي، ثم يقدر على أن يغيروا، ثم لا يغيروا إلا يوشك أن يعمهم الله بعقاب»^(٣). وكان

(١) الأحكام الضرورية والقطعية في الإسلام (ما علم من الدين بالضرورة) للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي: ص ٣٠٨.

(٢) حقوق الإنسان.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه رقم: ٢٣٣٨، وفي معناه حديث آخر: «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده» من حديث أبي بكر.

النبي ﷺ يستشير الصحابة في مواقف عديدة في موقعة بدر الكبرى وأحد والخندق، ويأخذ بأرائهم^(١).

وسار الخلفاء الراشدون ومن بعدهم من الفقهاء على منهج تشجيع الاجتهاد والتدريب على حرية الرأي وقبول نصيحتهم، كما تقدم بيانه، والتزم الخلفاء والحكام من بعد ذلك هذا النهج، فأدى هذا إلى امتلاء المكتبة الإسلامية بذخائر الثقافة المختلفة في شتى العلوم والفنون، من فلسفة ومنطق وفقه وطب وهندسة وفلك وغير ذلك، مما كان أساساً لنهضة إنسانية شاملة^(٢).

من له الحق في إبداء الرأي والأهداف:

كل من كان عالماً متنوراً بعلوم الشريعة وغيرها له الحق في إبداء الرأي، لبيان مدى المنفعة والضرر، أو المصلحة والمفسدة، وبيان الحق من الباطل، وهو المجتهد أو المختص بعلم من العلوم السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والثقافية، لقوله تعالى: ﴿فَتَنَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

وذلك لأن العالم المتجرد عن الغايات والأهواء الخاصة أو المذهبية أو الطائفية، والذي يلمس من بيانه أو حواره الإخلاص، هو الذي يُرجى منه تحقيق الخير لأُمَّته أو مجتمعه، ودفع الشر وأوجه الانتكاس والانحراف والتورط في هزات أو مشكلات، ويكون سبباً لوقاية البلاد والأوطان من عاديات الزمان، لما عهدناه فيه من أمانة واطمئنان لقوله وفعله.

أما الخائن لأُمَّته، والكائد لها، والمنتظر تورطها في المشكلات، فهذا لا يؤتمن على خطاب أو قول أو نقد أو نصيح، مع سوء إضمار في القلب والباطن.

(١) قانون حقوق الإنسان. د. عبد الواحد الفار: ص ٣٠٤.

(٢) معالم الثقافة الإسلامية. د. عبد الكريم عثمان: ص ٨٣؛ الحريات العامة في الإسلام. د. غزوي: ص ٦٥، ٦٦.

وبكلمة موجزة: إن إبداء الرأي في مسألة علمية يتطلب أهلية معينة هي أهلية الاجتهاد: بأن يكون مكلفاً (بالغاً عاقلاً) عالماً بمدارك الأحكام الشرعية وغيرها، مطلعاً على مقاصد الشريعة العامة (حفظ الدين والنفس والعقل والنسب أو العرض والمال) أي مدركاً مصالح الناس بجلب النفع لهم ودفع الضرر عنهم^(١).

أما أصحاب الأهواء والنحل المذهبية المضادة للإسلام، والخارجة عن أصوله وأهدافه ومبادئه وأحكامه، فلا يقبل قولهم في قضايا إبداء الآراء والتعبير عن قضايا الأمة لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَتَبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١].

مطالبة المعتدى عليه بالتعويض:

إذا أدت ممارسة الحرية إلى إلحاق ضرر أو أذى ببعض الناس، جاز كما تقدم للمتضرر المطالبة بالتعويض العادل جزاء فعل الجاني، بحجة حرية الرأي، لأنه لا يصح ولا يُعقل أن تؤدي المخالفة في الرأي إلى إضرار الآخرين مادياً في أجسادهم وأموالهم، ومعنوياً في خدش كرامتهم والمساس باعتبارهم، لأن الحرية ينبغي أن تقتصر على إبداء الرأي والنقاش والحوار فيما تقتضيه المصلحة، من غير إكراه ولا إجبار، ولا قسر على قبول الرأي المخالف.

وهذا ما تقرره القوانين الوضعية النافذة في أغلب البلاد حيث يشمل التعويض الضرر المادي والأدبي معاً، ويتفق الفقه الإسلامي المعاصر مع هذا الاتجاه حيث يكون للقاضي صلاحية الحكم بتعويض الأضرار الواقعة فعلاً، سواء أكانت مادية أم أدبية، عملاً بعموم الحديث «لا ضرر ولا ضرار»^(٢)، وأخذاً بما قرره جماعة من الفقهاء من

(١) أصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي: ١٠٧٢/٢ - ١٠٧٩.

(٢) حديث حسن أخرجه أحمد وابن ماجه والدارقطني وغيرهم مستنداً، عن أبي سعيد الخدري وابن عباس، وكذا ابن ماجه عن عبادة بن الصامت، ورواه مالك في الموطأ مرسلًا، قال النووي: وله طرق يقوي بعضها بعضاً.

مشروعية الحكم بالتعزير المالي أو بالغرامات على بعض المخالفات^(١).
أما جمهور الفقهاء القدامى فاقترضوا على تعويض الأضرار المادية دون
المعنوية، ويكفي تقرير عقوبة جزائية كحد القذف والتعزير المفوض
تحديده لرأي القاضي^(٢).

(١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم: ص ٢٦٦ وما بعدها.
(٢) نظرية الضمان للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي: ص ٢٥، ٢٦، ٥٤، ٥٥، ١٠٠.

المحور الثاني

الآثار المترتبة على إتاحة حرمة التعبير عن الرأي ومنعها في مختلف وسائل الإعلام المقبولة لا الهابطة

يترتب على ممارسة حرية التعبير إيجابياً تحقيق مصالح أكبر بكثير من قمع بعض الحريات أو كلها ومصادرتها أو منعها، وذلك لأن فيه إعمالاً لمبدأ الشورى الذي هو من أصول خصائص الإسلام في الحكم لقوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ يَتْتَمِمْ﴾ [الشورى: ٣٨].

كما أن في إبداء الرأي تطبيقاً لقاعدة أخرى عامة في الإسلام وهي تقديم النصيحة في كل الأمور والقضايا الخاصة والعامة، لقوله ﷺ: «الدين النصيحة، قلنا: لمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(١). قال الخطابي: النصيحة: كلمة معناها حيازة الحظ للمنصوح له.

وحرية التعبير وتفعيلها تحقق أيضاً الطمأنينة والاستقرار، وإزالة الأحقاد والضغائن، وتقريب وجهات النظر، وكسب المخالف، وبيان أهمية وجود المتكلم وتقديره، والاستماع له، من غير إهمال ولا تعطيل لإمكاناته، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْخَسُوا النَّكَاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [الأعراف: ٨٥].

وحرية الرأي تؤدي إلى تنمية مختلف ألوان الحضارة والمدنية، والثقافة والعلوم والمعارف، والصناعات وأوجه التقدم والنهوض.

ثم إن إعمال حرية التعبير تساعد على الوصول إلى الحقيقة، لأن «بارقة الحقيقة تظهر عند مصادمة الآراء» كما يقول المثل التركي.

(١) أخرجه مسلم عن تميم بن أوس الداري رضي الله عنه.

والاستماع إلى نقد الآخرين يدل على قوة الحاكم وجرأته وقناعته
بُحسَن مسيرته ونهجه.

أما قمع حرية التعبير وغيرها من الحريات فيؤدي عادة إلى إشاعة
روح الاستبداد السياسي، وتآليب الخصوم، وانحيازهم ودفعهم إلى
التمرد والثورة، وإيقاع المجتمع في اضطراب وغلليان، وتحركات
مشبوهة، وانقسام وفرقة، وتخريب مضاد، مما يؤدي إلى مشكلات
كثيرة.

وإذا أحسن الحاكم توجيه الرأي العام لوجهة نظر معينة، سواء في
الصحف والمجلات والكتب المنشورة، أو في أخبار وندوات الإذاعتين
المسموعة والمرئية، أو في عقد الندوات والمؤتمرات الحرة، كان في
ذلك الخير والإحسان، وتجنب الوقوع في عصيان مدني، أو في اللجوء
لما يسمى اليوم بالإرهاب الذي هو أسوأ أنشطة المعارضين، ومن أهمها
التدمير والتخريب، والإضرار العام والخاص، وهز كيان الأمة
والمجتمع، مما قد يساعد على إطماع العدو الخارجي لا سيما في
عصرنا الحاضر بالتدخل في شؤون غيرهم.

ومن الظلم بمكان أن لا يمكن أصحاب الرأي المخلصين من إبداء
وجهات نظرهم في القضايا العامة، وتوضع أمامهم العقبات والعراقيل،
كما نشاهد اليوم.

كما أن الاستبداد السياسي يعصف في النهاية بالطغاة المستبدين،
ويؤلب عليهم الخصوم والأعداء.

وكل هذا إذا توافرت النيات الحسنة والإخلاص وحب الخير
والنقد البناء، وإشاعة روح التعاون والوثام، وإنهاء روح التذمر والتضجر
والخصام.

ولربما كان اللجوء إلى مصادرة حرية التعبير سبباً في الوقوع في
فتن كثيرة، وحروب مدمرة، وتفرق وفساد، بين كل الأمم والشعوب،
ومنها أمتنا الإسلامية في عهود التخلف والظلام، وهو مصادم لدعوة
القرآن الكريم إلى الوحدة والتفاهم، ومنع التنازع والتناحر والتحذير من

الانقسام والتفرق، في قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢]، ﴿وَلَا تَنَزَعُوا فَنَفْسُلُوا وَنَذَهَبَ رِيحُكُمْ^(١) وَأَصْبِرُوا﴾ [الأنفال: ٤٦].

والحاصل أن افتقاد حرية التعبير في داخل الدولة يؤدي إلى إشاعة الظلم، وزج المعارضين في قيعان السجون، ووصف نظام الحكم بالاستبداد السياسي، والرجوع إلى الوراء والتقهقر والضرر محل الخير والنفع ورعاية المصلحة العامة.

(١) أي قوتكم.

المحور الثالث

ضوابط حرية التعبير عن الرأي في الإسلام لجعلها حرية مسؤولة تساعد في تحقيق خير المجتمع واستقراره وتقدمه

إن حرية التعبير المحققة لثمارها الإيجابية اليناعة تتطلب مراعاة ضوابط معينة يقرها الشرع والعقل والحكمة والعرف الصحيح، ويقتضيها مبدأ الاحترام المتبادل بين الناس، ويوجبها الحرص والإخلاص من أجل إشاعة الخير والنفع والتقدم، والتعاون مع ولاة الأمر على إحقاق الحق والمساواة والعدل، والقضاء على النعرات الشخصية والطائفية^(١) ولا تتحقق هذه الغايات إلا بالترام الضوابط الآتية^(٢):

(١) التزام أصول النظام العام والآداب في الشريعة: ليكون ذلك هو الأساس والمنطلق في التوصل إلى تحقيق الغايات الكبرى، وحماية الأمة من الانقسام والفرقة، وتوافر حسن النية أو القصد. فهذا الإطار العام سبيل التفاهم السريع، وعدم تضيق الجهد في الجدال والنقاش غير المجدي.

فلا يصح المساس بأصول العقيدة الإسلامية والآداب الخلقية في الوسط الإسلامي، ولا يقبل من أحد الطعن أو الاستهزاء بالله ورسوله، أو بالقرآن المجيد، سواء فيما بين المسلمين أو غير المسلمين، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿٥٧﴾ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ يَقْتُلُوا رَسُولَهُمْ وَالَّذِينَ يَأْتُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لِيُحْكِمُوا فِي حَقِّهِمْ لِيُحْكِمُوا لِقَاءَ رَبِّهِمْ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [الأحزاب: ٥٧، ٥٨]، فذلك كله خدش لأركان الإيمان. ولا يضير نبينا سلوكيات بعض الهابطين عن مستوى

(١) التشريع الجنائي الإسلامي، المرحوم عبد القادر عودة: ٣٣/١، ٣٤.

(٢) حق الحرية في العالم للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي: ص ١٢٠ - ١٢٢؛ الحريات العامة. د. كريم كشاكش: ص ٢٦١، ٢٦٢.

الأداب وقيم الإنسان قال تعالى: ﴿ إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ ﴾ [الحجر: ٩٥].

ولا يجوز الاعتراض على شيء من إقامة العبادات المفروضة من صلاة وصيام وحج وزكاة، لأنها أركان الإسلام، وهي من شعائر الدين وضرورات الحياة الرشيدة، لا مجرد حق، أي إن حرية الرأي من وجهة نظر الإسلام تعد واجباً على المسلم^(١). فكل ما فيه اعتداء على الدين وأهله وحرماته لا يحل الكلام فيه.

(٢) إطاعة كل ما أمر الله به، واجتناب كل ما نهى عنه وزجر: لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النساء: ٥٩]. والأمر للوجوب، وأولو الأمر في العلم هم العلماء، وفي السياسة والحكم هم الحكام.

واجتناب المنهي عنه مثل كل ما ورد النهي عنه بصيغة المضارع المقرون بـ (لا) مثل: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْوُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَحْوُوا أَمْنَتَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٧]، أو الأمر بالاجتناب مثل: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾ [الحج: ٣٠]، أو بلفظ التحريم: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْبَانَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ ﴾ [المائدة: ٣]، أو بترتيب عذاب أو عقاب في الدار الآخرة مثل: ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ [النساء: ١٤٥].

(٣) التخلي عن ظاهرة الفساد والإفساد في الأرض: لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بِمَا إِصْلَحْتُمَهَا ﴾ [الأعراف: ٥٦]، وقوله سبحانه: ﴿ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، وقوله عز وجل: ﴿ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ ﴾ [القصص: ٧٧]. وهذا يتطلب عدم تهديد سلامة نظام الدولة، والحفاظ على الأمن والمصلحة العامة، واتباع الأسلوب المعتدل في النصح من غير عنف ولا إكراه ولا تقصير في أداء الواجب، ومقاومة الفساد بحكمة واعتدال.

وهناك ضوابط أخلاقية لحرية التعبير وهي:

(١) حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. د. هاني سليمان الطعيمات: ص ١٨٢.

(١) التزام الأدب في النقاش وإبداء الرأي والمعارضة واحترام الآخر من غير تسرع في الحكم أو التسفيه أو السب أو القذف أو الطعن بالكرامة أو وصف العقل بالخرافة أو التخلف والقصور ونحو ذلك، لأنه جريمة أديبة.

(٢) منع الجدل المؤدي إلى العداوة والبغضاء، لقوله تعالى: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٧]. وكان لعلمائنا باع طويل في تصنيف الكتب المعنونة بأدب الاختلاف.

(٣) منع الكلام المؤدي إلى سفاسف القول وفحشه أو الخوض في أعراض الناس وأسرارهم، لقوله عز وجل: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النساء: ١٤٨].

(٤) لا يصح جعل الحرية سبباً لزرع الفتنة، وتفرق الناس، أو نشر الإلحاد أو الأهواء أو البدع المنكرة بين المسلمين.

هذه الضوابط تجعل لحرية التعبير عن الرأي قيمة حضارية كبيرة، وتجعل ممارسة هذه الحرية محققة للغاية والأهداف المنشودة لنصرة واحترام حقوق الإنسان من الناحية العملية، وتفعل قضية تفاعل العقل أو الفكر مع الدين، وذلك في مظلة المبدأ الإسلامي: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»^(١)، «لا طاعة لأحد في معصية الله، وإنما الطاعة في المعروف»^(٢). وهذا يجعل حرية الرأي ضرورة لا مجرد حق، أي إنها تعد واجباً على المسلم، لأن «الساكت عن الحق شيطان أخرس» والمسلمون لا يسكتون عما يرونه باطلاً.

(١) أخرجه أحمد والحاكم عن عمران بن الحصين والحكم بن عمرو الغفاري، وهو صحيح. الجامع الصغير للسيوطي.

(٢) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي عن علي رضي الله عنه وهو صحيح. المرجع السابق.

الحرية والمسؤولية:

كما أن هذه الضوابط تجعل للحرية مناخاً يستوعب جميع أبناء المجتمع مع تعدد عقائدهم ومذاهبهم وأفكارهم وآرائهم^(١)، كما تجعل الحرية دائماً تنتعش وتمارس، وتبقى في ظل المسؤولية عن الأقوال والأعمال والتصرفات والسلوكيات، فالمساءلة عنصر ضروري حتى لا تصبح الحرية فوضى أو سبباً لمشكلات أو هزات اجتماعية.

ومن المعلوم أن المسؤولية يتحمل عبئها كل مكلف (بالغ عاقل) رشيد، ومن مفاخر الإسلام أن المسؤولية الفردية أساس المساءلة، فلا يسأل إنسان إلا عن نفسه وعما اقترفه هو، دون غيره، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُزِدُ وَازِرَةً وَزِدَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، ﴿كُلُّ قَسِيٍّ إِنَّمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]، ﴿كُلُّ أَمْرٍ إِنَّمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١].

والمسؤولية تكون شاملة لكل ضرر مادي أو معنوي (أو أدبي) وذلك لتحقيق انضباط السلوك، ومنع الأذى، واحترام القيم الأدبية والأخلاقية دون شطط ولا تجاوز للحد المعتاد أو العرف العام أو الخاص. ويكون للمعتدى عليه حق التقاضي، لحماية حقوقه في النفس والعرض والمال، والتزام العدالة معه، وتحقيق مساواته مع غيره في الحقوق والواجبات، ومنع الاعتداء عليه، ومحاسبته عن تصرفاته^(٢).

والمسؤولية تكون جزائية بعقاب المعتدي بالحبس ونحوه، ومدنية بالتعويض عن الضرر المادي والأدبي، لأن أغلب حالات الإخلال بحق الحرية في التعبير عن الرأي هي أدبية وليست مادية، وذلك داخل تحت مبدأ مشروعية عقوبة التعزير بالغرامات المالية، عملاً برأي ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وغيرهما كأبي يوسف.

وإذا اقترنت الحرية بالمسؤولية، كان الاعتدال في إبداء الرأي، وتحقيق الخير والتقدم للأمة والمجتمع، وعاش الناس في استقرار ووثام.

(١) العولمة ومستقبل العالم الإسلامي. د. فتحي يكن، ورامز طنبور: ص ١٣٦.

(٢) حقوق الإنسان في الإسلام. أ.د. محمد الزحيلي: ص ٣٣٩ - ٣٥٠؛ حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية. د. محمد أبو سخيلة: ص ٢٥١ - ٢٥٩.

المحور الرابع

ضمانات حرية الرأي

عن طريق المقارنة فيها بين الفقه الإسلامي

والقوانين الوضعية

تتفق الشريعة الإسلامية مع القوانين الوضعية في تقرير ضمانات للحرية أهمها ستة، مع ملاحظة كون الشريعة تضيف عنصر الثواب الأخروي، وتجعل الضمانات ملزمة وهي^(١):

(١) إقرار مبدأ المساواة بين الناس: فالمساواة قرينة الحرية في حقوق الإنسان، والمساواة تعني التسوية بين الناس في الحقوق والواجبات، من غير تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو العقيدة الدينية أو النزعة السياسية، عملاً بالقاعدة: «الناس سواسية كأسنان المشط».

(٢) إعلانات الحقوق: أعلن النبي ﷺ في حجة الوداع المساواة بين الناس دون تمييز بين عربي وأعجمي، فكلهم لآدم، وآدم من تراب، وتتابعت إعلانات الحقوق في الأنظمة المعاصرة، معتبرة أن الكرامة الإنسانية مصدر الحقوق الأساسية كلها، فهي دليل إنسانية الإنسان التي تميزه عن سائر المخلوقات. منها: إعلان حقوق الإنسان خلال إعلان الاستقلال الأمريكي عام ١٧٧٦ في شهر تموز (يوليو)، والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان في الرابع من شهر آب (أغسطس) عام ١٧٨٩، وإعلان الحقوق الأساسية للاتحاد السوفييتي في اليوم الخامس من كانون الأول (يناير) سنة ١٩٣٦، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الأمم المتحدة في ١٠/١٢/١٩٤٨، والإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان في ١٩ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٨١، وشرعة حقوق الإنسان في الإسلام عام ١٩٨٠ في خمس وعشرين مادة.

(١) حق الحرية في العالم للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي: ص ٦٥، ٦٧.

(٣) مبدأ خضوع الدولة للشريعة في الإسلام أو القانون في الأنظمة المعاصرة، أو مبدأ المشروعية: لكن هذا المبدأ أكثر احتراماً من الناحية الواقعية في الشريعة منه في القانون، لأن احترام الشريعة نابع من عقيدة دينية تؤمن بالحساب في الدنيا والآخرة، أما الدول المعتمدة على القوانين الوضعية فكثيراً ما تخترق نظام حقوق الإنسان، لا سيما في أثناء الحروب، لأنها تفتقد معنى القداسة. وهذا في قمة الضمانان الجدية والحاسمة للأفراد في مواجهة السلطة الحاكمة.

(٤) مبدأ الفصل بين السلطات: الذي عرفه الإسلام مبكراً في عهد الخليفة عمر رضي الله عنه وما بعده، وتوصلت إليه الأنظمة القانونية بعد نقاش طويل وجدل، حتى استقر أخيراً في عالم النظام الدولي منذ حوالي قرن فقط. وهو ضمانة للفرد من تدخل سلطة في شؤون سلطة أخرى.

(٥) الرقابة القضائية في دستورية القوانين الصادرة: وهو المبدأ الذي عرفه الإسلام في ظل الدولة الأموية في ديوان قضاء المظالم، ونظام الحسبة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) واستمر تطبيقه في عهد الخلافة العباسية والعثمانية، وأصبح المبدأ معمولاً به في دساتير الدول المعاصرة. وهو ضمان فعال لحماية حقوق الأفراد وحررياتهم.

(٦) الحماية القضائية أو حق اللجوء للقضاء العادل: لإنصاف المظلوم، وحماية الفرد من تعسف الحاكم أو الوالي أو بعض الظلمة، وهو من الدعامات الأولى للحرية العامة، لأن مبدأ سيادة الشريعة هو المطبق في الإسلام، ولأن دولة القانون تنص عليه في صلب دستورها، وتكون القواعد القانونية منسجمة مع نصوص الدستور، وفي ظل رقابة القضاء، حيث يملك كل إنسان حق التقاضي برفع الدعوى للمحكمة المختصة لاسترداد حقه أو منع ظلم لحقه.

وتتمثل الضمانات الأساسية للحرية في الإسلام بهيمنة الشريعة، وعدالة القضاء، وإشراف الخليفة أو الإمام الأعظم على احترام أحكام الشريعة.

وأما أنظمة الدول القانونية فتعتمد على ضمانات ثلاثة هي :
(١) الرأي العام: وهو من أقوى الوسائل لكفالة نظام الحكم وتوازنه واعتداله.

(٢) الأحزاب السياسية: فكل نظام ديمقراطي أو شمولي يتميز بوجود مؤسسات وإجراءات لفض النزاع، والأحزاب تستطيع بلورة الرأي العام أمام الحكومة.

(٣) التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي: وهذا من أولويات اهتمام النظام الإسلامي، وعناية الأنظمة القانونية الحديثة في مواجهة الاستبداد السياسي وقمع الظلم.

* * *

الخاتمة

حرية التعبير عن الرأي أوسع الحريات نطاقاً وأكثرها عصمة وحرمة، لأن الحكم مشاركة بين الحاكم والمحكوم، وهي: قدرة الإنسان على التعبير عن وجهة نظره بمختلف وسائل التعبير المشروعة، ليعين رأيه في سياسة الحكم التي تعود بالنفع والخير على المجتمع. وتشمل الحرية السياسية: حرية الرأي، وحرية العقيدة، وحرية مزاوله الشعائر الدينية، وحرية الاجتماع، وحرية الصحافة.

ومن أجلى مظاهرها: ممارسة حق الانتخاب والترشيح لعضوية المجالس النيابية ورئاسة الدولة وغيرها، ورقابة الحكومة في تصرفاتها، ومشاركتها في القضايا العامة، من أجل إحقاق الحق وإبطال الباطل، ومقاومة الفساد، وقمع الاستبداد السياسي.

ولا بد من الحرص على أن يكون إبداء الرأي من أجل رعاية المصلحة العليا للأمة، بنقد هادف بناء، لا بعث وجدل عقيم.

ومن أبرز خصائص حرية الرأي: أنها حرية مسؤولة، حيث يسأل المشارك في ممارستها عن أقواله وأعماله وتصرفاته وسلوكياته، فإذا أخل بشيء من ذلك، تعرض للعقاب الجزائي، والتعويض عن الضرر المادي والأدبي.

ويكفل الحق في حرية الرأي ضمانات من أهمها الشعور بمبدأ المساواة، وتبني كل مضامين إعلانات الحقوق في الإسلام وغيره من الشرائع، والخضوع لأحكام الشريعة، واحترام مبدأ الفصل بين السلطات، والرقابة القضائية على الأحكام القضائية دون مواربة ولا هرب ولا محاولة التنصل من سلطان النظام التشريعي والتنفيذي والقضائي.

مشروع قرار المجمع

الحرية أحد حقوق الإنسان، ونوع من أنواع الحريات العامة، وأصل من أصول الإسلام، فيما يتعلق باحترام النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والإعلامي، ما لم يكن في أثناء ممارسة الحرية تعارض مع النظام العام أو الآداب والأخلاق أو مصادمة الأحكام القطعية اليقينية، أو المبادئ الإسلامية العامة، أو القواعد الكلية المقررة في الشريعة الإسلامية.

ولكل إنسان مهما كان دينه أو مذهبه أو أصله أو انتماءه العرقي أو الطائفي التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو الصحافة أو الإعلان في وسائل الإعلام المختلفة في حدود الأنظمة السائدة والمقررة شرعاً.

وتشمل الحرية السياسة: حرية الرأي، وحرية العقيدة، وحرية مزاوله الشعائر الدينية، وحرية الاجتماع، وحرية الصحافة، وتقديم العرائض.

ومجال حرية التعبير: كل الأمور الدينية الاجتهادية، والأمور الدنيوية، على أن يكون الشخص مؤهلاً لها باجتهد أو علم مختص، وأن يكون أميناً على مصالح الأمة والمجتمع.

وتخضع حرية إبداء الرأي لضوابط، أهمها: الالتزام بأصول الشريعة وآدابها، وعدم الإخلال بمقتضيات الأمن والاستقرار، وعدم المساس بأعراض الآخرين، وجعلها حرية مسؤولة لتحقيق خير المجتمع واستقراره وتقدمه.

وتتوافر كل الضمانات اللازمة لممارسة حرية الرأي، كالحماية القضائية وتمكين كل إنسان من حق اللجوء إلى القضاء العادل لإقرار الحق والعدل والمساواة، في مظلة الشريعة الغراء.

أهم المصادر والمراجع

- ١ - الأحكام الضرورية والقطعية في الإسلام «ما علم من الدين بالضرورة»، دار الحافظ، دمشق.
- ٢ - أركان حقوق الإنسان. بحث مقارنة في الشريعة الإسلامية والقوانين الحديثة. د. صبحي محمصاني.
- ٣ - الإسلام والاستبداد السياسي. الشيخ محمد الغزالي، طبع القاهرة.
- ٤ - أصول الفقه الإسلامي. أ.د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية.
- ٥ - الجامع لأحكام القرآن. القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٦ - الحريات العامة في الإسلام. د. محمد سليم غزوي (الوجيز في أثر الاتجاهات السياسية المعاصرة على حقوق الإنسان) طبعة الأردن.
- ٧ - الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة. د. كريم يوسف أحمد كشاكش، طبع الإسكندرية.
- ٨ - حق الحرية في العالم. أ.د. وهبة الزحيلي، دار الفكر بدمشق، طبعة أولى، عام ٢٠٠٠م.
- ٩ - حقوق الإنسان في الإسلام. أ.د. محمد الزحيلي، دار الكلم الطيب ودار ابن كثير بدمشق.
- ١٠ - حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية. أ.د. عبد السلام الترماني، دار الكتاب الجديد، حلب.
- ١١ - حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. د. هاني سلمان الطعيمات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ١٢ - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.
- ١٣ - العولمة ومستقبل العالم الإسلامي. د. فتحي يكن، دار رامز طنبور، مؤسسة الرسالة، دمشق.
- ١٤ - كتب السنة النبوية (الكتب الستة).

- ١٥ - مجلة الإنسانية، الأستاذ حسن الرزق.
- ١٦ - مقاصد الشريعة الإسلامية. محمد الطاهر ابن عاشور، طبع مكتبة الوحدة العربية، الدار البيضاء.
- ١٧ - موجز القانون الدستوري. أ.د. عثمان خليل، سليمان الطماوي.
- ١٨ - معالم الثقافة الإسلامية. د. عبد الكريم عثمان، مؤسسة الرسالة بدمشق.
- ١٩ - موطأ الإمام مالك (تنوير الحوالك) طبع عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- ٢٠ - نظرية الضمان. أ.د. وهبة الزحيلي، دار الفكر بدمشق، طبعة أولى.



العرض والمناقشة والقرار

أولاً: العرض

معالي الشيخ الدكتور صالح بن حميد (رئيس المجلس):

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يُحِبُّ ربُّنا ويرضى، وأشهد ألاَّ إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبد الله ورسوله، المبعوث بالرحمة والهدى، وعلى آله وأصحابه والتابعين ومن سار على نهجهم فاهتدى.

على بركة الله وبِعونه وتوفيقه تبدأ الجلسة المسائية الأولى وموضوعها (الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية. أبعادها، وضوابطها). ومقدّم فيها ثلاثة عشر بحثاً، وسوف يعرض البحوث فضيلة الأستاذ الدكتور ناصر الميمان، ويعرض تسعة بحوث، وهي التي وصلت إلى الأمانة في وقت تمكّنت فيه من أن توصلها إلى الإخوة الأعضاء والخبراء، وثمة أربعة بحوث سوف يقدّمها أصحابها، والمقرر العام لهذه البحوث هو فضيلة الدكتور محمد الزحيلي.

أدعو الأستاذ الدكتور ناصر الميمان ليعرض هذه البحوث حول الحرية الدينية.

فضيلة الدكتور ناصر الميمان (العارض)

شكراً معالي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي هدانا إلى الحمد إبقاءً على نعمه وجعل لنا الشكر سبيجاً لمسارح آلائه، أحمده حق حمداً أستديم به نعمته، وأستزيد به عزّته، وأعوذ به جلّ وعلا أن يلهينا ما علمنا عمّا جهلنا أو أن يلهينا ما أفدنا عمّا أفتنا، وأشهد ألاَّ إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا وسيدنا محمداً عبده ورسوله وأمينه

على وحيه، وخيرته من خلقه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا.

أما بعد؛ فإن السنة الحميدة التي لم تزل تعود بنا عاماً فعاماً إلى جوانب هذا المجمع المبارك كما يعود غزاة الصوائف إلى مواقعهم، يلتمسون عزّ النصر وموفور الأجر، هي سنة لم يزل الذي هدانا بفضلها إليها يُرينا كلّما درجنا عليها عوناً ومدداً ويؤتينا من لدنه رحمةً ويهيئ لنا من أمرنا رشداً. فحينما ودّعنا معالي الأمين العام السابق لهذا المجمع المبارك معالي الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة كان في النفس شيء من الإشفاق على أركان هذا المجمع ومن الحرج من مستقبله ومن أن تناله قلة الثقة، أو يطغى عليه الريب المودي بالهمم والحيرة المخورة للعزائم، فإن الشك محببٌ واليأس قاتل، ولكن ما لبثنا ولله الحمد أن رأينا ولمحنا بوارق الأمل لامعةً من بين سحب الخير، ومن وراء تلك السحب كُتًا نسيماً ودقاً يلتمس مواطن الخلل ويصيبها بوابل فإن لم يكن فطل ذلكم هو معالي الأمين العام الجديد الدكتور عبدالسلام العبادي، أسأل الله عزّ وجل له التوفيق والسداد.

ثم إنني أشكر هذا الصرح العلمي المبارك على ثقتهم وحسن ظنهم بي حيث استكتبوني أولاً، ثم كلّفوني بعرض البحوث التي تناولت هذا الموضوع الجلل «الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية، أبعادها وضوابطها».

أيها الإخوة الكرام:

كلنا يعلم أنه منذ أن بزغ نور الإسلام ما زال أعداؤه يحاولون - عبثاً - بشتى الطرق ومختلف الوسائل أن يطفئوا هذا النور الذي جاء لسعادة البشرية جمعاء، ولكن يأبى الله إلا أن يُتيم نوره. وحملة تشويه الإسلام في العصر الحاضر، وإلصاق التهم به، إحدى الوسائل المستخدمة في الحرب ضد هذا الدين الحنيف، حتى يُنفّروا عنه الخارج عنه، ويشككوا فيه الداخل فيه. ومن جملة هذه التهم مقولتهم المشهورة: إن الإسلام انتشر بحد السيف، وأنه لا مكان فيه لحرية الدين

والعقيدة. وقد انبرى كثيرون لدحض هذه الشبهة، لكن للأسف الشديد تباينت الرؤى واختلفت المواقف تجاه رد مثل هذه التهم والشبهات، فكانت هناك فئة زعمت أن لا سيف في الإسلام إلا لدفع العدوان، ونفت أن يكون في الإسلام جهاد الطلب؛ لأن ذلك يعني في تصورهم إكراه الناس على قبول الإسلام، وقد نفى ذلك صريح الإسلام، كما زعم بعض هؤلاء أو الحرية الدينية في الإسلام حرية مطلقة، فمن شاء بقي مسلماً، ومن شاء خرج عنه وأمره إلى الله، ولا شيء عليه في الدنيا إلا أن يحارب الدولة المسلمة. ولعل هذا ما أدى بهذا المجمع الموقر أن يطرح هذا الموضوع الخطر على بساط البحث والدرس والنقاش، فاختار ثلثة من أهل العلم أن يدلوا بدلهم في هذا الموضوع البالغ الأهمية وبخاصة في العصر الراهن، وبالتحديد بعد أحداث (١١ سبتمبر ٢٠٠١) حيث رفعت بعض الدول شعار (الحرية الدينية) بهدف تحقيق أهداف لم تعد مشبوهة.

وكانت حصيلة هذا الاستكتاب البحوث التسعة التي أستعرضها في هذه الساعة المباركة، وهي مع حفظ الألقاب:

- ١ - بحث سماحة الشيخ محمد علي التسخيري.
 - ٢ - بحث الأستاذ الدكتور عبدالستار أبو غدة.
 - ٣ - بحث الأستاذ الدكتور محمد الزحيلي.
 - ٤ - بحث معالي الأستاذ الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل.
 - ٥ - بحث الأستاذ الدكتور محمد عبداللطيف صالح الفرفور.
 - ٦ - بحث الأستاذ الدكتور محمد بشاري.
 - ٧ - بحث الأستاذ الدكتور أسعد السحمراني.
 - ٨ - بحث الأستاذ الدكتور عبدالمجيد النجار.
 - ٩ - وأخيراً بحث الأستاذ الدكتور ناصر بن عبدالله الميمان.
- ولقد قرأت هذه البحوث - التي تزيد في مجموعها على أربعمائة

صفحة - قراءة متأنية من أجل الوقوف على نقاط الوفاق والخلاف بينها، والخروج برؤية مشتركة، لكنني فوجئت بأن هناك تبايناً في محتويات البحوث والمسائل التي تناولتها، ولعل هذا راجع إلى أن موضوع البحث موضوع فضفاض يتسع لكل هذه المباحث - مع أنهم اتفقوا - تقريباً على أمور، هي:

١ - أن الحرية مطلب لكل إنسان؛ لأنها أمر فطري ملازم لشخصية الإنسان.

٢ - لا يمكن فرض حرية مطلقة دونما قيود إلا في الذهن، أما في الواقع فلا وجود للحرية المطلقة، لأن الإنسان لا يمكنه العيش بمعزل عن الآخرين، ولا يُتصور حرية مطلقة في الحياة غير مقيّدة بنظام.

٣ - أن الحرية الدينية التي هي عبارة عن حرية الاعتقاد، وممارسة الشعائر الدينية التي يختارها الفرد لنفسه، هي إحدى المسلّمات في الشريعة الإسلامية، فهذا الحق مكفول لكل شخص في ظل الشريعة الإسلامية؛ ولا خلاف بين علماء الشريعة على عدم الإكراه على قبول الدين، والتاريخ يشهد بأن الإسلام قد أولى الحرية الدينية اهتماماً كبيراً من خلال تطبيقات معروفة، وليس لمجرد إطلاق شعار (الحرية الدينية).

وقد نوّه فضيلة الدكتور عبدالستار أبو غدة بأهم الأسس والمبادئ الدالة على مكانة الحرية الدينية في الإسلام - وقد أشار إلى هذه الأسس بقية الباحثين أيضاً - منها:

أ - ما زال الإكراه الذي تعرضت له الشعوب المقهورة على أمرهم حيث تسلّط عليها دعاة الضلالة فحملوها على اعتقادات بالقوة، أو بالتضليل، دون فهم ولا تنوّر، ومن أجل ذلك كانت الحملات الحربية الإسلامية لتكسر الكيانات التي مارست هذا الأمر من الروم والفرس أقوى دولتين عند ظهور الإسلام.

ب - تأسيس العقيدة الإسلامية على البراهين والأدلة العقلية التي تخاطب عقل الإنسان وتجعله يعتنق تلك العقيدة عن قناعة وليس تقليداً.

ج - الأمر بحُسن مجادلة المخالفين وردهم إلى الحق بالحكمة
والموعظة الحسنة .

د - وردت في القرآن الكريم الآيات التي تجعل تعدد الأديان
والاعتقادات أمراً طبيعياً لا بد من مراعاته، ويستفاد من الآيات العديدة
منع الإكراه في الدين - ولو كان هو الإسلام .. إن الإسلام يريد إتاحة
الفرص المتكافئة للناس كي ينظروا ويختاروا فلا يجبرهم على شيء لا
يرغبونه .

ولو كان هناك إكراه على الدخول في الدين الإسلامي لما بقي
أحد على عقيدة غير إسلامية في البلاد التي حكمها المسلمون، فوجود
غير المسلمين بين ظهرائي المسلمين لهو خير شاهد على اعتراف
الإسلام بالحرية الدينية .

هذه النقاط الأربع اتفقت عليها جميع البحوث، كما أسلفت .

كما تناول جميع الباحثين - غير فضيلة الدكتور الفرفور - مسألة
الردة وحكم المرتد في الشريعة الإسلامية، على تفاوت بينهم في
التعرض لها، فمنهم من حصر موضوع البحث في حكم الردة، ومنهم
من مرّ عليها مرور الكرام، ومنهم من توسّط .

فسماحة الشيخ التسخيري في بحثه اقتصر على موضوع الردة،
والبحث كله يدور على إشكالٍ أورده فضيلته وحاول الإجابة عليه، قال:
«إذا كان قتل المرتد أمراً متسالماً عليه - أي متفقاً عليه - بين كل
المذاهب الإسلامية، فإن هذا التساؤل ينطرح: كيف ينسجم هذا مع
حرية الاعتقاد المطروح على المستوى الإنساني اليوم باعتباره حقاً
مسلماً، وحقاً من حقوق الإنسان؟»، كما ركّز على هذه المسألة أيضاً
بحث الدكتور الميمان .

وهناك اتجاهان للباحثين في حكم المرتد:

الاتجاه الأول: أن المرتد ليس عليه عقوبة دنيوية بمجرد رده،
وإنما يعاقب إذا انضمت إلى رده جريمة أخرى تستحق القتل، مثل
الخروج على الجماعة ومعاداتها .

وهذا الاتجاه يمثله الدكتور محمد بشاري وحده، دون بقية الباحثين، وقد صرح بذلك في قوله: «إن القرآن لا يشتمل على حد للردة العقدية أو عقوبة دنيوية على اقرارها، لا إعدام ولا دون ذلك، فهو ينذر بعقوبة أخروية عليها موكولة إلى الله تبارك وتعالى. كما أن الرسول ﷺ لم يقتل مرتدّاً ردة عقدية طويلة حياته الشريفة. غير أن الإسلام شرع عقوبة على الردة العنيفة والهادمة لقيم الإسلام وثوابته. قال: فالردة في الإسلام ثلاثة أنواع:

منها: الردة العقدية المسالمة: بمعنى خروج الإنسان من الإسلام بطريقة مسالمة لا تُحدث فتنة.

ثم ذكر النوع الثاني، وهو الردة الهادمة لقيم المجتمع وثوابته: وهي ردة ترمي إلى تقويض القيم التي ارتضتها الأغلبية واتخذتها منهجاً للحياة، فهذه الردة غير مسموح بها في الإسلام، ولا يفترق الإسلام في هذا الموقف عن المجتمعات الديمقراطية، ولهذا فهو يعاقب عليها بالنفي من الدولة.

ثم ذكر النوع الثالث من أنواع الردة، فقال: وهي الردة العنيفة (المسلّحة): وهي التي يقوم فيها المرتدون بشهر السلاح في مواجهة النظام وإحداث الاضطرابات التي تهز أمن المجتمع، وعقوبتها في الإسلام القتل.

وهذا التقسيم لم أجده عند الفقهاء المتقدمين، كما لم أجده عند من يعتد بقوله من المعاصرين، ويكفي في الردّ على هذا القول إنه مخالف السنة الثابتة التي تأمر بقتل المرتد لردته، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم ومنهم - على سبيل المثال -: الكاساني في البدائع ١٣٥/٧، والزيلعي في التبيين ٢٨٣/٣، وابن رشد في بداية المجتهد ٧٦٧/١، وابن هبيرة في الإفصاح ١٨٧/٢، والمرداوي في الإنصاف ٣٢٨/١، والحطاب في مواهب الجليل ٢٨١/٦، وآخرون.

والاتجاه الثاني: يمثله باقي الباحثين - مع ضرورة الإشارة إلى أن فضيلة الدكتور محمد الفرفور لم يتعرض في بحثه صراحة لمسألة الردة -

وخلاصة رأي هؤلاء أن حكم المرتد هو وجوب قتله، وقد نقل حكاية الإجماع على ذلك كل من سماحة الشيخ التسخيري في مقدمة بحثه - كما سبق - وفضيلة الدكتور عبدالستار أبو غدة في بحثه، وفضيلة الدكتور سليمان أبا الخيل في بحثه، وفضيلة الدكتور محمد الزحيلي في بحثه ضمن عنوان (حكم الارتداد والردة). والعارض الدكتور ناصر الميمان في بحثه.

قال هؤلاء: إن عقوبة المرتد بهذه العقوبة لا تتنافى مع حرية الاعتقاد ولا تتنافى مع الحرية الدينية، لأنها تلاعب في الدين، وخروج على النظام العام، وإفساد فكري واجتماعي، فاستحق هذه العقوبة المغلظة.

غير أن هؤلاء الذين قالوا بوجوب قتل المرتد اختلفوا فيما بينهم: هل يُقتل حدّاً لمجرد رّدته، أو يُقتل تعزيراً؟

فذهب الدكتور أبو غدة، والدكتور محمد الزحيلي، والدكتور سليمان أبا الخيل، والدكتور الميمان إلى أنه يُقتل وجوباً إلا أن يتوب.

ورجح فضيلة الشيخ التسخيري أنه يُقتل تعزيراً.

فإنه قسم اتجاهات الفقهاء في هذه المسألة إلى أربعة اتجاهات:

أولاً: الاتجاهات الراضية لعقوبة المرتد.

ثانياً: الاتجاهات الفقهية المبررة لعقوبة الارتداد مع قبولها.

ثالثاً: الاتجاهات المقيّدة والتي تحدُّ من تطبيق هذه العقوبة.

ومال إلى ترجيح الاتجاه الرابع، وهو الاتجاه الولائي التعزيري، قال: ويتجه أصحابه إلى الخروج بهذا الحكم من باب الحدود إلى باب التعزيرات.

ثم أفاد أن هذا الرأي نُسب القول به إلى ابن القيم والسرخسي والمحقق الحلّي.

وأطال الكلام في تقرير هذا الاتجاه، وقال: «ويحاول هذا الاتجاه أن يؤيد رأيه بما يلي:

أولاً: إن الروايات الواردة في هذا المجال لم يرد فيها لفظ الحد.

ثانياً: إن الفقهاء القدامى لم يذكروا لفظ الحد. فلا الشيعة القدامى ذكروا ذلك، وقد استفاد البعض ذلك (أي الصفة التعزيرية) من علماء السنة مثل ابن القيم والسرخسي.

ثالثاً: إن القرآن الكريم نفسه أبدى مرونة في معاقبة المرتدين كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَعْدُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنَّ نَسْفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نَعَذِبُ طَائِفَةٌ بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ (٦٦) ولفظة «مُجْرِمِينَ» تشير إلى جرائم أخرى غير الردة ظاهراً.

رابعاً: مرونة العقوبة في الروايات.

وذلك واضح مثلاً من الرواية الواردة عنه ﷺ: «لولا أنني أكره أن يقال: إن محمداً استعان بقوم حتى إذا ظفر بعدوه قتلهم لضربت أعناق قوم كثير» أو «لا أحب أن يقول الناس إن محمداً يقتل أصحابه» وهي رواية واردة في مختلف المصادر على اختلاف في التعبير.

وختم بحثه بقوله: «إن الاجتهاد مفتوح في هذه المجالات الظنية. ومن هنا فنحن نرجح هذا الاتجاه الرابع لقوة أدلته، ولوجود مؤيدات له، ولأنه لا ينقض إجماعاً ولا يرفض حديثاً، ثم إنه ينسجم مع تعامل الرسول الكريم ﷺ مع المنافقين والمرتدين، ولا يؤدي للقول بتقييد عموماً قرآنية تأبى التقييد ظاهراً، وبالتالي هو ينسجم مع الحكم الثابت - عقلاً ونقلاً - وهو ضرورة حصول اليقين القلبي والذي لا يتم إلا بالاختيار والقبول الواقعي، وأخيراً فهو ينسجم مع الاتجاه الإنساني للإسلام وهو سمة عامة في أحكامه». وهذا الكلام يحتاج إلى وقفات، نذكر بعضها سريعاً على النحو التالي:

● وأما قوله: إن الروايات لم يرد فيها لفظ الحد. فهو مسلم، لكن لا يسلم أن ذلك يدل على أن عقوبة المرتد بالقتل عقوبة تعزيرية

مفوضة إلى رأي الإمام، فلفظ الحد لم يرد أيضاً لا في الزنى، ولا في القذف، ولا في شرب الخمر، ولم يقل أحد إنها تعزيرات.

● وأما قوله: إن الفقهاء القدامى لم يذكروا لفظ الحد. فيقال: حتى لو سُلم هذا، ليس فيه ما يدل على الدعوى؛ لأنهم اتفقوا على وجوب قتله، ولا ضير بعد ذلك إن سميناه حدّاً أو تعزيراً، ولا مشاحة في الاصطلاح.

● أما ما نسبته إلى السرخسي وابن القيم هنا، وفيما تقدم من أنهما يقولان بتعزير المرتد، فغير مسلمّ البتة، بل هما - رحمهما الله - مع عامة الفقهاء على وجوب قتله، وكنت أجُلُّ سماحة الشيخ التسخيري من أن ينسب مثل هذا القول إلى هذين الإمامين من دون تثبّت. وقد صرح ابن القيم في عدد من كتبه بوجوب قتل المرتد كما جاء في جواب الكافي، والصلاة وحكم تاركها، وأحكام أهل الذمة، وغيرها. وكذا السرخسي فقد نصّ على ذلك في مواطن كثيرة.

● أما ما نقله عن بعض الباحثين من الاستدلال بالحديث المذكور، فلا حجة فيه على الدعوى؛ ويقال: إن عبدالله بن سعد بن أبي سرح جاء يبائع النبي ﷺ، أنه تاب عن رده ورجع إلى الإسلام، ولا خلاف بين الفقهاء في قبول توبة المرتد. نعم، كان في ذلك حجة لو أن الرسول ﷺ تركه مرتدّاً. قال ابن القيم - رحمه الله تعالى -: «ثم إن إباحة النبي ﷺ دمه - يعني دم ابن أبي سرح - بعد مجيئه تائباً مسلماً، وقوله ﷺ: «هلا قتلتموه»، ثم عفو عنه بعد ذلك دليل على أن النبي ﷺ كان له أن يقتله وأن يعفو عنه ويعصم دمه. وهو دليل على أن له ﷺ أن يقتل مَنْ سبّه وإن تاب وإن عاد إلى الإسلام. وبعد هذا النقل عن ابن القيم لم يبقَ - في رأبي - أدنى شك في عدم صحة الاستدلال إليه أو عزو القول إليه.

● وأما قول فضيلة الشيخ التسخيري من أن القرآن الكريم أبدى مرونة في معاقبة المرتدين، وكذا في السنّة النبوية، فلا دلالة في ذلك كله؛ لأن الآية والأحاديث المذكورة كلها في المنافقين، والفرق بين المنافق وبين المرتد معلوم.

● وأما قوله: إن القول بالتعزير لا ينقض إجماعاً، فلم يظهر لي وجهه، وهو أكثر ما استشكلته في البحث كله؛ لأن الإجماع الذي حكاه الشيخ نفسه في صدر بحثه يعني قتله وجوباً، والتعزير يعني جواز قتله، حسب رأي الإمام.

● ولا يوجد انسجام أيضاً مع تعامل النبي ﷺ مع المنافقين والمرتدين، فهو مُسَلِّمٌ في حق المنافقين، أما المرتدون فقد أمر ﷺ بقتلهم.

وإلى هنا أكتفي بعرض بحث فضيلة الشيخ التسخيري وأعود الآن إلى بقية البحوث.

أما الدكتور السحمراني: فقد رفض رأي بعض المعاصرين الذين يرون عدم معاقبة المرتد، لكنه قال: «هناك موقف للفقهاء وهبة الزحيلي أرى أنه معتبر في هذا الباب، وقد قال: «ولا مانع لدي من الأخذ بقول الحنفية: وهو أن قتل المرتد من قبيل التعزير الذي يجوز للإمام العفو فيه، لا من قبيل الحد الذي لا يجوز إسقاطه ولا العفو عنه، أما جمهور الفقهاء فيرون أن عقوبة الردة من الحدود التي تجب إقامتها، ولا يجوز العفو عنها ولا تأخيرها».

ولا أدري من أين نقل كلام فضيلة الدكتور الزحيلي هذا، مع أن الثابت في كتابه النفيس (الفقه الإسلامي وأدلته) هو أنه يرى عقوبة قتل المرتد وحكى الإجماع على ذلك في ذلك الموطن.

أما ما تُسبب هنا إلى الحنفية من أن المرتد إنما يُقتل تعزيراً فهو الآخر لم أقف على مصدره، ورأي الحنفية واضح ليس فيه أي غموض، ولا مجال فيه للتأويل، وهو: أن المرتد يجب قتله. وقد ثبت ذلك بنصوص نقلتها من (السير الصغير) ومن (المبسوط) ومن (شرح السير الكبير) وغيره.

هذا ما وجبت الإشارة إليه مما جاء في بحث فضيلة الدكتور السحمراني.

وأما فضيلة الدكتور النجار فقد ذكر أن حكم المرتد هو وجوب القتل، وأفاد فضيلته أنه قد شرعت هذه العقوبة المغلظة في حق المرتد؛ لأن «الرّدة عن المعتقد الإسلامي بعد اعتناقه هي من الناحية النظرية مظنة تصرّف كيدي... ولعلّ هذا الملحظ هو ما ذهب ببعض الباحثين من المسلمين إلى الميل بحكم الرّدة نحو أن يكون حكماً تعزيراً يُترك فيه تحديد العقوبة إلى وليّ الأمر، بحسب ما يقدر في شأن المرتد من أن رذته كيدية أو غير كيدية، ليكون العقاب على حسب ذلك في الشدّة، مستدلين بأن النبي ﷺ كان حكمه في أحوال المرتدين مختلفاً بالتخفيف والتشديد بين واحد وآخر، ومستدلين أيضاً بذلك الحوار الواسع الذي جرى بين الخليفة أبي بكر وبين الصحابة في شأن قتال المرتدين، فهو حوار اجتهادي لتقدير الحكم في شأن هذه الرّدة. وبناء على ذلك فإن عقوبة المرتد ليست عقوبة على تغيير المرتد لدينه، وإنما هي عقوبة على ذلك البُعد الكيدي في الرّدة، وهي بذلك تمثل خطأ مانعاً من الحرية في المعتقد». ولم يعقب على ذلك بأي نقد، وهي خاضعة للنقاش.

والآن نعود إلى ضوابط الحرية الدينية:

ونظراً إلى أن الحرية المطلقة لا توجد في أي مجال من مجالات الحياة، بل لا بد من قيود وحدود تضبطها وتضمنه، فما هي ضوابط الحرية الدينية؟

هذه المسألة تناولها بعض الباحثين، وأهمها بعضهم، ومن تناولها:

● فضيلة الدكتور النجار: حيث ذكر أن أبرز هذه الحدود والضوابط هي:

- أ - منع الغواية.
- ب - تكافؤ الفرص.
- ج - الأمانة في العرض.
- د - احترام المشاعر الدينية ومنع كل ما يؤدي إلى المساس بها.

هـ - منع التصرفات الكيدية.

● وذكر فضيلة الدكتور محمد الزحيلي من قيود الحرية الدينية ما يلي:

أ - تقييد الحرية بالأنظمة.

ب - المساواة والتوازن في الدعوة.

ج - الاعتدال في الدعوة الدينية.

د - عدم السماح بالردة.

هـ - الالتزام الكامل بالأحكام الشرعية القطعية.

و - مراعاة حقوق الإنسان التي أصبحت ظاهرة عالمية، ومتطلباً شعبياً، وإنسانياً.

● وأما أهم الضوابط التي نبّه عليها معالي الدكتور سليمان أبا الخيل، فهي: تأطير الحرية الدينية بالأطر الشرعية، والالتزام بالقيود التي فرضها الشرع، فلا مساومة على استهداف الثوابت، أو التنازل عن مبادئ شرعية، أو معارضة النصوص أو التعسف في تأويلها، بحجة الحرية الدينية.

● وأما الضوابط التي وضعها فضيلة الدكتور عبدالستار أبو غدة، فهي خمسة ضوابط، ثم اقتصر - وفقه الله - إلى ضوابط لعقوبة المرتد هي:

أ - الإمهال للمرتد واستتابته.

ب - أن تكون الردة بأمر لا شبهة فيه.

ج - أن يقوم بتنفيذ حد الردة أولو الأمر.

● أما بحث العارض: فقد وضع سبعة ضوابط للحرية الدينية، ومنها:

١ - أن تكون الحرية الدينية منضبطة بحدود الشرع.

- ٢ - وعدم الإساءة إلى مقدسات دين آخر أو معتقداته .
- ٣ - والآن يحاول نشر دين أو معتقد بأسلوب قد يؤدي إلى اضطراب وبلبلة .
- ٤ - والآن يمارس أي نوع من أنواع العنف .
- ٥ - والآن يستغل لنشر دين فقر المدعويين أو ضعفهم أو جهلهم أو أمراضهم .
- ٦ - والآن يجعل دين أو اعتقاد الآخرين سبباً لاضطهادهم والازدراء بهم .
- ٧ - وأن يكون الحوار هو الأساس بين أتباع الأديان والمعتقدات .
وختتمت بحثي بأهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث ومنها:
- ١ - الإسلام وضع قواعد وأسس الحرية الدينية مع تأسيس الدولة الإسلامية في المدينة برئاسة رسول الله ﷺ، وفي حينه كانت البشرية في مختلف بقاع الأرض تلاقى أنواع الإكراه والاضطهاد على يد حكام ظالمين في الدخول إلى دين معين .
- ٢ - الرسول ﷺ، طبق هذه القواعد والأسس وضرب أروع الأمثلة في ذلك .
- ٣ - لم يسجل التاريخ أي إكراه أو ضغط من الدولة الإسلامية نحو رعايها غير المسلمين .
- ٤ - الارتداد خطر عظيم يهدد كيان الأمة الإسلامية ويعتبر جريمة ضد الدولة .
- ٥ - قانون الحرية الدينية العالمي الأمريكي شُرِعَ لأغراض سياسية حيث مارست الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله ضغوطاً على الدول التي لا ترضى عنها، مع أن هناك دولاً - مثل إسرائيل - وجدت فيها تجاوزات كثيرة في هذه الحرية، فلم تحرك أمريكا ساكناً حيالها .

٦ - هذا القانون يستعمل لمصلحة المسيحيين في العالم، وبخاصة للمسيحيين في الدول الإسلامية، بينما هناك ضغوط على المسلمين وانتهاكات سافرة ضدهم في بلاد الغرب، ولا يُعمل حيال ذلك شيء.

٧ - الهدف من محاربة حد الردة هو فتح باب الردة لكثير من الزنادقة والملاحدة في بلاد المسلمين لهدف تشويه الإسلام.

● أما فضيلة الدكتور محمد الزحيلي فقد كانت خاتمة بحثه عبارة عن تلخيص لأهم النتائج التي توصل إليها خلال البحث، كما اقترح بعض التوصيات ومن ذلك:

○ تتبوأ الحرية الدينية مكانة رفيعة في الإسلام، وثبتت بنصوص قطعية في القرآن والسنة، وتقررة الحرية الدينية لغير المسلمين، مع احترام بيوت العبادة لهم، وحسن معاملتهم والتسامح معهم.

○ أقرت المواثيق الدولية والإعلانات العالمية الحرية الدينية، وحق الدعوة للدين، ولكن بقي ذلك نظرياً، ومع بعض التحفظات عليه، وسوء استعماله واستغلاله.

تؤكد الحرية الدينية بوجود التنوع المذهبي العقدي والفقهي الذي يمثل قمة الحرية الدينية مع انتشار المذهب قديماً وحديثاً، دون الالتزام بأحدها.

○ أجمع العلماء على تحريم الردة، وأنها من أكبر الكبائر، واتفقوا على عقوبة المرتد، وأنها لا تتنافى مع حرية الاعتقاد أو الحرية الدينية، لأنها تلاعب في الدين، وخروج على النظام العام، وإفساد فكري واجتماعي.

وأخيراً، أرى لزاماً عليّ أن أحذّر وأنبّه في هذا المقام على أمر مهم - مع أنه لا يخفى على حضراتكم - ألا وهو أن الهدف من وراء هذه الضجة المفتعلة في الوقت الراهن حول حكم الردة في الإسلام إنما هو فتح الباب للخروج من هذا الدين الذي ما فتىء أعداؤه يحاربونه بشتى الطرق والوسائل، وخير دليل على هذا هو تأسيس مراكز عديدة

في غير واحد من البلدان الأوروبية والولايات المتحدة لإيواء المرتدين عن الإسلام، بل لقد أضحى إعلان الردة أقصر طريق إلى الشهرة، ونيل اللجوء السياسي في تلك البلدان، فما أن يعلن واحد رده حتى يصبح بين عشية وضحاها محط أنظار وسائل الإعلام العالمية المغرضة، ومحل ترحيب وحفاوة وتكريم من قِبَل هؤلاء الذين أخبرنا الله جل ثناؤه عن ضمائرهم وأسمى أمانيتهم بقوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾، فهل نحقق لهم هذه الأمنية، ونفتح لهم هذا الباب بأيدينا كما يروق لبعض من يتسبب إلى العلم الشرعي في هذه الأيام؟! هذا ما أحببت الإشارة إليه.

وبهذا أكون قد انتهيت من عرض البحوث، وقد كنت حريصاً يعلم الله على أن أعطي كل ذي حق حقه، ولكن الوقت لا يتسع والبحوث طويلة، فارجعوا إليها إن شئتم، وفقكم الله، فأرجو أن أكون قد وفقت في ذلك، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

ثانياً: المناقشات

معالي الشيخ الدكتور صالح بن حميد (رئيس المجلس):

شكراً فضيلة الدكتور ناصر على هذا العرض الممتع والدقيق، وأولاً أحب أن أنبه إلى أن العرض للبحوث يكون في حدود عشرين دقيقة، وكذلك أرجو أن العارض يكتفي بعرض البحوث من غير نقاش لها؛ لأن هذا من حق المجلس وحق الأعضاء والخبراء وهذه وظيفتهم. أما العارض فوظيفته أن يعرض، وقد عرض الدكتور بأمانة لكل البحوث بعناصرها وموضوعاتها ومناقشتها، وأرجو أن يكون هذا تقليداً ملتزماً به، إن شاء الله، وسوف ننبه العارضين إلى هذا إن شاء الله.

فضيلة الدكتور ناصر الميمان:

فضيلة الشيخ إذا أذنتم لي يحفظكم الله، بالنسبة للنقاش نحن تعودنا هنا في العرض إذا كانت هناك آراء تحتاج المناقشة أن يناقشها العارض، وقد سبق في هذا المجمع أن نوقشت آراء كثيرة، وفي هذه الدولة أيضاً في دبي نُوقش القول الذي يكون خارجاً عن الإجماع، ومحل نقاش العارض بجملته. ثم إنني سألت الأمانة عن ذلك فأفادوني بأنه لي حق مناقشة الأقوال الخارجة عن الإجماع والتي تكون فيها نسبة خاطئة، وهذا ما اقتصرت فيه في عرضي، أما عدا ذلك من أوجه النقاش فهي من حق المجلس المؤقر. وشكراً.

معالي الشيخ الدكتور صالح بن حميد (رئيس المجلس):

على كل حال، لأن العارض له العرض فقط وليس له مناقشة البحث؛ ولأن وجوده في هذا الموقع لا شك أنه وجود متمكّن، وقد يكون فيه أيضاً نوع من مصادرة آراء الآخرين، وإنما إذا جلس في مجلس غير هذا فله أن يناقش لا أن يناقش وهو يعرض؛ لأن هذا لا

نقول نوع من الانتقاء، إنما يُمثل وجهة نظره؛ فقد يكون بعض المناقشين وبعض المستمعين لا يتفق معه.

على كل حال من الآليات أن العارض لا يناقش البحوث المقدّمة وإنّما النقاش متروك لجلسة النقاش.

وكذلك كما قلت بأن مدّة العرض عشرون دقيقة.

ولدينا أربعة بحوث وصلت متأخرة وسوف أطلب من أصحابها أن يقدّموا لها ملخصات في حدود خمس دقائق لكل بحث، ولا سيما أنها في نفس الموضوع، ولهذا أرجو أن يُركزوا إذا كان ثمة شيئاً لم تتعرض له البحوث الأخرى، أو نقاط مهمّة يرون أهميّة إبرازها، وهؤلاء الباحثون هم:

● معالي الأستاذ الدكتور محمود حمدي زقزوق.

● معالي الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو.

● فضيلة الشيخ عثمان بطيخ.

وأيضاً محدثكم له عرض.

فأنا أدعو معالي الدكتور حمدي زقزوق ليقدم خلاصته لبحثه في مدّة خمس دقائق.

معالي الدكتور محمود حمدي زقزوق:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: الإخوة الكرام؛ السلام عليكم جميعاً ورحمة الله وبركاته.

لقد أحسن مجمعكم الموقر صنعاً في إدراج قضية الحرية الدينية في جدول أعماله، الأمر الذي يعني في نظري أن المجمع يستشعر بالفعل مسؤوليته في إعادة بحث هذه القضية باجتهاد جديد، ويعني ثانياً أن ما قيل فيها قديماً وحديثاً من تفسيرات متضاربة يدل على أنها ليست

من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة، والتي لا يجوز الاجتهاد فيها. ولكن هل هناك فعلاً نية لاجتهاد جماعي جديد في هذه النقطة أم أن الأمر لا يعدو أن يكون ترديداً لما قيل في السابق من جانب أصحاب المذاهب المختلفة؟ إذا كان الأمر كذلك فأعتقد أنه ليس هناك داعٍ للحديث في هذا الموضوع وعلينا أن نتقل إلى موضوع آخر.

على أي حال أودّ أن ألخص ما جاء في بحثي في هذا الموضوع في النقاط التالية:

أولاً: الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية مبدأ ثابت وحقٌّ مقرر للإنسان في كل زمان ومكان، وقد أكد الإسلام هذا المبدأ تأكيداً واضحاً لا يقبل الجدل، وطبّقه على أرض الواقع أربعة عشر قرناً من الزمان، وبذلك أكد الإسلام الطابع التسامحي والسلمي للدعوة الإسلامية على مرّ العصور.

ثانياً: ومن هذا المنطلق لا يجوز بأي حال من الأحوال إجبار أحد على اعتناق الإسلام، يستوي في ذلك الكتابي وغير الكتابي؛ لأن الإيمان إذعان وتصديق قلبي لا يمكن إكراه أحد عليه. كما أن الإجبار على الإسلام يشجع على النفاق ويزيد من أعداد المنافقين، مما يؤدي إلى زعزعة أركان المجتمع. وفضلاً عن ذلك كله فإنه يتعارض مع جوهر الإسلام وروحه.

ثالثاً: وإذا كانت الحرية الدينية أمراً مقررّاً في الإسلام فإن ذلك يعني الاعتراف بالتعددية في المجتمع الإسلامي، وقد ذكر النبي ﷺ في أول دستور للمدينة حينما اعترف لليهود بأنهم يُشكلون مع المسلمين أمة واحدة لهم ما للمسلمين، وعليهم ما عليهم.

رابعاً: إذا كان الإنسان حرّاً في اختيار عقيدته الدينية فإنه من باب أولى حرّاً في اختيار المذهب الديني الذي يتعبّد عليه في إطار المعتقد الديني الذي ارتضاه، ولا يجوز الحكم على أي من هذه المذاهب بالكفر طالما كان هناك مخرج يُقربها من رحابة الدين. وقد عبّر الشيخ محمد عبده عن ذلك بقوله: (لقد أُشْتُهَرَ بين المسلمين وعُرف من قواعد

أحكام دينهم أنه إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه ويحتمل الإيمان من وجه واحد حُمل على الإيمان، ولا يجوز حمله على الكفر)، وقد نُسب إلى الإمام مالك - رحمه الله - قول قريب من ذلك أيضاً.

خامساً: القول بنسف مبدأ عدم الإكراه في الدين بآيات قتال المشركين لا يستند على فهم صحيح للنصوص القرآنية والسياقات التي وردت فيها، وذلك فضلاً عن أن آيات القرآن مُحكمة بنص القرآن نفسه، وما يُفهم على أنه نسف في القرآن لا يعدو أن يكون من باب التدرج في التشريع أو تخصيص العام.

سادساً: لا توجد في القرآن الكريم عقوبة محدّدة للمرتد في الدنيا، فالعقوبة المنصوص عليها في القرآن عقوبة أخروية وهي حبوط الأعمال والخلود في النار، أمّا العقوبة الدنيوية والتي تتمثل في قتل المرتد فليس فيها إجماع، وذلك فضلاً عن أن كثيراً من العلماء يرى أن الحدود لا تثبت بحديث الأحاد، وأن الكفر بنفسه ليس مبيحاً للدم، وإنما المبيح للدم هو محاربة المسلمين ومحاولة فتنهم عن دينهم. وقد نقلت هذا النص من الشيخ المجتهد المرحوم الشيخ شلتوت.

سابعاً: يجب التفريق بين المرتد الذي يُعلن عن ارتداده ويدعو الآخرين للاقتداء به، ويشير بذلك الفتنة والشكوك لدى الآخرين، والمرتد الذي يحتفظ بارتداده لنفسه. فالأول قد تصل عقوبته إلى السجن المؤبد أو ما هو أشد من ذلك - يعني القتل -، وليس بسبب ارتداده وإنما لارتكابه جريمة قد تصل إلى درجة الخيانة العظمى بعدوانه على النظام العام للدولة، بإثارة الفتنة وإحداث البلبلة في نفوس الناس، أما الثاني فلا يجوز المساس به وأمره مفوض إلى الله الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ويكتفى باستتابته.

ثامناً: الواقع العملي يبين لنا أنه من النادر أن يرتد أحد عن الإسلام، في حين أن الكثيرين من جميع أنحاء العالم يُقبلون على اعتناق الإسلام، وأعدادهم تفوق مئات، بل آلاف المرات أعداد

المرتدين، ومن هنا فإنه لا خوف على الإسلام من ارتداد أفراد لا يتجاوزون عدد أصابع اليد الواحدة في العام على مستوى العالم كله.

وفي بيان إحصائي صادر عن مشيخة الأزهر نجد أن عدد من اعتنقوا الإسلام في الأزهر في العام الماضي وحده (٢٠٠٨م) بلغ ٣٩٤٣ فرداً من مائة وعشرة دولة، وذلك في مقابل اثنين فقط ارتدا عن الإسلام في الفترة ذاتها بسبب إغراءات مادية بحتة. وفضلاً عن ذلك فإن هناك مسلمين لا يمارسون شعائر دينهم ولكنهم يتنفضون دفاعاً عن الإسلام إذا مسّه أحد بسوء.

ومن هنا فإن قتل المرتدين لن يفيد الإسلام والمسلمين في شيء، بل سيؤلب الرأي العام العالمي ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والأمم المتحدة والقوى العظمى ضد المسلمين، ويصور الإسلام ظلماً وعدواناً بأنه دين معادٍ للحرية الدينية وحقوق الإنسان، في حين أنه على النقيض من ذلك تماماً.

ونحن المسلمين في غنى عن ذلك كله، ولنا مندوحة في ذلك فيما ذهب إليه أئمة كبار لهم وزنهم واحترامهم من الإفتاء بعدم قتل المرتد والاكتفاء باستتابته أبداً.

وشكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سماحة الشيخ عثمان بطيخ:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أريد أن أُلخص بعض العناصر التي تعرّضت إليها:

أولاً: إن الحرية الدينية وضوابطها وُجدت في القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى: ﴿وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْدِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ وَاللَّهُنَّ وَاللَّهُنَّ وَاللَّهُنَّ وَنَحْنُ لَهُمْ مُسْلِمُونَ﴾. فإله

- سبحانه وتعالى - ينهى عن الجدل العقيم بما فيه من وراء وعناد، وهو غير الحوار البناء النزيه المراد به إظهار الحقيقة والوصول إليها والافتناع بها. ولذلك جعل القرآن الحوار بالتي هي أحسن وهي الكلمة الطيبة والمنطق السليم والحكمة والمجادلة المفعلة، وهي إقامة الدليل على رأي اختلف فيه مع أهل الديانات الأخرى، ولكن دون تحقيرهم؛ لأن آداب دينهم وكتابتهم أكسبهم طريق المجادلة بخلاف مشركي مكة؛ لخشوتهم وبدواتهم وصلفهم مما تياس معهم المحاوره ومخاطبتهم بالحسنى.

وأهل الكتاب يشمل النصارى واليهود، يجمع بيننا وبينهم عبادة الله الواحد، ولنا كتاب سماوي كما لكل منهم كتاب. فإننا يجب علينا أن نحترم عقيدتهم ونؤمن بأبنيائهم كما ورد في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَكْتَبَ وَالْأُمِّيِّينَ أَسَلَّمْتُمْ فَإِنْ آمَنُوا فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾.

بالنسبة للسنة النبوية الكريمة فقد أوصى النبي ﷺ بأهل الكتاب الذين يعيشون معنا خيراً، سواء أكانوا يهوداً أم نصارى، وبمعاملتهم بالحسنى، واحترام دينهم وتمكينهم من حرية إقامة شعائرهم الدينية واحترام بيعهم وكنائسهم، وإباحة التعامل معهم، وعدم مسهم لا في دينهم، ولا في أموالهم، ولا في أعراضهم، فهم أهل ذمة وعهد من رسول الله ﷺ. فالمحافظة عليهم واجبة، ومن خفر ذمة الله وذمة رسوله فرسول الله ﷺ خصمه يوم القيامة، وقد ارتكب هذا المخالف إثماً مبيهاً وفعل محظوراً يعاقب عليه فاعله، وهو أمرٌ مسلمٌ به حافظ عليه المسلمون إلى يومنا هذا. وقد من النبي ﷺ على بعض الأسرى بالحرية من غير فداء من مالٍ أو من أسرى المسلمين. واتفقت كلمة جمهور الفقهاء على جواز إطلاق سراح الأسرى بدون مقابل أو بمقابل عملاً بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ بَدَأَ وَإِمَّا فِدْكَ﴾. ونهى الرسول الكريم عن تعذيب الأسير أو التمثيل به وذلك بإجماع كلمة المسلمين متقدماً بذلك قروناً عديدة عن الاتفاقيات الدولية التي جاءت حديثاً التي تنص على ذلك. كما أوجب الإسلام الإحسان إلى الأسرى وإطعامهم والمحافظة على كرامتهم كإنسان وبشر كرمه الله تعالى بقوله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾. أما

في التشريع الإسلامي فقد اتفقت آراء المذاهب المختلفة على وجوب احترام أهل الكتاب وتمكينهم من حرية البيع والشراء، سواء فيما أباحه الإسلام أو حرّمه علينا، فلهم عاداتهم وتقاليدهم ولهم ما يأكلون وما يشربون دون حجرٍ عليهم ولا تسلطٍ أو ما يُقيد حريتهم. كما أن قواعد زواجهم مضمونة، ولو كانت ممّا هو محرّم علينا، بل أكثر من ذلك فقد بالغ الإسلام في حماية حرية الأديان على حدّ لو أن مسلماً أتلف خماً لذي لمي يعيش في بلادنا أو قتل له خنزيراً وجب عليه قيمة ما أتلف، بل أوجب الإسلام البرّ بهم وهو فوق العدل، إذ لا يكفي أن نعدل في حقّهم ونحفظ لهم حقوقهم، بل يجب أن نعاملهم بالحسنى والمودة كما قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقِنُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُحِرِّكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ ﴿٨﴾.

بقي كلمة عن القتال. القتال هو في الواقع للدفاع عن النفس، وليس للتعدّي على الآخرين، بل هو للمحافظة على كيان الأمة الإسلامية وعلى مهابتها بين الأمم، فهو وسيلة دفاع لا غاية في حدّ ذاتها.

هناك كلمة للشيخ محمد الطاهر بن عاشور - رحمه الله - في كتابه (أصول النظام الاجتماعي) يقول فيه حول الحرية الإسلامية بين المسلمين، يقول: (كما ضمن الإسلام حرية الفكر والقول والعلم فللمسلم أن يكون سنياً سلفياً أو أشعرياً أو ماتريدياً، أو أن يكون معتزلياً، أو خارجياً، أو زيدياً، أو إمامياً، وقواعد المناظرة هي التي تُميّز الخطأ من الصواب).

أريد أن أذكر بعض التوصيات التي رأيتها للمحافظة على هذه المبادئ القيمة التي هي مبادئ خالدة وإنسانية، أوصي بما يلي:

١ - التأكيد على تعميم هذه المبادئ في جميع البرامج التربوية والدراسية في جميع مراحل التعليم.

٢ - إحداث كرسي للتعليم العالي يُخصّص لدراسة الحرية الدينية، وحقوق الإنسان في الإسلام.

٣ - مواصلة الحوار مع الآخرين في مجال الحرية، وحقوق الإنسان بصفة منتظمة حتى يزول الفهم الخاطيء الغالط عن الإسلام والمسلمين.

٤ - مناهضة العنصرية والتطرف والتعصب الديني بكل الوسائل وخاصة عن طريق الحوار ونشر الكتب والدراسات باللغات الأجنبية المختلفة.

٥ - الاستفادة من تجارب بعضنا في هذا المجال للتكامل والتعاون لإبراز الصورة المشرفة والحقيقية للإسلام.

٦ - تكثيف البرامج المخصصة في هذا المجال عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة.

٧ - ضرورة انتقاء مَنْ يقوم بالدعوة إلى الإسلام ومحاورة الآخرين؛ لأن ذلك مفيد جداً حتى لا يعطي صورة مشوهة عن الإسلام.

٨ - الاعتناء بالشباب بالثقافة السليمة عن طريق الملتقيات والمنتديات والبرامج المناسبة لحمايتهم من كل أشكال الزيغ والانحراف وتنشئته تنشئة صالحة.

٩ - العمل على اكتساب المزيد من العلوم المختلفة والتشجيع على البحث العلمي وإيجاد الظروف المادية والأدبية من مخابر ومؤسسات التعليم العالي، فبالعلم تتقدم الأمم وتسود الحرية والديمقراطية.

١٠ - الحرص على إقامة منتدى عالمي للسلام ومهنته التعريف بالإسلام وبمبادئه السمحة تشرف عليه المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) بالتنسيق مع الجامعات الفقهية والمنتديات التي تُعنى بالحوار، وإنّ لنا في تونس تجربة ثريّة في هذا الصدد حيث أحدثنا منتدى تونس للسلام بالاشتراك مع المنظمة الإسلامية للتربية والتعليم والعلوم والثقافة، كما أسسنا منذ ١٩٩٥م ميثاقاً للتسامح أطلقنا عليه مبدأ

قرطاج للتسامح، وأحدثنا الجائزة العالمية للدراسات الإسلامية تعنى بالتعريف بالإسلام وبمبادئه الخالدة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي الشيخ الدكتور صالح بن حميد (رئيس المجلس):

شكراً بقي بحث بعنوان: (الحرية الدينية في الحضارة الإسلامية) مُقدّم من محدثكم، وحفاظاً على الوقت وحرصكم على النقاش فإنني أتنازل عن حقّي في تقديم ملخص له، وهو بين أيديكم ويسرّني أن يكون من جملة ما يُناقش.

الآن الفرصة متاحة لمقدمي البحوث لمن يريد أن يستدرك شيئاً على ما قيل حول بحثه.

فضيلة الشيخ محمد علي التسخيري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أنا أريد أن أشكر أخي العزيز العارض على هذا العرض القيم، وأشكره أيضاً على تعليقه على ما قلته. فقط أريد أن أذكر بنقاط سريعة، أرجو أن تكون كل نقطة بديقة:

النقطة الأولى: هي أنني ركّزت على قضية الفرق بين الحدّ والتعزير، والعلماء يعرفون الفرق، الحدّ يصل إلى حدّ وجوب التنفيذ، وعدم إيقافه حتى من قبل الإمام، أما التعزير فيبقى عقوبة حكومية يمكن أن يرى الإمام ظروفاً مختلفة فيصدر عفوه ولا يُنفذ مثل هذا الحكم. هذا شيء مهم جداً وذكر سماحة الأستاذ أنه لم يرد في نص كلمة حدّ ولم يقل الفقهاء كلمة حدّ، هذا لا يدلّ. أنا أقول: لا، يجب أن نأتي بدليل على أنه حدّ، يجب أن نكتشف دليلاً يُثبت لنا أن هذا حدّ لا يمكن أن يعفو عنه الإمام، ولا يدور مدار مصلحة الأمة وأمثال ذلك. ليس هناك من دليل لا من الآيات ولا من أقوال الفقهاء على أنه حدّ لا يمكن أن يعفو عنه الإمام. ثم نفس عفو القرآن حيث إن الآية بوضوح

تقول: ﴿كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾، ﴿إِنْ نَقَفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً﴾، يعني مرونة القرآن في هذا المعنى مع تقرير الكفر بعد الإيمان. هذه حالة تقول لنا أن هذا الحكم ليس حداً إلى مستوى الحدیة، ونفس عفو الرسول، فالمنافقون يعلم الرسول أنهم كفروا وواضح أنهم لا يؤمنون حيث إنهم آمنوا ثم كفروا، ومعروف أن قلوبهم تكفر بالإسلام ومع ذلك الرسول عفا عنهم وحتى صرح بأنه لا يجب أن يُنقل عني بأني هكذا أفعل مع أصحابي، الذين كانوا أصحابه طبعاً لم يبقوا هكذا وانحرفوا عندما هددهم الرسول بالقتل.

أريد أن أقول: تصرف الرسول، مرونة القرآن، الإجماع، الإجماع يا سيدي لم يقم على أنه حد، الإجماع قام على أن الإمام يقتل المرتد وحتى لو قام إجماع ونعرف أن هذا الإجماع معلن بدليل نستطيع أن نناقش العلة ونقف في إيقاف الإجماع إذا أثبتنا أن هذه العلة لا تؤدي إلى معقد الإجماع أو ما يتعد عليه الإجماع.

ثم الحالة في مجتمع التأسيس كما يشير الإمام عبده وآخرون في مجتمع التأسيس كان مجتمعاً مواجه من قبل المنافقين، هؤلاء يدخلون زرافات في الإيمان ثم يخرجون، هذا التزلزل الاجتماعي كان يضرب النسيج الاجتماعي بالقوة والعمق، فبطبيعة الحال أن يقف الرسول أمام هذا التحرك ويواجه هؤلاء الذين يزلزلون المجتمع في هذه الحالة.

أريد أن أقول: دراسة الوضع العام هناك ودراسة الآية القرآنية التي لم تُهدد هؤلاء بالقتل وإنما هددهم بإحباط العمل، ودراسة سلوك الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام، كل هذه الأمور تقودنا إلى مرحلة... التعزير لا ينفي القتل، التعزير يُبقي قضية القتل وينسجم مع الإجماع، ولكن لا يبقيه في مجال الحد، وهذا هو الذي أريد أن أركز عليه، وإذا تحوّل إلى تعزير لا مانع من ذلك ولا يتنافى مع الحرية الدينية، كل من يريد أن يمرق المجتمع يستطيع الإمام أن يقف تجاهه.

هناك حديث مفصل ولكن الدقائق الثلاث تلاحقني. وشكراً لكم.

فضيلة الدكتور سليمان أبا الخيل:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الذين جعل القرآن الكريم شاهداً في الخيريات، حاكماً في الأمريات، وصلى الله وسلم على نبيه الكريم نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

بداية أشكر مجمع الفقه الإسلامي الدولي على هذه العناية الفائقة فيما يتعلق بهذه القضايا المهمة، والتي إن شاء الله سيتوصل من خلال البحوث والدراسات والاجتهادات إلى ما يصب في المصلحة ويحقق كل أمر يخدم ديننا الحنيف.

حقيقة موضوع الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية، أبعادها وضوابطها، موضوع مهم ودقيق، وقد قام العارض - وفقه الله - بعرض الأبحاث عرضاً جيداً متميزاً أتى على كل ما يمكن أن يؤتى عليه من هذه الأبحاث، ولكن أحببت أن أتبه إلى ثلاثة أمور:

الأمر الأول: التأكيد على الأسس التي من خلالها يمكن تحديد مفهوم الحرية الدينية.

الأمر الثاني: فهم هذه الحرية فيما يُظن أنه معارض، سواء ما يتعلق بالحرية في ضوء فهم الجهاد أو الحرية في ضوء حكم المرتد.

الأمر الثالث: ما يتعلق بآثار فهم الحرية الدينية في الفهم الوسطي الذي ينبع من استقصاء وتتبع الأدلة.

وفي الحقيقة هذا أمر يجب العناية به والوصول من خلاله إلى إطلاق الأحكام على ما يُراد من بحث هذا الموضوع.

شكراً معالي الرئيس، ونسأل الله للجميع التوفيق والسداد.

سعادة الدكتور أسعد السحمراني:

بسم الله معز المؤمنين موهن كيد الطغاة الظالمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أولاً: موضوع الحريات الدينية لم يكن بعد أحداث الحادي عشر

من سبتمبر (أيلول) وإنما قوانين الحريات الدينية والأقليات صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية في الثاني والعشرين من مارس (آذار) سنة ١٩٩٧م وبدأ تنفيذها سنة ٩٨، إذن هم بدأوا مع مناقشات العولمة وليس غيرها.

ثانياً: بالنسبة لانتقاسي من أستاذي الفاضل للدكتور وهبة الزحيلي - وهو معنا في القاعة - هو من كتاب (حق الحرية في العالم)، يبدو أن الأخ العارض لم يطلع على هامش البحث وهو في الصفحة ١٥٢ وما بعدها، وأنا أميل إلى الرأيين اللذين أكدا ما ذهبت إليه بالإضافة إلى الدكتور وهبة الزحيلي ومعالي الدكتور حمدي زفزوق وسماحة الشيخ التسخيري.

بالنسبة للحرية أيضاً كنت لفت في بحثي إلى أهمية التوازن بين الفرد والمجتمع، المواطن والوطن، الأمة والأمم، الحرية ليست في الحالات الفردية حتى نذهب هذا المذهب.

ثالثاً: دعوات إلى خروج الفرد من ذاته ويتحرر من أناته، ثم حذت ثلاثة أمور رئيسية للبحث فيها:

١ - العلم والتحرير من الأمية والجهل.

٢ - الأمن وإزالة الخوف بمنع كل احتلال أو ظلم أو عدوان، وهنا مسألة القتال، أنا لا أذهب مع من يذهبون أنها في حالة دفاعية دائمة وإلا ما معنى ﴿فَالْغَيْرَاتِ صَبَاً﴾؟ فهناك القتال الدفاعي أو الهجومي أو الهدنة، لذلك ألفت عناية الباحثين إلى أن نتبه إلى هذه الناحية، وإلا ما معنى سرايا وغزوات؟ ليس دائماً الحرب دفاع.

٣ - الاغتصاب أيضاً وتحرير الإنسان مع الجوع؛ لقوله تعالى: ﴿فَلْيَمِذُوا رَبَّ هَذَا أَلَيْتِ ۖ أَلَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾. فتحرير الإنسان إذن من الأمية، من الخوف، من الجوع، هو الأسس المكيئة والرئيسة لموضوع الحريات، وشكراً.

فضيلة الدكتور عبدالستار أبو غدة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

عندي ثلاث نقاط، هي:

أولاً: إن اهتمام المواثيق الدولية والمؤتمرات العالمية بحقوق الإنسان، وبخاصة الحرية الدينية هو ردة فعل لما عانته الشعوب الغربية من التعصب والتسلط من رجال الدين (طبقة الإيكولوجوس)، والرمي بالهرطقة لكل من يخرج عن مقررات الكنيسة، وهذا لا وجود له في العهد الإسلامية، حتى أيضاً في الشرائع السماوية قبل تعرضها للتحريف: لأنه «لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ».

ثانياً: في بعض كتب الحديث والآثار أخبار عن تطويل المهلة لمن يرتد، وليس داعياً لردته أي ليس زنديقاً، فقد زوي أن بعض المسلمين ارتدوا في عهد التابعين ولم يقتلوا وإنما سُلموا إلى قبائلهم طمعاً في عودتهم إلى الإسلام، لأنهم لم يُجاهروا بردةً ولم يلتحقوا بدار الحرب، وهذا يعطي ولي الأمر فرصة تطويل المهلة المطلوبة لمراجعة المرتد ورجوعه عما وقع فيه. يعني بعض التطبيقات أنه ثلاثة أيام، هذه في الحقيقة مهلة قصيرة في هذا العهد إذا كانت لديه شبهة ويحتاج إلى تغيير معتقداته الخاطئة.

ثالثاً: ضوابط الحرية. إن الحرية حق وكل حق مشروط في الشريعة الإسلامية بالسلامة، والسلامة أنه لا يمس حقوق الآخرين ولا يؤدي مشاعرهم، لذلك نص الفقهاء على عدم إظهار شعائر الكفر في أماكن معدة لإظهار شعائر الإسلام، والمواثيق العالمية أيضاً اعترفت بأن هناك قيوداً قانونية ضرورية لتقييد الحرية الدينية لصالح أمن الجمهور وحماية حقوق الآخرين.

أخيراً كنت أتمنى من العارض مع شكري له أن يركز على جانب من الحرية الدينية وهو الحرية في تنوع المذاهب، الذي كان هناك معاناة ولا تزال في بعض الأوساط: لأنه لا إنكار فيما هو مختلف فيه، وهذا التنوع المذهبي هو جزء من ممارسة الحرية الدينية. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الدكتور محمد عبدالغفار الشريف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً سيدي الرئيس، وشكراً للباحثين والمعقبين.

هناك نقطة مهمة قد تكون البحوث غفلت عنها وهي التفريق بين حرية الاعتقاد، وحرية التعبير عن الرأي:

١ - أما حرية الاعتقاد فتتضمنه الآيات التي دلت على لا إكراه في الدين. وفي رأي المتواضع حتى المرتد إذا ارتد ولم يُعبر عن رأيه فإنه لا تُوقع عليه العقوبة كما كان من المناهقين في المجتمع.

٢ - يجب أن نركز على أن الإسلام أجاز حرية ممارسة الشعائر الدينية بلا تدخل من الدولة، إلا بما فيه خدمة لبيوت العبادة إلا في جزيرة العرب في المصطلح الفقهي.

٣ - إعطاء الأقليات حق التقاضي في أمورهم الدينية أمام مؤسساتهم الدينية كما حصل طول التاريخ الإسلامي.

أما عن حرية التعبير عن الرأي فالأصل الحرية في ذلك بشروط:

الشرط الأول: عدم التعدي على الآخرين، وأوضح ما يكون ذلك حتى بالنسبة للمسلمين ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، حتى المسلمون لا يجوز لهم أن يتعدوا على ديانات الآخرين ليسبوا دياناتهم.

الشرط الثاني: عدم الإضرار بنظم الدولة ﴿وَقَالَتِ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكَتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجَهَ النَّهَارِ وَآخِرُهَا﴾، وهذا دليل على الإضرار بالدين ونظم الدولة.

الشرط الثالث: عدم السماح للدعوة للمبادئ المنحرفة لما يؤدي إليه من خلخلة نُظم المجتمع.

هناك نقطة مهمة وهي المبالغة في الإنكار على المخالف، ورفع السيف في وجه المخالفين من أخطر الأمور المؤدية إلى كبت حرية

الاجتهاد وتفجير الناس من الإسلام، وهذا الأمر أيضاً دعوة على الأقليات والمعارضين للعمل في السرايب لتقضى المجتمع. وهذا رأينا كثيراً من مراحل الدولة الإسلامية المختلفة.

أرى أن حدّ الردة من السياسة الشرعية حيث إنه يجوز التدرّج في تطبيق حدّ الردة حسب قوّة الإسلام والمصلحة. ولذلك كما ذكر فضيلة الشيخ التسخيري بالنسبة للمنافقين الذين أساءوا إلى صحابة رسول الله، وإلى رسول الله ﷺ عندما قالوا: «لِمَ نَرَى مِثْلَ قُرَائِنَا أَكْبَرَ بَطُونًا وَأَكْثَرَ أَكْلًا» قال الله عز وجل: ﴿لَا تَمْدَرُوا فَوَدَّ كُفْرُكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنَّ نَعْفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبُ طَائِفَةٌ﴾، ولذلك لم يوقع عليهم رسول الله ﷺ حدّ الردة مع كفرهم. والله أعلم.

فضيلة القاضي محمد تقي العثماني:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛ أشكر السادة الباحثين على هذه الأبحاث الطيبة الوافية، وكذلك السيّد العارض على عرضه القيم.

والواقع أن الحرية الدينية بمعنى أنه لا يجوز إكراه أحدٍ على قبول دين من الأديان هذا مبدأ لا يختلف فيه إثنان، ولكن تستعمل هذه الكلمة - الحرية الدينية - بمعنى مفهوم خاطيء باطل وهو أن الأديان كلّها سواء، وليس هناك قضية حق وباطل بين الأديان والديانات كلّها مُحققة. وهذه الناحية لم أر لها تعرّضاً في هذه البحوث، بل قد وردت في بعض البحوث كلمات ربّما تؤدي أو تُستغل لهذا المعنى. فمثلاً ورد في بعض البحوث أن أصحاب الديانات كلّها يجوز للإنسان أن يختار ما يؤدي إليه اجتهاده في اختيار الأديان. وكلمة (الاجتهاد) حينما استُخدمت في هذا الموضوع ربما يؤدي أو يُستغل بمعنى أن الديانات كلّها مُحققة ويجوز للإنسان أن يختار ما شاء من دين ولا عقاب عليه لا في الدنيا ولا في الآخرة. فينبغي أن نجتنب مثل هذه التعبيرات.

وكذلك جاء في نفس البحث أن الإنسان إذا كان يعتقد ديناً ولا يُبلِّغه للآخرين ويدعو الآخرين إليه فإنه قد يكون آثماً إذا كتبه عنهم ولم يبلِّغهم. فربما يُفهمُ منه أن المسيحي أو اليهودي إذا لم يدعُ الناس إلى دينه فقد يكون آثماً فهذا مما ينبغي أن نتجنبه في تعبيراتنا لئلا تُستغل لإحقاق تلك النظرية الباطلة من أن الأديان كلها سواء.

أما موضوع المرتد فقد انعقد عليه الإجماع وكفانا الباحثون في هذا الموضوع، ولا أرى أن هناك دليلاً على جواز تفادي هذه العقوبة من الناحية القانونية. والله سبحانه وتعالى أعلم.

فضيلة الدكتور محمد بن يحيى النجيمي:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا وسيدنا محمد رسول الله، وآله وصحابه أجمعين.

أما بعد؛ فهناك عدّة نقاط:

أولاً: أن بعض الإخوة يتكلّم عن الاجتهاد. لا اجتهاد مع النص، قال ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاتْلُوهُ»، والأحاديث في هذا معلومة ومعروفة.

ثانياً: القول بأنه لا إجماع في قضية قتل المرتد، هذا قول غير صحيح.

ثالثاً: إن الفقهاء قد تحدّثوا عن المدة المطلوبة، بعضهم قال: ثلاثة أيام، وبعضهم قال: أربعين يومين، وبعضهم قال: شهراً، وبعضهم قال: شهرين، فهي - أي المدة - كما قال الدكتور عبدالستار أبو غدة متروكة لولي الأمر.

رابعاً: محاولة القول بأن المنظمات الدولية في حال أننا طبّقنا حدّ الردّة سوف يعترضون علينا. هذه المنظمات الدولية نفسها قراراتها ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تقول: (لا يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرّياته إلا للقيود التي يُقرّها القانون)، ثم ذكروا حماية السلامة العامة والنظام العام والآداب العامة والحرّيات الأساسية. وكذلك العهد الدولي الصادر في عام ١٩٦٦م، وكذلك أشكال التمييز الصادر عام

١٩٨١م، حتى هذه المنظمات تُقرّر بأنها لا تفرض على القوانين المحلية في الدول سلطتها، وأن القانون المحلي له قيمته باعتراف هذه المنظمات، فلماذا هذا الخوف وهذا الهلع من هذه المنظمات الدولية؟

وكما قال أخي الدكتور ناصر الميمان مهما حاولتم فهم سيُصدرون من القرارات ما ينتزعون منا أشياء من ديننا ومن ثوابتنا ولن يرضوا عنا ﴿وَلَنْ رَضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصْرَىٰ حَتَّىٰ تَبِيعَ بِلْتَهُمْ﴾. فهذا يا إخوان حدّ من الحدود، أو قد ثبت بنصوص قطعية، والقول بأن أحاديث الآحاد ليست حجة هذا يُفضي إلى أمر عظيم وهو أن كثيراً من أمور العقائد كعذاب القبر والصراف ثبتت بأحاديث الآحاد، بل إن كثيراً من الأحكام الفقهية في الحدود وفي الأحوال الشخصية وفي العبادات كلها ثبتت بأحاديث الآحاد، والشيخ شلتوت عليه رحمة الله قد جانبه الصواب فيما ذكر بأنه لا يحتج بأخبار الآحاد في هذه القضايا وغيرها، وقد ردّ العلماء عليه وأبانوا بأنه - رحمه الله - قد أخطأ في هذا. فالقول بأن أحاديث الآحاد ليست حجة هذا خلاف ما أجمع عليه المسلمون قاطبة، خاصة أهل السنة في مذاهبهم المختلفة بأن أحاديث الآحاد حجة.

فنحن نرجو عندما نناقش هذه القضايا أن يكون نظرنا متركراً على ديننا وعقيدتنا لا محاولة لإرضاء الآخرين أو استجداء الآخرين فلن ينفع شيء، ها هم ينتهكون حقوق الإنسان في فلسطين وفي أماكن كثيرة من عالمنا الإسلامي، وينتهكون الحريات الدينية، وما يجري للقدس حالياً من محاولة تهويد وهدم، ما هو إلا دليل واضح على هذا. وبالله التوفيق.

فضيلة الدكتور وهبة الزحيلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

سماحة الرئيس:

أولاً: ينبغي أن نميّز بين قضية عقوبة المرتد وبين تقرير أصل الحرية ومعناها الدقيق. فالحرية في الإسلام حرية منضبطة مسؤولة ﴿فَمَنْ

شَاءَ فَلْيُؤْمِنِ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴿﴾ لكن ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهَا يَوْمَ سُرَادِقُهَا ﴾ . فإذا العقاب في الدنيا أو الآخرة بسبب سوء الاختيار، ولا يُقبل من أحدٍ يوم القيامة الاعتذار بأنه أخطأ في هذا الاجتهاد فهذا مرفوض .

ثانياً: قضية عقوبة المرتد كما ذكر الدكتور النجيمي - حفظه الله - الأغلبية الساحقة من الأحكام الشرعية ثبتت بأحاديث آحاد علماء بأن بعض المحدثين أثبت تواتر أحاديث قتل المرتد، وعندئذ لا يمكننا أن نجد إلا قلة قليلة ١٪ أو ٢٪ من الأحكام القطعية الثابتة بدلالة قطعية وثابتة الورود.

ثالثاً: قضية الحكمة من عقوبة المرتد هي: إما التلاعب في الدين، وهو أول ما نزل من القرآن الكريم بشأن اليهود الذين - كما ذكر الدكتور محمد عبدالغفار - مسؤولة ﴿ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يَا يُثْرِبَ مَا آلَيْتَ بِالَّذِينَ اتَّخَذْتُمْ عَلَىٰ الدِّينِ أَمْثُلًا ﴾ وَجَهَ التَّهَارِ وَكَفَرُوا ؕ أَخْرَجُوا لَعْنَهُمْ يَرْتَدُّوا ﴿٧٢﴾ ، فهذا هو الذي أقع العالم في أن قضية عقوبة المرتد نزلت في بادئ الأمر بشأن اليهود.

وقد تكون هذه العقوبة من أجل دفع الحراية، بدليل أنه لو ارتد سراً ولم يجاهر برده ولم يؤثر على النظام العام نحن لا نعاقبه وإنما نتركه وشأنه، وكثير من الناس يضمرون الكفر، فهل نطلع على ما في صدورهم حتى نعاقبهم؟

رابعاً: أنه لم يُنقل أن النبي ﷺ قتل المرتد. عدم النقل لا يدل على عدم وقوعه.

أخيراً أشكر الدكتور ناصر الميمان الذي أخذته الحماس على الرغم من عمق تليخيصه لهذه البحوث في أنه نفى عن الحنفية والشيعة الإمامية أنهم يقولون إن عقوبة المرتد عقوبة تعزيرية. يا أخي ثابتة في كتابي في أوله وآخره والكتب المتأخرة وهي موجودة في كل كتب الحنفية وتقول إن عقوبة المرتد عندهم تعزيرية، كما قالوا أيضاً إن تارك الصلاة يُقتل تعزيراً ولم يقولوا حدّاً. فهناك أمور كثيرة تدلّ على هذا الموضوع،

ومراجعي واضحة في مبدأ البحث وآخره، فالدكتور ربّما اطلع على الأخير، ولم يطلع على مبدأ البحث فنفي أن أكون قد ذكرت هذه الأمور بدون توثيق، وكل كتبي موثقة توثيقاً كاملاً. وشكراً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الشيخ أحمد المبلغي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

هناك حريتان لا بدّ في البحث على التركيز عليهما: حرية الإنسان إزاء الدين، وحرية الدين إزاء الإنسان.

أما بالنسبة إلى حرية الإنسان إزاء الدين فتواجه ثلاث حريات:

١ - حرية الإنسان في اختيار الدين وانتخابه، هذا مسلم به.

٢ - حرية الإنسان في ترك الدين بعد الإيمان به، وهذا ما يكون على عاتق هذه الجلسة والبحث عنه. ولكن أقول: يجب التفكيك بين أمرين:

أ - الخروج من الدين.

ب - الخروج على الدين.

وبما أن العصر الذي ورد فيه كلمة حكم الردّة كان فيه الخروج من الدين ملازماً ومقارناً مع الخروج على الدين يصعب أن نقول: كل من خرج من الدين فلا بدّ من اعتبار هذا الحكم القاسي بالنسبة إليه وطبعاً لو سلّم أو انتهى بحثنا إلى هذا فالحكم ليس قاسياً، لأن حكم الدين لا بدّ من تنفيذه.

٣ - حرية الإنسان من نفوذ الدين، وهذا ما ينادي به العلمانيون، ويقولون: إن الدين بما أنه يملك سلطة على عقل الإنسان بمعنى أنه يجعل الإنسان بحيث يسعى في تنفيذ تعاليم الدين من دون الالتفات على مضامينها فلا بدّ من رفض هذه السلطة، ولكن طبعاً الجواب واضح أن الالتزام من الدين يتم مع الرشد ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ﴾، فهذا ليس سلطة.

وأما حرية الدين إزاء الإنسان . . وهذه الحرية لها قسمان :

١ - حرية الدين في أن يقول كلمته، وهذه الحرية إزاء العقول المتحجرة التي تسعى في تعطيل الدين بمفاهيم وأطر متصلبة لا بدّ من التركيز على هذه الحرية.

٢ - حرية الدين في إبراز وإبداء منطقته ودوره، وهذا قد يتفق بموجب بعض السلوكيات التي لنا بحيث تُغلق الأبواب والجوحتي لا يتمكن الدين من أن يتبين منطقته. وشكراً.

فضيلة الدكتور حمداتي شبيهناء العيينين:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

في الحقيقة إن هذا الموضوع موضوع الساعة نظراً لما يحدثه من بلبله في كثير من المجتمعات الإسلامية التي نشطت فيها الإرساليات الأوروبية الغربية أخيراً، فأصبحنا نسمع في البلاد التي لم يكن فيها أي شخص يحمل ديانة غير الديانة الإسلامية أصبحنا نسمع أن فيها جمعيات مسيحية. والحال أن الموضوع يُدخل في عدّة سياقات: حرية الدين، حرية التعبير، حرية المرافق الديمقراطية، ولكن في القضية هذه بالذات المجمع كان قد اقترح الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية، وكنت أتمنى لو أن هذه البحوث السبعة تكلمت عن تاريخ الديانة لنرى ما هي الفضائع التي كانت تُرتكب في أوروبا باسم الدين، والثورات التي وقعت في داخل المسيحية نفسها كانت وقعت لمحاولة إخراج المسيحيين من التحكم الذي وقع فيه، ومن التحويرات التي قامت بها الكنيسة والتي لا أطيل الآن بسرد كثير من الثورات التي وقعت فيها وإنما أقول على أنّها كانت من المسيحيين أنفسهم.

فيما يرجع إلى هذه القضية لو أننا كنا في كل حالة من هذه الحالات نربطها بواقع من الواقع المعاش اليوم، واقع معاش في القوانين الوضعية، واقع معاش في المرافق الدستورية، واقع معاش في

المجتمعات في علاقاتها فيما بينها لبيننا أولاً: أن نشوء النظريات الديمقراطية التي يتغنون بها اليوم والحريات التي يكافحون من أجلها هي كانت من عندنا نحن ولم تكن من عندهم هم، وهم ينكرونها علينا اليوم!!

كثير من البحوث تناولت قضية الردة، والردة ما هي إلا جزء من عام في الموضوع الذي بين أيدينا، ولكن فيما يرجع على قتل المرتد لنرجع إلى ما سُمي بحرب الردة في عهد الخليفة الأول أبي بكر رضي الله عنه فهذه الحرب التي جادله فيها عمر رضي الله عنه ثم قال له: والله لأقاتلنهم ما داموا يمنعوني عقلاً أو عناقاً كانوا يؤذونه لرسول الله ﷺ. ولقد رأيت على أن أبي بكر لم يبتكر ولم يجتهد، فلقد وقعت الواقعة نفسها في عهد الرسول ﷺ، ذلك أنه بعث الوليد بن عقبة بن أبي معيط إلى بني المصطلق ليأتي بالزكوات، فلما أبصروه أقبلوا نحوه فهابهم - وفي رواية: لإحنة كانت بينه وبينهم -، فرجع إلى النبي ﷺ فأخبره أنهم قد ارتدوا عن الإسلام. فبعث نبي الله ﷺ خالد بن الوليد وأمره أن يتثبت ولا يعجل، فانطلق خالد حتى أتاهم ليلاً، فبعث عيونهم، فلما جاءوا أخبروا خالداً أنهم متمسكون بالإسلام، وسمعوا أذانهم وصلاتهم، فلما أصبحوا أتاهم خالد ورأى صحة ما ذكره، فعاد إلى نبي الله ﷺ فأخبره فنزلت الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهَلِهِمْ فَنُصِيحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَدِيمِينَ ﴿١﴾﴾، والقصة مذكورة بحرفها في (أحكام القرآن) للقرطبي بتوثيقها.

إذن فنحن الآن أمام من يمنعون الفتيات من لبس رداء محتشم في المدارس، ويقولون: هذا يهدد الديمقراطية ويهدد الحرية، ويريدون منا نحن ألا نقف في مواجهة ما يهدد النظام العام!! هو له الحرية أن يدخل الإسلام أو لا يدخله، فالرسول ﷺ أتاه أحد الصحابة وقال له: لي ولدان بقيا على كفرهما، فهل أكرهما على الإسلام؟ فقال له الرسول ﷺ: ﴿لا﴾، فأنزل الله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾.

إذن نحن في الإسلام ليس عندنا إكراه على من يريد أن يدخله، ولكن هناك نظام عام يسمى المؤسسات الإسلامية في الدولة الإسلامية،

كلّ مَنْ يهدّده فيجب أن يتعرّض للعقوبات التي يتعرّض لها ما يشابهه في القواعد الجزرية المحكوم بها في المنظمات الأوروبية والقوانين الأوروبية.

أختم بأنّه ينبغي أن تكون جميع بحوثنا في هذه الظروف بالذات، فيها مقارنات فيما بين القوانين الوضعية والمؤسسات الديمقراطية حتّى تُبيّن لأجيالنا السابقة الحضارية للإسلام والسابقة الديمقراطية للإسلام والسابقة للحرية في الإسلام. وشكراً لكم.

فضيلة الدكتور خليل محيي الدين الميس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة أنني اطلعت على هذه البحوث الطيبة المباركة بالجملة، ولكن استوقفني شيء حبّذا لو أنّهم استفادوا من تععيد الإمام الشاطبي - رحمه الله - في الموافقات، ومعروف في مطلع المجلد الثاني كلامه عن الضرورات الخمس، وفي مقدمها حفظ الدين. وهذا كان مبحث طيب لو أعطوه حقّه في الدراسة لأفادونا واستفادوا كثيراً.

أمر آخر، في الحقيقة المطلوب الآن إذا تفضلتم أن يكون بالقرارات الإشارة أو توصية إلى الجامعات الإسلامية أن تعطي هذا الموضوع حقّه في استكتاب الطلبة في الدراسات الجامعية العليا.

أمر آخر، كان ينبغي أن تذكر هذه الأبحاث حقّ مَنْ يحكم برّدة المرتد؟ هذا أمر مهم، والآن نعرف في ثقافتنا الدينية المنتشرة الحكم بالردة بلا حساب وبلا ضوابط، حبّذا لو كان إخواننا لاحظوا هذا الأمر.

والأمر الأخير، لا أدري كيف غابت عن إخواننا القريبين من الأندلس تجربة الآخرين معنا في الأندلس، وأين هي حرية التدوين في هذا الشأن؟ وشكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الدكتور عبدالقاهر قمر:

بسم الله الرحمن الرحيم .

أشكركم سيدي الرئيس .

باختصار شديد أقول: إن النقطة المهمة في موضوعنا اليوم والتي هي محل تهجّم من الغرب على ديننا الإسلامي هي الارتداد عن دين الإسلام، وقد عرفنا حكم الارتداد من خلال البحوث والعروض والمناقشات. أود أن أقول بأن طبيعة الدين الإسلامي والدخول فيه والإيمان به هي طيبة تعاقدية، فالصحابه رضوان الله عليهم كانوا يدخلون الإسلام بمبايعتهم لرسول الله ﷺ وما زال الأمر كذلك، فمن يدخل الإسلام يدخله بمبايعة وإعلان أمام الجهات المسؤولة.

وهناك حقوق وواجبات لمن يدخل في الإسلام سواء كانت دنيوية أو أخروية فهناك ثواب وهناك عقاب، وهناك جنة وهناك نار.

في جميع الأمور الدنيوية يعترف الجميع بقاعدة العقيدة شرعية المتعاقدين وهذه يلتزم بها الجميع كما قلت.

قضية المواطنة في الدول تدخل في باب التعاقد وتعتبر مخالفة قضايها من باب الخيانة وتترتب عليها عقوبات تصل إلى الإعدام كتسريب المعلومات السرية للدولة إلى دولة أخرى. فهذه لماذا لا يُقال إن لمسرب المعلومات حرية في تسريبها لمن يشاء؟ فإذا كانت الدول لصون كيانهما شرّعت هذه العقوبات والتي تصل إلى الإعدام فلماذا يُنكر على الإسلام تشريعه لعقوبة الارتداد وهذا الحد الذي هو القتل صيانة وحفظاً للدين الإسلامي؟ وأعتقد بأن ممثلي الدول الإسلامية عندما وقّعوا الاتفاقيات الدولية في حقوق الإنسان وغيرها كانوا مدركين هذه الطبيعة.

فضيلة الدكتور أحمد عبدالعليم:

بسم الله الرحمن الرحيم .

موضوع الحرية الدينية من الموضوعات الهامة المطروحة للنقاش

على الساحة الفقهية، وأعتقد أن حضراتكم تشاركوني الرأي في أن أمانة المجمع قد وقّعت في طرح هذا الموضوع للبحث والنقاش، وتأتي أهمية بحث الموضوع بسبب المحاولات المستمرة التي تهدف إلى النيل من الإسلام عقيدة وشريعة بدعاوى الحرية الدينية. والحرية الدينية بمعنى اختيار غير المسلم الدين الذي يريده أو أن يُمارس طقوسه الدينية في دولة الإسلام من الأمور التي لا خلاف فيها في شريعة الإسلام، بل إنها مبدأ ثابت فيها مع التقيد بالخصوصية الإسلامية من حيث المكان والعقوبة، ولكن خلاف يثور في حالة ما إذا أراد المسلم الخروج من الإسلام أو دخل الإسلام كبيراً وأراد الخروج منه، أو ولد مسلماً وبلغ وأراد الخروج منه بحجة أن له حرية الاختيار بالبلوغ، فهذه المسائل وغيرها مثل مَنْ هو المرتد؟ ومتى يصير الشخص مرتدّاً؟ لا بدّ من حسمها.

أيضاً عقوبة المرتد من أهم الأمور التي يتحدّث عنها دعاة الحرية الدينية ويوافقهم فيها بعض المسلمين، والحقّ أن تلك الدعاوى من غير المسلمين لا تريد إلا شيئاً واحداً هو نقض أحكام الإسلام عقيدةً وشريعةً.

وأقول للمانعين للعقوبة من المسلمين: ما معنى أن يُعاقب المسلم على شرب الخمر والعقوبة على شرب الخمر حكم من أحكام شريعة الإسلام، ولا يعاقب على الخروج من الإسلام كليّة؟

وعلى هذا فالقرار لا بدّ أن يجيب على كثير من الأسئلة التي من أهمها:

ما هي الرّدّة؟ ومتى يصير الشخص مرتدّاً؟ وما هي عقوبة الرّدّة؟ وما وصفها؟

وكذلك لا بدّ أن يبيّن أن الخصوصية المكانية لا يستقيم معها عن الحرية الدينية بالمعنى الذي يرده الغرب. وشكراً لكم.

سماحة الدكتور كمال بوزيدي:

بسم الله الرحمن الرحيم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ما فهمته من أقوال العلماء المعاصرين أن الردّة منها ما هو متفق عليها ومنها ما هو مختلف فيها . فالمتفق عليها هي الردّة الحقيقية أو المغلّظة كما يعبر عنها بعض العلماء وعقوبتها القتل، لأنها يتبعها محاربة المسلمين باللسان أو باليد أو بأي شكل من الإفساد . أما الردّة المختلف فيها كما ذكر - حفظه الله وأطال الله في عمره - الدكتور وهبة الزحيلي وغيره من العلماء: أن هذه الردّة ردّة مؤمن فيها شبهة، لأن اليوم التنصير والذين يدعون إلى التنصير إنما إن أقنعوا أصحاب الإسلام أو الشباب خاصة إنما يقنعونهم من حيث الماديات وليس المسّ بالعقيدة حقيقة، فلذلك هذه ردّة فيها شبهة وليست حقيقة . لذا يجب علينا أن نترثّ في الحكم بردّته، لذلك أقول في الاستتابة في هذا الموضوع هو إطلاق الانتظار كما ذهب إليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه وإبراهيم التّخعي وسفيان الثوري للذين ارتدوا من قبل فترثّ في حقّهم .

أما ضوابط الردّة:

١ - الحكم بالردّة خاصة في حق المسلم أمرٌ خطير يترتب عليه حرمانه من الانتماء إلى المجتمع المسلم ويُفَرِّق بينه وبين زوجه وأولاده، لذلك يجب الاحتياط عند الحكم بتكفير مسلم، لأنهم لا يزالوا في دائرة الإسلام ولا يخرجوا منها إلا بيقين .

٢ - الذي يملك حقّ الفتوى في هذا الباب إنّما هم العلماء الرّاسخون وأهل الاختصاص الذين لهم الأهلية في التفرقة بين القطعيات والظنّيات، وبين المحكم والمتشابه، وبين قابل التأويل وما لم يقبل بالتأويل .

٣ - إن ولي الأمر هو الذي له صلاحية تنفيذ الحكم بعد حكم

القضاء الشرعي المختص الذي يكون أعضاؤه من أهل العلم والاجتهاد حتى يكون الحكم عن بيّنة ودليل لا غبار عليه .

٤ - لا بدّ من استتابة المرتد لعلّه يرجع عن موقفه لجهل أصابه أو غرور قد طرأ عليه فلعلّ الله سبحانه وتعالى يُنير قلبه . والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

فضيلة الدكتور يوسف الشبيلي:

بسم الله الرحمن الرحيم .

عندي ثلاث نقاط :

النقطة الأولى: أوّد التعليق على بعض العبارات التي وردت في ثنايا بعض البحوث التي عُرضت، ومن هذه العبارات عبارة وردت في أحد البحوث تقول: (الحرية الدينية مبدأ ثابت وحقّ مُقرّر لكل إنسان)، وعبارة أخرى أيضاً وردت تقول: (تُعَدّ الحرية الدينية أمراً مقررّاً في الإسلام)، وعبارة أخرى تقول: (الإنسان حرّاً في اختيار الديانة التي يريد).

هذه العبارات في الحقيقة موهمة وتوحي بأن للمرء أن يختار الديانة التي يشاء، وهي تُصادم أصولاً مقرّرة في الشريعة ونصوصاً قطعية، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (١٥٠)، وقول النبي ﷺ: «والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة من يهودي ولا نصراني ثم لم يؤمن بما جئت به إلا كان من أهل النار». لهذا الأوّلى أن يُعبّر عن هذا المبدأ أو هذه القضية بمبدأ عدم الإكراه على الدخول في الإسلام، بدلاً من أن يقال مبدأ الحرية الدينية حتى لا تلتبس المفاهيم، لأن مفهوم الحرية الدينية في الإسلام لا يعني أن للمرء الحرية في اختيار الديانة التي يشاء، وإنّما يعني أن الإسلام لا يجبر أحداً على الدخول فيه، ومع ذلك فهو مستحق للوعيد الأخروي الشديد، فهو في حقيقة الأمر ليس حرّاً في اختيار ديانته .

النقطة الثانية: ما يتعلق بحدّ الردّة. ففي الحقيقة هذا الحد يُعدّ من مزايا هذا الدين العظيم، ويحمل في طياته الكثير من المقاصد الشرعية. فلو نظرنا على مرّ التاريخ فإن تنفيذ هذا الحدّ يُعدّ قليلاً ومحدوداً مقارنة ببقية الحدود الأخرى، لكنّه في المقابل كان رادعاً لكثير ممّن يمرون بمراحل ضعف واستهواء من الشيطان، وربما وقعوا في حبال الشبهات فتمنعهم هذه العقوبة من الردّة، ثم ما إن يلبثوا أن يرجعوا إلى رشدهم ويرجعوا إلى دينهم فتكون هذه العقوبة وتقريرها فيها مصلحة وخير لهم وللأمة. ولهذا فإن إقامة هذا الحدّ - كما هو معلوم - مقيّد باستتابة المرتد وإزالة الشبهة عنه لعلّه يرجع إلى دينه.

النقطة الثالثة: فيما يتعلّق بالاستدلال بعدم حدّ الردّة استدلالاً بعدم إقامة النبي ﷺ الحدود على المنافقين وهذا في الحقيقة فيه خلط، فإنّ المنافق كافّر أصلي، بخلاف المرتد، فإن كفره طارئ، ولهذا النبي ﷺ لم يقتل اليهود والنصارى الذين لم ينقضوا العهود، لأن كفرهم أصلي وليس طارئاً. والله أعلم.

فضيلة الدكتور يعقوب الباحسين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي رئيس مجمع الفقه الإسلامي، الموقر.

معالي الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي، الموقر.

لقد استمعنا إلى كثير مما أبداه العلماء الفضلاء من ملحوظات، كما استمعنا إلى العرض الذي تقدّم به الشيخ الدكتور ناصر الميمان، وما عقّبتم به على هذا العرض الذي ذكره للبحوث المقدّمة في القضية التي نحن بصددّها. لا شك أن العارض قد أحسن في إمامه بما عرّض في هذه البحوث، ولكنتي أشاطركم الرأي في أن العرض كان ينبغي أن يكون عرضاً وصفيّاً دون أن يتدخل، وأن يترك المناقشة لأعضاء المجلس ولحضرات العلماء الموجودين.

إن الذي أريد أن أبعده هو أنه جرى كلام كثير حول ما إذا كانت العقوبة تعزيراً أو كانت حدّاً. ولم يُتطرَق إلى بيان المقاييس والضوابط التي تبيّن لنا ما هو الحدّ، وما هو التعزير، وما الفرق بين هذين الأمرين؟ لأننا إن وضعنا ضوابط بهذا الشأن أمكننا بذلك أن ندخل هذا في ضمن التعزير أو في ضمن الحدّ. هذه مسألة رأيت أن الكلام كان أثير حول ما إذا كان المرتد يُقتل أو يُعفى عنه، هذه مسألة أخرى، لكن المسألة التي وقع فيها كلام من البداية أن هذا هل هو حدٌّ أم تعزير؟ ما هو المقياس؟ ما هو الضابط الذي نعرف به الحدّ ونعرف به التعزير؟

أمراً آخر، أنا في تصوّري أن المرتد هو مثل الجندي خلال المعركة مع الجيش وينسحب. انسحاب الجندي من الجيش يثير في جمهور الجنود المقاتلين نوع من الخور ونوع من الضعف، فهذه مسألة خطيرة جداً، وكذلك المرتد له أثر كبير عند الآخرين ولهذا فعقوبته في الحقيقة هي عقوبة مناسبة وما كان ينبغي لنا أن نساير فيما يُطرح في وسائل متعدّدة خارجية، مسيحية، يهودية، من الكلام في هذا الشأن. ولهذا أودّ أنه حينما يصدر القرار ويحدّد فيما إذا كانت هذه العقوبة هي تعزير أو حدّ، طبعاً العقوبة ثابتة وورد في القرآن ذمّ للمرتد، وورد الحديث عن النبي ﷺ: «مَنْ بَدَلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» فما ينبغي لنا أن نجتهد وأن نجامل جهات أخرى لهذا السبب.

وأكتفي بذلك، لأن الإخوة الذين تقدمونا قد أغنونا عن كثير من الكلام. وصلى الله وسلّم على نبينا محمد.

فضيلة الدكتور أحمد محمد بخيت:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الحق أن الناتج المؤكد لحديث حرية العقيدة يُفرز فيما نرى في بعض بلداننا أن حرية الاعتقاد مأذونٌ بها في المروق من الإسلام، وأنها ممتنعة في الهروب إليه أو الاحتماء بفضائله وقيمه، وفي التعريض ما يغني عن التوضيح.

ثم إن التجنس بجنسية دولة أخرى يُعرض صاحبه لإسقاط جنسية دولته عنه، بل إن الانتماء إلى بعض الجماعات التي ترى بعض السلطات أنها خارجة أو مؤسسة على خلاف القانون يُعرض صاحبه لعقاب. وهذا معناه أننا جعلنا الخروج من الدين أهون من كل ذلك، وكما قال شيخنا الأستاذ الدكتور يعقوب الباحسين أن الحدّ وهو عقوبة مقدّرة وجبت حقاً لله تعالى لا يُتصوّر أن يُتقرّر عقلاً لكل ضرورات الدين أو لكل ضرورات الإسلام عقوبة حدية بينما لا يتقرّر للدين ذاته عقوبة حدية. وكما قال بعض الأفاضل فإن الأصل في العقود الإلزام ومعناه عدم حرية استقلال أحد الأطراف بفسخ العقد من جانب واحد. وإذا كان الإسلام مباحة فيجب على المتبايعين ألا يكونوا أحراراً في فسخ هذا من جانبهم.

ثم إن بعض ما ورد في بعض البحوث التي بين أيدينا عبارة تكثرت منها أن من الحرية كسر رابطة التقليد وضرورة التسليم بحرية الفهم الديني على أن يكون ذلك الحق مشروطاً بامتلاك أسبابه. ولا ندري في الحقيقة كما هو مشاهد لحضراتكم كيف نحدّ من اندفاع الصحفيين والمتطفلين نحو الدين؟!

إننا بحاجة في أن نضع القيود لا سيّما وأن كثيراً من الحديث الذي دار - وليسمحوا لي - كأنه ينزع على بناء الحكم على أساس عموماً القرآن الكريم دون استناد إلى السنّة وتركها لا أدري إن كان عمداً أو غير عمد، وهذا ما يغري هؤلاء المتفلّتين بالكلام عن الدين بشكل لا يُرضي. أرجو أن تراعوا ذلك فضيلتكم وجزاكم الله كلّ خير.

معالي الأستاذ الدكتور محمود حمدي زقزوق:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الدكتور. في الحقيقة هناك بعض التعليقات التي قيلت حول ما ذكرته في بحثي من أن الحرية الدينية حق مقرر لكل إنسان... إلى آخر هذه العبارات التي ذكرتها بالفعل وهي موجودة في البحث، أنا لم آت بشيء من عندي، القرآن الكريم نفسه هو الذي يقول: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جِئِمًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (١٩)، ذلك كلام القرآن الكريم، ونصوص القرآن الكريم ليست نصوصي أنا، فألام! لأنني أقول: الحرية الدينية حق مقرر لكل إنسان، وهذا ما أكده القرآن الكريم، من ناحية ثانية لا يجوز أن أسفهُ رأي كل من يجتهد، لماذا أتينا إلى هذا المكان؟ ولماذا وضع عنوان أو موضوع الحرية الدينية في الإسلام موضوع للمناقشة في هذا المجمع الموقر؟ والله إذا كان الأمر مقرراً وانتهى ومُجمع عليه، يبقى ليس هناك أي داع للنقاش. وتصير مناقشتنا كلها عبء، وكل واحد لما يتكلم شيئاً ويقول ما هو جديد أو مخالف لما قاله فلان أو إعلان يبقى هذا مخالف للإجماع، وبالتالي هذا مرفوض لأن هذا يعتبر حجراً على الآراء وحجر على الحريات، نحن نحترم كل علمائنا السابقين الذين اجتهدوا وبدلوا أقصى الجهد لبيان الرأي الصحيح الذي اقتنعوا به وعرضوا علينا ذلك في المذاهب الفقهية المختلفة، وهذا أمر لا جدال فيه، وحتى أولئك أصحاب المذاهب الكبرى الذين نعتز بهم ونحترمهم، كان الإمام الشافعي يُنسب إليه أنه كان يقول: رأينا صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب، والإمام أبو حنيفة قال له البعض: يا إمام هذا الذي تفتي به هو الحق الذي لا مرء فيه، فردّ قائلاً: لست أدري لعله الباطل الذي لا مرء فيه، نحن لا نعتبر برأي فلان أو إعلان، السابقون اجتهدوا، ومن حقنا نحن أن نجتهد، فالسابقون لهم عقول، ونحن لنا عقول، واللاحق له من الفرص في الاجتهاد أكثر مما كان لدى السابق، فإذا أريد قفل باب الاجتهاد، فليس هناك داع لأن نناقش أية

قضية، والقول بأن القضايا حُسمت وانتهى الأمر، هذا لا يجوز في أي حال من الأحوال، وبالتالي نحن إذا أردنا أن نبحث هذه الأمور بحثاً جدياً فعلينا أن نتيح الفرصة لكل من يقول رأياً، ولا ننسف رأيه على الإطلاق، نحن مجتمعون ومتفقون، السابقون واللاحقون، وليس هناك أحد في هذه القاعة يرفض أن المرتد المحارب لا خلاف على الإطلاق في أن ينال عقوبته التي قد تصل إلى القتل، لا خلاف على ذلك؛ لأنه أصبح محارباً ويشير الفتنة في المجتمع الإسلامي، لكن هناك أناس مرتدون لا نعلم عنهم شيئاً، هؤلاء لو علمنا بارتدادهم علينا أن نفضحهم ويُستتابوا مرة واثنين وثلاثة، لكن لا نستطيع أن نقلهم على الإطلاق لأنهم لم يؤذوا أحداً من المسلمين، مثل المنافقين، فقد كانوا معروفين، ومع ذلك لم يقتلهم النبي ﷺ، ثم أين تنفذ عقوبة المرتد الآن في أي مكان في العالم الإسلامي؟ الإجابة: لا تنفذ في أي مكان في العالم الإسلامي، ولأجل أن أعلن عن شخص أنه مرتد، لا بد أن أبحث حاله من واقع العقيدة الإسلامية والشريعة الإسلامية، ولا آخذ أي واحد بالشبهة أو من الممكن أن يأتيني أحد الناس ويقول لي أن فلاناً مرتد ويقول بكذا وكذا، فأنا لا آخذ بالشبهة ولا بالظن، ولكن لا بد أن يكون هناك بحث جدي، لا أريد أن أطيل ولكنني أردت فقط أن أؤكد مرة أخرى أن سبب وجودنا في هذا المكان ووضع هذا الموضوع على جدول الأعمال أنه مطلوب منا أن نجتهد.

شكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد (الرئيس):

شكراً.. على كل حال كل ما ذكرته نقاش، والطرف الآخر أيضاً يناقش والحمد لله.. المجمع بعلمائه وخبرائه يتسع لكل الآراء المطروحة، والآراء تطرح بأريحية، ولا شك أن تختلف وجهات النظر أيضاً.. يعني نقبل أن يرد بعضنا على بعض وهذا أيضاً حق متاح، ولكن لا شك بالتزام الموضوعية، والتزام الأدب، والتزام اللغة الراقية، وهذا والحمد لله هو الجاري في المجمع، فلكل عالم أو خبير أن يبدي

رأيه بكل حرية ما دام أنه أهْلٌ لذلك، وما دام أنه يستند إلى أدلة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومن أصول الاستنباط التي قررها أهل العلم.

معالي الأستاذ الدكتور عبدالسلام العبادي (أمين المجمع):

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على رسوله الكريم.

في البداية، اسمحوا لي أن أقول لكم: لماذا وضع هذا الموضوع على جدول أعمال المجمع؟ حقيقة أكثر من جهة، وبعض ما جاء إلى المجمع من طلبات حول بحث هذا الموضوع كان من أصحاب معالي وزراء الخارجية في الدول الإسلامية؛ لأن هذا الموضوع يُبحث على المستوى العالمي، وكان هنالك تخطيط في هذا المجمع لعقد ندوة مستقلة لبحث هذا الموضوع، ومن ثم عرض الموضوع على مجلس المجمع، لكن نظراً للرغبة الملحة في إنجاز الإجابة على هذا الموضوع في كثير من تفاصيله أُدرج على جدول أعمال هذه الدورة، واستُكتب فيه كما تلاحظون عدد كبير من الباحثين، فلذلك بحث هذا الموضوع ليس خضوعاً لضغط ولا رغبة في مسaire جهة، أو تأثير بنوع ما يُسمى في بعض المداخلات من أنه نوع من الانصياع للوافد وللقوة المعادية، حقيقة دولنا ومؤسساتنا ومفكرونا وكثير من الجهات في عالمنا تواجه كلاماً واسعاً حول هذا الموضوع، يقال في المؤتمرات الدولية: لا بد للمرجعية الفقهية لهذه الأمة (مجمع الفقه الإسلامي الدولي) من أن يتصدى لهذا الأمر وأن يبين الحق الصراح في ذلك، ولا بد أن يكون ذلك في إطار الاجتهاد، والاجتهاد لا يعني التفلت من نصوص الشريعة، والتفلت في الخروج عن النصوص، الاجتهاد هو أن ننظر في استنباط الحكم الشرعي على ضوء ما قررت الشريعة من قواعد وأصول للتعامل مع هذه القضايا، ولذلك ما رأيت في بحث من البحوث المعروضة على هذا المجمع أية قضية يقال إنها خارج إطار الاجتهاد، لأنها كلها كانت عبارة عن نظر في النصوص واستنباط منها، قد يكون الاستنباط غير موفق، قد يكون حوله نقاش لكن هذا لا يجعله خروجاً عن قواعد

الشريعة أو فيه نوع لا سمح الله من التأثير بالوafd، فقد جاءتنا بعض الأوراق بتعليقات فيها نقد لطرح هذا الموضوع وفيها نوع من التهجم على بعض العبارات التي استخدمت، حقيقة إخواني لا بد أن نواجه القضايا بكل وضوح وينظر يحرص على خدمة هذه الشريعة ويبين قواعدها ويبين أصولها، في هذا الموضوع بالذات هناك كلام طويل قال به فقهاؤنا، وأنتم لاحظتم مذاهب معتبرة قالت: إن هذا الأمر من قبيل التعزير وليس من قبيل الحد، ولما يقال: من قبيل التعزير، معنى ذلك أنها عقوبة مفوضة، وواضح الكلام الواسع في هذا الأمر فيما يتعلق باعتبار الحد، حتى إذا قلنا إنه حد، فهو عبارة عن معاقبة على هذه الجريمة باعتبارها خروج على النظام العام وأسلوب من أساليب معاداة هذا الدين، وليس باعتبارها إلزام بالدخول في الإسلام أو البقاء فيه، كما ورد في الآية الكريمة ﴿وَقَالَتْ طَّائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكَتَّابِ ءَايَتُوا بِالْآيَةِ أَنْزَلَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَجَهَ النَّهَارِ وَكَفَرُوا ءَاخِرُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٧١﴾﴾ وهؤلاء كانوا قد خططوا للإساءة لهذا بالإعلان بالإسلام ثم نقض عراه، فهذا أمر مرفوض، ويجب أن تكون هنالك عقوبة لحماية النظام العام للدولة؛ لأن هذه الدولة تقوم على هذا الدين وتدعو إليه وهي تحمل واجب تبليغه للناس كافة، وبالتالي لا يمكن التساهل في أية إساءة لهذا الدين تحت مقولة الحرية في الخروج عنه والدخول فيه. وبالتالي أرجو أن ننظر إلى الأمر بهذا الاهتمام وبهذه الرؤية، وعلى أساس التبصر في هذه القضية تبصراً جاداً باعتبارنا مرجعية فقهية للأمة، نريد أن نواجه ما نواجهه من تحديات بنظر راشد وبطريقة سليمة، وعلى أساس الالتزام بقواعد الشريعة وعدم التفلّت منها، وبالتالي إذا ذهبنا إلى القول بأن حد الردة هو عبارة عن عقوبة لحماية النظام العام في الدولة الإسلامية وليس للإجبار على الدخول في الإسلام، وليس هذا يعني التفلّت من المسؤولية بين يدي الله تعالى، لأن الآيات صريحة في هذا الأمر ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾، لا يعني ذلك أنهم إذا كفروا سيفلتوا من عقاب الله، لذلك عندما يقال حرية دينية في النظر الإسلامي لا يعني ذلك أنها أيضاً تخلص من العقوبة الأخروية، ومن محاسبة الله سبحانه

وتعالى التي قد تكون للكفار في الدنيا أيضاً كما نعلم جميعاً، فلذلك حقيقة فلنواجه هذه القضية بنظر راشد وهادئ، ونحاول أن نقدم لأمتنا معالجة لهذا الموضوع، معالجة قائمة على ملاحظة التحديات التي تواجهها على أساس أن ما سنقوله سيكون أساساً لمقولاتنا في المحافل الدولية وعلى ألسنة كل مسؤولينا ومفكرينا باعتبار أن الجهة المرجعية في هذه الأمة قد قالت كلمتها. وشكراً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الشيخ آية الله محمد علي التسخيري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً سيدي الرئيس، وشكراً سيدي الأمين على هذه الروح الطيبة. أنا أولاً أرجو أن تطالع مقالتي بعد طبعها من جديد؛ لأن المقالة الأولى كانت ناقصة.

المهم سيدي الرئيس هناك بحث أصولي واضح، وخلاف بين العلماء أشار إليه الشيخ حسن مأمون في بعض كتبه، وهو مسألة تقييد إطلاق الآية بالرواية، وخصوصاً إذا كانت الرواية خبر واحد، العلماء يختلفون في مسألة التقييد، أريد أن أقول هنا وبالذقة: هناك عمومات قرآنية تأبى التخصيص، لأنها معللة بقوة، والعموم الإطلاقي القرآني هنا ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ معلل بآية ﴿قَدْ بَيَّنَّ الرُّشْدَ مِنَ الْغَيِّ﴾ هذا الإطلاق المعلل يصعب جداً أن نخصمه. أريد أن أقول: هناك رأيان: واحد يقول بالحد، وآخر يقول بالتعزير، إذا قلنا بالحدية خصصنا إطلاق الآية، وإذا قلنا بالتعزير لم نمس إطلاق الآية مطلقاً وبقي الإطلاق كما هو، وأنتم تعلمون بأن العلماء يرفضون مهما أمكن أن يخصص الإطلاق، أحد العلماء كان ينظر إلى قوله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ» يقول هذا حكم ولائي، ليس لأنه يتنافى مع إطلاق ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ مِنْهَا حُكْمٌ﴾ يعني هناك إباء عن التخصيص مهما أمكن، ونحن نريد أن نقول: إن الحكم التعزيري هنا ينسجم مع العموم والإطلاق القرآني، أما الحكم الحدي ففيه تخصيص وبحديث واحد،

وليس هناك حديث يؤكد على الحدية كما قلت، الحدية تحتاج إلى دليل، لأن لها مؤنة زائدة تحتاج إلى دليل على هذه المؤنة، هذه خلاصة الفكرة الأصولية في هذا المعنى، وأعتقد أن الاتجاه للقول التعزيري اتجاه قوي وينفي هذه التهمة من أصلها حيثئذ، وشكراً.

فضيلة الشيخ محمد المختار السلامي:

بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم صلّ وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكراً سيدي الرئيس. مداخلتني تنقسم إلى قسمين: القسم الأول هو تنظيمي، فهذه البحوث التي بذل فيها السادة العلماء جهداً كبيراً، شكر الله لهم جهودهم، لم تصلنا ولم نقرأها، وأعتقد من الأولى في المستقبل أن كل بحث يصل إلى المجمع الموقر وإلى الأمانة العامة لا بد أن يكون متضمناً ملخصاً لا يزيد عن أربع صفحات، تجمع هذه الصفحات وتوجه إلى السادة الأعضاء، وإذا رأيت الأمانة العامة أن تنظر في نقطة الانفاق ونقطة الاختلاف بين هذه البحوث لتحيل خلاصة واضحة بيّنة حتى نكون على بيّنة من أمرها عندما نصل إلى الاجتماع هنا، هذه واحدة.

الأمر الثاني: نتحدث عن الحرية الدينية وأعتقد أن الحرية الدينية لا بد أن تنقسم إلى قسمين: قسم الدعوة، دعوة غير المسلمين للدخول في الإسلام، والدعوة والتأثير هو من أصول ومن قواعد هذا الدين، وكل مؤمن مطالب حسب إمكاناته بأن يدعو إلى هذا الدين، وأن ذلك من الحرية لكن في المقابل هل يقبل من الديانات الأخرى أن تدخل بلاد العالم الإسلامي لتحويل المسلمين عن دينهم؟ وهذه قضية يجب أن تُبحث، وكان من حقها أن تُبحث وما سمعت فيها شيئاً.

الناحية الثالثة هي أن الحكم في هذه القضية وهي قضية عقديّة التي هي جزء من البحث، عقوبة المرتد فقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أزدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُعْزِرْ لَهُمْ﴾.

إذا نظرنا في هذه الآية وهي واضحة تمام الوضوح أنه حصل الإيمان، ثم حصل الكفر، ولم يعاجل بقطع الرقبة ولا بإقامة ما عبّر عنه بحد الردة، ثم رجع إلى الكفر، ولكن الذي توعدده الله في الآخرة بالوعيد الشديد هو الذي استمر على الكفر وأوغل فيه.

رابعاً وأخيراً أقول: إن قضيتنا هي قضية مع المسيحية، ذلك أن اليهودية لا تطلب من أحد أن يدخل في دينها ولا تقبله، ولكن المسيحية لما فشلت في تثبيت الدين في المسيحيين وانخلع المسيحيون على الكنسية توجهوا لبلاد الإسلام، والبابا القديم الذي قبل هذا لما ذهب إلى كينيا كان قبوله بهذه الكمية أو خمسين مسلم تنصروا على يديه في المطار، ففي بحث هذه القضية لا بد من النظر للوضع الحالي ونحن نواجه غزوة شديدة من المسيحية التي تستعمل في سبيل هذا كل ما يمكن أن تستعمله، لذلك عندما نقول: من ارتد ليس فقط الحكم قضية قتله، لكن هو قد انخلع عن المجموعة التي انتسب إليها اجتماعياً ودولياً ولم يُبين في البحوث التي استمعنا إليها ما يترتب على انخلاءه من الإسلام بالنسبة للميراث وبالنسبة لزوجته وبالنسبة لعلاقاته، فأعتقد أن هناك عدة نواحي كان يمكن أن تُبحث، وحبذا لو استمعنا إليها، وشكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الدكتور إبراهيم فاضل الدبوي:

شكراً معالي الرئيس، من وجهة نظري المتواضعة أيها السادة الأفاضل إنني لا أرى خوف على الإسلام مما يقوم به أعداؤه من الخارج من حرب وتآمر عليه، فالإسلام جبلٌ شامخٌ لا تنال منه سهامهم، والحرب عليه قائمة منذ بزوغه، والذي يؤرقني ويؤرق الكثير من طلبة العلوم الشرعية هو التسرع في إصدار حكم الردة من قبل بعض أبناء المسلمين على كل من يخالفهم في الرأي، وهذا مما أحدث بلبلة في وسط المجتمع الإسلامي، وكل المسلمين يعانون ذلك في بلدانهم وفي مجتمعاتهم، فزريد أن نعرف من هو المرتد وما هو مفهوم العقوبة على المرتد؟ فيا حبذا لو أن مجمعنا الموقر يصدر قراراً بذلك يحذّر من

خطورة المتطفلين على العلم والعلماء وإنهاض أجهزة الإعلام في الدول الإسلامية للعمل على الحد من هذه الظاهرة الخطيرة من خلال الندوات والمحاضرات وكذلك من خلال المنابر في المساجد، لأن ذلك واجب شرعي لتبصير الأمة بما هو محققٌ بها من خطورة، والله ولي التوفيق.

فضيلة الدكتور خليفة بابكر الحسن:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

شكراً سيدي الرئيس. فإن هذا الموضوع موضوع مهم سواء طلبت جهات معينة من المجمع دراسته، أم أنه عمد إلى دراسته بنفسه، وهو موضوع الساعة، لأنه موضوع الصراع في العالم، وهنالك أشياء قد تفرضها طبيعة الظروف، وهذا الموضوع أحسب أنه من هذا النمط من الموضوعات وهو موضوع في كل الأحوال أيضاً موضوع واسع وكبير، فإن قضية الحرية عموماً هي قضية العالم كله في كل أجزائه حتى بالنسبة لغير المسلمين فإنهم يعانون في بعض الجوانب من موضوع الحرية ومن الظلم الذي يحدث في بعض الأحيان نتيجة تسلط بعض الجهات على بعضها الآخر. فقضية الحرية قضية إنسانية عموماً، على كل حال وأيضاً بالنسبة لنا نحن المسلمين قد نعاني أيضاً بشيء من ذلك في أتون الصراع الذي يدور بيننا وبين الآخرين، وبناءً على اتساع ماعون الحرية هذا فإن هذا الموضوع كان ينبغي أن تتم دراسته على نواحي متعددة، موضوع الحرية يمكن النظر إليه من الناحية التكليفية في إطار الأحكام الفقهية وفي إطار أيضاً طرق الاستنباط ويمكن أيضاً النظر إليه من خلال مقاصد الشريعة الإسلامية، فإذا نظرنا في أصول الفقه مثلاً نجد أن الحكم الشرعي هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين على سبيل الاقتضاء أو التخيير أو الوضع. فالتخيير ركن من أركان هذا التعريف وجزء أساسي أيضاً وقسم من أقسام الحكم التكليفي هذا تخيير وهذه الحرية حتى فيما يتصل بالفروض والواجبات وهذا تأصيل بالحرية في

الجانب الأصولي، كذلك ضبط الحرية فيما يتصل بالكليات الخمس في المقاصد وأيضاً ذلك يمتد إلى قواعد الفقه، وبناءً على ذلك كان ينبغي أن يتم تناول هذا الموضوع الذي هو موضوع الحياة في جوانبها المختلفة، وموضوع كرامة الإنسان الذي كرمه الله سبحانه وتعالى كان ينبغي أن يتم بشيء من التدقيق، ولنتعتبر هذه على كل حال خطوة من الخطوات في سبيل دراسة هذا الموضوع، وأن يؤصل من كافة هذه الجوانب تأصيلاً مركزاً يمكن أن نصل من خلاله إلى علامات ثابتة يمكن أن نؤسس عليها بعد ذلك نظرنا واجتهادنا وأيضاً أن نرسي عليها الثقافة التي نعطيها للآخرين، لأن الآخرين يحتاجون إلى معرفة بهذه القضايا لأنها تعني أن يحدد الإنسان أيضاً موقفه من قضايا كثيرة مختلف فيها في هذه الحياة مع مجتمعه ومع الآخرين.

فيما يتصل بموضوع الردة قد نشير إلى قضية، وهي أن موضوع الردة موضوع يتداخل فيه الحكم التكليفي، فيه تداخل بين النصوص وبين السياسة الشرعية، ولذلك قد نلاحظ في بعض الأحيان أن الحدود حتى نفسها المتفق عليها التي ليست محل خلاف لا يجوز إقامتها في بعض الأحيان خشية اللحاق بالعدو، وهكذا الأمر فعلاً يحتاج إلى ضرب من الوقفة، وليس هناك ما يمنع، كما أن هذا الموضوع يتداخل فيه السلطات الزمنية على مرور العصور المختلفة تاريخياً مع الجانب النظري، ولهذا أيضاً يحتاج إلى شيء من الصبر لكي نحدد الأمور ونفصلها عن بعضها البعض. وشكراً لكم.

فضيلة الدكتور أحمد عبدالعزيز الحداد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً سيدي الرئيس. لا يختلف اثنان على أن الردة جناية على الإسلام والمسلمين كلهم، وإذا كان الإسلام قد أقام الحد على من جنى على فرد من الأفراد، بنفسه أو عرضه أو ماله أو عقله أو على أمن المجتمع، فإن من يجني على المسلمين كلهم هو أشد جناية وأكثر عبثاً فيجب أن يزجر بما يكون رادعاً وزاجراً له ولغيره، وهذا ما جاءت به

النصوص الكثيرة في القرآن والسنة وإجماع الأمة التي لا تخفى على السادة العلماء، نعم هناك فرق بين الحرية في الدخول في الإسلام، ومن أراد الدخول فيه.

فالحرية مكفولة لمن دعي إلى الإسلام فله أن يؤمن وله أن يكفر، أما من تلفظ بكلمة الإسلام فله حكم آخر والآيات التي تفيد الحرية في الدين كلها فيمن يدعي للإسلام ومن هو كافر أصلاً، والمنافقون ليسوا مرتدين باتفاق، إنما هم مبطنون للكفر، وهم أشد من المرتدين والكفار، وقد كان يطلق عليهم زنادقة، وكانت تقام عليهم حدود وعقوبات معروفة. وهنا لي طلب ورجاء من المجمع الموقر إذا صاغ صياغة لهذه المسألة أن يصدر صياغة أو قراراً يكون ساداً لذريعة الردة، لا فاتحاً لها. فالمجمع محل أنظار العالم كله فحتاج هذه المسألة إلى تأصيل بيان ما هي الردة؟ ما أسبابها؟ ومن الذي يحكم عليها بأنها ردة أو غير ردة؟ ومن الذي يتولى حد الردة؟ ومن الذي يقيم هذا الحد؟ إلى غير ذلك، بحيث لا تكون المسألة فيها نوع من الانفتاح أو نوع من عدم الانضباط، هذا ما نطلبه والله المستعان. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد (الرئيس):

أعلن لجنة الصياغة العامة بالإضافة لمقرري اللجان وهي مكونة

من:

١ - الدكتور عبدالستار أبو غدة المقرر العام.

٢ - الشيخ آية الله محمد علي التسخيري.

٣ - الدكتور عجيل جاسم النشمي.

٤ - الدكتور عبدالوهاب أبو سليمان.

٥ - الدكتور قطب مصطفى سانو.

٦ - الدكتور أحمد رجائي الجندي.

٧ - الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي .

٨ - الدكتور أحمد بن حميد .

أما لجنة الصياغة الفرعية لموضوع الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية: أبعادها وضوابطها، فهي تتكون من:

١ - الدكتور ناصر بن عبدالله الميمان المقرر .

٢ - الدكتور محمد الزحيلي .

٣ - الدكتور قطب مصطفى سانو .

٤ - الدكتور أسعد السحمراني .

٥ - الدكتور محمود حمدي زقزوق .

٦ - الدكتور محمد البشاري .

والآن نستأنف المداخلات، فليتفضل الدكتور محمود علي السرطاوي .

سعادة الدكتور محمود علي السرطاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم .

شكراً سماحة الرئيس . فيما سمعته من السادة العلماء رأيت أنهم قد اتفقوا على أمرين اثنين: الأمر الأول أن الحرية الدينية أمر متفق عليه وهي مصونة ومحترمة، والأمر الثاني أن كل من اعتدى على النظام العام في المجتمع المسلم سواء أكان هذا الاعتداء بأسلوب إيجابي أو بأسلوب سلبي فعندئذ لا بد من أن يعاقب، والسؤال الذي ينبغي أن نطرحه على أنفسنا عندما نقرر أن الحرية الدينية مصونة، هل معنى ذلك أن الحرية هي لغير المسلم أن يدخل في الإسلام، وهل ذلك الإنسان الذي اعتنق غير الإسلام من أبناء المسلمين بقلبه، فهل ينبغي أن نقيم عليه العقوبة لمجرد اعتناقه الإسلام؟ أم أن العقوبة وفق ما هو مقرر في المبادئ العامة في العقوبات أنها للاعتداء على الحق العام الذي يكون على

المجتمع؟ فإذا كان الأمر كذلك، أي إقرار المبدأ العام الذي يكون في العقوبات، وهو الاعتداء على المجتمع، فعندئذ أمكننا أن نجتمع بين الرأيين، وهو أن يكون النص على الحرية الدينية أنها للأفراد مصنونة، وأن كل من يعمل على الإخلال بالنظام الإسلامي أو التشكيك فيه بمبادئه وأركانه وقيمه العليا، سواء أكان ذلك بأسلوب إيجابي أو بأسلوب سلبي، فإنه ينبغي أن يعاقب على أنها جريمة إفساد في الأرض.

وجريمة الردة بمعنى أن يعاقب لكن لا بد من أن توضع الأطر الأساسية التي تُبين أن هذا الشخص قد اعتدى على النظام الاجتماعي العام والسند في ذلك ما ذكره الإخوة، فقد كان في المجتمع المسلم فئات خرجت عن إطار الشريعة الإسلامية عُرفت بالمنافقين في ذلك الوقت اعتنقوا غير الإسلام بقلوبهم ولكنهم كانوا يسيرون مع النظام الاجتماعي، ولهذا نجد أن النبي ﷺ وَمَنْ جَاءَ بَعْدَهُ مِنَ الْخُلَفَاءِ لَمْ يَقِيمُوا عَلَيْهِمُ الْحُدُودَ مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِهِمْ، وأريد أن أُنَبِّهَ هُنَا إِلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ يَرْكُزُ فِي تَرْبِيَةِ أَوْلَادِهِ عَلَى جَوَانِبِ إِيْجَابِيَّةٍ مِنْ خِلَالِ تَعْلِيمِهِمْ نِظَامَ الْإِسْلَامِ مِنْ خِلَالِ تَرْبِيَّتِهِمْ وَتَزْكِيَّتِهِمْ وَلَيْسَ مِنْ خِلَالِ الْعُقُوبَةِ وَحْدِهَا، أَوْ أَنَّ أَقُولُ: إِنَّ الْعُقُوبَةَ مَهْمَةٌ فِي غَايَةِ الْأَهْمِيَّةِ وَلَكِنْ لَيْسَتْ الْعُقُوبَةُ وَحْدِهَا هِيَ الَّتِي تَحْفَظُ أَبْنَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى نَتَشَكَّكَ وَنَتَخَوَّفَ، خُصُوصاً إِذَا كَانَتِ التَّوَصِيَّةُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ أَنَّ نَنْصُ عَلَى الْحُرِّيَّةِ الدِّيْنِيَّةِ لِكُلِّ فَرْدٍ وَأَنَّ نَنْصُ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ أَخْلَى بِالنِّظَامِ الْإِسْلَامِيِّ أَوْ حَاوَلَ التَّشْكِيكَ فِيهِ بِأَيِّ اسْلُوبٍ - لِأَنَّ الْجُرْمَةَ قَدْ تَكُونُ إِيْجَابِيَّةً وَقَدْ تَكُونُ أَيْضاً جُرْمَةَ سَلْبِيَّةٍ - فَعِنْدئذٍ لَا بَدَّ مِنْ أَنَّ يَعْاقَبَ، وَاعْتَقَدْنَا أَنَّنَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَنْصَلَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى هَذَا الرَّأْيِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَامَّةِ الَّتِي تَفْضِلُ الْإِخْوَةَ بِذِكْرِهَا، وَشُكْرًا.

سعادة الدكتور سعيد أبو هراوة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ملاحظات سريعة، أنا أولاً أريد أن أعيد التأكيد في الملاحظات التنظيمية على الالتزام بالعرض دون التعقيب زيادة في التأكيد، الملاحظة

الثانية تنظيمية كذلك وهي التأكيد على ضرورة تقديم ملخصات، وعلى أقل تقدير ملخصات للحاضرين حتى تكون إسهامات عميقة في الموضوع، كذلك بالنسبة لموضوع الحرية الدينية ففي مثل هذه الموضوعات أرجو التركيز على الإشكالات الواقعية والقانونية، وكذلك الدعايات الدعوية، وهذا لن يتأتى بدراسة تجريدية للموضوع، بل ينبغي ضرورة استحضار تجارب مثل إندونيسيا، وكينيا، وماليزيا، فإذا ترى الإشكالات والتعقيدات القانونية والدعايات - مثل الدعوية على البلد - فإنه سيكون لك رأياً مغايراً إما أن تتنازل عن التشديد المبالغ فيه، وكذلك إشكالات المسالمة في مثل هذه الموضوعات، وكذلك أقترح أن يحفز المجمع مثل هذه البلدان وعلماء هذه البلدان بأن يكتبوا في مثل هذه الموضوعات ويقدموا تجربتهم، لأنه يوجد تحديات ممكن لا ندركها نحن من خلال قراءتنا النظرية، وإنما ندركها من خلال معاناة شعب أو تعريض دعوة إسلامية بأكملها لخطر الغزو الصليبي من خلال تساهل في قضية الحرية، بالنسبة للصياغة أنا أقترح أول ما أقترحه في الصياغة أن تتناول الحرية الدينية، لأننا إذا انجذبنا إلى مناقشة موضوع الردة وتناسينا موضوع الحرية الدينية وأبعادها نكون قد قصرنا في الموضوع بحد ذاته. الأمر الثاني: التأكيد على تجريم الردة، فإن هذا الإشكال طرح في ماليزيا، لأننا أحياناً باسم الحرية الدينية نتناسى تجريم الردة، وتصير الردة حق طبيعي لكل شخص مسلم يرتد، لا بل يجب أن نؤكد على تجريم الردة، لأن هذا أمر ضروري جداً حيث إن التساهل مسؤوليته تاريخية، التساهل بمنطق إرضاء الغرب هذا ليس بمنطق إرضاء الغرب تساهل بمنطق يعني تقديم وجه مشرق للغرب، قد تكون له تبعات خطيرة على دول تعاني معاناة واقعية من موضوع الردة، لا سيما الدول المتعددة الأعراق والأجناس، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الأستاذ الدكتور عبدالله مبروك النجار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً سيدي الرئيس، لقد جرت سُنَّة الله في تشريع العقوبات على

تحديد العقوبات وموجباتها بنصوص قاطعة لا تحتمل شكاً ولا تأويلاً، جاء ذلك في كل الأمور التي حظرها الله عزّ وجلّ وحرمها، وهذا النصّ المحدد القاطع ينطلق من بناء تشريعي صحيح يقضي بأن الثبات يبقين لا يزول بالشك، والإيمان فطرة راکزة في النفس خلقها الله عزّ وجلّ مع الإنسان وهو جنين في بطن أمه، يقول النبي ﷺ: «ما من مولود إلا ويولد على الفطرة فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه»، ويقول النبي ﷺ في حديث آخر: «حتى يعبر عنه لسانه» ومن ثمّ كان الإيمان هو الأصل وهو الفطرة المؤكدة والمحققة التي تصاحب مبدأ البراءة الأصلية الثابتة لكل إنسان بيقين، والذي لا يجوز أن تنال منه العقوبات إلا إذا كانت ثابتة بنص لا يتحمل تفسيراً أو تأويلاً، وما استمعنا إليه من البحوث لا يمكن أن يؤدي إلى نتيجة تطمئن إليها النفس في أن كل من يرجع عن دينه يعاقب بهذه العقوبة القاسية التي تؤدي إلى إزهاق حياته وإلى خراب بيته وذلك بالتفريق بينه وبين زوجته، وذلك نوع من العقاب الأسري، بل تتعدى العقوبة إلى نوع ثالث من العقوبات وهي العقوبة الاقتصادية حيث يحرم من الميراث لاختلاف ملته عن ملة مورثه، وبالتالي العقوبة فيها من القوة وفيها من الشدة ما يدل على أن النصّ الذي يحمل تجريمها ويحمل موجب التجريم فيها لا بد أن يكون بعيداً عن هذا الالتباس، وبعيداً عن هذا الشك الذي أظهرته النصوص، والبحوث التي قدّمت والتي لا يمكن أن نطمئن فيها إلى القول بأن القتل هو الحكم الذي تطمئن إليه النفس في تشريع العقوبات.

إن الإسلام يا سيدي الرئيس لا يضار بخروج فرد أو مجموعة منه، لأن الذي سيخرج من الإسلام هو الخاسر، فالإسلام هو رحمة الله ليس لفرد فقط، وإنما هو رحمة الله للعالمين، وهو أساس سعادة الدنيا والآخرة، وبالتالي فإن هذا الضرر لا يجوز، يجب أن يؤخذ في عين الاعتبار ونحن نقرر النصّ وصياغة النصّ على المضار التي يمكن أن تلحق بالمسلمين في هذا العصر الذي تفتحت فيه الأعين على النقائص وحدها، ولم تعد قابلة للاستماع إلى محاسن الإسلام وإلى محاسن المسلمين وإلى فضل المسلمين على البشرية وعلى الحضارة وعلى

الإنسانية، ولذلك أنا أرى أن نراعي عند الصياغة هذا المعنى، أنا أرى أن البحوث التي قدّمت لا تؤدي إلى نتيجة مطمئنة تنسجم مع البناء التشريعي في الإسلام الذي يقرر العقوبات في كل ما حظره الشارع وحرّمه ونصّ على العقوبة له في الكتاب وفي السنّة، وأنا أرى أن النصوص التي تعالج هذا الأمر ليست بهذه الدرجة من الوضوح، وشكراً سيدي الرئيس.

فضيلة الدكتور ناصر بن عبدالله الميمان:

شكراً معالي الرئيس، والشكر موصول لزملائي الباحثين الذين أوّتمنتُ على عرض بحوثهم، فأشكرهم على سعة صدرهم، وأشكرهم على شكرهم وما تقدموا به، فجزاهم الله عني خيراً، والشكر مبلغ أيضاً لأصحاب الفضيلة والمعالي على ما تداخلوا به من علم وأثروا به من نقاش شأنه إن شاء الله أن ينمي البحوث جميعاً عند إعادة طباعتها.

أما ما أحب التعليق عليه فأبدأ من آخر مداخلة، وهي مداخلة الشيخ المختار السلامي، حيث أشار إلى أن هناك موضوعات حرية بالبحث هي موضوعات الساعة، وهذا كلام حقيقي وقد تعرضت لجملة منها في بحثي، لا سيما أنني قد اشتركت في لجنة للجلوس مع لجنة الحريات الأمريكية المعنية بشأن الحريات وهي صاحبة هذا الشأن في هذا الوقت، فوجدت القوم يقرؤون الإسلام قراءة خاطئة متعمّدة ويشيرون نقاطاً مهمة أهمها لماذا لا يختار المسلم عند بدايته دينه الذي يريد من أي الأديان، كما يشيرون مسألة بناء الكنائس إلى مسائل أخرى، والحكم اليوم في تقييم الدول هو تقرير الخارجية الأمريكية للحريات الدينية الذي يبين ميزان الحريات في الدول، وهذا الميزان بموجبه عوقبت دول مثل مصر والسودان وبعض الدول العربية الأخرى، وبمثلته تُكرم أخرى، بينما هذا التقرير يتجاهل ويتغافل الحرية الدينية في كثير من الدول على رأسها الكيان الصهيوني الذي يتناسى الحرية الدينية على أرضه ويعامل الفلسطينيين أصحاب الأرض معاملة سيئة، فهذه نقطة مهمة هي الأجدر

أن يؤخذ بها بعين الاعتبار عند التوصيات، أما بالنسبة للشيخ خليل الميس فهناك دراسات في الدراسات العليا رسالة تسجل الآن في جامعة أم القرى وأرشد طالبها الآن بموضوع الحرية الدينية، وما تحدث به الزميل الدكتور محمد الشريف أنه لم يتعرض لحرية التعبير، حرية التعبير هي عنوان الجلسة القادمة إن شاء الله، ما تعرض له أخي الشيخ يوسف الشبيلي أوافقه فقط في الجملة الأخيرة التي هي التقييد بعدم الإكراه ولكن مهما عبّر الباحثون فإنه لا ضير لأنه لا مشاحة في الاصطلاح، والدكتور عبدالله النجار على مداخلته وكلامه القيم. إلا أنه يا سيدي هناك وضوح في بحوث الباحثين وتوجيهاتهم كما جرى بيان ذلك في العرض، وأشهد أنهم قد أدوا الأمانة وبحثوا بحثاً علمياً متقناً قاسيت منه أثناء العرض، فالحمد لله عزّ وجل على التوفيق، وشكراً مرة أخرى معالي الرئيس.

معالي الأستاذ الدكتور عبدالسلام العبادي (أمين المجمع):

شكراً معالي الرئيس. يعني بعض الملاحظات التنظيمية التي أبدت والملاحظات العامة، أرجو أن تسمحوا لي بإبدائها.

أولاً: فيما يتعلق بالملاحظة التنظيمية على إعداد البحوث، نحن نطلب من الإخوة الباحثين باستمرار أن يضعوا ملخصات لبحوثهم، بل مشروع قرار للموضوع المستكتب فيه في نهاية البحث لمساعدة لجنة الصياغة والمجلس في اتخاذ القرار المناسب على ضوء الموضوع المطروح. وقد لاحظنا بحمد الله عدداً لا بأس به من البحوث قد راعت هذه النقطة، وقدمت ما يتعلق بملخصات أو مشروع قرار، أما البحوث فقد أرسلت على ضوء وصولها عدة مرات للأعضاء، وأذكر أنه إحدى المرات أرسلت أكثر من سبعين بحثاً لكن أرسلت بطريق السي دي وليس بطريق إرسال كميات من الأوراق، لأن عمليات إرسال كميات من الأوراق عبر البريد أولاً يطول وقت إرسالها، وهي مكلفة للغاية، فلذلك أرجو الإخوة الكرام الذين يتعاملون مع هذا المجمع أعضاء وخبراء أن يرسلوا عناوينهم ومواقعهم الإلكترونية للمجمع حتى يسهلوا علينا عملية

إرسال البحوث عبر البريد الإلكتروني، لأن هذا أسرع وأفضل ويمكننا من خلاله أن نكون على تواصل مستمر معهم.

أما فيما يتعلق بما يجري الآن فنظراً لأهمية هذا الموضوع ولأن بعض الإخوة عملوا مداخلات متميزة، نرجو أن تكتب هذه المداخلات وأن ترسل للجنة الصياغة أو لأمانة المجمع حتى نسلمها للجنة الصياغة لأن هذا سيمكننا من الاسترشاد بها في صياغة القرار.

وفيما يتعلق بما طرح من خلال النقاش فهناك نقطتان أحب أن أؤكد عليهما: ليس الهدف من طرح هذا الموضوع بحث متى يكون الشخص مرتدّاً؟ أو مَنْ يتولى عملية تنفيذ حد الردّة؟ ليس هذا هو الهدف، لأن حقيقة هذا الموضوع متى يكون الشخص مرتدّاً قضية تتعلق بموضوع التكفير، وقد عالج المجمع هذا الموضوع في الدورة السابعة عشرة، وأشار إلى ضوابط التكفير وتحديث عن ذلك بإطالة، ولا يمكن حقيقة أن يعاد بحث هذا الموضوع مرة أخرى عند الحديث عن الحرية الدينية، لذلك لن تتصدى لجنة الصياغة لذلك، لأن هذا ليس مطلوباً كما أوضحت البحوث، والتي سارت وفق الموجهات حول كتابة الموضوع من قبل أمانة المجمع.



ثالثاً: القرار

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم
النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين

قرار رقم ١٧٥ (١٩/١)

بشأن

الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية: أبعادها، وضوابطها

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة
المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته التاسعة عشرة في إمارة الشارقة
(دولة الإمارات العربية المتحدة) من ١ إلى ٥ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ،
الموافق ٢٦ - ٣٠ نيسان (إبريل) ٢٠٠٩م.

بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع
الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية: أبعادها، وضوابطها.

واستشعاره أهمية مناقشة موضوع الحريات الدينية من قِبَل المجمع
لسدّ الحاجة الماسة داخل دول العالم الإسلامي وخارجه للتعرف إلى
موقف المجمع منه باعتباره مرجعية إسلامية، فقهية عامة.

وبعد استماعه إلى الأبحاث المعدة في الموضوع والمناقشات التي
دارت حوله،

قرر ما يأتي:

أولاً: الحرية الدينية مبدأ مقرر في الشريعة الإسلامية ينطلق من
الفطرة ويقترن بالمسؤولية في الإسلام، ولها ضوابط في الشريعة،
وغايتها تحقيق الكرامة الإنسانية.

ثانياً: الحرية الدينية مكفولة في المجتمع، وتجب صيانتها من

المخاطر والأفكار الوافدة، ومن كل أشكال الغزو، الدينية أو غير الدينية، التي تستهدف تدويب الهوية الإسلامية للأمة.

ثالثاً: إن المسلمين يلتزمون بالمبدأ القرآني: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، وقد مارسوا عبر التاريخ التسامح وقبول الآخرين الذين عاشوا في ظل الدولة الإسلامية، ومن الضروري احترام غير المسلمين خصوصيات الإسلامية، وأن توقف حالات التطاول على رسول الإسلام ﷺ والمقدسات الإسلامية.

رابعاً: التنوع المذهبي والفقهية حالة طَبَعِيَّة، وتعاون المسلمين على اختلاف مذاهبهم واجب شرعي نصّ عليه الكتاب والسنة، والإسلام يدعو إلى عقيدة التوحيد وتوحيد الكلمة على أساس التعاون فيما هو متفق عليه، وأن يعذر بعضهم بعضاً فيما اختلف فيه.

خامساً: وضع حدّ لإثارة البلبلة حول المسلّمات والشواهد الإسلامية وزرع الشكوك فيما هو معلوم من الدين بالضرورة من داخل المجتمع الإسلامي لأن ذلك يشكل خطراً على الدين والمجتمع ويتأكد الردع عن هذه الأساليب المرفوضة التي يتذرع أصحابها بالحرية الدينية، وذلك حماية للمجتمع وأمنه الديني والفكري، ومنعاً لاستغلال ذلك من غير المسلمين.

سادساً: إن الفتوى بالردة أو التكفير مردّها إلى أهل العلم المعتمدين، مع تولي القضاء ما اشترطه الفقهاء من الاستتابة وإزالة الشبهات خلال مدد الإمهال الكافية تحقيقاً للمصلحة الشرعية المعتمدة.

سابعاً: المجاهرة بالردة تشكل خطراً على وحدة المجتمع الإسلامي وعلى عقيدة المسلمين وتشجع غير المسلمين، أو المنافقين، لاستخدامها في التشكيك، ويستحق صاحبها إنزال العقوبة به من قبل القضاء دون غيره، درءاً لخطره، وحماية للمجتمع وأمنه، وهذا الحكم لا يتنافى مع الحرية الدينية التي كفلها الإسلام لمن يحترم المشاعر الدينية وقيم المجتمع والنظام العام.

ويوصي بما يلي:

● مطالبة الحكام المسلمين بتوفير حاجات أبناء المجتمع الرئيسة ومنها الحرية المسؤولة، وتوفير الغذاء والسكن والعلاج والتعليم وفرص العمل، وسائر الحاجات التي تحصّن الجيل من المؤثرات الإغرائية المادية وغيرها مما يستخدم لترويج الأفكار المناهضة لقيم الإسلام.
والله أعلم.

* * *

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٩	كلمات التقديم للعدد
١٣	كلمة معالي رئيس المجمع
١٩	كلمة أمين المجمع
٢٥	القسم الأول: الجلسة الافتتاحية
٢٧	كلمات الافتتاح
٢٩	كلمة صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد بن خالد القاسمي
	كلمة معالي البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلي، الأمين العام لمنظمة
٣٥	المؤتمر الإسلامي
٤٣	كلمة معالي الشيخ الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد
٥١	كلمة معالي الأستاذ الدكتور عبدالسلام العبادي
٥٩	القسم الثاني: بحوث المؤتمر وفتاواه

الموضوع الأول

الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية أبعادها وضوابطها

	١ - الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية: أبعادها وضوابطها، للأستاذ
٦٥	الدكتور أسعد السحمراني
	٢ - الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية: أبعادها وضوابطها، للأستاذ
١١٩	الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل
	٣ - الحرية الدينية في الحضارة الإسلامية: للأستاذ الدكتور صالح بن
١٨٣	حميد
	٤ - الحرية الدينية في الحضارة الإسلامية: أبعادها وضوابطها: للأستاذ
٢٢١	الدكتور عبدالستار أبو غدة
	٥ - الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية: أبعادها وضوابطها: للأستاذ
٢٤٧	الدكتور عبدالمجيد النجار

- ٦ - الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية: للشيخ عثمان بطيخ ٢٩٥
- ٧ - في موقف الشرع من الحرية الدينية في ضوء الأصول والمقاصد
والمآلات: للأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو ٣٣٣
- ٨ - الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية: أبعادها وضوابطها: للدكتور
محمد بشاري ٣٦٣
- ٩ - الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية: أبعادها وضوابطها: للأستاذ
الدكتور محمد الزحيلي ٣٩٣
- ١٠ - مناهج الحرية في الحضارة الإسلامية: الحرية الدينية: للأستاذ
الدكتور محمد عبداللطيف صالح الفرفور ٤٥٥
- ١١ - حكم الردة ومدى انسجامه مع حرية الاعتقاد: للشيخ محمد علي
التسخيري ٥٠٧
- ١٢ - الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية: أبعادها وضوابطها: للأستاذ
الدكتور محمود حمدي زقزوق ٥٣٣
- ١٣ - الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية: أبعادها وضوابطها: للأستاذ
الدكتور ناصر بن عبدالله الميمان ٥٥٣
- العرض والمناقشة والقرار ٦٢٥
- العرض ٦٢٧
- المناقشات ٦٣٩
- القرار ٦٧١

الموضوع الثاني

حرية التعبير عن الرأي ضوابطها وأحكامها

- ١ - حرية التعبير عن الرأي: الضوابط والشروط: للشيخ أبو الكلام آزاد ٦٨١
- ٢ - حرية التعبير: ضوابطها وأحكامها: للأستاذ أحمد بن سعود السيابي ٧١٣
- ٣ - حرية التعبير عن الرأي: الضوابط والأحكام: للأستاذ الدكتور أسعد
السحمراني ٧٣٧
- ٤ - مفهوم حرية التعبير عن الرأي في الإسلام: للدكتور إسماعيل
الحسني ٧٦٥

٥ - حرية الرأي في القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية: للدكتور حمداتي شبيها ماء العينين	٨٢٧
٦ - حرية التعبير عن الرأي: الضوابط والأحكام: للدكتور سيف بن راشد الجابري	٨٧٥
٧ - حرية التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام في المجتمع المسلم والمجتمعات الغربية: للدكتور عبدالحافظ بن عواجي صلوي	٩١٣
٨ - مناهج الحرية في الحضارة الإسلامية: حرية التعبير عن الرأي: للأستاذ الدكتور محمد عبداللطيف صالح الفرفور	٩٥٧
٩ - حرية التعبير عن الرأي كما يصورها الوجدان ويرضاها الإسلام: للشيخ محمد علي التسخيري	٩٩٩
١٠ - حرية التعبير عن الرأي: مفهومها، حدودها، وضوابطها في الشريعة الإسلامية: للدكتور محمد أحمد غازي	١٠٢٣
١١ - حرية التعبير عن الرأي: الضوابط والأحكام: للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي	١٠٦٧
العرض والمناقشة والقرار	١٠٩٧
المناقشات	١١١٥
القرار	١١٦٣

* * *

